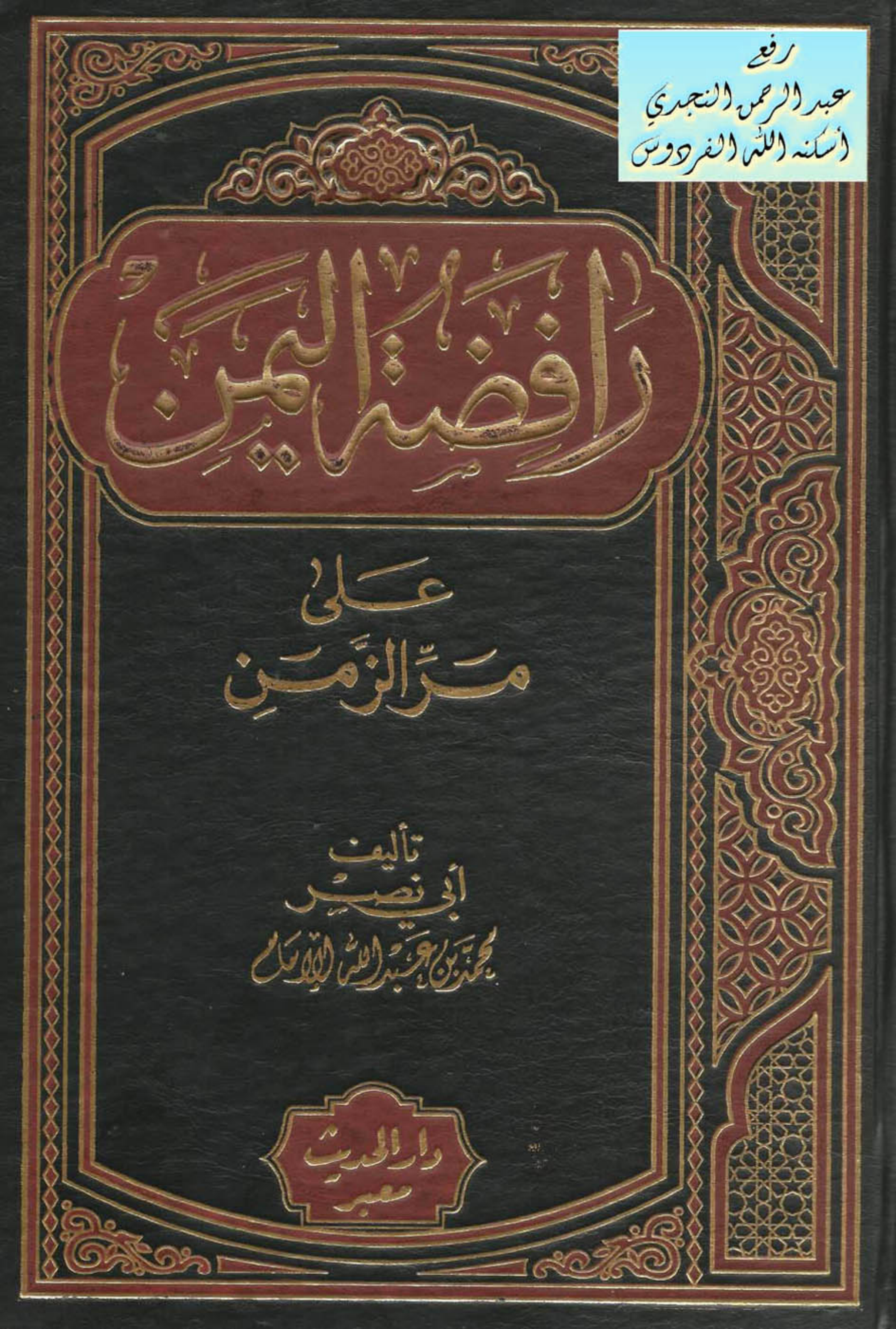
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
رافضة اليمن
على
مر الزمن
تأليف
أبي نصر
محمد بن عبد الله الإمام
دار الحديث
مصر

رافضة اليمن
على مر الزمن

تأليف

الشيخ الفاضل
أبي نصر محمد بن عبد الله الإمام

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

مركز دار الحديث – معبر

اليمن – ذمار

تلفاكس (٠٦/٤٣٠٢٨٠)

تم الصف والإخراج
المتخصص للطباعة والنشر
صنعاء – (٧٧٢٥٥١٣١) (٠١/٢٥٥١٣١)

رافضة اليمن على مر الزمن

تأليف
فضيلة الشيخ:
أبي نصر محمد بن عبد الله الإمام

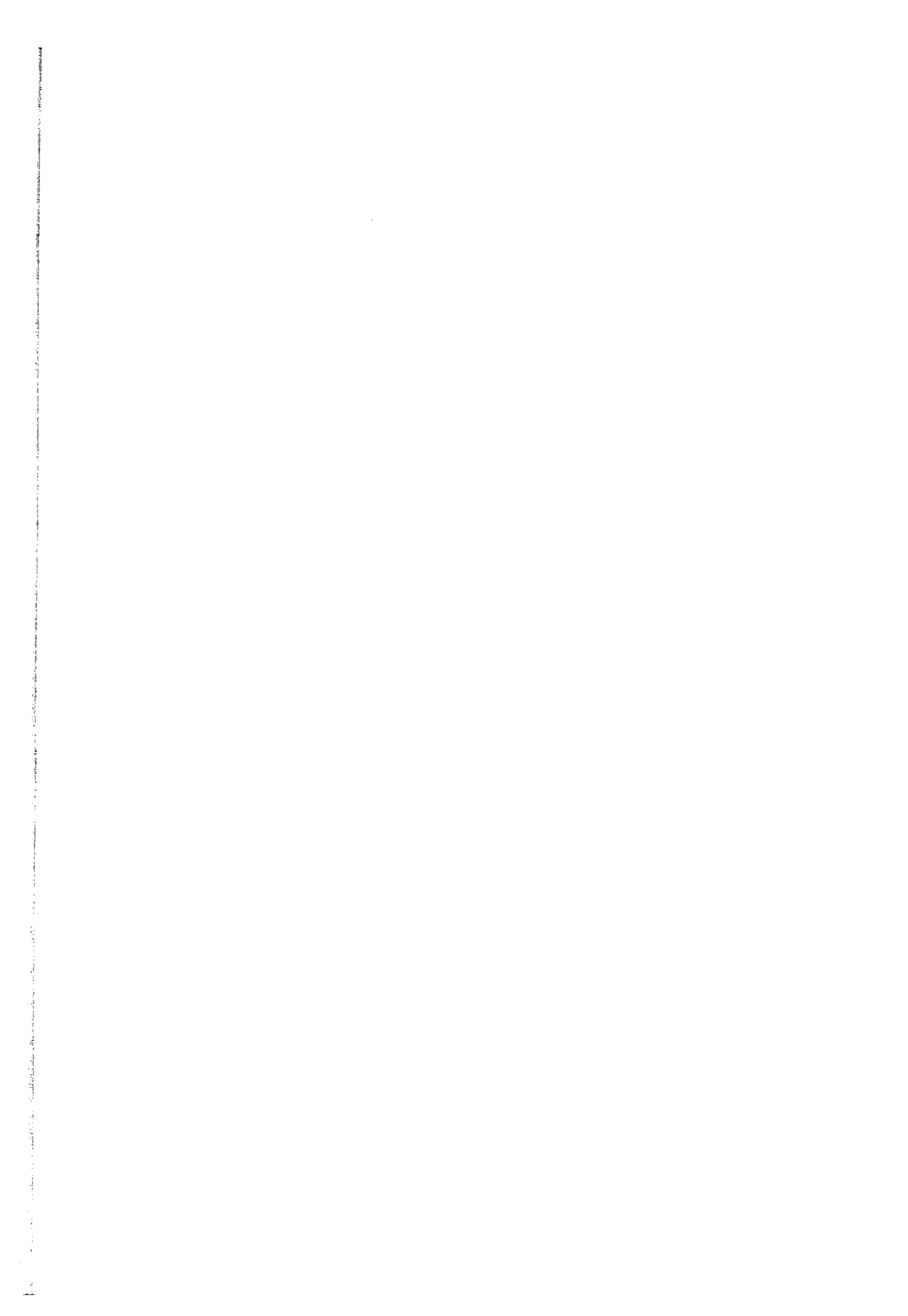

مقدمة الكتاب

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠- ٧١].

أما بعـد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار... ثم أما بعد:

فقد أدام الله على أهل اليمن السلامة من تمكن البدع وأهلها منهم طوال عصر السلف، وفي آخر المائة الثالثة داهم أهل اليمن بدعة الرفض والاعتزال، وبدعة القرامطة الإسماعيلية الباطنية، وأشهر من أدخل بدعة الرفض والاعتزال إلى اليمن هو الهادي يحيى بن الحسين، وكان دخوله اليمن واستقراره في آخر المائة الثالثة عام (٢٨٣هـ) تقريباً، ومنذ

استقر الهادي في اليمن انتشر الرفض والاعتزال في الأماكن الهادوية، وعظمت محنة أهل اليمن بذلك، وتوالت عليهم المصائب، وحلت بهم المعايب، ونصبت لهم المشانق، لأن مشرب الرفض أخبث المشارب، وأفسد المطالب، كيف لا؟! وهو سب وشتم لأفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل، ألا وهم أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم جميعاً، إذ لم يكن الطعن فيهم كغيرهم، بل الطعن فيهم طعن في الله ودينه ورسوله، كما دل على ذلك القرآن والسنة، كما أوضحنا هذا في كتابنا « طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن ﷺ » وها هي أقوال أهل العلم المصرحة بحال الرافضة بين أيدينا:

قال الإمام أبو زرعة: «**إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق،وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب الرسول ﷺ، وإنما يريد ون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة**» أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص (٦٧) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «من شتم (أي: الصحابة) أخاف عليه من الكفر، مثل الروافض». ثم قال: «من شتم أصحاب النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مَرَق عن الدين».

«السنة» للخلال رقم (٧٨٠).

وعن عبد الله بن الإمام أحمد قال: «سألت أبي عن الرجل شتم أصحاب النبي ﷺ. فقال: ما أراه على الإسلام» «السنة» للخلال (١/ ٤٩٣)رقم(٧٢٨) .

وروى الخلال برقم(٧٧٩) بسنده عن الإمام مالك أنه قال: «الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهم، أو قال: نصيب في الإسلام» .

وقال أبو عبد الرحمن النسائي صاحب «السنن الكبرى» كما في «تاريخ ابن عساكر» لما سئل عن معاوية، قال: «الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة. فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام كمن نقر الباب إنما يريد الدخول، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة».

وقال القحطاني «النونية» ص (٢١):

إن الروافض شر من وطئ الحصى	من كل إنس ناطق أو جان
مدحوا النبي وخونوا أصحابه	ورموهم بالظلم والعدوان

وقال البربهاري: «واعلم أنه من تناول أحداً من أصحاب محمد ﷺ فاعلم أنه إنما أراد محمداً ﷺ، وقد آذاه في قبره». «شرح السنة» ص (١١٤) برقم (١٤٨).

وقال أبو بكر ابن العربي المالكي: «ما رضيت النصارى واليهود في أصحاب موسى وعيسى ما رضيت الروافض في أصحاب محمد ﷺ حين حكموا عليهم بأنهم قد اتفقوا على الكفر والباطل». «العواصم من القواصم» (١٩٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- **ضمن حديثه عن الروافض:** «والله يعلم- وكفى بالله عليماً- ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام- مع بدعة وضلال- شر منهم، لا أجهل، ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم». «منهاج السنة» (٥/ ١٦٠-١٦١).

وقال: «وهؤلاء الرافضة: إما منافق، وإما جاهل، فلا يكون رافضي ولا جهمي إلا منافقاً أو جاهلاً بما جاء به الرسول ﷺ، لا يكون فيهم أحد عالماً بما جاء به الرسول ﷺ مع

الإيمان به، فإن مخالفتهم لما جاء به الرسول ﷺ وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على مفرط في الجهل والهوى»، «منهاج السنة» أيضاً (٥/ ١٦١-١٦٢).

وقال أيضاً: «ثم من المعلوم لكل عاقل: أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضي، بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم، كتبهم كلها شاهدة بذلك، وهذه كتب الطوائف كلها تنطق بذلك، مع أنه لا أحد يلجئهم إلى ذكر الرافضة، وذكر جهلهم وضلالهم... والله يعلم أني - مع كثيرة بحثي، وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم - ما علمت رجلاً له في الأمة لسان صدق يتهم بمذهب الإمامية، فضلاً عن أن يقال: إنه يعتقده في الباطن». «منهاج السنة» (٤/ ١٣٠-١٣١).

وقال أيضاً: «فهل عُرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعي، وأحمد، وأصحاب مالك كان رافضياً، يُعلم بالاضطرار أن كل فاضل منهم فإنه أشد الناس إنكاراً للرفض، وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل إلى نوع من الإعتزال، ولم يُعلم عن أحد منهم اتهم بالرفض لبعد الرفض عن طريق أهل العلم» «منهاج السنة» (٤/ ١٣٥) .. وبعد أقواله هذه قال: «فيما أذكر في هذا الكتاب من ذم الرافضة، وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير مما أعرفه منهم، ولهم شر كثير لا أعرف تفصيله». «منهاج السنة» (٥/ ١٦٠).

وقال ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى ((والسابقون الأولون ...))(٤/ ١٤٢): «فإن الطائفة المخذولةمن الرافضة يعادون أفضل الصحابة، ويبغضونهم ويسبونهم عياذاً بالله من ذلك، وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون من رضي الله عنهم».

قلت: روافض اليمن نصيبها من هذا الذم لأنها تسب كثيراً من الصحابة بأقبح السب بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان، وترى أن خلافة الثلاثة المذكورين خلافة اعتداء وظلم، وجعلت انتسابها إلى آل بيت النبوة للوصول إلى الملك والمال ليس إلا، ولما كانت رافضة اليمن هكذا أكثر ذم علماء اليمن لها كما سردنا طعونهم فيها في مواضع من هذا الكتاب وعلى وجه الخصوص في فصل (الرافضة في اليمن بعد موت الهادي) وها هي في ازدياد من تدفق الرفض الإيراني عليها كما سيأتي إيضاحه، ولم تقف محنة أهل اليمن من قبل الهادي وأتباعه عند هذا الشر العظيم والمنكر الجسيم (الرفض) بل أدخل عليهم الهادي الاعتزال وما أدراك ما الاعتزال، قال الواسطي: «ادعى فرعون الربوبية على الكشف وادعت المعتزلة على السر» نقلاً من «الاستقامة»(١/ ١٧٨).

قلت: يريد قولهم: إن العبد خالق فعله.

وقال سفيان بن عيينة: «من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى».

فعلماء المعتزلة من أكثر علماء الأمة شبهاً باليهود، قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥٧٠):«ولما بين الطائفتين من التآخي تجد المعتزلة أبعد الناس عن الصوفية، ويميلون إلى اليهود ... ولهذا تجد أرباب الحروف والكلام المبتدع كالمعتزلة يوجبون طريقتهم ويحرمون ما سواها، ويعتقدون أن العقوبة الشديدة لاحقة من خالفها، حتى إنهم يقولون بتخليد فساق أهل الملل، ويكفرون من خرج عنهم من فرق الأمة، وهذا التشديد والآصار والأغلال شبه دين اليهود».

وقال ابن حزم في «الفصل» (٥/ ٢٦): «فاعجبوا لتلاعب إبليس بهذه الفرقة الملعونة، وسلوا الله العافية من أن يكلكم إلى أنفسكم، فحق لمن دينه أن ربه لا يقدر على أن يهديه ولا على أن يضله أن يتمكن منه الشيطان هذا التمكن».

وقال ابن أبي الخير العمراني في كتابه «الانتصار في الرد على المعتزلة والقدرية الأشرار» (١/ ٩٥-٩٦) ما نصه: «وقد أدخلت المعتزلة والقدرية على الإسلام وأهله شبهاً في الدين ليوهموا بها على العوام ومن لا خبرة له بأصولهم التي بنوا عليها أقوالهم، فاتبعوا متشابه القرآن، وأولوا القرآن على خلاف ما نقل عن الصحابة والتابعين المشهورين بالتفسير، لينفقوا بذلك أقوالهم، فهم أشد الفرق ضرراً على أصحاب الحديث، ثم بعدهم الأشعرية لأنهم أظهروا الرد على المعتزلة وهم قائلون بقولهم». اهـ

وقال الشوكاني في «وبل الغمام على شفاء الأوام» (١/ ٤٠١-٤٠٣): «إن غالب علماء الإعتزال - رحمهم الله - لا سيما القدماء منهم لا يرفعون إلى السنة المطهرة رأساً، ولا يرفون منها رسماً ولا أساساً، يعرف هذا من عرفه من علماء التاريخ المشتغلين بالاطلاع على أخبار الناس». اهـ

وقال اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» وهو يتكلم على جهل المعتزلة (١/ ١١): «قوم لم يتدينوا بمعرفة آية من كتاب الله في تلاوة أو دراية، ولم يتفكروا في معنى آية ففسروها أو تأولوها على معنى اتباع مَن سلف من صالح علماء الأمة إلا على ما أحدثوا من آرائهم الحديثة، ولا اغبرت أقدامهم في طلب سنة، أو عرفوا من شرائع الإسلام مسألة». اهـ

فهذا الذي عليه الهادي وأتباعه من الانحرافات دعاني إلى كتابه هذا السفر، وأيضاً دعتني إلى ذلك أمور أخرى لها أهمية كبيرة، وصلة مباشرة برافضة اليمن وهي كالآتي:

١- ظهور مؤلفات ومقالات في عصرنا تنفي أن يكون عند الزيدية الهادوية رفض، ومن أجل هذا حرصت في هذا السفر على بيان الرفض في كل مناسبة، إضافة إلى اشتمال كتابي «طعون رافضة اليمن» على بيان الرفض.

٢- كشف دعوى رافضة اليمن أنها سائرة على ما كان عليه أهل بيت النبوة، وبنوا على هذا: أن من لم يقبل ما هم عليه من مخالفات فقد حارب آل بيت النبوة، وصار عدواً لهم.

٣- رأيت أن وجود كتاب مستقل شامل لبيان ما هم عليه من سابق و لاحق هو أدعى إلى الحكم عليهم بما يستحقونه، بدون مجازفة في تبرئتهم أو تخطئتهم.

٤- وجدت لعلماء أهل السنة ومؤرخيها في اليمن كلاماً نفيساً على الهادوية في مجال الرفض وغيره يحتاج إلى جمع وترتيب وتبويب، حتى يسهل على القارئ الاهتداء إليه، والاستفادة منه، فقمت بما تيسر من ذلك، ومن أكثر ما اهتديت به في نقد الرافضة كتب والدنا مؤرخ اليمن ونسابتها القاضي / إسماعيل بن علي الأكوع -متع الله بحياته ونفع به المسلمين- وخاصةً كتابه العظيم «هجر العلم ومعاقله في اليمن» .

٥- رأيت أن رافضة اليمن في عصرنا لم تكتف بالرفض الذي كان عليه الهادي ومن تبعه إلى قيام الجمهورية، بل اتجهت بعد ذلك اتجاهاً واسعاً إلى تلقي الرفض الاثني عشري، فقمت ببيان هذا .

٦- وجدت دلائل تدل على أن الرافضة في اليمن في هذا العصر قد نشطت لنشر الرفض في أنحاء اليمن، وهذا أمر في غاية الخطر على المجتمع اليمني، وهو ينبئ عن مقاصد سيئة ونوايا خبيثة وكيد عظيم، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فإن لم يقم ببيان هذا من رزقه الله علماً فما نصر الحق وأهله، ولا حارب الباطل وأهله، ولا علم الناس الخير وحذر من الشر على الوجه الذي تحصل به نجاتهم.

٧- جهل كثير من اليمنيين بالرافضة وما هي عليه، وبعضهم يحسن الظن بها، مدعياً أنها قد تركت الرفض، فبادرت إلى بيان أن الأمر بخلاف هذا، وأن الرافضة إلى الأسوأ، فضلاً عن أن تكون قد تركت الرفض.

٨- نشطت رافضة اليمن في هذا العصر في نشر كتب أئمة الرفض السابقين، بدءاً بكتب مؤسس الرفض في اليمن الهادي يحيى بن الحسين، بدعوى أنها كتب قيمة ونافعة، فرأيت أن أبين ما فيها من طوام، مع أن بعض علماء الهادوية يرى أنها لا تنشر ما دامت تحمل الرفض والاعتزال، وهم مصيبون في ذلك، ولكن الأمر ليس بأيديهم، وقد قسمت الكتاب إلى اثني عشر فصلاً:

الفصل الأول: بينت فيه أحوال آل بيت النبوة الذين غلت فيهم الرافضة.

الفصل الثاني: تكلمت فيه عن زيد بن علي، والفرق الزيدية المنتسبة إليه.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن دخول الهادي اليمن، وقتاله لهم حتى مات.

الفصل الرابع: حشدت فيه جملة من عقائد الهادوية الاعتزالية وغيرها .

الفصل الخامس: أفردت فيه ذكر مسائل الهادي التي شذ فيها حتى عن الفرق.

الفصل السادس: ذكرت فيه تكفير الهادي وأتباعه كثيراً من غيرهم.

الفصل السابع: جعلته لبيان بعض بوائق الهادوية ..

الفصل الثامن:ذكرت فيه الإمامة عند الهادي وأتباعه

الفصل التاسع: سردت فيه أحوال الهادوية في الرفض من بعد موت الهادي إلى وقت كتابة هذا السفر.

الفصل العاشر:ذكرت فيه حال الهادوية مع السنة النبوية وأهلها..

الفصل الحادي عشر: ذكرت فيه مسائل متفرقة.

الفصل الثاني عشر: رددت فيه عن بعض شبه رافضة اليمن .

ولا زال في نظري موضوع رافضة اليمن بحاجة إلى طرق بالبحوث العامة والخاصة المتجردة عن التعصب والهوى، فأدعو إلى المشاركة في ذلك وقد سميت كتابي هذا «رافضة اليمن على مر الزمن».

وقد حرصت على تصحيح الآثار التي استدللت بها على حقيقة ما كان عليه آل بيت النبوة الذين غلت فيهم الرافضة، وأما الأحاديث فمنهجي في كل مؤلفاتي الاستدلال بالحديث الصحيح حسب الاستطاعة، وقد نشط معي بعض الإخوة في جمع مادة هذا الكتاب، فهذا بحث عن كتب الرافضة ويوصلها إلينا، وهذا يجهز الكتب التي نريدها والمواضيع التي فيها مسائل تتعلق ببحثنا، وهذا يراجع معي، وهذا يسهر في كتابة الفصول وموافاتنا بها، وهذا يبدي استعداده للتعاون في طباعة الكتاب، وهذا في غاية الانتظار

لتوزيعه ونشره، فالله أسال أن يعظم الأجر لمن ذكرنا وممن لم نذكر ممن له مشاركة في نشر هذا الكتاب، وأن يجعلهم مفاتيح خير مغاليق شر.

تنبه: لم أذكر طعون رافضة اليمن في الصحابة في كتابي هذا، فقد أفردت هذا الموضوع في كتابٍ مستقل بعنوان «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن ﷺ» وهو مطبوع ولله الحمد.

وكتب / محمد بن عبد الله الإمام

في٢٥/ ١٠/ ١٤٢٦هـ.

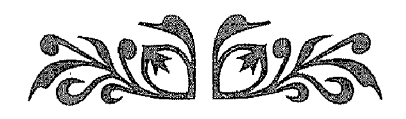

الفصل الأول

ذكر ما صح من الأدلة
في أحوال آل بيت النبوة
الذين غلت فيهم الرافضة على خلاف
ما تقوله فيهم

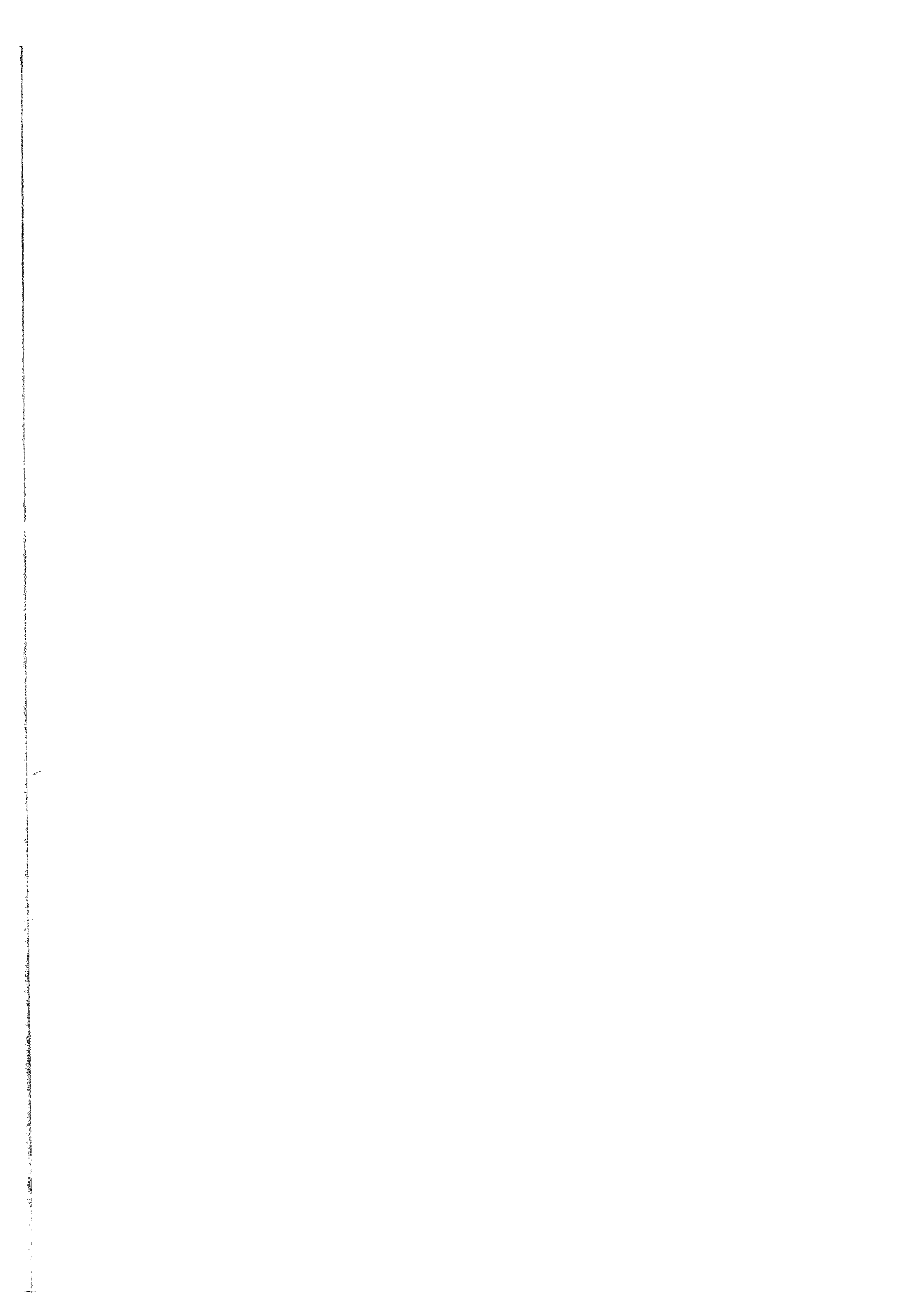

ذكر ما صح من الأدلة في أحوال بيت النبوة الذين غلت فيهم الرافضة

من المعلوم بالضرورة أن الله اختار نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس كافة، وجمع فيه الصفات التي تفرقت في الأنبياء والرسل، قال الله تعالى بعد أن ذكر ثمانية عشر نبياً ورسولاً: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا شك أنه قد اقتدى بهم، وقد زكاه الله بقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [القلم: ٤]، وقد فسرت عائشة رضي الله عنها ذلك الخُلق بقولها: «كان خُلقه القرآن» رواه مسلم برقم (٧٤٦) ووصفه الله بقوله سبحانه: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ووصفه بقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وفضلُ الله على نبيه عظيم قال تعالى: ﴿ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾ [النساء: ١١٣] فهذا النبي الكريم قد ترَبى على يده أصحابه عموماً، وأهل بيته خصوصاً، فآل بيته أحق وأولى من اتصف بصفاته، واقتفى آثاره، واتبع سنته، ومما يدل على عناية الرسول ﷺ بتربية آل بيته خصوصاً - الذين غلت فيهم الرافضة- أدلة كثيرة، وها أنا أسرد لك بعضاً من ذلك:

روى البخاري برقم (٣٥٢٧) ومسلم برقم (٢٠٤) واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «... **يَا فَاطِمَةُ أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ. فَإِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً**» قال العلماء: معناه: لا تتكلوا على قرابتي، فإني لا أقدر على دفع مكروه يريده الله بكم.

وقوله ﷺ لها عند ما جاءت إليه وفي يد من ذهب: «يا فاطمة! أيسرك أن يقول الناس: فاطمة بنت محمد وفي يدك سلسلة من نار»

أخرجه النسائي (٢/ ٢٨٤) وأحمد (٥/ ٢٧٩) والحاكم (٣/ ١٥٢-١٥٣) واللفظ له، وجود إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» وصححه الألباني في «الصحيحة» برقم (٤١١).

وعن ابن عباس قال: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَعْطِهَا شَيْئاً قَالَ مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: أَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ».

رواه أبو داود برقم (٢١٢٥) واللفظ له، والنسائي برقم (٣٣٧٥) وهو صحيح.

وروى البخاري برقم (٣١١٣) ومسلم برقم (٢٧٢٧) عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «إن فاطمة أتت النبي ﷺ تسأله خادماً، فقال: ألا أدلكما على ما هو خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضجعكما فكبرا الله أربعاً وثلاثين، وسبحا ثلاثاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، فإن ذلك خير لكما مما سألتماه» قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/ ٦٢٧) عند شرحه لهذا الحديث: «والذي يظهر أن المراد: أن نفع التسبيح مختص بالدار الآخرة، ونفع الخادم مختص بالدار الدنيا، والآخرة خير وأبقى».

وروى البخاري برقم (١١٢٧) واللفظ له، ومسلم برقم (٧٧٥) عن علي ﷺ قال: « أنَّ رسولَ الله ﷺ طرَقَهُ وفاطمةَ بنتَ النبيِّ عليهِ السلامُ ليلةً فقال: ألا تُصلِّيانِ؟ فقلتُ: يا رسولَ الله أنفُسنا بيدِ الله، فإذا شاءَ أن يَبْعَثَنا بَعَثَنا. فانصرَف حينَ قلتُ ذلك ولم يَرجِعْ إليَّ شيئاً، ثمَّ سمعتُهُ وهوَ مولٍّ يضرِبُ فخذَهُ وهوَ يقول: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾ ﴾ [الكهف: ٥٤] قال الطبري: «لولا ما علم النبي ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما

كان يزعج ابنته وابن عمه، في وقت جعله الله لخلقه سكناً، لكنه اختار لهما إحراز تلك الفضيلة على الدِّعة والسكون امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ... ﴾ [طه: ١٣٢]

نقلاً من «الفتح» (٣/ ١٦).

فهذه الأحاديث دلت على تربية النبي ﷺ لفاطمة على الإقبال على الله بالعبادة والتوبة والإنابة، والزهد والورع والتقوى من صغرها، ولقد بلغ حرصه على فاطمة أن منع علياً أن ينكح ابنة أبي جهل عليها قائلاً: « **إِن فاطمةَ مِنّي، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفتَنَ فِي دِينِها** »

رواه البخاري برقم (٣١١٠) واللفظ له، ومسلم برقم (٢٤٤٩) عن المسور.

وفي رواية « **بَضْعَةٌ مِنِّي** » ولما كانت فاطمة آخذة بزمام هذه التعليمات النبوية، وسائرة على ذلك بشرها الرسول ﷺ بقوله: « **أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ** »

رواه البخاري برقم (٣٦٢٤) ومسلم وهو عندهما عن عائشة بلفظ: «نساء المؤمنين، أو: نساء هذه الأمة».

وجاء عند أحمد (٥/ ٣٩٢) والترمذي برقم (٣٧٨١) وابن أبي شيبة برقم (٣٢٢٧١) والحاكم (٣/ ١٥١) واللفظ له عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزل ملك من السماء، فاستأذن الله أن يسلم عليّ لم ينزل قبلها، فبشرني أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة**» وهو صحيح، وقد كانت بشارته لها في آخر حياته عليه الصلاة والسلام، مما يدل على عظيم ما أنعم الله به عليها من الإقبال عليه سبحانه، فرضي الله عنها وأرضاها. فهذه هي أحوال فاطمة التي نطقت بها الأحاديث الصحيحة، ودع عنك ما احتوته كتب الرافضة مما لا يصح من أحوالها.

ولنأتي إلى ما كان عليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ:

من المعلوم أن علياً تربَّى في حجر النبي ﷺ من صغره، وآمن به واتبعه، ولم يقبل دين آبائه وأجداده، وهذا هو معنى: أن علياً أول من أسلم من الصبيان، لا أنه كان كافراً ثم دخل في الإسلام، واستمر ﷺ مع النبي ﷺ في مكة وهاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد مع الرسول ﷺ وأثنى عليه الرسول ﷺ ثناء عظيماً، وأكثر من ذلك، وهذا دال على أن علياً بلغ مبلغاً عظيماً عند الله وعند رسوله ﷺ، وأعظم ما عرف به علي بن أبي طالب ﷺ هو اتباعه لرسول الله ﷺ، وقد بلغ في ذلك الكمال، ووصل إلى التمام، وصار من الأعلام، ودليل ذلك ما رواه البخاري (٢٩٧٥) ومسلم برقم (٢٤٠٧) أن الرسول ﷺ قال: « **لأعطِينَّ الراية - أو لَيأخُذَنَّ الراية - غداً رجلاً يُحِبُّه اللهُ ورسوله، ويحب الله ورسوله**» ثم أعطاها لعلي ﷺ.

ومن المعلوم أن المؤمنين يحبون الله ورسوله، فتخصيص علي بهذا يفيد كمال حبه لهما، وكمال الحب لا يتحقق إلا بكمال الاتباع لله ولرسوله، بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [آل عمران: ٣١] وقد حصل كمال الاتباع من غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم.

وها أنا أوضح للقارئ الكريم ما كان عليه علي بن أبي طالب ﷺ - بعد موت رسول الله ﷺ حتى صار خليفة، وحتى قتل ﷺ- من كمال السمع والطاعة لله وللرسول ﷺ وحرصه التام على اتباع المصطفى، مستدلاً على ذلك بالآثار الصحيحة.

ما صح من اعتماد علي ﷺ اعتماداً كلياً على القرآن والسنة

عن أبي جحيفة قال: سألنا علياً: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء بعد القرآن ؟ قال: «لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا فَهْماً يؤتيه الله ﷻ رجلاً في القرآن، أوما في هذه الصحيفة» قلت: وما في الصحيفة ؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر».

وعن عامر بن واثلة قال: قيل لعلي بن أبي طالب: أخبرنا بشيء أسرَّه إليك رسول الله ﷺ ؟ فقال: «ما أسرني شيئاً كتمه الناس، ولكني سمعته يقول: « **لعن الله من سبَّ والديه، ولعن الله من غيَّر تخوم الأرض، ولعن الله من آوى محدثاً** »

رواه أحمد (١/ ١٠٨) واللفظ له، ومسلم برقم (١٩٧٨).

وروى البخاري برقم (٣١٧٢) ومسلم برقم (١٣٧٠) عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي فقال: «من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة -صحيفة معلقة في قراب سيفه - فقد كذب، فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات - وفيها: قال رسول الله ﷺ: « **الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَىٰ ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً، أَوْ آوَىٰ مُحْدِثاً، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفاً وَلاَ عَدْلاً، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَىٰ بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنِ ادَّعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، أَوِ انْتَمَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفاً وَلاَ عَدْلاً**» .

وعن علي ﷺ قال: «كان آخر كلام رسول الله عليه الصلاة والسلام: **الصلاة الصلاة اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم**» رواه أحمد (١/ ٧٨) وإسناده حسن. ويوضحه ما جاء عن علي ﷺ عند أحمد (١/ ٩٠) واللفظ له، وابن سعد (٢/ ٢٤٣) والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (١٥٦)

قال: أمرني رسول الله ﷺ أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تَضِل أمته من بعده، قال: فخشيت أن تفوتني نفسه قال: قلت: إني أحفظ وأعي، قال: « **أُوصِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم** » فهذه الآثار الصحيحة تفضح الرافضة في دعواها أن علياً خُصَّ بعلوم الأولين والآخرين، وأنه خصَّ بصحف سماوية، وغير ذلك من أكاذيبهم وأقاويلهم.

ما صح من تنفيذ علي لوصايا رسول الله ﷺ

روى الإمام مسلم برقم (٩٦٩) واللفظ له، وأحمد (١/ ٩٦) عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي: « ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مُشْرِفاً إلا سوَّيته».

وروى البخاري رقم (٣١١٣) ومسلم برقم (٢٧٢٧) وأحمد (١/ ١٠٧) واللفظ له عن علي رضي الله عنه وهو يذكر طلب فاطمة خادماً لها من رسول الله ﷺ فقال الرسول ﷺ لهما: « **ألا أخبركما بخير مما سألتماني ؟ قالا : بلى، فقال : كلمات علمنيهن جبريل عليه السلام، فقال : تسبِّحان في دبر كل صلاة عشراً، وتحمدان عشراً، وتكبران عشراً، وإذا أَوَيْتُما إلى فراشكما فسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، واحمدوا ثلاثاً وثلاثين وكبِّرا أربعاً وثلاثين**» وعند مسلم وأحمد (١/ ١٠٧) أن علياً قال: « فوالله ما تركتهن منذ علمنيهن رسول الله ﷺ» قال: فقال له ابن الكواء: ولا ليلة صفين؟ فقال: « قاتلكم الله يا أهل العراق، نعم ولا ليلة صفين».

وروى أحمد (١/ ١٤٩) عن حنش بن المعتمر عن علي رضي الله عنه قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن قاضياً، فقلت: تبعثني إلى قوم وأنا حدث السن، ولا علم لي بالقضاء؟! فوضع يده على صدري فقال: « **ثَبَّتك الله وسددك، إذا جاءك الخصمان فلا تقضِ للأوّل حتى تسمع من الآخر فإنه أجدر أن يبين لك القضاء**» قال: فما زلت قاضياً. وهو حديث حسن.

فهذه الآثار تدل دلالة واضحة على أن علياً ﷺ كان في غاية من الحرص على تطبيق ما أوصاه به رسول الله ﷺ وهل هذا إلا الاتباع الذي يخص الله به من يشاء من عباده.

ما صح من حرص علي ﷺ على التمسك بالسنة

روى البخاري برقم (١٥٦٣) واللفظ له، ومسلم برقم (١٢٢٣) وأحمد (١/ ١٣٧) أن علياً سمع عثمان ينهى عن المتعة، وأن يجمع بينهما، فلما رأى علي أهلَّ بهما: لبيك بعمرة وحج. قال: «ما كنت لأدع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد» وفي لفظ: أن علياً قال لعثمان: «أعمدت إلى سنة سنَّها رسول الله ﷺ ورخصة رخص الله بها للعباد في كتابه تضيق عليهم فيها، وتنهى عنها» وهذه الزيادة عند أحمد (١/ ٩٢) وغيره، وسندها حسن.

وعن علي ﷺ قال: «كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما» رواه أحمد (١/ ٩٥) واللفظ له، وأبو داود برقم (١٦٤) والبيهقي (١/ ٢٩٢) وهو صحيح، وجاء بلفظ أبي داود: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، وقد مسح رسول الله ﷺ ظهر خفيه» والمراد بظاهر القدمين: الخفين، كما جاء مفسراً. ولما أمر عثمان علياً أن يجلد سكراناً قال علي لعبد الله بن جعفر: «قم فاجلده» فجلده، وعلي يَعدُّ حتى بلغ أربعين، قال: «أمسك» ثم قال: «جلد رسول الله ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلٌّ سنة، وهذا أحب إليَّ».

رواه مسلم برقم (١٧٠٧) واللفظ له، وأحمد (١/ ٨٢) وأبو داود برقم (٤٤٨١).

قلت: يريد علي أن ما فعله الرسول ﷺ وأبو بكر أحب إليه مما تفرد به عمر، وهل هذا إلا قمة في الاتباع للرسول ﷺ وكيف لا يكون مراد علي هذا؟! وقد جاء عنه أنه قال: «ولا تتبعون شيئاً أفضل من سنة نبيكم ﷺ» رواه أحمد (١/ ١٢١) وهو صالح للتحسين

ومن عجيب اتباعه: ما رواه أحمد (١/ ٩٧) عن علي بن ربيعة قال: رأيت علياً أُتي بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: «بسم الله» فلما استوى عليها قال: الحمد لله، ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ۝ ﴾ [الزخرف: ١٣-١٤] ثم حمد الله ثلاثاً، وكبر ثلاثاً ثم قال: «سبحانك لا إله إلا أنت، قد ظلمت نفسي، فاغفر لي، ثم ضحك، فقلت: مم ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت ثم ضحك، فقلت: مم ضحكت يا رسول الله ؟ قال: يعجب الرب من عبده إذا قال: رب اغفر لي، ويقول: علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيري» فانظر إلى اتباع علي ﷺ لرسول الله ﷺ حتى في الضحك.

وعن الشعبي أن علياً حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: «قد رجمتها بسنة نبي الله ﷺ» وهو عند البخاري بهذا السند مختصراً برقم (٦٨١٢) وقد رجح الدار قطني في «العلل» (٤/ ٩٦- ٩٧) أن الشعبي سمع هذا الحديث من علي، وقد جاء عند أحمد في المسند (١/ ٩٣) وإسناده صحيح.

وعن أبي مريم ورجل من جلساء علي عن علي ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم غدير خم: « **من كنت مولاه فعليٌ مولاه**. قال: فزاد الناس بعد: **وال من والاه وعاد من عاداه** »

رواه أحمد (١/ ١٥٢).

قلت: انظر تحري أمير المؤمنين لما ينقله عن النبي ﷺ، مع أن لفظة: « **اللهم والِ من والاه** » قد صحت عن عدد من الصحابة، وسيأتي قول علي ﷺ لمن قال له أوصِ بالخلافة، فقال له: « أترككم كما ترككم رسول الله» فهذا التمسك بالسنة الذي صار عليه أمير المؤمنين

علي ﷺ ينسف تلك الروايات الباطلة، التي تنسبها الرافضة إلى علي ﷺ حتى بلغ بهم التجاوز في حقه إلى نسبة السحر والتنجيم إليه، وحاشاه من ذلك، فلعظيم جهلهم قبلوا الأكاذيب على علي ﷺ وجعلوها حقاً عندهم، وردوا الصحاح عن علي ﷺ وجعلوها منبوذة، فهل من معتبر؟!!

ما صح من قبول علي ﷺ للحق عند ظهوره له ورجوعه إليه

روى البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٣٤٣) عن الشعبي عن عبيدة قال: قال علي: ناظرني عمر بن الخطاب ﷺ في بيع أمهات الأولاد فقلت: يبعن، وقال: لا يبعن. قال: فلم يزل عمر يراجعني حتى قلت بقوله، فقضى بذلك حياته.

وعن عكرمة أن علياً ﷺ حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: «لو كنت أنا لقتلتهم بقول رسول الله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**». ولم أكن لأحرقهم لقول رسول الله ﷺ:لا تعذبوا بعذاب الله. فبلغ ذلك علياً ﷺ فقال: صدق ابن عباس» رواه الترمذي (١٤٥٨) بهذا اللفظ، وهو عند البخاري بدون لفظ: «صدق ابن عباس».

ولو تتبعنا مثل هذه المواقف عن علي ﷺ لكانت رسالة في ذلك، فهل هذا الرجوع إلا قمة في التواضع، والأدب في التحري للحق، فأين الرافضة من اقتدائها بعلي في الرجوع إلى الحق؟! فلو حصل ذلك منها لما ملئت كتب التاريخ ببوائقها، وتعديها على شرع الله.

مبايعة الصحابة لعلي بن أبي طالب على الخلافة وإصرارهم على ذلك

قبل أن أذكر الآثار في مبايعة الصحابة لعلي ﷺ على الخلافة، أذكر الأحاديث التي تشير إلى أن علياً ﷺ سيكون خليفة:

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ فخرج علينا من بعض بيوت نسائه قال: فقمنا معه، فانقطعت نعله فتخلف عليها علي يخصفها، فمضى رسول الله ﷺ ومضينا معه، ثم قام ينتظره، وقمنا معه، فقال: إن منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله. فاستشرفنا وفينا أبو بكر وعمر فقال: لا ولكنه خاصف النعل. قال فجئنا نبشره قال: وكأنه قد سمعه».

رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٨٢) واللفظ له، وفي «فضائل الصحابة» (١٠٧١) والحاكم (٣/ ١٢٢-١٢٣) وهو صحيح.

وروى مسلم برقم (١٠٦٥) عن أبي سعيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ. فَيَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**» وحديث: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية» وهو حديث صحيح مشهور، بل أدرجه بعض العلماء في الأحاديث المتواترة كالكتاني وغيره.

وروى الإمام أحمد (٤/ ١٢٧) واللفظ له، وأبو داود برقم (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجة برقم (٤٣) عن العرباض بن سارية ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «... **فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**» وهو صحيح.

وعن سفينة مولى رسول الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الخلافة ثلاثون عاماً، ثم يكون بعد ذلك الملك**» قال سفينة: أمسك خلافة أبي بكر سنتين، وخلافة عمر عشر سنين، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي ست سنين.

رواه أبو داود برقم (٤٦٤٦، ٤٦٤٧) والترمذي برقم (٢٢٢٦) وأحمد (٥/ ٢٢٠) واللفظ له، وابن أبي عاصم رقم (١١٨١)وهو صحيح بشواهده، وهذا الحديث أصل في تقرير الخلافة الراشدة.

وعن فضالة بن أبي فضالة الأنصاري -وكان أبو فضالة من أهل بدر- قال: «خرجت **مع أبي عائداً لعلي بن أبي طالب من مرض أصابه، ثقل منه، قال: فقال له أبي: ما يقيمك** بمنزلك هذا، لو أصابك أجلك لم يلك إلا أعراب جهينة، تحمل إلى المدينة، فإن أصابك أجلك وَليك أصحابك، فقال علي ﷺ: إن رسول الله ﷺ عهد إليّ أني لا أموت حتى أُؤَمر، ثم تخضب هذه (يعني: لحيته) من دم هذه (يعني: هامته)» فقُتل وقُتل أبو فضالة مع علي يوم صفين. رواه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١١٨٧) وسنده حسن.

فلما قُتل عثمان توجّه الصحابة إلى مبايعة علي بن أبي طالب ﷺ لأنهم كانوا يرون أنه أفضل من بقي من الصحابة البدريين، والعشرة المبشرين بالجنة، ومعلوم أن عمر ﷺ جعله أحد أهل الشورى الستة الذين لا تخرج الخلافة عنهم، بل جاء عند عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٤٤٦-٤٤٧) واللفظ له، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٤٠) عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كنت عند عمر بن الخطاب حين ولّى الستة الأمر، فلما جازوا أتبعهم بصره، ثم قال: «لئن ولّوها الأجلح ليركبنَّ بهم الطريق» يريد علياً. وسنده صحيح.

عن محمد بن الحنفية قال: «كنت مع علي، إذ أتاه رجل فقال: إن أمير المؤمنين مقتول الساعة، فقام علي، وقمت معه، فأخذت بوسطه تخوفاً عليه، فقال لي: خل لا أم لك.

فانطلق حتى أتى الدار، وقد قتل الرجل، فرجع علي، فأتى داره، فدخل عليه الناس فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولابد للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحق بها منك، قال: إن أبيتم عليّ، فإن بيعتي لا تكون سراً، ولكن أخرج إلى المسجد، فمن شاء أن يبايعني بايعني. قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس». رواه الخلال في السنة برقم (٦٢٢).

وعند الطبري: أن علياً قال: «لولا الخشية على الدين لم أجبهم» صحح إسنادها الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ٥٧) وعند الخلال في السنة برقم (٦٢٣) بإسناد حسن: «فلما دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه وبايع الناس».

وروى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (٩٧٦) بسند صحيح عن عوف قال: كنت عند الحسن فذكروا أصحاب رسول الله ﷺ فقال ابن جوشن الغطفاني: يا أبا سعيد إنما أزري بأبي موسى اتباعه علياً. فقال الراوي: فغضب الحسن حتى تبين الغضب في وجهه قال: فمن يتبع؟! قتل أمير المؤمنين عثمان مظلوماً، فعمد الناس إلى خيرهم فبايعوه، فمن يتبع؟! حتى ردها مراراً.

وروى الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١١٥) من طريق أبي راشد قال: لما جاءت بيعة علي إلى حذيفة قال: لا أبايع بعده إلا أصعر أو أبتر. وسنده جيد.

ومعنى أصعر: أي: المعرض بوجهه كبراً، والأبتر: الذي لا عقب له.

وروى ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٠) عن الأحنف بن قيس قال: قدمنا المدينة ونحن نريد الحج... فإذا علي والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص... فانطلقت فأتيت طلحة والزبير فقلت: ما تأمراني به، ومن ترضيانه لي؟ فإني لا أرى هذا إلا مقتولاً. قالا: نأمرك بعلي. قال:

قلت: تأمراني به، وترضيانه لي؟ قالا: نعم. قال: ثم انطلقت حاجاً حتى قدمت مكة فبينا نحن بها إذ أتانا قتل عثمان، وبها عائشة أم المؤمنين فلقيتها فقلت لها: من تأمريني به أن أبايع؟ فقالت: علياً. فقلت: أتأمريني به وترضينه لي؟ قالت: نعم، فمررت على علي بالمدينة فبايعته، ثم رجعت إلى البصرة ولا أرى إلا أن الأمر قد استقام. وسنده صالح للتحسين.

قال الإمام القرطبي في «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة» ص (٥٤٢) وهو يتحدث عن خلافة علي: «انعقدت خلافته في مسجد رسول ﷺ ومهبط وحيه، ومقر النبوة، وموضع الخلافة بجميع من كان فيها من المهاجرين والأنصار، بطوع منهم وارتضاء واختيار، وهم أمم لا يحصون، وأهل عقد وحل، والبيعة تنعقد بطائفة من أهل الحل والعقد».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٤/٤٣٨): «لكن المنصوص عن أحمد: تبديع من توقف في خلافة علي، وقال: هو أضل من حمار أهله، وأمر بهجرانه، ونهى عن مناكحته، ولم يتردد أحمد، ولا أحد من أئمة السنة في أنه ليس غير علي أولى بالحق منه، ولا شكّوا في ذلك، فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير علي أولى منه بالحق».

وذكر أيضاً كما في «مجموع الفتاوى»(٣٥/ ١٩) حتى قال أحمد: «من لم يُربِّع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، ونهى عن مناكحته، وهو متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة وأهل المعرفة والتصوف، وهو مذهب العامة...»

وقال الحافظ الذهبي في كتابه «دول الإسلام» (١/ ١٧٨): «لما قُتل عثمان سعى الناس إلى علي، وقالوا: لابد للناس من إمام. فحضر طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص والأعيان، وكان أول من بايعه طلحة، ثم سائر الناس».

أفادت هذه الأحاديث والآثار والأقوال أن خلافة علي ﷺ خلافة راشدة، وفي هذا مصداق لما أخبر به النبي ﷺ في ذلك، وأبانت الآثار والأقوال المذكورة أن الصحابة رأوا أن علياً هو أحق بالخلافة بعد قتل عثمان، ولم يعارضه أحد في ذلك فيما نعلم، ولا اعتماد على خلاف هذا مما لم يصح. وأيضاً أفادت إجماع أهل الحرمين وغيرهم من المسلمين على ذلك، وتخلف عن بيعته معاوية، لا لأنه يعارض في خلافته، ولا لأنه يرى أنه أحق بها منه، ولكن فعل ذلك قائلاً: لابد من تسليم قتلة عثمان له أولاً، وبعد ذلك يبايع. وكان في ذلك مجتهداً مخطئاً، وتَخَلُّفه عن البيعة لعلي لا ينقض الإجماع. وأفادت أن طلحة والزبير بايعا غير مكرهين، وأن جميع الصحابة بايعوا. وما جاء في بعض الروايات أن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأسامة وأبا سعيد وغيرهم لم يبايعوا، فروايات ضعيفة، فلا يعرج عليها.

ويظهر جلياً من هذه الآثار أن علياً لم تنطق له شفة بأنه الخليفة بعد رسول الله ﷺ فضلاً عن أن يكون معصوماً كما تدعي ذلك الرافضة، بل جاء التصريح عنه بأن الخلافة في قريش: فقد روى أحمد في «المسند» (١/ ١٠١) عن عمارة بن رويبة عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: سَمِعَت أذناي، ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ قال: « **الناس تبع لقريش، صالحهم تبع لصالحهم، وشرارهم تبع لشرارهم**» والأحاديث الواردة في (الأئمة من قريش) صحيحة مشهورة. وروى الإمام أحمد عن عبد خير قال: قال علي: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر، ثم يجعل الله الخير حيث أحب».

فدعوى الرافضة أن علياً خليفة بعد رسول الله ﷺ بالنص من رسول الله ﷺ دعوى مفضوحة مردودة بالأدلة الصحيحة المتقدمة، ولم تصنع الرافضة بهذه الدعوى شيئاً، غير

أنها صوّرت علياً بأنه رجل مستميت في الوصول إلى الخلافة، وصوّرته بأنه جبان لم ينتزع الخلافة ممن سبقه، ومعاذ الله أن يكون علي كذلك.

تنبيه: الصحابة الذين تركوا القتال مع أمير المؤمنين في الجمل وصفين؛ لا يعني هذا أن بيعتهم انتقضت، بل هي باقية، وتركهم للقتال كان عن تورع وتحري، ورأوا بأنه قتال فتنة، ولهذا قاتلوا مع أمير المؤمنين الخوارج، واجتمعت كلمتهم على ذلك، لما يعلمونه من الأحاديث الواردة في الحث على قتالهم.

تنبيه آخر: قد اشتهر أن أول من بادر إلى مبايعة علي هم قتلة عثمان، والمتحزبون عليه، وهذا غير صحيح؛ لأن قتلة عثمان لم يكن لهم عند أمير المؤمنين قبول، ولكنهم اندسوا في صفوف المسلمين لإثارة الفتن.

ما صح من الآثار الدالة على براءة علي من المشاركة في قتل عثمان رضي الله عنه

لما قُتل عثمان توجه الصحابة إلى بيعة علي - كما سبق ذلك - وبعد مبايعة علي أُشيعت تهمة: بأن علياً مشارك في قتل عثمان، فأردنا أن نوضح للقارئ أن علياً بريء مما اتهم به:

عن عاصم عن أبي زرارة وأبي عبد الله قالا: سمعنا علياً يقول: «والله ما شاركت، وما قتلت، ولا أمرت، ولا رضيت «يعني قتل عثمان»

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/ ١٩٢) رقم (٣٨٦٦٩) واللفظ له، وسعيد بن منصور في «سننه» وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٦٤) وهو أثر حسن.

وروى عبد الرزاق برقم(٢٠٩٧٢) واللفظ له، وابن أبي شيبة (١٤/ ١٩٢) رقم (٣٨٦٦٧) وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٨٢) وعمر بن شبه في «تاريخ المدينة»

(١٢٦٧/٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥١/٣٩) والبلاذري في «أنساب الأشراف» كلهم عن ابن عباس أنه قال: سمعت علياً يقول: «والله ما قتلت عثمان، ولا أمرت بقتله، ولكن غُلبت» وهو صحيح.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: رأيت علياً عند أحجار الزيت رافعاً ضبيعة يقول: «اللهم إني أبرأ إليك من أمر عثمان»

رواه ابن سعد (٣/ ٨٢) وابن الجعد في «مسنده» (٢/ ٨٤٨- ٨٤٩) وهو حسن.

وأخرج ابن عساكر (٤٥٣/٣٩) عن أبي خلدة الحنفي قال: سمعت علياً يخطب فذكر عثمان في خطبته فقال: «ألا إن الناس يزعمون أني قتلت عثمان؛ ولا والله الذي لا إله إلا هو ما قتلت، ولا مالأت».

وأخرج أيضاً: في المصدر المذكور (٤٥٣/٣٩) عن أبي صالح قال: رأيت علي بن أبي طالب قاعداً في زرارة، تحت السدرة، وانحدرت سفينة فقرأ ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٤] والذي أجراها مجراها ما قتلت عثمان، ولا شايعت في قتله، ولا مالأت، ولقد غمني» وسنده صحيح.

وأخرج أيضاً: (٣٩/ ٣٧٠- ٣٧١) عن منذر الثوري عن ابن الحنفية قال: لما جاء الركب من مصر بعث عثمان إلى علي: ردهم. قال: وكان قد ردهم مرتين، خرج يتوكأ علي حتى انتهى إلى الباب، فإذا الزحام، فرمى بعمامته في الدار أماناً وقال: «اللهم إني أشهدك أني لم أقتل، ولم أمالئ» وهو صحيح.

وعن علي بن ربيعة قال: قال علي بن أبي طالب: «لوددت أن بني أمية قبلوا مني خمسين يميناً قسامة، أحلف بها ما أمرت بقتل عثمان، ولا مالأت» أخرجه ابن عساكر (٣٩/ ٤٥٢) وفي سنده خليد وولده حيفا «مجهولان» وقد أوردناه للاستشهاد.

وجاء عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٦٨) وابن عساكر(٣٩/ ٤٥٣-٤٥٤) عن أبي جعفر محمد بن علي قال: بعث عثمان إلى علي يدعوه وهو محصور في الدار، فأراد أن يأتيه فتعلقوا به ومنعوه. قال: فحمل عمامة سوداء على رأسه وقال: هذا أو قال: «اللهم لا أرضى قتله، ولا آمر به، والله لا أرضى قتله، ولا آمر به» وهو صحيح إلى أبي جعفر.

وجاء عند ابن سعد أيضاً (٣/ ٦٨) قال راشد بن كيسان أبو فزارة العبسي أن عثمان بعث إلى علي وهو محصور في الدار: أن ائتني. فقام علي ليأتيه، فقام بعض أهل علي حتى حبسه وقال: ألا ترى إلى ما بين يديك من الكتائب؟ لا تخلص إليه. وعلى علي عمامة سوداء، فنقضها على رأسه، ثم رمى بها إلى رسول عثمان وقال: «أخبره بالذي قد رأيت» ثم خرج علي من المسجد حتى انتهى إلى أحجار الزيت في سوق المدينة فأتاه قتله فقال: «اللهم إني أبرأ إليك من دمه أن أكون قتلت أو مالأت على قتله» صحيح إلى راشد بن كيسان، وهو عنده أيضا عن ميمون بن مهران وهو كسابقيه.

وجاء عند علي بن الجعد في «مسنده» (٢/ ٨٤٨- ٨٤٩) برقم (٢٣٥٢) واللفظ له قال: حدثنا علي أنا شريك عن عبد الله بن عيسى عن ابن أبي ليلى قال: سمعت علياً وهو على باب المسجد، أو عند أحجار الزيت رافعاً صوته: «اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان»

فذكر ذلك لعبد الملك بن مروان فقال: ما أرى له ذنباً. وسنده حسن، وهو عند ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٨٢).

قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤٧٧): «وكان علي يحلف - وهو الصادق البار - إني ما قتلت عثمان، ولا أعنت على قتله، ويقول: «اللهم شتت قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل».

فهذه الآثار ناطقة بأن علياً لم يشارك في قتل عثمان ﷺ لا من قريب ولا من بعيد، لا بقوله ولا بفعله. وسيأتي أن علياً أرسل بالحسن والحسين ليدافعا عن عثمان، وقد استمر وجودهما للدفاع عن عثمان حتى قتل.

وعلى كلٍ: من قرأ مناقب علي وسيرته فإنه لا يقع في قلبه مثقال ذرة من التسليم باتهامه بذلك، فنحن نجزم يقيناً ببراءته ﷺ، وحتى إن لم يبلغنا نفيه ذلك عن نفسه، فكيف لا نجزم ببراءته وقد صحت عندنا آثار كثيرة عنه أنه لم يشارك في ذلك!!

ما صح من لعن أمير المؤمنين علي لقتلة عثمان وذمه لهم

كثر في خلافة علي ﷺ السب واللعن وغير ذلك لعثمان ﷺ، وكان هذا يحصل من الخوارج والسبئية، فكان علي ﷺ يدافع عن عثمان ﷺ، ويسخط على قتلته سخطاً عظيماً، فيلعنهم كما دلت على ذلك الآثار الصحيحة، فعن محمد بن الحنفية قال: «بلغ علياً أن عائشة تلعن قتلة عثمان في المربد، قال: فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه، فقال: «وأنا ألعن قتلة عثمان، لعنهم الله في السهل والجبل قالها مرتين أو ثلاثاً»

والأثر أخرجه الإمام أحمد في «فضائل **الصحابة**» (١/ ٥٥٥ - ٥٥٦) وهو صحيح، وهو عند ابن عساكر (٣٩/ ٤٥٦) أيضاً.

وروى ابن أبي شيبة رقم (٣٨٨٠٦) عن أبي جعفر قال: سمع علي يوم الجمل صوتاً تلقاء أم المؤمنين فقال: (انظروا ماذا يقولون؟) فرجعوا فقالوا: يهتفون بقتلة عثمان، فقال: «اللهم جلِّل بقتلة عثمان خزياً» وهو صحيح إلى أبي جعفر.

وجاء عن يزيد بن طلحة قال: سمعت محمد بن علي بن الحنفية يقول: صرخ صارخ يوم صفين قال: يا ثارات عثمان. فقال علي ﷺ «اللهم أكبب اليوم قتلة عثمان لمناخرهم».

أخرجه عمر بن شبه في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٦٢) واللفظ له، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٤٣) ويزيد بن طلحة ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يتكلم فيه بشيء.

وذكره ابن حبان في «الثقات» فهو «مجهول الحال» وقد جاء عند ابن شبه(٤/ ١٢٦٨) من طريق الضحاك؛ **فهو صحيح مرسل.** ورواه ابن شبه من طريق جويرية ص(١٢٦٧).

وجاء عند ابن أبي شيبة برقم (٣٨٦٧٢) وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٩) واللفظ له، والدولابي في «الكنى» (١/ ٤٢٠) رقم (٧٥٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٤٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٤٩) وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٢٩) والبلاذري في «أنساب الأشراف» من طريق الأعمش عن ثابت بن عبيد عن أبي جعفر الأنصاري قال: رأيت على علي عمامة سوداء يوم قتل عثمان. قال: ورأيته جالساً في ظلة النساء وسمعته يومئذ يوم قتل عثمان يقول: «تباً لكم سائر الدهر» وسنده صحيح.

قلت: لعن علي ﷺ وذمه قتلة عثمان ﷺ عند عامة الناس تارة، وعند خاصتهم تارة، دليل على براءته من المشاركة في قتل عثمان ﷺ إذ لو كان مشاركاً لهم لأبرز قتلة عثمان ﷺ الدلائل على مشاركته لهم في ذلك، خصوصاً عند لعنه إياهم، ولا عبرة بما لا يصح من الآثار، التي تدل على مشاركته ﷺ في قتل عثمان ﷺ. ويستفاد من لعن علي ﷺ هؤلاء

الفجرة أنه لم يكن راضياً بجرمهم، ولا مدافعاً عنهم، وهي تقوي صحة عذره في تأخيره إقامة الحد عليهم لخوفه من زيادة الفتن، وإذا كان معاوية ﷺ في خلافته ترك إقامة الحد على من بقي من قتلة عثمان لعذر أنه يريد الأمن والاستقرار، فقُبل منه ذلك، فعُذر علي بن أبي طالب ﷺ أولى بالقبول، لأن الفتنة كانت في عهد علي ﷺ على أوجها، ورجل مثل علي ﷺ في شجاعته وصدقه وحرصه على إقامة شرع الله لا يتهم بتلاعبه في قضية قتلة عثمان، فالذي نراه أن علياً كان مجتهداً في تأخير إقامة الحد على قتلة عثمان، وهو مصيب في ذلك، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ترك إقامة حد القذف على عبد الله بن أبي؛ لما رأى أن إقامة الحد عليه سيثير فتنة بين الصحابة، مع أنه عليه الصلاة والسلام قد قال: «من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي» رواه البخاري رقم (٢٦٦١).

ما صح من الآثار الدالة أن علياً لم يسب، ولم يغنم في قتاله لأصحاب الجمل وصفين والنهروان

لقد كان قي قتال علي ﷺ في معركة الجمل وصفين والنهروان أحكام عظيمة، تتعلق بقتال البغاة المارقين، فلولا ما ظهر من الأحكام في هذه المعارك التي خاضها علي مع البغاة لبقيت أمة الإسلام في اضطراب حال قتال الصنف المذكور، ومن هذه الأحكام المهمة: أن علياً ﷺ لم يسب، ولم يغنم، ولم يجهز على جريح، ولم يتبع مدبراً، لأن البغاة والمارقين لا يزالون مسلمين، والإسلام يعصم الدم والمال والعرض، وقتالهم ليس إلا من أجل ردهم إلى الجماعة، والسمع للإمام والطاعة.

روى ابن أبي شيبة (١٤/ ٢٤٨) رقم (٣٨٧٨٦) بسند حسن عن عبد خير قال: أمر علي منادياً فنادى يوم الجمل: «ألا لا يجهزن على جريح، ولا يتبع مدبر».

وروى البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٢) بسند حسن عن عبد خير قال: سئل علي ﷺ عن أهل الجمل فقال: «إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم وقد فاءوا، وقد قبلنا منهم».

وروى المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» برقم (٥٩١) عن طارق بن شهاب بسند جيد قال: «كنت عند علي حين فرغ من قتال أهل النهروان، له: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم» وقد اشتهر هذا الأثر عن علي ﷺ من عدة طرق.

وروى البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٢) عن خمير بن مالك قال: سمعت عمار بن ياسر سأل علياً ﷺ عن سبي الذرية. فقال: «ليس عليهم عن سبي، إنما قاتلنا من قاتلنا» قال: لو قلت غير ذلك لخالفتك. وسنده حسن.

وروى البيهقي (٨/ ١٨٢) واللفظ له، وابن أبي شيبة رقم (٣٨٧٦٠) بسند صحيح عن شقيق بن سلمة قال: «لم يسب علي ﷺ يوم الجمل، ولا يوم النهروان».

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (٣٨٧٦١) عن عبد خير أن علياً لم يسب يوم الجمل، ولم يخمس. قالوا: يا أمير المؤمنين! ألا تخمس أموالهم؟ قال: فقال: «هذه عائشة تستأمرها» قال: قالوا: ما هو إلا هذا، ما هو إلا هذا. سنده حسن.

وروى البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٢) بسند حسن عن أبي أمامة قال: «شهدت صفين، وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً».

وروى البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٢) بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة أن علياً ﷺ أُتى بأسير يوم صفين، فقال: لا تقتلني صبراً. فقال علي ﷺ: «لا أقتلك صبراً، إني أخاف الله رب العالمين» فخلى سبيله، ثم قال: «أفيك خير تبايع».

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٢٤٥) برقم (٣٨٧٧٤) عن عبد خير عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال يوم الجمل: «لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ومن ألقى سلاحه فهو آمن» وهو أثر حسن.

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (٣٨٧٦٤) عن أبي جعفر وهو محمد الباقر أنه قال: «لم يكفر أهل الجمل» يعني: علياً. وسنده صحيح إلى أبي جعفر.

وروى ابن أبي شيبة برقم (٣٨٨١٢) و اللفظ له، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨١) عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: أمر علي ﷺ مناديه فنادى يوم البصرة: «لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق باباً أَمِن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً» صحيح إلى أبي جعفر.

وروى البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨١) بسند حسن عن السدي عن يزيد بن ضبيعة العبسي قال: نادى منادي عمار - أو قال: علي - يوم الجمل وقد ولى إلى الناس: «ألا لا يذاف على جريح، ولا يقتل مولى، ومن ألقى السلاح فهو آمن» فشق علينا ذلك.

وخلاصة القول: أنه قد نقل غير واحد الإجماع على أن البغاة إذا خرجوا على الإمام فقاتلهم فلا يجهز على جريحهم، ولا يتبع مدبرهم، ولا تغنم أموالهم، ولا تسبى ذراريهم. وقد سار على أحكام علي ﷺ في قتال البغاة أئمة المسلمين وملوكهم إلى عصرنا، إلا من

تعدى وظلم، فما بال كثير من ملوك الهادوية ارتكبوا كثيراً من هذه الموبقات؟! وبعضهم سبى النساء والأطفال! ومعلوم أن هذه المعاملة إنما يعامل بها الكفار كما أوضحنا ذلك في فصل (بوائق الهادي).

ما صح من الآثار في ندم أمير المؤمنين علي على ما جرى من قتال في الجمل وصفين

روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤/٢٦٨) برقم (٣٨٨٣١) من طريق أبي الضحى قال: قال سليمان بن صرد الخزاعي للحسن بن علي: اعذرني عند أمير المؤمنين، فإنما منعني من يوم الجمل كذا وكذا. قال: فقال الحسن: لقد رأيته حين اشتد القتال يلوذ بي ويقول: «يا حسن لوددت أني مت قبل هذا بعشرين حجة» وسنده صحيح.

وقد رواه أيضاً في المصدر نفسه (١٤/٢٦٠) رقم (٣٨٨٠٨) بسند صحيح من طريق أخرى عن عبيد بن نضلة عن سليمان بن صرد قال: «أتيت علياً يوم الجمل وعنده الحسن وبعض أصحابه فقال علي حين رآني: «يا ابن صرد تنأنأت وتزحزحت وتربصت، كيف ترى الله صنع؟ قد أغنى الله عنك. قلت: يا أمير المؤمنين! إن الشوط بطين، وقد بقي من الأمور ما تعرف فيها عدوك من صديقك. قال: فلما قام الحسن لقيته، فقلت: ما أراك أغنيت عني شيئاً، ولا عذرتني عند الرجل، وقد كنت حريصاً على أن تشهد معه قال هذا يلومك على ما يلومك، وقد قال لي يوم الجمل: مشى الناس بعضهم إلى بعض يا حسن ثكلتك أمك «أو هبلتك أمك» ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين و الله ما أرى بعد هذا خيراً، قال فقلت: اسكت لا يسمعك أصحابك فيقولوا: شككت فيقتلونك» وله طرق أخرى عند ابن عساكر في «تاريخه» والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/١٠٥).

وأخرج عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» ص(٢٤٣) واللفظ له، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١١٤) برقم (٢٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤٥٨) من طريق قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال: قال علي لابنه الحسن بن علي يوم الجمل: «يا حسن، يا حسن، ليت أباك مات من عشرين سنة. قال: فقال له الحسن: يا أبت: قد كنت أنهاك عن هذا. قال: يا بني! لم أر الأمر يبلغ هذا» وهو عند البلاذري (٥/ ٧٠) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح قال: قال علي: «لو علمت أن الأمر يبلغ ما بلغ ما دخلت فيه». وهذا سند صحيح إلى أبي صالح. وبقيت طرق لهذا الأثر عند ابن أبي شيبة وغيره.

وروى ابن أبي شيبة (١٤/ ٢٦٣) برقم (٣٨٨١٨) عن عبد الله بن سلمة قال: وشهد مع علي الجمل وصفين وقال: «ما يسرني بهما ما على الأرض» وعبد الله بن سلمة المرادي «فيه ضعف يسير».

وروى أحمد في «مسنده» (١/ ١٤٧) واللفظ له، وابن سعد (٦/ ١٣٠) وابن أبي عاصم رقم (١٢٠٩) وسنده صحيح عن قيس الخارفي قال: سمعت علياً يقول على هذا المنبر: «سبق رسول الله ﷺ، وصلى أبو بكر، وثلث عمر، ثم خبطتنا فتنة - أو أصابتنا فتنة - فكان ما شاء الله» .

وروى الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ١١٥) عن عبد خير عن أبيه قال: قام علي فقال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، وإنا قد أحدثنا بعدهم أحداثاً يقضي الله تعالى فيها ما شاء» سنده صحيح.

فندَم علي ﷺ على ما جرى من قتال في الجمل وصفين يدل على تعظيمه لحرمات المسلمين، وخوفه من الوقوع في الظلم، وقد ندم الصحابة على ما جرى في الجمل وصفين كما دلت على ذلك الآثار الصحاح.

وأكثر أهل الحديث على أن قتال أهل الجمل كان قتال فتنة، فلم يخرجوا مريدين للقتال، إنما خرجت عائشة رضي الله عنها ومن معها للصلح، فحصل القتال.

أما حديث أن علياً قال: «أمرت بقتال الناكثين - أي: طلحة والزبير - والقاسطين والمارقين» فقد ضعفه العقيلي، وابن حبان، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير، وابن تيمية. ومن صححه اغتر بكثرة طرقه، فالراجح ضعفه، والله أعلم.

إخبار رسول الله ﷺ عن استشهاد علي بن أبي طالب ﷺ، وطلب علي ﷺ لذلك، وعدم وصيته بالخلافة لأحد من بعده

لقد أيقن أمير المؤمنين علي ﷺ بأنه ملاقي الله شهيداً ؛لأن الرسول ﷺ أخبره بذلك:

روى مسلم رقم (٢٤١٧) عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال النبي ﷺ: «اهدأ، فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد»

وروى ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٣- ٣٤) واللفظ له، والطبراني في «الكبير» رقم (١٦٩) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٥٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٤٥) وأبو العرب في كتاب «المحن» ص(٩٦) من طريق «فطر بن خليفة» قال: حدثني أبو الطفيل قال: دعا علي الناس إلى البيعة، فجاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي فرده

مرتين ثم أتاه فقال: «ما يحبس أشقاها ؟! لتخضبن - أو لتضبعن - هذه من هذا» (يعني: لحيته من رأسه) ثم تمثل بهذين البيتين:

اشدد حيازيمك للموت فإن الموت آتيك ولا تجزع من القتـل إذا حل بواديك

قال محمد بن سعد: وزادني غير أبي نعيم في هذا الحديث بهذا الإسناد عن علي ﷺ: «والله إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إلي» وسنده حسن.

قلت: عهد النبي ﷺ لعلي ﷺ هو قوله عليه الصلاة والسلام: **«ألا أحدثك بأشقى الناس رجلين؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: أحيمر ثمود الذي عقر الناقة، والذي يضربك يا علي على هذه (يعني: قرنه) حتى تبل منه هذه (يعني: لحيته)»**

رواه أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٦٣) واللفظ له، وفي «فضائل الصحابة» رقم (١١٧٢) والحاكم (٣/ ١٤٠-١٤١) والبزار في «مسنده» رقم (٢٥٦٧) والدولابي في «الكنى» رقم (٢٠٦٢) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٢-١٣) عن عمار بن ياسر وسنده حسن، وقد جاء عن علي عند عبد بن حميد في «المنتخب» (٩٢) والطبراني في «الكبير» (١٧٣) والحاكم في «المستدرك»(٣/ ١٤٠-١٤١) وأبي يعلى رقم (٥٦٩) **وجاء عند الطبراني في «الكبير» رقم (٧٣١١) عن صهيب بن سنان، فيزداد الحديث قوة بهذين الشاهدين.**

وروى أحمد (١/ ١٣٠) واللفظ له، وابن أبي شيبة برقم (٣٨٠٩٥) وأبو يعلى برقم (٣٤١) والبزار برقم (٢٥٧٢) والحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٣٨) عن عبد الله بن سبع قال... قالوا لعلي: فاستخلف علينا؟ قال: «لا، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قالوا: فما تقول لربك إذا أتيته؟ وقال وكيع مرة: إذا لقيته قال أقول: اللهم تركتني فيهم ما بدا لك، ثم قبضتني إليك وأنت فيهم، فإن

شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم» وعبد الله بن سبع «مجهول» وقد اختلف فيه على الأعمش: فتارة يرسله عن سالم بن أبي الجعد، وتارة يصله، وقد تابع الأعمش على إرساله حكيم بن جبر الأسدي عند الأصبهاني، وابن عساكر، وحكيم «ضعيف» ورواه البزار رقم (٢٥٧٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة الحماني عن علي، وثعلبة «فيه ضعف» فهذه الطرق تقوي بعضها بعضاً.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٥٤) واللفظ له، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٤) عن عبيدة قال: سمعت علياً يخطب يقول: «اللهم إني قد سئمتهم وسئموني، ومللتهم وملوني، فأرحني منهم، وأرحهم مني، فما يمنع أشقاكم أن يخضبها بدم» ووضع يده على لحيته، وهو صحيح.

وأخرج ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٣٧) برقم (١٥٦) عن جندب قال: ازدحموا على علي ﷺ حين وطئوا على رجله فقال: «اللهم أني قد مللتهم وملوني، وأبغضتهم وأبغضوني، فأرحني منهم وأرحهم مني» وهو صحيح أيضاً.

فأفادت هذه الأحاديث والآثار أن علياً ﷺ كان مسلّماً لما سمعه من رسول الله ﷺ من أنه سيموت شهيداً، فلذا كان يطلب الشهادة.

وأفادت - أيضاً- أن علياً ﷺ لم يوص بالخلافة لأحد من أبنائه أو أقربائه، فكان في هذا رد دامغ على الرافضة الزاعمين أن الخلافة في علي والحسنين ﷺ بالنص من رسول الله ﷺ، وأن علياً ﷺ أوصى بها للحسنين.

ما صح من الآثار الدالة على العقوبات التي أنـزلها علي بن أبي طالب ﷺ بمؤسس الرافضة عبد الله بن سبأ وحزبه

لقد مُلئت كتب التواريخ بذكر أحداث عبد الله بن سبأ اليهودي، وقد كانت شؤماً على أمة الإسلام، وأولها: الخروج على الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، ثم قتله. وآخرها: القول بأن علياً ﷺ هو الله، وأنه لم يمت، وقد رأيت أن أذكر ما تيسر من الآثار الصحيحة الدالة على أن علياً ﷺ قد نكَّل بعبد الله بن سبأ وحزبه، وقد عاقبهم بأكثر من عقوبة، ومن ذلك:

العقوبة الأولى: إحراقه لكثير من السبئية:

روى البخاري برقم (٦٩٢٢) واللفظ له، عن عكرمة قال: أُتي علي ﷺ بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: «لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لنهي رسول الله ﷺ : لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم؛ لقول رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه»

ورواه أبو داود برقم (٤٣٥١) والنسائي (٧/ ١٠٤) والترمذي برقم (١٤٥٨) وأحمد (١/ ٢٨٢) وعبد الرزاق (٩٤١٣، ١٨٧٠٦).

وعن عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: «قيل لعلي: إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم: ويلكم! ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا، فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم؛ آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا. فأبوا، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك. فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قِتْلَة. فأبوا إلا ذلك،

فقال: يا قنبر؟ ائتني بفعلة معهم مرورهم» فخدَّ لهم أُخدُوداً بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض» وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا. فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إنـي إذا رأيت أمراً منكــراً ** أوقـدت ناري ودعـوت قنـبراً

عزا الحافظ هذه القصة إلى الجزء الثالث من «حديث أبي طاهر المخلص» وقال: هذا سند حسن. «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٠).

وروى الطبري في «تهذيب الآثار» برقم (١٤٧) من طرق عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل قال: «أُتي علي بقوم زنادقة فقالوا: أنت هو. قال: من أنا؟ قالوا: أنت هو. قال: ويلكم من أنا؟ قالوا: أنت ربهم. فقال علي: إن قوم إبراهيم غضبوا لآلهتهم فأرادوا أن يحرقوا إبراهيم بالنار، فنحن أحق أن نغضب لربنا، ثم قال: يا قنبر دونكهم. فضرب أعناقهم، ثم حفر لهم حفر النار وألقاهم فيها».

والقصة شاهد قوي لما قبلها، وهذه العقوبة أبلغ عقوبة أنـزلها علي بهؤلاء الحمقى.

العقوبة الثانية: تكذيب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لعبد الله بن سبأ، وطرده إلى المدائن:

أخرج ابن عساكر (٢٩/ ٧) بسند حسن عن أبي الطفيل قال: رأيت المسيب بن نجبة أُتي به ملَبية (يعني: ابن السوداء) وعلي على المنبر فقال علي: «ما شأنه؟» فقال: يكذب على الله، وعلى رسوله.

وروى الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ٣٤٤- ٣٤٥) إلى زيد بن وهب أن سويد بن غفلة دخل على علي في إمارته، فقال:إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر، ويرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبدالله بن سبأ - وكان عبدالله أول من أظهر ذلك - فقال علي: «ما لي ولهذا الخبيث الأسود. ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم أرسل إلى عبدالله بن سبأ، فسيره إلى المدائن، وقال: لا يساكنني في بلدة أبداً. ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس. فذكر القصة في ثنائه عليهما بطوله، وفي آخره: «ألا ولا يبلغني أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري» وهذا الأثر صالح للتحسين.

وروى ابن أبي شيبة برقم (٣٨٩٢٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» واللفظ له، (٢٩/ ٨) عن سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي الكندي قال: رأيت علياً- كرم الله وجهه - وهو على المنبر وهو يقول: «من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على الله وعلى رسوله» يعني: ابن سبأ. وسنده صالح للتحسين.

وروى ابن عساكر (٢٩/ ٩) عن مغيرة عن سباط قال: بلغ علياً أن ابن السوداء ينتقص أبا بكر وعمر فدعا به، ودعا بالسيف أو قال: فهمَّ بقتله، فكُلِّم فيه، فقال: «لا يساكنني ببلد أنا فيه» قال: فسيره إلى المدائن. وأخرجه اللالكائي برقم (٢٣٧٩- ٢٣٨٠) عن مغيرة عن شباك عن إبراهيم قال: بلغ علياً... والأثر صحيح إلى شباك، وقد اختلف في شباك هل هو (سباط) أم (شباك) والصحيح أنه (شباك) وهو الضبي الكوفي مترجم في «تهذيب الكمال» وغيره.

وذكر الحافظ ابن أبي عمر العدني في كتابه «الإيمان» برقم (٨٠) قصة طويلة بسند حسن، إلى الحسن بن محمد بن الحنفية، قال عبد الواحد بن أيمن:كان الحسن بن محمد بن

الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، وفي آخره كلام على السبئية، قال: «وممن نعادي فيهم شبيبة متمنية، ظهروا بكتاب الله، وأعلنوا الفرية على بني أمية، وعلى الله، لا يفارقون الناس ببصر نافذ، ولا عقل بالغ في الإسلام، ينقمون المعصية على من عملها، ويعملون بها، إذا ظهروا بها ينصرون فتنتها، وما يعرفون المخرج منها، اتخذوا أهل بيت من العرب إماماً، وقلدوهم دينهم، يتلون على حبهم، ويفارقون على بغضهم، جفاة على القرآن، أتباع الكهان، يرجون دَولة تكون في بعث يكون قبل الساعة - أو قبل قيام الساعة - حرَّفوا كتاب الله، وارتشوا في الحكم، وسعوا في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين، وفتحوا أبواباً كان الله سدها، وسدوا أبواباً كان الله فتحها، ومن خصومة هذه الشبيبة التي أدركنا أن يقولوا: هدينا بوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي، ويزعمون أن نبي الله كتَم تسعة أعشار القرآن، ولو كان نبي الله كاتماً شيئاً مما أنزل الله لكتَم شأن امرأة زيد ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقوله: ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ ﴾ [التحريم: ١]، وقوله: ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ ﴾ [الإسراء: ٧٤] فهذا أمرنا ورأينا»

قلت: قول ابن سبأ: «هدينا بوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي» زندقة واضحة، وهذا هو معنى قول العلماء: إن أساس دين الرافضة الزندقة، لأنها وريثة عبد الله بن سبأ.

فانظر! كم الفارق بين ما قام به علي رضي الله عنه ضد عبد الله بن سبأ وحزبه، وبين ما قامت به الرافضة من قبول زندقة ابن سبأ، وبناء مذهبها على ذلك!! فكفى بالرافضة شؤماً أن تتبع أعداء علي رضي الله عنه المذكورين، فأين هم من قول الرسول ﷺ لبعض آل بيته: « **أَنَا سِلْمٌ لِمَنْ سَالَمْتُمْ، وَحَرْبٌ لِمَنْ حَارَبْتُمْ** » رواه الترمذي وغيره وهو حسن. فما كان على الرافضة إلا أن

تحارب ابن سبأ كما حاربه آل بيت النبوة، لكن حقيقة الرافضة أنها مع ابن سبأ على عجره وبجره، فافهم هذا هديت!!

الخلافة لم تغير علياً ﷺ عما كان عليه من الزهد والورع والتواضع:

لقد تولى علي ﷺ الخلافة وهو في قمة الخير والصلاح، كما هو معلوم من الأحاديث الكثيرة في فضله ومناقبه، وإجماع المهاجرين والأنصار على ذلك عند مبايعتهم له، وقد دام فيه الخير والصلاح حتى لقي الله:

روى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٨٨٤) عن علي بن ربيعة الوالبي عن علي بن أبي طالب ﷺ قال جاءه ابن التياح فقال: يا أمير المؤمنين! امتلأ بيت مال المسلمين من صفراء وبيضاء. قال: «الله أكبر» قال: فقام متوكياً على ابن التياح، حتى قام على بيت مال المسلمين فقال: «هذا جناي، وخياره فيه، وكل جان يده إلى فيه، يا ابن التياح عليّ بأشياخ الكوفة» قال: فنودي في الناس، فأعطى جميع ما في بيت مال المسلمين وهو يقول: «يا صفراء يا بيضاء غري غيري، ها وها» وهو يقول: «يا صفراء يا بيضاء غري غيري ها وها» حتى ما بقي فيه دينار ولا درهم، ثم أمر بنضحه وصلى فيه ركعتين. وسنده حسن.

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٨٨٢) عن مسلم بن هرمز قال: أعطى علي الناس في سنة ثلاث عطيات، ثم قدم عليه مال من أصبهان فقال: «هلمُّوا إلى عطاء الرابع فخذوا» ثم كنس بيت المال وصلى فيه ركعتين وقال: «يا دنيا غري غيري» قال: وقدم عليه حبال من أرض، فقال: «أيش هذا؟» قال: حبال جيء بها من أرض كذا وكذا، قال:

«أعطوها الناس» قال: فأخذ بعضهم وترك بعضهم، فنظروا فإذا هو كتان يعمل، فبلغ الحبل آخر النهار دراهم. وسنده حسن.

وروى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٨٨١) واللفظ له، وفي «الزهد» ص (١٦٢-١٦٣) وابن أبي شيبة برقم (٣٥٤٩٨) وابن المبارك في «الزهد» ص(٨٦) برقم (٢٥٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٦) وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» رقم (٣) عن مهاجر العامري عن علي قال: «إن أخوف ما أتخوف عليكم اثنتين: طول الأمل، واتباع الهوى، فأما طول الأمل فينسي الآخرة، وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق، ألا وإن الدنيا قد ولّت مدبرة، والآخرة مقبلة، ولكل واحدة منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل».

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٩٣٨) عن جرموز المرادي قال: رأيت علياً وهو يخرج من القصر وعليه قطريتان: إزاره إلى نصف الساق، ورداءه مشمراً قريباً منه، ومعه الدرة يمشي في الأسواق ويأمرهم بتقوى الله، وحُسْن البيع، ويقول: «أوفوا الكيل والميزان، ولا تنفحوا اللحم» وسنده صحيح.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٨) وابن عبد البر في «الإستيعاب» (٣/ ١١١٢).

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٨٩٥) عن زياد بن مليح أن علياً أُتي بشيء من خبيص فوضعه بين أيديهم، فجعلوا يأكلون، فقال علي: «إن الإسلام ليس ببكر ضال، ولكن قريشاً رأت هذا فتناخرت عليه» وسنده حسن.

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٩٢٢) وفي «المسند» (١/ ١٩٩) واللفظ له، عن عمرو بن حبشي قال: خطبنا الحسن بن علي بعد قتل علي فقال: لقد فارقكم رجل أمس، ما سبقه الأولون بعلم، ولا أدركه الآخرون، إن كان رسول الله ﷺ ليبعثه ويعطيه الراية، فلا ينصرف حتى يُفتح له، وما ترك من صفراء ولا بيضاء إلا سبعمائة درهم من عطائه، **كان يرصدها لخادم أهله**» وأخرجه ابن أبي شيبة برقم(٣٢٦٤١) وابن سعد في«الطبقات» (٣/ ٣٨) والنسائي في«خصائص علي»(٢٢) والطبراني في «الكبير»(٢٧١٩،٢٧١٧) وابن حبان (٦٩٣٦).

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم(٩٢٤) وابن أبي شيبة في «المصنف»(٣٥٥٠٣) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٨٣) عن زيد بن وهب أن بعجة عاتب علياً في لباسه فقال: «يقتدي المؤمن، ويخشع القلب» وسنده حسن.

وروى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤٧٦) من طريق كليب قال: قدم على علي مال من أصبهان، فقسمه على سبعة أسهم، فوجد فيه رغيفاً، فكسره على سبعة وجعل على كل قسم منها كسرة، ثم دعا أمراء الأشياع، فاقرع بينهم لينظر أيهم يعطي أولاً. وسنده حسن

وروى أيضاً (٤٢/ ٤٨٠-٤٨١) عن عبد الله بن زرير الغافقي قال: دخلت مع علي بن أبي طالب يوم الأضحى، فقرب إلينا حريرة فقلنا: أصلحك الله لو قدمت إلينا من هذا البط والأوز، فإن الله قد أكثر الخبز. فقال: «يا ابن زرير! لا يحل للخليفة من مال الله إلا قصعتان: قصعة يأكلها هو وأهله، وقصعة يطعمها».

وهو أثر حسن؛ لأن الراوي عن ابن لهيعة: عبد الله بن وهب.

تأمل هذه الآثار؛ لترى فيها ما كان عليه أمير المؤمنين علي ﷺ في خلافته من الزهد في الدنيا بحذافيرها، وبين ما عليه كثير من ملوك الهادوية من جمع حطام الدنيا، والتباهي والتفاخر بذلك، فأين هم من أمير المؤمنين علي ﷺ؟! فهم بعيدون عمَّا كان عليه، وهم كغيرهم ممن طغى وبغى.

وهذه الآثار فيها رد على الخوارج، الزاعمين أن المناقب النبوية في علي ﷺ إنما تنطبق عليه قبل الخلافة، أما بعد تولي الخلافة فقد انحرف عما كان عليه. وحاشاه من ذلك، بل هم المنحرفون.

ذكر ما صح من الأحاديث والآثار عن أمير المؤمنين علي ﷺ في مدحه لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

لقد أثنى علي رضي الله عنه على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، خصوصاً عندما ظهر الطعن فيهم في خلافته، فكانت له مواقف مشهودة ومحمودة، وإليك ما تيسر من ذلك:

جاء في البخاري برقم (٣٦٧١) عن محمد بن الحنفية قال: **قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين»** .

وجاء عند أحمد (١/ ١٠٦): عن أبي جحيفة وهب السوائي قال: «**خطبنا علي فقال: من خير هذه الأمة بعد نبيها؟ فقلت: أنت يا أمير المؤمنين. قال: لا، خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر...**» ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٩٤) رقم(٤٣) وعبد الله بن أحمد في

«السنة» (١٢٩٨) وأبو يعلى (١/ ٤١٠) رقم (٥٤٠) وابن أبي عاصم في «السنة» ص(٥٥٦-٥٥٧) رقم (١٢٠١، ١٢٠٣) والطبراني في «الأوسط» (٥٤٢) وابن أبي داود في «المصاحف» رقم (١٢٠).

وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «الأموال» ص (٤٨) رقم (٢٧٣) واللفظ له، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» رقم (١٢٣٧) عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال: جاء أهل نجران إلى علي ﷺ فقالوا: شفاعتك بلسانك، وكتابك بيدك، أخرجنا عمر من أرضنا، فردها إلينا ضيعة. فقال: «ويلكم، إن عمر كان رشيد الأمر، فلا أغير شيئاً صنعه عمر» وهو صحيح إلى سالم بن أبي الجعد.

وعن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: «كنت عند النبي ﷺ فأقبل أبو بكر وعمر فقال: «يا علي! هذان سيدا كهول أهل الجنة، وشبابها بعد النبيين والمرسلين» أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٨٠) بسند حسن.

وقد جاء عن عدة من الصحابة، منهم أبو هريرة عند أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٢٠٠) بسند حسن. وأبو جحيفة عند ابن ماجة برقم (١٠٠) وابن حبان برقم (٦٩٠٤) والدولابي في «الكنى» (٣/ ٩٦٢) برقم (١٦٨٣) بإسناد حسن. وأنس بن مالك عند الترمذي برقم (٣٦٦٤) وابن أبي عاصم في «السنة» وأحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٢٩) وهو صالح للاستشهاد. وابن عباس عند الخطيب في «التاريخ» (١٠/ ١٩٢).

وعن النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب ﷺقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَر» أخرجه ابن عساكر (٤٤/ ٥٠) وحسنه غير واحد من العلماء.

وعن عبد خير قال: سمعت علياً على المنبر يقول: «قُبض رسول الله، واستخلف أبو بكر، فعمل بعمله، وسار بسيرته، حتى قبضه الله عز وجل على ذلك، ثم استخلف عمر

فعمل بعملها، وسار بسيرتها، حتى قبضه الله على ذلك» أخرجه أحمد (١/ ١٢٨) بسند حسن.

وله طريق أخرى عند القاسم بن سلام رقم (٢٧٥) عن حجاج عمن سمع الشعبي حاكياً ذلك عن علي. وله طريق أخرى -أيضاً- عند الخطيب عن أبي بكر بن عباس عن أبي إسحاق السبيعي قال: جاء أهل نجران إلى علي... فذكره.

فهذان الطريقان تقويان الأثر المتقدم، وقد استنبط العلماء من هذا أن علياً ﷺ لو كان في نفسه شيء على عمر ﷺ لأبانه ها هنا اغتناماً للفرصة.

وأخرج أحمد في «مسنده» (١/ ١٠٦) واللفظ له، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٦١-٤٦٢) وابن الجعد في «مسنده» (٢/ ٨٨٥) وعبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٢٢) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٥٥) رقم (٣١٩٨٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٥٦) عن علي ﷺ قال: «ما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر».

وأخرج الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٦٨) رقم (١٧٩٢) من طريق سيار (يعني: ابن حاتم) ثنا جعفر بن سليمان ثنا قطن (أو فطر) القطعي عن أبي إسحاق الهمداني قال: خرج علي بن أبي طالب ﷺ في أول ليلة من شهر رمضان، فسمع القراءة في المساجد، ورأى القناديل تزهو في المساجد، فقال: «نور الله لعمر بن الخطاب ﷺ في قبره كما نور مساجد الله بالقرآن».

وروى البخاري رقم (٣٦٨٥) ومسلم رقم (٢٣٨٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال علي بن أبي طالب حينما دخل على عمر بن الخطاب وهو مطعون: «ما خلفت أحداً أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك».

وعن عبد خير قال: قال علي: «يرحم الله أبا بكر، هو أول من جمع بين اللوحين».

رواه ابن أبي شيبة رقم(٣٠٧٣٤) واللفظ له، وأحمد في «فضائل الصحابة»(١/ ٢٨٣) رقم (٢٨٠) وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٩٣) وابن أبي داود في «المصاحف» رقم (١٤).

وحسن إسناده الحافظ في«الفتح»(٩/ ١٣) وصححه الحافظ ابن كثير في«فضائل القرآن» ص(٥٧).

وروى أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٤٩) واللفظ له، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» رقم (١٣٢٢) وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٢١٩) والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٨٠٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٣٨٣) كلهم من طريق أبي عبيدة أمية بن الحكم عن الحكم بن جَحْل: أن علياً ﷺ قال: «لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى».

وأبو عبيدة قال فيه الذهبي: «لا يعرف» وقد تابعه محمد بن عبد الرحمن، ومحمد بن جحاده عن الحكم عند ابن عساكر (٣٠/ ٣٨٣) والحكم هذا «ثقة» ولكن ذكر أبو حاتم أنه لم يسمع من علي.

ورواه ابن عساكر أيضاً في «تاريخه» (٣٠/ ٣٨٣) من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهذا السند متصل، فصح هذا الأثر بحمد الله.

ورواه أيضاً ابن عساكر (٣٠/ ٣٦٩) من طريق شعيب بن ميمون عن حصين بن عبد الرحمن عن عبد خير عن علي.

وعن أبي وائل أن عبد الله بن الكواء وشبيب بن ربعي وناساً معهما اعتزلوا علياً بعد انصرافه من صفين إلى الكوفة لما أنكر عليهم من سب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فمن بعدهما من أصحاب رسول الله ﷺ، فخالفوه، وخرجوا عليه فخرج إليهم علي وحاجّهم، ورجع عن غير قتال. وفي حديث أبي إسحاق الفزاري عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي جحيفة زيادة ألفاظ منها أيمان علي: إني لا أساكنكم في بلدة حتى ألقى الله عز وجل.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٦) بسند حسن.

كان علي ﷺ بمثابة وزير لأبي بكر وعمر

أخرج أحمد (١/ ١٥٥) واللفظ له، وأبو داود في سننه برقم (٤٤٠٢) والنسائي في «الكبرى» برقم (٧٣٤٤) وأبو يعلى برقم (٥٨٧) والبيهقي (٨/ ٢٦٤ - ٢٦٥) عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان الجنبي أن عمر بن الخطاب أُتي بامرأة قد زنت، فأمر برجمها، فذهبوا بها ليرجموها، فلقيهم علي ﷺ فقال: ما هذه؟ قالوا: زنت فأمر عمر برجمها. فانتزعها علي من أيديهم، وردهم، فرجعوا إلى عمر فقال: ما ردكم؟ قالوا: ردنا علي قال: ما فعل هذا علي إلا لشيء قد علمه، فأرسل إلى علي فجاء وهو شبه المغضب فقال: «مالك رددت هؤلاء؟ قال: أما سمعت النبي ﷺ يقول: «**رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المبتلى حتى يعقل**» قال: بلى. قال علي: فإن هذه مبتلاة بني فلان، فلعله أتاها وهو بها. فقال عمر: لا أدري. قال: وأنا لا أدري فلم يرجمها» وأبو ظبيان «ثقة مختلف في سماعه من عمر» وقد رواه أبو داود، والنسائي، والبيهقي، والدارقطني، والحاكم من

طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس، فزالت شبهة الانقطاع، فصح الأثر، ولله الحمد.

قلت: قد قال عمر ﷺ: «علي أقضانا».

رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٨١) بسند صحيح.

وروى الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٤/ ٤٢٧) والخلال في «السنة» رقم (٦٢٣) بسند حسن من طريق سالم بن أبي الجعد عن محمد بن الحنفية قال: كنت مع أبي حين قُتل عثمان ﷺ فقام فدخل منزله، فأتاه أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: إن هذا الرجل قد قُتل، ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة، ولا أقرب من رسول الله ﷺ. فقال: «لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميرا» قال الإمام أحمد: وهذا الأثر ما أعجبه من حديث.

وعن سويد بن غفلة عن علي ﷺ قال: «اختلف الناس في القرآن على عهد عثمان ﷺ قال: فجعل الرجل يقول للرجل: قرآني خير من قرآنك. فبلغ ذلك عثمان ﷺ فجمعنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن الناس قد اختلفوا اليوم في القراءة وأنتم بين ظهرانيهم، فقد رأيت أن أجمعهم على قراءة واحدة. قال: فأجمع رأينا مع رأيه على ذلك. قال: وقال علي ﷺ: «لو وُليت مثل الذي وُلّي لصنعت مثل الذي صنع»

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢) واللفظ له، والقاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (٢/ ٩٩) رقم (٥٥٥) وابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ١٨٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» وهو صحيح، وقد صححه الحافظ ابن حجر.

وعن أبي الغصن قال: دخلت المسجد الأكبر (يعني: مسجد الكوفة) وعلي بن أبي طالب قائم على المنبر يخطب الناس، وهو ينادي بأعلى صوته ثلاث مرار: «يا أيها الناس، يا أيها الناس، يا أيها الناس، إنكم تكثرون في عثمان، فإن مثلي ومثله كما قال الله عز وجل ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر: ٤٧].

أخرجه أحمد في«فضائل الصحابة» (١/ ٥٥٣-٥٥٤) رقم(٧٢٩) واللفظ له، الخطيب(١٤/ ٤٣٣) والدولابي في «الكنى» (٢/ ٧٩) وهو صحيح إلى أبي الغصن، واسمه: حسان بن يزيد.

ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٥٧٠) رقم (٧٥٨) من طريق شعبة عن حبيب بن الزبير عن عبد الرحمن بن الشريد قال: سمعت علياً يخطب... فذكره. وهو صحيح إلى عبد الرحمن، وله طريق أخرى عند أحمد في «الفضائل» رقم (١٠٥٧) وهي صحيحة إلى علي.

وعن محمد بن حاطب قال: كنت مع علي بالبصرة، فلما هدأت الحرب قلت: يا أمير المؤمنين! ما أرد على قومي إذا سألوني عن قتل هذا الرجل؟ قال: «أنا وعثمان مثلما وصف الله في كتابه ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ ﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا قدمت فأبلغهم أن عثمان من الذين آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، وعلى ربهم يتوكلون»

رواه أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٧٧٠) وابن أبي شيبة (١٤/ ٢٥٠- ٢٥١) رقم (٣٨٧٩١) والطحاوي في «مشكل الآثار» وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٢١٥) وابن عساكر في «تاريخه» (٣٩/ ٤٦٤) والسياق له، وسنده صحيح.

وروى ابن أبي شيبة (١١/ ١٣٢) رقم (٣٢٥٨٨) واللفظ له، وأحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٧٧١) وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٢١٦) وابن جرير في «تفسيره» (١٨/ ٥٣٨) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٦٩) والطحاوي في «مشكل الآثار» وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٦٠) عن محمد بن حاطب قال: سمعت علياً يخطب يقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قال: «عثمان منهم» وسنده صحيح. وفي رواية عند ابن عساكر من طريق سعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن حاطب: أن رجلاً أتى علياً يسأله عن عثمان، وعنده أصحابه، فكلهم قال: كافر. فقال الرجل: لست أسألكم. فقال علي: «في عثمان وأصحابه ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾» وفي رواية أن القوم تواطئوا على ذلك السؤال بالصيغة المذكورة، وهي عند ابن عساكر، وهذان الطريقان صالحان للاحتجاج.

وروى البخاري برقم (٣١١١) وأحمد (١/ ١٤١) واللفظ له، عن محمد بن علي قال: جاء إلى علي ناس من الناس، فشكوا سعاة عثمان، قال: فقال لي أبي: «اذهب بهذا الكتاب إلى عثمان فقل له: إن الناس قد شكوا سعاتك، وهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصدقة، فمرهم فليأخذوا به» قال: فأتيت عثمان فذكرت ذلك له، قال: فلو كان ذاكراً عثمان بشيء لذكره يومئذ. يعني: بسوء.

وأخرج ابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٢١٣) والخطيب في «تاريخه» (١١/ ١٠٠ - ١٠١) واللفظ له، من طريق قتادة عن مطرف قال: لقيت علياً فقال لي: «يا عبد الله ما بطأ بك، أحب عثمان؟» ثم قال: «لئن قلت ذلك لقد كان أوصلنا للرحم وأتقانا للرب».

وأخرج الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٥٩-٣٦٠) من طريق ابن أخي مطرف عن مطرف قال: «لقيت علياً بالحزيز (قال أبو أسامة: يعني: المربد وما حوله) فلما رآني أسرع نحوي، قلت: أنا أحق بالإسراع إليك. قال: ما منعك أن تأتينا؟ فاعتذرت، فقال: ما شغلك وما منعك إلا حب عثمان. قال فلما تنفس عنه أصحابه قال: إن تحبه فقد والله كان خيرنا وأبرنا وأوصلنا» وسنده حسن.

وبعد أن سردنا للقارئ من الآثار الصحيحة الواضحة فيما كان عليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ من عظيم الود للخلفاء قبله، وقوة الغيرة عليهم، وكثرة الثناء عليهم، والدفاع عنهم؛ فلا يسع القارئ إلا أن يرفض جناية الرافضة على علي بن أبي طالب ﷺ حيث صوّرته أنه عدو للخلفاء قبله، وصوّرتهم أعداء له، حتى جعلت العداوة بينهم أبدية فزعمت أن علياً سيخرج من قبره في آخر الزمان ويُخرج الخلفاء الثلاثة من قبورهم، وينتقم منهم.

تنبيه: قد ذكرنا ما كان عليه الخلفاء الراشدون من حب لآل بيت النبوة والثناء عليهم، وحسن معاملة لهم في كتابنا «طعون رافضة اليمن» فارجع إليه.

ثناء أمير المؤمنين علي ﷺ على الصحابة رضي الله عنهم.

تقدم ثناء علي على أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، وسنذكر هاهنا ثناءه على الصحابة عموماً، ونخص بعض الأسماء بالذكر على حسب الحاجة:

روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من طريق ابن جريج قال: أخبرني داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي الأسود زاذان قال: كنت عند علي فوافقت منه طيب

نفس، فقلنا: يا أمير المؤمنين !حدثنا عن أصحابك؟ قال علي: «عن أي أصحابي تسألوني؟ كل أصحاب رسول الله ﷺ أصحابي...» وسنده صحيح.

وجاء عند اللالكائي (٧/ ١٣٧٢-١٣٧٣) رقم (٢٤٥٥) عن النزال بن سبرة قال: وافقنا من علي ذات يوم طيب نفس ومزاح، فقلنا له: يا أمير المؤمنين حدثنا عن أصحابك خاصة؟ قال: «كل أصحاب رسول الله ﷺ أصحابي...» وسنده حسن.

وجاء عند أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٢٩١) واللفظ له، وابن سعد(٣/ ١١٣) وابن جرير عن إبراهيم قال: استأذن ابن جرموز - الذي قتل الزبير، أو أشرك في قتله - على علي، فرأى في الإذن جفوة، فلما دخل على علي قال: أما فلان وفلان فيؤذن لهما وأما أنا فلا قاتل الزبير قال له علي: «بفيك التراب، بفيك التراب، إني لأرجو أن أكون أنا والزبير وطلحة من الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحجر: ٤٧] وهذا صحيح إلى إبراهيم.

وجاء عن جعفر الصادق عن أبيه أنه قال: جاء ابن جرموز قاتل الزبير يستأذن علياً، فقال له علي: «بفيك التراب، إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير ممن قال الله عز وجل فيهم: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحجر: ٤٧] وهو في المصدر السابق، وهو صحيح إلى أبي جعفر، وقد وصله ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١١٣) وأحمد في «الفضائل» رقم (١٣٠٠) وابن جرير في «تفسيره» وابن أبي شيبة برقم (٣٨٨١٧) بسند صحيح. ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٢٧٢- ١٢٧٣) واللفظ له، وابن سعد (٣/ ١٠٥) وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٨٨) والحاكم

(٣/٣٦٧) ولفظه: استأذن ابن جرموز على علي فقال: «من هذا؟» فقال: ابن جرموز يستأذن. فقال: «أئذنوا له ليدخل قاتل الزبير النار؛ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لكل نبي حواري، وحواري الزبير» وسند الأثر حسن، والحديث متفق عليه.

وروى الطحاوي (١/ ٤٣٤- ٤٣٥) وابن عساكر (٣٩/ ٤٦٠) واللفظ له، عن محمد بن حاطب قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١]. قال: «عثمان وأصحابه» وسنده صحيح.

وأخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٦٢) عن النعمان بن بشير قال: كنا مع علي بن أبي طالب في مسجد الكوفة وهو مجتنح لشقه، فخضنا في عثمان وطلحة والزبير فاجتنح لشقه الآخر فقال: «فيم خضتم؟» قلنا: خضنا في عثمان وطلحة والزبير وحسبناك نائماً. فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝١٠١﴾ «وإن ذاك عثمان وطلحة والزبير» وهو صالح للاستشهاد.

وأخرجه ابن عساكر (٣٩/ ٤٦١) عن محمد بن الحنفية قال: أشهد على علي بن أبي طالب رضي الله عنه أني سمعته يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝١٠١ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ۝١٠٢﴾ [الأنبياء: ١٠٢] «عثمان وأصحاب عثمان» وسنده صحيح.

وروى الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٨١، ٩١، ١٢١) واللفظ له، وأبو داود رقم (٣٠٩٩) وابن ماجة رقم (١٤٤٢) والحاكم (١/ ٣٤١- ٣٤٢) والبيهقي في «السنن

الكبرى» (٣/ ٣٨٠) وفي «الشعب» رقم (٩١٧٣) عن عدة من الرواة قالوا: عاد أبو موسى الأشعري علياً فقال له علي: «أعائداً جئت أم شامتاً؟» قال: لا، بل عائداً. قال: فقال له علي: «إن كنت جئت عائداً فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا عاد الرجل أخاه المسلم مشى في خرافة الجنة حتى يجلس فإذا جلس غمرته الرحمة، فإن كان غدوة صلّى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي، وإن كان مساءً صلّى عليه ألف ملك حتى يصبح**» وهو صحيح.

هذا ما تيسر لنا نقله من الآثار الصالحة للاحتجاج، وأما الآثار الضعيفة والمكذوبة في هذا الباب، فقد أعرضنا عنها صفحاً لأنها لا تقوم بها حجة، وهذا الثناء من علي ﷺ على الصحابة جملة وتفصيلاً هو ما يتوافق مع مناقب علي ﷺ الكثيرة، الواردة في الكتاب والسنة، وأما ثناء الصحابة على علي ﷺ وآل بيت النبوة فقد سطرنا ما تيسر من ذلك في كتابنا «طعون رافضة اليمن» فارجع إليه.

قتال علي للخوارج بعد سفكهم الدماء وقتلهم الأبرياء

من الفتن التي واجهها علي بن أبي طالب ﷺ فتنة الخوارج القائمة على تكفير المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم، ولم يقاتلهم علي ﷺ حتى سفكوا الدماء، وقتلوا الأبرياء:

روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٣٠١) رقم (٣٨٩١٩) بسنده إلى أبي مجلز قصة قتل الخوارج عبد الله بن خباب، وفيها أن علياً قال لهم: «أقيدونا بعبد الله بن خباب؟» قالوا: كيف نقيدك به، وكلنا قد شرك في دمه؟! فاستحل قتالهم. والسند إلى أبي مجلز صحيح.

وكان قتال علي رضي الله عنه للخوارج علامة من علامات النبوة، لأن الرسول ﷺ قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن، كما قاتلت على تنزيله. فاستشرفنا وفينا أبو بكر وعمر فقال: لا، ولكنه خاصف النعل» قال: فجئنا نبشره قال: وكأنه قد سمعه.

رواه «أحمد» (٣/ ٨٢) واللفظ له، وابن أبي شيبة(١١/ ١٤١) رقم(٣٢٦١٨) والنسائي في الكبرى رقم (٨٤٨٨) وأبو يعلى رقم (١٠٨٦) وابن حبان رقم (٦٩٣٧) والحاكم (٣/ ١٢٢- ١٢٣) والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٤٣٦) وهو صحيح.

وبهذا القتال تحققت علامة أخرى لعلي ومعاوية ومن معهم رضي الله عنهم ألا وهي قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخبر عن قتال الخوارج: «يقتلهم أدنى الطائفتين بالحق»

رواه مسلم برقم (١٠٦٥) من حديث أبي سعيد واللفظ له، ورواه أبو داود برقم (٤٦٦٧) وأحمد (٣/ ٣٢) وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (١٣٢٨) والنسائي في «الكبرى» برقم (٨٥٠١) وأبو يعلى (١٢٤٦) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٠٧٤) والبيهقي في «السنن» (٨/ ١٧٠) وفي «الدلائل» (٥/ ١٨٨- ١٨٩).

وروى مسلم برقم (١٠٦٦) عن علي رضي الله عنه قال: «أيها الناس! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ. لَيس قِرَاءَتُكُمْ إِلَىٰ قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ. وَلاَ صَلاَتُكُمْ إِلَىٰ صَلاَتِهِمْ بِشَيْءٍ. وَلاَ صِيَامُكُمْ إِلَىٰ صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ. يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ. يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ. لاَ تُجَاوِزُ صَلاَتُهُمْ تَرَاقِيَهُم. يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد، وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حَكَمَة الثدي، عليه شعرات بيض، فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام، وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراريكم وأموالكم، و الله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح

الناس، فسيروا على اسم الله ... وفيه: فقال علي ﷺ: التمسوا فيه المخدج. فالتمسوه فلم يجدوه، فقام علي ﷺ بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال: أخرجوهم. فوجدوه مما يلي الأرض فكبر ثم قال: صدق الله، وبلغ رسوله. قال: قام إليه عبيدة السلماني فقال: يا أمير المؤمنين! آلله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ فقال: أي والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفته ثلاثاً وهو يحلف له» . اهـ

ومع تكفير الخوارج لعلي ﷺ وبقية المسلمين، وقتالهم له، واستحلالهم دمه، لم يكفرهم، ولم يحكم عليهم بالنفاق، فقد جاء عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٧٤) واللفظ له، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» من طريق عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال: قال رجل: من يتعرف البغلة يوم قتل المشركون (يعني: أهل النهروان) فقال علي بن أبي طالب: من الشرك فروا. قال: فالمنافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً. قال: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا، فنصرنا عليهم» وهو حسن بشواهده.

الشيعة تزعم أن علياً ﷺ سيرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وآل بيت النبوة يكذّبون ذلك

لقد أسس عبد الله بن سبأ اليهودي الزنديق عقيدة خبيثة، ألا وهي: أن الرسول ﷺ سيرجع إلى الدنيا. فجاء أتباع ابن سبأ وقالوا برجعة علي ﷺ:

قال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (٢٠/ ٢٧): أول من قال بالرجعة عبد الله بن سبأ، ولكن خصها بالنبي ﷺ وتبعه جابر الجعفي في أول المائة الثانية، فقال برجعة الأمير - كرم الله تعالى وجهه - أيضاً، لكن لم يوقتها بوقت، ولما أتى القرن الثالث قرر أهله من الإمامية رجعة الأئمة كلهم وأعدائهم، وعينوا لذلك وقت ظهور المهدي. اهـ

وقد ظهرت عقيدة الرجعة في وقت مبكر بعد موت أمير المؤمنين علي ﷺ كما دل على ذلك الأثر الآتي بسند حسن: عن عمرو الأصم قال: قلت للحسن بن علي: إن هؤلاء الشيعة يزعمون أن علياً مبعوث قبل يوم القيامة؟ قال: كذبوا والله، ما هؤلاء بالشيعة، لو علمنا أنه مبعوث ما زوجنا نساءه، ولا قسمنا ماله.

رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٢٨) واللفظ له، وهو في «المسند» من زوائد ولده عبد الله (١/ ١٤٨) وابن سعد (٣/ ٣٩) والحاكم (٣/ ١٤٥) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢): إسناده جيد. وصححه أحمد شاكر في «تحقيقه لمسند أحمد» (٢/ ٣١٢).

ومشهور عند الرافضة الإثنى عشرية أن عبد الله بن سبأ قد أقسم أن علياً لم يمت: ذكر الجاحظ في «البيان والتبيين» (٣/ ٨١) من طريق زحر بن قيس قال: قدمت المدائن بعد ما ضُرب علي بن أبي طالب ﷺ فلقيني ابن السوداء وهو ابن حرب فقال لي: ما الخبر؟ قلت: ضُرب أمير المؤمنين... قال: لو جئتمونا بدماغه في صرة لعلمنا أنه لا يموت، حتى يذودكم بعصاه.

وقال النوبختي الشيعي في كتابه «البدء والتاريخ» (٥/ ١٢٩) أن عبد الله بن سبأ قال للذي جاء ينعى علياً: لو جئتنا بدماغه في صرة لعلمنا أنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه. نقلاً من كتاب «توضيح النبأ» لأبي الحسن الرازحي.

فالرافضة منهم من يقول بقول ابن سبأ: أن علياً لم يمت، ومنهم من يقول بموته ولكنهم يعتقدون رجعته، وكلا الأمرين باطل، إلا أن القول بعدم موته أعظم بطلاناً؛ لأن معناه: أن علياً مخلد في الأرض. فواعجباً من ترهات الرافضة، وإذا قيل لهم على حسب زعمكم: إنه لم يمت فأين هو الآن؟ فمنهم من يقول: إنه في السحاب، والرعد صوته،

والبرق سوطه. ومنهم من يقول: إنه في القمر، والتعتيم الذي في القمر هو مكانه، ومنهم من يقول: إنه في الشمس. ومنهم، ومنهم، وبطلان هذه أوضح من أن تُبين، فهذه من خرافات الرافضة، واعتقاد رجعة الناس بعد الموت إلى الدنيا كفر.

إخبار أمير المؤمنين علي أن الغلو فيه والبغض له مهلك لصاحبه.

لقد عظم تعدِّي الخوارج على أمير المؤمنين علي ﷺ حينما كفروه، وقابلتهم السبئية فغلوا فيه، وقد صح واشتهر عنه ﷺ التحذير من الغلو فيه والبغض له:

روى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٩٥٢) واللفظ له، وابن أبي شيبة رقم (٣٢٦٦٩) وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» رقم (١٢٦٧) وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (٩٨٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» بسند صحيح عن أبي السوار العدوي قال: قال علي: «ليحبني قوم حتى يدخلوا النار في حبي، وليبغضني قوم حتى يدخلوا النار في بغضي»

وأخرج أحمد في «فضائل الصحابة» (٩٦٤) وابن أبي شيبة برقم (٣٢٦٧٢) واللفظ له بسند حسن عن أبي مريم قال: سمعت علياً يقول: «يهلك فيّ رجلان: مفرط في حبي، ومفرط في بغضي» وله طريق أخرى عند ابن أبي شيبة برقم (٣٢٦٧٠) ورواه أحمد بن منيع عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت علياً... فذكره. ورواه أيضاً بإسنادين صالحين عن أبي جحيفة. وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (٩٥١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» عن أبي البختري عن علي.

وأخرج أحمد في المسند (١/ ١٦٠) عن ربيعة بن ناجذ عن علي ﷺ قال: «ألا وإنه يَهْلك فيّ اثنان: محب مطر يقرضني بما ليس فيّ، ومبغض يحمله شنآني على أن يبهتني، ألا إني لست بنبي، ولا يوحى إليّ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت، فما أمرتكم

من طاعة الله فحقّ عليكم طاعتي فيما أحببتم وكرهتم» وفيه الحكم بن عبد الملك القرشي وهو «ضعيف» ولكنه يعتضد بما سبق.

قلت: أما مبغضو علي رضي الله عنه فهم الخوارج والنواصب، فقد كفانا في الحكم عليهم رسول الله ﷺ بقوله لعلي: «**أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق**» رواه مسلم برقم (٧٨).

وعن عروة بن الزبير: أن رجلاً وقع في علي بن أبي طالب بمحضر من عمر، فقال له عمر: «تعرف صاحب هذا القبر؟ هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب بن عبد المطلب، فلا تذكر علياً إلا بخير، فإنك إن أبغضته آذيت هذا في قبره»

رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٨٩) وسنده صحيح.

فنشهد الله عالم السر والنجوى أننا نحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه حباً شديداً، ومن لم يحبه فهو منافق كما قال الرسول ﷺ، وقول الرسول ﷺ: «**إلا منافق**» شامل للنفاقين: الأكبر والأصغر.

وأما المغالون فيه، فقد حذر النبي ﷺ أمته من الغلو فيه، وهو الرسول إليها والشفيع لها، قال: « **لا تُطْرُوني كما أَطْرَتِ النَّصارَى عيسى ابنَ مريمَ، فإنَّما أنا عَبْدٌ، فقولُوا: عَبْدُ اللهِ ورسولُهُ**» رواه البخاري برقم (٣٤٤٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رجل لرسول الله ﷺ: ما شاء الله وشئت قال: «**جعلت لله نداً، ما شاء الله وحده**» . رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) واللفظ له وأحمد (١/ ٢٨٣) والبيهقي(٣/ ٢١٧) وسنده حسن.

ورواه ابن ماجة برقم (٢١١٧) عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ. وَلْكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ » وسنده حسن.

أفلا يكون من باب أولى التحذير من الغلو في أتباعه من الصحابة والقرابة فمن دونهم؟!

وغُلوُّ الرافضة في علي ﷺ ليس طمعاً فيه، ولا رغبةً فيما كان عليه من عظيم الصلاح والأمانة، وصدق الحديث، والقيام بالعدل والإنصاف من النفس، وكثرة العبادة، وتحقيق الزهد في الدنيا بالإقبال على الآخرة، وعظيم الورع، والتمسك بمنهاج النبوة، وإنما كان غلوهم فيه من أجل أمور دنيوية كان علي يتنزه عنها، ألا وهي التهافت على الملك والزعامة والتسلط على أموال الناس بطريق الاحتيال، والتلبيس، بل والأكاذيب، وأيضاً من أجل محاربة الإسلام بالطعن في الصحابة ومن تبعهم بإحسان، وغرس العداوة بين المسلمين حينما يصيرون متعصبين ومتحزبين ضد بعضهم بعضاً.

ذكر ما صح من الآثار في أحوال الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة

لقد تربى الحسن والحسين بين أحضان أبيهما علي وأمهما فاطمة رضي الله عنهم، وقد كانا قمة في الصلاح، فكيف لا يكون كذلك، وقد كان النبي ﷺ مباشراً لتربيتهما، وقد روى البخاري برقم (٣٠٧٢) ومسلم (١٠٦٩) عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ بالفارسية: «كخ كخ، أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة» فلا شك أن لهذه التربية أثراً عظيماً في نفس الحسن، وقد اشتهر عن الرسول ﷺ أنه قال: « **الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**» ورد عن عدة من الصحابة، بلغ عددهم عند

بعض الباحثين إلى ستة عشر صحابياً، وهي صحيحة بالجملة، وقد ذكر غير واحد من المتأخرين أنه حديث متواتر. «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني ص(١٢٥).

فهذا الحديث بين سيادتهما في الآخرة، وما هذا إلا سبب سيادتهما في الدنيا في الخير والصلاح، لا في الملك والزعامة.

قال السندي كما في تحقيق «مسند أحمد» ط/ مؤسسة الرسالة (٣٤/ ٣٥) في حديث: «إن ابني هذا سيد» أي: نافع الخلائق. وفيه: أن السيادة بالنفع لهم، لا بالحكم عليهم، وإن كان هناك ضرر عليهم في ذلك، فقد يكون ترك الإمارة هو السيادة إذا كان صلاح الخلق فيه. اهـ.

وقد صحت الأحاديث عن الرسول ﷺ في الحسن والحسين أنهما ريحانتاه صلى الله عليه وآله وسلم من الدنيا، وحباه ودعا لمن يحبهما، وكانا شبيهين به. ومناقبهما كثيرة ليس هذا محل بسطها.

الحسن والحسين يدافعان عن عثمان في أيام محاصرته حتى قتل

روى خليفة بن خياط في «تاريخه» ص(١٧٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٣٩٢): «أن الحسن بن علي كان آخر من خرج من عند عثمان» وسنده صحيح.

وفي «تاريخ البخاري الكبير» و «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٩٥٩) عن كنانة مولى صفية قال: كنت أقود بصفية بنت حيي لترد عن عثمان، فلقيها الأشتر فضرب وجه بغلتها حتى مالت... وكنت فيمن حمل الحسن بن علي جريحاً... وهو أثر حسن.

وعند ابن عساكر أيضاً (٣٩/ ٣٩٠) في ترجمة عثمان عن يعلى بن حكيم عن نافع: أن الحسن بن علي لم يزل مع عثمان - وهو محصور - حتى عزم عليه ليخرجن. سنده صحيح إلى نافع.

وروى ابن أبي شيبة برقم (٣٨٦٩٠) عن أبي قلابة الجرمي قال: جاء الحسن بن علي إلى عثمان فقال: اخترط سيفي؟ قال: «لا، أبرأ الله إذاً من دمك، ولكن شم سيفك، وارجع إلى أبيك» وسنده صحيح.

وروى خليفة في «تاريخه» ص(١٧٤) عن ابن سيرين قال: انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان كلهم شاكي السلاح، حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: «أعزم عليكم لما رجعتم، فوضعتم أسلحتكم، ولزمتم بيوتكم» فخرج ابن عمر، والحسن، والحسين. فقال ابن الزبير، ومروان: ونحن نعزم على أنفسنا أن لا نبرح. إسناده صحيح إلى ابن سيرين.

وروى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧١) عن ابن سيرين قال: كان مع عثمان يومئذ في الدار سبعمائة، لو يدعهم لضربوهم - إن شاء الله - حتى يخرجوهم من أقطارها، منهم ابن عمر، والحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير. وإسناده صحيح إلى ابن سيرين أيضاً.

وعن أبي قتادة قال: دخلت على عثمان وهو محصور أنا ورجل من قومي نستأذنه في الحج، فأذن لنا، فلما خرجت استقبلني الحسن بن علي بالباب، فدخل وعليه سلاحه فرجعت معه، فدخل فوقف بين يدي عثمان وقال: يا أمير المؤمنين هأنذا بين يديك فمرني بأمرك. فقال له عثمان: «يا ابن أخي وصلتك رحم، إن القوم ما يريدون غيري، ووالله لا أتوقى بالمؤمنين، ولكن أوقى المؤمنين بنفسي» فلما سمعت ذلك منه قلت له: يا أمير

المؤمنين! إن كان من أمرك كون فما تأمر؟ قال: «انظروا ما أجمعت عليه أمة محمد، فإن الله لا يجمعهم على ضلالة، كونوا مع الجماعة حيث كانت»

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين برقم (٥٠) بسند حسن.

فهذه الآثار الصحيحة دالة على أن الحسن والحسين كانا مواليين لعثمان، محبين له، حريصَين على حمايته بأنفسهما، وهذا منهما في الوقت الذي افترى فيه المفترون على عثمان ﷺ وأجلب خصومه عليه بالطعن والتشويه، فلو كان في عثمان ما قالته السبئية والخوارج لما كان من علي والحسنين هذا الدفاع. فما بال الرافضة تطعن في عثمان رضي الله عنه بأشد أنواع الطعن؟! وتحكم عليه بأعظم أنواع الجور والظلم؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار.. كم بين الرافضة وبين آل بيت النبوة من الفارق العظيم في عثمان! فآل البيت يدافعون عنه حتى آخر لحظة من حياته، لأنه عندهم إمام حق قد ظُلم، واعتُدي عليه، والرافضة على النقيض من ذلك، فقد بلغ بهم التعدي إلى إخراجه من الإسلام.

خطبة الحسن ومبايعة الناس له على الخلافة.

روى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١٣٦٤) عن صدقة بن المثنى قال: حدثني جدي: أن الناس اجتمعوا إلى الحسن بن علي بالمدائن بعد مقتل علي عليه السلام، فخطبهم، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد: إن كل ما هو آت قريب، وإن أمر الله واقع، إذ لا له وإن كره الناس، وإني والله ما أحببت (قال محمد بن عبيد الله: هذه الكلمة فإني والله ما أحببت) أن أَلِيَ من أمر أمة محمد ﷺ بما يَزِنُ مثقال حبة خردل يهراق فيها مِحجمة من دم، منذ عقلت ما ينفعني مما يضرني، فالحقوا بمطيتكم» وهو صحيح، ورواه ابن سعد (١/ ٣١٧) رقم (٢٧٩).

وجاء عند ابن سعد (١/ ٢٨٧) برقم (٢٣٩) عن خالد بن مضرب قال: سمعت الحسن بن علي يقول: «والله لا أبايعكم إلا على ما أقول لكم» قالوا: ما هو؟ قال: «تسالمون من سالمت، وتحاربون من حاربت» وإسناده حسن.

وقد ذكر بعض العلماء أن هذه الخطبة كانت بعد الصلح.

وأخرج ابن سعد (١/ ٣٢٣) برقم (٢٨٣) من طريق أبي جميلة أن الحسن بن علي لما استخلف حين قتل علي، فبينما هو يصلي إذ وثب عليه رجل فطعنه بخنجر. وزعم حصين أنه بلغه أن الذي طعنه رجل من بني أسد، وحسن ساجد. قال حصين: وعمِّي أدرك ذاك. قال: فيزعمون أن الطعنة وقعت في وُرْكِه، فمرض منها أشهراً ثم برئ، فقعد على المنبر فقال: «يا أهل العراق اتقوا الله فينا، فإنا أمراؤكم وضيفانكم أهل البيت، الذين قال الله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾

[الأحزاب: ٣٣] وسنده حسن.

وعند ابن سعد أيضاً (١/ ٣١٧) برقم (٢٧٨) عن ميمون بن مهران قال: إن الحسن بن علي بن أبي طالب بايع أهل العراق بعد علي على بيعتين، بايعهم على الإمرة، وبايعهم على أن يدخلوا فيما دخل فيه، ويرضوا بما رضي به. وسنده حسن.

فهذه الآثار تبين أن الحسن بايعه أهل الكوفة، وصار بعدها خليفة على المسلمين في العراق، والحجاز، واليمن، ولم يتخلَّ عن مبايعته إلا أهل الشام ومصر. والذي عليه أهل السنة: أن خلافة الحسن مُكَمِّلة للخلافة الراشدة، بدليل قول النبي ﷺ: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملكاً بعد ذلك**» رواه الترمذي، وأبو داود، وأحمد، وغيرهم، وهو حديث صحيح.

ومن هذه الآثار يظهر جلياً للقارئ: أن الحسن كان زاهداً في الخلافة، وأهم من هذا أن الحسن حينما طُلب للمبايعة له على الخلافة لم يقل للمسلمين: إنه معصوم؛ فتجب عليهم مبايعته. ولم يقل: إنه خليفة على المسلمين بالنص من رسول الله ﷺ، ولا بوصية من أبيه علي. فما بال الرافضة تدّعي على الحسن ما لم يكن في حسبانه من عصمته، والنص له بالخلافة؟! فكن على حذر مما تتقول به الرافضة على الحسن ﷺ.

الأحاديث والآثار الصحيحة في تنازل الحسن عن الخلافة.

لقد دعا النبي ﷺ الحسن إلى التنازل عن الخلافة، فقد روى البخاري برقم (٢٧٠٤) واللفظ له، عن أبي بكرة ﷺ قال: رأيت النبي على المنبر، والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يُقْبِل على الناس مرة، وعليه مرة ويقول: «**إن ابني هذا سيد، ولعلَّ الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» وأخرجه أحمد (٥/ ٣٨) والحميدي (٧٩٣) وأبو داود رقم (٤٦٦٢) والترمذي برقم (٣٧٧٣) وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٤٣-٤٤٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٧) والطبراني برقم (٢٥٩٧) وفي «الأوسط» برقم (١٨١٠) والبزار كما في «كشف الأستار» برقم (٢٦٣٥) عن جابر، وسنده قوي. وأخرجه مختصرا النسائي في «عمل اليوم والليلة» برقم (٢٥٣) والطبراني برقم (٢٥٩٦) عن أبي هريرة.

قال الحافظ ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٨٤): وتواترت الآثار الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال للحسن بن علي: «إن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يبقيه حتى يصلح بين فئتين عظيمتين من المسلمين».

وقال الإمام القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» (٦/ ٢٩٦): وتواردت الآثار الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال في الحسن: «إن ابني هذا سيد...».

وقال الكتاني في «النظم المتناثر من الحديث المتواتر»: إن هذا الحديث جاء عن أبي بكرة، وأبي سعيد، وجابر وغيرهم.

وأما كيفية التنازل وأسبابه فإليك ما تيسر من ذلك:

روى البخاري برقم (٧١٠٩) بسنده عن ابن شبرمة قال: لما سار الحسن بن علي رضي الله عنهما إلى معاوية بالكتائب قال عمرو بن العاص لمعاوية: أرى كتيبة لا تولي حتى تدبر أُخراها. قال معاوية: من لذراري المسلمين؟ فقال: أنا. فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة: نلقاه فنقول له: الصلح. قال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة قال: بينا النبي ﷺ يخطب جاء الحسن فقال النبي ﷺ: «**ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**» .

وروى ابن جرير في «تاريخ الأمم والملوك» (٥/ ١٦٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٦٣) عن الزهري قال: قتل علي، وبايع أهل العراق حسن بن علي على الخلافة، فطفق يشترط عليهم حين بايعوه: «إنكم لي سامعون مطيعون، تسالمون من سالمت، وتحاربون من حاربت» فارتاب أهل العراق في أمره حين اشترط هذا الشرط، قالوا: ما هذا لكم بصاحب، وما يريد هذا القتال. فلم يلبث حسن بعدما بايعوه إلا قليلاً حتى طعن طعنة أشوته، فازداد لهم بغضاً، وازداد منهم ذعراً.

وروى ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣١٨ - ٣١٩) برقم (٢٨١) بسند حسن عن يزيد بن خمير قال: سمعت عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي يحدث عن أبيه قال: قلت للحسن بن علي: إن الناس يزعمون أنك تريد الخلافة؟ فقال: كانت جماجم العرب بيدي،

يسالمون من سالمت، ويحاربون من حاربت، فتركتها ابتغاء وجه الله، ثم أثيرها بأتياس أهل الحجاز.

وروى أيضاً في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٣٢) برقم (٢٩٠) بسند حسن عن زيد بن أسلم قال: دخل رجل على الحسن بالمدينة وفي يده صحيفة فقال: ما هذه؟ قال: من معاوية يعد فيها ويتوَعد. قال: قد كنت على النصف منه. قال: أجل، ولكني خشيت أن يأتي يوم القيامة سبعون ألفاً، أو ثمانون ألفاً، أو أكثر من ذلك وأقل، كلهم تنضح أوداجهم دماً، كلهم يستعدي الله فيما أهريق دمه. وسنده حسن.

وروى ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٣٠-٣٣٢) برقم (٢٨٩) بسند صحيح إلى عمرو بن دينار أن معاوية كان يعلم أن الحسن كان أكره الناس للفتنة، فلما توفي علي بعث إلى الحسن فأصلح الذي بينه وبينه سراً، وأعطاه معاوية عهداً إن حَدَثَ به حَدَثٌ والحسن حي ليُسَمِيَنَّه وليَجعَلن هذا الأمر إليه، فلما توثق منه الحسن قال ابن جعفر: والله إني لجالس عند الحسن إذ أخذت لأقوم فجذب بثوبي وقال: اقعد يا هناه اجلس، فجلست قال: إني قد رأيت رأياً وأحب أن تتابعني عليه. قال: قلت: ما هو؟ قال: قد رأيت أن أعمد إلى المدينة فأنزلها، وأخلي بين معاوية وبين هذا الحديث، فقد طالت الفتنة، وسقطت فيها الدماء، وقطعت فيها الأرحام، وقطعت السبل، وعطلت الفروج (يعني: الثغور) فقال ابن جعفر: جزاك الله عن أمة محمد خيراً، فأنا معك على هذا الحديث.

فقال الحسن: ادع لي الحسين. فبعث إلى حسين فأتاه فقال: أي أخي! قد رأيت رأياً وأحب أن تتابعني عليه. فقال: وما هو؟ قال: فقص عليه الذي قال لابن جعفر، قال الحسين: أعيذك بالله أن تُكَذِّب علياً في قبره، وتصدِّق معاوية.

فقال الحسن: و الله ما أردت أمراً قط إلا خالفتني إلى غيره، و الله لقد هممت أن أقذفك في بيت، فأُطينه عليك حتى أقضي أمري. قال: فلما رأى الحسين غضبه قال: أنت أكبر ولد علي، وأنت خليفته، وأمرنا لأمرك تَبَع، فافعل ما بدا لك. فقام الحسن فقال: يا أيها الناس إني كنت أكره الناس لأول هذا الحديث، وأنا أصلحت آخره لذي حق أدّيت إليه حقه أحق به مني، أو حق جُدْت به لصلاح أمة محمد، وإن الله قد ولَّاك يا معاوية هذا الحديث لخير يعلمه عندك، أو لشر يعلمه فيك ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأنبياء: ١١١] ثم نزل.

وفي «الطبقات» لابن سعد أيضاً (١/ ٣٢٤-٣٢٥) بسند حسن إلى هلال بن خباب قال: جمع الحسن بن علي رؤوس أصحابه في قصر المدائن، فقال: يا أهل العراق! لو لم تذهل نفسي عنكم إلا لثلاث خصال لذهلت: مقتلكم أبي، ومطعنكم بغلتي، وانتهابكم ثِقَلي. أو قال: ردائي عن عاتقي، وإنكم قد بايعتموني أن تسالمون من سالمت، وتحاربون من حاربت، وإني قد بايعت معاوية فاسمعوا له وأطيعوا. قال: ثم نزل فدخل القصر. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق».

وجاء في «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (٢/ ٩٦٤) رقم (١٣٥٥) وعند عبد الرزاق والطبراني بسند صحيح إلى ابن سيرين قال: قال الحسن بن علي يوم كلم معاوية: «... وإني رأيت أن أصلح بين أمة محمد ﷺ وكنت أحقهم بذاك، ألا إنا قد بايعنا معاوية، ولا أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين».

وعن الشعبي قال: شهدت الحسن بن علي رضي الله عنهما بالنخيلة حين صالحه معاوية ﷺ فقال معاوية: «إذا كان ذا فقُم فتكلّم، وأخبِر الناس أنك قد سلّمت هذا الأمر لي» وربما

قال سفيان: «أخبر الناس بهذا الأمر الذي تركته لي» فقام فخطب على المنبر فحمد الله وأثنى عليه - قال الشعبي: وأنا أسمع - ثم قال: «أما بعد: فإن أكيس الكيس التُّقى، وإن أحمق الحمق الفجور، وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية إما كان حقاً لي تركته لمعاوية، إرادة صلاح هذه الأمة، وحقن دمائهم، أو يكون حقاً كان لامرئ أحق به مني ففعلت ذلك ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝﴾ [الأنبياء: ١١١] أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٢٩) وأبو نعيم (٢/ ٣٧) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٦) برقم (٢٥٥٩) واللفظ له، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٤٤) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٧٥) كلهم من طريق مجالد عن الشعبي، ومجالد «ليس بالقوي» ولكن يشهد له ويقويه ما رواه أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٣٥٥) وعبد الرزاق رقم (٢٠٩٨٠) وسنده صحيح إلى ابن سيرين قال: قال الحسن بن علي يوم كلم معاوية ما بين جابرس وجابلق (أي: ما بين المشرق والمغرب) رجل جده نبي غيري وإني رأيت أن أصلح بين أمة محمد ﷺ وكنت أحقهم بذاك، ألا إنَّا قد بايعنا معاوية، ولا أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين.

فدلت هذه الآثار على أن تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية، كان لأمور عظيمة، وهي كالآتي:

١ـ إظهاراً وتحقيقاً للمعجزة التي أشار إليها الحديث: «إن ابني هذا سيد... الحديث».

٢ـ استجابته لله ولرسوله ﷺ؛ وذلك عندما سمع الحسن أبا بكرة يُذَكِّره بحديث رسول الله ﷺ المذكور آنفاً.

٣ـ زهده في الملك.

٤ـ خوفه من أن يكون سبباً في سفك دماء المسلمين.

٥ـ حرصه على جمع كلمة المسلمين. فالله أسأل أن يجزيه خير ما جازى الصالحين من عباده، فأين الرافضة من هذه الحقائق؟! فهلا استَحْيَوا على أنفسهم حينما يكفرون معاوية، لأن مقتضاه أن الحسن تنازل لكافر، فهو طعن في الحسن نفسه.

تنبيه: وما اشتهر في كتب التواريخ من أن الحسن بن علي توفي بسبب دس السم له من قبل معاوية عن طريق امرأة الحسن، فلا يصح ذلك، فقد أخرج ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٣٤ـ٣٣٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» أثراً طويلاً، وفيه: كان معاوية قد تلطف لبعض خدمه أن يسقيه سماً. وهذا الأثر فيه محمد بن عمر الواقدي، وهو «متروك» قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» في حوادث سنة (٥٠هـ) وهو يتحدث عن تسميم الحسن: وقالت طائفة: كان ذلك بتدسيس من معاوية إليها، وبذل لها على ذلك، وكان لها ضرائر. قلت (أي: الذهبي): هذا شيء لا يصح، فمن الذي اطلع عليه.

وقد روى ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٣٥ـ٣٣٦) واللفظ له، وابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٣٨٣٥٥) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٨٢) بسند حسن بشواهده وفيه: أن الحسن قال: وقد سُقيت السُم مراراً فلم أسقَ مثلَ هذا قط، فسلني؟ فقال: ما أنا بسائلك شيئاً يعافيك الله إن شاء الله. ثم خرجنا، فلما كان الغد أتيته وهو يسوق، فجاء الحسين فقعد عند رأسه فقال: أي أخي أنبئني من سقاك؟ قال: لم، أتقتله؟ قال:نعم. قال: ما أنا بمحدثك شيئاً، إن يك صاحبي الذي أظن فالله أشد نقمة، وإلا فوالله لا يُقتل بي بريء.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٤٤) في رد دعوى أن معاوية سم الحسن: إن هذا ليس بصحيح.

وقال ابن العربي في «العواصم من القواصم» ص(٢٢١) في رده على من اتهم معاوية بتسميم الحسن: هذا محال من وجهين:

أحدهما: أنه ما كان ليتقي من الحسن بأساً وقد سلم الأمر.

الثاني: أنه أمر مغيب لا يعلمه إلا الله».

ثناء أهل العلم على الحسن بسبب تنازله عن الخلافة.

لقد تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية وهو أهل لها وأحق بها وما هذا إلا لعظم سيادة الحسن على الأمة، وتنازله هذا عمَّ المسلمين نفعه، فغمرتهم الفرحة، وعلاهم السرور، واجتمعت كلمتهم، وحقنت دماؤهم، وقويت أمام الأعداء شوكتهم، وقد سطر أهل العلم ثناءهم العظيم على الحسن بن علي بسبب ذلك، فدونك بعضاً من ذلك:

قال الإمام البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ١٣٦): «قد خرّج مصداق هذا القول في الحسن بن علي - رضي الله عنهما - بتركه الأمر حين صارت الخلافة إليه خوفاً من الفتنة، وكراهة لإراقة دماء أهل الإسلام، فأصلح الله بين أهل العراق وأهل الشام، ويسمى ذلك العام (سَنة الجماعة)».

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في كتابه «المفهم» (٦/ ٢٩٦): «وتواردت الأدلة الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال في الحسن: «إن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يبقيه حتى يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» ولا أَسْوَد ممن سَوَّده رسول الله ﷺ وشهد له

بذلك، وكان حليماً ورعاً فاضلاً، دعاه ورعه وفضله إلى أن ترك الملك والدنيا رغبة فيما عند الله، ومما يدل على صحة ذلك، وعلى صدق النبي ﷺ وصحة نبوته؛ ما قد اشتهر من حال الحسن، وتواتر من قضية خلافته وإصلاحه بين المسلمين».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وهذا يبين أن الإصلاح بين الطائفتين كان محبوباً ممدوحاً، يحبه الله ورسوله، وأن ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومناقبه التي أثنى بها عليه النبي ﷺ، ولو كان القتال واجباً أو مستحباً لم يثن النبي ﷺ على أحد بترك واجب أو مستحب... وهذا الحديث من أعلام نبوة نبينا محمد ﷺ، حيث ذكر في الحسن ما ذكره، وحمد منه ما حمده، فكان ما ذكره، وما حمده مطابقاً للحق الواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة». «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٣١-٥٣٢).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد مدحه رسول الله ﷺ على صنيعه هذا، وهو تركه الدنيا الفانية، ورغبته في الآخرة الباقية، وحقنه دماء هذه الأمة، فنزل عن الخلافة وجعل الملك بيد معاوية حتى تجتمع الكلمة على أمير واحد». «البداية والنهاية» (٨/ ١٧).

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٨٣): «وفي هذه القصة من الفوائد عَلَم من أعلام النبوة، ومنقبة للحسن بن علي، فإنه ترك الملك لا لقلة، ولا لعلة، بل لرغبته فيما عند الله؛ لما رآه من حقن دماء المسلمين، فراعى أمر الدين مصلحة الأمة».

وقال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٤٠٩-٤١٠): «فنزل له عن الخلافة، لا لقلة ولا للذة، بل رحمة للأمة... وفيه منقبة للحسن رضي الله تبارك وتعالى عنه، ورد على الخوارج الزاعمين كُفْر علي - كرم الله وجهه - وشيعته ومعاوية، ومن معه لقوله: (من المسلمين)».

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٠٤-٢٠٥): «ولله سيادة الحسن القعساء وهمته العالية، لقد فعل ما لا يقدر عليه غيره، سُنَّة سَنِيَّة للمُسْتن، وأسوة حسنة لكن لمن؟! وكيف لا وقد بشر بذلك سيد المرسلين ﷺ بقوله: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به فئتين عظيمتين من المسلمين**» ومن لم يقيده الحسن فقد أخطأ السنن، ولكنها درجة ما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم».

وقال صاحب «التعليقات السلفية على سنن النسائي» (٢/ ٣٢٢): «وكان الحسن ﷺ يومئذ أحق الناس بهذا الأمر، فدعاه وَرَعه وشفقته على أمة جده إلى ترك الملك والدنيا رغبة فيما عند الله، ولم يكن ذلك لقلة ولا ذلة، فقد بايعه على الموت أربعون ألفاً».

وعلى كلٍ: لقد حَمد المسلمون الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ بسبب ذلك حمداً لم يحمدوا غيره في عصره مثله، وكان تنازل الحسن سنة حسنة يعجز عنها كثير من أرباب الصلاح، وأرباب العلم.

ومن فضل الله على الحسن أن أكثر القادة الذين معه قبلوا تنازله، فكانوا عوناً له على ذلك:

روى ابن أبي شيبة (١٤/ ٧٥-٧٦) رقم (٣٨٣١٨) بسند صحيح عن هشام عن أبيه قال: كان قيس بن سعد بن عبادة مع علي على مقدمته، ومعه خمسة آلاف قد حلقوا رؤوسهم بعدما مات علي، فلما دخل الحسن في بيعة معاوية، أبى قيس أن يدخل فقال لأصحابه: ما شئتم؟ إن شئتم جالدت بكم أبداً حتى يموت الأعجل، وإن شئتم أخذت لكم أماناً. فقالوا: خذ لنا أماناً. فأخذنا لهم أن لهم كذا وكذا، وأن لا يعاقبوا بشيء، وأني

رجل منهم، ولم يأخذ لنفسه خاصة شيئاً، فلما ارتحل نحو المدينة، ومضى بأصحابه، جعل ينحر لهم كل يوم جزوراً حتى بلغ.

ولا يضره بعد هذا الخير العظيم للمسلمين - الذي تحقق على يده - موقف أولئك المجازفين، ففي «مستدرك الحاكم» (٣/ ١٧٥) و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٣١٧) والخطيب (١٠/ ٣٠٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٧٩) واللفظ له بسند حسن عن أبي الغريف قال: كنا مقدمة الحسن بن علي اثنا عشر ألفاً بمسكن مستميتين، تقطر أسيافنا من الجد على قتال أهل الشام، وعلينا أبو العمرَّطة، فلما جاء صلح الحسن بن علي كأنما كسرت ظهورنا من الغيظ، فلما قدم الحسن بن علي الكوفة قال له رجل منا يقال له أبو عامر سفيان بن ليلى فقال: السلام عليك يا مذل المؤمنين. قال: فقال: «لا تقل ذاك يا أبا عامر، لست بمذل المؤمنين، ولكني كرهت أن أقتلكم على الملك».

وبقيت أقوال في ذم الحسن على تنازله، وفيها أن الحسن قال لأصحابه: «النار ولا العار» ولا تخلو من مقال.

إخبار الرسول ﷺ بقتل الحسين بن علي في كربلاء، ونصح كثير من الصحابة له بعدم القدوم على شيعة الكوفة

إن مما قضاه الله وقدره أن يُقتل الحسين في كربلاء، دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة:

فعن عبد الله بن عباس قال: «**رأيت النبي ﷺ فيما يرى النائم بنصف النهار وهو قائم أشعث أغبر، بيده قارورة فيها دم، فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما هذا؟ قال: « هذا**

دم الحسين وأصحابه لم أزل التقطه منذ اليوم» فأحصينا ذلك اليوم، فوجدوه قتل في ذلك اليوم. رواه أحمد في المسند (١/ ٢٨٣) واللفظ له، وفي «فضائل الصحابة» برقم (١٣٨٠) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٩٨) - وصححه على شرط مسلم، وسكت عليه الذهبي - والطبراني في «الكبير» برقم (٢٨٢٢) وابن سعد (١/ ٤٢٧) وهو صحيح.

وجاء عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: كان جبريل عليه السلام عند رسول الله والحسين معي، فبكى فتركته للنبي ﷺ فأخذه فبكى، فأرسلته، فقال له جبريل: أتحبه؟ قال: نعم. فقال: أما إن أمتك ستقتله».

أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم(١٣٩١) وفي «المسند» (٦/ ٢٩٤) وابن سعد في الطبقات» (١/ ٤٢٣،٤٢٨) واللفظ له، والطبراني برقم(٢٨٢٠،٢٨١٩،٢٨١٨،٢٨١٧، ٢٨٢١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٨٩): «رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها ثقات، وهو حديث حسن» والطبراني برقم (٢٨١٥) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٨٧): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح من حديث عائشة وهو حسن».

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٦٥) والبزار برقم (٢٦٤٢) كما في «كشف الأستار» وأبو يعلى برقم (٣٤٠٢) وابن حبان برقم (٦٧٤٨) والطبراني في «الكبير» (٢٨١٣) وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٩٨) كلهم من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس، وعمارة «يعتبر بحديثه في الشواهد والمتابعات».

وعن علي رضي الله عنه قال: «ليقتلن الحسين قتلاً، وإني لأعرف تربة الأرض التي بها يُقتل» رواه الطبراني في «الكبير» برقم (٢٨٢٤) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٩٠):

«ورجاله ثقات» وأخرجه ابن أبي شيبة برقم (٣٨٣٦١) واللفظ له، وفيه زيادة: «يقتل قريباً من النهرين» وفي هذا الأثر: هانئ بن هانئ، وهو «مجهول».

وقد جاء عن صحابة آخرين لا تخلو من مقال، وقد صح نُصْح كثير من الصحابة للحسين بن علي ألا يخرج إلى شيعة العراق:

عن ابن عباس قال: «جاءني حسين يستشيرني في الخروج إلى ما هاهنا (يعني: العراق) فقلت: لولا أن يرزءوا بي وبك لشبثت يدي في شعرك، إلى أين تخرج؟ إلى قوم قتلوا أباك، وطعنوا أخاك!! فكان الذي سخا بنفسه عنه أن قال لي: إن هذا الحرم يستحل برجل، ولئن أقتل في أرض كذا وكذا - غير أنه يباعده - أحب إليّ من أن أكون أنا هو» أخرجه ابن أبي شيبة برقم (٣٨٣٦٠) واللفظ له والطبراني برقم (٢٨٥٩) وسنده صحيح.

وعن مسافع بن شيبة قال: «لقي الحسينُ معاويةَ بمكة عند الردم فأخذ بخطام راحلته فأناخ به، ثم سارّه حسين طويلاً وانصرف، فزجر معاوية راحلته فقال له يزيد: لا يزال رجل قد عرض لك فأناخ بك، قال: دعه فلعله يطلبها من غيري، فلا يسوغه فيقتله، قالوا: ولما حضر معاوية دعا يزيد بن معاوية فأوصاه بما أوصاه به وقال: انظر حسين بن علي بن فاطمة بنت رسول الله ﷺ فإنه أحب الناس إلى الناس، فصل رحمه وارفق به يصلح لك أمره، فإن يك منه شيء فإني أرجو أن يكفيكه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه».

أخرجه ابن سعد (١/ ٤٤١) واللفظ له، وابن عساكر (١٤/ ٢٠٦) وسنده حسن.

وأخرج ابن حبان برقم (٢٢٤٢) وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٤٤) وابن عساكر (١٤/ ٢٠٢) واللفظ له عن الشعبي قال: «كان ابن عمر قدم المدينة فأُخبر أن الحسين بن علي

قد توجه إلى العراق فلحقه على مسيرة ليلتين أو ثلاث من المدينة فقال: أين تريد؟ قال: العراق، ومعه طوامير وكتب، فقال: لا تأتهم، فقال: هذه كتبهم وبيعتهم، قال: إن الله عز وجل خيَّر نبيه بين الدنيا والآخرة، فاختار الآخرة ولم يرد الدنيا، وإنكم بضعة من رسول الله ﷺ، والله لا يَليها أحد منكم أبداً، وما صرفها الله عز وجل عنكم إلا للذي هو خير لكم، فارجعوا، فأبى، وقال: هذه كتبهم وبيعتهم، قال: فاعتنقه ابن عمر وقال: أستودعك الله من قتيل». حسنه العلامة الألباني.

وجاء عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٥٣) واللفظ له، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٢٠٣) عن بشر بن غالب أنه سمعه يقول: «قال عبد الله بن الزبير لحسين بن علي: أين تذهب؟ إلى قوم قتلوا أباك وطعنوا أخاك! فقال له حسين: لئن أُقتل بمكان كذا وكذا أحب إليّ من أن تُستحل بي» يعني: مكة.

وجاء عند ابن أبي شيبة (١٤/٨٩) رقم (٣٨٣٥٦) بلفظ: «لقي عبدُ الله بن الزبير الحسينَ بن علي بمكة فقال: يا أبا عبد الله بلغني أنك تريد العراق؟ قال: أجل. قال: فلا تفعل، فإنهم قتلة أبيك، الطاعنون في بطن أخيك، وإن أتيتهم قتلوك» وكلا اللفظين من طريق بشر بن غالب وهو «مجهول الحال».

والآثار عن الصحابة والتابعين في تحذير الحسين ﷺ من القدوم إلى الكوفة كثيرة، يغني عن سردها ما سبق.

مكر شيعة العراق بالحسين حتى قتل:

تقدم آنفاً ذكر آثار عن الصحابة في أن الشيعة سيغدرون بالحسين حين قدومه عليهم، وقد تحقق ذلك على أيديهم، وليست كتب السنة منفردة بذكر ذلك فحسب، بل ها هي كتب

الرافضة تحكي ذلك أيضاً، وقبل أن نسرد بعض ما في كتب الرافضة حول ما ذكرنا نبدأ بذكر بعض الآثار الصحيحة عن السلف في قتل أهل الكوفة للحسين:

عن ابن أبي نعم قال: «كنت عند ابن عمر، فسأله رجل عن دم البعوض، فقال: ممن أنت؟ قال: من أهل العراق. قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**هما ريحانتي من الدنيا** رضي الله عنهما»

رواه البخاري برقم (٣٧٥٣) وأحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١٣٩٠) واللفظ له، والترمذي برقم (٣٧٧٠) وأبو داود الطيالسي برقم (٢٦٨٢) والطبراني برقم (٢٨٨٤).

وعن عبد الحميد بن بهرام قال: حدثني شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ حين جاء نعي الحسين بن علي لعنت أهل العراق فقالت: «قتلوه قتلهم الله، غروه وذلوه، لعنهم الله» رواه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٩٨) واللفظ له.

وفي «فضائل الصحابة» برقم (١١٧٠) وشهرٌ فيه ضعف يسير، لا ينزل حديثه عن الاستشهاد أضف إلى جانب هذين الأثرين ما سبق قريباً من الآثار عن الصحابة، الناطقة بالتحذير للحسين من مغبة مكر شيعة الكوفة به.

وأما أقوال علماء الرافضة في مقتل الحسين فهي كثيرة، وهذا ذكر بعضها نقلاً من كتاب «من قتل الحسين» وقد عزاها صاحب الكتاب المذكور إلى مصادر قائليها، فدونكها:

ذكر أحمد راسم النفيس أن الحسين سأل الفرزدق عن أهل العراق، فقال له: قلوبهم معك وأسيافهم عليك. «من قتل الحسين» ص(٢٩).

وقد ذكر جواب الفرزدق هذا في كتب السنة.

وعندما مرَّ الإمام زين العابدين - رحمه الله - وقد رأى أهل الكوفة ينوحون ويبكون زجرهم قائلاً: تنوحون وتبكون من أجلنا فمن الذي قتلنا؟! «من قتل الحسين» ص(٤٢).

قال حسين كوراني: أهل الكوفة لم يكتفوا بالتفرق عن الإمام الحسين، بل انتقلوا - نتيجة تلون مواقفهم - إلى موقف ثالث، وهو أنهم بدءوا يسارعون بالخروج إلى كربلاء، وحرب الإمام الحسين عليه السلام، وفي كربلاء كانوا يتسابقون إلى تسجيل المواقف التي ترضي الشيطان وتغضب الرحمن، مثلاً نجد أن عمرو بن الحجاج - الذي برز بالأمس في الكوفة وكأنه حامي حمى أهل البيت والمدافع عنهم، والذي يقود جيشاً لإنقاذ العظيم هانئ بن عروة - يبتلع كل موقفه الظاهري هذا ليتهم الإمام الحسين بالخروج عن الدين، لنتأمل النص التالي: وكان عمرو بن الحجاج يقول لأصحابه: قاتلوا من مرق عن الدين، وفارق الجماعة. «من قتل الحسين» ص(٣٩).

وقال حسين كوراني أيضاً: «ونجد موقفاً آخر يدل على نفاق أهل الكوفة، يأتي عبد الله بن حوزة التميمي يقف أمام الإمام الحسين عليه السلام ويصيح: أفيكم حسين؟ وهذا من أهل الكوفة، وكان بالأمس من شيعة علي عليه السلام ومن الممكن أن يكون من الذين كتبوا للإمام، أو من جماعة شبث وغيره الذين كتبوا... ثم يقول: يا حسين أبشر بالنار».المرجع الأول.

ويقول كاظم الأحسائي النجفي: «إن الجيش الذي خرج لحرب الإمام الحسين عليه السلام ثلاثمائة ألف، كلهم من أهل الكوفة، ليس فيهم شامي، ولا حجازي، ولا هندي، ولا باكستاني ولا سوداني، ولا مصري، ولا أفريقي، بل كلهم من أهل الكوفة، قد تجمعوا من قبائل شتى». «من قتل الحسين» ص(٤٠).

وقال حسين بن أحمد البراقي النجفي: قال القزويني: «ومما نقم على أهل الكوفة أنهم طعنوا الحسن بن علي عليه السلام، وقتلوا الحسين عليه السلام بعد أن استدعوه». «من قتل الحسين» ص(٤٠).

وقال آية الله العظمى محسن الأمين الشيعي: «ثم بايع الحسين من أهل العراق عشرون ألفا، غدروا به وخرجوا عليه، وبيعته في أعناقهم فقتلوه». المصدر السابق ص(٤٠).

وقال جواد محدثي: «وقد أدت كل هذه الأسباب إلى أن يعاني منهم الإمام علي عليه السلام الأمرين، وواجه الإمام الحسن عليه السلام منهم الغدر، وقتل بينهم مسلم بن عقيل مظلوماً، وقتل الحسين عطشاناً في كربلاء، قرب الكوفة، وعلى يدي جيش الكوفة».

ونقل شيوخ الشيعة: أبو منصور الطبرسي، وابن طاوس، والأمين، وغيرهم عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه المعروف بزين العابدين رضي الله عنه وعن آبائه أنه قال موبخاً شيعته الذين خذلوا أباه وقتلوه قائلاً: «أيها الناس! نشدتكم بالله هل تعلمون أنكم كتبتم إلى أبي، وخدعتموه، وأعطيتموه العهد والميثاق والبيعة، وقاتلتموه وخذلتموه؟ فتباً لما قدَّمتم لأنفسكم، وسوأة لرأيكم، بأية عين تنظرون إلى رسول الله ﷺ إذ يقول لكم: قتلتم عترتي، وانتهكتم حرمتي، فلستم من أمتي» المصدر السابق ص(٤٠-٤١).

وتقول أم كلثوم بنت علي - رضي الله عنها -: «يا أهل الكوفة، سوأة لكم، ما لكم خذلتم حسيناً وقتلتموه، وانتهبتم أمواله، وورثتموه، وسبيتم نساءه ونكبتموه؟ فتباً لكم، وسحقاً لكم، أي دواهٍ دهتكم، وأي وزر على ظهوركم حملتم، وأي دماء سفكتموها، وأي كريمة أصبتموها، وأي صبية سلبتموها، وأي أموال انتهبتموها ؟! قتلتم خير رجالاتٍ بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونزعت الرحمة من قلوبكم». المصدر السابق ص(٤٢).

وذكر عباس القمي وغيره أنها قالت: «صه يا أهل الكوفة، تقتلنا رجالكم، وتبكينا نساؤكم، فالحاكم بيننا وبينكم الله يوم القيامة فصل القضاء». المصدر السابق ص(٤٣) .

ونقل عنها - رضي الله عنها - الطبرسي، والقمي، والمقرم، وكوراني، وأحمد راسم وهي تخاطب الخونة والغدرة المتخاذلين قائلة: «أما بعد: يا أهل الكوفة، ويا أهل الختل والغدر والخذل والمكر، ألا فلا رقأت العبرة، ولا هدأت الزفرة، وإنما مثلكم كمثل التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم، هل فيكم إلا الصلف والعجب، والشنف، والكذب، وملق الإماء، وغمر الأعداء». «من قتل الحسين» ص(٤٢).

من هذه النقولات الواضحة في معناها، يتضح للقارئ الكريم: أن الجيش الذي قتل الحسين هو جيش العراق لا جيش الشام، وقد كان قائد هذا الجيش عمر بن سعد، وكان بأمر والي الكوفة عبيد الله بن زياد، وكون هذا الجيش تحول إلى عدو للمسلمين ينازله إلى المنايا، لا غرابة في ذلك، لما عرف به شيعة الكوفة من الغدر بمن وثق بهم، وتسليمه لخصمه لنيل شيء من الدنيا، وصدق من قال للحسين في هؤلاء: «لسانهم معك، وسيوفهم عليك». ولا نريد من نقل كلام علماء الرافضة أن نُبرِّئ الظالم الغاشم عبيد الله بن زياد، وعمر بن سعد من قتل الحسين، بل عليهما الوزر الكبير والإثم العظيم، والذم الشنيع، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ما صح من الآثار الدالة على انتقام الله من قتلة الحسين، ومن أعان على ذلك :

روى البخاري برقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **من عادى لي وَليّاً فقد آذَنْته بالحرب**» وقال الرسول ﷺ: « **مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أن يُعَجِّلَ اللهُ لِصَاحِبِه**

الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيا، مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ، مِنَ الْبَغْيِ وَقَطيعةِ الرَّحِمِ» رواه الترمذي برقم (٢٥١١) واللفظ له، وأحمد (٥/ ٣٨) عن أبي بكرة، وهو صحيح.

وممن عاجلهم الله بالانتقام منهم، والبطش بهم قتلة الحسين:

أخرج الترمذي برقم (٣٧٨٠) واللفظ له، والطبراني برقم (٢٨٣٢) بسند صحيح عن عمارة بن عمير قال: «لما جيء برأس عبيد الله بن زياد وأصحابه نضدت في المسجد في الرحبة، فانتهيت إليهم وهم يقولون: قد جاءت قد جاءت. فإذا حية قد جاءت تخلل الرؤوس، حتى دخلت في منخري عبيد الله بن زياد، فمكثت هنيهة ثم خرجت فذهبت حتى تغيبت، ثم قالوا: قد جاءت قد جاءت، ففعلت ذلك مرتين أو ثلاثاً».

وأخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٦٥٩) عن عمارة بن عمير قال: «لما قُتل عبيد الله بن زياد أُتي برأسه ورؤوس أصحابه، فألقيت في الرحبة، فقام الناس إليها، فبينما هم كذلك إذ جاءت حية عظيمة، فتفرق الناس من فزعها، فجاءت تخلل الرؤوس حتى دخلت في منخري عبيد الله بن زياد، ثم خرجت من فيه، ثم دخلت من فيه، وخرجت من أنفه، ففعلت ذلك به مراراً، ثم ذهبت، ثم عادت، ففعلت به مثل ذلك مراراً، فجعل الناس يقولون: قد جاءت قد جاءت، قد ذهبت قد ذهبت، لا يدرى من أين جاءت، ولا أين ذهبت».

وأخرج أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (٩٧٢) والطبراني برقم (٢٨٣٠) واللفظ له، بسند صحيح عن قرة بن خالد قال: سمعت أبا رجاء يقول: «لا تسبوا علياً، ولا أهل هذا البيت؛ إن جاراً لنا بني الهجيم قدم من الكوفة، فقال: ألم تروا هذا الفاسق بن الفاسق؟ إن الله قتله (يعني: الحسين ﷺ) قال: فرماه الله بكوكبين في عينه، فطمس الله بصره».

وأخرج الطبراني في «الكبير» برقم (٢٨٤٩) من طريق عطاء بن السائب عن وائل بن علقمة أنه شهد ما هناك (أي: في كربلاء) قال: قام رجل فقال: أفيكم حسين؟ قالوا: نعم. فقال: أبشر بالنار. قال: أبشر برب رحيم، وشفيع مطاع. قال: من أنت؟ قال: أنا ابن جويزة أو ابن حويزة، قال: فقال: اللهم حزه إلى النار. فنفرت به الدابة فتعلقت رجله في الركاب قال: فوالله ما بقي عليها منه إلا رجله. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٩٣): فيه عطاء بن السائب، وهو «ثقة» ولكنه اختلط.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٢٠٣): «وأما ما روي من الأحاديث والفتن التي أصابت من قَتَلَه - أي: الحسين - فأكثرها صحيح، فإنه قلَّ من نجا من أولئك الذين قتلوه من آفة وعاهة في الدنيا، فلم يخرج منها حتى أصيب بمرض، وأكثرهم أصابهم الجنون».

قلت: انظر كيف كانت عقوبة الله لمن قتل الحسين، أو أعان على قتله، فليعلم الذين يتعدون ويبغون على خلق الله أن الله لن يهملهم، وأنه سيجازيهم ولو بعد حين، قال الرسول ﷺ: «**إن الله ليملي للظالم، حتى إذا أخذه لم يفلته**» متفق عليه من حديث أبي موسى.

ما صح من الآثار الدالة على ما كان عليه علي بن الحسين زين العابدين

وممن عظم صلاحه من آل بيت النبوة: علي بن الحسين زين العابدين، الذي تعده الرافضة رابع أئمتها، ولا يحتاج هذا إلى سرد، فكتب التواريخ والسير ناطقة بذلك، ولكننا سنذكر ما صح من أقواله في القضايا التي خاضت فيها الرافضة بالباطل.

نهيه عن الغلو في آل البيت: روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٤) من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال: سمعت علي بن حسين - وكان أفضل هاشمي

أدركته - يقول: «يا أيها الناس! أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً» ورواه بلفظ: «أحبونا حب الإسلام، فوالله ما زال بنا ما تقولون حتى بغَّضتمونا إلى الناس»

وهو عند ابن عساكر (٤١/ ٣٧٤) وسنده صحيح.

وروى ابن سعد أيضاً في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٣) من طريق عيسى بن دينار المؤذن قال: «سألت أبا جعفر عن المختار، فقال: إن علي بن حسين قام على باب الكعبة فلعن المختار، فقال له رجل: جعلني الله فداك، تلعنه وإنما ذبح فيكم ؟ فقال: إنه كان كذاباً، يكذب على الله وعلى رسوله».

وهو عند ابن عساكر (٤١/ ٣٩٣) وسنده صحيح.

وجاء عند ابن سعد أيضاً (٥/ ٢١٤) من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب قال: جاء نفر إلى علي بن الحسين فأثنوا عليه فقال: «ما أكذبكم، وما أجرأكم على الله، نحن من صالح قومنا، وبحسبنا أن نكون من صالح قومنا»

وهو عند ابن عساكر (٤١/ ٣٩١) وسنده حسن.

وروى ابن سعد أيضاً (٥/ ٢١٦) من طريق الأعمش عن مسعود بن مالك قال: قال لي علي بن حسين: «ما فعل سعيد بن جبير؟ قال: قلت: صالح. قال: ذاك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء، وأشار بيده إلى العراق»

وهو عند ابن عساكر (٤١/ ٣٧٠) وسنده صحيح.

دفاع علي بن الحسين عن أبي بكر وعمر والصحابة

روى الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (٢٢٣) والدار قطني في «فضائل الصحابة» برقم (٣٩) واللالكائي (٧/ ٢٤٦٠) وهو عند ابن عساكر من عدة طرق في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٨٨) واللفظ له، عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه قال: «ما

رأيت هاشمياً أفقه من علي بن الحسين؛ سمعت علي بن الحسين وهو يسأل: كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله ﷺ ؟ فأشار بيده إلى القبر، ثم قال: منزلتهما منه الساعة» وهذا الأثر حسن.

قلت: وبنفس الإجابة أجاب الإمام مالك كما في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٨٣) حينما سأله هارون الرشيد: «كيف كان منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ؟ قال: قلت: يا أمير المؤمنين قربهما منه في حياته كقرب مضجعهما بعد وفاته».

وروى أبو نعيم (٣/ ١٣٧) والدار قطني في «فضائل الصحابة» برقم (٤٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٨٩) واللفظ له عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه قال: جلس إليّ قوم من أهل العراق، فذكروا أبا بكر وعمر، فمَسُّوا منهما، ثم ابتدءوا في عثمان، فقلت لهم: أخبروني أنتم من المهاجرين ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾ [الحشر: ٨] قالوا: لا، لسنا منهم.

قال: فأنتم من الذين قال الله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٩] قالوا: لا، لسنا منهم. قال: فقلت لهم: وأما أنتم فقد تبرأتم، وشهدتم، وأقررتم أن تكونوا منهم، وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ

فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ [الحشر:١٠] قوموا عني لا بارك الله فيكم، ولا قرَّب دوركم، أنتم مستهزئون بالإسلام، ولستم من أهله.

محافظة علي بن الحسين على قرابته من رسول الله ﷺ

روى الحافظ ابن عساكر (٤١/ ٣٧٧) من طريق عمر بن شبة قال: سمعت سعيد بن عامر يذكر عن جويرية قال: «ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله ﷺ درهماً قط» وسنده صحيح.

وروى أيضاً(٤١/ ٣٨٣-٣٨٤) من طريق ابن المديني عن سفيان قال: كان علي بن الحسين يجعل معه جراباً فيه خبز فيتصدق به ويقول: «إن الصدقة تطفئ غضب الرب ﷻ» وهو صحيح إلى سفيان.

أقول: أفلا يعتبر الهادوية بما كان عليه علي بن الحسين! فما بالهم صاروا يأكلون أموال الناس بدعوى أنهم من آل البيت؟

صلاته خلف ملوك بني أمية

روى الحافظ ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٣) من طريق أبي إسرائيل عن الحكم عن أبي جعفر قال: «إنا لنصلي خلفهم في غير تَقِّية، وأشهد على علي بن حسين أنه كان يصلي خلفهم في غير تَقِّية» وهو صحيح.

فانظر أيها القارئ إلى ما كان عليه آل بيت النبوة السابقين من أقوال وأفعال تتفق ولا تفترق، وتأتلف ولا تختلف، فما هذا إلا دليل على صحة ما كانوا عليه من تمسك بمنهاج النبوة، وأما ما لم يصح عن آل البيت مما نسب إليهم من قبل الرافضة وغيرها فلا يكاد

ينقضي عجبك من كثرة التناقض فيها، ومع هذا جعلتها الرافضة عمدة لها، وبديلاً عن الآثار الصحيحة، تنصب بها العداء بين الصحابة والقرابة، وتحط بها من مكانة آل بيت النبوة، وهي تزعم تعظيمهم بذلك، أفلا يتقون الله ويتوبون إليه، ويتركون هذا السير المشئوم؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم فبصرنا من العمى.

تحذير الرسول ﷺ لآل بيته من الإقبال على الدنيا، واغترارهم بالانتساب إليها

الأدلة على تحذير الرسول ﷺ لآل بيته من الإقبال على الدنيا متنوعة، وهي كالآتي:

١ـ تصريح الرسول ﷺ بتعيينهم في التحذير منها: روى البخاري برقم (٣٥٢٧) واللفظ له، ومسلم برقم (٢٠٥) وأحمد (٢/ ٣٣٣) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **«يَا فَاطِمَةُ أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ. فَإِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ الله شَيْئاً»**.

وعن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن خرج معه يوصيه، ثم التفت رسول الله ﷺ إلى المدينة، فقال: **«إن أهل بيتي هؤلاء يرون أنهم أولى الناس بي، وليس كذلك، إن أوليائي منكم المتقون من كانوا، وحيث كانوا، اللهم إني لا أحل لهم فساد ما أصلحت، وأيم الله لتكفأن أمتي عن دينها، كما يكفأن الإناء في البطحاء»** رواه أحمد (٥/ ٢٣٥) واللفظ له، والبزار في «مسنده» برقم (٢٦٤٧) وابن حبان برقم (٦٤٧) والطبراني (٢٠/ ١٢٠) وفي «مسند الشاميين برقم (٩٩١) وهو صحيح. قال شيخنا الوادعي في «الصحيح المسند من دلائل النبوة» (٤٢١): هذا الحديث صحيح.

وعن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: **«إن أوليائي يوم القيامة هم المتقون، وإن كان نسب أقرب من نسب، لا يأتي الناس بالأعمال، وتأتوني بالدنيا تحملونها على أرقابكم فتقولون: يا**

محمد، فأقول هكذا. أو أعرض في عطفيه». رواه ابن أبي عاصم برقم (١٠١٢) واللفظ له، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٦٨٨) وسنده حسن.

فليتأمل العاقل اللبيب هذه الأحاديث، وما فيها من عظيم التنفير والتحذير لآل بيت النبوة من كل ما يباعد عن الله، ويثبط عن طاعته من مال وجاه وملك وغير ذلك.

٢ـ لما طلب **المطلبُ والفضلُ بن عباس من رسول الله ﷺ أن يؤمرهما على الصدقات** قال لهما: «**إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس**» رواه أحمد (٤/ ١٦٦) ومسلم برقم (١٠٧٢) واللفظ له.

٣ـ لما توفي رسول الله لم يوص بالخلافة لأحد من أهل بيته، لا لعلي، ولا للعباس، ولا لغيرهما، مع أن منهم من هو أهلٌ لذلك، ما هذا إلا حماية لهم من التعلق بالفاني.

٤ـ لما أَطْلع الله نبيه على الخلاف بين الحسن ومعاوية على الخلافة، دعا الرسول ﷺ الحسن إلى التنازل عنها وهو أحق بها، وأهل لها، ولم يدعه إلى القتال، ألا ترى أن دعوة الرسول ﷺ للحسن إلى التنازل المذكور فيه إقناع لآل بيت النبوة بالبقاء على الزهد عن الدنيا، وعدم مزاحمة الناس عليها، فكيف سوَّغ طلاب الملك من الهادوية وغيرهم أن يخرجوا على حكام المسلمين ليسلبوا منهم الملك، بل ويخرجوا على بعضهم بعضاً من أجل ذلك، ولقد ركب هؤلاء كل صعب في سبيل الوصول إلى الملك والزعامة، وضرر هذا عليهم وعلى المسلمين فادح.

روى الإمام أحمد (٣/ ٤٥٦) واللفظ له، والنسائي في «السنن الكبرى» برقم (١١٧٩٦) والترمذي (٢٣٧٦) وابن حبان برقم (٣٢٢٨) من حديث كعب بن مالك الأنصاري وهو صحيح أن النبي ﷺ قال: «**ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم أفسد لها من حرص المرء على المال**

والشرف لدينه» قال ابن رجب في رسالته «ذم الجاه والمال» ص(١٥): «فهذا مثل عظيم جداً، ضربه النبي ﷺ لفساد دين المسلم بالحرص على المال والشرف في الدنيا. فهذا المثل العظيم يتضمن غاية التحذير من شر الحرص على المال والشرف في الدنيا».

وقال ص(٢٩): «وأما حرص المرء على الشرف فهو أشد هلاكاً من الحرص على المال، فإن طلب شرف الدنيا، والرفعة فيها، والرياسة على الناس، والعلو في الأرض، أضر على العبد من طلب المال، وضرره أعظم، والزهد فيه أصعب، فإن المال يبذل في طلب الرياسة والشرف».

وانظر إلى قول الرسول ﷺ محذراً أهل بيته كما في الحديث السابق: «**إني لا أحل لهم فساد ما أصلحت**» فما عَظُم فساد من فسد من آل بيت النبوة تاريخياً إلا عندما اتجهوا إلى الحرص على الملك، وأعظم من هذا اتجاه بعضهم إلى الملك لنصرة العقائد الباطلة كالرفض والاعتزال.

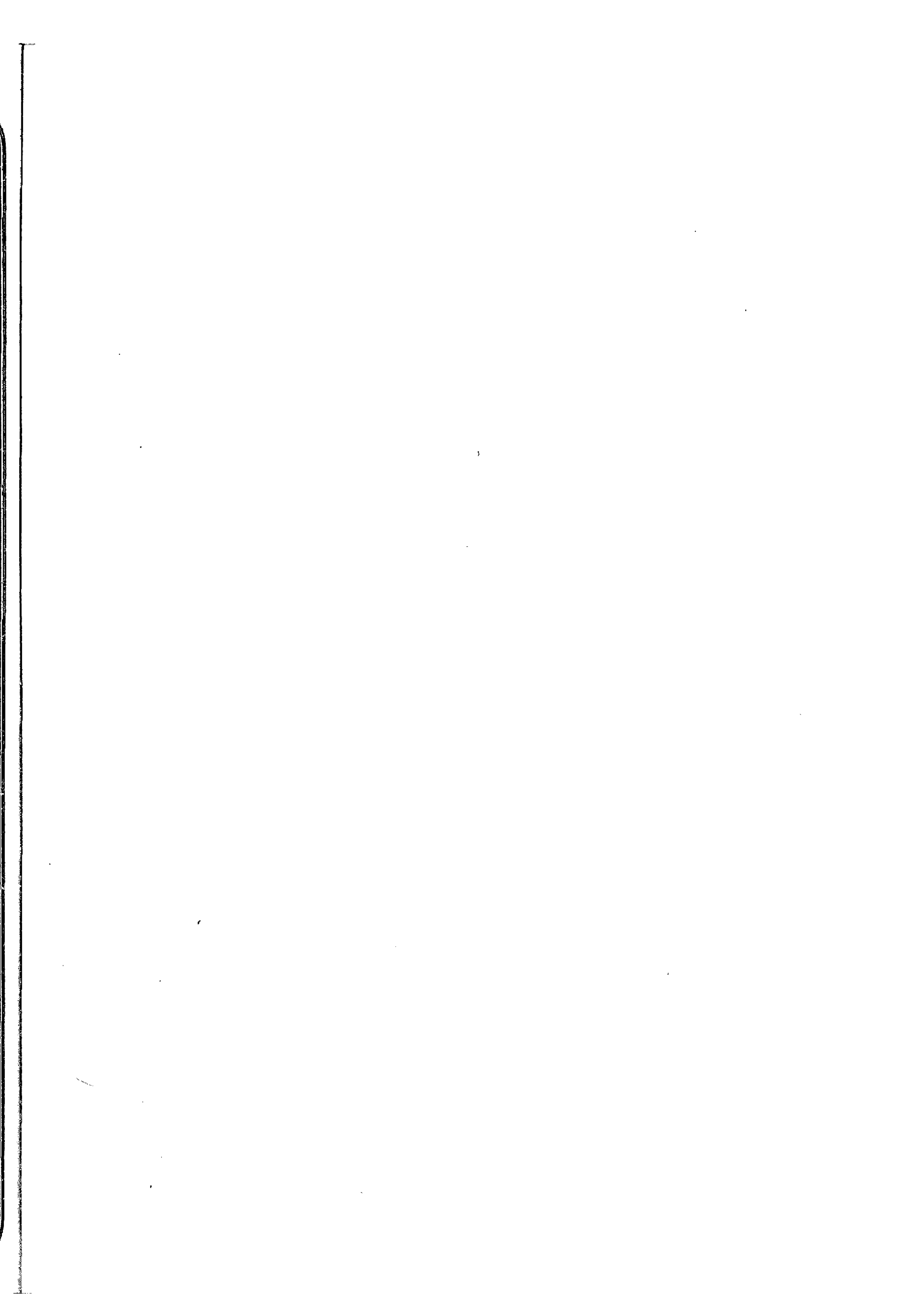

الفصل الثاني

زيد بن علي والزيدية

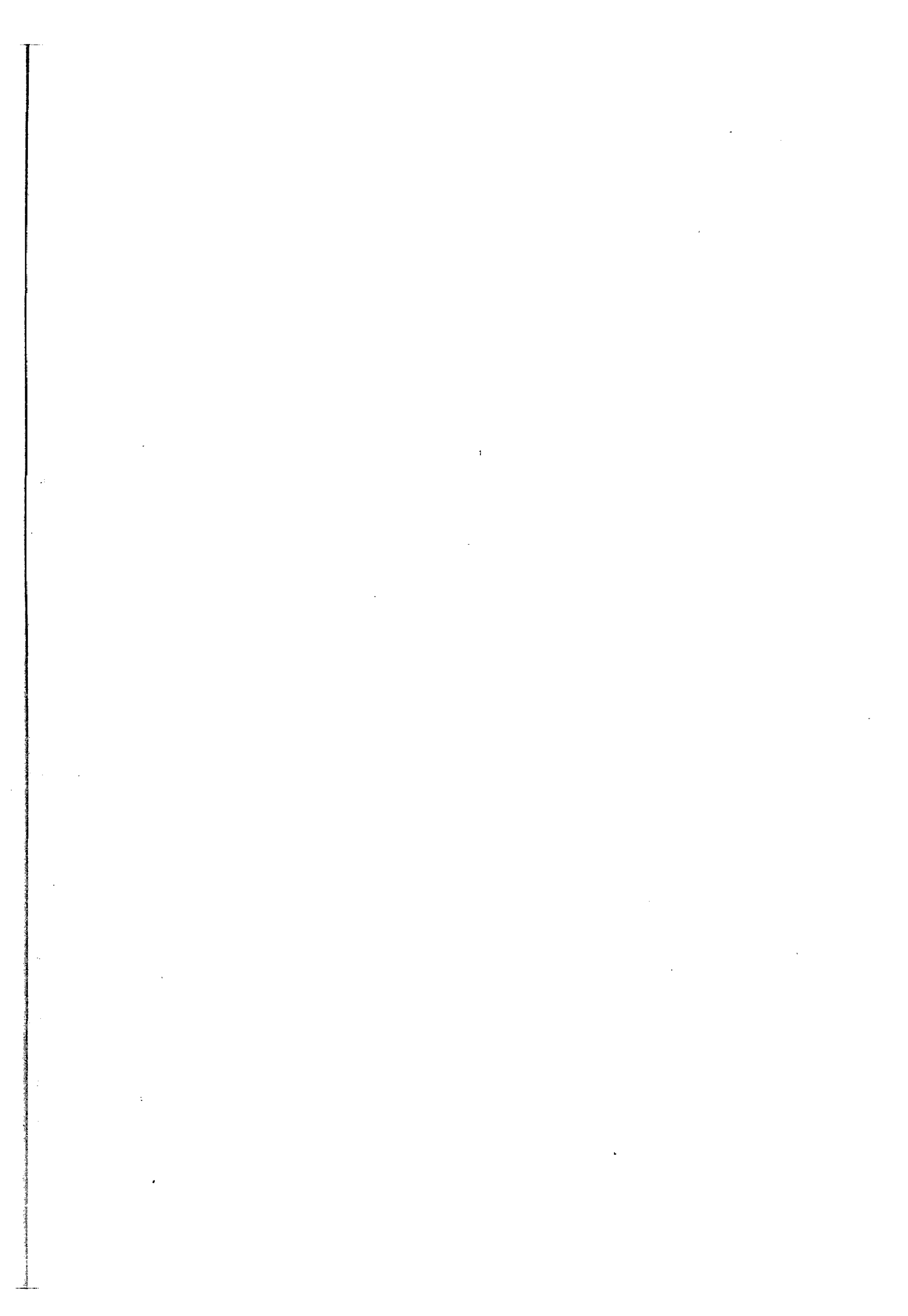

الإمام زيد بن علي وثناء العلماء عليه

هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

حدَّث عن أبان بن عثمان، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وأبيه علي بن الحسين زين العابدين، وأخيه أبي جعفر محمد بن علي الباقر.

وهو شيخ لعدد كبير من الرواة، وفي مقدمتهم: شعبة بن الحجاج، وجعفر بن محمد الصادق. انظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ٩٥-٩٩).

فالمذكورون ممن تلقى عنهم زيد بن علي العلم، وكلهم معروفون بالسنة، ولم أرَ في كتب أهل الحديث - وهي العمدة - رجلاً واحداً من أهل البدع تلقى عنه زيد بن علي العلم.

أما الرواة عنه فأكثرهم معروفون بالسنة، وقليل منهم مطعون فيه: كعمرو بن خالد الواسطي، وأبي الجارود، وهارون بن سعد العجلي، وسيأتي ذكرهم.

وأما ثناء علماء الحديث عليه:

فقد قال شعبة: «سمعت سيد الهاشميين زيد بن علي بالمدينة في الروضة».

«السير» (٥/ ٣٨٩).

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة زيد بن علي: «وكان ذا علم، وجلالة، وصلاح، هفا وخرج، فاستشهد». «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٠٥) حوادث سنة (١٢٢).

وقال: «وكان أحد العلماء الصلحاء، بدت منه هفوة فاستشهد، فكانت سبباً لرفع درجته في آخرته».

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١/ ٢٧٦): «ثقة من الرابعة، وذكره ابن حبان في الثقات».

وإلى جانب هذا الذي سبق ذكره فالرسول ﷺ يقول: « **خيرُ النّاسِ قَرني، ثمَّ الذين يَلونهم**» فزيد ين علي وغيره من التابعين يدخلون في هذا الثناء، ولا يخرج منه أحد، إلا من ظهر انحرافه. وهو أيضاً من آل بيت النبوة الأطهار، ومعلوم أن آل بيت النبوة – ومنهم زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأولاده: ومنهم الباقر، وزيد بن علي – كانوا على الاستقامة، والاتباع لمنهاج النبوة، فقد ذكر ابن كثير في«البداية والنهاية» (٩/ ٣٤٣) أن زيد بن علي قال: «إني أدعوكم إلى كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وإحياء السنن، وإماتة البدع، فإن تسمعوا يكن خيراً لكم ولي، وإن تأبَوا فلست عليكم بوكيل».

فزيد بن علي ممن بلغ القنطرة بسبب استقامته على منهاج النبوة، ومع الأسف أن الزيدية لم تقتدِ بزيد بن علي إلا في خروجه على هشام بن عبد الملك، كما سيأتي بيان ذلك، وإيضاحه.

زيد بن علي وحربه على الرافضة

سبق أن ذكرنا أن زيد بن علي من أهل السنة، ومن الأدلة – أيضاً– على ذلك: حربه على الرافضة، فلقد اشتهر عنه ذلك شهرة ملأت الآفاق، وملئت بها كتب التاريخ، فهذه منقبة عظيمة لهذا الإمام، رُفِع بها قدره عند المسلمين:

روى الدار قطني في كتابه «فضائل الصحابة» برقم (٥٠) واللفظ له، واللالكائي رقم (٢٤٦٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦٢) من طرق عن علي بن هاشم عن أبيه قال: سمعت زيد بن علي يقول: «البراءة من أبي بكر وعمر البراءة من علي رضي الله عنهم» وسنده حسن.

وأخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في ترجمة زيد بن علي روايات كثيرة عن زيد أعلن فيها براءته من الرافضة.

وقال كثير النواء كما في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦١): سألت زيداً عن أبي بكر وعمر. فقال: «تولهما» قال: قلت: كيف تقول فيمن يبرأ منهما؟ قال: «أبرأ منه حتى يموت».

وقال السدي كما في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦١-٤٦٢): «أتيته وهو في بارق حي من أحياء الكوفة (أي: زيد بن علي) فقلت له: أنتم سادتنا، وأنتم ولاة أمورنا، ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فقال: «تولهما» وكان يقول: البراءة من أبي بكر وعمر وعثمان البراءة من علي، والبراءة من علي البراءة من أبي بكر وعمر وعثمان» وفي رواية: «البراءة من أبي بكر وعمر البراءة من علي، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر». «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦٢-٤٦٣).

وقال: «انطلقت الخوارج فبرئت ممن دون أبي بكر وعمر، ولم يستطيعوا أن يقولوا فيهما شيئاً، وانطلقتم أنتم فطفرتم فوق ذلك، فبرأتم منهما فمن بقي؟! فوالله ما بقي أحد إلا برئتم منه» وقال: «لو كنت مكان أبي بكر لحكمت بمثل ما حكم به في فدك».

وقال محمد بن سالم كما في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦٣-٤٦٤): «كان زيد مختفياً، فذكر أبو بكر وعمر، فجاء بعض الاعتراض فقال زيد: مه يا محمد بن سالم، لو كنت حاضراً ما

كنت تصنع؟ قال: أصنع كما كان يصنع علي. قال: فارض بما صنع علي. وقال زيد: الرافضة حربي، وحرب أبي في الدنيا والآخرة، مرقت الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي عليه السلام».

وسئل عيسى بن يونس عن الرافضة الزيدية؟ فقال: «أما الرافضة فأول ما ترفضت جاءوا إلى زيد بن علي حين خرج فقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك. فقال: «بل أتولاهما، وأبرأ ممن يبرأ منهما» قالوا: فإذن نرفضك. فسميت الرافضة».

أخي القارئ.. تأمل أقوال زيد المتقدمة ترى فيها ما يلي:

١- حكم زيد بن علي على أن الطعن في أبي بكر وعمر طعن في علي رضي الله عنهم، والبراءة منهم براءة من علي .

٢- تصريحه بأن الطعن في أبي بكر وعمر شأن الرافضة، الذين مرقوا على آل بيت النبوة، كما مَرَقت الخوارج على علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣- إعلان زيد بن علي بأن الرافضة حرب عليه وعلى أبيه وجده، تجديد لما أعلن به من سبقه من آل البيت، كما أوضحناه سابقاً، وهذا دليل على أن الرافضة لم تنصرهم، لا من سابق ولا من لاحق، وإن ادعت ذلك .

٤- لا تجد في أقوال زيد أي غمز أو لمز في أبي بكر، أو عمر، أو عثمان، وهذا دليل على حسن معتقده فيهم، ولم يصح تفضيله علياً عليهما، ولا ادعاؤه أن علياً أحق بالخلافة منهما، فأين الزيدية والهادوية من هذه الحقائق؟!

فهذا الذي عليه زيد بن علي هو موقف كل مسلم ومسلمة، بما في ذلك الفرق الضالة من غير الرافضة، فلا يعلم أن طائفة من طوائف الضلال تتبرأ من أبي بكر وعمر، فدع الرافضة وشذوذهم الشيطاني، عاملهم الله بما يستحقون.

تنبيه: ذكر القاضي الأكوع في ترجمة يحيى بن الحسين بن المؤيد من «هجر العلم» (٢/ ١٠٩١) قائلاً: «ويدعي أن زيد بن علي - رحمه الله - كان رافضياً سباباً للصحابة، وحاشاه من ذلك؛ فإنه متواتر عنه خلافه، بل كان سببه رفض الرافضة له وترك بيعته وهذا ظاهر عنه في جميع كتبه - رحمه الله - وفي التواريخ لا يمكن رده».

قلت: يحيى المذكور رافضي ينتصر للرفض، وكذاب أيضاً، إذ هو الذي عمل سوءة لا يغطيها ذيل ولا يسترها ليل: وهي قيامه مع بعض تلامذته بحذف عدة مسائل من المسند المنسوب إلى زيد بن علي. كما أوضحنا هذا في محله، فهكذا أهل الرفض لا يبالون بالكذب على الأخيار الأبرار، فالرافضة تجار الكذب.

لا يصح شيء من الأحاديث عن النبي ﷺ في ذكر زيد بن علي:

لقد نُسبت أحاديث إلى الرسول ﷺ قالها في زيد بن علي، ولا يصح من ذلك شيء، لا في مدحه، ولا في قتله، بل ولا في ذكره بأي حال، ومن تلك الأحاديث:

ما رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٥٨) عن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ نظر يوماً إلى زيد بن حارثة وبكى وقال: «**المظلوم من أهل بيتي سمي هذا، والمقتول في الله والمصلوب من أمتي سمي هذا**» وأشار إلى زيد بن حارثة، ثم قال: «**ادن مني يا زيد زادك الله حباً عندي، فإنك سمي الحبيب من ولدي زيد**» قال الهندي في «كنز العمال» (١٣/ ٣٧٠٦٨):

فيه نصر بن مزاحم قال في «المغني»: «رافضي تركوه» قلت: وفي سنده عبد الرحمن بن القاسم الكوفي «ضعفه ابن عدي وغيره» وفيه أيضاً شريك بن عبد الله النخعي «فيه ضعف» والتركيب المفتعل لهذا الحديث ظاهر عليه .

حديث آخر تردده رافضة اليمن ذكره صاحب كتاب «التحف» كما في التعليق على «الرسالة الوازعة» لشيخنا الوادعي رحمه الله ص (٢١٤) عن الأطروش عن جده ﷺ أنه قال: «**يا علي يكون من أولادك رجل يدعى بزيد المظلوم، يأتي يوم القيامة مع أصحابه على نجب من نور، يعبرون على رؤوس الخلائق كالبرق اللامع، وفي أعقابهم رجل يدعى بناصر الحق، حتى يقف على باب الجنة**» والأطروش هو الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فالإعضال على الحديث ظاهر؛ حيث إن بين الأطروش وبين الرسول ﷺ مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي.

وقال ابن أبي الدنيا في «المنامات» رقم(٢٩٦) المطبوع ضمن «موسوعة ابن أبي الدنيا»: حدثني محمد بن إدريس حدثنا عبد الله بن أبي بكر العتكي عن جرير بن حازم أنه رأى النبي ﷺ في المنام مسنداً إلى جذع زيد بن علي وهو يقول: «هكذا تفعلون بولدي» وهذا الأثر سنده حسن، ولا يبنى على الرؤيا المنامية أحكام.

أقوال باطلة نسبت إلى الإمام زيد

من المعلوم أن الرافضة في اليمن وغيره لا يتحرون فيما ينسبونه إلى آل بيت النبوة، بل يقبلون على الأقوال التي فيها غلو في آل بيت النبوة الأخيار، أو قدح في الصحابة، وممن نسبت إليه رافضة اليمن أقوالاً لا تصح عنه: زيد بن علي، ومن ذلك:

نسبت الزيدية والهادوية إلى زيد بن علي أنه قال: «المعصومون منا خمسة: النبي ﷺ، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين».

وهذا الأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٦٤) وفي إسناده عدة علل منها: محمد بن كثير القرشي الكوفي أبو إسحاق، قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ٣٤٩- ٣٥٠) في ترجمته: قال الإمام أحمد: «حرقنا حديثه»، وقال الإمام البخاري: «كوفي منكر الحديث»، وقال ابن المديني: «كتبنا عنه عجائب، وخططت على حديثه»، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه بيِّن»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»، وقال ابن الجنيد: «قلت ليحيى: إنه روى أحاديث منكرات. قال: ما هي؟ فذكرت له أحاديث فقال: من روى هذا عنه؟ قلت: رجل من أصحابنا. فقال: إن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فأنا رأيت حديثه مستقيماً»، وقال العجلي: «ضعيف الحديث»، وقال أبو داود عن أحمد: «حدث عن ليث بأحاديث كلها مقلوبة»، وقال الساجي: «متروك الحديث»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم».

ومن العلل فيه أيضاً: محمد بن علي بن خلف، قال ابن عدي فيه في «الكامل» (٢/ ٧٧٢): «ومحمد بن علي هذا عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث».

وبقيت علل أخرى، وكل واحدة من المذكورتين كافية في رده، فكيف إذا اجتمعتا؟

وعلى هذا؛ فلا يجوز نسبة هذا القول إلى زيد بن علي إلا مع بيان بطلانه، لأن العصمة ليست لأحد من صالحي المسلمين مهما بلغ خيره وصلاحه، وهو الحق الذي عليه أهل السنة: أن العصمة ليست لأحد من صحابة رسول الله ﷺ، لا لأبي بكر، ولا لعمر، ولا لعثمان، ولا لعلي رضي الله عنهم، فكيف تكون فيمن هو دونهم؟

ثم إن أقوال التابعين وإن صحت إليهم فلا يبنى عليها حكم يخالف الكتاب والسنة، فكيف إذا بني عليه ما فيه معارضة لما اختص الله به الأنبياء والرسل كالعصمة.

ومن هذه الأقوال الباطلة قوله: «الرد إلينا والكتاب نحن الثقلان».

وقوله أيضاً: «نحن ولاة أمر الله، وخزان علم الله، وورثة وحي الله، وعترة نبي الله ﷺ شيعتنا رعاة الشمس والقمر».

وهذا الأثر ذكره غير واحد من متأخري الزيدية بدون سند. انظر «المصابيح الساطعة الأنوار تفسير أهل البيت» (١/ ٦٤) مع الحاشية.

وما لم توثق هذه الأقوال بذكر الأسانيد وصحتها فلا قبول لها، خصوصاً عند أن تكون قائمة على خلاف ما عرف عن قائلها، فكيف إذا كانت تخالف ما جاء به القرآن والسنة كهذا القول، حيث فيه ألفاظ تدل على بطلانه، وبطلان نسبته إلى زيد:

الأول: التعصب المقيت للإمامة باسم آل البيت من قوله: «نحن ولاة أمر الله» وهذا التعصب إنما حصل عند المتأخرين من الزيدية، فزيد بن علي لم يكن في وادي التعصب لها بدليل أنه لما خرج على هشام بن عبد الملك لم يقل: (نحن أحق بالإمامة منكم) ولكن خرج بسبب الظلم، وإن كان ظلم حكام المسلمين لا يُسوِّغ الخروج عليهم، كما سيأتي.

الثاني: قوله: «وخزان علم الله» وهذه الجملة فيها منازعة لله في علمه، وليست بأول كلمة تدعيها الرافضة باختصاص آل البيت بذلك، بل لهم من هذه الشناعات كثير، كما سيأتي.

الثالث: قوله: «شيعتنا رعاة الشمس والقمر» فهذا تهالك واضح على الإمامة، ينزه عنه زيد بن علي رحمه الله، وهؤلاء يكثرون من هذه المبالغات في أئمتهم ليُقبَلوا عند الناس ولكنهم لا ينظرون إلى أنها فضيحة عليهم، لأن الناس ينتظرون منهم أن يكونوا على مستوى هذه الشطحات من صلاحهم وإصلاحهم، فإذا وجدوهم على خلاف ذلك نفروا عنهم، واستبشعوا أقوالهم، وهذا هو الحاصل.

ومن هذه الأقوال أيضاً: «الأئمة المفترضة طاعتهم منا أهل البيت أربعة: علي، والحسن، والحسين، والقائم»، قال أبو جعفر: «سألت قاسم بن إبراهيم عن إمامة علي كيف كانت من رسول الله ﷺ؟ قال: بالدلالة والإيماء».

وهذا الأثر من طريق أبي خالد الواسطي، وهو «كذاب» كما سيأتي الكلام عليه.

وبقيت هنالك آثار في مجالات شتى نسبت إلى زيد ذكر منها ابن عساكر جملة كبيرة وأكثرها لا يصح. وإذا كانت الرافضة قد نسبت إلى زيد بن علي كتباً مكذوبة عليه - كما سيأتي قريباً - فمن باب أولى أن ينسبوا إليه أقوالاً كثيرة لا تمت إليه بصلة، فعلى القارئ أن يتحرى فيما ينسب إلى زيد وغيره.

نفي الاعتزال عن زيد بن علي

لقد مُلئت كتب الزيدية وغيرها بنسبة الاعتزال إلى زيد بن علي، وهو بريء من ذلك:

قال الإمام ابن الوزير في كتابه «العواصم والقواصم» (٥/٣٠٨-٣٠٩): «وأما ما نقله محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر المعروف بالشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» - من كون زيد بن علي عليه السلام قلد واصل بن عطاء، وأخذ عنه مذهب الاعتزال تقليداً، وكانت بينه

وبين أخيه الباقر عليهما السلام مناظرات في ذلك- فهذا من الأباطيل بغير شك، ولعله من أكاذيب الروافض، ولم يورد له الشهرستاني سنداً، ولا شاهداً من رواية الزيدية القدماء، ولا من رواية علماء التاريخ، ولا الشهرستاني ممن يوثق به في النقل، وكم قد روى في كتابه هذا من الأباطيل المعلوم بطلانها عند أئمة هذا الشأن، وكيف يقلده زيد مع أن زيداً أكبر منه قدراً وسناً؟ فإن واصلاً ولد سنة ثمانين، وزيد عليه السلام توفي سنة مائة(١)، ولو كان الشهرستاني كامل المعرفة والإنصاف لذكر مع ما ذكره ما هو أشهر منه في كتب الرجال، وتواريخ العلماء، وأئمة السنة، وفي «الجامع الكافي» ثم ذكر الراجح من النقلين، وقواه بوجوه الترجيح، والظاهر أنه اقتصر على نقل كلام بعض الروافض ولم يشعر بغيره والله أعلم» .

وقال الدكتور محمد الغماري في كتابه «الإمام الشوكاني مفسراً» ص(٤٦) بعد أن ذكر دخول الاعتزال اليمن: «... إن الإمام زيد بن علي لم يكن معتزلياً، وقد ألفت في ذلك رسالة سميتها «النهر الفائض في مخالفة أهل البيت للروافض» وقد تتبعت بطون الكتب، وسواد الحكايات، فلم أجد سنداً صحيحاً، ولا كلمة تؤثر عن زيد بن علي رضي الله عنه تدل على أنه كان معتزلياً، سوى أنه كان يؤم حلقة واصل بن عطاء، وهذا بدوره لا يكفي، فكثير من أهل السنة يؤمون حلقات المبتدعة ولا يصيرون بذلك منهم، وكذلك العكس، ولم يكن لزيد أن يخالف مذهب آبائه وأجداده لقول واصل الألثغ، الذي طرد من حلقة الحسن البصري رضي الله عنه ، وهو الذي شنع على جده علي رضي الله عنه وخالف فيه إجماع الأمة الذي ينص على أن الحق كان مع علي رضي الله عنه في حروبه بالجمل وصفين والنهروان» .

---

(١) كذا في "العواصم" وفي مصادر ترجمة زيد أنه توفي سنة مائة واثنتين وعشرين.

قلت: ومما يدل على أن زيد بن علي - رحمه الله - بريء من الاعتزال ما يلي:

١- أهل الحديث الذين ترجموا لزيد بن علي لم يذكروا أنه تتلمذ على يدي واصل بن عطاء، وهم العمدة في هذا، ولهذا لم يطعنوا في عقيدته، وقد ذكروا خروجه على هشام وعدوا ذلك من أخطائه، فلو كان زيد معتزلياً لذكروا ذلك من باب أولى.

٢- زيد بن علي مدني، وواصل بن عطاء بصري، ولا يُعلم أن زيداً ذهب يتعلم على يدي واصل في البصرة، وغاية ما في الأمر أن زيداً قدم الكوفة من أجل الخروج على هشام بن عبد الملك فجرى ما جرى، فلا يعلم لقاء بينهما أصلاً، وقد يحتمل اللقاء العابر بينهما عند خروج زيد إلى الكوفة، وعلى التسليم بهذا فيبعد أن يتعلم زيد بن علي الاعتزال من واصل بن عطاء بمجرد لقاء.

٣- كيف يصح القول بأن زيد بن علي تعلم على يدي واصل وقد كان واصل وعمرو بن عبيد يطعنان في علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وعائشة، وغيرهم من الصحابة، فهذا الطعن مؤد إلى التحذير منهما، والمنابذة لهما، ولدعوتهما من قبل زيد وغيره.

٤- بداية ظهور الاعتزال كان على يدي واصل، ولما عرف بذلك تكلم فيه أهل العلم، فنبذه الناس، فصار مهجوراً محتقراً، فأنى يأتيه علماء السنة ليتعلموا على يديه كزيد بن علي؟!

٥- لقد قام الإجماع على أن آل بيت النبوة في عصر السلف - ومنهم زيد بن علي - كانوا بعيدين كل البعد عن البدع الاعتزالية والقدرية وغيرهما كما سيأتي ذلك.

٦- ومما يدلك على أن نسبة الاعتزال إلى زيد باطلة: أنهم ينسبون إليه القول بخلق القرآن، ومعلوم أن أول من قال بخلقه هو الجعد بن درهم المتوفى قتلاً بسبب ذلك سنة (١٢٤هـ) ولو قالها زيد لشنع عليه السلف كما شنعوا على الجعد بن درهم.

٧- من المعلوم أن أول مقالة للمعتزلة هي: (المنزلة بين المنزلتين) وقد كان زيد بن علي يخالف المعتزلة في مقالتهم هذه، ففي «العواصم والقواصم» للعلامة ابن الوزير (٨/ ٣٧٥) ما لفظه: «حتى نسب إلى زيد بن علي مخالفة المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين، ذكره في ترجمة لزيد مختصرة، بعد ترجمته البسيطة، رواه عن صاحب «المصابيح» وكذلك لم ينقم أحد من أهل السنة على زيد بن علي المخالفة في شيء من الاعتقاد، ويعضده ما رواه القاضي شرف الدين حسن بن محمد النحوي في «تذكرته» عن زيد بن علي عليه السلام أنه يقول بالصلاة على أهل الكبائر من أهل الملة، وهو عنه أوثق راوٍ وأعرف حالٍ، بل روى الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام عن زيد بن علي عليه السلام أنه يذهب إلى الرجاء لأهل التوحيد كقول أهل السنة،رواه لي حفيده السيد صلاح الدين عبدالله بن الهادي ابن أمير المؤمنين» .

٨- نسب إلى زيد بن علي القول بأن الله في كل مكان، وما ظهرت هذه البدعة إلا على يدي الجهمية، والجهمية كان ظهورها متأخراً عن عصر زيد رحمه الله، أفلا تكون الأوجه المذكورة كافية في تبرئة زيد بن علي من عار وشنار الاعتزال؟

فعلى ما سبق ذكره لا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينسب إلى زيد بن علي أنه معتزلي؛ لأنه كذب عليه، وهو من أخبث أنواع الكذب، لأنه يتضمن الحكم على زيد بن علي بأنه ضل في معتقده، ولا يغرنك كثرة الكتب التي تنسب إلى زيد هذا المذهب المشئوم، فإنها لا تسمن ولا تغني من جوع.

ما قيل في سبب خروج زيد بن علي على هشام بن عبد الملك

لقد خرج زيد بن علي - رحمه الله - على هشام بن عبد الملك، ولقد جاءت روايات لا تخلو من مقال فيها سبب خروجه، ومن ذلك ما ذكره ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٢٥-٣٢٦) قال: «أخبرنا محمد بن عمر قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر، قال: دخل زيد بن علي على هشام بن عبد الملك فرفع ديناً كثيراً وحوائج، فلم يقض له هشام حاجة وتجهمه وأسمعه كلاماً شديداً، قال عبد الله بن جعفر: فأخبرني سالم مولى هشام وحاجبه أن زيد بن علي خرج من عند هشام وهو يأخذ شاربه بيده ويفتله ويقول: ما أحب الحياة أحد قط إلا ذل. ثم مضى فكان وجهه إلى الكوفة، فخرج بها ويوسف بن عمر الثقفي عامل لهشام بن عبد الملك على العراق، فوجه إلى زيد بن علي من يقاتله فاقتتلوا، وتفرق عن زيد من خرج معه ثم قُتل وصُلب. قال سالم: فأخبرت هشاماً بعد ذلك بما كان قال زيد يوم خرج من عنده فقال: ثكلتك أمك ألا كنت أخبرتني بذلك قبل اليوم، وما كان يرضيه؟ إنما كانت خمسمائة ألف، فكان ذلك أهون علينا مما صار إليه» ، وهذه الرواية فيها محمد بن عمر الواقدي وهو «متروك» فلا يحتج به.

ومما قيل في سبب خروجه: ما ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (١٩/ ٤٧٢) من طريق أحمد بن مروان الرملي حدثنا الوليد بن طلحة ثنا ضمرة بن ربيعة قال: «إنما كان سبب زيد بالعراق أنه (يعني: يوسف بن عمر) سأل القسري وابنه عن ودائعهم، فقالوا: لنا عند داود ابن علي وديعة، وعند زيد بن علي وديعة، فكتب بذلك إلى هشام، فكتب هشام إلى صاحب المدينة في إشخاص زيد بن علي، وكتب إلى صاحب البلقاء في إشخاص داود بن علي إليه، فقدما على هشام، فأما داود بن علي فحلف لهشام: إنه لا وديعة لهم عندي، فصدقه وأذن له

بالرجوع إلى أهله، وأما زيد بن علي فأبى أن يقبل منه، وأنكر أن يكون لهما عنده شيء، فقال: أقدم على يوسف، فقدم على يوسف، فجمع بينه وبين يزيد وخالد فقال: إنما هو شيء تبردت به، ما لي عنده شيء، فصدقه، وأجازه يوسف، وخرج يريد المدينة، فلحقه رجال من الشيعة، فقالوا له: ارجع فإن لك عندنا الرجال والأموال، فرجع وبلغ ذلك يوسف» إلى آخر القصة وفيها أكثر من راوٍ لم أجد من ترجم لهم.

وذكر عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(٩٢) أن زيد بن علي دخل على هشام وعنده رجل يسب رسول الله، فقلت للساب: «ويلك يا كافر، أما إني لو تمكنت منك لاختطفت روحك، وعجلتك إلى النار. قال هشام: مه عن جليسنا يا زيد، فوالله لو لم يكن إلا أنا ويحيى ابني لخرجت عليه وجاهدته حتى أفنى».

وهذه الحكاية يحكيها جابر الجعفي، وقد كذبه بعض العلماء، والخلاصة ما قال فيه الحافظ في التقريب: «ضعيف، رافضي». وكونه رافضياً أخطر من كونه ضعيفاً؛ لما علم من انتصاره للرفض. راجع كتاب «رجال الشيعة في الميزان» ص(٧٢-٧٧) وهذه الحكاية عليها لوائح الكذب، لأنه لم يعرف في عصر السلف سب الله أو سب رسوله ﷺ، ولكن الرافضة يتلقون الأقاويل والأكاذيب على بني أمية وينسبونها إليهم، فتنبه. والله المستعان.

وأخرج ابن عساكر (١٩/ ٤٧٠-٤٧١) من طريق مسبح بن حاتم عن عبد الجبار عن عبد الأعلى بن عبد الله الشامي قال: «لما قدم زيد بن علي إلى الشام كان حسن الخلق حلو اللسان، فبلغ ذلك هشام بن عبد الملك فاشتد عليه، فشكا ذلك إلى مولى له، فقال له: ائذن للناس إذناً عاماً، واحجب زيداً، ثم ائذن له في آخر الناس، فإذا دخل عليك فسلم فلا ترد عليه، ولا تأمره بالجلوس، فإذا رأى أهل الشام هذا سقط من أعينهم، ففعل فأذن للناس

إذناً عاماً، وحجب زيداً، وأذن له في آخر الناس، فدخل، فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين فلم يرد عليه، فقال: السلام عليك يا أحول إذ لم تر نفسك أهلاً لهذا الاسم، فقال له هشام: أنت الطامع في الخلافة، وجرى بينهم محادثة حول الخلافة إلى أن قال: ارفع إليَّ حوائجك؟ فقال: أما وأنت الناظر في أمور المسلمين فلا حاجة لي، ثم قام فخرج فأتبعه رسولاً ،فقال: اسمع ما يقول فتبعه فسمعه يقول: من أحب الحياة ذل ثم حلف أن لا يلقى هشاماً، ولا يسأله صفراء ولا بيضاء، فخرج في أربعة آلاف بالكوفة، فاحتال عليه بعض من كان يهوى هشاماً فدخلوا عليه، وقالوا: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فقال: رحم الله أبا بكر وعمر صاحبي رسول الله ﷺ أين كنتم قبل اليوم؟ قالوا: ما نخرج معك أو تتبرأ منهما فقال: لا أفعل، هما إماما عدل، فتفرقوا عنه، وبعث هشاماً إليه فقتلوه، فقال الموكل بخشبته: رأيت النبي ﷺ في النوم وقد وقف على الخشبة وقال: هكذا تصنعون بولدي من بعدي، يا بني يا زيد قتلوك قتلهم الله، صلبوك صلبهم الله، فخرج هذا في الناس، وكتب يوسف بن عمر إلى هشام: أن عجل إلى العراق، فقد فتنهم، فكتب إليه: أحرقه بالنار فأحرقه رحمة الله عليه. وهذه القصة فيها مسبح بن حاتم العكلي وهو أخباري كما قاله ابن ماكولا، وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٨/ ١٥٦) وذكر له قصة يظهر منها أنه يتعاطى السحر. والله أعلم.

وروى ابن عساكر (١٩/ ٤٥٥) من طريق محمد جعفر الأشجعي، قال: حدثنا عباد بن يعقوب أنبأنا يونس بن أبي يعفور عن الزهري، قال: كنت على باب هشام بن عبد الملك قال: «فخرج من عنده زيد بن علي وهو يقول: «والله ما كره قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله تعالى بالذل» وهذا السند فيه يونس بن أبي يعفور، ذكره ابن حبان في

المجروحين، وذكره النسائي والعقيلي في كتابيهما «الضعفاء» وضعفه أحمد بن حنبل والساجي وابن معين .

وذكر ابن عساكر قصة مفادها أن سبب خروج زيد على هشام بن عبد الملك: وجود الظلم والجور .

وعلى كلٍ: المشهور أن أهل الكوفة ألبوا زيداً على هشام بن عبد الملك وأغروه بذلك فلما خرج خذلوه.

تنبيه: جاء عند ابن سعد وابن عساكر أنه جيء برأس زيد بن علي إلى هشام، ولا تصح هذه الرواية، لأنها من طريق الواقدي وهو «متروك» .

نصح علماء أهل السنة لزيد بن علي بعدم الخروج وعدم رضاهم بذلك

أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ٤٧٣) بسند صحيح عن مغيرة قال: كان سلمة بن كهيل من أشد الناس قولاً لزيد بن علي ينهاه عن الخروج.

وعن ابن أبي زائدة قال: لما حججت مررت بالمدينة، فقلت: لو دخلت على زيد بن علي فسلمت عليه، فدخلت عليه فخرجت من عنده، فمضيت فقضيت حجتي ثم انصرفت إلى الكوفة، فبلغني قدومه، فأتيته فسلمت عليه وسألته عما قدم له، فأخبرني بكتب من كتب إليه يسأله القدوم عليه، فأشرت عليه بالانصراف، فلحقه القوم فردوه.

المصدر السابق (١٩/ ٤٦٩).

وعن عتبة بن إسحاق قال: كان منصور بن المعتمر يختلف إلى زبيد فذكر أن أهل البيت يقتلون يريده على الخروج مع زيد بن علي، فقال زبيد: ما أنا بخارج إلا مع نبي وما أنا بواجده. المصدر السابق (١٩/ ٤٧٣).

وعن يحيى بن سعيد قال: ذكر يحيى بن سعيد الأنصاري علي بن الحسين هو زين العابدين فذكره بخير، قال: ولكن أنبه زيد قال جدي: ظننت أنه أراد الخروج.

المصدر السابق (١٩/ ٤٧٣).

فهذه الآثار عن أهل الحديث تدل على أنهم قد بذلوا النصح لزيد بن علي في عدم الخروج، ولكن غلب على زيد المهيجون للفتن من شيعة العراق، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

كلام أهل العلم على المسند المنسوب إلى زيد بن علي

لقد نسبت الزيدية والهادوية إلى زيد بن علي عدة كتب ورسائل لا يصح من ذلك شيء، وهي كالآتي:

١ - «مسند زيد» والمعروف أيضاً بـ «المجموع الفقهي لزيد بن علي».

وقد طعن غير واحد من أهل العلم في صحة نسبة المسند إلى زيد بن علي:

قال العلامة أحمد شاكر في معرض تقديمه لمحمد فؤاد عبد الباقي لقيامه بمراجعة ترجمة «مفتاح كنوز السنة» أثناء كلامه على الأصول: والكتاب الرابع عشر «المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى شهيداً سنة (١٢٢هـ) وهذا الكتاب عمدة في الفقه عند علماء الزيدية من الشيعة، ولو صحت نسبته إلى الإمام زيد عليه السلام لكان أقدم كتاب موجود من كتب الأئمة المتقدمين، إلا أن الراوي له عن زيد رجل لا

يوثق بشيء من روايته عند أئمة الحديث، وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي رماه العلماء بالكذب في الرواية، قال الإمام أحمد بن حنبل في شأنه: كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة .اهـ كلامه .

وقال أيضاً وهو يتحدث عن مسند زيد بن علي: «ومما يؤسف له أن يقرضه بعض أفاضل العلماء من شيوخنا علماء الأزهر، غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله ﷺ ولا ناظرين إلى عاقبة وثوق العامة ممن لا يعرف الصحيح من السقيم بوجود توقيعاتهم على مدائح لهذه الأكاذيب، ولله الأمر من قبل ومن».

انتهى من تعليقه على «المحلى» (٢/ ٧٥).

وقال علامة اليمن شيخنا مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - وهو يتحدث عن كتب نسبت إلى زيد بن علي رحمه الله: «أما المنتمي إلى مذهب زيد بن علي - رحمه الله - فإنه لا يجد أقوالاً صحيحة إليه ذلك، لأنها لم تثبت نسبة كتاب إليه، ولم يدون طلبته أقواله، فعزي إليه «المجموع» والراوي له عن زيد بن علي: عمرو بن خالد الواسطي وقد كذبه وكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين كما في «ميزان الاعتدال» والراوي له عن عمرو بن خالد: إبراهيم بن الزبرقان، وهو «متكلم فيه» ويرويه عن إبراهيم: نصر بن مزاحم، وقد قال الذهبي: كان زائغاً عن الحق». «صعقة الزلزال» (٢/ ٤٥٢).

وقال الشيخ مشهور بن حسن في كتابه «كتب حذر منها العلماء» (٢/ ٢٧٣- ٢٧٥) وهو يتكلم على المسند المنسوب إلى زيد: والخلاصة: «هذا الكتاب مكذوب، ومنحول على الإمام زيد، والإسناد إليه مظلم، ورجاله غير ثقات ابتداء من جامعه إلى الراوي له عنه» .

قلت: بعد أن رأى القارئ كلام أهل العلم على «المسند» المنسوب إلى زيد، ونفيهم لصحته إليه أذكر شيئاً من تفاصيل رجال إسناده:

الأول: مكتوب على غلاف المسند المذكور جمعه: عبد العزيز بن إسحاق البغدادي، قال الخطيب البغدادي (١٠/ ٤٥٨) في ترجمة عبد العزيز هذا: «قال لي أبو القاسم التنوخي: كان ابن البقال هذا أحد المتكلمين من الشيعة، وله كتب مصنفة على مذهب الزيدية يجمع حديثاً كثيراً، قال محمد بن أبي الفوارس: عبد العزيز بن إسحاق كان له مذهب خبيث، ولم يكن في الرواية بذاك سمعت منه أجزاء فيها أحاديث رديئة» وذكر الخطيب أنه توفي سنة ثلاثمائة وثلاثة وستين.

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٢٣): قلت: له تصانيف على رأي الزيدية، عاش تسعين عاماً.

فتضمن كلام أهل العلم الطعن في رواية عبد العزيز، وكذلك الطعن في مذهبه .

الثاني: نصر بن مزاحم الكوفي، قال الذهبي في ترجمته في «الميزان» (٤/ ٢٥٣-٢٥٤): وقال أبو خيثمة: كان كذاباً. وقال أبو حاتم: واهي الحديث متروك. وقال الدار قطني: ضعيف.

قلت: وقد تابع نصرا عن عمرو بن خالد الواسطي: الحسين بن علوان الكلبي، وقد كذبه غير واحد. انظر «لسان الميزان» .

الثالث: عمرو بن خالد الواسطي قال فيه الإمام أحمد: كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة يكذب. وقال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له

تحول إلى واسط. وعن يحيى بن معين: كذاب، غير ثقة ولا مأمون. وفي رواية: كذاب، ليس بشيء. وقال ابن راهويه وأبو زرعة: كان يضع الحديث. انظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٦٠٥-٦٠٦) وعامة كتب الجرح والتعديل طعنت في الواسطي المذكور من جنس ما ذكر، ولا التفات إلى ما قاله المتعصبون للزيدية: أن أهل البيت أجمعوا على عدالة عمرو بن خالد وتوثيقه، فهو كلام بعيد كل البعد، لأنه مجرد دعوى، وكيف لا؟ والزيدية ليس عندهم كتب جرح وتعديل، فمن أين جاء هذا الإجماع؟!

وعلى كل: ما ذكرناه من جرح رواة المسند المذكور كاف في عدم صحته إلى زيد بن علي رحمه الله، وإليك زيادة إيضاح لذلك:

أ- من المعلوم أن زيد بن علي من التابعين، ولا يعرف أن التابعين ألفوا كتباً، وإنما كانوا يكتبون صحفاً للحفظ دون التأليف، قال العلامة ابن رجب رحمه الله: «والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صنفت التصانيف»

انظر «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٤١).

ثم ذكر ابن رجب أقوال أهل العلم في أول بداية التصنيف في المصدر المذكور فكل من ذكر أنه أول من ألف فهو من أتباع التابعين، وغالب ما جاء من ذكر تأليف كتب نسبت إلى أحد من الصحابة أو التابعين كـ «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس». وكتاب «تفسير الأحلام» لابن سيرين وغيره من الكتب، لا تصح.

ب - علماء الجرح والتعديل الذين ترجموا لزيد بن علي لم يذكروا أنه صنف من الكتب شيئاً، ومعلوم أنهم يعتنون بذكر مؤلفات الشخص، حتى ولو كان فيها ضلال وإلحاد .

ج - المسند المنسوب إلى زيد يرويه عمرو بن خالد الواسطي الكذاب عن زيد عن أبيه عن جده سلسلة واحدة فيها مئات الأحاديث، مع أن الرواة عن زيد لم يسلكوا هذا لا من جهة كثرة الرواية عن زيد، ولا من جهة تخصيص الرواية بآل البيت، فهذا من عمل الرافضة المتأخرين لفرط التعصب فيهم.

د - نسبة هذا المسند إلى زيد طعن في زيد، لأنه حصر ما فيه عن آل البيت، وهذا تعصب واضح ينزه عنه زيد، إلى جانب ما فيه من أحاديث ضعيفة وموضوعة حاشا زيداً أن يرويها .

فهذه الأدلة المتظافرة كافية في بيان عدم صحة «المسند» المنسوب إلى زيد بن علي لا يرتاب في ذلك منصف، وما مرادنا بهذا إلا بيان الحقائق لطلابها، أما الجدال لتغيير الحقائق فهي سبيل كل ملبس ومبطل .

٢ - كتاب الوصية .

٣ - النير الجلي في قراءة زيد بن علي .

٥ - الرد على القدرية.

٦ - الرد على المرجئة .

٧ - كتاب التفسير .

٨- تفسير سورة الفاتحة، وبعض السور .

وهذه الكتب لا يصح منها شيء .

أما كتاب «الوصية» ففي سنده من لا يعرف إلا أحمد بن سعيد بن محمد بن عقدة وهو «ضعيف» وأما كتاب «القراءة» فقد ألفه أبو حيان التوحيدي وسماه «النير الجلي في قراءة زيد بن علي» وأبو حيان التوحيدي هو: علي بن محمد من زنادقة القرن الرابع له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» قال الذهبي: إنه ضال ملحد، وذكر عن بعضهم أنه كان كذاباً قدح في الشريعة وقال بالتعطيل وأما كتاب «الرد على القدرية» وكتاب «الرد على المرجئة » فليس لها أسانيد، وأيضا مما يدل على أن كتاب «الرد على المرجئة وكتاب الرد على القدرية» لا تصح نسبتها إلى زيد بن علي: أن المرجئة والقدرية آنذاك لم يكن لها سلطان ولا قبول فلا داعي للتأليف، ولهذا لم يعلم أن أحداً من متأخري الصحابة ألف في القدرية والمرجئة، وكذا التابعون لم يعلم أنهم ألفوا فيهم، وإنما المشهور أن كبار الصحابة المتواجدين عندما ظهرت القدرية والمرجئة تكلموا عليها، وكانت البدعتان تتمثلان في أفراد يعدون على الأصابع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم في أواخر عصر الصحابة نبغ التكلم ببدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة كابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وواثلة بن الأسقع وغيرهم، ولم يصر لهم سلطان واجتماع حتى كثرت المعتزلة والمرجئة بعد ذلك». «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٩٠).

وأما كتاب «التفسير» فهو من طريق عمرو بن خالد الواسطي.

وأما «تفسير الفاتحة وبعض السور» الذي ذكره الدكتور حسن الحكيم قائلاً: إن للإمام زيد بن علي تفسيراً للفاتحة وبعض آيات القرآن مخطوط.

نقلاً من كتاب «المصابيح الساطعة الأنوار» (١/ ١٤٥) الحاشية.

فهذا التفسير لا يصح إلى زيد بن علي، لأنه لا إسناد له، ومما يدل على ذلك أنه ذكر فيه أن زيداً فسر الرحمن بالمجاز، ومعلوم من خلال تاريخ ظهور اصطلاح المجاز أنه لم يظهر إلا بعد انقراض عصر السلف كما قرره غير واحد من العلماء المحققين، فإذا كان اصطلاح المجاز ليس موجوداً في عهد أتباع التابعين، فكيف يمكن أن يكون موجوداً في عهد التابعين الذي كان فيه زيد بن علي رحمه الله.

وقد نفى شيخنا العلامة الوادعي ثبوت نسبة هذه الكتب إلى زيد بن علي في كثير من كتبه «كرياض الجنة» و«المصارعة» و«صعقة الزلزال» وقال في «صعقة الزلزال» (٢/ ٤٥٣): «وعلى كل: فلم تثبت إلى زيد بن علي - رحمه الله - نسبة كتاب».

قلت: بعد أن ذكرنا لك عدم صحة أي كتاب إلى زيد بن علي تدرك جلياً أن بعض الزيدية اخترعوا لهم مذهباً ونسبوه إلى زيد، فجاء من بعدهم على هذه الكتب المصنوعة فظنوها صحيحة إلى من نسبت إليه، فأخذوا يستميتون على هذه الأباطيل، وأما مذهب زيد بن علي فمتروك عندهم، لأن مذهبه الكتاب والسنة وأنعم به من مذهب، ولا يجوز أن ينسب إليه إلا هذا ولكن الإنصاف عزيز.

كلمة عن الزيدية الذين كانوا مع زيد بن علي بعد أن تركته الرافضة

عقدت هذا العنوان لغرض التفريق بين الزيدية الذين كانوا مع زيد بن علي والزيدية الذين جاءوا من بعده وانتسبوا إليه، فالزيدية الذين كانوا مع زيد كانوا يتولون الصحابة خصوصاً أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، اقتداء بآل بيت النبوة كزيد بن علي. وأما الفرق الزيدية التي ظهرت بعد موت زيد بن علي وانتسبت إليه، فقد خالفته في أمور كثيرة كما سيأتي الكلام عليها قريباً .

قال ابن عساكر (١٩/ ٤٦٨) في الزيدية الذين كانوا مع زيد: «وبعث بزيد إلى يوسف بن عمر بالكوفة، فاستحلفه ما عنده لخالد مال، وخلى سبيله حتى إذا كان بالقادسية لحقته الشيعة فسألوه الرجوع معهم والخروج ففعل ثم تفرقوا عنه إلا نفر يسير فنسبوا إلى الزيدية ونسب من تفرق عنه إلى الرافضة».

قال: يزعمون أنهم سألوه عن أبي بكر وعمر فتولاهما، فرفضته الرافضة، وثبت معه قوم فسموا الزيدية، فقتل زيد وانهزم أصحابه، وفي ذلك يقول سلمة بن الحر بن يوسف بن الحكم:

رامتنا حجاحج من قريش *** فأمسى ذكرهم كحديث أمس
وكنا أس ملكهم قديما *** وما ملك يقوم بغير أس
ضمنا منهم نكلا وحزنا *** ولكن لا محالة من تأس

وجاء عند ابن عساكر أيضاً (١٩/ ٤٦٤) عن أحمد بن داود الحداني قال: سمعت عيسى بن يونس وسئل عن الرافضة والزيدية؟ فقال: أما الرافضة فأول ما ترفضت جاءوا

إلى زيد بن علي حين خرج فقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك، فقال: بل أتولاهما وأبرأ ممن يبرأ منهما، قالوا: فإذاً نرفضك فسميت الرافضة، قال: وأما الزيدية قالوا: نتولاهما ونبرأ ممن يتبرأ منهما، فخرجوا مع زيد فسميت الزيدية».

فهذا واضح أن أصحاب زيد بن علي كانوا بعيدين عن الرفض والحمد لله.

الفرق المشهورة المنتسبة إلى الإمام زيد بن علي

لقد نشأت الفرق الزيدية بعد موت زيد بن علي - رحمه الله - وكثرت، وأشهر هذه الفرق ثلاث وهي:

١- الجارودية.

٢- السليمانية الجريريه.

٣- البترية.

الفرقة الأولى: الجارودية:

الجارودية: نسبة إلى أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمداني، وقيل: الثقفي الكوفي الأعمى الملقب بسرحوب، وإليك كلام أهل العلم فيه:

قال الإمام الذهبي في «الميزان» (٢/٩٣): قال ابن معين: كذاب. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في الفضائل والمثالب.

وقال الحافظ ابن عدي في «الكامل» (٣/١٠٤٦-١٠٤٨) بعد أن ذكر لأبي الجارود أحاديث كثيرة تدل على كذبه: عامة أحاديثه غير محفوظة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين.

وللإمام جعفر الصادق كلام شديد على أبي الجارود ذكره الكشي الرافضي، فقال: حُكي أن أبا الجارود سمي سرحوباً، وتنسب إليه السرحوبية من الزيدية، سماه بذلك أبو جعفر، وذكر أن سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى القلب. «رجال الكشي» ص (١٩٩).

وذكر أيضاً عن أبي نصر ما لفظه: كنا عند أبي عبد الله، فمرت بنا جارية معها قمقم فقلبته، فقال أبو عبد الله: إن الله عز وجل قد قلَب قلْب أبي الجارود، كما قلبت هذه الجارية هذا القمقم فما ذنبي؟. المصدر السابق.

ونقل ابن النديم في «الفهرست» ص(٢٥٣) عن أبي عبد الله قال في أبي الجارود: «لعنه الله، فإنه أعمى القلب أعمى البصر» وأيضاً عن محمد بن سنان قال: «أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر، وتولى الكافرين» فماذا تقول رافضة اليمن فيما ذكرنا من قدح جعفر الصادق في أبي الجارود؟ أفيبقى عندها إماماً يقتدى به؟!

ولأبي الجارود فرقة تنسب إليه، قال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٤١) وهو يتحدث عنها: «يزعمون أن النبي ﷺ نص على علي بن أبي طالب بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد الرسول ﷺ ثم الحسن من بعد علي هو الإمام ثم الحسين هو الإمام من بعد الحسن».

وهذا الذي قاله قد قاله كثير ممن ألفوا في الفرق كصاحب «الفرق بين الفِرَق» والشهرستاني في «الملل والنحل» وزاد بعضهم: أن بعضاً من الجارودية يرى الرجعة ويبيح المتعة. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٩٣).

وإليك بيان الرفض في الفرقة الجارودية:

الأولى: أسست هذه الفرقة في الكوفة، وهي منبع الرفض والغدر، قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص(٥٧-٥٨): روافض الكوفة موصوفون بالغدر والبخل، وقد سار المثل بهم حتى قيل: أبخل من كوفي، وأغدر من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء...» ثم ذكر غدرهم بالحسن، والحسين، وزيد بن علي.

الثانية: المؤسس لها أبو الجارود وهو رافضي، كما وصمه أهل الحديث بالغلو في الرفض، والكذب باسم أهل البيت.

الثالثة: الجارودية تُقدم علياً ﷺ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالنص في الخلافة وهذا القول من خصائص الرافضة الإثنى عشرية .

الرابعة: تبرؤ الجارودية من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهذه طريقة الرافضة الإمامية الإثنى عشرية بلا خلاف.

الخامسة: حصر الجارودية الإمامة بعد علي بن أبي طالب في ولديه الحسن والحسين وذريتهما، وهي طريقة الرافضة الإثنى عشرية مع اختلاف في بعض تفاصيلها.

السادسة: ادعاء الجارودية أن إمامة الحسن والحسين بالنص من رسول الله ﷺ ولا قائل بهذا إلا الرافضة الإثنى عشرية، ومعلوم أنه لا يوجد نص على إمامة علي فضلاً عن وجوده في هذين الكريمين، كما أوضحنا هذا جلياً في الفصل الأول .

السابعة: قول بعض الجارودية بالرجعة، أي: رجعة أئمتهم، وهذا القول من ترهات الرافضة الإثنى عشرية.

الثامنة: قول بعض الجارودية بإباحة المتعة، وإباحتها من خصائص الرافضة الإثنى عشرية أيضاً.

وخلاصة القول: أن كل ما سردناه من الرفض الجارودي لا يوجد شيء منه في زيد بن علي، وحاشاه من ذلك.

تنبيه: قال عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص (٥٥): والجارودية يكفرون السليمانية والبترية لتركهما تكفير أبي بكر وعمر.

تنبيه آخر: ذكر صاحب كتاب «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (١/١٦١) أن شيخ الرافضة في القرن الرابع (المفيد) نظم الجارودية في سلك التشيع، ويعنى به الرفض، وهذا من باب (وشهد شاهد من أهلها).

افتراق الجارودية:

لقد افترقت الجارودية إلى فرق، قال نشوان الحميري اليمني في «الحور العين» ص (٢٠٨): وافترقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق:

أ- فرقة زعمت أن محمد بن عبد الله النفس الزكية بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب لم يمت، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً، وأنه القائم المهدي المنتظر عندهم، وكان محمد بن عبد الله خرج على المنصور فقتل بالمدينة.

ب- وفرقة زعمت أن محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حي لم يمت، ولن يموت حتى يملأ الأرض عدلاً، وأنه المهدي المنتظر عندهم، وكان

محمد بن القاسم هذا خرج على المعتصم بالطالقان فأسره المعتصم فلم يدر بعد ذلك كيف كان خبره.

ج- وفرقة زعمت أن يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حي لم يمت، وأنه القائم المهدي المنتظر عندهم، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً، وكان يحيى بن عمر هذا خرج على المستعين فقتل بالكوفة. هذه رواية أبي القاسم البلخي عن الزيدية.

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله في «الفصل» (٤/ ١٧٩) وهو يذكر شنع الشيعة: «أهل الشنع من هذه الفرقة ثلاث طوائف: أولها الجارودية من الزيدية، ثم الإمامية من الرافضة، ثم الغالية، فأما الجارودية فإن طائفة منهم قالت: إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب القائم بالمدينة على أبي جعفر المنصور فوجه إليه المنصور عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس فقتل محمد بن عبد الله بن الحسن رحمه الله، فقالت هذه الطائفة: إن محمد المذكور حيّ لم يقتل، ولا مات ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وقالت طائفة أخرى منهم: إنه يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القائم بالكوفة أيام المستعين فوجه إليه محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين بأمر المستعين ابن عمه الحسن بن إسماعيل ابن الحسين وهو ابن أخي طاهر بن الحسين فقتل يحيى بن عمر رحمه الله، فقالت الطائفة المذكورة إن يحيى بن عمر هذا حي لم يقتل، ولا مات ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وقالت طائفة منهم: إن محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القائم بالطالقان أيام المعتصم حي لم يمت، ولا قتل ولا يموت حتى يملأ الأرض

عدلاً كما ملئت جوراً. وقالت الكيسانية وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد، وهم عندنا شعبة من الزيدية في سبيلهم: إن محمد بن علي بن أبي طالب وهو ابن الحنفية حي بجبال رضوى، عن يمينه أسد وعن يساره نمر، تحدثه الملائكة، يأتيه رزقه غدواً وعشياً، لم يمت ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً». اهـ .

قلت: افتراق الجارودية المذكور كان قبل دخولها اليمن، وافترقت بعد موت الهادي يحيى بن الحسين إلى فرق أخرى، وأكثر هادوية اليمن جارودية إلى عصرنا، كما سيأتي بيانه .

الفرقة الثانية: السليمانية الجريرية

من الفرق الزيدية القديمة فرقة الجريرية نسبة إلى سليمان بن جرير الزيدي الرقي الذي ظهر في عهد الخليفة العباسي المنصور، وقد كان جرير في أول أمره إمامياً اثنا عشرياً، ثم ترك الإمامية لقولها بالبداء على الله، وإجازة التقية. «الزيدية» للدكتور صبحي ص(١٠٤).

أقول: وتركه لهذين الأمرين الباطلين لا يعني أنه خرج من الرفض، بل لا يزال رافضياً إمامياً، لأن الرفض الإمامي هو تقديم علي ﷺ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأما فرقته من بعده فقد قال نشوان الحميري في «الحور العين» ص(٢٠٧): قالت الجريرية: إن علياً كان الإمام بعد رسول الله ﷺ وأن بيعة أبي بكر وعمر كانت خطأ لا يستحق عليه اسم الكفر، ولا اسم الفسوق، وأن الأمة قد تركت الأصلح، وبرئت من عثمان بسبب إحداثه، وشهدت عليه وعلى من حارب علياً بالكفر. وانظر «المنية والأمل» للمرتضى ص(٩٧).

والرفض المتحقق في الفرقة السليمانية كالآتي:

١ - تقديمها علياً على أبي بكر وعمر ﷺ في الإمامة، ولا قائل بهذا إلا الرافضة .

٢ - تكفيرها لعثمان وعائشة وطلحة والزبير ﷺ، وكفى بهذا رفضاً .

تنبيه: قال عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص (٥٤): وأهل السنة يكفرون سليمان بن جرير من أجل أنه كفر عثمان رضي الله عنه.

قلت: يريد بأهل السنة: الأشعرية، وأما أهل السنة الذين هم أهل الحديث فلا يكفرونه ولكنهم يحكمون عليه بالرفض الضلال.

الفرقة الثالثة: البترية الصالحية:

البترية: نسبة إلى كثير بن إسماعيل النواء التيمي الكوفي، ترجم له عدد من أصحاب الجرح والتعديل .

وتنسب البترية أيضاً إلى الحسن بن صالح بن حسين الهمداني الكوفي الثوري من ثور همدان، وله ترجمة في كثير من كتب الجرح والتعديل، وهو من رجال مسلم وأصحاب السنن، وكان يرى الخروج على الأئمة وترك حضور الجمعة كما في «تهذيب الكمال» وقد سرد الذهبي في «السير» في ترجمة (ابن حي) أسانيد كثيرة إليه أنه كان يرى السيف، وهي تدل على اشتهار ذلك عنه، وبسبب ذلك حكم عليه غير واحد من العلماء بالبدعة.

وأما ما عليه الفرقة البترية التي تنسب إليه فقد قال نشوان الحميري في رسالة «الحور العين» ص (٢٠٧): فقالت البترية: إن علياً عليه السلام كان أفضل الناس بعد رسول الله، وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ، لأن علياً عليه السلام سلم لهما ذلك بمنزلة رجل كان له حق على رجل فتركه له، ووقفت في أمر عثمان، وشهدت بالكفر على من حارب علياً، وسموا البترية لأنهم نسبوا إلى كثير النواء، وكان المغيرة بن سعد يلقب كثيراً بالأبتر.

وانظر للفائدة «المنية والأمل» للمرتضى الحسني و«الفرق بين الفرق» و «مقالات الإسلاميين» وبعض المؤرخين كالشهرستاني يجعلهما فرقتين: بترية، وصالحية. فالرفض في الفرقة المذكورة يتضح للقارئ بالآتي:

١- تفضيل علي ﷺ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومعلوم أن علياً قد صرح بأن أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر، كما ذكرناه في الفصل الأول .

٢- تقديمها علياً على أبي بكر وعمر في الإمامة، وهذا قول لا يتعدى الرافضة كما سبق نقل كلام أهل العلم على ذلك في تعريف الرفض .

٣- توقف البترية في الحكم على عثمان بعدم الفسق والكفر، وهذا من الرفض، لأن التشيع الخفيف هو تقديم علي على عثمان مع إثبات فضائل عثمان وإمامته .

٤- شهودها بالكفر على من حارب علياً، ويدخل في هذا عائشة وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن خلال ما نقلنا يتجلى للقارئ الكريم أن الفرق الزيدية المذكورة مع مؤسسيها واقعون في الرفض الذي عرفت به الرافضة الإثنى عشرية على تفاوت في ذلك، قال الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٥٧): إن أكثر الزيدية طعنت في الصحابة ... طعن الإمامية .

تنبيه: قال عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص (٥٥): هؤلاء البترية والسليمانية من الزيدية كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية، لإقرار الجارودية على تكفير

أبي بكر وعمر، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية لتركهما تكفير أبي بكر وعمر. فاللهم سلم سلم.

ذكر بقية فرق الزيدية غير المشهورة

بقيت فرق زيدية غير مشهورة، رأينا أن نذكرها ها هنا إتماماً للفائدة:

الفرقة الأولى: الصباحية

قال يحيى بن حمزة في «الرسالة الوازعة» ص(٩٦) بتعليق شيخنا العلامة الوادعي: وخامسها: الذين يقولون بتكفير أبي بكر وعمر وهم الصباحية أصحاب الصباح بن قاسم.

ونسبها صاحب كتاب «مختصر التحفة الإثنى عشرية» ص(١٩) إلى الحسن بن صباح الحميري.

الفرقة الثانية: الصالحية .

قال يحيى بن حمزة في «الرسالة الوازعة» ص(٩٦): وثالثها: الذين يقولون بإمامة الشيخين، ويتوقفون في إمامة عثمان، وهم الصالحية أصحاب الحسن بن صالح.

قلت: قد تقدم ذكر بعض مقالاتهم، وأنها كالبترية، وهي والبترية شيء واحد عند أكثر أصحاب المقالات.

الفرقة الثالثة: المغيرية

قال عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(٤٢٢) وهو يتحدث عن مشاركة زيديتهم للرافضة الإثنى عشرية: وقد شاركهم بعضنا يا معشر الزيدية في دعوى غيبة الإمام كالمغيرية في دعواهم غيبة محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام.

قلت: لعله يريد بالمغيرية نسبةً إلى المغيرة بن سعيد العجلي، والمغيرة بن سعيد المذكور كان ساحراً دجالاً، ادعى النبوة وقتل من أجل ذلك، كان يقال لا ألعن منه لكثرة كذبه على آل بيت النبوة.

الفرقة الرابعة: الطالقانية

قال ابن حمزة في «العقد الثمين» ص(٤٢٢-٤٢٣) وهو يتحدث عن الفرق الزيدية التي شاركت الرافضة الإثنى عشرية: والطالقانية في دعوى غيبة محمد بن القاسم صاحب الطالقان عليه السلام.

قلت: محمد بن القاسم هو ابن علي بن عمر أبو جعفر الملقب بالصوفي، خرج في أيام المعتصم بالطالقان، وأسر وبعث به إلى المعتصم، فحبس، واختلف في سبب موته، وفرقته المنتسبة إليه تنكر أن يكون قد مات.

الفرقة الخامسة: اليحيوية

قال ابن حمزة أيضاً في «العقد الثمين» ص(٤٢٣): واليحيوية أصحاب يحيى بن عمر عليه السلام.

قلت: يحيى بن عمر هو ابن الحسين بن زيد بن علي، وهو أحد الخارجين في عهد الخليفة العباسي المتوكل كما سيأتي، ولما قتل قالت فرقته: لم يقتل، ولكن دخل البر.

وقال ابن حمزة في «العقد الثمين» ص(٤٢٣) بعد ذكره الفرق التي سبق ذكره لها: كل هؤلاء من خلصان فرق الزيدية إلا المغيرية فقد حكي عنهم تخليط في الاعتقاد.

الفرقة السادسة: اليعقوبية

قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (٥٥): وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم: اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما.

وعلى كل: ذكر غير واحد من المؤرخين تفرق الزيدية إلى فرق شتى، قال المسعودي في «مروج الذهب» (٣/٢٠٨): وقد ذكر جماعة من مصنفي كتب المقالات والآراء والديانات من أراء الشيعة وغيرهم كأبي عيسى محمد بن هارون الوراق وغيره: أن الزيدية كانت في عصرهم ثمانية فرق، وعدها بأسمائها.

وقد ذكر الأشعري في «مقالاته» (١ / ١٣٢) أن الزيدية ست فرق وعدها.

وذكر صاحب كتاب «الإمامة في الإسلام» أن فرق الشيعة عامة في اثنتين وثمانين فرقة وجعل منها عشرين فرقة زيدية.

والملاحظ أن التفرق هذا حصل للزيدية بسبب بعدها عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وعما كان عليه سلف هذه الأمة.

ومن الفرق الزيدية فرقة الناصر الأطروش، الذي كان في الديلم والجيل، وفرقة القاسم بن إبراهيم الرسي سيأتي ذكرها.

كلمة عن زيدية الجيل والديلم

زيدية الجيل والديلم كان رفضها من جنس الرفض الذي عند الفرق الزيدية المذكورة آنفاً، وبعد أن قامت دولة بني بويه الرافضية في العراق تحولوا إلى رافضة إمامية. انظر «الملل والنحل» و«مقدمة ابن خلدون» قال صاحب كتاب «الزيدية والإمامية وجهاً لوجه» ص(٤): وعلماء الإمامية يعتبرون المذهب الزيدي معتزلياً في الأصول، وحنفياً في الفروع على زعمهم، ويعتقدون أنه سينقرض من اليمن كما انقرض في الجيل والديلم، ونواحي طبرستان في إيران.

ذكر مجموعة من رؤوس الزيدية

هارون بن سعد العجلي:

قال فيه ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» ص(٧٠): وكان رأس الزيدية. وقال فيه ابن حبان: كان غالياً في الرفض ... لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال. «تهذيب الكمال» (٣٠/٨٥). وقال الدوري عن ابن معين: **كان من غلاة الشيعة**. وقال الساجي: **كان يغلو في الرفض**. كما في «تهذيب التهذيب» (١١/٦).

وأما من جهة الرواية عنه فلم يرو له إلا مسلم حديثاً واحداً، وقال ابن عدي: فليس في حديثه حديث منكر، فأذكره وأرجو أنه لا بأس به «الكامل» (٧/٢٥٨٨) وقد ذكر عنه أنه رجع وتاب عن مذهب الرفض، وله أبيات استدل بها على ذلك قال:

ألم تـر أن الرافضـين تفرقـوا ** فكلهم في جعفـر قـال منكـرا
فطائفـة قالـوا إمـام ومنهـم ** طوائف سمتـه النبـي المطهـرا
ومن عجب لم أقضه جلد جفرهم ** برئت إلى الرحمن ممن تجفـرا

برئت إلى الرحمن من كل رافض ** بصير بباب الكفر في الدين أعورا
إذا كف أهل الحق عن بدعة مضى ** عليها وإن يمضوا على الحق قصرا
ولو قال إن الفيل ضب لصدقوا ** ولو قال زنجي تحول أحمرا
وأخلف من بول البعير فإنه ** إذا هو للإقبال وجه أدبرا
فقبح أقوام رموه بفرية كما ** قال في عيسى الفرى من تنصرا

نقلًا من «تأويل مختلف الحديث» ص(٧٠)

وممن قال بتوبته من الرفض: الحافظ ابن حجر، والعلامة مقبل الوادعي، ومرادنا من هذا النقل أن هارون بن سعد العجلي لما كان رأسا من رؤوس الزيدية كان الرفض فيه ظاهراً، وما نجا منه إلا بالتوبة .

وقد نسب إلى هارون العجلي «الجفر» و «الجفر» كتاب سحر وتنجيم وضلالات كثيرة، ينسب تارة إلى علي بن أبي طالب، وتارة إلى جعفر الصادق، وهو كذب عليهما بلا ريب، والكتاب عمدة عند الرافضة عموماً، قال ابن خلدون في مقدمته: ص(٤١٥-٤١٦): واعلم أن كتاب «الجفر» كان أصله أن هارون بن سعد العجلي - وهو رأس الزيدية - كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق... وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير، فرواه عنه هارون العجلي وكتبه، وسماه (الجفر) باسم الجلد الذي كتب فيه، لأن الجفر في اللغة هو: الصغير، وصار هذا الاسم عَلَماً على هذا الكتاب عندهم، وكان فيه تفسير القرآن، وما في باطنه من غرائب المعاني مروية عن جعفر الصادق، وهذا الكتاب لم تتصل روايته، ولا عرف عينه، وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل. اهـ

عباد بن يعقوب الأسدي أبو سعيد الرواجني:

عده الحاكم الجشمي الزيدي في «العيون» وصاحب كتاب «الفلك الدوار» وصاحب كتاب «معجم رجال الاعتبار» من رجال الزيدية، وأكثر علماء الحديث على أنه أحد الروافض، قال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٥٣): فيه غلو فيما فيه من تشيع. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧٢): كان رافضياً داعياً إلى الرفض. وذكر الدار قطني كما في «تهذيب الكمال» (٥/ ١١٠) أنه شيعي. قال الذهبي: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٧٩) وقال أيضاً: رافضي جلد. «من تكلم فيه وهو موثق» ص(١٠٦). وقال الحافظ ابن حجر: رافضي «التقريب». وأما من جهة روايته فقد ضعفه بعض العلماء ووثقه بعضهم، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل»(٦/ ٨٨). وقال ابن خزيمة كما في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٧٧): ثقة في روايته، متهم في دينه.

ومما يدل على رفضه ما ذكره ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٥٣): أنه روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧٢): إنه روى حديث «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» ونقل الحافظ الذهبي عن ابن المقري بإسناد فيه عباد عن ابن مسعود أنه كان يقرأ «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي» «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٠) وذكر أنه كان يشتم عثمان ﷺ. «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٧) وذكر أيضاً عن ابن جرير قال: سمعت عباداً يقول: من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم. «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٧).

وروى عبدان عن ثقة أن عباد بن يعقوب كان يشتم السلف. «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٧) وقال القاسم بن زكريا المطرز: «دخلت على عباد بن يعقوب وكان يمتحن من

يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟ قلت: الله خلق البحر، قال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ، قال: حفره علي بن أبي طالب ﷺ، ثم قال: من أجراه؟ فقلت: الله مجري الأنهار منبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر ؟ فقلت: يفيدني الشيخ، فقال: أجراه الحسين بن علي، قال: وكان عباد مكفوفا، ورأيت في داره سيفاً معلقاً وحجفة، فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟ قال: أعددته لأقاتل به مع المهدي. قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه، وعزمت على الخروج من البلد دخلت عليه فسألني كما كان يسألني وقال: من حفر البحر؟ فقلت: معاوية، وأجراه عمرو بن العاص، ثم وليت من بين يديه، وجعلت أعدو، وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه» . والقصة في «الكفاية» للخطيب ص(١٥٩- ١٦٠) واللفظ له، وقد صححها شيخنا الوادعي في كتابه «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» ص(١٣٤- ١٣٥).

قلت: أضف رفض الرواجني المذكور وغلوه في آل بيت النبوة إلى ما سبق ذكره في الفرق الزيدية لتعلم تمكن الرفض من الزيدية فرقاً وأفراداً .

سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي أبو يونس:

ذكره عدد من مؤرخي الزيدية في كتبهم، ومنهم صاحب كتاب «طبقات الزيدية» وصارم الدين في «الفلك الدوار» وابن أبي الرجال في «رجال الزيدية» وقد أجمع علماء الحديث على تشيعه، ووصفه بعضهم بالغلو في التشيع، ومنهم ابن سعد، ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، وابن عدي، وابن حجر.

وأما من جهة روايته فقد ضعفه أكثرهم، ومنهم يحيى بن سعيد، وابن مهدي، وعمرو بن علي الفلاس، والجوزجاني، والنسائي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وبعض هؤلاء

ترك الرواية عنه. وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن عدي: وإنما عيب عليه الغلو في التشيع، فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به.

أما الرافضة الإثنا عشرية فقد ذكر الكشي في «رجاله» أنه زيدي بتري من رؤسائهم، وذكر غير واحد من مؤرخي الشيعة أن الصادق لعنه وكفره وكذبه.

قلت: ونحن لا نصدق نقولات الرافضة، ومما يدل على رفضه ما ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٣) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا سعيد بن منصور قال: قلت لابن إدريس: رأيت سالم بن أبي حفصة؟ قال: نعم، رأيته طويل اللحية، وكان أحمقاً وهو يقول: لبيك قاتل نعثل لبيك، لبيك مهلك بني أمية لبيك. ثم ذكر العقيلي بسنده إلى خلف بن حوشب عن سالم بن أبي حفصة وكان من رؤوس من ينتقص أبا بكر وعمر. اهـ

قلت: وقد كان يستعمل التَقية، كما ذكر ذلك العقيلي عن يحيى بن علي قال: كنا نجالس سفيان، وكان سالم بن أبي حفصة يجالس سفيان، فكان سالم أول شيء يذكر فضائل أبي بكر وعمر، ويذكر فضائل علي فيقول سفيان: احذروه فإنه يريد ما يريد.

قلت: معنى كلام الثوري أنه يريد يظهر لهم أنه غير رافضي حتى يقبلوا عليه، فسالم المذكور لا يخرج حاله عما قاله علماء الحديث.

التشيع الزيدي والهادوي يجر إلى الرفض، والرفض يجر إلى الزندقة

قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٩) وهو يحكي عن بعضهم قوله بعضهم: «إئتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبيراً، وإئتني برافضي صغير أخرج لك منه زنديقاً كبيراً».

ثم قال المقبلي - رحمه الله - معلقاً على هذا القول: «يريد أن مذهب الزيدية يجر إلى الرفض، والرفض يجر إلى الزندقة ».

وقال العلامة الشوكاني في «أدب الطلب» ص (٩٠): وبالجملة فإذا رأيت رجلاً قد انتهى به الرفض إلى ذم السلف الصالح والوقيعة فيهم - وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية - فلا تشك في أنه مثلهم فيما قدمنا لك، وجرب هذا إن كنت ممن يفهم، فقد جربناه وجربه من قبلنا، فلم يجدوا رجلاً رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان، ولا تغتر بالظواهر؛ فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ ويكون أعف الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف ناراً ولا يرجو جنة، وقد رأيت من كان منهم مؤذناً ملازماً للجماعات فانكشف سارقاً، وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء، وله سمت حسن، وهدي عجيب، وملازمة للطاعة، وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضياً، ثم سمعت بعد ذلك عنه بأمور تقشعر لها الجلود، وترجف منها القلوب، وكان لي صديق يكثر المجالسة لي، والوصول إلي وفيه رفض يسير، وهو متنزه عن كل محظور، ثم ما زال ذلك يزيد به لأسباب، حتى صار يصنف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يمزق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات، وينسبهم إلى النصب بمجرد كونهم لا يوافقونه على رفضه، ثم صار يتصل به جماعة، ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار، وكنت أعرف منه في مبادئ أمره صلابة وعفة، فقلت: إذا كان ولابد من رافضي عفيف فهذا، ثم سمعت عنه فواقر، نسأل الله الستر والسلامة. اهـ.

وإذا سيرت طرفك فيمن عرف أولا بالزيدية والهادوية، ثم انتهى به الأمر إلى الرفض لوجدت خلقاً كثيراً زيدية الجيل والديلم وطبرستان وقد تحولت إلى الرفض، وتحول الهادي إلى الرفض كما بينا لك هذا في أثناء هذا الكتاب وفي كتابنا «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن ﷺ» وإذا كان هؤلاء الأوائل قد جرفهم الرفض فما الظن بالأتباع، وأما في عصرنا فقد مدت رافضة اليمن بأيديها إلى رافضة العراق وإيران، كما أوضحناه في باب (الرفض في عصرنا) .

وأما قول من قال: إن الرفض يجر إلى الزندقة؛ فهذا واضح ومتحقق أيضاً، فما خرجت الباطنية بكافة مسمياتها - من إسماعيلية، وقرامطة، ومكارمة، وبهرة، ونصيرية، ودروز ومن إليهم ممن حكم عليهم علماء الإسلام بأنهم أكفر من اليهود والنصارى - إلا من باطن الرافضة .

التشيع بوابة الرفض

١- من المعلوم أن التشيع يشمل الفرقة الزيدية وهذا لا خلاف فيه، بل الفرقة الزيدية تفتخر بتشيعها، وقد بيّن العلماء أن التشيع طريق موصل إلى الرفض:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأن أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم، وكثير من السيوف التي سلت في الإسلام إنما كانت من جهتهم، وعلم أن أصلهم ومادتهم منافقون، اختلقوا أكاذيب وابتدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الإسلام، ويستزلوا بها من ليس من أولي الأحلام، فسعوا في قتل عثمان وهو أول الفتن، ثم انزووا إلى علي لا حباً فيه ولا في أهل البيت، لكن ليقيموا سوق الفتنة بين المسلمين» « منهاج السنة» (٦/ ٣٧٠).

وقال أيضاً (٨/ ٤٧٨-٤٧٩): «ولا ريب أن كثيراً ممن يحب الرسول من بني هاشم وغيرهم وقد تشيع قد تلقى من الرافضة ما هو من أعظم الأمور قدحاً في الرسول، فإن أصل الرفض إنما أحدثه زنديق غرضه إبطال دين الإسلام، والقدح في رسول الله ﷺ كما قد ذكر ذلك العلماء» .

٢- كثير من المؤلفين في الفرق وغيرهم أطلقوا لفظ (الرفض) على عموم الشيعة كالبغدادي في «الفرق بين الفرق» والملطي في «التنبيه والرد» والسكسكي في «البرهان في عقائد أهل الإيمان» وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» وغيرهم.

٣- لقد ذكر العلماء الفرق الزيدية جملة وتفصيلاً، وتكلموا بالتفصيل على تشيع الفرق الزيدية المشهورة، فوجدنا في كل فرقة الرفض، بل بعض فرق الزيدية قد حكم عليها بالغلو في الرفض كالجارودية. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الزيدية فكثير منهم - أيضا - يذمهما ويسبهما بل ويلعنهما - أي: أبا بكر وعمر رضي الله عنهما - وخيار الزيدية الذين يفضلونه عليهما ويذمون عثمان، أو يقعون فيه» «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٢٣٧).

فخيار الزيدية قد وقعوا في الرفض بسبب تقديمهم علياً على أبي بكر وعمر، إذ أن هذا التقديم لا يعرف عن فرقة دون الرافضة، ناهيك عن الطعن فيهما من قبل بعض الزيدية، فهذا غلو في الرفض فتنبه.

٤- المؤسسون للفرق الزيدية قد عرفوا بالرفض، كأبي الجارود وسليمان بن جرير وغيرهما، ففرقهم تابعة لهم في الرفض.

٥- تحول زيدية الجيل والديلم إلى رافضة إمامية، وهذا دليل على تمكن الرفض من الفرق الزيدية، ورحم الله من قال: ائتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبيراً .

وبالجملة: دلت أقوال أهل العلم على أن بداية الرفض تقديم علي بن أبي طالب على أبي بكر وعمر، فمن قدمه عليهما فهو رافضي، وأما من قال: إنه مقدم عليهما بالنص فهو غال في الرفض وكل فرق الزيدية لا تخرج عن هذين القولين الخبيثين، فمن لم يكن من الزيدية غالياً في الرفض فهو واقع فيه بلا ريب، لما تقدم لك من كلام شيخ الإسلام أن خيارهم يفضلون علياً على أبي بكر وعمر.

الفوارق بين شيعة عثمان وبين شيعة علي رضي الله عنهما

رأيت أن أنقل فوارق مهمة بين شيعة عثمان وبين شيعة علي رضي الله عنهما، ليكون المسلم على بينة من أبعاد الرفض:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وشيعة عثمان المختصون به كانوا أفضل من شيعة علي المختصين به، وأكثر خيراً، وأقل شراً، فإن شيعة عثمان أكثر ما نقم عليهم من البدع انحرافهم عن علي وسبهم له على المنابر، لما جرى بينهم وبينه من القتال ما جرى، لكن مع ذلك لم يكفروه ولا كفروا من يحبه، وأما شيعة علي ففيهم من يكفر الصحابة والأمة، ويلعن أكابر الصحابة ما هو أعظم من ذاك بأضعاف مضاعفة، وشيعة عثمان تقاتل الكفار، والرافضة لا تقاتل الكفار، وشيعة عثمان لم يكن فيهم زنديق ولا مرتد، وقد دخل في شيعة علي من الزنادقة والمرتدين ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى، وشيعة عثمان لم توال الكفار، والرافضة يوالون اليهود والنصارى والمشركين على قتال المسلمين كما عرف منهم وقائع، وشيعة عثمان ليس فيهم من يدعى فيه الإلهية ولا النبوة، وكثير من الداخلين في شيعة علي

من يدعي نبوته أو إلهيته، وشيعة عثمان ليس فيهم من قال: إن عثمان إمام معصوم ولا منصوص عليه، والرافضة تزعم أن علياً منصوص عليه معصوم، وشيعة عثمان متفقة على تقديم أبي بكر وعمر وتفضيلهما على عثمان، وشيعة علي المتأخرون أكثرهم يذمونهما ويسبونهما، وأما الرافضة فمتفقة على بغضهما وذمهما وكثير منهم يكفرونهما، وأما الزيدية فكثير منهم أيضاً يذمهما ويسبهما، بل ويلعنهما، وخيار الزيدية الذين يفضلونه عليهما ويذمون عثمان أو يقعون فيه. وقد كان أيضاً في شيعة عثمان من يؤخر الصلاة عن وقتها يؤخر الظهر أو العصر، ولهذا لما تولى بنو العباس كانوا أحسن مراعاة للوقت من بني أمية، لكن شيعة علي المختصون به الذين لا يقرون بإمامة أحد من الأئمة الثلاثة وغيرهم أعظم تعطيلاً للصلاة، بل ولغيرها من الشرائع، وأنهم لا يصلون جمعة ولا جماعة فيعطلون المساجد، ولهم في تقديم العصر والعشاء وتأخير المغرب ما هم أشد انحرافاً فيه من أولئك، وهم مع هذا يعظمون المشاهد مع تعطيل المساجد مضاهاة للمشركين وأهل الكتاب، الذين كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، فأين هذا من هذا؟ فالشر والفساد الذي في شيعة علي أضعاف أضعاف الشر والفساد الذي في شيعة عثمان، والخير والصلاح الذي في شيعة عثمان أضعاف أضعاف الخير الذي في شيعة علي، وبنو أمية كانوا شيعة عثمان، فكان الإسلام وشرائعه في زمنهم أظهر وأوسع مما كان بعدهم».

«منهاج السنة النبوية» (٨/ ٢٣٦-٢٣٨).

أيها القارئ الكريم: اعتبر بهذه الفوارق الجلية لتدرك ماذا تحت ستار التشيع من غوائل، وما لعواقبه من بوائق على الأمة .

ومعلوم أن أهل السنة لا يقرون النواصب على طعنهم في علي بن أبي طالب، كما أنهم لا يقرون الروافض على طعنهم في أحد من الصحابة، فالحمد لله الذي نجى أهل السنة من انحراف الطائفتين.

من هو الرافضي؟

بعد أن بينا لك أن الفرق الزيدية والهادوية رافضة، نذكر كلام أهل العلم في تعريف الرفض وضابطه، ومن يدخل فيه:

قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٠٩): «وعرف الأولين أن الرافضي: السباب والحاط على الخلفاء الراشدين ﷺ أعني الثلاثة».

وقال أيضاً ص(٣٣٩): «ومن بلغ به الحال إلى السب فهو رافضي وإن خالف الرافضة في سائر مذاهبهم، فقد وافقهم على قطع الطريق بيننا وبين الشارع، واجترأ على حرمة الرسول ﷺ في أصحابه سادة الأمة».

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في «الميزان» (١/ ٦): «ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة».

وقال شيخنا الوادعي في كتابه «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» ص(٤١): «الرافضة هم الذين رفضوا زيد بن علي حين سألوه عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما، فقالوا: إذن نرفضك، فقال: اذهبوا فأنتم الرافضة».

وقال أيضاً في «صعقة الزلزال» (٢/ ٤٨٦): «والرافضة أيضاً يعتبرون خوارج، فهم يكفرون من خالفهم، وقد مر بك الشيء الكثير من هذا، والرافضة أيضاً يعتبرون معتزلة في كثير من العقائد، والرافضة أيضاً يعتبرون أعداء دعاة التوحيد والسنة؛ فهم ينفرون عن أهل السنة، وعن دعاة التوحيد، بل شغلهم الشاغل هو التنفير عن السنة وعن دعاة التوحيد، والرافضة أيضاً يبنون القباب على القبور، ويدعون الموتى من غير الله، والرافضة أيضاً يبغضون صحابة رسول الله ﷺ فبهم شبه بالكفار، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ... ﴾ [الفتح: ٢٩] والرافضة أيضاً يناصرون الكفار على المسلمين، وقد ناصروا الحزب الاشتراكي على المسلمين في اليمن».

وقد نقل الحافظ الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٥٧-٤٥٨) عن الدارقطني قوله: «ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتها فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة».

وقال أيضاً في «السير» (١٠/ ٣١): قال البويطي: سألت الشافعي أصلي خلف رافضي؟ قال: لا تصل خلف الرافضي، ولا القدري، ولا المرجئي. قلت: صفهم لنا؟ قال: من قال: الإيمان قول فهو مرجئي، ومن قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامين فهو رافضي، ومن جعل المشيئة إلى نفسه فهو قدري.

وذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٩٤) في ترجمة عمرو بن حماد القناد: أن أبا داود قال فيه: كان من الرافضة، ذكر عثمان بشيء فطلبه السلطان.

وقال الحافظ في مقدمة «الفتح» ص(٦٤٦): «والتشيع محبة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو».

أقوال أهل العلم في بيان من هو الرافضي، وخلاصتها

١- الحط من أبي بكر وعمر بسب أو تبرؤ وما أشبهه، فهذا لا خلاف بين أهل العلم أنه رفض، وهو قول كافة الفرق، فمن وقع في هذا فهو رافضي، وكثير من أهل العلم يرى أنه غال في الرفض، ولو ترك كل ما عند الرافضة من مخالفات وانحرافات غير الحط عليهما.

٢- تقديم علي بن أبي طالب في الأفضلية أو الإمامة على أبي بكر وعمر، مع عدم الحط والسب لهما رفض أيضاً، وهو أخف من الأول في الظاهر، وحقيقته أنه من جنسه ومؤدٍّ إليه، ولا قائل به إلا الرافضة.

وعلى هذا فقد أثبتنا في كتابنا «طعون رافضة اليمن ...» أن الهادي قد وقع في الأمرين المذكورين، بل حصل أننا نقلنا من كلام الهادي ما يدل على أنه يكفر أبا بكر وعمر .

الطعن في الصحابة ليس رفضاً عند الهادي وأتباعه

قال الهادي في «الأحكام» وهو يتكلم عن الرافضة: «فهذا الحزب الضال مما لا يلتفت إليه من المقال لما هم عليه من الكفر والإيغال، والقول بالكذب والفسوق والمحال، فهم على الله ورسوله في كل أمرهم كاذبون...» نقلاً من رسالة «من هم الرافضة» (ص ١٠).

قال صاحب الرسالة المشار إليها معقباً على هذا الكلام: فظهر من كلام الهادي في «الأحكام» أنه يعني بالرافضة فرقة إباحية، فهم كالقرامطة الذين كانوا في عهده، وكانوا ينتمون إلى الشيعة الإسماعيلية فيما قيل.

وقال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٩٥): «وإلى الله أبرأ من كل رافضي غوي» فقول الهادي: (غوي) تقييد للرفض الذي يرفضه، ومعلوم أن هذا التقييد يفيد أن الرافضة المذمومة عند الهادي هم الغلاة بمفهومه».

وقال القاسم بن إبراهيم جد الهادي في كتابه «الرد على الروافض من أصحاب الغلو»: «ويقال للراوفض: أخبرونا عن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركون أو كفار أو مسلمون؟! فإن زعموا أنهم مسلمون؛ فقد أجمع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلماؤهم أنكم على غير طريقة الإسلام» نقلاً من الرسالة المذكورة آنفاً.

قال صاحب الرسالة المذكورة ص(١٣):وظهر من كلام أبي القاسم أنه يعني بالرافضة فرقة مشبهة مشركة.

وقال القاسم بن إبراهيم في كتابه «الرد على الرافضة»: «وكيف يكون باله موقناً ومعتصماً، أو عند الله مؤمناً أو مسلماً من يشبه الله بصورة آدم، وبما فيه من صور الشعر

واللحم والدم، أولئك أصحاب هشام بن سالم أو كيف يكون كذلك من قال بقول ابن الحكم وهو يقول: إن الله نور من الأنوار، وأنه سبحانه جثة مسدسة المقدار، وأنه يعلم بالحركات، ويعقل وتخفق به الأماكن، وينتقل، وتبدو له البدوات، وتخلو السماوات، فهم يزعمون أنه على العرش دون ما سواه، وأنه لا يبصر ما حجبته عنه الحواجب، ولا يراه... إلى أن قال: فلو كان كما قال هشام أو أصحابه: نوراً وجسماً أو كما قال ابن الحكم: لحماً ودماً، لكانت أكفاؤه عدداً، وأمثاله سبحانه أشياءً بدداً، إلى أن قال: وما قالت به الرافضة من هذا قد علمت أن كثيراً منها لم يقصد فيه لما قصد، أو يعتقد من الشرك بالله في قوله به ما أعتقد، إلا وإن قالوا به في الله أشرك الشرك بالله» انتهى من الرسالة المذكورة.

وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة: «أما ما تسميه الرافضة الذي رفضوا أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم، فالصحيح أن الرافضة هم الذين رفضوا زيد بن علي...» المصدر السابق (١٣ـ ١٤) وذكر صاحب الرسالة ص(١٥) أن صاحب الخارقة قال: «ولا يبعد أن يكونوا رافضة باطنية، فما الذي يمنع من ذلك» .

وقال الهادي كما في «مجموع رسائله» (٦٢): «وكذلك هؤلاء الذين رفضوا زيد بن علي وتركوه، ثم لم يرضوا بما أتوا من الكبائر، حتى نسبوا ذلك إلى المصطفين من آل الرسول، فلما كان فعلهم على ما ذكرنا، سماهم حينئذٍ زيد روافض ورفع يديه فقال: اللهم اجعل لعنتك، ولعنة آبائي وأجدادي، ولعنتي على هؤلاء الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي، كما رفض أهل حرورا علي بن أبي طالب عليه السلام حتى حاربوه، فهذا كان خبر مَن رفض زيد بن علي، وخرج من بيعته» .

وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة: "والشيعة فرق كثيرة ... والعمدة في التشيع مذهب زيد بن علي وعدلية الإمامية" اهـ. من الرسالة المذكورة ص(١٦).

قال صاحب الرسالة المذكورة بعد كلام ابن حمزة المذكور: وهذا يشير إلى مثل كلام محيي الدين: أن بعض الإمامية ليسوا رافضة، لما مر من كلام القاسم والهادي في الرافضة، وأن الرافضة أهل تلك العقائد، ويمكن الجمع: بأن الرافضة الذين رفضوا زيد بن علي وتطور فسادهم حتى أشركوا بالله، وشبهوا الله بخلقه، وأباحوا المحرمات.

وقال أيضاً ص(١٧): وقد روى الشهرستاني في «الملل والنحل» ما يوافق كلام الهادي والقاسم، فذكر أن أصحاب أبي الخطاب يقولون بإلاهية جعفر.

وقال صاحب الرسالة المذكورة آنفاً ص(٢٦): " فأما من سب أبا بكر وعمر فلا يثبت له هذا الاسم بالوضع الأصلي، وإن اصطلح على ذلك شيعة الشيخين، يعني بهم الموالين لأبي بكر وعمر، وهم كل المسلمين خلا الرافضة، فهو اصطلاح حادث، لا يحكم عليه - ولو فرض - أن الرافضة الذين رفضوا زيداً كانوا يشتمون أبا بكر وعمر، لأن اسم الرافضة إنما هو لأولئك أهل الخصال الذميمة... إلى أن قال: "وأبعد من هذا أنه، يعني: أهل السنة - يسمون الإمامية والزيدية: روافض، تسمية ما أنزل الله بها من سلطان" .

وقال عبد السلام الوجيه في كتابه «أعلام المؤلفين الزيدية» ص(٤٣) وهو يعرف الرافضي: «الرافضي باتفاق: هو من رفض الجهاد مع آل محمد، ولم يشترك في ثورة الإمام زيد بنَ علي عليه السلام.

وخلاصة الرفض عند الهادوية: أنهم فرقة مشركة، ويعنون بها القرامطة وأمثالهم.

- أنهم الذين رفضوا إمامة زيد .

- يقصدون بذلك الرافضة الإمامية الإثنى عشرية.

فعلى ما سبق ذكره من تعريف الهادوية للرفض فلا يكون الطعن والسب للصحابة بما فيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما رفضاً، فافهم هذا؛ لتدرك ماذا يريدون بالرفض عند إطلاقهم له، فإن عدم التفريق يسبب الشهادة للهادوية بأنهم ليسوا رافضة، أو الدفاع عنهم أنهم ليسوا كذلك أو حسن الظن بهم، فكم كان عدم التفريق المذكور سبباً لوقوع كثير من اليمنيين ضحايا بين أيديهم .

الهادوية لم يتبعوا زيد بن علي إلا في الخروج على الحكام

هناك من يقول: إن الهادوية في اليمن أتباع لزيد بن علي في الأصول، وللهادي في الفروع. والحقيقة خلاف هذا، وإليك من أقوال العلماء الدالة على ذلك:

قال المؤرخ الكبير محمد بن علي الأكوع في كتابه «اليمن الخضراء» ص(١٠٣): «وإنما سموا زيدية نسبة إلى الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم من باب التغليب، وإلا فهم هادوية أتباع الإمام الهادي يحيى بن الحسين المشهور، إذ هم يخالفون الإمام زيد في مسائل الفروع على طول الخط، وفي بعض الأصول» .

وقال صاحب كتاب «الإمام المهدي» أحمد بن يحيى المرتضى ص(٥٩): «وقد ذكر يحيى بن الحسين في «طبقاته» أن مذهب الإمام زيد انقرض حين ظهر مذهب الهادي في اليمن، والناصر في الجيل والديلم» .

ونقل الدكتور عبد الرحمن الشجاع في كتابه «الحياة العلمية في اليمن...» ص (٢٤٥) عن يحيى بن الحسين قوله: «واستقر أهل مذهب الزيدية المتأخرين على مذهب الهادي، ولم يعتمد مذهب زيد بن علي في الأصول والفروع عندهم، لأن الهادي خالفه ولم يتقيد بأقواله، ولا بكثير من أقوال أهل البيت».

وقبل ذلك قال الشجاع في نفس المصدر ص (٢٤٥): إن المذهب الزيدي الذي دخل اليمن أيام الإمام الهادي أواخر القرن الثالث الهجري ليس هو مذهب زيد بن علي، ولا مذهب القاسم بن إبراهيم، ولكن الذي دخل هو مذهب الهادي، المستمد عن جده ومذهب أبي حنيفة، واجتهادات الهادي الخاصة.

وقال زبارة في كتابه «أئمة اليمن» (١/ ٦): أتباع الإمام الهادي يحيى بن الحسين، ويسمون بالهادوية نسبة إليه، والإمام الهادي يعتبر من أكابر علماء الزيدية والمؤسسين للمذهب في اليمن، غير أنه خالف الإمام زيد في أكثر من المسائل، فسمى الناس اجتهاداته بالمذهب الهادوي.

وقال شيخنا الوادعي في تعليقه على «الرسالة الوازعة» ص (١٥٤) وهو يتحدث عن زيد بن علي: «اتبعوه في الخروج على هشام بن عبد الملك، وأما في العبادة والاعتقاد والمعاملة فلم ينقل أنهم قلدوه، ولم تكن بدعة التقليد معروفة في ذلك الزمن ... والزيدية ليسوا متبعين في الحقيقة زيد بن علي - رحمه الله - حتى قال والد محمد بن إسماعيل الأمير:

يدعون أنهم زيدية   وهموا عن نهجه بمعزل

فهم في الواقع في الاعتقاد معتزلة، وفي العبادات حنفية، وفي حب أهل البيت رافضة.

وقال الأكوع في «هجر العلم» (٢/٩٥٦): «وروى يحيى بن الحسين في طبقات الزيدية أن سبب ذهاب القاضي جعفر إلى العراق ما حدث في اليمن من الافتراق بين الزيدية الأولين والهادوية المتأخرين» قال القاضي الأكوع معلقاً: الزيدية الأولون هم الذين كانوا على مذهب زيد بن علي، والهادوية المتأخرون هم الذين انقطعت صلتهم بمذهب زيد كما أوضحت ذلك في كتاب الزيدية.

وقال في كتابه «الزيدية» ص(٥٩ ـ٧٨) وهو يتحدث عن التشكيك في معرفة من هو صاحب المذهب الزيدي: «فقد تنبه الإمام محمد بن إسماعيل الأمير لهذا الأمر المشكل، فذكر جماعة من العلماء المبرزين في هذا المذهب منهم والده وبعض شيوخه، مثل صلاح بن حسين الأخفش، وعلي بن يحيى بن لقمان، وعبد الله بن علي الوزير، كما ذاكر به بعض تلاميذه، مثل إسحاق بن يوسف بن المتوكل إسماعيل مستفسراً عن تعين صاحب هذا المذهب، ومن هو واضع قواعده، وجامع شتات مسائله، ليكونوا على علم به، فصاغ إسحاق بن يوسف هذا السؤال في قصيدته التالية، سماها عقود التشكيك :

أيها الأعلام من ساداتنا ** ومصابيح دياجي المشكل

أخبرونا ما الذي تدعونه ** مذهبا في القول أو في العمل

من هو المتبوع سموه لنا ** علنا نقفوه نهج السبل

فإذا قلنا ليحيى قيل لا ** ها هنا الحق لزيد بن علي

وإذا قلنا لزيد قلتم ** بل عن الهادي هنا لم نعدل

وإذا قلنا لهذا ولذا ** فهما خير جميع الملل

وسواهم من بني فاطمة ** أمناء الوحي بعد الرسل

قرروا المذهب قولاً خارجاً ** عن نصوص الآل وابحث وسل

وذكر أيضاً في نفس المصدر ص (٦٧): أن إسماعيل الأمير والد محمد بن إسماعيل الأمير، قال: وهو يتحدث عن بُعد الهادوية عن مذهب زيد: «ثم نراهم قاصرين الحق على المذهب، ثم الانتساب إلى زيد بن علي يكاد يقلع هذه النسبة، وما هو إلا كقولهم: خلافاً للشافعي، خلافاً لأبي حنيفة، مع أنه قد تتفق الموافقة لهما في بعض، ثم هذه المذاهب ما يعني المنسوب إليه؟ فإنه قد يختار كلام الهادي عليه السلام ثم المقررون للمذهب - أيضاً - قد يختلفون فيما بينهم، فصار المذهب علماً في حكم النكرة، ويحكمون على المخالف بالخطأ، مع الحكم بإصابة كل مجتهد، وهل هذه إلا مناقضة ظاهرة».

تنبيه: قول بعض العلماء في الهادوية: إنهم زيدية في الأصول، هادوية في الفروع، هذا مبني على خطئين:

الأول: أن زيد بن علي كان معتزلياً، وقد أوضحنا أن زيد بن علي بريء من ذلك.

الثاني: أن الهادوية تتبع زيد بن علي، وهذا ليس بصحيح فإنهم ما عظموه إلا لأنه خرج على هشام بن عبد الملك، وعلى هذا فلا زيدية في اليمن وإنما هم هادوية .

اتفاق رؤوس العباسيين والعلويين على القضاء على الخلافة الأموية وجعلها في الرضا من آل البيت

لقد ذكر غير واحد من المؤرخين كالطبري والأصفهاني أنه عُقد اجتماع في مكة والمدينة ضم رؤوس العباسيين والعلويين من حسنيين وحسينيين في آخر الدولة الأموية على أن يدعوا الناس إلى مبايعة الرضا من آل بيت رسول الله ﷺ وكانوا يبايعون الناس على هذا،

فقد ذكر ابن الأثير في «الكامل» (٤/ ٣١٠) نص البيعة: «أبايعكم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والطاعة للرضا من أهل بيت رسول الله ﷺ وعليكم بذلك عهد الله وميثاقه ...» ثم اختلفوا في الأحق بالخلافة، فالعلويون يرون أنهم أحق بها، والعباسيون يرون أنهم أحق بها، ولقد كان لدعوتهم هذه تأثير على كثير من المسلمين، وخصوصاً العجم، فقد أقيمت هذه الدعوى على كواهلهم لما جعل القائد لها أبو مسلم الخراساني، وذكر الطبري والأصفهاني وابن الأثير وغيرهم أن العباسيين والعلويين عقدوا مؤتمراً بمكة قرب سقوط الخلافة الأموية، وأسندوا أمر الإمامة بعد سقوط الدولة الأموية إلى محمد بن عبد الله النفس الزكية، الذي كان يقال له: مهدي آل البيت، وفي سنة (١٣٢هـ) فوجئ الناس بأبي العباس السفاح خليفة على المسلمين، وبادر الناس إلى مبايعته، فصار خليفة على المسلمين، ونحي العلويون عن الخلافة، فكان هذا التصرف من العباسيين ضد بني عمهم العلويين نذيراً بصراع مرير بين الفريقين، فلما حرم العلويون من الخلافة لجئوا إلى الخروج على الخلفاء العباسيين، وأكثروا من ذلك، وألحقوا بهم خسائر كثيرة، وقام العباسيون بالتنكيل والتشريد ببني عمهم العلويين، حتى قال شاعرهم:

يا ليت جور بني مروان عاد لنا *** يا ليت عدل بني العباس في النار

ولما توفي الخليفة العباسي السفاح طمع العلويون في الوثوب على الخلافة، ولهذا لم يبايعوا لأبي جعفر المنصور، بل دعا محمد بن علي النفس الزكية الناس إلى مبايعته، فبايعه كثير من الناس، وخرج على المنصور في المدينة النبوية مما أدى ذلك إلى قتله.

وخلاصة ما يقال ها هنا الآتي:

١- اتفاق العلويين مع العباسيين على الرضا من آل محمد ﷺ دليل على أن الخلافة ليست للعلويين، لا بالنص من رسول الله ﷺ ولا بالوصية والعهد من علي، فهذا مما يبطل دعوى اختصاصهم بها.

٢- تحالف العلويين مع العباسيين للقضاء على خلافة بني أمية دليل على شدة طمعهم في الملك، وحرصهم على الوصول إليها بأي طريق كان، مهما كان في ذلك من مخالفة لشرع الله، وإلحاق الضرر بالمسلمين، لأن إزالة دولة قائمة على العرب والعجم، وإقامة دولة لا وجود لها لا يتحقق هذا إلا بارتكاب الخطوب الجسام والأهوال العظام، وكثير من الموبقات والآثام.

٣- الطريق الذي سلكه العباسيون والعلويون في إقامة الخلافة مجانب للطريق النبوي، ومخالف لما سار عليه الخلفاء الراشدون، بل هو طريق الغدر والمكر والخداع والبغي أشبه، وكون العلويين حرموا من الخلافة مع أن بلاءهم بها أشد من العباسيين، ومناقب علي والحسنين وفاطمة أشهر وأعظم وأكثر من مناقب العباس بن عبد المطلب ليس دليلاً على أن تكون الخلافة بأيديهم بل هو يؤيد ما قلته من أن الله يصرفها عنهم لحكم عظمية، ومنها: أنه أراد تطهيرهم من الذنوب والآثام، والسلامة من أخذ حقوق الأنام، ولا يتأتى هذا إلا بالإقبال على الآخرة والزهد في الملك والرياسة، فغالباً ما يكون خروجهم شؤماً عليهم، فليعلم هذا!.

خروج دعاة الزيدية على الحكام إلى زمن المستعين

تقدم لك أيها القارئ! أن خروج زيد بن علي على الخليفة هشام بن عبد الملك كان زلة وقع فيها زيد رحمه الله وقد اعتبرته الزيدية إماماً أعظم بهذا الخروج واقتدوا به في ذلك، ثم صار الخروج أصلاً من أصولهم المشهورة، وقد تتابع خروجهم، وإليك ذكر ما تيسر من أسمائهم وبعض أخبار خروجهم:

١- يحيى بن زيد بن علي أبو عبد الله:-

لقد جاءت آثار عن زيد بن علي رحمه الله، وفيها أنه أوصى ولده يحيى بقتال أعداء الله بني أمية، ولكنها لا تصح، وقد خرج يحيى إلى خراسان وظل يتنقل في كورها (أي: مدنها) وجمع حوله الناس، وكان هذا في عهد هشام، وفي خلافة الوليد بن عبد الملك، وجرى القتال بينه وبين سلم بن أحوز قائد جيش الوليد أدى ذلك إلى قتل يحيى بن زيد وكانت وفاته سنة (١٢٥هـ). انظر «الكامل» لابن الأثير (المجلد٤ في مواضع متعددة) و«البداية والنهاية» (١٠/ ٧) و «تاريخ الطبري» (٧/ ٢٢٨).

٢- عبد الله بن معاوية بن جعفر :-

قال الأصفهاني في «مقاتل الطالبيين» ص(١٦٩): كان سيء السيرة، رديء المذهب قتالاً مستظهراً ببطانة السوء ومن يرمى بالزندقة، خرج لما بويع ليزيد بن الوليد الذي يقال له: يزيد الناقص، وفي آخر المطاف قتل، وقيل: مات مسموماً، وكان خروجه في سنة سبع وعشرين ومائة. اهـ بتصرف.

٣- محمد بن عبد الله النفس الزكية:-

خرج على أبي جعفر المنصور، وكان خروجه في المدينة النبوية، فأرسل أبو جعفر المنصور جيشاً بقيادة عيسى بن موسى، فقتل محمد بن عبد الله عام (١٤٥هـ).

«البداية والنهاية» لابن كثير.

٤- إبراهيم بن عبد الله بن الحسن النفس الرضية:-

خرج على أبي جعفر المنصور، وجرى القتال بينه وبين جيش الخليفة العباسي فقتل إبراهيم بن عبد الله، وكان هذا في سنة (١٤٥هـ).

انظر «تاريخ الأمم والملوك» للطبري حوادث سنة(١٤٥).و«البداية والنهاية» (١٠/ ٦٣-٦٩) و«العبر في خبر من غبر» (١/ ١٥٣-١٥٥).

٥- عبد الله بن محمد (الأشتر):- .

خرج في خلافة المنصور العباسي، وكان خروجه بالسِنْد، وأرض كابل، ودار القتال بين الأشتر وأبي الدوانيق، فقتل الأشتر في سنة (١٥١هـ).

«تاريخ الطبري» (٨/ ٢٣-٢٦) و «المنتظم» لابن الجوزي (١٧/ ٢٣٧).

٦- الحسن ويقال الحسين بن علي بن الحسن صاحب (فخ):-

خرج في عهد الخليفة العباسي الهادي في الكوفة، ثم خرج منها إلى المدينة، وأقام بها حتى جرى القتال بينه وبين الجنود العباسيين على باب الزوراء - أحد أبواب مسجد الرسول ﷺ - وقتلوا خالد البربري قائد جند العباسيين، وكان هذا في أيام الحج، فلم يأت

الحجاج المدينة عندما علموا بالقتل والقتال، وترك حضور المساجد من شدة الخوف، ثم جمع الحسين من الزيدية من جمع من الجيل والديلم وخراسان، وتوجهوا إلى مكة حتى وصلوا إلى مكان يقال له: (فخ) وتقاتلوا مع الجيش العباسي قتالاً شديداً، فقتل الحسن وكثير ممن كانوا معه، وكانت وفاته سنة (١٦٩هـ). انظر «تاريخ الطبري» (٨/ ١٩٢-٢٠٣)

تنبيه: ذكر بعض المؤرخين أن الحسن المذكور قدم على الخليفة العباسي الهادي فأعطاه أربعين ألف دينار. قلت: وبعد هذا خرج عليه.

٧- عيسى بن زيد بن علي بن الحسين :-

بايعه أهل الكوفة وغيرهم من الزيدية، وبث دعاته في كور العراقين وغيرهما، وبقي مستتراً في العراق حتى توفي أبو الدوانيق، ثم خرج إلى الري، ثم إلى الأهواز، وأقام بها مدة ولم يتسن له الخروج مع أنه قد كان بويع له، وقد مات مسموماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله. واختلف في تاريخ وفاته فقيل: سنة (١٦٨هـ) وقيل غير ذلك.

«تاريخ الطبري» (٧/ ٥٦٠-٦٠٤، ٨/ ١٠٦-١٠٧).

٨- يحيى بن عبد الله بن الحسين أبو الحسن :-

اشتدت مطالبة هارون الرشيد ليحيى ،فطارده في مصر واليمن والمغرب والري وخراسان، وتوجه إلى ناحية جوزجان وبلخ، وإلى ما وراء النهر، وصار بعد ذلك إلى خاقان (ملك الترك) وبقي عنده سنتين ونصف تقريباً، ثم توجه إلى قومس وجبال طبرستان، ثم إلى الديلم، وبعد ذلك قدم العراق فأعطاه هارون الرشيد أماناً ثم حبسه ومات في السجن سنة (١٨٠هـ) تقريباً. «تاريخ بغداد» (١٤/ ١١٥-١١٦) و تاريخ الطبري» (٨/ ٢٤٢-٢٥١).

٩- إدريس بن عبد الله بن الحسن صاحب المغرب:-

مؤسس دولة (الأدارسة) في المغرب، خرج مع الحسن صاحب (الفخ) في المدينة أيام خروجه على الهادي العباسي، ولما نجا من وقعة (فخ) توجه إلى مصر، ثم حمل على البريد إلى طنجة من بلاد المغرب، فأعلن الخروج هناك، وأقام الدولة الإدريسية، واستمر فيها حتى مات مسموماً عام (١٧٧هـ) تقريباً، وهو أول من دخلها من الطالبيين.

«العبر في خبر من غبر» (١/ ١٩٧) و «المنتظم» لابن الجوزي (٧/ ٢١٢-٢١٣).

١٠- محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم العلوي المعروف بابن طباطبا:-

كان مقيماً في مدينة الرسول ﷺ بايعه كثير من أهل الكوفة، ثم جرى القتال بينه وبين الفضل بن العباس بن موسى، فطعن محمد بن إبراهيم في خاصرته فمات على إثر ذلك عام (١٩٩هـ)، ويقال: إنه مات بسبب مرض في خاصرته دون قتال، وقيل: بالسم، والله أعلم.

«تاريخ الطبري» (٨/ ٥٢٨-٥٢٩).

تنبيه: ذكر العرشي في «بلوغ المرام» ص(٣١) أن محمد بن إبراهيم المذكور قتل من عسكر العباسيين مائتي ألف في عدة وقائع.

قلت: هذا غير صحيح؛ لأنه قتل قبل أن يستفحل أمره، وإنما هذه الوقائع كانت من أبي السرايا.

١١- محمد بن محمد بن زيد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:-

بايعه أهل الكوفة وبعض أهل البوادي، فبعث دعاته إلى الأهواز والبصرة وغيرها، وجرت عدة وقائع بينه وبين الحسن بن سهل قائد المأمون، وأسر ابن زيد في آخر وقعة وأودع السجن، ويقال: قتل في السجن، وكانت وفاته عام (٢٠٢هـ).

«المنتظم» لابن الجوزي (١٦/ ٢٧٣-٢٧٥).

١٢- محمد بن سليمان جد الإمام الهادي من قبل أمه:-

خرج في مدينة الرسول ﷺ ووثب عليه ابن الأفطس الحسين بن الحسن، وخذله الناس وتوارى بعد ذلك. «الكامل في التاريخ» (٥/ ١٧٥-١٧٦) و«مقاتل الطالبيين» ص(٥٤٠).

١٣- القاسم بن إبراهيم الرسي أخو محمد بن إبراهيم وجد الهادي يحيى بن الحسين:-

توجه القاسم إلى أهل الكوفة فبايعه من بايعه منهم، ثم توجه إلى مصر فبايعه عدد ليس بالقليل، وبقي القاسم عندهم مختفياً مدة من السنين، ثم توجه إلى اليمن وهو مطارد، ثم رجع إلى المدينة، وأراد الخروج هناك على الوالي، ولكن أصحابه منعوه من ذلك.

١٤- إبراهيم بن موسى بن جعفر الجزار الذي أسرف في قتل اليمنيين:-

قال ابن الديبع في «قرة العيون» ص(١٠٨) وهو يتحدث عن إبراهيم هذا: وسمع إسحاق بن موسى بقدوم إبراهيم بن موسى بن جعفر أميراً على اليمن من قبل ابن طباطبا فقدم اليمن، فأسرف في القتل حتى تسمى الجزار.

قلت: كان قدومه عام (٢٠٠هـ).

وقال العلامة المؤرخ محمد الأكوع في حاشيته على «قرة العيون» ص(١٠٨): هو إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو أخو علي بن موسى الرضا الذي كان رشحه المأمون لولاية العهد، وأخو زيد بن موسى الذي كان يقال له: (زيد النار) لكثرة من حرق بالنار من دور البصرة، وكان إذا أتي برجل من المسودة كانت عقوبته أن يحرق بالنار.

وإبراهيم هذا أحد الطغاة السفاكين، غلاظ الأكباد الذين دخلوا اليمن، ومن وسمه التاريخ بميسم العار والخزي الذي لا يمحى، فأسماه (الجزار) لإسرافه في سفك الدماء الزكية البريئة، وإراقتها بدون مبرر سوى حب الانتقام من بني عمومتهم العباسيين، الذين هم مصدر شقائهم، وهو أول طالبي أقام الحج، وأول طالبي ظهر باليمن على مسرح التاريخ بهذه الصورة الفظيعة التي شوهت تاريخه، وسودت بيته الشريف، وهو بحق (بسر الثاني) كانت الأقدار قد قذفت الجزار إلى اليمن نتيجة مطاردة العباسية له ولأمثاله من البيت العلوي المناوئين لهم، فاهتبل انتشار الحبل على المأمون بالعراق لضعف القيادة وقيام الثورات عليه في كل مكان، والذين منهم ابن طباطبا بالكوفة داعياً بالإمامة، وكان إبراهيم هكذا بمكة لائذاً بالحرم، فطالب الناس بالبيعة، فمن أبى قتله بدون قيد ولا شرط فأذرع في القتل، واستباح الحرم، ثم جرد حملة من اللصوص الذين هم أتباع الفوضى ومن المضطهدين من الحزب العلوي وغزا اليمن ليقوى بمادته الغزيرة ويتخذه مركزاً لنفوذه ... ودخل إبراهيم اليمن في صفر سنة (٢٠٠هـ) يحمل سموماً قتالة، فأفرز حممه على الأبرياء الوادعين، وعلى من لا ذنب له، ظاناً أنه قد برد غلته، وشفى علته من أعدائه العباسيين،

وما درى أنها غرر على نفسه وساقها إلى عذاب الهون، فقتل ما شاء هواه أن يقتل، وسبى النساء والذرية، ونهب الأموال، وأخاف السبيل، وارتكب أشياء قبيحة كانت في منتهى الوحشة والقسوة، أبانت عن نفس شريرة، ثم لم تقف شهوته الجنونية عند سفك الدماء وهتك الحرم، والسلب والنهب، حتى تجاوز أذاه وشرهه إلى الجمادات، فخرب مدينة صعدة، وهدم سد الخانق العظيم برحبان صعدة الذي أبقته معاول الهدامين الأولين، وكان عليه حظائر وبساتين تجل عن الحصر.

١٥- محمد بن جعفر بن محمد العلوي:-

خرج في عهد المأمون العباسي بمكة عام (١٩٩هـ) كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٢-١١٣) وفي «مقاتل الطالبيين» ص(٥٤٠) أن جماعة من الطالبيين اجتمعوا مع محمد بن جعفر، فقاتلوا هارون بن المسيب بمكة قتالاً شديداً، وفيهم: الحسين بن الحسن الأفطس، ومحمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن، ومحمد بن الحسن المعروف بالسيلق، وعلي بن الحسين بن عيسى بن زيد، وعلي بن الحسين بن زيد، وعلي بن جعفر بن محمد، فقتلوا من أصحابه مقتلة عظيمة، وطعنه خصي كان مع محمد بن جعفر فصرعه.

١٦- محمد بن صالح بن عبد الله بن موسى:-

كان خروجه أيام الخليفة العباسي المتوكل. «مقاتل الطالبيين» ص(٦٠٠).

١٧- الحسين بن محمد بن حمزة:-

خرج في عهد الخليفة العباسي المستعين بالله، وكان خروجه بالكوفة، ثم خرج مرة ثانية بسواد الكوفة، وظفر به فسجن حتى مات. «مقاتل الطالبيين» ص(٦٦٥).

١٨- محمد بن جعفر بن الحسين:-

كان خروجه على الخليفة العباسي المستعين بالله في الكوفة، وقبض عليه فحبس حتى مات. «مقاتل الطالبيين» ص(٦٦٦).

١٩- خروج محمد بن موسى الأكبر:-

قال صاحب «عمدة الطالب» ص(١٥٦) في ذكره لمحمد بن موسى: ويقال له الثاير على أن خرج بالمدينة في أيام المعتز.

٢٠- إسماعيل بن يوسف العلوي:-

خرج على الخليفة العباسي المعتز بالله، وكان خروجه بمكة، قال الأصفهاني في «مقاتل الطالبيين» ص(٦٦٩): عاث وأفسد، وعرض للحجاج، وتبعه أمثال له، وقطع الميرة عن الحرم.

وقال الطبري في حوادث سنة (٢٥١هـ) (٩/ ٣٤٦-٣٤٧): وفيها ظهر إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بمكة، فهرب جعفر بن الفضل بن عيسى بن موسى العامل على مكة فانتهب إسماعيل بن يوسف منزل جعفر ومنزل أصحاب السلطان، وقتل الجند وجماعة من أهل مكة، وأخذ ما كان حمل لإصلاح العين من المال، وما كان في الكعبة من الذهب، وما في خزائنها من الذهب والفضة والطيب وكسوة الكعبة، وأخذ من الناس نحواً من مائتي ألف دينار، وأنهب مكة وأحرق بعضها في شهر ربيع الأول منها، ثم خرج منها بعد خمسين يوماً، ثم سار إلى المدينة فتوارى علي بن الحسين بن إسماعيل العامل عليها، ثم رجع إسماعيل إلى مكة في رجب، فحصرهم حتى تماوت أهلها جوعاً وعطشاً، وبلغ الخبز ثلاث

أواق بدرهم، واللحم رطل بأربعة دراهم، وشربة الماء بثلاثة دراهم، ولقي أهل مكة منه كل بلاء، ثم رحل بعد مقام سبعة وخمسين يوماً إلى جدة، فحبس عن الناس الطعام، وأخذ أموال التجار، وأصحاب المراكب، فحمل إلى مكة الحنطة والذرة من اليمن، ثم وافت المراكب من القلزم، ثم وافى إسماعيل بن يوسف الموقف وذلك يوم عرفة وبه محمد بن أحمد بن عيسى المنصور الملقب (كعب البقر) وعيسى بن محمد المخزومي صاحب جيش مكة، وكان المعتز وجههما إليه فقاتلهم، فقتل نحو من ألف ومائة من الحاج، وسلب الناس وهربوا إلى مكة، ولم يقفوا بعرفة ليلاً ولا نهاراً ووقف إسماعيل وأصحابه، ثم رجع إلى جدة فأفنى أموالها.

٢١- محمد بن زيد بن محمد العلوي المعروف بالداعي:-

كان خروجه في عهد الخليفة العباسي المعتضد في جرجان، فقتل على يد قائد من قواد إسماعيل بن أحمد المتغلب على خراسان.

«مقاتل الطالبيين» ص(٦٩٣) و «مروج الذهب»(٢/ ٢٤٦).

٢٢- محمد بن جعفر بن يحيى بن الحسن:-

قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٥٥): «خرج بتاهرت السفلى و(تاهرت السفلى) اسم مدينة تقع في أقصى المغرب، كما في «معجم المؤلفين» لياقوت.

٢٣- الحسين بن الحسن الأفطس:-

كان خروجه بالمدينة سنة مائتين أيام المأمون. «مقالات الإسلاميين»(١/ ١٦٠).

٢٤- الحسين بن أحمد بن محمد بن إسماعيل الكوكبي من ولد الأرقط:-

خرج بقزوين. «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦١-١٦٢).

٢٥- أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين:-

خرج بالكوفة أيام المستعين وقتل. «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦٢).

٢٦- الحمزي الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله:-

خرج أيام المستعين فظفر به،وأُخذ فحُبس إلى أن أطلقه المعتمد.

«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦٢-١٦٣).

٢٧- محمد بن القاسم بن علي بن عمر المطَّلبي:-

خرج في أيام المعتصم بالطالقان، وجرى القتال بينه وبين جيش المعتصم وأسر، فبعث به إلى المعتصم، فحبسه، واختلف في سبب موته، وادعت فرقته المعروفة بالطالقانية الزيدية أنه لم يمت، وأنه في حال الغيبة. «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٥٨-١٥٩).

٢٨- يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي:-

خرج في أيام المتوكل العباسي في سنة (٢٣٥هـ) في خراسان، فقبضه عبد الله بن طاهر، فأمر المتوكل بضربه وحبسه ثم أطلقه، ثم خرج في الكوفة في أيام المستعين، وفي هذا الخروج قتل. «مقاتل الطالبيين» ص(٦٣٩) و «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٦٠).

وقد تركت ذكر من خرج في خلافة المعتز بالله، والمهتدي، والمعتمد، والمعتضد، والمكتفي، والمقتدر، وغيرهم خشية الإطالة .

أخي المسلم.. !لعله قد هالك عواقب الخروج على الحكام المسلمين من قبل الخارجين عليهم، وعظيم بلية الأمة بهم، فكم حصل بسبب ذلك من قتل وسلب، ونهب وتشريد، وما يخالط هذا من معاص أخر لا يحصيها إلا الله! وكم لحق الخارجين من معاناة كثيرة من سرية وتكتم، وهروب من مكان إلى آخر، مع ما يخالط ذلك من تحريف لكلام الله وكلام رسوله، وتزييف للحقائق، وإحقاق للباطل، وفساد النية وسوء القصد بإرادة إلحاق الضرر بمن وقف مخالفاً لهم!

ومما تقدم تدرك أن هذا الخروج صار مستحكماً على الزيدية إلا من رحم الله، وما هذه الأفواج بعد الأفواج إلا دليل على ما قلناه، ولا يزال الاستحكام يقوى حتى يخرج بعضهم على بعض، ويهلك بعضهم بعضاً، بل لقد بلغ بهم الحال إلى أن يخرج الأخ على أخيه، والولد على أبيه، كما سيأتي إيضاحه.

فائدة: ذكر أبو الحسن الأشعري خمسة وعشرين خارجاً كلهم من آل البيت، ولم يُكتب لأحد منهم نصيب في الخروج. «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٥٠-١٦٦).

غلو الهادوية والزيدية في الخارج منهم على الحكام

لقد شقيت الهادوية بسبب قضية الخروج على حكام المسلمين، ومن ذلك ما يلحق الخارجين من مآس جسيمة، وعواقب وخيمة، ومع ذلك يصور هؤلاء الخارجون أنهم بخروجهم بلغوا مقاماً علياً، يرضى به الله عنهم وملائكته ورسله والمؤمنون:

قال الهادي كما في مجموع رسائله (٦٠-٦١): «ومما روى الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: أخبرني أبي قال: قال جدي رسول الله ﷺ: إنه سيخرج منا رجل يقال له زيد، فينتهب ملك السلطان، فيقتل، ثم يصعد بروحه إلى السماء الدنيا، فيقول له النبيون: جزى الله نبيك عنا أفضل الجزاء، كما شهد لنا بالبلاغ، وأقول أنا: أقررت عيني يا بني، وأديت عني، ثم يذهب بروحه من سماء إلى سماء، حتى ينتهي به إلى الله عز وجل، ويجيء أصحابه يوم القيامة يتخللون أعناق الناس، بأيديهم أمثال الطوامير، فيقال: هؤلاء خلف الخلف، ودعاة الحق إلى رب العالمين.

قلت: تقدم أنه لم يصح في زيد بن علي حديث واحد عن رسول الله ﷺ وهذا منها .

ومما يدل على ضعف هذا الحديث فساد معناه:

فقوله: (فينتهب ملك السلطان) مخالف للأدلة الكثيرة الصحيحة عن الرسول ﷺ في النهي والتحذير من الخروج على الحكام المسلمين .

وقال الهادي كما في المصدر نفسه: عن محمد بن الحنفية أنه قال: «سيصلب منا رجل يقال له زيد في هذا الموضع - يعني موضعاً بالكوفة يقال له: الكناس - لم يسبقه الأولون

والآخرون فضلا» ومثل هذا لا يُعلم إلا بوحي.

فالاستدلال بهذا الأثر من عجيب تناقضهم، لأن محمد بن الحنفية لم يكن من أهل الشطحات لا من قريب ولا من بعيد، وأيضاً هو مزحزح عندهم عن الخلافة، وقد جاء هذا الأثر مرفوعاً عن أنس، أخرجه المرشد بالله يحيى بن الحسين في «أماليه» ص(٣٩٩) وذكره عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(٨٩) والحديث فيه علل كثيرة:

ففي سنده: بردعة بن عبد الرحمن، ترجم له الحافظ في «لسان الميزان» (٢/ ١١) وقال: عن أنس له مناكير. قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وفيه أيضاً إسماعيل بن أبان وهو الغنوي، قال البخاري: ترك الناس حديثه، وكذبه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

وفيه أيضاً الحسن بن علي بن بزيع «مجهول».

وعن حبة العرني قال: كنت مع أمير المؤمنين عليه السلام قال: «حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يولد لي مولود، ما ولد أبوه بعد، يلقى الله غضباناً وراضياً، له على الحق حقاً على دين جبريل وميكائيل ومحمد صلى الله عليهم، وأنه يمثل به في هذا الموضع مثالاً ما مثل بأحد قبله، ولا يمثل بأحد بعده، صلوات الله على روحه، وعلى الأرواح التي تتوفى معه» أخرجه المرشد بالله في «الأمالي الإثنينية» ص(٣٩٩) وهذا الحديث فيه علل كثيرة ومنها:

حبة العرني ضعفه عامة المحدثين، بل نقل الحافظ ابن حجر الاتفاق على ضعفه في «الإصابة» وقال ابن عدي: أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يكتب حديثه. وجزم غير واحد أنه كان غالياً في التشيع.

وقال عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين» ص(١١٢): أن الرسول قال: يا علي كيف أنت إذا وليها الأحول الذميم، الكافر اللئيم، يخرج عليه خير أهل الأرض من طولها والعرض؟! قلت: يا رسول الله! من هو؟ قال: يا علي! رجل أيده الله بالإيمان، وألبسه قميص البر والإحسان، فيخرج في عصابة يدعون إلى الرحمن، أعوانه من خير الأعوان، فيقتله الأحول ذو الشنئان، ثم يصلبه على جذع من رمان، ثم يحرقه بالنيران، ثم يضربه بالعصيان، حتى يكون رماداً كرماد النيران، ثم يصير إلى الله عز وجل، روحه وأرواح شيعته إلى الجنان. أخرجه المرشد بالله في أماليه ص(٣٠٠) وسنده ظلمات بعضها فوق بعض، ويظهر عليه لوائح الوضع.

ومن غلوهم في ذلك أيضاً: قول محمد بن عبد الله (النفس الزكية): أما والله لقد أحيا زيد بن علي ما دثر من سنن المرسلين، وأقام عمود الدين إذ اعوج، ولن نقتبس إلا من نوره، وزيد إمام الأئمة. اهـ. مقدمة تحقيق «مجموع رسائل الهادي» ص(٢٣).

ولا يزال التصديق بهذه الأباطيل إلى عصرنا، مما يدل على ترويجها بينهم، فقد حصل أن حسين الحوثي خرج على الدولة اليمنية، فلما أحس أنه سيُقتل قال لبعض المقربين إليه: أنا سأعرج إلى السماء، فلا تخافوا. فقال أحدهم: يا سيدي حسين نعرج سواء، أو نبقى سواء، فقتل بعد مدة قصيرة.

وعلى كل: اعتماد زعماء الهادوية على هذه الأخبار المكذوبة أدى بهم إلى الوقوع في ضررين عظيمين: أحدهما: الغلو في الأشخاص. وثانيهما: الاستغناء عما جاء به الرسول ﷺ اعتماداً منهم على هذه الأكاذيب.

ومما نقلناه هاهنا يدرك القارئ العارف بأحوال الرافضة الإثني عشرية مدى موافقة الزيدية والهادوية لهم، حيث غلا أولئك في الحسين لخروجه، وغلا هؤلاء في زيد.

دعوى الهادوية أن الأئمة: مالك والشافعي وأحمد بن حنبل بايعوا الخارجين منهم على الحكام.

ولما كانت للأئمة المذكورين: مالك، والشافعي، وابن حنبل مكانة في قلوب المسلمين، وشهرة تملأ الدنيا؛ نسبت الهادوية إليهم مبايعتهم للخارجين منهم على الحكام، بل بعض الهادوية ينسب إلى هؤلاء الأئمة أنهم خرجوا مع الخارجين منهم على الحكام:

قال العامري اليمني صاحب كتاب «الرياض المستطابة» ص(٣٠٩): «وقد نقل ابن الجوزي وغيره أن الأئمة المتبوعين في المذاهب بايع كل واحد منهم لإمام من أئمة أهل البيت، فبايع أبو حنيفة لإبراهيم بن عبد الله بن الحسن، وبايع مالك لأخيه محمد، وبايع الشافعي لأخيهما يحيى، فحين غلبوا عليه رجعوا إلى طاعة الآخرين، وسلموا وبايعوا».

وقال عبد الله بن حمزة كما في «مجموع سائله» (٢/ ٤٤٣-٤٤٤): وقيل لمالك بن أنس رحمه الله تعالى: إن في أعناقنا لأبي جعفر يميناً، وقد دعا محمد بن عبد الله فما ترى؟ فقال: ففروا إليه، إنكم حلفتم مكرهين، وليس على مكره يمين.

قلت: هذه القصة أخرجها الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٧/ ٥٦٠) من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر قال: أخبرني غير واحد أن مالك بن أنس أُستفتي في الخروج مع محمد، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر؟ فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على كل مكره يمين. فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته. اهـ

فأنت ترى أن سعداً يرويها عن مبهمين، فبهذا يتضح أنها نسب إلى مالك من فتواه بنقض بيعة الخليفة العباسي أبي جعفر ومبايعته لمحمد بن عبد الله لا يصح .

وقال عبد الله بن حمزة كما في «مجموع رسائله» (٢/ ٤٤٤): وللشافعي محمد بن إدريس ﷺ مشهور القيام والدعاء إلى يحيى بن عبد الله ﷺ في أربعة عشر فقيهاً منهم: مخول بن إبراهيم، وعبد ربه بن علقمة، وسعيد بن حبيبي، وفليت بن إسماعيل.

وانظر أيضاً «المصابيح» (٢٩١) لمؤلفه أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسين المتوفى (٣٥٣هـ) فقد نقل نحواً من هذا .

ولا يصح أن الإمام الشافعي - رحمه الله - كان يدعو إلى الخروج على الحكام، وأما قصة المجيء بالشافعي إلى العراق وفي رجليه حديد، وأن ذلك كان ليلة الإثنين لعشر خلون من شعبان، سنة أربع وثمانين ومائة، وأن أبا موسى كان قاضي القضاة، وأن محمد بن الحسن كان على المظالم، وأنهما قالا في أمر الشافعي ما قالا في الانتماء إلى العلويين، وأنه زعم أنه بهذا الأمر أحق من هارون الرشيد، وأنه يدعي من العلم ما لم تبلغه سنه، وله لسان ومنطق ورواء. فقد أفاد أخونا الشيخ مشهور آل سلمان أن القصة المذكورة مكذوبة على الشافعي، ونقل عن ابن حجر ردها. انظر «قصص لا تثبت» (٢/ ٨١-٨٢) .

وأما الإمام أحمد فمعلوم أنه ضُرب وسُجن في عهد المعتصم لما امتنع عن القول بخلق القرآن، ورغم هذا لم يأذن لأحد بالخروج على الخليفة العباسي، فمن باب أولى عدم مبايعته الخارجين على حكام زمانه .

تنبيه: ذكر عبد الله بن حمزة كما في «مجموع رسائله» (٢/ ٤٤٢) كلاماً نسبه إلى أبي حنيفة، وهذا نصه: هذا أبو حنيفة - رحمة الله عليه - كتب إلى محمد بن عبد الله عليه السلام: أما بعد فإذا أظهرك الله على آل عيسى بن موسى فسر فيهم سيرة أبيك في أهل صفين، فإنه قتل المدبر، وأجهز على الجريح، ولا تسر فيهم سيرته في أهل الجمل، فإنه لم يقتل المدبر، ولا يجهز على الجريح، فوجد الكتاب فكتمه أبو جعفر حتى انقضت حرب إبراهيم، وسكن الناس، فأشخصه إلى بغداد، فسقي شربة بسم فمات منها، فهو شهيد في حياة أهل البيت، وقام عليه رجل فقال: يا أبا حنيفة ما ابتغيت الله في فتواك أخي بالخروج مع إبراهيم بن عبد الله فقتل؟ فقال: قتل أخيك مع إبراهيم خير له من الحياة. قال: فما منعك أنت من ا لخروج؟ قال: ودائع للناس عندي.

وسأله رجل في تلك الأيام عن الحج والخروج إلى إبراهيم عليه السلام، فقال: غزوة خير من خمسين حجة.

وهذا النقل إن صح عن أبي حنيفة ففيه ما يخالف ما صح واشتهر عن علي بن أبي طالب ﷺ في معاملته مع أصحاب صفين، من أنه لم يجهز على جريح ولم يتبع مدبراً.

لو جاز الخروج على الحكام الظلمة لدخل فيهم حكام رافضة اليمن

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم لا يجيزون الخروج على الحاكم المسلم ولو كان ظالماً، لما يترتب على ذلك الخروج من مفاسد عظيمة، وأخطاء جسيمة، دلت عليها الشريعة الإسلامية، ولو كان ذلك الحاكم الظالم رافضياً أو شيعياً أو صوفياً أو معتزلياً، لأن وقوع

الحاكم في هذه البدع وأمثالها أضر على المسلمين من جوره في أمور دنياهم، لأن الابتداع في الدين يفسد الدين أولاً والدنيا تبعاً.

وها هي دول المسلمين من بعد عصر السلف قائمة على حكام عظم انحرافهم، وبان ظلمهم، فلو فتح باب الخروج عليهم لأدى ذلك إلى إقحام الأمة جمعاً في خضم الهرج والمرج، الذي لا تقوم بعده قائمة للمسلمين، ولا يصلح لهم حال، ولا يستقر لهم أمان، ولله در العلامة ابن الوزير حيث قرر هذا الأمر بتقرير مهم فقال في «العواصم والقواصم» (٨/ ١٧٢): «لا شك أن أكثر الأقطار الإسلامية قد غلب عليها أئمة الجور من بعد انقراض عصر الصحابة، فإن الشام، ومصر، والمغرب، والهند، والسند، والحجاز، والجزيرة، والعراقين، واليمن، وأمثالها ما استدامت فيها دولة حق في قرون عديدة، ودهور طويلة، ولا شك أن في هذه الأقاليم من عامة أهل الإسلام عوالم لا يحصون، وخلائق لا ينحصرون، ولاشك أنهم في هذه القرون العديدة، وفي هذه الأقطار الكبيرة لو تُركوا هملاً لا يقام فيهم حد، ولا يقضي فيهم بحق، ولا يجاهد فيهم كافر، ولا يؤدب فيهم عاص لفشا فيهم الفساد، وتظالم العباد، ومرج أمر المسلمين، وتعطلت أحكام رب العالمين».

وللعلامة المعلمي كلمة متينة في «التنكيل» (١/ ٩٩) قال رحمه الله: «وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر، وخرج الناس على عثمان يرون أنهم إنما يريدون الحق، ثم خرج أهل الجمل يرى رؤساهم ومعظمهم أنهم إنما يطالبون الحق؛ فكانت ثمرة ذلك ـ بعد اللتيا والتي ـ أن انقطعت خلافة النبوة، وتأسست دولة بني أمية، ثم اضطر الحسين بن علي إلى ما اضطر إليه، فكانت تلك المأساة، ثم خرج أهل المدينة فكانت وقعة الحرة، ثم خرج القراء مع ابن الأشعث فماذا كان؟ ثم كانت قضية زيد بن علي، وعرض

عليه الروافض أن ينصروه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر فأبى، فخذلوه فكان ما كان، ثم خرجوا مع ابن العباس، فنشأت دولتهم التي رأى أبو حنيفة الخروج عليها، واحتشد الروافض مع إبراهيم الذي رأى أبو حنيفة الخروج معه، ولو كتب له النصر لاستولى الروافض على دولته، فيعود أبو حنيفة يفتي بوجوب الخروج عليهم!! هذا، والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له معروفة، والمحققون يجمعون بين ذلك: بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جداً مما يغلب على الظن أنه يندفع به جاز الخروج، وإلا فلا، وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان، وأولاهما بالصواب من اعتبر بالتاريخ» اهـ.

وعلى هذا؛ فلو جاز الخروج على الحكام الظلمة لدخل فيهم ملوك الهادوية أولاً لكثرة ظلمهم، ولكن علماء أهل السنة يتعاملون مع كافة الناس - حاكمهم ومحكومهم - بمقتضى الأدلة الشرعية في هذه المسألة وغيرها .

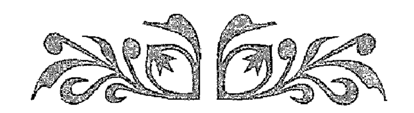

الفصل الثالث

دخول الهادي يحيى بن الحسين اليمن
وقتاله اليمنيين

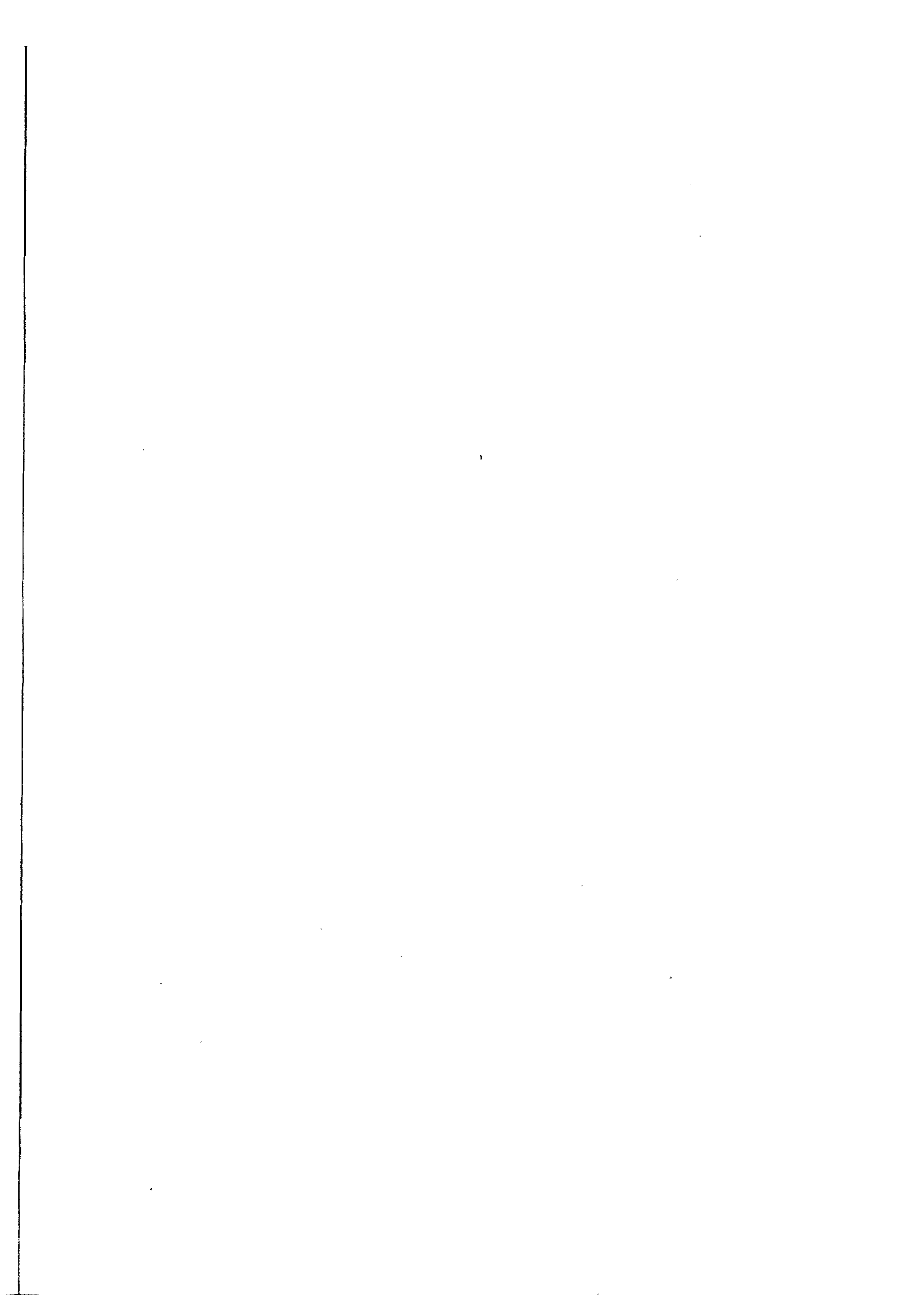

نبذة مختصرة عن الهادي

اسمه ونسبه: هو يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ.

مولده ونشأته: ولد في المدينة النبوية في جبل الرَّس، سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ).

قدومه إلى اليمن: وفي سنة (٢٨٠) قدم إلى اليمن بعد أن أرسله أبو العتاهية الهمداني، ووصل إلى (الشرفة) من أطراف بلاد (نهم) ثم رجع إلى الحجاز بجبال (الرس) بالقرب من المدينة النبوية، ثم عاود أهل اليمن مراسلته، فرجع إليهم في صفر سنة (٢٨٤) ومن ثم أقام دولته التي قامت على حروب دامية متواصلة، حتى توفي بصعدة سنة (٢٩٨هـ).

وله مؤلفات عديدة، أشهرها: «الأحكام» ويقع في مجلدين، و«المنتخب» و «الفنون» وجمعت له رسائل في مجلد كبير.

وقد استوعب ذكر سيرته ابن عمه علي بن محمد بن عبيد الله العباسي العلوي في كتاب سماه «سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين».

وقبل أن أذكر قدوم الهادي إلى اليمن، وما جرى بينه وبين اليمنيين من أحداث، رأيت أن أذكر ما نسجه من يروج للباطل وأهله من أكاذيب على الرسول ﷺ، وعلى آل البيت، تبشر بقدوم الهادي اليمن، ومن ذلك ما ادعاه الهادي وأتباعه أنه مُبَشَّر به من قبل الرسول ﷺ وآل بيته رضي الله عنهم:

قال صاحب كتاب «سيرة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين» ص(٣١): فلما صحت الرؤية بما ذكرنا من وقت خروج الإمام (يعني الهادي) وما جاء به الأثر عن علي بن أبي طالب أنه قال: إلى السبعين بلاء، ثم إلى السبعين بلاء، ثم فرج بعد السبعين، لا بلاء بعده.وإنما معنى من السبعين إلى المائتين: فذلك من الوفاة، وإنما يعد الناس من الهجرة يعدد الناس ثمانين ومائتين، إنما هو سبعون ومائتين من الوفاة.

بلغنا عن عبيد الله بن موسى قال: حدثني أبي عن بشر بن رافع، رفع الحديث إلى علي بن أبي طالب صلوات الله عليه قال: «يا أيها الناس! سلوني قبل أن تفقدوني، يا أيها الناس أنا أعلم الناس صغاراً، وأعلمهم كباراً، يا أيها الناس إن الله تبارك وتعالى بِنا فتح، وبِنا خَتم، أيها الناس إنها ما تمر فتنة إلا وأنا أعرف سائقها وناعقها. ثم ذكر فتنة بين الثمانين والمائتين: فيخرج رجل من عترتي، اسمه اسم نبي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يميز بين الحق والباطل، ويؤلف الله قلوب المؤمنين على يديه، كما يتألف قرع الخريف، انتظروه في الأربع والثمانين ومائتين، في أول سنة واردة، وأخرى صادرة».

قلت: عبيد الله بن موسى هو العبسي الكوفي «متشيع» كان يُقدِّم علياً على أبي بكر، فهو وإن كان ثقة في الحديث إلا أن غلوه مردود عليه.

راجع «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٦٤-١٧٠).

وأبوه موسى هو ابن أبي المختار «مجهول» كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

وبشر بن رافع إن كان الحارثي فهو «ضعيف» وإن كان غيره فلا أدري من هو.

وأيضاً الأثر دائر بين الإعضال والانقطاع، فلا صحة له، وعليه لوائح الكذب على علي ﷺ لأن فيه نسبة علم الغيب إلى علي، وهي فرية عليه، وقد أكثرت الرافضة من نسبة ذلك إليه.

وقال مجد الدين في كتابه «التحف» ص(٦٣) في ترجمة الهادي: «إن النبي ﷺ أشار بيده إلى اليمن وقال: سيخرج رجل من ولدي في هذه الجهة، اسمه يحيى الهادي، يحيي الله به الدين». قال شيخنا الوادعي في تعليقه على «الرسالة الوازعة» ص(٢١٤): «باطل، والهادي أخرج التشيع المبتَدع إلى اليمن» .

وفي كتاب «الأسانيد اليحيوية» (١٩١):« إن جد الهادي وهو القاسم لما ولد الهادي قال القاسم: «هو والله يحيى صاحب اليمن».

أقول: لا عبرة بهذه المجازفة، بل هذا فيه منازعة لله في اختصاصه بعلم الغيب، وهم بهذا يجرِّؤون أتباعهم على ادعاء علم الغيب.

وقال صاحب سيرة الهادي ص(٣٩) وهو يتحدث عنه أنه قال: «فكنت عازماً على التخلف، حتى إذا كان قبل خروجي بليلة رأيت رسول الله ﷺ في المنام وهو يقول لي: يا يحيى ما لك متثاقلاً عن الخروج؟ انهض فمرهم فلينقُّوا ما على الأرض من هذه الأوساخ. فعلمت أنه ﷺ لم يرد بذلك غير المعاصي التي على الأرض من العباد، فضمنت له النهوض فنهضت».

أقول: هذه رؤيا شيطانية؛ لأن الرسول ﷺ قد مات، فمن رآه في منامه فادعى أن الرسول ﷺ أمره بشيء، أو نهاه، عُرض ذلك على الشريعة المحمدية، فإن قَبلته قُبل، وإن لم تقبله رُد ولا كرامة، وقد عرضنا رُؤيا الهادي على الشرع فردَّها، لأن الرسول ﷺ قد حذر

غاية التحذير من الخروج على الحاكم المسلم، ومن سفك الدماء، وقد اجتمعت هاتان الخصلتان في الهادي، فكيف والهادي يحمل عقيدة الرفض والاعتزال! وهما دسيستان على المسلمين.

وقال أيضاً ص(٥٢): «وسمعته يوماً يقول: والله الذي لا إله إلا هو، وحق محمد، ما طلبت هذا الأمر، وما خرجت اختياراً، ولا خرجت إلا اضطراراً لقيام الحجة علي».

قلت: ليته أقام الحجة الشرعية على نفسه، ومكث في بيته، واجتنب سفك الدماء.

وفي «درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية» ص(١٩٣-١٩٤): روى محمد بن سليمان بإسناده إلى باقر العلم: إذا قَتل أهل مصر كبيرهم، وظهر اليماني باليمن، فإنه يملأ الأرض عدلاً. فقتل أهل مصر كبيرهم سنة ٢٨٢هـ.

وأيضاً روى محمد بن سليمان عن أبي العباس القيرواني **قال:** صاحب الحق حسني، يظهر باليمن، واسم أبيه ستة أحرف: الحسين.

وقال عبد الله بن أبي النجم: قد كان الأولون يستبشرون بهذا الحديث في ظهور أمر يحيى بن الحسين.

وروى محمد بن سليمان قال: «وجدت في كتب جدي عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام: أن القائم من ولد الحسن يبدأ بالمسير من نجد، فيمر ببطن يقال لهم: بنو معاوية بن حرب، فيسير إلى اليمن، فيسوق يمنها إلى تهامتها إلى مكة كسوق الراعي غنمه إلى مراحها، يقدمه بين يديه رجل من ولد العباس».

فهذه الأخبار الملفقة كافية في الاستدلال على أن الهادوية كانت ترى أن الهادي هو المنتظر لأهل اليمن، وما هذا منهم إلا تلبيس على اليمنيين في أن قدوم الهادي إليهم ضرورة شرعية، فما بقي على اليمنيين في نظرهم إلا التسليم بذلك.

المطالبون بقدوم الهادي إلى اليمن كانوا شيعة

ففي كتاب «دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي» ص(٩٥) بحث عن قدوم الهادي إلى اليمن هذا نصه: «وكان على رأس الذين دعوه إلى القدوم لإقامة دولة الأئمة الزيدية في اليمن والِي صنعاء في هذه الفترة أبو العتاهية بن بشر المذحجي، وكان متشيعا لآل البيت، ويبدو أنه أراد أن يواجه بالتعاون مع الإمام الهادي إلى الحق خصومه السنيين، ممثلين في الوالي العباسي علي بن الحسين المعروف بجفتم، وآل يعفر الحواليين، ولذلك قام أبو العتاهية بتسليم مدينة صنعاء ومخاليفها للإمام الهادي إلى الحق، وبايعه هو ومن معه من قواد اليمن ورجالها».

وقال العلامة المؤرخ محمد بن علي الأكوع في تعليقه على «قرة العيون» ص(١٢٣-١٢٤): «الذين استقدم الهادي وتبنى قضيته رجال من خولان صعدة ثم من آل أبي فطيمة، بأسباب اضطراب الحبل على الدولة الحوالية، واختلال الأمن، حتى قضت الفوضى مضاجعهم، وأخذ التناحر القَبَلي يأكلهم، ويفني جمهرتهم، وكان آل أبي فطيمة قد تعرفوا إلى الهادي حينما خرج للمرة الأولى، كما سنوضح ذلك، وكان فيهم نزعة تشيع، فأرادوا أن يكيدوا لبني عمومتهم آل الأكيليين، الذين ينـزعون بالولاء والحب إلى العباسية، فذهبوا إلى الرَّس - أحد جبال المدينة - فأتوا بالهادي. وليس السبب لطلب الهادي ما ذكره المؤلف

تبعاً للخزرجي الذي تبع الشريف إدريس أنه ظهور القرامطة، فلم يكونوا قد ظهروا كشبح خطير».

وقال لسان اليمن (يعني: الهمداني): «وهم (أي: آل أبي فطيمة) الذين خرجوا ليحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم إلى الرس، فملّكوه بلدهم، وساروا معه إلى اليمن حتى ملكها، وكانوا عمود أمره، ووكر عزه، ونظام دولته، فأقاموا على ذلك حياته، وحياة ابنه محمد بن يحيى، وحياة ابنه الناصر حتى سجن الهمداني، فتباعدوا عنه، وأظهروا له الخلاف». اهـ.

قلت: ولما كان الهادي شيعياً والمستقدمون له كذلك، حصلت له مواجهات كبيرة مع قبائل كثيرة في صعدة وصنعاء، وغيرهما من القبائل التي لم تكن على مذهبه.

وقال أحمد بن سليمان في كتابه «حقائق المعرفة»: «إن الهادي أجابه قوم من أهل اليمن، وخالفه أكثرهم، فحارب الظالمين وحاربوه، وأخافوه، وباينهم وباينوه».

قال صاحب «سيرة الهادي» ص(١٨): «وقد كان أبو العتاهية سأل الهادي عليه السلام أن يحبس آل يعفر، وآل طريف، فتواطآ على ذلك، وأمر الهادي بحبسهم، فمكثوا في الحبس، وكان أبو العتاهية وابن عبَّاد في ذلك أخص الناس بالهادي عليه السلام وتصدر الأمور عن رأيهما ومشاورتهما».

وبهذا يعلم أن التشيع كان موجوداً في بعض القبائل اليمنية، من قبل دخول الهادي.

رحلة الهادي إلى اليمن واستقراره فيه

قال المقدم لكتاب «المصابيح الساطعة الأنوار» ص(١٥) وهو يتحدث عن قدوم الهادي إلى اليمن: «وراسله أبو العتاهية الهمداني إلى جبل الرس بالمدينة المنورة، ودعاه إلى بلاده، ووفد إليه أكابر رجال اليمن يدعونه إلى الخروج إليهم، لإحياء سنة جده المصطفى ﷺ فلبى دعوتهم، وخرج إلى اليمن سنة (٢٨٣هـ)».

وقال محمد بن عبيد الله حاكياً قدوم الهادي إلى اليمن المرة الثانية: «فلما أكملنا ما نحتاج إليه، إذا بالهادي قد برز إلينا ومشائخه، وأخوه وبنو عمه محدقين به، فلقيناهم وسلمنا عليهم أجمعين، وساروا معنا مشيعين لنا ساعة، ثم أمر الهادي إلى الحق عليه السلام مشائخه بالانصراف والوداع له، فودعوه، فسمعت عند وداعهم محمد بن القاسم رضي الله عنه وهو يقول: يا أبا الحسين: لو حملتني ركبتاي لجاهدت معك، يا بني أشركنا الله في كل ما أنت فيه، وفي كل مشهد تشهده، وفي كل موقف تقفه، فازددت لذلك فرحاً وسروراً، وودعناهم، وعادوا راجعين واستقمنا في سيرنا، وكانت عدتنا يسيرة لم يكن مع الهادي إلى الحق غير ابنه محمد بن يحيى، ويوسف بن محمد الحسني، ومحمد بن عبيد الله من ولد العباس بن علي، ويحيى بن الحسين من ولد عمر بن علي، وإدريس بن أحمد من ولد جعفر بن أبي طالب، وعشرة من خدمه». «سيرة الهادي» ص(٣٨).

وفي ص(٤١) قال محمد بن عبيد الله: «فوصلنا إلى صعدة لستة أيام خلون من صفر من سنة (٢٨٤هـ)».

وقال محمد بن علي الأكوع في تعليقه على «الإكليل» (١/ ٢٥١): «قام وفد من آل أبي فطيمة - الآتي ذكرهم - غضاضة وحنقاً لبني عمومتهم، حاملين رسائل من زعمائهم،

ليستدعوا الإمام الهادي، ويتزعمون له النصرة، وضمنوا له النجاح، وكان ذلك في موسم الحج سنة (٢٨٣هـ) فلما قضوا حجتهم عرجوا على المدينة المنورة، حيث كان الهادي يقيم في جبالها مع أهله وعمومته، فعرضوا عليه ما جاءوا به، فأجاب رغبتهم، وخرج مشيعاً له أهله وأقاربه، فرحين مستبشرين، وكان فيمن ودعه عمه محمد بن القاسم مما قاله في خاتمة الوداع: لو حملتني رجلاي لكنت معك يا أبا الحسن، أتراني أعيش إلى وقت توجه إليَّ مما غنمته، ولو بمقدار عشرة دراهم أتبارك بها؟!».

وللمزيد من الأخبار المتعلقة بقدومه إلى اليمن. انظر «سيرة الهادي» ص(٣٧-٤١).

لماذا اختار الهادي اليمن؟

سبق أن ذكرنا أقاويل باطلة، دندنت بها الهادوية، فزعمت أن يحيى بن الحسين هو الهادي المنتظر لليمن الميمون، وحقيقة الأمر أن هناك أسباباً حقيقيةً، منها:

أن أجداد الهادي اختاروا اليمن، ودفعوه إلى القدوم إليها ليكون بعيداً عن حاضرة الخلافة العباسية آنذاك، فقد كانوا يختارون الأماكن البعيدة، والبلدان الجبلية الوعرة، حتى يصعب على الخلافة الوصول إليهم، والمنازلة لهم، وقد كان هذا كثيراً بعد خروجهم على الخلافة في الكوفة، والبصرة، والمدينة، وغير ذلك من الأماكن، التي سرعان ما يتمكن منهم جيش الخلافة، قال العلامة العامري في كتابه «الرياض المستطابة» ص(٢٩٧): «ثم في زمن المعتمد، والمعتضد، والمقتدر، إلى المعتصم آخر شوكة العباسيين، تحرز أهل البيت إلى بلدان لا يقدر عليهم فيها، مثل جيلمان، وديلمان وما يواليها من بلاد العجم، ومثل نجد اليمن كصنعاء، وصعدة، وجهاتها، واستوثق أمرهم».

وأيضاً ما اختار الهادي وأجداده اليمن إلا بعدما فشل في تحركه إلى جرجان، وآمل، وغيرهما من البلاد البعيدة، قال صاحب كتاب «المصابيح» ص(٥٦٨ ـ٥٦٩): «قال أبو العباس: وكذلك حدثني جدي قال: وقدم يحيى بن الحسين عليه السلام علينا (آمل) والناصر مع محمد بن زيد في عسكره بجرجان، ومعه أبوه وبعض عمومته والموالي، فنزلوا حجرة بخان العلاء، وقد أشار إليها ونحن نجتاز الخان... وامتلأ الخان من الناس، وتكاثفت الغاشية، حتى كاد السطح يسقط، وعلا صيته، فكتب إليه الحسن بن هشام من سارية، وكان على وزارة محمد بن زيدان هذا مما يوحش ابن عمك. فقال: ما جئنا ننازعكم أمركم، ولكنا ذكر لنا أن لنا بها أهلاً وشيعة فقلنا: عسى الله أن يفيدهم منا، فخرجوا مسرعين، وثيابهم عند القصار، وخفافهم عند الأسكاف، وما استرجعوها».

فمفاد هذه الرحلة إلى بلاد الأعاجم أن الهادي رجع خائباً، فلما حصل له ذلك اختار اليمن.

وقد كانت حياة الزيدية وأعمارهم تذهب بالتنقلات، والفرار في الجبال والبلدان البعيدة عن عمال الخلافة العباسية، لأجل إقامتهم الملك.

قال صاحب كتاب «المصابيح» ص(٤١٤ ـ٤١٥) وهو يتحدث عن خروج يحيى بن زيد بن علي: «لما قتل زيد بن علي عليه السلام خرج ابنه يحيى بن زيد إلى الري، فأقام بها غير كثير، ثم شخص فأتى قومس، فأقام بها يسيراً، ثم سار فأتى سرخس، فنزل بزيد بن عمرو، وأقام عنده ستة أشهر، ثم شخص فأتى أبرشهر فنزل بزياد بن زرارة العامري، فأقام عنده أشهراً، ثم شخص فأتى بلخاً فنزل بالحريش بن عمرو بن داود البكري، فأقام عنده، فلم

يزل عند الحريش حتى هلك هشام بن عبد الملك بن مروان - غضب الله عليه - وولي الوليد بن يزيد غضب الله عليه».

وقال أيضاً ص(٤٩٢) وهو يتحدث عن يحيى بن عبد الله الزيدي: «وصار يحيى بن عبد الله بنفسه إلى اليمن، وأقام بها مدة، ثم صار إلى مصر وأرض المغرب ونواحيها، فاشتد له الطلب من موسى أطبق ومات موسى سنة (١٧١هـ) واستخلف هارون بن محمد أخوه - وهو شر منه - فأنفذ في طلب يحيى بن عبد الله، ودس إليه الرجال، وبذل لهم الأموال، وانصرف يحيى بن عبد الله إلى العراق، ودخل بغداد، وعلم به هارون فأخذ عليه الطرق والمراصد وفتش المنازل والقصور والأسواق والسكك (المحلات) بجميع بغداد، فنجا منه، وخرج إلى الري، فأقام بها شهراً وزيادة، ثم صار إلى خراسان، ثم صار إلى ناحية جوزجان وبلخ، فاشتد به الطلب من هارون، وكان صاحب خراسان حينئذ هرثمة بن أعين قريباً من ثلاث سنين، وصار يحيى إلى وراء النهر، ووردت كتب هارون إلى صاحب خراسان يطلبه، فصار إلى خاقان ملك الترك... فأقام يحيى بن عبد الله عنده سنتين وستة أشهر، ثم خرج وصار إلى قومس ودخل إلى جبال طبرستان التي كان يملكها شروين بن سرحان، ثم خرج إلى ملك الديلم».

فانظر إلى حياة هؤلاء وأعمارهم، تجدها هكذا: تنقلات من بلاد إلى أخرى، وبحث عن الجبال والمغارات، والاختباء فيها، حياتهم خوف وقلق، وبُعد عن أولادهم وأهليهم، فتصور كيف يكون من هذا حاله؟! فتراه الغريب في حياته، الذليل في تحركاته ومواقفه وكلماته، المضيع لكثير من أمور دينه، لبس الشيطان عليهم حتى ظنوا أن سلوك هذا الطريق هو المرضي لله، والمحقق لإقامة دين الله، فيا لها من غفلة وقعوا فيها، وجهالة تجملوا بها،

وتخبطات صاروا عليها، والحمد لله فهناك من آل بيت النبوة من هم على علم وصلاح واستقامة، وهم سالمون من هذه الغوائل.

وعلى كل: اختيار الهادي وأجداده لليمن كان لغرض البعد عن تواجد الخلافة العباسية، حتى يسلم من القضاء عليه، أو الحيلولة بينه وبين إقامة دولة له، وهذا من جملة ما يدل على أن الهادي طالب زعامة كما سيأتي.

مبايعة الهادي لمن استجاب له من القبائل اليمنية ليقاتلوا اليمنيين

من المعلوم أن الهادي جاء إلى اليمن ليقيم له دولة، فكان من أوائل ما قام به: أخذ البيعة ممن أظهر له الموافقة، قال ابن عمه في «سيرة الهادي» ص(٤١) بعد أن ذكر أن الهادي ابتدأ بالخطبة فخطب الناس: «ثم أحلفهم هو لنفسه على الطاعة له والمناصرة، والقيام بأمر الله والمعاضدة، فبايعوه في موضعه ذلك».

وقال أيضاً ص(٥٣): «ونظرته يوماً والناس يبايعونه، وقد جاءه رجل له طرة وشعر فقال له: أريد أن أبايعك رسول الله. فقال له: اذهب فاحلق هذا الشعر، ثم ارجع، فإنا لا نبايع أهل هذا الزي. فمضى الرجل، فحلق شعره، ثم أتاه فبايعه. فانظر إلى سكوت الهادي عن الغلو فيه حيث قال له الرجل: (رسول الله) ولم ينكر عليه».

وقال أيضاً ص(٨٤) وهو يتحدث عن مبايعة أهل برط للهادي بعد قتالهم له: «فلما رأى القوم ما نزل بهم طلبوا الأمان، والبيعة للهادي إلى الحق، فقبل منهم ذلك وأمنهم، فأتوه وبايعوه على الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وفي ص(٢٠٧) قال: «فسارع أبو العتاهية، وقال له: استحلفني يا أمير المؤمنين. فاستحلفه الهادي، وأخذ بيعته على القيام معه بالحق، وعلى الحق، والأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر... ثم ركب أبو العتاهية فرسه، ثم جعل يأتي بجماعة بعد جماعة من عسكره، فيستحلفهم الهادي على السمع والطاعة، فلم يزل كذلك حتى حلف أكثر العسكر».

وقال أيضاً ص(٣٨٤) وهو يتحدث عن تجديد البيعة للهادي: «وكثرة احتجاجه علينا، وتوبيخه لنا، حتى جددنا البيعة، وأعطيناه الصفقة، وصححنا التوبة».

ولا يخفاك أن البيعة التي شرعها الله ورسوله هي: السمع والطاعة لأمير المؤمنين، وخليفة المسلمين، لا لمعدوم، أو عاجز، أو خارج على من له الأمر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... إن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم، ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان، ولا قدرة على شيء أصلاً». «منهاج لسنة النبوية» (١/ ١١٥).

فالهادي لا تصلح له البيعة، لأنه خارج على خليفة المسلمين، ومعلوم أن هذا من أعظم المخالفة لشرع الله، ولا يخفاك أن الروافض عرفوا بالخروج على حكام المسلمين، ولو كان الحكام من آل بيت النبوة، فقد كثر خروج العلويين على بني عمومتهم العباسيين، مع أن العباسيين من آل البيت قطعاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (١/ ١١١) بعد ذكره لحديث «من خلع يداً من طاعة»: «فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية، من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم، إلا كرهاً».

تطلع الهادي للفتك بأهل اليمن

سبق أن أوضحنا مذهب الهادي وأجداده في الخروج على حكام المسلمين، وأن خروجهم يعني عندهم إقامة الإسلام، فنحب هاهنا أن ننقل من أقوال الهادي الدالة على رغبته وترقبه الفرصة للقضاء على أهل اليمن الذين لم يقبلوا دعوته المشئومة:

قال ابن عمه في كتابه «**سيرة الهادي**» ص(٥٠-٥١): «وسمعته يوما يقول: والله لو كان معي ثلاثمائة وثلاثة عشر مؤمناً، لا بل لو كان معي خمسمائة - لأن تلك كانت فضيلة لرسول الله ﷺ - لدُسْت بها اليمن».

وقال أيضاً: «ثم قال يوماً وعنده الناس: ما أشتفي ولا يشفي قلبي، أو أطأ جيف المخالفين للحق بفرسي».

فالتهديد بالدياسة قائم على الاستخفاف بالمداس، والاستهانة به، فلينظر اليمنيون إلى مكانتهم عند الهادي وأتباعه، أما إظهاره لدين محمد فلم يحصل ذلك، بل أظهر دعوة ألحقت باليمنيين الشقاء في دينهم ودنياهم.

وقال أيضاً **عن الهادي (٢٢٦)**: «ولو كان معي ألفي راجل، وخمسمائة فارس مؤمنين صابرين، لدوخت بهم عامة الأرض».

قلت: أهل اليمن في المقدمة.

وقال أيضاً ص(٢٠٩): **سمعت الهادي يقول بعد ذلك: «والله ما ندمت على شيء قلته إلا قولي لأبي العتاهية: إن خرجت لهؤلاء الكلاب نظمتهم في رمحي كما تنظم الجراد في العود».**

وكلام الهادي هذا فيه غاية الإستهانة باليمنيين، فقد وصفهم بالكلاب، والكلاب من أحقر المخلوقات.

وقال الهادي كما في سيرته ص(١٩٢):

«بمعونة الرحمن أملك أرضهم وأذل فيه كل من يَتَجمع»

وفي كتاب «الأسانيد اليحيوية» ص(١٩٤): «روى محمد بن سليمان قال: وجدت في كتب جدي عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب: إن القائم من ولد الحسن، يبدأ بالمسير من نجد، فيمر ببطن من عقيل يقال لهم: بنو معاوية بن حرب، فيسير إلى اليمن، فيسوق يمنها إلى تهامتها إلى مكة، كسوق الراعي غنمه إلى مراحها».

قلت: فهذه الآثار الباطلة من دواعي طمع الهادي في الفتك بأهل اليمن، فيا سبحان الله، لقد دخل أهل اليمن في الإسلام طائعين، راغبين، ويأبى الهادي إلا قتالهم ليقبلوا دعوته!!

وقال أيضاً كما في سيرته ص(١٩٢):

خانوا الإله وعطلوا أحكامه ※※ فمتى أرى البيض البواتر ترتع
فيهم بتدمر وقعه في وقعها ※※ فيها رؤوسهم تحز وتقطع
حتى يجاوزوا بالذي قد قدموا ※※ مثلا بمثل والأنوف تجدع

فما أهون رؤوس أهل اليمن عند الهادي، فهو يتطلع إلى حزها وقطعها كما تحز الأشجار.

ولما أَحسَّ كثير من اليمنيين بأن الهادي يسعى لما ذكرت، اشتدت مواجهتهم له، وكثر اختلافهم عليه، ودفاعهم عن أنفسهم وأموالهم، ولهم مع الهادي صولات وجولات، أذاقوه فيها المر، وسيأتي ذكرها.

الهادي يجعل قتاله لأهل اليمن جهاداً في سبيل الله

وإن تعجب فعجب ادعاء الهادي أن قتاله لليمنيين جهاد في سبيل الله، وأنت تعلم أن الجهاد في سبيل الله إنما يكون في مقاتلة الكفار، فما بال الهادي يجعل قتاله لأهل اليمن جهاداً في سبيل الله؟! فهذه أقواله المصرحة بذلك والداعية إليه:

ففي كتاب «سيرة الهادي» (٤٨) قال ابن عمه: «وكان عند وصوله البلد قد كتب إلى أهل اليمن جميعاً كتاب دعوة، يدعوهم فيه، ويحضهم على الجهاد معه».

وقال كما في ص(٥١): «أبشروا بما أنتم فيه من الاجتماع على طاعة الله، تأمرون بالمعروف، وتنهون عن المنكر... والله لملائكة الله في سماواته أبشر بهذا الأمر الذي أنتم فيه منكم في الأرض».

قلت: ما للهادي ولهذا الكلام الذي لا يقوله إلا نبي يوحى إليه، وما يدريه أيضاً أن الأمر بالعكس، لأنه ومن معه معتدون ظالمون، فهذا أدعى لسخط الله وملائكته على من طغى وبغى.

وفي ص(٩٨) قال العباس العلوي عن الهادي: وذكرهم بالله وقرأ عليهم: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥].

وفي ص(١٣٢) قال راوي سيرة الهادي، مدافعا عن الهادي حينما كان يقاتل الناس، ويشتد خلافهم له: «ألا ترى أن محمداً ﷺ قد ابتلى من قومه بأكثر مما ابتلى به يحيى بن الحسين، وكان محمداً ﷺ يقاتله أعمامه وقريش كلها، وكان يدعو الله تعالى فينشق له القمر، ويدعو الشجر فيلتزق بعضه إلى بعض، ومحمد أفضل الخلق، وأكرمهم على الله ﷻ أوما رأيت الحسين عليه السلام كيف قتل ومنع الماء؟!! وليس بأحد يشك في الحسين عليه السلام أنه لو أقسم على الله ﷻ لأبر قسمه، وكذلك زيد بن علي عليه السلام وكذلك الأنبياء والمرسلون قبل هؤلاء عليهم السلام أجمعين كانوا يقاتلون ويبتلون بالبلاء، ولو دَعوا الله أن يصرف ذلك عنهم لفعل».

انظر كيف جعل راوي سيرة الهادي قتال الهادي من جنس قتال الأنبياء! وأين الثرى من الثريا؟!

وذكر الراوي لسيرته ص(٣٨٤) أن الهادي قال لخواصه: «ولن تروا من بعدي إماماً تقاتلون معه حيناً من الدهر، هذه ثمرة فساد النيات، وإضمار الملالة للجهاد، وضعف اليقين، هذا فعل من يأمن الله تعالى في تولية الأدبار بغير عذر ولا إبلاء في العدو».

ألا ترى ما في مقال الهادي هذا من إبداء عزيمته على مواصلة قتال اليمنيين، ودعوته أتباعَه أن يستمروا على ذلك؟! فهل انقضى أمر قتال الكفار حتى يجند الهادي نفسه لقتال المسلمين، وينفق عمره في ذلك، ويدعو أتباعه إلى أن يسيروا سيره.

وقال الهادي كما في سيرته ص(٣١٦):

فنعمل في الفجار كل مهند ** ونرضي إلهاً سبحته الكواكب

ونظهر حكم الله بين عباده ** ونملأ بالعدل المنير الجوانب

وتذهب جوعات وعري وعسرة ** كما يذهب المحل الشتت السحائب
ويحيي كتاب الله بعد مماته ** ويحيا بنا شرق وتحيا المغارب

وقال كما في مجموع رسائله ص(٥١٥) وهو يتكلم على وجوب إجابة دعوته، وحل العذاب على من خالفه، بعد أن سرد آيات في الكفار منزلاً لها على من عصاه: «وتراكم عليهم الغموم والندامات، على ما فرطوا فيه من العمل بما أمرهم الله به، والقيام بأكبر فرائضه من الجهاد في سبيله، والمعاداة لأعدائه والموالاة لأوليائه».

قلت: جعل قتال المسلمين جهاداً في سبيل الله هي طريقة الخوارج؛ فقد قال الرسولﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»

رواه مسلم رقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري.

وأما الروافض فمعلوم على مر التاريخ ممالئتهم ومناصرتهم للكفار ضد المسلمين، وإن وجدوا فرصة قتلوا المسلمين، قربة إلى الله، كما صرحت بذلك كتبهم.

فيا ترى من هو مع آل بيت النبوة؟! أهل السنة الذين يحذرون من الخوارج (جماعة التكفير والهجرة) ويحذرون من الروافض! أم الهادي ومن معه، العاملون بأعمال هاتين الطائفتين؟!

الهادي وأتباعه يحصرون آيات الجهاد مع ذرية الحسن والحسين

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٥٠٧) بعد أن سرد آيات الجهاد: «ثم إن الله جل جلاله - عن أن يحويه قول أو يناله - حظر الجهاد مع جميع من خلق من العباد، إلا من اصطفى واؤتمن على وحيه، من عترة رسوله صلى الله عليه وعليهم، الذين هدى بهم الأمة من الضلالة والهلكة، لما في الجهاد من القتل والقتال، وسفك الدماء، وأخذ الأموال، وهتك

الحريم، وغير ذلك من الأحكام، وذلك فلا يكون إلا بإمام مفترض الطاعة، ولا يكون إلا من آل محمد صلى الله عليه وعليهم، الذين استنقذ الله بهم الأمة من شفا الحفرة، وجمع بهم كلمتها».

وقال كما في «سيرته» ص(٢٣) بعد ما ذكر آيات الاصطفاء للأنبياء وأتباعهم: «فلما بان ذلك لنا، علمنا أن الجهاد مع من قام من الأئمة من ولد الحسن والحسين عليهما السلام من أكبر الفرائض التي افترضها الله على عباده، وأوجب لمن قام بها ثوابه. اهـ. ثم سرد آيات الجهاد في الحث على الخروج على الحكام». انظر ص(٢٣-٢٥).

فتنزيله آيات الجهاد على ألا يكون إلا مع ذرية الحسنين مخالف لما دل عليه القرآن والسنة، وسار عليه المسلمون، ومن ذلك:

الأول: أن آيات الجهاد عامة في دعوة المسلمين إلى إقامته، سواء كانوا عرباً أو عجماً، من آل بيت النبوة أو من غيرهم، ما داموا مؤهلين للقيادة، وهذه تفاسير أهل العلم تملأ الدنيا شرقاً وغرباً، فلم تُشر إشارة إلى أنه لا جهاد إلا مع إمام من ذرية الحسن والحسين، فهاهم الخلفاء الراشدون: أبو بكر، وعمر، وعثمان يجيشون الجيوش، ويواجهون كفار الأرض من الفرس والروم وغيرهم على مرأى ومسمع، بل ومشاركة ومعاونة من آل بيت النبوة، وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب ﷺ، ولم يعلم عن علي ﷺ وأمثاله من آل البيت أنهم قالوا: لا جهاد إلا مع إمام من آل بيت النبوة. وأيضاً لما آلت الخلافة إلى بني أمية أقاموا الجهاد، في فترات من ملكهم، على مرأى ومسمع من الحسن والحسين ولم يقولا: لا جهاد إلا معنا، أو أحد من ذريتنا. أضف إلى ما سبق: أن الهادي جعل آيات جهاد الكفار مُنزَّلة على جهاد المسلمين وقتالهم، وهو بهذا يسلك مسلك الخوارج.

الثاني: آيات الجهاد واردة في جهاد الكفار من قِبل المسلمين، والهادي جعلها في قتال المسلمين حاكمهم ومحكومهم، الذين كانوا في عصره، ومعلوم قطعاً أن ذلك المجتمع الذي قاتله الهادي ونزَّل فيه آيات الجهاد مجتمع مسلم سني.

وعلى كلٍ: إذا قبل المسلمون هذا التحكم من الزيدية والهادوية ماذا سيحصل؟ لا شك أن هذا يؤدي إلى ترك جهاد الكفار، واعتبر بظهور الرافضة في العراق، وفي اليمن، فلا تكاد تجد أنهم واجهوا الكفار، بينما هم مستمرون في مواجهة المسلمين، فالطريقة المذكورة حقيقتها ترك جهاد اليهود والنصارى وغيرهم، وفتح أبواب القتال بين المسلمين، على مر العصور، وكر الدهور، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

الهادي يرى أن عدم خروجه لقتال حكام المسلمين يعادل الكفر بما أنزل الله

لقد استحوذ الشيطان على عقل الهادي؛ حيث صُور له أن عدم الخروج على الحكام يقتضي الكفر بما أنزل الله، قال ابن عمه عنه كما في سيرته ص(٥٢): «ولو لم أكن في هذا الأمر لم يمنعني ترك الفكر في هذا الأمر، حتى ناظرت نفسي فيه طويلاً، فما وجدت إلا الخروج، أو الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ».

فاتضح من هذا الكلام لكل عاقل مبلغ ما عليه دعاة الشيعة، من إضمار الغلو في الخروج على المسلمين: حاكمهم ومحكومهم، وأن هذا الخروج ضرورة لديهم، ترْكها ترك للإسلام، وولوج في الكفر في نظرهم عياذاً بالله، والقيام بها إقامة لدين الله في زعمهم. اللهم سلم، سلم.

وسيأتي مزيد إيضاح لهذا، في كلامنا على خروجهم على الحكام.

المعارك التي خاضها الهادي مع اليمنيين

لقد خاض الهادي معارك كثيرة مع أهل اليمن: في صعدة، وصنعاء، وما حولها، والغاية من ذلك: التوصل إلى قهرهم، ليكونوا طائعين له، فإن لم يحصل ذلك بطش بهم بطش الجبارين، وانتقم منهم انتقام الظالمين. وسأنقل هاهنا للقارئ الكريم ما تيسر ذكره، من المعارك والقتال بين الهادي، وبين بعض القبائل اليمنية من كتاب «سيرة الإمام الهادي» لراويه وجامعه علي بن محمد العباسي العلوي، ابن عمه ورفيقه في حروبه مع أهل اليمن، وسأسرد أسماء المعارك سرداً، وأكتفي بذلك عن التفاصيل:

معركة مع قوم من همدان من بلاد شاكر. ص(٧٩).

معركة مع أهل برط، وهم من شاكر. ص(٨٢-٨٤).

معركة مع أهل قرية عفارة. ص(٨٧).

ذهابه إلى قرية شوكان، من نجران، وأمْرِه بقطع نخيل وأعناب حنيش. ص(٩٠).

قتاله لدعام ومن معه. ص(٩٦).

معركة مع أرحب بن دعام بخيوان. ص(٩٨-٩٩).

معركة أثافت مع الدعام ورجاله. ص(١٠٠-١٠٧).

أخذه لجماعة من بني الحارث ويام، وجماعة من سكان نجران. ص(١٣٠)

قتاله لأهل خيوان. ص(١٣٧-١٣٨).

معركة مع المحدثين في خيوان. ص(١٤٣-١٤٤).

مواجهته لابن عباد. ص(١٥٦).

معركة مع أهل نجران. ص(١٦٠).

معركته في قرية سوحان من نجران. ص(١٦١).

قتاله لأهل قرية الهجر. ص(١٦٤).

قتاله لبني الحارث. ص(١٦٩-١٧٠).

قتاله لأصحاب ميناس. ص(١٧٥).

معركته مع الأكليليين في موضع يقال له (الصبرة). ص(١٩٤).

قتاله مع آل طريف والجفاتم. ص(٢٠٨-٢٠٩).

قتاله مع بني يعفر في شبام. ص(٢١٨).

قتاله مع أهل شبام وأيضاً أهل البون. ص(٢٢٢).

قتاله لبني طريف وصعصعة. ص(٢٢٣).

قتاله لآل يعفر، وآل طريف خارج صنعاء. ص(٢٢٥).

معركة مع آل يعفر. ص(٢٢٧-٢٢٩).

معركة في حدين مع آل يعفر. ص(٢٣٢).

قتاله مع آل يعفر وأبي الغشام بن طريف في ميدان صنعاء، وأيضاً في نقم. ص(٢٣٣).

قتاله لليعفريين في قاع صنعاء. ص(٢٣٤).

معركته في حدة مع آل يعفر. ص(٢٣٥).

معركته في ضبوة مع آل يعفر. ص(٢٣٦).

معركته خارج صنعاء، وهي التي كاد أن يقتل فيها. ص(٢٣٧).

قتاله للربيعة. ص(٢٤٣-٢٤٤).

هجومه على أهل كتاف، ونهب عسكره لأموالهم. ص(٢٤٤).

معركته مع ابن خلف في بيت عُقب. ص(٢٤٦).

قتاله لآل طريف. ص(٢٤٧).

قتاله لأهل قرية أملح. ص(٢٥٠-٢٥١).

قتاله لأهل قرية الهجر من نجران. ص(٢٩١).

هجومه على ابن حميد من أمراء نجران. ص(٢٩٤).

قتاله لأهل تهامة. ص(٢٩٦).

قتاله لأهل قرية لبيان. ص(٣٣٦).

قتاله لبني الحارث في نجران. ص(٣٥٤-٣٥٥).

وقد ذكر صاحب كتاب «الزيدية والإمامية» ص(٢٢١) أن الهادي كان له مع بني الحارث نيف وسبعون وقعة.

هذه المعارك التي قادها الهادي، وشارك في غمارها، وأما المعارك التي أرسل بجيشه فقط دون شهودها فلم أذكرها، وهي عدة معارك، ومن خلال العدد المذكور يتضح للقراء شؤم الهادي على أهل اليمن، وشقاؤهم به وبأمثاله، فما نعموا به ولا نعم بهم، فقد كثر سفك الدماء، وإزهاق الأرواح، وتشريد الناس، وانتهاك الحرمات، وسلب الأموال في هذه الوقائع. ولقد صدق شيخنا مقبل الوادعي - رحمه الله - عندما قال في «صعقة

الزلزال» (١/ ٤٦): «ولقد كان في خروج الهادي إلى اليمن شقاء اليمن، فشقي أولئك، وأشقوا غيرهم».

ولقد مات الهادي و لا تزال المعارك قائمة بين أتباعه والمناوئين لهم على مشارف صعدة، فلم تتحقق له تلك التطلعات والأماني، فمعاملة الهادي هذه وأمثالها لأهل اليمن أدت إلى تذمرهم عن الاستجابة له، إلا قهراً، ودفعتهم إلى قتاله، ناهيك عن حال العلماء، والعقلاء والأذكياء الذين عرفوا ما عليه الهادي من الرفض الفضيع، والاعتزال الشنيع، فهم أشد تنكراً لدعوته.

الهادي يضمن لنفسه الجنة ولمن يقاتل معه ويقطع بالنار لمخالفيه

قال ابن عمه في سيرته ص(٥١): «وسمعته يوماً وهو يقول للناس: اضمنوا لي أن تصلحوا لي سرائركم، وإذا أمرتكم بشيء ائتمرتم، إذاً والله أوقفكم على المحجة البيضاء، وأضمن لكم الجنة».

وقال أيضاً في «سيرته» ص(١٠٤): «حدثني أبو جعفر محمد بن سليمان قال: سمعت الهادي إلى الحق عليه السلام وهو يقول: والله محمود ما دخل قلبي منهم رعب ولا اعتددت بهم، وكيف أعتد بهم، وأنا أعلم أن الله معي؟! فإن قتلت فإلى الجنة، وإن قَتلت منهم واحداً صار إلى النار».

وفي «مجموع رسائله» (٤٨٣) قال الهادي: «حتى سمينا من قتله الظالمون منا شهيداً، وحكمنا له بالوعد الذي وعد الله الشهداء، وسمينا من قتلنا نحن من الظلمة كافراً معتدياً، وحكمنا عليه باستحقاق الوعيد من الله العلي الأعلى».

وقال كما في سيرته ص(٢٩٩-٣٠٠):

وأملي لأهل الفسق في ثأر أحمد ** ليأخذهم يوم القيامة بالوزر
فويل بني الدنيا من الله إنه ** سيصليهم نارا تلهب بالجمر
جحيم لها حر شديد وكربة ** لها شرر عال يشبه بالقصر
طعامهم الزقوم فيها وشربهم ** حميم وغساق لا يسوغ من الحر
وتطلى من القطران فيها وجوههم ** وما لهم عنها لعمرك من ستر

وقال أيضاً ص (١٨٧):

غفرت لمن أخطأ وبين عذره ** فأفسدهم عفوي فبعدا لمن كفر
فمنهم فريق في جهنم فلقت ** جماجمهم بالبيض في قرية الهجر

واضح جداً من كلام الهادي المذكور شعراً ونثراً أن المقتول من أعدائهم في النار قطعاً، وأن المقتول منهم في الجنة قطعاً، وهي جرأة خطيرة، وجهل بالأدلة الشرعية المانعة من الحكم بذلك، فقد روى مسلم برقم (١١٤) عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: فلان شهيد فقال: « **كلا إني رأيته في النار** » وفي البخاري رقم (٦٧٠٧) عن أبي هريرة أن رجلاً قتل، فقالوا: هنيئاً له الجنة، فقال الرسول: «**كلا، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً في قبره**».

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «الفتاوى الكبرى» (٤/ ٣٧٥): «ولا يشهد بالجنة إلا لمن شهد له النبي ﷺ واتفقت الأمة على الثناء عليه، وهو أحد القولين».

وقال ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» ص(٣٧٨): «وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يشهد لأحد إلا للأنبياء. وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص. وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون».

فما قول الهادي المذكور إلا من جنس قول أهل الضلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً: «فمن طلب أن يحشر مع شيخ لم يعلم عاقبته كان ضالاً».

وبهذا النقل يتضح للقارئ أنه لا يجوز القطع بالجنة لأحد، مهما بلغ من الخير والصلاح، إلا ببرهان من الله ورسوله ﷺ وكذا لا يقطع بالنار على أحد من عصاة المسلمين، فالذي عليه الهادي مخالف مخالفة واضحة للشرع، تجرأ أصحابه وأتباعه على قتل المسلمين الذين لم يقبلوا ما عليه الهادي، طلباً للجنة على حد زعمهم، وهي دندنة الروافض من سابق ومن لاحق، فها هو إمام الضلالة الخميني في عصرنا هذا يعطي مفاتيح الجنة - بزعمه - لمن يقاتل معه المسلمين في العراق قائلاً: من قتل وهابياً - أي: سنياً - فله الجنة. وكان حسين بن بدر الدين الحوثي الرافضي الخارج على الدولة اليمنية في سنة (١٤٢٥هـ) يقول لأصحابه: من قتل جندياً فله الجنة، ومن قتل ضابطاً فله الفردوس الأعلى. كذا أخبرنا غير واحد ممن شارك في المعركة، أنهم سمعوا من أتباع الحوثي من يقول لهم هذا.

تنبيه: سردنا من أقوال الهادي الصريحة في تكفير الذين قاتلوه، وأنهم إلى النار قطعاً عنده، وله أقوال أخرى تحتمل تكفير المسلمين، والحكم على ميتهم بالخلود في النار، من ذلك: حكمه على حنيش المناوئ له آنذاك، حيث قال بعد موت حنيش: ثم مات إلى لعنة الله. «سيرة الهادي» ص(٩٠).

الهادي يوجب على الناس إبعاد وإبطال شهادة من لم يقاتل معه ويحكم عليه بالنفاق الأكبر

من الأحكام التي أصدرها الهادي على من لم يقاتل معه، ما قاله كما في «مجموع رسائله» ص(٥٠٩-٥١١): «فأما من سلم من ذلك، ولم يكن في شيء من أحواله كذلك، ثم تخلف عنه من بعد أن تبلغه دعوته، وتنتهي إليه رسالته، أو يقع إليه خبره، فهو غادر في دين الله، فاجر، ولرسوله معاند، وعن الحق والصراط المستقيم عاند، مشاق لله محارب، إلى النار عادل، وعن الجنة مجانب، قد باء من الله باللعنة، وجاهره بالمعصية، ووجب على الإمام إن حاربه حربه وقتله وإهلاكه، وإن لم يحاربه، وتخلف عن نصرته وجب عليه إبعاده وإقصاؤه، وإبطال شهادته، وإزاحة عدالته، وطرح اسمه من مقسم الفيء، ووجب على المسلمين منابذته في العداوة والاستخفاف به، والاستهانة بكل أمره لا يسعهم غيره، ولا يجوز لهم فيه سواه. وسرد الهادي خمس آيات من سورة التوبة، وآيتين من سورة الفتح، وكلها تخاطب المنافقين، وتنص عليهم، ومنها ما فيه الحكم عليهم بالكفر كمثل قوله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨٤] قال الهادي بعد ذكره لهذه الآية: فنهى رسوله عن الصلاة عليهم، والوقوف على قبورهم، وحرم عليه الاستغفار لهم، ولم ينه عن ذلك إلا في غوي

هالك عنده، معذب شقي، ثم أخبر أن المرتابين الذين هم في ريبهم يترددون، والتردد فهو الشك، والشك فلا يكون في حق إلا من أهل الفجور والفسوق، ومن أضل عند الله أو أهلك، أو أشد عذاباً عند الله، أو آفك ممن تخلف عن الحق وهو يعرفه، وسوّف بالإقبال إليه».

وشرح بقية الآيات التي ذكرها، وهي في المنافقين منزلاً إياها على أهل اليمن الذين لم يقاتلوا معه.

فحكم الهادي ومن تبعه على المسلمين الذين لم يقاتلوا معه بالنفاق الأكبر المخرج من الإسلام ليس غريباً عنه، فقد حكم عليهم بالكفر، كما أوضحناه سابقاً.

وبقية الأحكام المذكورة في مقال الهادي في من لم يقاتل معه، من أنه ملعون ومعاند، ومحارب لله، وغير ذلك هي من جراء صولة الإمامة المزعومة.

الهادي يغنم أموال اليمنيين كما تغنم أموال الكفار

قال ابن عمه في «سيرة الهادي» ص(٨٤): وقال (أي الهادي): «إن هذا السلب الذي أخذتموه لكم حلال، وهو غنيمة، فهبوه لي، حتى أرده على القوم لأتألفهم به، فهو أصلح للإسلام».

وقال أيضاً ص(١٨٦) وهو يتحدث عن أخذ الهادي الغنيمة: «ثم أمرهم بجمع ما وقع في أيديهم من الغنائم» ثم قسمه على سهام الله تعالى، فأخذ هو الخمس، وقسم الباقي على أصحابه، فأعطى الفارس سهمين، والراجل سهماً، وهي أول غنيمة غنمها وقسمها.

وقال أيضاً ص(١٩٣): ولما وصلت الغنيمة إلى الهادي، أمر بها أن تقسم على سهام الله تعالى، فقسمت على خمسة أسهم، فأخذ الهادي عليه السلام خمسها، وقسم الأربعة أخماس على السرية التي أخذت الغنيمة، للفارس سهمان، وللراجل سهم».

وقال أيضاً ص(٣٥٥): «ووقع الجيش الخولاني الذي جعله الهادي - أعزه الله - قلباً على نعم بني الحارث، فأخذوا منها نعماً كثيرة، وغنموا غنائم كثيرة، وطردت بنو الحارث في رؤوس الجبال».

وقال الهادي مخاطباً من يقاتل، كما في «سيرته» ص(٣٠٧):

وقلت ألا احقنوا عني دماكم ** وإلا تحقنوها لا أبالي
ولست بمسرع في ذاك حتى ** إذا ما كفر كافركم بدا لي
وحلت لي دماؤكم بحق ** وإخراب السوافل والعوالي
وقطع الزرع واستوجبتموه ** بما قد كان حالا بعد حالي

وقد صار على طريقة الهادي في جعل أموال المسلمين غنيمة لهم غير واحد من أئمة الهادوية، كما سيأتي في فصل (بوائق الهادوية).

ولا تغتر بما قاله الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٧٤): «وفي هذا تكذيب للخوارج الذين يحكمون في فساق الموحدين بحكم الكفار، فيسبُون ذراريهم، ويغنمون أموالهم بالجهل منهم، والتعسف في دين الله».

فقوله: «ويغنموا أموالهم بالجهل منهم، والتعسف في دين الله» أصاب في ذلك، وليت الهادي ترفّع عن هذا الجهل، والتعسف الذي يذم به الخوارج، وأنى له ذلك؟! وهو مبتلى بكثير مما عليه الخوارج والروافض والمعتزلة، فيا لله كيف يكون إمام هدى، من كان هذا

حاله؟! وأين الهادي من سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ حينما قاتل البغاة والخوارج المارقين؟! فقد صحت الآثار عنه أنه أعلن قائلاً: «لا يجهز على جريحهم، ولا يتبع مدبرهم، ولا تغنم أموالهم» وعلى هذا قام إجماع المسلمين.

قال ابن شهاب الزهري: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أنه لا يقاد أحد، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن، إلا ما وجد بعينه» اهـ.

وقال العلامة ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٥٤): «فأما غنيمة أموالهم، وسبي ذريتهم، فلا نعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافاً».

وقال الإمام الشوكاني في **«نيل الأوطار»** (٣٦٦٦/٨): «قال في البحر: ولا يجوز سبيهم، ولا اغتنام ما لم يجلبوا به إجماعاً، لبقائهم على الملة».

وقال في «السيل» (٥٥٩/٤): «البغاة مسلمون، فأموالهم - من غير فرق بين ما حضروا به معهم في القتال، وما لم يحضروا به - معصومة بالعصمة الإسلامية، فمن ادعى أن شيئاً منها قد خرج عن العصمة الإسلامية فعليه الدليل» ثم ذكر أدلة ترد على من فرّق بين ما أجلبوا به، وما لم يجلبوا به. ثم قال: «وبهذا تعرف أنه لا فرق بين ما أجلبوا به، وما لم يجلبوا به، وبين آلة الحرب، وغيرها، وبين المغصوب، وغيره».

الهادي يغنم أموال من يقاتلونه في غير قتال

لقد تراكم ظلم الهادي على أهل اليمن، حتى بلغ به ذلك مبلغاً لا يتوقعه مسلم، قال ابن عمه راوي سيرته ص(١٩٢-١٩٣): «فلما كان بعد أيام بلغ الهادي إلى الحق أن دواب المهاذر[1] بموضع يقال له:(أفقين) ومعها جماعة منهم، فوجه علي بن محمد، ومحمد بن

(١) منطقة قريبة من مدينة صعدة.

القاسم... وأمرهما بالغارة على أفقين، والأخذ لما فيها من الدواب... فأغاروا على البلد، فأخذوا ما كان فيها من الإبل، والخيل والعبيد، والغنم، والحمير، وانصرفوا إلى الهادي بما غنموا».

وفِعل الهادي هذا مبني على قاعدته: أن من يقاتلونه كفار، حلال دماؤهم وأموالهم، حتى في غير قتال. وهذا الانحراف العظيم عرفت به رافضة العراق وإيران، وقبلهم الخوارج، فهؤلاء هم قدوة الهادي، فيا لها من سوءة وقع فيها الهادي، كيف يقتدي بالطاعنين، والشامتين في أهل بيت النبوة، ويزعم أنه على ما عليه أهل البيت!!.

الهادي وإهلاك الحرث والنسل

إن الأضرار التي ألحقها الهادي باليمنيين الذين لم يستجيبوا له وقاتلوه لا حدود لها، وإن من أعظم تلك الأضرار: هدم البيوت والحصون، وإحراق الزروع وقطع الأشجار، وقد فعل بالناس ما لا يسع المقام لسرده هاهنا، ولكن سأذكر ما تيسر من ذلك:

قال ابن عمه في «سيرة الهادي» ص(١٨٩): «ثم إن قوماً من خولان من (الربيعة) يقال لهم: الأكيليون، وبنو كليب، والمهاذر، والعويرات، والبحريون، وطرفاً من بني جماعة، حاربوه، وناصبوه، وقاتلوه، وانحازوا إلى حصنين لهم، يقال لأحدهما:(علاق) والآخر (الثور الأعلى) وعسكر الهادي بصعدة، وأمر بهدم منازل الأكيليين فهدمت، إلا منازل لنسوة ضعفاء ضعاف لم يكن لهن رجل... وأمره بقطع أعنابهم فقطعها».

وقال أيضاً ص(١٨٩): «فلما علم ابن عباد الأكيلي أن الهادي قد قطع أعنابهم، وهدم منازلهم صرخ بالربيعة فاجتمعت إليه، فأعلمهم بما فعل الهادي بمنازلهم وأعنابهم، وقال لهم: إنه فاعل بكم مثل ذلك».

وقال أيضاً ص(٢٤٤-٢٤٥): «فغدا (أي: الهادي) حتى وصل موضعاً يقال له: (كتاف) من بلد (وائلة) «فنهب العسكر ما وجدوا فيه من مال وغيره، فقطع أعنابهم وخربها، ثم تقدم إلى موضع آخر يقال له: (المطلاع) ففعل كما فعل بكتاف، ثم أقبلت إليه وائلة بسمعهم وطاعتهم، وطلبوا منه الأمان، فأمنهم».

وقال أيضاً ص(٣٥٥): «ثم انصرفت عساكر الهادي إلى الحق - أعزه الله تعالى إليه - فسار حتى نزل بحصن لبني الحارث يقال له: ثُلا، وأمر بهدمه وتحريقه».

وقال أيضاً ص(٢٩٣) وهو يتحدث عن قتال الهادي لأهل نجران: «فلما أصبح غدا عسكره إلى ناحية بني خثيمة يقطعون عليهم نخيلهم، ولم يكن قطع عليهم قبل ذلك اليوم».

وقال أيضاً ص(٢٩٢) وهو يتحدث عن قتال الهادي لبني الحارث: «وألزم قوماً يقطعون النخل «والعسكر في ذلك يقطعون نخيلهم، ويهدمون حصونهم» وجميع أسواق بني الحارث فيهدمونها، يغنمون ما فيها».

وقال أيضاً وهو يتحدث عن أحد خصوم الهادي: «فأمر الهادي إلى الحق بقطع نخله، وأعنابه، فقطع له أربعمائة نخلة، تنقص نخلات وكرمتين، وهدم له منزله».

وقال أيضاً ص(١٧٨): «وأمر الهادي بهدم ميناس، فهدمه كله».

وقال ص(٣٣٦) وهو يتحدث عن قتال الهادي لأهل لبيان: «فعسكر بساحتها، وأمر بالقرية فهدمت وحرقت».

وفي ص(١٣٠) تحدث راوي سيرة الهادي عن قلع الهادي للزرع، وذكر أن الهادي قال: «قد فعل رسول الله مثل ذلك، حيث قطع نخل بني النضير، فأنزل عليه: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [الحشر: ٥]

وقال صاحب «سيرة الهادي» ص(٢٥١) وهو يتحدث عن عساكر الهادي: «ومضى العسكر كله، حتى نزلوا قرية (أملح) ونهبوا ما وجدوا فيها، وأقاموا أياماً يخربون المنازل والآبار، ويقطعون النخيل والأعناب... وهو يتنقل في قراها، ويخربها قرية قرية، حتى طرحوا عليه بأنفسهم، فأمنهم».

وقال العلوي **راوي** «**سيرة الهادي**»: «ثم مضى (أي: الهادي) إلى سوحان فأخربها وهدمها».

قلت: وقد صار على طريق الهادي غير واحد من ملوك الهادوية:

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٢٦٥) في ترجمة مطهر بن شرف الدين، وهو يتحدث عن توجهه إلى خولان: «فدمر ديارهم، وقطع فيها الأعناب والأشجار، وقضى على أكثر من ثلاثمائة رجل، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف».

ومن هؤلاء أيضاً: القاسم بن علي العياني، وأبي الفتح الديلمي، وأحمد بن سليمان، والمنصور عبد الله بن حمزة، وكثير. وسيأتي ذكر بعض بوائق هؤلاء على اليمنيين وأمثالهم في فصل (بوائق الهادوية) وقد قام بعض المتأخرين منهم بالاستدلال على جواز هذه المعاملة الوحشية بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] قال: وهي حجة الأئمة عليهم السلام.

ومما احتج به أيضاً قال: إنا روينا بالأسانيد إلى النبي ﷺ في «أمالي أبي طالب ﵇» أنه قال: «إن الله أوحى إلى نبي من أنبيائه: أني معذب من قومك مائة ألف: أربعين ألف من شرارهم، وستين ألف من أخيارهم. فقال: يا رب هؤلاء الأشرار، فما بال الأخيار؟ قال: إنهم لم يغضبوا لغضبي».

وفي «الأمالي» أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله أمر أن يخسف بمدينة - أو يعذب السهو من عندي - فقالت الملائكة: إن فيها يا رب العابد الفلاني، أو فلان العابد - السهو من عندي - فقال الله تعالى: أسمعوني ضجيجه، فإنه لم يغضب لغضبي**».

وفي «الأمالي» أيضاً عنه ﷺ أنه قال: «**ما من قوم يكون بينهم من يعمل فيهم بالمعاصي فلم يأخذوا على يديه إلا عمهم الله بعذاب، وهؤلاء هل أنكروا منكراً أو هاجروا؟ هم بين أهل المعاصي، يرون ويسمعون، ثم كان في هذه الأيام ما أدخلوا أهل الفساد إلى بيت الشرايف، يا منكراه يا منكراه**». اهـ بواسطة «صعقة الزلزال» (١/ ٢١٠-٢١١) لشيخنا الوادعي وعقب على الحديثين بقوله: «لم يثبت الحديثان يا حاطب ليل».

وعقب على كلام صاحب الأمالي بقوله: «كل الذي فعلته وأئمتك المبتدعة الظلمة نحن نبرأ إلى الله منه».

واستدلال الهادي على أفاعيله هذه بأن النبي ﷺ قطع نخيل بني النضير جهل منه بمواضع الأدلة، لأن بني النضير كفار، لا حرمة لدمائهم وأموالهم، أما هؤلاء فمسلمون، حرمت أموالهم، ودمائهم، معصومة بالإسلام، إلا أن يكون الهادي غير مفرق بين المسلم واليهودي، على طريقة التكفيريين، فهم ينزلون الآيات التي في الكفار على المؤمنين، وكفى بهذا منهم جرأة، واعتداء، وظلماً.

ويقولون أيضاً: إن الهادي ما هدم الحصون على أهلها إلا بسبب نقضهم لعهده، أو كثرة تمردهم عليه.

والجواب: لو حصل ما ذُكر فلا يجوز له أن يفعل معهم هذا، وبهذا تَعلم أن قتال الهادي لهم ليس لإقامة الإسلام كما يزعم، فهم مسلمون، وإنما لإقامة الملك.

الهادي يأمر بتعليق بعض القتلى على الأشجار

ومن مخازي الهادي ومن تبعه: القيام بتعليق بعض القتلى بعراقيبهم على الأشجار، وهذا من فنون التعذيب القسوة التي لا يتصور مسلم أن تحصل من قبل من جاء إلى الناس مدعياً حمل الخير لهم، والرحمة بهم، بل مدعياً إقامة دين الله فيهم، وإليك بعض أفاعيل الهادي، وبعض أئمة مذهبه، التي تدل على ما ذكرنا:

قال ابن عمه كما في «سيرة الهادي» (١٧٣): «ثم انصرف إلى القرية في آخر النهار، فأمر بالقتلى فجمعت، ثم أمر بتعليقها في الشجر، فعلقت منكسة، في كل شجرة جماعة، مؤزرين بالخرق والشمال «ثم إن القرية أنتنت نتناً شديداً» فأتت بنو الحارث إلى الهادي إلى الحق، فقبلوا رأسه، ورجليه، ويديه، وسألوه أن يهب لهم جيف إخوانهم، فيدفنوها في البئار والحفر، فأبى ذلك عليهم، فلم يزالوا به حتى أجابهم».

وقال المؤرخ محمد بن علي الأكوع في تعليقه على «قرة العيون بأخبار اليمن الميمون» ص(١٢٧): «وكان الهادي كثيراً ما يلجأ إلى الخراب والدمار، وقطع الأشجار والزروع، وتحريق الفواكه والثمار، بل إلى أبعد حد من ذلك، وهو التمثيل بالأسرى، وصلبهم، وتنكيس رؤوسهم، وكان يسن بهم سنة الكفرة المشركين، وقتل سيدَ آل عبد المدان عليَّ بن الربيع وهو في أسره».

وقد صار على هذا غير واحد من ملوك الهادوية، ومن ذلك ما ذكره القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١ / ٢٦٥) في ترجمة مطهر بن شرف الدين، وهو يتحدث عما عمله ببعض أهل القرى: «ثم أمر بأصحاب الشريف وأعوانه كلهم فربطت أرجلهم إلى الجمال، فسحبتهم على وجوههم، حتى تمزقت وتناثرت أجسامهم في الطرقات».

وقال الأكوع في ترجمة الحسين بن القاسم العياني من «هجر العلم» (٣/ ١٥١٢): «وكان بعض القبائل قد خالفت على الإمام عند مسيره إلى ألهان، فلما عاد قبض على مشايخ تلك القبائل، وصلبهم منكسين، ووهب خيلهم وسلاحهم لشيعته».

فبالله عليك ما الفرق بين أفاعيل الهادي هذه، وأفاعيل غيره من الظلمة؟

الهادي يقاتل من أجل الملك

لقد كثرت دندنة الهادوية أن الهادي جاء ليُحيي الإسلام في اليمن، وحقيقة ما جاء إليه الهادي هو نشر الرفض والاعتزال، وإقامة دولة له على ذلك.

ومن الدلائل على أن الهادي مبتلى بداء التفاني على الملك والزعامة، ما قاله في أكثر من قصيدة له كما في سيرته ص(٣٠١):

هلموا إلى ما يورث الفخر والسنا ** فما عرف قوم أمرهم متنازع

فلو عضدتني عصبة طالبية ** لها شيم محمودة ودسائع

وصبر على البلوى إذا نزلت بهم ** جحاجح في أسيافهم ناقع

إذا ملكوا الدنيا وذل عدوهم ** ولم ير في روضاتهم وهو راتع

ولكنهم أضحوا وأمسوا كآي ** سيدارى فيعطى نافها فهو قانع

وقال أيضاً ص(٣٠٢):

كذلك أنتم يا آل أحمد فانهضوا ** بجيش كسيل حدرته الجراشع
فما العز إلا الصبر في حومة الوغى ** إذا برقت فيه السيوف اللوامع
هل الملك إلا العز والأمر والغنى ** وأفضلكم من هذبته الطبائع

وقال كما في «سيرة الهادي» ص(١٩٢):

بمعونة الرحمن أملك أرضهم ** وأذل فيها كل من يتجمع

ومما يدل على تفاني الهادي على الملك: جعله أموال المقاتلين له غنيمة له ولأصحابه، مع العلم أن من أعظم الظلم جعْل أموال هؤلاء المسلمين غنيمة لأن أموالهم معصومة بالإسلام، وأبشع من هذا أن يرسل الهادي من أصحابه إلى مراعي الغنم والإبل، فيأخذونها على الرعاة قهراً، فهذا نهب وظلم واضح.

ومما يدل على ما قلنا ما ذكره صاحب «سيرة الهادي» ص(٣٩) عن الهادي أنه قال: «قد أوصاني عمي محمد بن القاسم، وقال لي: يا أبا الحسين أتراني أعيش إلى وقت تُوجِّه إلي مما غنمته، ولو مقدار عشرة دراهم أتبرك بها».

ألا ترى أن الهادي ومن معه جاءوا كالذئاب الجائعة للحصول على الأموال، وبدلاً من أن يوصيه عمه بتقوى الله، ومجانبة الظلم والاعتداء على حقوق الناس، أوصاه باغتنام الأموال، ولا يتأتى هذا إلا بارتكاب آثام عظيمة، وأوزار جسيمة كما هو معلوم، فهل القوم إلا طلاب دنيا، وقد حرص الهادي على تطبيق الوصية، قال الأكوع في تعليقه على «الإكليل» (١/ ٢٥١): «وقد ظل أهله وأقاربه يتقاضونه المعونة، ومد يد المساعدة،

ويبعثون إليه المعونة مستجدين كرمة وإحسانه بين حين وآخر، فتارة يجود عليهم، وتارة يعتذر لهم»

هل قاتل الهادي القرامطة بنفسه؟

لقد اشتهر عند كثير من المؤرخين اليمنيين أن الهادي قاتل القرامطة، وذكر بعضهم أن معاركه معهم بلغت ثلاثاً وسبعين معركة، وبعضهم يذكر تسعين، والناظر فيما كتب من قتال الهادي لأهل اليمن، لا يجد إثباتاً لقتاله القرامطة.

وإليك الإيضاح أن الهادي لم يلتق بقرامطة اليمن، فضلاً عن أن يقاتلهم:

يقرر المؤرخون أن أول دخول القرامطة اليمن عام (٢٦٦ أو ٢٦٨هـ) وأشهر دعاتها اثنان:

أحدهما: الحسن بن فرج بن حوشب الكوفي المشهور بمنصور اليمن أبو القاسم، وبعضهم يجعل لقبه اسمه، استوطن عدن لاعة في بلاد حجة، وتظاهر بالزهد والعبادة لمدة سنتين، ثم احتال حتى استولى على جبل مسور من جبال حجة الشامخة، وبدأ بالزحف على القبائل في تلك الجهة، فلم يزل يتغلب عليهم حتى استولى على جبل كوكبان وشبام، ثم دبّ الخلاف بينه وبين علي بن الفضل، وجرت الحروب العنيفة بينهما، وفي آخرها تغلب عليه علي بن الفضل، توفي ابن حوشب عام (٣٠٢هـ). انظر «كشف الأسرار» للحمادي، و«طبقات فقهاء اليمن» للجعدي.

ولم يذكر أحد من المؤرخين أنه حصل لقاء بين الهادي وبين ابن حوشب، فضلاً عن ذكر حصول قتال بينهما، ولم يذكر صاحب «سيرة الهادي» أنه حصل لقاء بين الهادي وبين ابن حوشب، مع أنه ذكر أن القدميين كان بينهم وبين القرامطة في حجة قتال شديد،

فاستغاثوا في عام (٣٠٤هـ) بأحمد بن الهادي، واستنصروه، فوجه معهم قائداً له مع عسكر، حتى لزموا باري، وانحازت القرامطة فانهزموا عنهم، وعادوا إلى جبل مسور.

وانظر ص(٤٠٤) من «سيرة الهادي».

وذكر أيضا أن أحمد بن الهادي في سنة (٣٠٧هـ) بعث عسكراً في حرب القرامطة في جبل مسور، وهزمت القرامطة، مع أن صاحب «غاية الأماني» يذكر أن هذا البعث كان من ولد الهادي الناصر، الذي كان بعد أحمد.

وواضح جداً من النقل من كتاب «سيرة الهادي» أن عدم ذكره لقتال الهادي لابن حوشب، مع ذكره لقتال ابن الهادي لأصحاب ابن حوشب دليل على عدم قتال الهادي لابن حوشب، فانتفى بهذا قتال الهادي لابن حوشب زعيم القرامطة في عصر الهادي، حتى توفي الهادي عام (٢٩٨هـ).

وثانيهما: علي بن الفضل، وها أنا ألخص ما ذكره صاحب «سيرة الهادي» في سيرته، إذ هي العمدة عند الهادوية وغيرها، والمرجع الأول عند تنازع المؤرخين، كما صرح بهذا غير واحد من كبار المؤرخين:

من المعلوم أن أعظم ما ابتلي به أهل اليمن من تسلط القرامطة عليهم في عهد الهادي قرامطة علي بن الفضل، فقد زحف بجيشه من أبين، حتى استولى على صنعاء، وقد ذكر صاحب «سيرة الهادي» قدوم علي بن الفضل على صنعاء وتمكنه من السيطرة عليها ثلاث مرات، وهاك تلخيص ذلك:

القدوم الأول:

قال صاحب «سيرة الهادي» (٣٨٩) في الكلام على قدوم علي بن الفضل إلى صنعاء: «وأن أسعد بن أبي يعفر خرج إليهم فحاربهم، وقاتلهم قتالاً شديداً، وقتل منهم أربعمائة رجل، وانصرف أسعد آخر يومه إلى صنعاء، وسار القرامطة في ليلتهم حتى لزموا جبل نُقم، فأقاموا بنقم ثلاثة أيام لا ينزلون، فلما كان يوم الجمعة احتركوا وبان عسكرهم وخرج إليهم أسعد بن أبي يعفر فلم ينزلوا، فلما كان ليلة السبت سار علي بن الفضل في خمسة آلاف من مقاتلتهم ورجالتهم، فدخلوا صنعاء ليلاً من ناحية سكة الشهابيين فقاتلهم أسعد... ثم خرج من صنعاء، واستباح القرامطة صنعاء، فنهبوا جميع الأموال والأثاث، واستخرجوا ما كان تحت الأرض، فأقاموا خمسة عشر يوماً».

وفي ص(٣٩١) أن علي بن الفضل خرج من صنعاء إلى بلد قدم، فأقام في حربهم نيفاً وخمسين يوماً لم يظفر بهم.

وذكر في المصدر نفسه أن علي بن الفضل انتقل بعد ذلك إلى شبام، والتقى فيها بصاحبه ابن حوشب، وأقام عنده نحو شهر، ثم صار إلى المغرب، فنهبوا وسبوا النساء، وأخذوا الأموال، ثم خرج إلى تهامة سنة (٢٩٣هـ) وذكر أنه بعد خروج علي بن الفضل قام ابن كياله، ومحمد بن الحسن بقتل القرامطة الذين تركهم علي بن الفضل، وقام المذكوران بالمكاتبة إلى الدعام، فبعث إليهما بابنه الحسين في عسكره، وكتبوا إلى الهادي يعلمونه بما كان منهم، ويستدعونه، ويسألونه النصر له، فأجابهم، وبعث ابنه أبا القاسم، فسار إلى صنعاء في جمادى الأولى، وخرج جماعة من أهل صنعاء إلى الهادي يستنهضونه، فخرج معهم، ودخل صنعاء يوم الأربعاء لأربع ليال من جمادى الآخرة، سنة ثلاث وتسعين ومائتين، ودخل معه

آل يعفر، والدعام، وولده، وابنا الراويه، وولد جعفر بن إبراهيم، ووجوه أهل اليمن مطيعين له، وكان ابن جعفر محمد بن الحسين، وابن كياله قد حاربا القرامطة في قلعة طهر، ودخلا عليهم وحاربهم في شبام، ودخلاها، وأخذا ما كان بها. اهـ

فأفاد هذا النقل أن مقاومة علي بن الفضل ومن معه، من وقت قدومه من ذمار، إلى دخوله صنعاء، ثم إلى خروجه إلى قدم، ثم إلى شبام، ثم إلى المغرب، ثم إلى تهامة، كل هذا في وقت عدم وجود الهادي، وعدم مشاركة جيشه في ذلك، ثم إن القضاء على بقية القرامطة في صنعاء، وفي وادي ظهر كان علي يد غير الهادي، والهادي في هذه المرحلة كان في صعدة، وقدوم الهادي صنعاء ودخوله إياها كان بعد خروج علي بن الفضل إلى تهامة، وبعد القضاء على بقية القرامطة، فاتضح من هذا أن الهادي لم يباشر قتال علي بن الفضل في القدوم الأول، ولا في معركة واحدة، لكونه كان في صعدة.

القدوم الثاني: ففي ص(٣٩٣) من «سيرة الهادي» عام (٢٩٤): أن ابن كياله وثب على الهادي يحاربه، فلم يقاتله الهادي، وخرج عنه من صنعاء إلى صعدة.

وقال المؤرخ محمد بن علي الأكوع في تعليقه على «قرة العيون» ص(١٤٥): «ولم يعد إليها الهادي بتاتاً» أي: إلى صنعاء.

وذكر صاحب سيرة الهادي ص(٣٩٤): «أن ابن الفضل نهض من المذيخرة، فسار يريد صنعاء حتى صار بحِزْيَز، فخرج إليه أسعد ومن معه، فتقاتلوا، فالتقى ابن الفضل وصاحبه ابن ذي الطوق، وبعث عسكراً إلى جبل نُقم، فلم يكن للقوم طاقة بهم، فدخل القرامطة صنعاء أول يوم من رجب سنة (٢٩٤) يوم السبت فاستباحوها، وقتلوا جميع من كان بها

من العلويين، وصار أسعد وابن كياله إلى بلاد قُدُم، وأقام القرامطة بصنعاء ونواحيها ثلاث سنين إلا أحد عشر يوماً يخربونها، ويقتلون الناس».

وفي ص(٣٩٥) من «سيرة الهادي» بعد أن ذكر جرائم علي بن الفضل وكفره قال: «فلما كان ذلك، بعث الهادي إلى الحق -أعزه الله تعالى- رجلاً عباسياً -من ولد العباس بن علي عليه السلام يقال له: علي بن محمد بن عبيد الله- في جماعة من أصحابه، وكتب إلى الدعام أن يخرج معه، ففعل ذلك، وساروا حتى أتوا إلى صنعاء، وكان بها صاحب للقرامط في عسكر، فحاربوهم وأخرجوهم من صنعاء، ودخلوها يوم الخميس لإحدى عشر ليلة باقية من شهر رجب سنة (٢٩٧) وذكر في نفس المصدر أن الهادي بعث ابنه أبا القاسم إلى صنعاء في جماعة من خولان وهمدان، فدخلوا صنعاء يوم الإثنين لعشر ليال خلت من شعبان (٢٩٧ هـ)».

وذكر في نفس المصدر أن ابن كيالة لما بلغه دخول ابن الهادي صنعاء، ودعا إلى محاربته، فكتب الهادي إلى ابنه بالانصراف عنها، فخرج وخرج من كان معه، وأتى من كان بشبام من القرامطة فدخلوا صنعاء، وأقاموا بها أربعة عشر يوماً، وكان هذا في شوال سنة (٢٩٧ هـ).

وذكر في ص(٣٩٦) أن القرامطة الذين دخلوا صنعاء بعد خروج محمد بن الهادي كانوا قليلين، فخرجوا منها، فقدم إليها أسعد بن يعفر فدخلها ليلة النحر من ذي الحجة سنة (٢٩٧هـ) ثم خرج أسعد في حرب القرمطي الذي في شبام في شهر ربيع الأول سنة (٢٩٨هـ) فانهزمت القرامطة، ودخل شبام، ثم أتى القرامطة من بيت ذخار، فخرجوا عنهم.

وذكر ص(٣٩٧) أن الهادي توفي يوم الأحد لعشر باقية من ذي الحجة آخر سنة (٢٩٨هـ) ففي هذا النقل المتظافر أن الهادي خرج من صنعاء إلى صعدة قبل قدوم علي بن الفضل الثاني على صنعاء وهجومه عليها، ولم يأت الهادي صنعاء حتى توفاه الله.

القدوم الثالث: بعد موت الهادي.

قال صاحب «سيرة الهادي» ص(٣٩٧-٤٠٣): «ثم خرج أسعد بن أبي يعفر من صنعاء إلى شبام في حرب القرامطة يوم الخميس لثمانية أيام باقية من ذي الحجة سنة (٢٩٨) فدخلها وصعد عليهم الجبل فطردهم، ودخل عليهم حصن شريب قهراً، وأقام أياماً، فبلغه أن ابن الفضل قد نهض من المذيخرة يريد صنعاء، وانصرف ابن كياله من ذمار، فدخل صنعاء يوم السبت لثلاث ليال خلت من المحرم، مدخل سنة تسع وتسعين ومائتين، وقدم ابن فضل - لعنه الله - يوم الخميس لتسع من المحرم، فانهزم عنه الناس، ودخل صنعاء ليلة الجمعة ليلة عاشوراء، فأقام بها أحد عشر يوماً، وصار أسعد وابن كيالة إلى الكلابح من بلد قُدُم، فأقام بها أياماً، وخرج ابن الفضل من صنعاء، فصار إلى مدر فأقام بها أياماً، ثم عاد إلى شبام، وطلع بيت ذخار، وأظهر حرب صاحبه الكوفي، فدخل شريب فأقام فيه أياماً، ثم سار يريد حرب صاحبه، فنهب تلك البلد وصار إلى موضع يقال له: (الظلمة) يحارب صاحبه ويحاصره في جبلة، ثم نهض أسعد من قُدُم ومعه ابن كيالة يوم الجمعة لثمانية أيام باقية من صفر من تلك السنة، فصار إلى ذمار فقام بها، ولقيه ابن الرُوَية، وجميع مذحج، ووعدوه المناصرة على حرب القرامطة... ثم انصرف ابن فضل من صاحبه لما لم يقوَ عليه في حصنه فكاتبه، وجامله، والتقيا، وبعث معه الكوفي ابنه، فدخل صنعاء وبها الأقرعي ونفر يسير من أهل صنعاء يوم الإثنين لتسع ليال خلت من شهر رمضان من هذه السنة، فلم

يعترض بأحد منهم، ونزل المسجد الجامع، فذبحوا، وشربوا الخمر في رمضان، ثم سار يريد المذيخرة، فانتزح عنه أسعد إلى عباصر، ثم صار إلى المذيخرة مقيماً على كفره وفجوره... وأصاب ابن فضل - لعنه الله - مرض في بدنه، فتفجر من أسفل بطنه، وأماته الله على أسوأ حال لعنه الله، وكانت وفاته يوم الأربعاء للنصف من شهر ربيع الآخر من هذه السنة، وقام من بعده ابنه - لعنهما الله تعالى - بالمذيخرة، وقتل نفراً كثيراً من أصحاب أبيه».

فكل ما سبق ذكره في القدومات المذكورة هو تلخيص ما احتواه كتاب «سيرة الهادي» وكما ترى أنه لا يوجد ذكر لقتال الهادي لعلي بن الفضل، ولا في رواية واحدة، وإنما كانت مشاركته بإرسال جيش من قِبَله ما بين الحين والآخر، ومما يؤيد ما ذكرت من أن الهادي لم يشهد قتال القرامطة ما قاله المؤرخ محمد بن علي الأكوع في «قرة العيون» ص(١٢٧) وهو يتحدث عن عدم قتال الهادي للقرامطة: «والشيء الذي يستلفت النظر هو ما شحنته كتب التواريخ أن نيفاً وتسعين وقعة كانت بينه وبين القرامطة، وأنه هو الذي طهر اليمن من القرامطة، وأبادهم بسيفه ذي الفقار، الوارث له من جده أمير المؤمنين صلوات الله عليه، في حين أن سيرته - وهي أوثق وأقدم المراجع، وأقرب إلى الحقيقة والواقع - لم تُشر - لا من قريب، ولا من بعيد - عن نشوب أي موقعة بينه وبين القرامطة، مما نستريب في نقلة الأخبار».

وقبل هذا، قال العلامة ابن الديبع الشيباني في كتاب «قرة العيون بأخبار اليمن الميمون» ص(١٤٦-١٤٧): «ثم سار ذو الطوق نحو صنعاء، فلقيه أسعد بن أبي يعفر في جمع، فهزمه ذو الطوق، وقتل من أصحابه ثلاثمائة رجل، ثم دخل ذو الطوق صنعاء فملكها، فاستدعى أهل صنعاء بالإمام الهادي، فبعث إليهم عسكر، وتبعهم المرتضى في جيش، فخرجت

القرامطة من صنعاء، ودخلها المرتضى، فأقام بها زماناً، حتى جاءته القرامطة بما لا قبل له، فخرج من صنعاء، وخرج معه منها جيش عظيم، فلقيه أبوه الهادي بورور وقد انتشرت القرامطة في البلاد، فعادوا جميعاً إلى صعدة، ولم يلبث الهادي أن توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين».

وأيضاً قد صرح كثير من المؤرخين أن الذي أباد القرامطة في اليمن، وقضى على ملكهم هو أسعد بن أبي يعفر، وممن صرح بذلك صاحب «سيرة الهادي» قال ص(٤٠٣ ـ ٤٠٤): ثم خرج أسعد بن أبي يعفر صنعاء يوم الخميس، لتسع من رجب من هذه السنة (أي: ٣٠٣) حتى صار إلى ذمار، وكاتب أهل المخلاف، واستدعوه، وقدم إليه وجوه أهل البلد، ثم نهض من ذمار إلى كحلان فأقام بها أياماً، قبل أن يبني فيها شيئاً، ثم سار إلى مخلاف جعفر، واجتمعوا إليه وحلفوا له، ونهض في حرب الكفر مجداً مجتهداً، فكان الحرب بينهم سجالاً، ولزموا الحصون، وأقاموا وهو يحاربهم ويحاصرهم، وجعل يدخل حصونهم وهو يبذل نفسه ومن أطاعه، وأعطي الظفر، فدخل جميع الحصون، وقتل بشراً كثيراً، وألجأهم إلى دار المذيخرة، وحصرهم فيها، وفيها غيرهم، فلما كان يوم الخميس لتسع من رجب سنة أربع وثلاثمائة دخل الدار قهراً، وأخذ الكفرة أسراً، واستولى على جميع ما كان هنالك ولله الحمد، وأجاز أسعد أصحابه ومن كان معه الجوائز الكثيرة، وانصرف فدخل صنعاء يوم الفطر مستهل شوال سنة أربع وثلاثمائة، واستخلف في البلد إبراهيم بن إسماعيل بن العباس المخائي، ولما كان في ذي القعدة من هذه السنة أمر أسعد بابن علي بن فضل وأخيه ومن كان أسر من الكفرة فضرب أعناقهم جميعاً، وبعث برؤوسهم إلى العراق، وكانوا نيفاً وعشرين رجلاً.

ونقل المؤرخ محمد بن علي الأكوع في تعليقه على كتاب «قرة العيون» ص(١٥١) عن ابن حماد المعافري قوله: «وأباد القرامطة على يد الأمير الحوالي بمنه وسعادته، وجعل لا يسمع بأحد منهم إلا قتله، ورجع إلى صنعاء (يعني: أسعد) وقد أطفأ جمرة الشرك، وملك جميع البلاد، وزالت الفتنة، وأراح الله الناس من القرامطة، وطهر البلاد، وأمن منهم العباد».

وذكر ابن الديبع في «قرة العيون» نحو هذا.

وذكر أيضاً صاحب «سيرة الهادي» مواجهات أخرى للقرامطة من قبل أسعد بن أبي يعفر، أدت إلى إبادتهم. انظر ص(٤٠٦).

وذكر أيضاً صاحب «سيرة الهادي» مشاركة محمد بن الهادي، وأخيه الناصر في قتال القرامطة، في أيام ملكهما. انظر مثلاً ص(٤٠٤-٤٠٥).

ونقل المؤرخ محمد بن علي الأكوع عن ابن حماد المعافري في «قرة العيون» ص(١٥١) قوله: «وجرت المكاتبة بين الأمير إبراهيم بن زياد، والناصر أحمد بن يحيى الإمام الهادي صاحب صعدة، وتعاقدوا على المعاضدة والمناصرة، وقتل القرامطة حيثما وجدوا».

وخلاصة القول: أن المنصف لا يسعه إلا أن يسلِّم للحقائق العلمية: أن الهادي لم يقاتل القرامطة بنفسه.

الهادي يوصي بالزعامة من بعده لابنه محمد

لقد ذكر غير واحد من المؤرخين أن الهادي يحيى بن الحسين أوصى بالإمامة من بعده لابنه المرتضى محمد بن يحيى، قال مسلم اللحجي في «تاريخه» (١/ ق٤٠) كما نقله علي محمد زيد في كتابه «معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره» ص(١٤٧) عن العباس الخيواني – رجل

من شيوخ الزيدية، وذوي الفضل منهم - عن مشائخه، عمن أدرك الهادي: أن رجلاً من شيعته كان له مجل يقال له :أحور، سأله ذات يوم عن الخليفة بعده، والقائم بالأمر بعد وفاته، فأبطأ عليه في الجواب، ثم أعاد السؤال فقال: يا وحي محمد (يعني ابنه) قال: ثم من؟ قال: يا وحي أحمد (ابنه الناصر) قال: ثم من؟ قال: حسبك إن عمرت عمر ثلاثة أئمة، في كلام من نحو هذا.

قال صاحب كتاب «المصابيح» ص(٥٩٠) ذكر العباس في كتابه أنه لما توفي الهادي أوصى إلى ابنه أبي القاسم محمد المرتضى، وعهد إليه عهداً فيما بينه وبينه.

وذكر الحجوري في «روضته» أن الهادي لما توفي بصعدة سنة (٢٩٨) في ذي الحجة أوصى إلى ابنه أبي القاسم محمد المرتضى. اهـ بواسطة كتاب «معتزلة اليمن» ص(١٤٨).

قلت: وصية الهادي بالإمامة من بعده لولده المذكور مخالف لما سار عليه الخلفاء الراشدون، بدءاً بأبي بكر ﷺ، وانتهاء بعلي ﷺ، إذ لم يوص أحد منهم لأحد من أولاده، كما هو معلوم، والهادي في هذا موافق لما يفعله كثير من الملوك، من الإيصاء بها لأبنائهم من بعدهم.

الهادي يأمر بدفن جسده في مسجده وأتباعه ينفذون

قال عبد الله بن محمد الصعدي في كتابه «درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية» ص(٢٠٣): «ثم أمر عليه السلام بحفر قبره في مؤخرة مسجده الجامع، بلا فصل لما قد ظهر من بركة ذلك المكان».

قلت: هذه الوصية أول شرارة ووسيلة داعية إلى الشرك القبوري في اليمن فيما نعلم، وغير خافٍ على المسلمين تحريم الدفن في بيوت الله، والقاعدة المقررة عند علماء الإسلام هي (لا يجتمع في الإسلام مسجد وقبر) والأدلة كثيرة وصريحة على ذلك:

ففي البخاري رقم (١٣٣٠) و(٤٣٥) ومسلم رقم (٥٣١،٥٣٠،٥٢٩) عن عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال وهو في سكرات الموت: «لعنة الله على اليهود والنصارى: اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وعن علي ﷺ قال: «قال العباس: اذهب بنا إلى رسول الله، فإن كان هذا الأمر فينا وإلا أوصى بنا الناس. قال: فأتوا النبي ﷺ فسمعوه يقول: « **لعنَ اللهُ اليهودَ اتَّخذوا قُبورَ أَنبيائهم مَساجدَ**» قال: فخرجوا من عنده ولم يقولوا له شيئاً».

رواه ابن سعد في«الطبقات» (٤/ ٢٨) وابن عساكر (٤٢/ ٤٢٦) وهو صحيح لغيره.

ومن الاتخاذ المذكور في الحديث: إدخال القبر في المسجد، أو الدفن في المسجد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اتفق الأئمة: أنه لا يجوز دفن ميت في مسجد» اهـ بواسطة كتاب «تحذير الساجد» ص(٤٤-٤٥) للعلامة الألباني.

وقد أفتت دار الإفتاء المصرية بعدم جواز الدفن في المسجد.

كما في مجلة «الأزهر» (١١/ ٥٠١) نقلاً من كتاب «تحذير الساجد» ص(٤٥).

وفي «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٢٨٠) رقم (١٤٤٨) ما نصه:

س: شخص بنى جامعاً باليمن، وأوصى أسرته أن يكون قبره في الجامع، وتوفي بالفعل، ودفن بالجامع أمام القبلة، وبين القبر وبين الجامع فرق متر واحد، فأرجو إرشادنا في ذلك؟

فأجابت: يجب أن ينبش هذا القبر، ويجعل في مكان بعيد عن المسجد، في مقبرة البلد، لأن جعل القبر في المسجد ذريعة إلى الشرك، وإذا كان في القبلة كان أشد في التحريم، وأقرب إلى الشرك بالله، وذلك بعبادة صاحب القبر، والأصل في ذلك ما رواه البخاري ومسلم في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **قاتل الله اليهودَ والنصارى، اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ**» وأخرج مسلم - أيضاً - أن النبي ﷺ قال: « **لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**» وروى مسلم - أيضاً - أن النبي ﷺ قال: « **أَلاَ وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلاَ فَلاَ تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ. إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذٰلِكَ**» انتهى جواب اللجنة.

وسيأتي ذكر شيء مما آل إليه أمر قبر الهادي من أنواع الشركيات والبدع عند كلامنا على تخصيص الهادوية مراقدهم بالزيارة.

وأما إظهار القبور التي يخشى على الناس الافتتان بها كقبر الهادي، فطريقة السلف إخفاؤها، بدءاً بما صنعه آل بيت النبوة حين توفي علي بن أبي طالب ﷺ، فقد أخفي قبره، وكما صنع الصحابة بجثة دانيال حينما وجدوها، فقد حفروا بضعة عشر قبراً، ووضعوه في واحد منها، ودفنوها ليلاً، فأصبح الناس ولا يدرون في أيها دفن، وما أوصى به الهادي من دفنه في المسجد منكر، لا نعلم أن أحداً من خلفاء المسلمين وملوكهم سبقه إلى ذلك.

ومعلوم أن الدفن في المساجد من سنن اليهود والنصارى، فليربأ كل مسلم بنفسه عن إحياء سنتهم واتباع طريقتهم.

الهادي يوجب على الناس أن يهاجروا إليه، وإلى أتباعه، ويدعي أن الله فرض ذلك على الأمة

من المعلوم أن الهجرة التي فرضها الله هي الهجرة من بلاد الكفار إلى ديار المسلمين، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ...﴾ [النساء: ٩٧-٩٨].

أما الهجرة إلى إمام من الأئمة -ولو كان صالحاً- فلم يفرضها الله ولا رسوله، وقد أوجب الهادي على الأمة أن تهاجر إلى ملوكهم، قال وهو يتحدث عن دعوة إمامهم إلى نفسه كما في «مجموع رسائله» ص(٥٠٩): والقيام لله بحقه وجبت على الأمة طاعته، وحرمت عليهم معصيته، ووجبت عليهم الهجرة إليه، والمجاهدة بأموالهم معه، وبين يديه، وكانت طاعته، والهجرة إليه، والمجاهدة بأموالهم معه، والتجريد في أمره، وبذل الأموال والأنفس، والمبادرة إلى صحابته، والكينونة تحت كنفه فرضاً من الله على الخلق، لا يسعهم التخلف عنه ساعة، ولا التفريط في أمره فينة، إلا بعذر قاطع، مبين عند الله سبحانه: من مرض، أو عرج، أو عمى، أو فقر مدقع عن اللحوق به مانع.

ثم ذكر الهادي عدة آيات مستدلاً بها على قوله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [التوبة: ٤١] وقوله: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التوبة: ٩٢].

قلت: هذه الآيات واردة في ترك الجهاد في سبيل الله مع ولاة أمور المسلمين، وليست في الهجرة قط، وهكذا يكثر استدلال الهادي بالأدلة في غير موضعها، وإليك كلام أهل العلم على الهجرة التي فرضها الله على العباد:

قال العلامة ابن الأمير في «سبل السلام» (٤/ ٦٦) تحت حديث رقم (١٢٨٨) بعد إيراده حديث: «أنا بريء من كل مسلم يقيم مع المشركين» : «والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة، وهو مذهب الجمهور» .

وقال الإمام الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ٥٠٤-٥٠٥) عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ۚ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [النساء: ٩٧]: «وقد استدل بهذه الآية على أن الهجرة واجبة على كل من كان بدار الشرك، أو بدار يعمل فيها بمعاصي الله جهاراً، إذا كان قادراً على الهجرة، ولم يكن من المستضعفين، لما في هذه الآية الكريمة من العموم، وإن كان السبب خاصاً» .

وقال ابن قدامة في «المغني» (١٣/ ١٥٠-١٥١): «وحكم الهجرة باق لا ينقطع إلى يوم القيامة في قول عامة أهل العلم... وقوله لصفوان: إن الهجرة قد انقطعت. يعني: من مكة، لأن الهجرة: الخروج من بلد الكفار، فإذا فتح لم يبق بلد الكفار، فلا تبقى منه هجرة، وهكذا كل بلد يفتح لا يبقى منه هجرة، وإنما الهجرة إليه» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢١) وهو يتحدث عن الهجرة: «وقد وقعت في الإسلام على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة، وابتدأ الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة، وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة، إلى أن فتحت مكة، فانقطع الاختصاص، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر، لمن قدر عليه باقياً».

وقال أيضاً وهو يتحدث عن الهجرة: «وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر، وقدر على الخروج منها».

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٧/ ١١٣): «ما دام في الدنيا دار الكفر، فالهجرة منها واجبة، والحكم يدور مع علته» .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨١): «فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة، لمن قدر عليها».

إذاً :يتضح جلياً من كلام أهل العلم أن وجوب الهجرة إنما هو من بلاد الكفار إلى بلاد المسلمين، عند القدرة على ذلك، والعجز عن إقامة دين الله في بلاد الكفار، وعلى هذا؛ فإيجاب الهادي الهجرة إلى أئمتهم قول شاذ. وكم للهادي من شذوذ، والذي أوقعه في هذا الشذوذ هو داء الإمامة والزعامة، عافانا الله من ذلك.

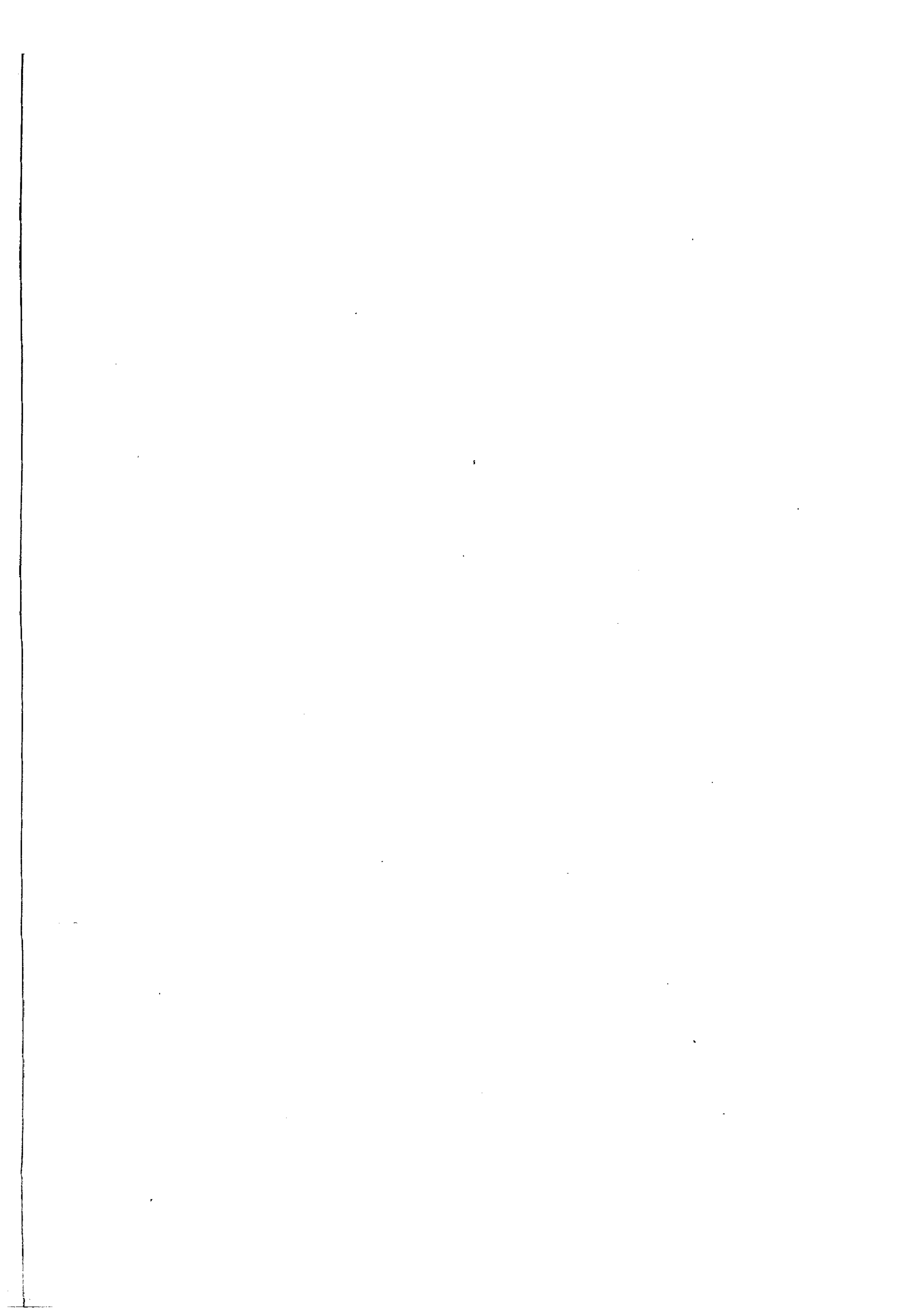

الفصل الرابع

بيان عقيدة الهادوية

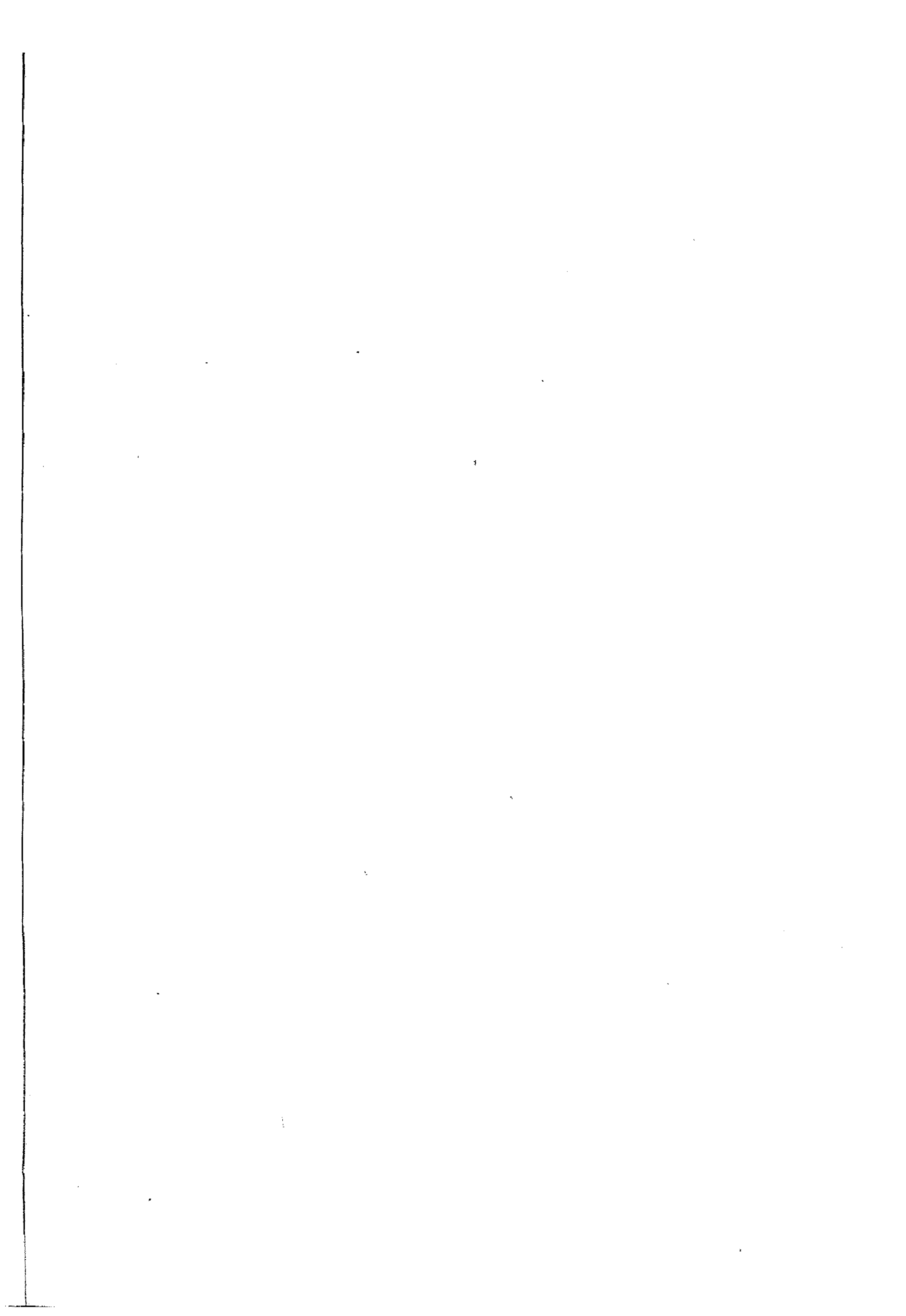

القاسم بن إبراهيم جد الهادي أول زيدي اشتهر بعلم الاعتزال

القاسم بن إبراهيم هو: ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد، كان أحد الدعاة إلى بيعة أخيه محمد بن إبراهيم في مصر، ولما توفي أخوه نهض بأمر الإمامة، وسميت بيعته (البيعة الجامعة) فاشتهر أمره، فطاردته الجيوش العباسية إلى اليمن والحجاز، فاضطر إلى الاختفاء، وكان من جهة المعتقد معتزلياً، بدليل الكتب التي ألفها في ذلك ومنها: «أصول العدل والتوحيد» و«نفي الجبر والتشبيه» و«الأصول الخمسة التي عند المعتزلة» وصفة العرش والكرسي وتصريفهما» و «الرد على المجبرة» .

وقد جمع أكثر هذه ضمن كتابهم «رسائل العدل والتوحيد» ومن أعظم ضلاله: القول بخلق القرآن، كما في رسائل «العدل والتوحيد» ص(٢٦٥) قال وهو يتحدث عن القرآن: وكذلك قرآن الله، وكتب الله كلها، قال جل ثناؤه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣] يريد: خلقناه... ﴿ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: ١١٣] فكل محدث من الله - جل ثناؤه - فمخلوق.

قال الإمام ابن الوزير في «العواصم» (٤/ ٣٩٢): «وقال محمد في كتاب «الجملة»: وسألت القاسم بن إبراهيم عن القرآن؟ فقال: كلام الله ووحيه وتنزيله، لا يجاوز هذا إلى غيره، وهكذا كان أسلافنا، قال محمد: وكان يقول بخلق القرآن يضمر ذلك. وقال لي القاسم: يقال للذين يقولون: القرآن مخلوق: أليس قد علم الله أنه مخلوق؟ فإذا قالوا: نعم قيل لهم: أليس قد علم الله أنه مخلوق، واجتزأ من الخليقة أن قال لهم: مجعول؟ فإذا قالوا:

نعم قيل لهم: فلم تجتزئون من خلق الله بما اجتزأ الله به لخلقه؟» وقد سار في باب أسماء الله وصفاته على طريقة المعتزلة من تحريفها وتعطيلها، وقال بقول المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين.

وله رسائل في الإمام والإمامة، سار فيها على طريقة الرافضة في اختصاصهم بالإمامة ووجوب الخروج على الحاكم الظالم، ولما لم يصل إلى بغيته اعتزل وسكن في جبل الرس بالقرب من المدينة النبوية حتى توفاه الله سنة مائتين وستة وأربعين هجرية.

وكانت له فرقة يقال لها (القاسمية)، قال ابن النديم في «الفهرست» ص(٢٧٤) في ترجمته: «العلوي البرسي وهو القاسم بن إبراهيم صاحب صعدة، من الزيدية وإليه ينتسب الزيدية القاسمية».

قلت: وتدعي الهادوية أن الرسول ﷺ قال: **«يا فاطمة إن منك هادياً ومهدياً، ومستلب الرباعيتين، لو كان بعدي نبي لكان إياه ويجعلونه فيه»** والحديث لا أصل له.

وكان لا يرضِّي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال يحيى بن حمزة في «الرسالة الوازعة» (١٧٩): «الرواية السادسة عن القاسم» أنه لما سئل عنهما قال: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٣٤] «وروي عنه أيضاً أنه كان ينكر فعالهما ويسخط »».

قلت: توقفه عن الترضِّي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ليس إلا نزعة رافضية، فماذا بعد رضا الله ورسوله عنهما؟! أما إنكاره أفعالهما وتسخطه فرفض صريح، وله قواعد بعيدة عن الصواب احتوتها كتبه.

وعنده مسائل في العبادة شذ فيها عن الكتاب والسنة، وعما عليه السلف من الصحابة والقرابة، ومن ذلك:

* أمره بالأذان بحي على خير العمل كما في كتاب «المصابيح» للسيد أبي العباس ص(٥٦٢) وهذا نصه: قال القاسم لأبي عبد الله أحمد بن عيسى: قم يا أبا عبد الله وأذن وقل فيه: حي على خير العمل، فإنه هكذا نزل به جبريل عليه السلام على جدنا محمد ﷺ فقمت وأذنت، وركعت، وأقمت، فتقدم القاسم بن إبراهيم عليه السلام فصلى بنا جماعة صلاة العصر».

وكانت هذه الصلاة في الكوفة.

* إيجابه الوضوء على من قام إلى الصلاة ولو كان متوضئاً، قال العلامة محمد ابن إبراهيم الوزير في «العواصم» (٣/ ٣١-٣٢) وهو يتحدث عن القاسم البرسي: «وقال القاسم عليه السلام: إن الوضوء واجب على كل من قام إلى الصلاة، وإن كان على وضوء، وخالف المشهور من مذاهب آبائه عليهم السلام في ذلك كما ذكره الأمير الحسين في «الشفاء» فإنه حكى قوله هذا وقال: إنه محجوج بإجماع أهله عليهم السلام، أو كما قال».

* جعله دعاء الاستفتاح في الصلاة قبل التكبير، قال المؤيد في قول القاسم بتقديم التوجه - قلت يريد بالتوجه: دعاء الاستفتاح - قبل التكبير: «إنه أول من قال به، وإن من قبله من العترة وغيرهم خالفوه في ذلك» ا.هـ

والذي يظهر: أن الهادي يحيى بن الحسين قد أخذ عن جده القاسم هذه المذكورات في العبادات وغيرها، بدليل أن الهادي أول من عرف بها في اليمن ونشرها، ولا يستبعد أن يكون أيضاً قد تلقى علم الاعتزال عن جده القاسم، فإن هذا ممكن؛ خصوصاً في أيام

شبابه، فقد ولد الهادي عام (٢٢٠هـ) وتوفي جده القاسم عام (٢٤٦هـ) فهذه المدة كافية لأن يكون قد تلقى عن جده علوماً كثيرة.

الهادوية تتلقى عقيدة الاعتزال من المعتزلة

لقد أخذ الهادي علم العقيدة الذي هو أجل العلوم الشرعية عن أبي القاسم البلخي:

قال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٣): «وكذلك كلام الهادي غالبه كلام أبي القاسم الكعبي».

وأبو القاسم الكعبي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، قال فيه الحافظ في «لسان الميزان»: «من كبار المعتزلة» وذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» أنه كان داعية إلى الاعتزال.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩٢): «من متكلمي المعتزلة البغداديين، صنف في الكلام كتباً كثيرة».

وأمْر تلقي الهادوية للاعتزال عن المعتزلة أمر مشهور على ألسنتهم، فضلاً عن نقله عن غيرهم، قال السيد الهادي بن إبراهيم الوزير كما نقل ذلك عنه المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٢): «وأما المعتزلة فقد ذكرت بعض أكابرهم وكراسي منابرهم مع إجمال وإهمال إذ هم الأعداد الكثيرة، والطبقات الشهيرة، ورأيت تقديمهم على الزيدية، لأنهم ساداتها وعلماؤها، فألحقت سمطهم بسمط الأئمة، وذلك لتقدمهم في الرتبات، ولأنهم مشايخ ساداتنا وعلمائنا القادات» ا.هـ

وأما كلام علماء أهل اليمن في تلقي الهادوية الاعتزال عن المعتزلة فكثير، ومن ذلك ما قاله المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٢-١٣): «هذه كتبهم شاهدة بذلك، وإنما بعضهم يوافق هذا، وبعضهم يوافق ذاك، فانظر كلام الإمام المنصور بالله في كتبه كلها، وكلام

الإمام المهدي في كتبه، وكلام أبي طالب في كتبه: كـ «شرح البالغ» و«المدرك» والسيد ماتكديم، والمؤيد بالله، تجدها كلمات الجبائية بأعيانها، مع تصريحهم بقولهم: المختار كلام شيخنا أبي علي، أو أبي هاشم، أو أبي رشيد، أو غير ذلك، وكذلك كلام الهادي غالبه كلام أبي القاسم الكعبي، وكذلك الإمام يحيى بن حمزة موافق غالب أمره لأبي الحسين البصري سائر سيره، وعلى الجملة فهذا أمر أوضح من أن يشرح، حتى قال بعض الأشاعرة وقد عدد الفرق: وأما الزيدية فلا ينبغي أن يعدوا فرقة مستقلة، وإنما هم مقلدون للمعتزلة في الأصول» اهـ.

وقاله العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (٢/ ٣٣٦) وهو يخاطب الهادوية: «وقول شيوخكم البغدادية (يريد: معتزلة بغداد): «إن الله تعالى ليس بسميع، ولا بصير، ولا مريد حقيقة، وإنما ذلك مجاز معناه وحقيقته»».

وسيأتي قريباً ما قام به بعض ملوك الهادوية كأحمد بن سليمان، وعبد الله بن حمزة من استيراد كتب المعتزلة من العراق إلى اليمن.

الهادي أشهر من أدخل الاعتزال إلى اليمن

من المعلوم أن اليمن أصيبت بالاعتزال قبل زمن الهادي. انظر كتاب «الحياة العلمية في اليمن» للشجاع ص(١٦٠-١٦١) ولكن لم يظهر في اليمن إلا على يد الهادي، وانتشر على يد أتباعه:

قال نشوان الحميري في «الحور العين» (٢٥٠): «وأول من دعا باليمن إلى مذهب الزيدية ونشر مذهب أئمتهم: يحيى بن الحسين بن القاسم» فنزل بين خولان وغلب على صعدة».

قال شيخنا الوادعي في تعليقه على «الرسالة الوازعة» (٢١٤) وهو يتحدث عن الهادي: «أدخل بدعتين عظيمتين إلى اليمن: إحداهما: بدعة التشيع. والثانية: بدعة الاعتزال، ولا يكفينا أنه يتبرأ من المعتزلة والروافض في كتبه، فإن الذي نراه في كتبه تأييد قول المعتزلة وغلاة التشيع».

وقال أيضاً في «صعقة الزلزال» (١/ ٤٢-٤٣): «فمن أفسد فطر اليمنيين؟ الجواب: في اليمن الأعلى أفسدهم المتسبون إلى علي بن أبي طالب ﷺ منذ خرج الهادي يحيى بن الحسين أدخل على اليمن التشيع والاعتزال، وسفك دماء اليمنيين منذ خرج من الرس إلى اليمن سنة (٢٨٠) ومشى غالب العلويين على منواله».

تنبيه: ذكر الرازي في «تاريخ صنعاء» عن الكشوري قوله: «وأول من أدخل صنعاء كلام الجهمية: ضرار في زمن يزيد بن منصور، ثم أفشاه ابن مكشوح، قال عبد الوارث: هو محمد بن مكشوح صنعاني عاش مائة وعشر سنين». نقلاً من كتاب «معتزلة اليمن» ص (٦٦).

الهادوية معتزلة إلا في الإمامة فإنهم رافضة

لا يخفى على من له اطلاع على حال الهادوية من جهة المعتقد أنهم معتزلة، وإليك بيان ذلك:

سبق أن ذكرنا أن الهادي تعلم علي يد أبي القاسم البلخي الكعبي، وقد بيّنا أن أبا القاسم الكعبي من رؤوس المعتزلة البغداديين، وأيضاً تعلّم الاعتزال على يد جده القاسم بن إبراهيم الذي وضع الأصول الخمسة التي اعتمدتها الهادوية، وليس بينها وبين أصول المعتزلة اختلاف، وقد كان القاسم الرسي معاصراً لأبي الهذيل، توفي سنة (٢٤٦هـ). انظر «رسائل العدل والتوحيد» ولهذا كانت كتب الهادي في العقيدة تنضح بالاعتزال، فقد

احتوى كتاب «مجموع رسائل الهادي» على عدة رسائل له في العقيدة الاعتزالية، ومن تلك الرسائل:

١ - البالغ المدرك. ٢ - معرفة الله. ٣ - التوحيد. ٤ - المنزلة بين المنزلتين. ٥ - أصول الدين. ٦ - تفسير العرش والكرسي. ٧ - كتاب الجملة. ٨ - خطايا الأنبياء. ٩ - مسائل أبي القاسم الرازي. ١٠ - الرد على المجبرة والقدرية.

فهذه الرسائل سار فيها الهادي على طريقة المعتزلة في مسائل العقيدة، بل وله مسائل في العقيدة خرج فيها عن الاعتزال إلى ما هو أشنع من ذلك كما تقدم، وهذا الذي قلته هو ما عليه أهل العلم:

قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٢) وهو يتحدث عن الهادوية: «هم معتزلة في كل الموارد، إلا في شيء من مسائل الإمامة...».

وقال أيضاً: «وقال السيد الهادي بن إبراهيم الوزير - رحمه الله - وهو من أشد الناس شكيمة في نصرة مذهب الزيدية، والتعصب لهم، والرد على مخالفيهم، فقال فيهم، وفي المعتزلة: وإنهما فرقة واحدة في التحقيق، إذ لم يختلفوا فيما يوجب الإكفار والتفسيق. ذكر هذا في خطبة منظومته التي سماها (رياض الأبصار) عدد فيها أئمة الزيدية وعلماءها وعلماء المعتزلة متوسلاً بهم، فذكر الأئمة الدعاة من الزيدية، ثم علماء المعتزلة، ثم علماء الزيدية من أهل البيت، ثم من شيعتهم، واعتذر عن تقديم المعتزلة على الزيدية بما لفظه: وأما المعتزلة فقد ذكرت بعض أكابرهم، وكراسي منابرهم مع إجمال وإهمال، إذ هم الأعداد الكثيرة، والطبقات الشهيرة، ورأيت تقديمهم على الزيدية لأنهم ساداتها وعلماؤها، فألحقت

سمطهم بسمط الأئمة، وذلك لتقدمهم في الرتبات، ولأنهم مشائخ سادتنا وعلمائنا القادات» «العلم الشامخ» ص(١٢-١٣).

قال المقبلي **معلقاً على كلام الهادي ابن الوزير**: «وهذا الذي قال هو حقيقة الأمر في اتحاد هاتين الفرقتين، كما لا يخفى على من صح أن يعد من أهل هذا الشأن، هذه كتبهم شاهدة بذلك، وإنما بعضهم يوافق هذا، وبعضهم يوافق ذاك، فانظر كلام الإمام المنصور بالله في كتبه كلها، وكلام الإمام المهدي في كتبه، وكلام أبي طالب في كتبه كـ «شرح البالغ المدرك» والسيد ماتكديم، والمؤيد بالله تجدها كلمات الجبائية بأعيانها، مع تصريحهم بقولهم: المختار كلام شيخنا أبي على، أو أبي هاشم، أو أبي رشيد أو غير ذلك، وكذلك كلام الهادي غالبه كلام أبي القاسم الكعبي، وكذلك الإمام يحيى بن حمزة موافق غالب أمره لأبي الحسين البصري سائر سيره» المصدر السابق.

وقال أيضاً **وهو يتحدث عن زيدية اليمن ص(٢٠٨)**: «وليس لهم كبير خلاف بعد ذلك، بل يوافقون المعتزلة في العقائد، وأما الفروع فأئمتهم يختلفون، منهم من يغلب عليه مذهب الحنفية، ومنهم من يغلب عليه مذهب الشافعي موافقة لا تقليداً» .

وقال بعض علماء الأشعرية: «**وأما الزيدية فلا ينبغي أن يعدوا فرقة مستقلة، وإنما هم مقلدون للمعتزلة في الأصول، وللحنفية في الفروع**» نقلاً من «العلم الشامخ» ص(١٣).

وقال شيخنا الوادعي - رحمه الله - **في «صعقة الزلزال» (١/ ٢١٣)**: «شيعة اليمن غالبهم معتزلة».

وقد ذكر المقريزي في «خططه» (٢/ ٣٥٢) أن الزيدية يوافقون المعتزلة في أصولهم كلها إلا في مسألة الإمامة.

وقال الشهرستاني في «الملل والنحل» ص(١٦٢) وهو يتحدث عن الزيدية: «وأكثرهم في زماننا مقلدون، لا يرجعون إلى رأي واجتهاد، أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت، وأما في الفروع فهم على مذهب أبي حنيفة، إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعي - رحمه الله - والشيعة».

وقال عبد الله بن حمزة: «فرق الشيعة كثيرة، والعمدة في التشيع مذهب الزيدية، وعدلية الإمامية، ويقرب إليهم المعتزلة لقولهم في العدل والتوحيد، وبينهم خلاف في مسائل الإمامة» نقلاً من كتاب «الصلة بين الزيدية والمعتزلة» ص(٦١).

قلت: أثرت المعتزلة على الزيدية في عقائدها، وأثرت الزيدية على معتزلة بغداد في الإمامة، قال الملطي: «إن الفرقة الرابعة من الزيدية هم معتزلة بغداد، يقولون بقول جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب الهمداني، ومحمد بن عبد الله الإسكافي، هؤلاء أئمة معتزلة، هم زيدية، يقولون بإمامة المفضول على الفاضل، ويقولون: إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ لا يسبقه أحد من الأمة» نقلاً من كتاب «الصلة بين الزيدية والمعتزلة» ص(٦٦-٦٧)

وقال صاحب «الروض النضير» (١/ ٥٣): «إن معتزلة بغداد كمحمد بن عبد الله الإسكافي وغيره ينتسبون إلى زيد بن علي، ويقولون: نحن زيدية».

فهذه النقولات لا تدع مجالاً للشك في اعتزال الهادوية، ولا ينفعهم دعواهم أنهم أجل من أن يكونوا تلاميذ للمعتزلة، فقد كانوا تلاميذ لهم.

الهادوية يجعلون العقل هو الأصل الأول لتلقي العقيدة

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» (٥٥٤): إن الواجب عليه عند التباس الأقوال واختلاف الأفنان أن يرجع إلى عقله في ذلك، فيفكر به ويميز، فينظر بعقله، ويتخير لنفسه، فيتفرع له من عقله من المعرفة ما يقول على الله به الحق، ويذكره بما يشبهه من الذكر الذي لا يكون إلا له سبحانه، فيعلم أن المعرفة كلها خارجة متفرعة من العقل، وأنه لا يكون معرفة إلا بالعقل ومن العقل.

وقال يحيى بن حمزة: ولو قدرنا أن الدليل العقلي على خلاف ما اشتهر به ظاهر الدليل النقلي؛ فلا خلاف بين أهل التحقيق: أنه يجب تأويل الدليل النقلي وتنزيله على مقتضى العقل، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل، وبين مقتضى دليل العقل فنحن بين أمرين: إما أن نكذب العقل، وإما أن نؤول النقل، ولا سبيل إلى تكذيب العقل؛ لأن النقل لا يمكن إثباته إلا بواسطة العقل، فإن الطريق إلى إثبات الصانع وحكمته ومعرفة النبوة لا يتم إلا بالعقل، فلو كذبنا العقل ورددناه لكان في الحقيقة رداً للنقل، فتصحيح النقل برد العقل يتضمن إبطال النقل، فلما بطل ذلك تعين علينا تأويل دليل النقل عند مخالفة دليل العقل.

فعلق عليه شيخنا الوادعي بقوله: «وهذه نزعة معتزلية، والصحيح: أن النقل الصحيح لا يخالف العقل الصحيح، ثم إن الصحيح معصوم، والعقل ليس بمعصوم، ثم إن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] ويقول: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] ولم يقل: فحكمه إلى العقل» انظر «صعقة الزلزال» (١/ ٢٨٨).

وحين قال ابن الوزير:

أصول ديني كتاب الله لا العرض ** وليس لي في أصول غيره غرض

فأجاب عليه أحمد بن يحيى المرتضى بقوله:

يا ذا الذي لأصول الدين يعترض ** وقال ليس له في علـمه غـرض
لو كنت تعلمه ما قلت معترضـاً ** أصول ديني كتاب الله لا العـرض
هذي مقالة من زلت به قـدم عن ** منهج الحق أو في قلبه مـرض

انظر «هجر العلم» (٣/ ١٣١٧).

وقال القاسم بن إبراهيم الرسي: فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبد، وجاءت حجة الرسل بمعرفة العباد، والعقل أصل الحجتين الأخيرتين، لأنهما عرفا به، ولم يعرف بهما، فافهم ذلك.

كتاب «أصول العدل والتوحيد» ضمن «رسائل العدل والتوحيد» ص(٢٥٠).

وإليك بوائق المقدِّمين للعقل على النقل، والرد عليهم:

قال العلامة ابن الوزير في «الروض» (٢/ ٣٣٥) وهو يبين ما اشتمل عليه علم الكلام: «وإن أول الواجبات: النظر في الله، وأن النظر فيه لا يتم إلا بالشك فيه، فوجب الشك في الله تعالى، بل كان أول الواجبات؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه، بحيث يحصل الثواب على الشك في الله، والعقاب على تركه، ويستمر وجوب الشك في مهلة النظر، ويقبح فيها تعظيم الله تعالى، لأنه عندهم في تلك الحال لا يؤمن أن لا يستحق

التعظيم، فتحرم فيها لذلك الصلوات وسائر العبادات، تحل جميع المحرمات الشرعيات ويجب فيها استحلال جميع الحرام، وترك جميع الواجب».

وقال أيضاً في «**العواصم**» (٤/ ٥-٦): «أخبرنا ما هذه العقائد التي لا تدرك إلا بعلوم الكلام؟ فإنا رأينا أصحاب رسول الله ﷺ قد أجمعت الأمة على صحة عقائدهم قبل هذه الممارسة، فإن قلت: إن هذه العقائد هي اعتقاد الصانع جل وعز، وأنه عالم قادر، موصوف بجميع صفات الكمال، غير ممثل بشبيه ولا مثال، فقد أمكن الصدر الأول إدراك هذا من غير ممارسة، ولم يصمهم أحد بالبله، وجمود الفطنة ممن هو أذكى منك قلباً، وأرجح لباً، وأصلب ديناً، وأتم يقيناً».

وقال العلامة الشوكاني في «**كشف الشبهات**» ضمن «**الرسائل السلفية**» ص(١٩): «هكذا سائر المسائل الكلامية مبنية في الغالب على دلائل عقلية، هي عند التحقيق غير عقلية، ولو كانت معقولة على وجه الصحة لما كانت كل طائفة تزعم أن العقل يقضي بما دبت عليه ودرجت واعتقدته، حتى ترى هذا يعتقد كذا، وهذا يعتقد نقيضه، وكل واحد منهما يزعم أن العقل يقتضي ما يعتقده، وحاشا العقل الصحيح السالم عن تغير ما فطره الله عليه أن يتعقل الشيء ونقيضه».

وخلاصة القول ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٣): «الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم، فلكل واحد منهم عقل».

قلت: فعقل من يتبع؟!

تنبيه: للهادي كلام مجمل في معرفة الله، يحتمل الحق والباطل، فلم أعرج عليه، وإنما ذكرت عنه ما كان صريحاً في عقيدته.

الهادي يقول بخلق القرآن

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٥٨) وهو يتحدث عن خلق القرآن، ويستدل لذلك بآيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] وقال: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] وكذلك خلق القرآن، إذ جعله قرآناً عربياً كما جعل الشمس ضياء، والقمر نوراً بأن خلقهما كذلك، وقال: ﴿ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه:١١٣] فأخبر أنه محدث وأنه ليس بقديم، وإذا كان محدثاً فالله أحدثه، وهو مخلوق، والله خلقه... وقال: وكذلك القرآن سماه كلامه وروحاً من أمره، ومعنى ذلك: أنه خلق من خلقه وتدبير من تدبيره وأمره... فبهذه الآيات ونحوها خالفنا من زعم أن القرآن ليس بمخلوق وعلمنا أنه مخلوق محدث، وأن الله خالقه.

وقد وصل الحال بالهادوية في اعتقاد خلق القرآن إلى أن جعلوا ذلك من أصولهم وسطروه في مختصراتهم، ومن تلك المختصرات التي احتوت على ذلك «مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم» ص(٥١) للرصاص أحد علمائهم في القرن السابع الهجري، وفي رسالة «الأساس في عقائد الأكياس» للشرفي.

فالهادوية لا يزال اعتقادهم في خلق القرآن إلى عصرنا، وقد خرجوا بهذا الاعتقاد عن الكتاب والسنة، وما عليه السلف عموماً، وأهل البيت خصوصاً.

قال الإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير في «العواصم» (٥/ ١٤): «وقال في «الجامع الكافي»: إن القرآن كلام الله غير مخلوق. وقال ذلك من أئمة العترة: زيد بن علي، وجعفر

الصادق، وعبد الله بن موسى، والحسن بن يحيى، وغيرهم ممن حكاه عنهم محمد بن منصور، وأبو عبد الله الحسني العلوي مصنف «الجامع الكافي على مذهب الزيدية كما مر تحقيقه».

وقال أيضا في «العواصم» (٤/ ٣٨٧- ٣٨٩): «فإن قيل: هذا الكلام خلاف إجماع أهل البيت عليهم السلام؛ لأنهم قد أجمعوا على أنه مخلوق، فصرحوا بذلك، وردوا على من ادعى خلافه، فالجواب: أن هذا غير صحيح على الإطلاق، لأن أهل البيت عليهم السلام متقدمون ومتأخرون، فأما الصدر الأول من المتقدمين فمنهم من صرح بمثل مذهب أهل الأثر، ومنهم من لم ينقل عنه في ذلك نفي ولا إثبات».

وأنا أورد ما يثلج الصدر، ويقطع الريب في ذلك من نصوصهم، من كتبهم الشهيرة الموجودة في خزائن أئمتهم عليهم السلام، فأقول:

قال السيد الشريف الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن الغلوي الحسني في المجلد السادس من تأليفه المسمى بـ «الجامع الكافي في فقه الزيدية» ما لفظه: «الكلام في خلق القرآن قال محمد (يعني: ابن منصور الكوفي الشيعي محب أهل البيت): وراوية مذاهبهم في كتاب أحمد: ذاكرت عبد الله بن موسى قول من يقول: القرآن مخلوق، فقلت: أدركت أحداً من آبائك يقول به؟ قال: لا. قال محمد: وكان عبد الله يكره الكلام فيه وفي غيره مما أحدث الناس، وكان عبد الله إذا ذكر له رجل ممن يتكلم فيما أحدث الناس من الكلام قال: اللهم أمتنا على الإسلام، ويمسك» ا.هـ

وقد قرأت لبعض رافضة اليمن المعاصرين وإذا به يقول: نقول القرآن كلام الله ونسكت. يعني: لا نقول غير مخلوق، وهذا من الحلول العقيمة التي يسلكها أصحابها، ألا

يعلم هذا القائل أن السكوت هنا فيه انتصار للقائلين بخلق القرآن، فكيف لو وافقهم في نفسه، فمن وفقه الله لقول الحق فليقل: القرآن كلام الله غير مخلوق.

ومن طرائف الاستدلال على أن القرآن كلام الله غير مخلوق: ما ذكره بعض المؤرخين أن رجلاً دخل على أحد الملوك فقال له الملك: من أين جئت؟ قال: من المقبرة. فقال له: من مات؟ قال: القرآن. فكان هذا سبب تراجع ذلك الملك عن القول بخلق القرآن.

وذكر الحافظ الذهبي في «السير» (١٣/ ٦٢) قال: «ناظَر ابن سحنون معتزلياً، فقال: يا شيخ! المخلوق يذل لخالقه؟ فسكت فقال: إن قلت بالذلة فقد خالفت قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝﴾ [فصلت: ٤١].

الهادي لا يثبت علو الله على خلقه

ومما يدلك على أن الهادي يقول: إن الله في كل مكان قوله: فإن قال: وأين معبودهم أفي الأرض، أم في السماء، أم فيما بينهما من الأشياء؟ قيل له: بل هو فيهما، وفيما بينهما، وفوق السماء السابعة العليا، ومن وراء الأرضين السابعة السفلى. «

مجموع رسائل الهادي» ص(١٤٥).

وقال أيضا ص(١٤٣): «... وهو الفرد الصمد الجليل، الذي كينونته في السماوات العلى ككينونيته في الأرض السابعة السفلى، الذي لا تراه العيون الناظرة، ولا تدركه الأوهام الخاطرة في الدنيا ولا في الآخرة».

وقال في تفسيره ضمن «تفسير أهل البيت» ص(٤٢٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ...﴾: يقول: أم أمنتم من في السماء من هو في كل مكان من السماء وغيرها، وهو الله الخالق لها ولغيرها.

وقال في الآية التي قبلها: الله الواحد الذي هو في الأرض كما هو في السماء، لا يخلو منه مكان.

وله أقوال كثيرة تدل على ما ذكرنا تصريحاً أو تلميحاً، اكتفينا بما ذكرنا.

ومسألة (علو الله على خلقه، ومباينته لهم) معلومة بالضرورة الفطرية، فضلاً عن الأدلة الشرعية، فالاضطراب فيها سببه قبول شبه أهل الكلام والضلال.

قال الإمام الشوكاني في «التحف» ص(١١) وهو يتحدث عن علو الله: «بل هذا مما يجده كل فرد من أفراد الناس في نفسه، ويحسه في فطرته، وتجذبه إليه طبيعته، كما تراه في كل من استغاث بالله سبحانه وتعالى، والتجأ إليه، ووجه أدعيته إلى جنابه الرفيع، وعزه المنيع؛ فإنه يشير عند ذلك بكفه، أو يرمي إلى السماء بطرفه، ويستوي في ذلك - عند عروض أسباب الدعاء، وحدوث بواعث الاستغاثة، ووجود مقتضيات الإزعاج، وظهور دواعي الالتجاء - عالم الناس وجاهلهم، والماشي على طريقة السلف، والمقتدي بأهل التأويل القائلين بأن الاستواء هو الاستيلاء، كما قال جمهور المتأولين» .

وقال ابن طاهر المقدسي: «إن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو ويقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان. فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة طلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل، وأظنه قال: وبكى، وقال: حيرني الهمذاني» .

انظر «العقيدة الطحاوية» (٢/ ٣٩٠-٣٩١).

ثم قال ابن أبي العز معقباً على هذا الكلام: «أراد الشيخ (أي: الهمذاني): أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أ ن يتلقوه من المعلمين، يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله، ويطلبه في العلو».

وأما الأدلة على علو الله على خلقه من القرآن والسنة فكثيرة جداً، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

وقد رد العلماء على من نفى علو الله على خلقه، وألفوا في ذلك مؤلفات ككتاب «العلو للعلي الغفار» للذهبي و«علو الرحمن» للوهبي.

وعلى كل: القول بأن الله في كل مكان، هو قول الجهمية أولاً، ثم تتابعت على ذلك طوائف من أهل الضلال، وقد أدى هذا القول إلى ضلالتين كبيرتين:

إحداهما: القول بالحلول والاتحاد: أي أن الله حلَّ في مخلوقاته، وامتزج بها.

والثانية: أن الله ليس داخل الكون ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت.

ولهذا قال العلماء في هذا الصنف: المعطِّل يعبد عدماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الهادي لا يفرق بين ذات الله وصفاته

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٨٩): ومن قال: علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، وسمع الله هو الله، وبصر الله هو الله فقد قال في ذلك بالصواب.

وقال أيضاً كما في نفس المصدر (٨٨): هو القادر لا بقدرة سواه، والعالم لا بعلم سواه، وهو السميع البصير ليس سمعه غيره، ولا بصره سواه، ولا السمع غير البصر، ولا البصر غير السمع.

وقال أيضاً كما في ص(٥٠) وهو يتحدث عن علم الله: بل هو العالم بنفسه.

وقول الهادي هذا؛ هو قول أبي الهذيل العلاف من رؤوس المعتزلة، الذي قيل فيه: من رؤوس جهنم، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي، فقد قال العلاف: إذا قلت: إن الله عالم، أثبت له علماً هو الله، ونفيت عنه جهلاً... وإذا قلت: قادر، نفيت عن الله عجزه وأثبت له قدرة، هي الله سبحانه، ودلت على مقدور، وإذا قلت: لله حياة، أثبت لله حياة وهي الله، ونفيت عن الله موتاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يتحدث عمن يجعل أسماء الله نفس ذاته: «وهذه الآراء للمعتزلة حملها عنهم: الزيدية، والرافضة الإمامية، والإباضية، وابن تومرت، وابن حزم) اهـ نقلاً من كتاب «مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات» ص(١٠٣).

وعدم التفريق بين صفات الله وذاته تفريقاً يثبت لذاته المقدسة الاتصاف بأسمائه الحسنى وصفاته العليا؛ يستلزم إبطال أسماء الله وصفاته الدالة على ذاته المقدسة، ففي «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣/ ١١٦) ما لفظه: «وأسماء الله كل ما دل على ذات الله، مع صفات الكمال القائمة به، مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم، والحكمة، والسمع، والبصر، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات كالعلم، والحكمة، والسمع، والبصر، فالاسم دل على أمرين، والصفة دلت على أمر واحد، ويقال: الاسم متضمن للصفة، والصفة مستلزمة للاسم» وانظر كلاماً لشيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٣).

فائدة نفيسة: ذكر العلامة ابن الوزير سبعة أمور متعلقة بصفات الله يجب التزامها، قال في «العوّاصم والقواصم» (٣/ ٣٤٠-٣٤١): «اعلم أن مذهب السلف: أن كل من بلغه حديث من أحاديث الصفات يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم. أما التقديس: فتنزيه

الله تعالى عن مشابهة المخلوقات جميعها. وأما التصديق: فهو الإيمان بأن ما ذكره حق على الوجه الذي قاله وأراده. وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده عليه السلام ليس من شأنه. وأما السكوت: فهو أن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه وهو لا يشعر. وأما الإمساك: فلا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل، والزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه. وأما الكف: فإنه يكف باطنه عن البحث عنه، والتفكر فيه. وأما التسليم: فأن لا يعتقد برسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم تهمة، ولا يوجه إليهم ظنة لقيام الدليل على صدقه ﷺ ومعرفته بما يجوز على الله تعالى مما لا يجوز، وعدالة الصحابة وتابعيهم، وثناء الله تعالى عليهم في كتابه العزيز، وشهادته لهم بأنهم خير القرون بعده، فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها».

قلت: مراد ابن الوزير بقوله: (لا يسأل عن معناه) أي: عن كنه صفات الله كما وضح هذا ص (٣٤٥-٣٤٦) في المصدر السابق.

الهادي يقول: إن العرش والكرسي هما المُلك

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» (٨٧): والعرش فهو الملك واستواؤه ملكه وقهره.

وقال كما في ص (٢١٠-٢١١) من نفس المصدر: والكرسي يستدل به على ملكه، ومعنى (يستدل به على ملكه): أنه يستدل به عليه، لأنه الملك نفسه.

وقال أيضاً كما في ص (٢١٤): إنما قلنا: إن العرش هو الله؛ إذ كان العرش إسماً يدل على الله، لأن العرش من صفات الملك، وليس هو عرش مخلوق.

قلت: قول الهادي بـ (أن العرش هو الملك) قول الجهمية، والمعتزلة، والماتريدية، وقولهم هذا ينفي وجود عرش مخلوق خلقه الله، له خصائص تخصه، والسر في نفيهم لعرش الرحمن هو من أجل نفيهم لاستوائه عليه، الذي هو صفة من صفاته التي ينفونها عنه.

فقولهم: (إن العرش والكرسي هما الملك) قول باطل لمخالفته القرآن والسنة وإجماع أهل العلم، كما نقله غير واحد كالإمام البيهقي، وأبي نعيم الأصبهاني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، حيث قال كما في «مختصر الصواعق» ص(٣٠٩) وهو يتحدث عن من ينكر خلق العرش: «وهذا لم يقله أحد من أهل العلم أصلاً، وهو مناقض لما دل عليه القرآن والسنة وإجماع المسلمين أظهر مناقضة، فإنه تعالى أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وعرشه حينئذ على الماء، وهذه واو الحال أي: خلقها في هذه الحال، فدل على سبق العرش والماء للسماوات والأرض».

قال الإمام ابن الوزير في «العواصم» (٨/ ٣٣٤): «وفي سلفنا - رحمهم الله - من كان يؤثر عنه تأويل العرش والكرسي بالملك، وفي القرآن ما يصعب تأويله على هذا المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧] وقوله تعالى: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [الحاقة: ١٧] ونحو ذلك».

وقال الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ٢٧٢) وهو يتحدث عن الكرسي: «الظاهر أنه الجسم الذي وردت الآثار بصفته... وقد نفى وجوده جماعة من المعتزلة، وأخطئوا في ذلك خطأً بيناً، وغلطوا غلطاً فاحشاً... وقيل: هو عبارة عن الملك، والحق: القول الأول، ولا وجه للعدول عن المعنى الحقيقي إلا مجرد خيالات تسببت عن جهالات وضلالات، والمراد

بكونه وسع السماوات والأرض: أنها صارت فيه، وأنه وسعها، ولم يضق عنها لكونه بسيطاً واسعاً».

ومما يدل على امتناع تأويل الأدلة الواردة في العرش بالملك وغيرها من التأويلات الباطلة ما يلي:

١- أنه أول المخلوقات بالإجماع سوى القلم ففيه خلاف.

٢- أنه أكبر المخلوقات على الإطلاق.

٣- أنه أعلى المخلوقات، ولهذا كان سقف الجنة، والجنة فوق السماوات السبع، كما هو معلوم بالضرورة.

٤- أنه أجل المخلوقات وأشرفها، ولهذا استوى عليه الرحمن، واستواء الله على عرشه هو علوه وارتفاعه عليه، لأنه غني عنه.

٥-أنه لا يزول ولا يفنى عند تبديل السماوات والأرض.

٦-أن الملائكة تحمله.

٧- أنه له قوائم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة.

وكذلك القول في الكرسي فإنه يمتنع تأويله بالملك، لصريح قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله عليه الصلاة السلام: «وما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة» انظر: الصحيحة للألباني رقم (١٠٩).

ولقيام الإجماع على ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨٤): «والكرسي ثابت بالكتاب والسنة وإجماع جمهور السلف».

وقال العلامة الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» بعد ذكر حديث «ما السماوات السبع والكرسي...» رقم (١٠٩): «والحديث خرج مخرج التفسير، لقوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾وهو صريح في كون الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش، وأنه جرم قائم بنفسه، وليس شيئاً معنوياً، ففيه رد على من يتأوله بمعنى الملك وسعة السلطان».

وقد تأولت الجهمية الكرسي بالعلم، وهذا منهم فرار من إثبات علو الله، ولم يصح هذا التفسير عن أحد من السلف، وفسر الكرسي بأنه العرش نفسه، ونسب هذا القول إلى الحسن البصري ولا يصح عنه. وقالت الفلاسفة في العرش: إنه الفلك التاسع والكرسي الفلك الثامن، وهذا تعطيل خبيث.

وذكر القرطبي وغيره أن منهم من فسر الكرسي بقدرة الله التي يمسك بها السماوات والأرض، ولم ينسبوه إلى قائل معين. وأما بعض الصوفية فقد فسروا الكرسي بأنه عبارة عن تجلي جملة الصفات الفعلية، فهو مظهر إلهي، ومحل نفوذ الأمر والنهي، والإيجاد والإعدام المعبر عنهما بالقدمين. ذكر ذلك عنهم العلامة الألوسي في «روح المعاني» (٣/ ١٠).

قلت: وهذا من جنس التأويل الباطل.

مكانة علماء الاعتزال وعلمهم عند الهادي وأتباعه

إن طرق الضلال لا نهاية لها، ولا يزال أهل البدع يسقطون فيها حيناً بعد حين، ومن التردي المردي: ما تفوه به بعض من فتن بالاعتزال من الهادوية، وقام به من الانتصار لأهل فلسفة اليونان.

قال ابن الوزير في «الروض الباسم» (٢/ ٣٢٨-٣٢٩): «وقد اغتر بهذه الشبهة بعينها الحسين بن القاسم بن علي العياني أحد من ادعى الإمامة من الزيدية، فخرج من مذهب الزيدية، بل من المذاهب الإسلامية، وادعى أنه أفضل من رسول الله ﷺ وأن كلامه أنفع من كلام الله عز وجل، وتابعه على ذلك طائفة مخذولة من الزيدية، وقد انقرضت بعد الانتشار، وخملت بعد الاشتهار، وهذه العلة العليلة كانت سبب اغتراره من نفسه، فإنه كان يناظر أهل العلم بها، ويقول في مناظرته: قد ثبت أن الأعلم أفضل، وأن علم الكلام أفضل العلوم، ثم يقول لمن يوافقه من الزيدية والمعتزلة على هاتين المقدمتين: إنه يلزم منهما أنه أفضل من رسول الله ﷺ لأنه يقطع أنه أعلم منه بعلم الكلام، وأن مصنفاته قد اشتملت على الرد على الفلاسفة وسائر أهل الملل والنحل، على ما ليس في كتاب الله ما يقوم مقامه، فتصانيفه أنفع للمسلمين من القرآن العظيم، فإن كان المعترض قد اختار هذا المذهب، وأراد أن يحيي منه ما مات، ويستدرك على صاحبه من الكفر ما فات، فليس بمستنكر له بعد ذلك أن يستهزئ بأهل الحديث، ويسخر من علماء الأثر».

وقال أيضاً في «العواصم» (٢/ ٤١٨): «وأعظم من هذا: ما ذكره الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة... من أن العالِم بالفن قد يكون أعرف بفنه من النبي ﷺ مثل العالم في أصول الدين العالم المبرز في دقيقه، وكذلك العالم بالمنطق المتوغل في لطيفه، وكذلك سائر الفنون التي لم يمارسها رسول الله ﷺ وإن لم يكن هذا العالم أفضل من رسول الله ﷺ ولا أعرف بالدين الذي ذلك الفن وصله إلى معرفته، وطريق إلى العلم به».

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(١٢-١٣): «قال السيد الهادي ابن إبراهيم الوزير - رحمه الله تعالى - وهو من أشد الناس شكيمة في نصرة مذهب الزيدية، والتعصب لهم

والرد على مخالفيهم، فقال فيهم وفي المعتزلة: إنهما فرقة واحدة في التحقيق، إذ لم يختلفوا فيما يوجب الإكفار والتفسيق. ذكر هذا في خطبة منظومته التي سماها «رياض الأبصار» عدد فيها أئمة الزيدية وعلماءها، وعلماء المعتزلة متوسلاً بهم، فذكر الأئمة الدعاة من الزيدية، ثم علماء المعتزلة، ثم علماء الزيدية من أهل البيت، ثم من شيعتهم، واعتذر من تقديم المعتزلة على الزيدية بما لفظه: وأما المعتزلة فقد ذكرت بعض أخبارهم، وكراسي منابرهم، مع إجمال وإهمال، إذ هم الأعداد الكثيرة، والطبقات الشهيرة، ورأيت تقديمهم على الزيدية لأنهم سادتها وعلماؤها، فألحقت سمطهم بسمط الأئمة وذلك لتقديمهم في الرتبات، ولأنهم مشايخنا سادتنا وعلماؤنا القادات. وهذا الذي قال هو حقيقة الأمر في اتحاد هاتين الفرقتين كما لا يخفى على من صح أن يعد من أهل هذا الشأن؛ هذه كتبهم شاهدة بذلك، وإنما بعضهم يوافق هذا، وبعضهم يوافق ذاك، فانظر كلام الإمام المنصور بالله في كتبه كلها، وكلام الإمام المهدي في كتبه، وكلام أبي طالب في كتبه كـ «شرح البالغ المدرك» والسيد ما تكديم، والمؤيد بالله تجدها كلمات الجبائية بأعيانها، مع تصريحهم بقولهم: المختار كلام شيخنا أبي علي، وأبي هاشم، وأبي رشيد، أو غير ذلك. وكذلك كلام الهادي غالبه كلام أبي القاسم الكعبي، وكذلك الإمام يحيى بن حمزة موافق غالب أمره لأبي الحسين البصري سائر سيره. وعلى الجملة فهذا أمر أوضح من أن يشرح».

وقال شيخنا الوادعي في «صعقة الزلزال» ١(/ ٢٨٦): «ويحيى بن حمزة يرى أن علم الكلام فرض عين على كل الأعيان، كما في ترجمته لأحمد بن محمد صبحي (٤٥) وهذا باطل، بل هو علم يوناني فلسفي، وقد أغنانا الله بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

وقال أيضاً في «صعقة الزلزال» (١/ ٩٤) في ترجمة أحمد بن يحيى بن أحمد بن حابس: «معتزلي جلد يقول في «شرح الثلاثين المسألة» ص(٧) في علم الكلام: فوجب أن يشرف بذلك وأن يكون أشرف العلوم».

وقال صاحب كتاب «الزيدية والإمامية وجهاً لوجه» ص(١٣٤-١٣٥) وهو يذكر خصائص علي: «فمنها اختصاصه عليه السلام بعلم الكلام الذي هو أجل العلوم، وطريق النجاة، والعلم الذي لا ينتفع بسائر العلوم إلا معه، والتقديم فيه الاشتهار عند الخاص والعام، هذا أبو عثمان الجاحظ يصفه في صفة الكلام، ويفتخر به، ويشهد له بنهاية التقديم فيه، وجعفر بن حرب يصفه في كتاب «الديانة» وكثير من معتزلة بغداد كمحمد بن عبد الله الإسكافي وغيره ينتسبون إليه في كتبهم، ويقولون: نحن زيدية. وحسبك في هذا الباب انتساب المعتزلة إليه مع أنها تنظر إلى سائر الناس بالعين التي تنظر بها ملائكة السماء إلى أهل الأرض مثلا، فلولا ظهور علمه وبراعته وتقدمه عليه السلام كل أحد في فضيلة لما انقادت المعتزلة له».

أيها القارئ.. اعلم أن نقل هذه الأقوال التي هي في غاية البعد والحماقة، إنما أنقلها لبيان حال قائليها وما وصلوا إليه، حينما قبلوا فتنة عمياء، وهي علم الكلام، فلا يزال يجرهم إلى الطعن في الحق ومن جاء به، حتى فضح الله بعضهم أن صرحوا بالطعن في الرسول ﷺ وما جاء به، وليست هذه حال المعتزلة، بل حال كثير من الفرق الضالة، من شيعة، ورافضة، وصوفية، أما الجهمية، والحلولية، والقرامطة الباطنية فالزندقة ظاهرة في

كلامهم، حتى قال ابن المبارك: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نقدر أن نحكي كلام الجهمية».

وصدق من قال: البدعة تكون في أولها كلمة، وفي آخرها نحلة. ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا.

مواجهة علماء اليمن لكشف عقيدة المعتزلة

لقد انقرضت عقيدة الاعتزال في أكثر بلدان المسلمين لما ظهر زيفها، وقد علم أن الهادي هو أول من أظهر الاعتزال في اليمن ودعا إليه، ولقد نشط أتباعه في الدعوة إلى ذلك في القرن السادس الهجري فما بعد، فما كان من علماء أهل السنة إلا أن قاوموا هذه العقيدة الخبيثة.

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ٩٥٧) في ترجمة جعفر بن أحمد بن يحيى بن عبد السلام: «وقد كتب الإمام العمراني مؤلفاً سماه «الانتصار في الرد على القدرية الأشرار» جاء في مقدمته أنه ألفه عندما علم أن قاضياً زيدياً معتزلياً لقبه شمس الدين قدم إلى إب، وأظهر القول فيها بأن العباد يخلقون أفعالهم، وأن القرآن مخلوق، وغير ذلك من مذاهبهم[1]».

قلت: وقد طبع كتاب ابن أبي الخير العمراني، بتحقيق: سعود الخلف قال الإمام العمراني في مقدمة كتابه المذكور (١/ ٨٩-٩٠): «فانتهى إليّ العلم بأنه قدم إلى قرية إب رجل من ولاة القضاء بصنعاء، ينتحل مذهب الزيدية والقدرية، لقبه أهله شمس الدين فأظهر القول هنالك بأن العباد يخلقون أفعالهم، وأن القرآن مخلوق، وغير ذلك من

---

(١) في "هجر العلم": من مذاهبه، والمثبت من الانتصار (١/ ٩٠).

مذاهبهم، ودعا الناس إلى ذلك، وسأل الناس المناظرة في أهل السنة، فرأيت من الحق الواجب، والفرض اللازب إنشاء رسالة، ونصيحة إلى أهل السنة، فيها بيان مذهب أهل الحديث بخلق الأفعال، وإثبات الإرادة، وما تشعب عليهما».

وقال ابن الجوزي - أيضاً - وهو يتكلم عن القاضي المعتزلي المذكور: «لكنه سلك طريق أسلافه وأئمته من المعتزلة والقدرية في الوقيعة والشتيمة لمن هو مبرأ مما رموهم به وهم الصحابة ﷺ وأصحاب الحديث، وهم الداخلون في قوله تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ [آل عمران: ١١١].

قلت: القاضي المذكور هو جعفر بن عبد السلام، ذكر غير واحد من المؤرخين أن أباه كان باطنياً، وكذا أخاه، وأن القاضي كان مطرفياً، ثم رجع إلى طريقة الهادوية المخترعة أعاذنا الله من الزيغ والضلال.

وقال القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «المدارس الإسلامية في اليمن» ص(٥٧- ٥٩) وهو يتحدث عن قدوم البيلقاني الأصولي المنطقي: «فلما قدم إلى السلطان أكرمه وعظمه، وأراد أن يقرأ عليه شيئاً من المنطق، فقال له الفقيه أبو بكر بن دعاس: يا مولانا السلطان أما بلغك قوله ﷺ: «البلاء موكل بالمنطق» فتطير السلطان... ثم إن المظفر رتبه مدرساً في مدرسة أبيه بعدن... اقتصر على إقراء كتب الفقه، فقرأ عليه قاضي عدن محمد بن أسعد العنسي وجيز الغزالي، وحينما أخذ الذكي في تدريس الأصول والمنطق أنكر عليه قاضي عدن ذلك، لأن الغالب على الفقهاء باليمن عدم الاشتغال بالمنطق خاصة... قال: يا مولانا هذا رجل جاء بشيء لا يتحمله أهل اليمن، فلا يعرفونه، وإذا سمعوه أنكروه، ونسبوا

صاحبه إلى الخروج عن الدين، فأمره السلطان أن يكتب إلى الناظر بعدن أن يجعل للفقيه ولولده ولكل شخص معه».

وذكر أيضاً ص(٢٧- ٢٨) من نفس المصدر أن أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي قام بتأليف كتاب «الجواب الشافي في الرد على المبتدع الجافي» وهي رسالة رد بها على بعض علماء الزيدية، وعلق الأكوع قائلاً: وعندي منها نسخة.

وقال أيضاً ص(٨٢- ٨٣) من نفس المصدر وهو يتحدث عن قدوم المقدسي المنطقي إلى اليمن: «قدم إلى اليمن فرتب مدرساً في هذه المدرسة، وكان يتكلم في علم الكلام، هو والفقيه محمد بن سالم بن علي العنسي المعروف بابن البابه، فأثار سخط الفقهاء في تعز وتمالئوا على قتلهما، فقد روى الجندي في «السلوك» أن المقدسي وابن البابة كانا يخوضان في علم الكلام، ونسبا إلى الكفر والزندقة، واجتمع فقهاء تعز بالفقيه أبي بكر بن آدم بن إبراهيم الجبرتي الزيلعي لتداول الرأي فيما يجب عمله بالمقدسي وابن البابة، فاتفقوا على قتلهما عند خروجهما من صلاة الجمعة... وهجروا المقدسي لأنه كان على جوار من الملك الواثق ابن الملك المظفر».

وهناك مجموعة من علماء الهادوية لم يكونوا موافقين للهادوية على نشر الاعتزال، مما يدل على ذلك ما قاله العلامة ابن الوزير في «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» ص(٣١-٣٣) قال وهو يتحدث عن قصيدة السيد العلامة ابن المفضل التي سماها المتوكل على الله المطهر بن يحيى (المزلزلة لأعضاء المعتزلة) وذكر مقطعاً كبيراً من القصيدة ومنها:

وما الذي ألجأهم إلى الخطر *** والخوض في علم الغيوب بالنظر

وما يقال فيه للمخطئ كفر *** وفي النبي أسوة ومعتبر

وله رسائل كثيرة في مجلد محتوٍ على ترك التعمق في علم الكلام، والبدع في الإسلام، مما لا مزيد عليه، وفي مجموعه هذا تقرير كثير ممن عاصره من أهل البيت عليهم السلام كما ذكره، وأنه مذهب أهلهم، وممن ذكر عنهم الإمام المهدي الشهيد أحمد بن الحسين، والإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى، وقرر ذلك بعدهم السيد العلامة محمد بن يحيى القاسمي، وصنف فيه كتاباً معروفاً، وكتب الإمام المهدي محمد بن المطهر على كتاب السيد محمد بن يحيى القاسمي أنه معتقده إلا الجوهر، فإن له فيه نظراً، وتابعهم على هذا ولده السيد الواثق المطهر بن محمد بن المطهر، وقال في ذلك في قصيدته البليغة التي أولها:

لا يـستذلك أقـوام بأقـوال ** لملفقـات حريـات بإبطـال

لا تتخـذ غـير آل المصطفى وزراً ** فـالآل حـق وغـير الآل كـالآل

ولولا طولها وخوف الإملال لذكرتها كلها، فإنه روى فيها عن أهل البيت كلهم عليهم السلام إنكار مذهب المعتزلة، وخوضهم فيما لا يعلمه إلا الله، وذكر الأئمة بأسمائهم منزهاً لهم عن ذلك.

وقال الشرفي: ولقد وقفت على كلام للإمام الأوحد شهيد آل محمد المهدي لدين الله أحمد بن الحسين أفاد الله من بركاته حين وقف على كتاب السيد حميدان عليه السلام المجموع في أصول الدين وغيره في نقض مذاهب المعتزلة، فقال: مذهب العترة عليهم السلام هو ما ذكره السيد حميدان، وإنما حمله على جمع هذا المجموع ما ذكره في كتاب «حكاية الأقوال» من تفرق شيعة الإمام المنصور بالله عليه السلام ومخالفة الزيدية لكثير من عقائد أهل البيت، ولعل ذلك بعد خروج القاضي جعفر من العراق بكثير من كتب المعتزلة وغيرها، وظهورها وانتشارها، وقراءتها في مدارس الزيدية، ورغبة علمائهم فيها، والله أعلم».

وقال القاضي العلامة أحمد بن صلاح الداوري رحمه الله: «قد جمع مثل مجموعات السيد حميدان عليه السلام: الفقيه العلامة الأمجد، شيعي آل محمد عبد الله بن زيد العنسي رضي الله عنه مجموعات كبيرة محيطة بعقائد قدماء الأئمة عليهم السلام، مختصرة وبسيطة، محققة بالأدلة والبراهين، وإبطال شبه المعاندين، وجرت بينه وبين بعض آل الرصاص مراسلة في إبطال المنزلة بين المنزلتين، وصنف في إبطالها ثلاثة كتب، وكذلك الشيخ صاعد بن أحمد في كتابه «الكامل» وابن شبيب التهامي، وكذلك الفقيه العلامة العابد الزاهد محمد بن حسن في كتابه «قواعد عقائد آل محمد ﷺ» عن قدماء الأئمة عليهم السلام، وكذلك السيد محمد بن يحيى القاسمي في شرحه لقصيدة الإمام الواثق، وإن لم يكن اعتماده في الأغلب إلا على ما حكاه السيد حميدان عليه السلام» اهـ نقلاً من كتاب «دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي» ص(٨٤-٨٦).

وقال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤) في ترجمة حميدان بن يحيى: «خالف المعتزلة في مسائل كثيرة... وذكر له رسائل في ذلك منها: «حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال»... «الرسالة المزلزلة لأعضاء المعتزلة»...».

ومن فرق الهادوية التي واجهت معتزلة اليمن: فرقة المطرفية، قال صاحب كتاب «طبقات الزيدية» وهو يتحدث عن القاضي جعفر بن عبد السلام المعتزلي: وقام للتدريس في سناع، فتربص به المطرفية، وأخذوا يبعدون عنه الناس، ويقولون له: إنه باطني ابن باطني. فطلب إليهم المناظرة، وهم يجادلونه ويؤذونه، فلما بلغ الإمام المتوكل ما يلقاه القاضي جعفر من المطرفية أخذ يطوف البلاد ينهى الناس عن مذهبهم، ويحذرهم منه، حتى أثر ذلك على أكثر الناس، ونفروا منهم إلا القليل» اهـ.

نقلاً من كتاب «تاريخ المذاهب الدينية في اليمن» ص(٢٥٨).

وممن واجه المعتزلة في اليمن بعض أفراد الأشعرية، ومنهم طاهر بن يحيى بن أبي الخير العمراني، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٤/٢٠٦٨-٢٠٦٩): «كان أشعري العقيدة، وله كتاب «جلاء الفكر في الرد على نفاة القدر» وكتاب «كسر نفاة القدرية» ».

قلت: الكتابان رد على المعتزلة.

وعلى كل: رد المبتدعة على بعضهم بعضاً لا يظهر به الحق جلياً، ولا يحفظ به الدين صافياً نقياً، بل تبقى فيه شوائب ودسائس كامنة فيه، فالأشعرية قد أخذت من أباطيل المعتزلة كثيراً، ثم إن الرد بالطرق الكلامية فيه فساد عظيم؛ لأنه رد باطل بباطل، ولقد أحسن العلامة الطرطوشي رحمه الله حينما قال: «وما مثل من ينصر دين الإسلام بمذاهب الفلاسفة وآراء المنطقية إلا كمن يغسل الماء بالبول، فالأشعرية ترد على المعتزلة وهي على طريقتهم، بل وعالة عليهم، فكيف يكونون من أهل السنة؟! فحسبهم أنهم من أهل القبلة، فلا تغررك دعواهم أنهم من أهل السنة، وإني لأحمد الله الذي كتب للحق البقاء إلى قيام الساعة، فلقد أشرقت على المسلمين عقيدة أهل السنة الصافية النقية، فهي كل يوم في انتصار وانتشار، والباطل في اختفاء واندحار، والله المستعان».

وقال مروان بن محمد الطاطري: «ثلاثة لا يؤتمنون، وذكر منهم المبتدع يرد على المبتدع». اهـ.

الهادي يحلف بغير الله

قال راوي «سيرة الهادي» ص(٥٢): سمعت الهادي يقول: والله الذي لا إله إلا هو وحق محمد ما طلبت هذا الأمر، وما خرجت اختياراً، ولا خرجت إلا اضطراراً لقيام الحجة علي».

قلت: قوله: (وحق محمد) حلف بغير الله، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت**» رواه البخاري رقم (٢٦٧٩) ومسلم رقم (١٦٤٦) عن ابن عمر.

وفي مسلم بلفظ: « **مَنْ كَانَ حَالِفاً، فلا يَحْلِفْ إلا باللهِ** » وحديث: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» .

رواه أبو داود رقم (٣٢٥١) والترمذي برقم (١٥٣٥) واللفظ له، وأحمد وغيره عن ابن عمر، وصححه الألباني.

فظاهر هذه الأحاديث عموم النهي عن الحلف بغير الله، فيدخل في ذلك النهي عن الحلف برسول الله، ولقد كان السلف يمتنعون عن الحلف بغير الله عموماً، حتى قال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إليَّ من أن أحلف بغير الله صادقاً» وهو صحيح موقوف، ولم يصح مرفوعاً.

والذي عليه جمهور أهل العلم: تحريم الحلف برسول الله، وبحق رسول الله، وبجاه رسول الله، وحياة رسول الله ﷺ وما كان في معنى ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٣٤٩): «ولهذا تنازع الناس: هل يحلف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم مع اتفاقهم بأنه لا يحلف بشيء من المخلوقات المعظمة كالعرش، والكرسي، والكعبة، والملائكة، فذهب جمهور العلماء كمالك، والشافعي،

وأبي حنيفة، وأحمد في أحد قوليه إلى أنه لا يحلف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تنعقد اليمين، كما لا يحلف بشيء من المخلوقات...».

وذكر شيخ الإسلام أن ابن عقيل قال: «والصواب الذي عليه عامة المسلمين سلفهم وخلفهم: أنه لا يحلف بمخلوق، لا نبي، ولا غير نبي، ولا ملك من الملائكة، ولا ملك من الملوك، ولا شيخ من الشيوخ، والنهي عن ذلك نهي تحريم عند أكثرهم».

وقال في (٢٧/ ٣٩٩): «والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أمته عن دقيق الشرك وجليله، حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»

رواه أبو داود وغيره.

وقال الصاوي: «والصواب ما عليه عامة المسلمين سلفهم وخلفهم: أنه لا يحلف مخلوق بمخلوق، لا نبي ولا بغير نبي، ولو ملك من الملائكة، ولا ملك من الملوك، ولا شيخ من الشيوخ، وذلك لعموم الأدلة التي تنهى عن الحلف بغير الله» اهـ.

نقلاً من «مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد» (٧/ ٢٦٦٥).

تنبيه: حق رسول الله ﷺ عظيم عند الله وعند المؤمنين، ومع هذا لا يحلف به لأن حق الله أعظم.

إنكار رافضة اليمن شفاعة الرسول ﷺ لأهل الكبائر

من عقائد الهادوية: إنكار شفاعة الرسول ﷺ للعصاة من أهل التوحيد، قال الرصاص في «مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم» ص(٤٨-٤٩) وهو يتحدث عن شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة وأنها ثابتة قاطعة، ولا تكون إلا لمن يدخل الجنة، فيزيدهم الله نعيماً إلى نعيمهم، وسروراً إلى سرورهم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ

يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾ [غافر: ١٨] ولا شك أن الفاسق ظالم بلا خلاف بين أمة محمد ﷺ فلا يجوز أن يشفع النبي ﷺ لأحد من الفُسَّاق.

وقال عبد الله بن حمزة في «المجموع المنصوري» (٢/ ٣٥٩) وهو يتحدث عمن دخل النار: ولا يخرج منها من دخلها، لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨] وهم غير مرتضين، وقال: ﴿ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾ [غافر: ١٨] فنفاه نفياً عاماً، وقال: ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الانفطار: ١٦] إلى غير ذلك، فلو خرج لشفاعة أو غيرها لغابوا عنها.

ورافضة اليمن في إنكار الشفاعة للمسلمين المذنبين سلكوا مسلك الخوارج الذين ظهروا في خلافة أمير المؤمنين علي، وكفروا الصحابة: علياً، ومعاوية، ومن معهما رضي الله عن الصحابة أجمعين، وحكموا على من مات من غير توبة بأنه مخلد في النار أبد الآبدين، ولا تلحقه شفاعة الشافعين، وحُكْم الخوارج على المؤمنين المذنبين بعدم الشفاعة قائم على أصلهم الباطل: أن كل من عمل معصية فهو كافر. وظهرت المعتزلة في عهد التابعين، ووافقت الخوارج في قولهم: إن عصاة الموحدين لا تناهم شفاعة الرسول ﷺ.

وقد رد السلف ومن تبعهم على القائلين بهذا القول، وها أنا أذكر لك بعض أقوال علماء اليمن الرادة على منكري شفاعة الرسول ﷺ لأهل التوحيد:

قال الشوكاني في كتابه «فتح القدير» (٣/ ٤٠٦) عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٨] قال: «لا تشفع الملائكة يوم القيامة إلا لمن ارتضى، قال: لأهل التوحيد».

وأخرج عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن مجاهد في قوله: ﴿ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ قال: «لأهل التوحيد لمن رضي عنه».

وأخرج عبد بن حميد عن الحسن في الآية: قال: «قول: لا إله إلا الله».

وأخرج ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «البعث» عن ابن عباس في الآية قال: «الذين ارتضاهم لشهادة أن لا إله إلا الله».

وأخرج الحاكم وصححه والبيهقي في «البعث» عن جابر أن رسول الله ﷺ تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ قال: «إن شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

وقال العلامة ابن الوزير في كتابه «إيثار الحق على الخلق» ص(/٣٨٦): «ومن ذلك أحاديث خروج من دخل النار من الموحدين برحمة الله تعالى، ثم بشفاعة رسول الله ﷺ وشفاعته من رحمة الله تعالى، والذي حضرني الآن من الأحاديث المصرحة بخروجهم من النار أحاديث كثيرة جداً عن أكثر من عشرين من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ثم سردها رحمه الله تعالى.

أقول: الأحاديث الواردة في شفاعة الرسول ﷺ لعصاة المسلمين متواترة، فردها انحراف عظيم، وفي القول بعدم الشفاعة دعوة إلى اليأس في ذلك اليوم العصيب، الذي يحتاج فيه إلى الشفاعة المذكورة.

وقال شيخنا العلامة الوادعي في كتابه «الشفاعة» بعد أن سرد - رحمه الله - أكثر من خمسة وعشرين حديثاً تدل على شفاعة المصطفى لمن مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً: «قد يقدح بعض المتعصبة من ذوي الأهواء في هذه الأحاديث، ولو رجعوا على كتب أئمتهم لوجدوا فيها ما يؤيد ما في كتب السنة، ففي «أمالي أبي طالب» ص(٤٤٣) وهو من أئمة

الزيدية حديث أنس بسنده: «لكل نبي دعوة، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة» وفيها أيضاً من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من عبد يسأل الله الوسيلة في الدنيا إلا كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة**» وفي سنده موسى بن عبيدة الربذي وهو «ضعيف».

وفيها أيضاً من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته. حلت له الشفاعة**) فهذه الأحاديث بعمومها تشمل أهل الكبائر وغيرهم من المسلمين، وأما حديث: «ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» الذي في «العقد الثمين» ويلفق به أبناء الشيعة العقيدة المعتزلية فهو حديث موضوع باطل وفي «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» ص(١٢٢) أنه من أكاذيب المعتزلة.

وكأني بالمنكرين لشفاعة الرسول ﷺ المذكورة قد أثبتوا لأنفسهم الاستغناء عنها والنجاة بدونها، فأنى لهم هذا!! وما منا من أحد إلا وعليه من الذنوب والمعاصي ما لا يحيط به إلا الله، وإذا كان هذا الصنف لا يريدونها فنشهد الله أننا في أشد الفقر والاحتياج إليها، نسأل الله بمنه وكرمه وفضله وإحسانه أن يكرمنا بها.

الهادي وأتباعه ينفون خروج عصاة المسلمين من النار

قال الهادي كما في مجموع رسائله ص(٥٢): ثم يجب عليه أن يعلم أن وعده ووعيده حق، من أطاعه أدخله الجنة، ومن عصاه أدخله النار أبد الأبد، لا ما يقول الجاهلون من خروج المعذبين من العذاب المهين إلى دار المتقين ومحل المؤمنين.

وقال أيضاً: كل من أصاب كبيرة فاسق فاجر عدو الله، وأنه إذا مات مصراً عليها غير نادم ولا مستغفر فإنه من أهل النار، خالد مخلد فيها لا يخرج أبداً منها، ولا راحة له فيها، فهي أبدا مثواه، جزاء بما كسبت يداه. المصدر السابق ص(١٧٣).

وقال: وإن أهل الكبائر من أهل ملتنا إن لم يتوبوا من ذنوبهم، وخرجوا من الدنيا مصرين عليها غير نادمين ولا مستغفرين إنهم من أهل النار، خالدون مخلدون لا يخرجون منها ولا يغيبون عنها، بل يبقون فيها أبداً سرمداً. المصدر السابق ص(١٩٣)

والهادوية سابقهم ولاحقهم يعتقدون عدم خروج عصاة الموحدين من النار، وقد جعلوا هذه العقيدة من صميم عقائدهم، حتى سطروها في مختصراتهم، وهم في هذا المعتقد الفاسد موافقون للمعتزلة والخوارج.

وإليك بطلان هذا المعتقد، وفساد هذا القول:

جاء عند مسلم رقم(١٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ فِيهَا وَلاَ يَحْيَوْنَ. وَلٰكِنْ قَوْمٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ (أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ) فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً. حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْماً. أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ. فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ. فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ. ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ. فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ».

وفي حديث أنس الطويل في الشفاعة، والذي أخرجه البخاري رقم (٧٥١٠) واللفظ له، ومسلم برقم (١٩٣) وفيه: أن الرسول ﷺ قال: «**فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، وسل تُعط،**

واشفع تُشّفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي؟ فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة، أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل ...» الحديث .

وفي البخاري برقم (٦٥٦٦) من حديث عمران بن حصين ﷺ عن النبي ﷺ قال: **« يَخْرُجُ قومٌ منَ النار بشفاعةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم فيدخلونَ الجنة، يُسمّونَ الجهنَّميين»**.

قال أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - وهو يذكر الأصول التي أجمع عليها السلف: «وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، وعلى أنه يخرج من النار قوماً من أمته بعدما صاروا حمماً».

انظر رسالة «أصول أهل السنة والجماعة» «المسماة برسالة الثغر» ص(٢٨٨).

وقال العلامة الشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ٥٢٧-٥٢٨):«أما الطعن على من قال بخروج أهل الكبائر من النار، فالقائل بذلك - يا مسكين - رسول الله ﷺ كما صح عنه في دواوين الإسلام التي هي دفاتر السنة المطهرة، وكما صح عنه في غيرها من طريق جماعة من الصحابة يبلغون عدد التواتر، فمالك والطعن على قوم عرفوا ما جهلته، وعملوا بما أنت عنه في مسافة بعيدة؟! وأي مانع من حمل الاستثناء على هذا الذي جاءت به الأدلة الصحيحة الكثيرة، كما ذهب إلى ذلك وقال به جمهور العلماء من السلف والخلف، وأما ما ظننته من أن الاستثناء الثاني ينادي على تكذيبهم، ويسجل بافترائهم، فلا مناداة ولا مخالفة، وأي مانع من حمل الاستثناء في الموضعين على العصاة من هذه الأمة؟! فالاستثناء الأول يحمل على معنى: إلا ما شاء ربك من خروج العصاة من هذه الأمة من النار. والاستثناء الثاني يحمل على معنى: إلا ما شاء ربك من عدم خلودهم في الجنة كما يخلد غيرهم، وذلك لتأخر

خلودهم إليها مقدار المدة التي لبثوا فيها في النار، وقد قال بهذا من أهل العلم من قدمنا ذكره».

وقد سرد شيخنا الوادعي الأدلة على خروج الموحدين من النار في كتابه «صعقة الزلزال» (١/ ٤٤٣-٤٥٤) ولا يتسع المقام لذكرها هاهنا.

ولا يخفاك أن من الزيدية من يقول بخروج عصاة أهل التوحيد من النار، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٨/ ٣٧٤): «إن في الزيدية من يقول بخروج أهل التوحيد من النار» اهـ. ولكن مذهب الهادي على خلافه كما تقدم نص كلامه قبل قليل.

فخلاصة القول: أن رد الأدلة الواردة في خروج الموحدين من النار مع صراحتها ووضوحها في ذلك، بل تواترها مجازفة كبيرة، وانقياد للبدع العقلانية، وفي ذلك تيئيس للناس من رحمة الله، فأنعم وأكرم بما عليه أهل السنة في هذه المسألة وغيرها من تبشير الناس بسعة رحمة الله في الدنيا والآخرة.

اعتقاد الهادوية أن العبد لا يدخل الجنة إلا بعمله

من عقيدة المعتزلة: أنه يجب على الله سبحانه أن يدخل المؤمنين الجنة عوضاً عن أعمالهم، لا كرماً منه ولا تفضلا، وهذا القول مشهور عنهم، قال القاضي عبد الجبار: إن الله وعد المطيعين بالثواب... وإنه يفعل ما وعد به لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب...

«شرح أصول المعتزلة الخمسة» ص(/ ١٣٦).

والهادوية تقول بقول المعتزلة المذكور، وتعتمده في كتبها، قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(/ ٢٨٣): «وقال عز وجل إخباراً منه: أنه لا يدخل الجنة إلا المطيعون المجازون من العالمين».

قلت: الشاهد قوله: (**إلا المطيعون المجازون**) وله كلام كثير حول تقرير هذا القول في «مجموع رسائله».

وقال الرصاص في «مصباح العلوم»: إن الله لا يثيب أحداً إلا بعمله.

وقال الوشلي في «أصول الزيدية» ص(/ ١٧): من مبادئ الزيدية: الوعد، والوعيد وهو: أن يعتقد المكلف أن كل ما وعد الله به المطيعين من عباده من ثواب وأجر عظيم حق.

وقال الأكوع في كتابه «الزيدية، نشأتها ومعتقداتها» ص(٩٣) وهو يتحدث عن بعض معتقدات الهادوية: «ومنها: اعتقادهم والمعتزلة أن الإنسان لا يدخل الجنة إلا بعمله» وعقب القاضي الأكوع على قول الهادوية المذكور بقوله: «وهذا من أبعد ما يكون، وما يكون عمله في جنب معاصيه لو خلص وفي جنب نعم الله تعالى عليه، كيف وشوائب الأعمال فائتة للحصر والتعداد، والحديث كله قاض بأن الجنة لا تستحق إلا بالتجاوز والرحمة، لا بمجرد العمل، ولذلك أراد النبي ﷺ تقرير أمته على ذلك بقوله: «لا يدخل أحد الجنة بعمله. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بعفوه» وهو ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، مع أنه معصوم لا يجوز عليه ما يستحق به النار، وإنما أراد أن توطن أمته أنفسها على ذلك وإنما يقال: إن الرحمة والتجاوز مع العمل لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأعراف: ٥٦] لا المتمردين.

وقبل هذا قال العلامة ابن الوزير في كتابه «العواصم والقواصم» (٧/ ٢٩٠): «وكذلك ثواب أهل الجنة جاء في كتاب الله معللاً بمجازاتهم على أعمالهم، وليس ذلك بمانع من دخولهم الجنة برحمته سبحانه».

وقال أيضاً في نفس المصدر (٧/ ٢٩٢): «وليس في كتاب الله: أن العمل يُدخل الجنة، وإنما فيه: أن الله هو يدخل الجنة به في بعض الآيات، وفي بعضها بالعمل، وبتكفير الله تعالى للسيئات، وهو زيادة يجب اعتبارها، وبها يظهر فضل الله».

وإذا أردت المزيد فارجع إلى المرجع المشار إليه.

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٤٧): «وقد جاءت الأدلة السمعية مصرحة أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى، وأيضا كثرة المحبطات، وكثرة النعم وعمومها».

وقال العلامة الشوكاني أيضاً في«فتح القدير»(١/ ٣٧٠) عند قوله: ﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] «أي: في جنته، ودار كرامته، عبر عن ذلك بالرحمة إشارة إلى أن العمل لا يستقل بدخول صاحبه الجنة، بل لابد من الرحمة، ومنه حديث: «لن يدخل أحد الجنة بعمله» وهو في الصحيح.

وقال في «الفتح» (٢/ ٢٠٦) راداً على قول الزمخشري في كشافه عند قوله تعالى: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٣] «أي: ورثتم منازلها بعملكم» قال في «الكشاف»: «بسبب أعمالكم، لا بالتفضل كما تقوله المبطلة» اهـ

أقول: يا مسكين! هذا قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما صح عنه:« **سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ لَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ أَحَداً عَمَلُهُ» قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «وَلاَ أَنَا. إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ، وَاعْلَمُوا أَنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ»** والتصريح بسبب لا يستلزم نفي سبب آخر، ولولا التفضل من الله سبحانه وتعالى على

العامل بأقداره على العمل لم يكن عمل أصلاً، فلو لم يكن التفضل إلا بهذا الإقدار لكان القائلون به محقة لا مبطلة، وفي التنزيل: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٠] .

فيه: ﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النساء:١٧٥].

الهادي يرى أن المقتول قتل بغير أجله

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٣٠٦): وقال جل جلاله: ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٧] ففرق بين القتل والموت، فكان القتل من عباده فعلاً، والموت منه عز وجل حتماً.

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه ص(٣٠٦) في قوله سبحانه: ﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾ [الاسراء: ٣٣] فإن كان قُتل بأجله فأين الظلم ممن قد استوفى كل أمله وفنيت حياته، وجاءت وفاته، وفنيت أرزاقه وانقضت أرفاقه؟.

وقال كما في المصدر نفسه (٣٠٦) «مجموع رسائله»: ولقد فرق الله بين فعل عباده في ذلك وبين فعله، وبين سبحانه لهم كل أمرهم من أمره، فقال سبحانه: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ [ق: ١٩] فأخبر أن سكرة الموت وورود ما ينتظر من الفوت من الله لا من الخلق... وما كان من عباده الظلمة عدواناً وظلماً ولو كان من الله شرعاً سواء؛ لذكر الله أنهما منه جميعاً حقاً.

وقال الشريف المرتضى علي بن الحسين: «فعلمنا أن قتلهم (أي:الأنبياء) ليس بقضاء ربنا ولا من فعل خالقنا». «إنقاذ البشر» ضمن «رسائل العدل والتوحيد» ص(٢٢٥).

والقول بأن المقتول قُتل بغير أجله مأخوذ من المعتزلة، هو قول باطل، قال الله: ﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ... ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾ ﴾ [آل عمران: ١٦٨] وقال الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] وقد أشبع العلماء هذه المسألة ردوداً على المعتزلة، ومن قال بقولهم هذا، ومنهم العلامة ابن الوزير، فقد قال في كتابه «الروض الباسم» (٢/ ٤٧٢): «ومن ذلك أن المنافقين لما قالوا لإخوانهم: ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ رد الله ذلك عليهم، واحتج بالقدر فقال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ... ﴾ وأصرح من هذه الآية في المقصود قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَادْرَؤُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ فسوى بين القتل الذي هو من فعل المخلوقين، وبين الموت الذي هو من فعله تعالى، في أنه لا يغني الاحتراز من القتل، كما لا يغني الاحتراز من الموت، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٨٣] فقوله: (قدرناها) تعليل لهلاكها، لا خبر مستقبل، لأنه لا يحسن أن يقال: (إلا امرأته جعلناها من الغابرين) لما لم يكن بينهما ملازمة تصلح للتعليل.

وتأمل ما في هذه المناظرة من إفحام القائلين بأن المقتول قتل بغير أجله.

ذكر زبارة في «نيل الوطر» (٢/ ٢٧٦) في ترجمة محمد بن أحمد لقمان عن جحاف ما لفظه: لزم أقاويل المعتزلة، ورغب عما سوى ذلك، وكان كثيراً ما يخوض في القدر ومسألة التفضيل، ولاقيته مرة بموقف شيخنا البدر الشوكاني فسألته عما تقول الأشعرية: إن القدر سايق - بمثناة تحتية، لا سابق بموحدة - أي دين قادهم إلى ذلك؟ فقال له البدر: ما قالوا ذلك تصريحاً، ولكنهم ألزموه إلزاماً. فأبى أن يسلم، وقال: بلى، قد قالوه وصرحوا به. فانتصر شيخنا البدر للمقالة التي جزم بها، وقال: ما تقول في زيد الذي سبق في علم الله تعالى أنه يقتل عمراً في يوم كذا، وفي محل كذا؟ ألزيد في نفسه اختيار أم لا؟

قال: بلى، له اختيار، إن شاء قتله، وإن شاء ترك. فقال له: قد سلمت أنه سبق العلم بأنه سيقتل عمراً في يوم كذا، في محل كذا، فكيف يقدر على الترك؟ فقال: لأنه مختار. فقال له شيخنا: كيف يصنع بعلم الله تعالى، أينقلب جهلاً باختيار زيد؟ فقال: علم الله تعالى تابع لاختياره. فقال: لا تقل هكذا في علم الله، يتبع الاختيار، أو لم يتبعه، لابد وأن يقع، فلا يقدر زيد أن يتخلف عما سبق في العلم، فالله سبحانه عالم بما يختار، فانقطع واحمرت عيناه.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في المسألة المذكورة، فقد قال كما في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٥١٦) عند أن سئل عن المقتول: هل مات بأجله، أم قطع القاتل أجله؟ قال: «المقتول كغيره من الموتى، لا يموت أحد قبل أجله، ولا يتأخر أحد عن أجله، بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر، فإن أجل الشيء هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء».

وقد أكثر شيخنا العلامة الوادعي - رحمه الله - من نقل الأدلة في هذه المسألة في كتابه «الجامع الصحيح في القدر».

الهادي ينكر نفوذ القدر الإلهي على العصاة

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٦٠): وإنما ذكر الله القدر في خلقه، وصنعه، وتدبيره، وأمره، ومصالح عباده في دينهم ودنياهم، ولم يجعله في شتمه، والفري عليه، ولا في قتل أنبيائه، وتكذيب رسله، ولا في شيء مما غضب منه، وعابه وعاب أهله وعذبهم عليه.

وقد ذكر الهادي هذه المسألة في مواضع كثيرة، وهذه المسألة أصل من أصول الهادوية التي ترتكز عليها عقائدهم، ولا يخفاك أن الهادوية في هذه المسألة خالفوا القرآن والسنة، وما كان عليه السلف الصالح، ووافقوا المعتزلة، كما هو حالهم من تلقيهم عنهم، ولو أخذوا بالحديث الذي رواه البخاري برقم (٦٦٠٥) ومسلم برقم (٢٦٤٧) وهذا لفظه: عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **(ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار، أو من الجنة. فقال رجل من القوم: ألا نتكل يا رسول الله؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له)** لنجوا من هذا الانحراف، فصاحب الخير ميسر للخير، وصاحب الشر ميسر للشر، قال تعالى: ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝ ﴾ [الإسراء:٢٠] والقرآن مصرح بأن الشر من خلق الله، قال الله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝ ﴾ [الفلق: ١-٢].

قال الشوكاني: في «فتح القدير» (٥/ ٥٢٠) عند قوله: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝ ﴾ : «أي: من شر كل ما خلقه سبحانه من جميع مخلوقاته، فيعم جميع الشرور... وقد حرف بعض المتعصبين هذه الآية مدافعة عن مذهبه، وتقوياً لباطله، فقرءوا بتنوين (شرٍ) على أن ما: نافيةٌ، والمعنى: من شرٍ لم يخلقه، ومنهم عمرو بن عبيد، وعمرو بن عائذ».

وقال أيضاً في «فتح القدير» (١/ ٣٣٠) عند قوله: ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]: «وذكر الخير دون الشر؛ لأن الخير بفضل محض، بخلاف الشر فإنه يكون جزاء لعمل وصل إليه، وقيل: لأن كل شر من حيث كونه من قضائه سبحانه هو متضمن للخير، فأفعاله كلها خير». اهـ

ونفي تقدير الله المعاصي على العصاة يستلزم أن العصاة أحدثوا في ملك الله ما لا يشاؤه، و لا يريده، ولا علمه، ولا قضاه، ولا قدره، ولقد انقطعت ألسنة النفاة بالقدر عندما حوججوا بالحجج الدامغة الدالة على ما قلنا، فها هو أبو إسحاق الاسفرائيني يناظر القاضي عبد الجبار المعتزلي ويقطع حجته، وإليك نص المناظرة:

قال عبد الجبار في ابتداء جلوسه للمناظرة: سبحان من تنزه عن الفحشاء.

فقال الأستاذ (أي: الاسفرائيني) مجيباً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

فقال عبد الجبار: أفيشاء ربنا أن يعصى؟

فقال الأستاذ: أيعصى ربنا قهراً؟

فقال عبد الجبار: أفرأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟

فقال الأستاذ: إن كان منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء. فانقطع عبد الجبار.

«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٢٦١-٢٦٢) وهي في «فتح الباري» (١١/ ٦٢٢).

وقد جهلت الهادوية ما عليه المتقدمون من آل بيت النبوة من إثبات نفوذ القدر في الخير والشر: قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٥/ ٣١٠) وهو يذكر إجماع أهل البيت على القول بنفوذ القدر خيره وشره: «وقد ذكر السيد الشريف الإمام العلامة أبو

عبد الله محمد بن علي بن عبد الرحمن الحسني العلوي في كتابه «الجامع الكافي في مذهب الزيدية» عن قدماء أهل البيت عليهم السلام ما يدل على إجماع قدماء أهل البيت عليهم السلام في المائة الأولى والثانية، وأكثر الثالثة، وهي القرن الثالث، على صريح مذهب أهل السنة، والحمد لله على وجود ذلك في كتب الزيدية، وخزائن أئمتهم، ورواية ثقاتهم».

فأنصح إخواني المسلمين أن يقرءوا كتب أهل السنة التي ألفت في القدر، ومن أنفعها وأجلها، وأسهلها، كتاب العلامة شيخنا مقبل بن هادي الوادعي «الجامع الصحيح في القدر».

الهادي يقول: إن العبد خالق فعله

فقد قال كما في «رسائل العدل والتوحيد» ص(٥٥): فنحن نحمد الله، نقول وعليه المعمول: أن خالق كل شيء عامله، وعامله فاعله، قال سبحانه: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤] فسمى العاملين: خالقين.

وقال شاعر من فصحاء العرب:

ولأنت تفري من خلقت *** وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

يريد: أنك تتم ما دخلت فيه وصنعته، وتكمل كل ما قمت به وعملته، وغيرك لا يصدر إذا أورد، وأنت تصدر حين تورد. وهو في «مجموع رسائله» بهذا اللفظ ص(٣٠٣).

وقول الهادي هذا هو قول المعتزلة والقدرية، القائلين بأن العبد يخلق فعله، فما قاله الهادي باطل؛ لما فيه من إثبات تعدد الخالقين، وهو ينافي تنزيه الله وتعظيمه عن الشركاء والأنداد، وينافي إثبات ما أثبته لنفسه من الاختصاص بالخلق؛ وخلق أفعالهم.

الهادوية تنفي رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(/ ٨٧): وإن العيون لا تراه في الدنيا، ولا في الآخرة، وأن من زعم أن الأبصار تدركه، وأن العيون تراه مجاهرة، فقد قال قولاً عظيماً.

وقد ملئت كتب الهادوية بتقرير هذه المسألة، وجعلوها من صميم عقيدتهم، وهم في ذلك مقلدة للمعتزلة والجهمية كما هو معلوم عنهم، والأدلة على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة كثيرة:

قال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ١٨٢-١٨٣): «المسألة الأولى: مثل المردود من كتب المحدثين بحديث جرير بن عبد الله البجلي في الرؤية، وهذا من الإغراب الكثير، والجهل العظيم، فإن المحدثين يروون في الرؤية أحاديث كثيرة، تزيد على ثمانين حديثاً، عن خلق كثير من الصحابة، أكثر من ثلاثين صحابياً... وفي الصحيحين منها ثلاثة عشر حديثاً، اتفقا منها على ثمانية أحاديث، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بثلاثة أحاديث، ولولا خوف التطويل لذكرت ما في كتب السنن، وقد استوفاها شيخنا الحافظ النفيس العلوي اليمني أدام الله علوه في كتابه «الأربعين» وذكر كثيراً منها الحافظ الكبير البارع الشهير بابن قيم الجوزية في كتابه «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» وغيرهما».

وقال الإمام الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ٨٧): «وقد ذهبت المعتزلة ومن تابعهم إلى إنكار الرؤية في الدنيا والآخرة، وذهب من عداهم إلى جوازها في الدنيا والآخرة، ووقوعها في الآخرة، وقد تواترت الأحاديث الصحيحة بأن العباد يرون ربهم في الآخرة وهي قطعية الدلالة، لا ينبغي لمنصف أن يتمسك في مقابلها بتلك القواعد الكلامية، التي

جاء بها قدماء المعتزلة، وزعموا أن العقل قد حكم بها، دعوى مبنية على شفا جرف هار وقواعد لا يغتر بها إلا من لم يحظ من العلم النافع بنصيب».

وله كلام جيد في إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة في كتابيه:المصدر المذكور (٢/ ١٤٨) وتحفة الذاكرين ص(/ ٢٨٨).

فأهل السنة يثبتون الرؤية في الآخرة، وينفونها في الدنيا؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وبقول الرسول ﷺ: «تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت» رواه مسلم رقم (٢٩٣١) وأيضاً ينفون إحاطة الرائين بربهم عملاً بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فنفى سبحانه إدراك الأبصار له، ولم ينف الرؤية، والإدراك شيء والرؤية هنا شيء آخر، قال تعالى عن أصحاب موسى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝ ﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢] ففرقت الآية بين الرؤية وبين إدراك المرئي.

وقال الشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ١٤٨) عند قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وإدراك الشيء عبارة عن الإحاطة به.

وما يضير النافين للرؤية أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة، وهو إكرام منه سبحانه لهم، أما يخافون أن يحرمهم الله منها.

الهادي ينكر أن الله يرزق الكفار وأهل الحرام

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٣١٣): يقول الحسن بن محمد ذو الغفلات ومن تبعه من ذوي الجهالات: إن الله سبحانه رزق هؤلاء الظالمين.

وقال أيضاً في نفس المصدر ص(٣١٤): فكيف يقول الحسن بن محمد: إن الله رزق هؤلاء الظالمين، المعتدين، الفاسقين رزقاً، ثم صيره لهم، وسلمه في أيديهم، ثم يعذبهم عليه، ويحاسبهم فيه.

وقال في ص(/ ٣١٦-٣١٧): فلو كان الله رزقه ما أكل مما سرق وغصب لما أوجب عليه أن يقطع الحاكم يده.

قلت: الأدلة الدالة على أن الله هو الذي يرزق الكفار وغيرهم من العصاة كثيرة، قد سرد شيخنا العلامة الوادعي في كتابه «الجامع الصحيح في القدر» ص(/ ٢٦٢-٢٦٩) ما يشفي ويكفي، ولو لم يكن إلا قوله تعالى مخاطباً الكفار:﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّواْ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾ ﴾ [الملك: ٢١] لكان كافياً في الرد على هؤلاء.

قال الإمام الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ١٤١) عند قوله سبحانه: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]: «الظاهر أن هذا من كلام الله سبحانه رداً على إبراهيم؛ حيث طلب الرزق للمؤمنين دون غيرهم، أي: وارزق من كفر، فأمتعه بالرزق قليلاً، ثم أضطره إلى عذاب النار، ويحتمل أن يكون كلاماً مستقلاً، بياناً لحال من كفر، ويكون في حكم الإخبار عن حال الكافرين بهذه الجملة الشرطية، أي: من كفر فإني أمتعه في هذه الدنيا بما يحتاجه من الرزق» .اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٧٣٥): «إن لفظ (الرزق) يراد به ما أباحه الله تعالى للعبد وملكه إياه، ويراد به ما يتغذى به العبد، فالأول كقوله: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم ﴾ [المنافقون: ١٠] وقوله: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [البقرة: ٣]

فهذا الرزق هو الحلال، والمملوك لا يدخل في الخمر والحرام. والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود: ٦] والله تعالى يرزق البهائم ولا توصف بأنها تملك، ولا بأنه أباح الله ذلك لها إباحة شرعية، فإنه لا تكليف على البهائم، وكذلك الأطفال والمجانين، ولكن ليسوا بملوك لها، وليس بمحرم عليها، وإنما المحرم بعض الذي يتغذى به العبد، وهو من الرزق الذي علم الله أنه يتغذى به، والرزق الحرام مما قدره الله، وكتبته الملائكة، وهو مما دخل تحت مشيئة الله وخلقه، وهو مع ذلك قد حرمه ونهى عنه، فلفاعله من غضبه وذمه وعقوبته ما هو أهله، والله أعلم».

الهادي ينكر مس الجن للإنس والدخول فيهم

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٤٤٨) وهو يتحدث عن مؤاذاة الشيطان لأيوب عليه السلام: فلما سمع ذلك من قولهم نادى ربه: ﴿ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ [ص: ٤١] فجاز أن يقول: مسني الشيطان لما أن كان ذلك من وسوسته وكيده وسببه، وقد قال غيرنا في ذلك بأقاويل، فزعموا أنه يجري في الآدمي مجرى الدم في الأبشار، فاستحال ذلك عند من فهم، لأنه لا يجوز أن يدخل جسم في جوف جسم، فيجري في عروقه، ويجتمع في بدن واحد روحان: روح ساكن، وروح متحرك، هذا محال أن يستجن في جسم واحد روحان، ولا يدخل في جسم جسم، لأن هذا لا يعرف في الأجسام، ولا يتهيأ، ولا يثبت في العقول، فلما لم تقبله العقول استحال أن يكون شيئاً معقولاً.

وقد اشتهر عن المعتزلة إنكار دخول الجني في بدن المصروع، فهؤلاء هم سلف الهادي، ولكثرة الأدلة الدالة على دخول الجن في الإنس، ومسهم لهم؛ نقل غير واحد الإجماع على ذلك: قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في«مجموع الفتاوى»(٢٤/ ٢٧٦-٢٧٧):

«وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره... إلى أن قال: وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة».

واستدلال الهادي بالآية المذكورة استدلال في غير محله، وفهم غير سديد يخالف ظاهرها.

قال الشنقيطي في «أضواء البيان» (٤/ ٥١٣): «والضر الذي مس أيوب ونادى ربه ليكشفه عنه: كان بلاء أصابه في بدنه وأهله وماله».

وقد أورد نفاة مس الجن للإنس إشكالاً، قالوا: كيف يتسلط الشيطان على نبي الله أيوب، وقد قال الله: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢]؟ والإجابة عن هذا ما قاله العلامة الشنقيطي في «أضواء البيان» (٤/ ٥١٥): «وهذا لا ينافي أن الشيطان لا سلطان له على مثل أيوب، لأن التسليط على الأهل، والمال، والجسد من جنس الأسباب التي تنشأ عنها الأعراض البشرية كالمرض، وذلك يقع للأنبياء، فإنهم يصيبهم المرض، وموت الأهل، وهلاك المال لأسباب متنوعة، ولا مانع من أن يكون جملة تلك الأسباب تسليط الشيطان على ذلك للإبتلاء، وقد أوضحنا جواز وقوع الأمراض والتأثيرات البشرية على الأنبياء في سورة طه» .اهـ

وقبل هذا قال العلامة المقبلي: «صون النبي ﷺ من الشيطان لا يمنع إرادتهم كيده، فقد مضى في الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته، فأمكنه الله منه، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل نقصاً على ما يتعلق بالتبليغ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض، من ضعف عن الكلام، أو عجز عن بعض الفعل، أو حدوث تخيل لا يستمر، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين».

نقلاً من «ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر» للعلامة الوادعي ص(١٢٨) .

علماء الإسلام يذمون علم الكلام الذي فتنت به الهادوية

لقد تصدى علماء الملة، وحملة منهاج النبوة، وحماة الشريعة المحمدية على علم الكلام الذي لا ينفع، قال العلامة ابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق» ص(١١): «...إن المتكلمين كثيراً ما يقفون المعارف الجليلة الواضحة على أدلة دقيقة خفية، فيتولد من ذلك مفاسد، منها: إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين. ومنها: تكفير من لا يعرف ذلك، أو تأثيمه ومعاداته، ومع ذلك تحريمه يؤدي إلى حرام آخر، وهو التفرق الذي نص القرآن الكريم على النهي عنه. ومنها: تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله. ومنها: الابتداع وتوسيع دائرته» .

وقال أيضاً: في المصدر نفسه ص(١١٢): «أما علم الكلام فغالب مسائله مبنية على مجرد الدعاوى على العقل، التي هي كسراب بقيعة، إذا جاءه طالب الهداية لم يجد شيئاً» .

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص(١٢٩-١٣٠): «واعلم أنني عند الاشتغال بعلم الكلام وممارسة تلك المذاهب والنحل لم أزدد بها إلا حيرة، ولا استفدت منها إلا العلم بأن تلك المقالات خزعبلات... وعند هذا رميت بتلك القواعد من حالف، وطرحتها خلف الحائط، ورجعت إلى الطريقة المربوطة بأدلة الكتاب والسنة، المعمودة بالأعمدة التي هي أوثق ما يعتمد عليه عباد الله، وهم الصحابة، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة المقتدين بهم السالكين مسالكهم، فطاحت الحيرة، وانجابت ظلمة العماية، وانقشعت وانكشفت ستور الغواية، ولله الحمد» .

ورحم الله الإمام الشوكاني؛ فقد ذكر في رسالته «التحف في مذاهب السلف» ص(١٠) أنه بقي فترة في علم الكلام، ثم قال:

وغاية ما حصلته من مباحثي ❊❊ ومن نظري من بعد طول التدبر

هو الوقف ما بين الطريقين حيرة ❊❊ فما علم من لم يلق غير التحير

على أنني قد خضت منه غمارة ❊❊ وما قنعت نفسي بغير التبحر

الهادي يرى رأي الخوارج والمعتزلة في مرتكب الكبيرة من المسلمين

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٥٨٣- ٥٨٤) : وسألت فقلت: من أين يلزم أهل القبلة الكفر، وقد سماهم الله مسلمين ومؤمنين؟

قال : جوابك بأصل جامع لهذه الأشياء كلها، لا يدفعه إن شاء الله أحد من العلماء من ذلك، أنّا وجدنا الله تبارك وتعالى ألزم من ألزمه من أهل الكبائر القتل على ما يجترم من كبائر عصيانه، وذلك فعله فيمن قتل مؤمناً ظلماً متعمداً وكذلك حكمه فيمن قطع الطريق، وسفك الدماء، وكذلك حكمه فيمن عاند أئمة الحق من الباغين، فأوجب عليهم الحرب، والقتال، والقتل، والنكال...وقت وقوع القتل بحكم الله عليهم، ووجوب الهلكة فيهم، لله أعداء مباينون، وحرب لله سبحانه محاربون، لأنه سبحانه لا يوجب الحرب والقتل على ولي من أوليائه، ولا يحكم به سبحانه إلا على عدو من أعدائه، ولم نجد الله سبحانه عادى إلا كافراً، ولا والى إلا مؤمناً، فلما أن قتلهم بحكمه ومثلهم به سبحانه بأمره علمنا أنهم من الموالاة أبرياء، وأنهم له بأحق الحقائق أعداء... فصح عندنا بإباحة الله لدمائهم، وافترضه ما افترض على المؤمنين من جهادهم أنهم على غير ما ارتضى، وأن فعلهم على خلاف ما أحب وشاء، ومن كان فعله على خلاف إرادة الله فليس من المؤمنين.

تأمل ما في هذا المقال من أحكام جائرة على المسلمين، ومن ذلك قول الهادي: (ولا يحكم به سبحانه إلا على عدو من أعدائه، ولم نجد الله سبحانه عادى إلا كافراً... إلى قوله في المؤمنين: وأنهم له بأحق الحقائق أعداء) وقوله: (ومن كان فعله على غير إرادة الله فليس من المؤمنين) فهذه الأحكام جاءت من الهادي جواباً لمن سأله عن كفر أهل القبلة بعد أن صاروا مؤمنين، وقول الهادي هذا هو قول الخوارج وبعض المعتزلة، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (٩/ ٢٦٧) وهو يرد على المعتزلة: «وجاءت هذه الفرقة المتأخرة من وعيدية المعتزلة فأنكرت الفرق بينهما (يعني: الإسلام والإيمان) استدلالاً بأنهما أسماء مدحٍ فلا يطلقان ولا أحدهما إلا على العدل المرضي، وهذه حجة داحضة، لأن الموحد اسم مدح، وكذلك المصلي، والصائم، والمجاهد، وغير ذلك، ومن المعلوم من إجماع المسلمين بل العقلاء أجمعين أنه يشتق لكل فاعل اسم من فعله، وإن كان ذلك اسم مدحٍ خصوصاً وقد تواترت به نصوص الكتاب والسنة».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٩/ ٢٣١): «وأجمعوا على أن صاحب الكبيرة تصح منه جميع العبادات، وأنها لا تصح إلا من مسلم، وفي هذا رد قول الخصوم: إن صاحب الكبيرة غير مسلم، ولا مؤمن، وإن المسلم والمؤمن مترادفان، لأنهما بزعمهم أسماء مدحٍ، وفي الآيات والأخبار ما يرد عليهم كقوله في الأحزاب﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ففرق بينهم، ومن أوضح ما ورد في ذلك قوله في الحجرات رداً عليهم، ودلالة على ما نحن فيه وهي قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ

ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض رسائله: «**وهذا على أظهر أقوال العلماء أن هؤلاء الأعراب ليسوا كفاراً ولا منافقين، بل لم يبلغوا إلى حقيقة الإيمان وكماله**» اهـ.

انظر «العلم الشامخ» ص(٥٨) للمقبلي، و«فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٦٣).

الهادي يرى أن من أحب ظالماً فقد خرج من الإسلام

ومن ينابيع التكفير عند الهادي أنه قال كما في «مجموع رسائله» (٦٠٨-٦٠٩): ولم يطلق للمؤمنين الانطواء على شيء من إضمار المودة لهم - أي: الظالمين - وفي ذلك يقول عز وجل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ... ﴾ [الممتحنة: ١] فمن انطوى وأضمر محبة ظالم فقد خرج من دين الله، وليس من المؤمنين بالله...لأن الله عدو الظالمين، والظالمون أعداء لرب العالمين، ولن يجتمع ضدان معاً في قلب مسلم.

قلت: حب المسلمين للظلمة من المسلمين فيه تفصيل، وهو أنهم يحبونهم بقدر إسلامهم، ويكرهونهم بقدر ظلمهم، فدعاة البدع، وحكام الجور ومن إليهم لا يحبون حب الصالحين، ولا يكرهون كره الكافرين، فمن أحبهم حب الصالحين المستقيمين فهو عاصٍ لا كافر، ولا خارجٌ من الإسلام.

وأما الحكم عليه بأنه كافر فهذا هو طريق الخوارج: التكفير لأهل القبلة بالمعصية.

قال العلامة ابن الأمير في رسالته «إزالة التهمة ببيان ما يجوز ويحرم من مخالطة الظلمة» ضمن «مجموع فيه سبع رسائل» ص(٢١٣-٢١٤): «ولا أظنك تجد مؤمناً يحب ظالماً لظلمه، أو فاسقاً لفسقه، بل يحبه لخصلة خيرٍ فيه، من خلق حسن، أو جود و كرم، أو كونه طالباً للعلم، أو كونه قريباً له، أو لدفعه عنه سوءاً، أو جلبه له نفعاً، وهذه المحبة لا تحرم بالإجماع، وقد صرح الفقهاء بأنه يجوز محبة الظالم لخصلة خيرٍ فيه» اهـ.

قلت: ما أكثر الظلم في كثير من ملوك الهادوية، فهل كان مخالطهم كافراً عندهم؟!

الهادي وأتباعه يرون أن العاصي في منزلة بين منزلتين

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» (١٧٦-١٧٧): وأهل الكبائر من أمته وأهل دعوته، وإنما كانوا ممن يقام عليه الحدود، ويسمون بالأسماء القبيحة، من الفسق، والفجور، والظلم، والعدوان، ولا تقبل شهادتهم، ولا يزكو حتى يتوبوا ويرجعوا، ولم يكونوا يسمون بأسماء الكفر، والشرك، ولا النفاق، ولا يحرم نكاحهم، ولا موارثتهم، وأكل ذبائحهم، ولا يفرق بينهم وبين نسائهم، ولا تؤخذ منهم الجزية، فبهذه الآيات ونحوها التي تلونا، والأحكام التي وصفنا، والوعيد الذي ذكرنا؛ علمنا أن أصحاب الكبائر ليسوا بكفار ولا مشركين ولا منافقين، وأنهم ليسوا بأبرار ولا فضلاء ولا أخيار، ولا أزكياء ولا أطهار، ولا عدلا، ومن كان هكذا لم يطلق له اسم الإيمان، ولا الإسلام، ولا اسم الهدى، والتقوى، والإحسان، لأنه قد غلب عليهم اسم الفسق، والفجور، والظلم والعدوان، والضلال، فكانوا أهل منزلة بين منزلتين، وهي منزلة الفساق والفجار، التي بين منزلة المؤمنين والكافرين في هذه الدنيا. اهـ.

قلت: مقال الهادي هذا هو المعروف بالمنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة، وهي أول مقالة لهم، وعليها أُسس الاعتزال، وقد أجمعت المعتزلة على ذلك كما قاله غير واحد كأحمد بن يحيى المرتضى كما في «المنية» ص(١٣٢- ١٣٣) والإسفرائيني كما في «التبصير في الدين» ص(٦٥) وقد تلقاها عنهم الهادي، وجعلها من أصوله المعتمدة ولهذا قال: جميع فرق الأمة بجملة قولنا مصدقون... وهم فيما ندين الله به من أصول التوحيد والعدل...والقول بالمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مصدقون.

«مجموع رسائله» ص(١٥٢).

وقال أيضاً ص(١٥٥): وأما شهادتهم لنا في المنزلة بين المنزلتين، وقولنا: إن أهل الكبائر من أهل الصلاة فساق، فجار أعداء الله ظلمة معتدون فإنهم شهدوا لنا بذلك، فشهدنا بما شهدوا.

وسبب نشأة هذه المقالة الباطلة: أن الخوارج كفروا عصاة المسلمين، وهذا إفراط، فجاءت المرجئة فقالت: لا يضر مع الإيمان معصية وهذا تفريط، فجاءت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين، وقد صار أتباع الهادي على هذه العقيدة، يعرف ذلك من كتب عقائدهم المطولة والمختصرة، والأدلة الدالة على بطلان هذه المقالة من القرآن والسنة كثيرة.

قال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝ ﴾ [الحجرات: ٩-١٠]. وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وفي البخاري رقم (٦٥٣٤) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه» أفادت هذه الأدلة: أن وقوع المسلم في البغي على أخيه، أو في الربا، أو في غير ذلك من المعاصي لا تخرجه من الإيمان والإسلام، فيقال: مؤمن عاص، ومسلم فاسق، وعلى هذا نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم:

قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٩/ ٢٣١): «وأجمعوا على أن صاحب الكبيرة تصح منه جميع العبادات، وأنها لا تصح إلا من مسلم، وفي هذا رد قول الخصوم: إن صاحب الكبيرة غير مسلم، ولا مؤمن».

وقال أيضاً في المصدر السابق: (٩/ ٢٣٢-٢٣٣): «وروى ابن تيمية عن الإمام الباقر عليه السلام وغيره من السلف أنهم كانوا يقولون: إن الإسلام دائرة كبيرة، والإيمان دائرة في وسطه، فإذا زنى العبد خرج من الإيمان لا من الإسلام، لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة، وفي البخاري والنسائي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» الحديث رواه في «مجمع الزوائد» في أوله في (كتاب الإيمان) من طرق أخرى، وفي كل منها نظر على قواعد أهل الصحيح، والله أعلم».

قلت: ولفظ الحديث مشعر بخلاف مذهب المعتزلة، فإنه ظاهر في تقييده لنفي الإيمان بحال ملابسة هذه المعصية، ولا يظهر نفيه للإيمان مطلقاً كما هو مذهب الخصوم.

وقد نقل الإجماع على أن أهل المعاصي من أهل القبلة مؤمنون ناقصو الإيمان؛ غير واحد من العلماء، كالنووي في «شرح مسلم» (١/ ٣٦٢، ٣٦٧) وابن أبي العز الحنفي، وابن حجر في «الفتح»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومذهب أهل السنة والجماعة: أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات يستحقون بهذا العقاب، وبهذا الثواب»

«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧٩).

ومن أجل أن يزداد علمك ببطلان هذه المقولة، وعظيم الانحراف في معتقدها: اعلم أنها مبنية على أن الإيمان والإسلام يذهب كله عند حصول ارتكاب الكبيرة، وقد صرح بهذا من صرح من المعتزلة، وعليه فالمحكوم عليه بالمنزلة بين المنزلتين هو مُكفَّر عندهم، لأنه قد ذهب منه الإيمان والإسلام وقد ظهرت هذه الحقيقة في حكم المعتزلة على المسلم في الآخرة حيث حكموا بتخليده في النار أبد الآبدين، ومعلوم أنه لا يخلد فيها أبد الآبدين إلا المشرك والكافر، فوافقوا الخوارج في لازم قولهم بالمنزلة بين المنزلتين بتكفير عصاة المسلمين في الدنيا، كما حكموا عليهم بذلك تصريحاً في الآخرة.

فالمعتزلة اختصت من بين كافة الفرق والأحزاب بالمنزلة بين المنزلتين، وتبعها على ذلك بعض الزيدية والهادوية، مع أن الهادي في مسألة (الوعيد) هو تكفيري على طريقة الخوارج كما أوضحنا هذا غاية الإيضاح في فصل (تكفير الهادي وأتباعه للمسلمين).

الفصل الخامس

شذوذ الهادي
عما عليه الفرق الضالة

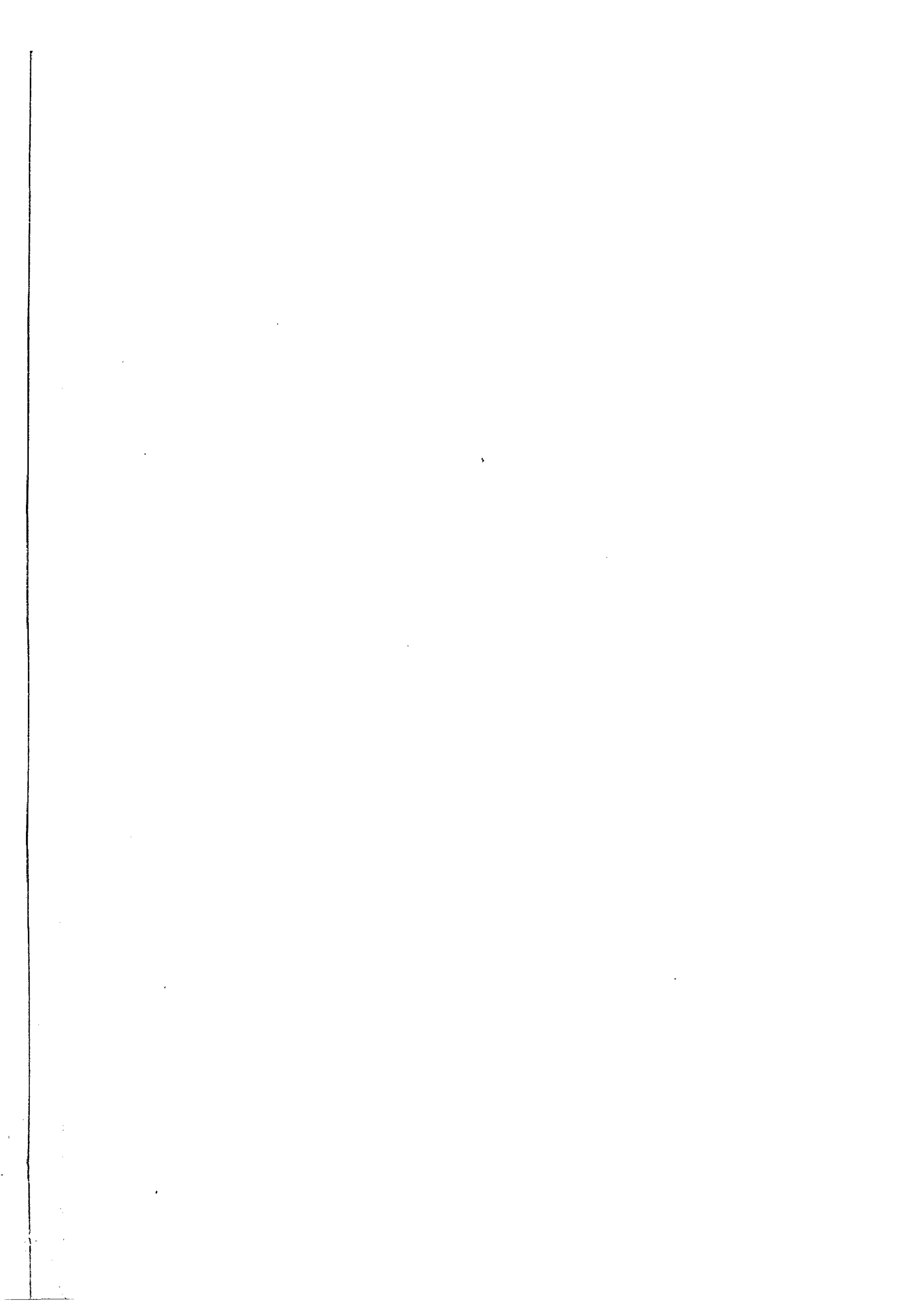

إن انحراف الهادي لم يقتصر على ما عند الفرق الضالة من الانحراف، بل تجاوز ذلك، ولهذا رأيت أن أعقد فصلاً بالعنوان المذكور، فمن ذلك:

الهادي يرى أن الكرسي والعرش هما الله

تقدم بيان فساد القول بأن العرش والكرسي هما الملك، أو العلم، وأن الهادي من جملة من قال بذلك، ولم يقف الهادي عند هذا القول، ولكن ذهب إلى تفسير العرش والكرسي بما هو أبعد مما سبق، وإليك ما قاله كما في «مجموع رسائله» ص(٢١٠): «إن المعنى في العرش والكرسي والوجه سواء، ليس بينهما فرق، والمعنى فيها واحد، فنقول: إن معنى الوجه في الله: هو الله، ومعنى الكرسي في الله: هو الله، ومعنى العرش في الله: هو الله، لا شك في ذلك عندنا، ولا ارتياب فيه».

وقال: بل نقول: «إن الله لم يزل ذا عرش عظيم، يريد بذلك العرش العظيم، الله العظيم». «مجموع الرسائل» ص(٢١٦).

وقال أيضاً: «إنما قلنا: إن العرش هو الله إذا كان العرش اسماً يدل على الله».

المصدر السابق ص(٢١٤).

وقال أيضاً كما في «المجموع» ص(٢١٧): «وذلك العرش هو الله العلي».

قلت: قد سبق أن ذكرنا أقوال الفرق في العرش والكرسي، وبينا بطلانها، ولم نجد من فسر الكرسي والعرش بأنهما الله.

الهادي يفسر العرش بمقام الله

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٢١٧): وأما قوله في يوم القيامة: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾ [النازعات: ٤٠] فكذلك المقام هو ذلك العرش، وذلك العرش هو الله العلي، لا شيء استعلى، إنما هو العلي بنفسه. اهـ.

قلت: لم يفسر أحد الآية المذكورة بالعرش وقد فسرها كافة المفسرين بالوقوف بين يدي الله، وصرح بعضهم بالمقام بين يديه سبحانه للحساب، مستدلاً بأدلة منها قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [المطففين: ٦].

وذكر الرازي في تفسيره (٢٩/ ١٢٢) عند تفسير ﴿ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ قولين:

١- مقام ربه، أي: المقام الذي يقوم هو فيه بين يدي ربه، وهو مقام عبادته.

٢- مقام ربه: الموضع الذي فيه الله قائم على عباده. اهـ بتصرف يسير.

وخلاصة القول: أن الهادي في تفسيره لعرش الرحمن اضطرب اضطراباً كثيراً، وجاء بأقوال باطلة، خارجة عن قاموس انحراف الفرق، والله المستعان.

الهادي يرى أن نواهي الله لا تنسب إليه ولا تضاف

قال كما في «مجموع رسائله» ص(١٨١): وأنه أمر بالطاعة، ونهى عن المعصية، وأن كل ما أمر منسوب إليه، وكلما نهى عنه فغير مضاف إليه ولا منسوب.

قلت: هذا تقعيد وتأصيل في غاية البطلان، والمعلوم أن التقعيد لا بد أن يقوم على برهان، والهادي لم يذكر دليلاً على هذا التقعيد، ولله در العلامة الشوكاني حيث قال في «فتح القدير» (١/ ١٣٠): «لأن الوقوع في الدعاوى الباطلة، والتكلم بما ليس عليه برهان هو

وإن كان قبيحاً على الإطلاق، لكنه من أهل العلم والدراسة لكتب الله أشد قبحاً وأفظع جرماً، وأعظم ذنباً».

ولقد بحثت عن سلف للهادي من أهل الباطل فلم أجد من قال بقوله هذا، وسواء وجدنا أم لم نجد فهو قول باطل، يدل على جهل قائله، وإلَّا فمن المعلوم من الدين بالضرورة أن التحريم من خصائص الله والقرآن والسنة مملوءان بالأمر والنهي، فمن فرق بينهما فقد تناقض.

الهادي يجزم أن الملائكة خلقت من ريح وهواء

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٤٣٩- ٤٤٠): وقوله: ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ﴾ وإنما جاز أن يجعل إبليس معهم في الأمر وإن لم يكن من جنسهم إذ كان حاضراً لأمر الله لهم، فأمره بالسجود معهم، وإن لم يكن جنسه جنسهم، لأن الملائكة - صلوات الله عليهم - إنما خلقوا من الريح والهواء، وخلقت الجن كلها من مارج من نار.

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص(٥٨١) : وسألت فقلت: من أي شيء خلقت الملائكة والشياطين؟

الجواب في ذلك: أن الملائكة في سمعنا وبلغنا - والله أعلم وأحكم - خلقت من الريح والهواء.

قلت : كلام الهادي في غاية من البطلان، فمن المعلوم أن الملائكة خلقت من نور: فقد روى الإمام مسلم رقم (٢٩٩٦) وأحمد (٦/ ١٥٣- ١٦٨) واللفظ له، وأبو الشيخ في «العظمة» برقم (٣٠٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (**خُلِقت الملائكة من نور وخُلقت الجان من مارج من نار وخُلق آدم** عليه السلام **مما وصف لكم**) ولم يصح

في مادة خلق الملائكة إلا هذا الحديث. والآثار التي فيها: أن الملائكة خلقت من نور العزة، أو من نور الذراعين، أو من روح الله؛ لا يصح منها شيء، بل قال العلامة الألباني بعد ذكره لها: «فهذا كله من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها، لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق ﷺ» «السلسلة الصحيحة» (١/ ٨٢٠) برقم(٤٥٨).

ولم أر فرقة واحدة سبقت الهادي إلى مثل هذا القول الباطل.

تنبيه: رافضة العراق يقولون: خلق الله الملائكة من نور وجه علي، وهم سبعون ألف ملك، يستغفرون له ولمحبيه إلى يوم القيامة.

وتارة يقولون: خلق الله الملائكة من نور علي. «

أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٨٣) وحكاية هذا القول كاف في الرد عليه.

الهادي يقول: إن عداوة الكافرين لله رب العالمين مجاز

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٢٠١): وأما العداوة فحقيقتها إنزال المضار بالعاصي، واستعمال العداوة لله من الكافر مجاز، لأن الكافر لا يقدر على إنزال المضار به تعالى، وإنما يوصف بذلك من حيث كان عدوا لأوليائه.

قلت: قد أخبر الله في آيات كثيرة عداوة الكافرين له، ولأوليائه من أنبيائه ورسله وأتباعهم، وهذا لا يجهله مسلم، وكثيراً ما يقدم الله في كتابه ذكر عداوة الكفار له، وهذا التقديم يفيد الآتي:

١ - أن عداوتهم لله هي الأصل والأساس، ولهذا كانت كفرا به وتكذيبا لما جاء به الرسل.

٢ - لولا عداوة الكافرين لله ما عادوا أولياءه بهذه المعاداة أصلاً، ألا ترى أن الناس يكونون أمة واحدة!! فإذا جاء رسول الله إليهم، وآمن به من آمن عودي من قبل الكفار أشد المعاداة، لا لشيء إلا لأنه آمن بالله، ومما يبطل قول الهادي: أن العداوة الحقيقية تكون بإنزال الضرر بالمعادي مخالفته لقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] فعداوتهم لجبريل وميكائيل ليس فيها إنزال الضرر بهما، فدل هذا على أن إنزال الضرر بالمعادى ليس بلازم، ويوضح هذا أكثر: أن الكفار الذين لا ينزلون الضرر بالمؤمنين لا ترتفع عداوة الله لهم، بل هي باقية عليهم، فإن أنزلوا الضرر بالمؤمنين زادت عداوة الله لهم، قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٨٨]، وعلى ما سبق ذكره يتضح أن الهادي شذ بهذا القول عما عليه المسلمون عموماً: سنيهم، وبدعيهم.

أصل الكفر عند الهادي المعاصي

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٥٨٤): إنا لم نجد أصل الكفر والشرك من عبادة الأوثان، وعبادة الشيطان، وعبادة النجوم، والأنصاب، والنيران، والدعاء مع الله إلهاً آخر غير المعصية، بل وجدنا هذه الأنواع كلها من المعصية لله سبحانه فيما صح عندنا: أن من عبد من دون الله غيره أنه لم يعبده إلا بمعصية الله سبحانه، لأن الله جل ذكره نهاه أن يعبد معه غيره، فتعدى أمره فكان له عاصياً، وكان بعصيانه له كافراً؛ إذ نهاه أن يعبد معه سواه فعبد معه غيره، وكذلك اليهود والنصارى لم نجد أصل كفرهم وشركهم إلا معصية الله في محمدٍ ﷺ ولو أطاعوا الله في محمدٍ، والتصديق بما جاء به من عند الله؛ لكانوا مؤمنين، فثبت عليهم الشرك لمعصية الله، وترك طاعتهم لمحمد... اهـ

انظر قوله: (إنا لم نجد أصل الكفر والشرك من عبادة الأوثان، وعبادة الشياطين، وعبادة النجوم، والأنصاب، والنيران، والدعاء مع الله إله آخر غير المعصية) فقوله: (غير المعصية) أطلقها، بحيث تشمل المعصية الكبرى والصغرى، الكفرية وغير الكفرية، و لا نعلم أن فِرَق التكفير أصلت هذا التأصيل، وإليك ما هي عليه:

فها هي إحدى فرق الرافضة ترى أن الكفر جميع المعاصي.

«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٢٠).

وفرقة الأزارقة من الخوارج يقولون: «إن كل كبيرة كفر».

«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٧٠).

وفرقة الصفرية وأكثر الخوارج يرون أن كل ذنبٍ مغلظٍ كفر. «مقالات الإسلاميين» (١ /١٨٣). ومن البهيسية قالوا: من واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر، ومن ترك شيئاً من كبيرة ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر.

«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٩٢).

وذكر الملطي وغيره أن الخوارج الأولين المعروفين بـ (الشراة) و(المحكمة) يكفرون أصحاب المعاصي والكبائر.

كما في «التنبيه والرد» ص(٥١).

وقد اعتنيت بالنقل هنا من «مقالات الإسلاميين» لأنه يُعد من المصادر القوية في دقة النقل والتحري فيه، ومن هذه النقولات يعلم أن أبلغ ما وصل إليه التكفيريون أن جعلوا المعاصي من الكفر، ولم يطلقوا عليها بأنها أصل الكفر، فعلى هذا فالهادي زاد على ذلك أن جعل المعاصي منها التي هي دون الكفر أصلاً للكفر، فجعل الهادي المعاصي مطلقاً أصل الكفر قول في غاية البطلان والسقوط، وهو يتضمن أن تكون المعاصي التي يرتكبها عصاة

المسلمين من غشٍ للناس، وكذب عليهم، وخيانة لهم، ووقوع في ربا، أو رِشا، أو غير ذلك أصلاً لكفرهم، ويلزم من هذا أن المسلمين واقعون في أشد أنواع الكفر، وأن كفر الكافرين أصله معاصي المسلمين، وأن المسلمين ما تخلصوا من أصل الكفر، فكيف يتخلصون منه، والذي جر الهادي إلى هذا هو سلوكه طريق التكفير، جنبنا الله ذلك.

تنبيه: قول الهادي: (لم نجد أصل كفرهم وشركهم (يعني: اليهود والنصارى) إلا معصية الله في محمد، ولو أطاعوا الله في محمد والتصديق لما جاء به من عند الله كانوا مؤمنين، فثبت عليهم الشرك لمعصية الله وتركهم لطاعة محمد).

قول مردود بكثرة الأدلة أن اليهود كانوا كافرين قبل بعثة عيسى، فلما بعث كفروا به فاشتد كفرهم، والنصارى كانوا كافرين قبل بعثة محمد ﷺ كما نصت على ذلك كثير من الآيات أنهم جعلوا الله ثالث ثلاثة، فلما بعث الرسول ﷺ كفروا به، فتغلظ كفر الطائفتين، فما كان كفرهم بمحمد ﷺ إلا استمرار على الكفر، والإصرار عليه.

ادعاء الهادي أن الأمة شهدت له بأنه على حق

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٥٢) ما لفظه: «إن سأل سائل فقال: من أين زعمتم أن الحق في أيديكم دون غيركم، وجميع من خالفكم يدعي مثل ما ادعيتم؟»

قلنا له: إن أقرب الأشياء عندنا الذي قد علمنا به أنّا على الحق، ومن خالفنا على الباطل، أن جميع فرق الأمة بجملة قولنا مصدقون، ونحن لهم فيما انفردت به كل طائفة منهم مكذبون، وهم فيما ندين الله به من أصول التوحيد والعدل وإثبات الوعد والوعيد والقول بالمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مصدقون، وجميع أهل

الصلاة عندنا خمسة أصناف: الشيعة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والعامة فقد شهدت لنا هذه الفرق كلها في أصل شهادتها بما نقول.

ومن ثمَّ أخذ الهادي يشرح شهادة الأمة للأصول المذكورة على حد زعمه.

ودعواه هذه دعوى لا يثبت منها شيء بداهة، فقد ابْتُلي الهادي بثلاث بِدعٍ:

الأولى: التكفير للمسلمين وهي أول بدعة ظهرت في المسلمين، وهي بدعة الخوارج.

الثانية: الرفض، وهي ثاني بدعة ظهرت في المسلمين.

الثالثة: الاعتزال وهي من البدع الغليظة.

فإما أن يكون الهادي جاهلاً بأحوال الأمة: صالحها وطالحها فقال هذا ظناً منه أنهم معه وهذا غباء.

وإما أن يكون عالماً بهذا، ولكنه قاله في مجتمعه ليقنعهم بذلك ولعلّ الأخير هو الأقرب لأنه كان يتخاطب مع قومه، وهم غالباً لا يعرفون تلبيساته.

الهادي يرفع نفسه إلى مقام الرسول ﷺ وعلي بن أبي طالب والصحابة رضي الله عنهم

فقد قال ابن عمه علي بن محمد بن العباس العلوي في «سيرة الهادي» ص(٤٩): وسمعته ما لا أحصيه إذا اجتمع عنده الناس يقول والله فقد قال يحيى بن الحسين: والله لئن أطعتموني لا فقدتم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا شخصه إن شاء الله تعالى.

تأمل أخي القارئ ما احتواه هذا المقال من غلو الهادي في نفسه، حيث رفعها إلى مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال ابن عمه أيضاً في المصدر السابق ص(٥٠): «وسمعته يوماً يقول: والله لو كان معي ثلاثمائة وثلاثة عشر مؤمن، لا بل لو كان معي خمسمائة، لأن تلك كانت فضيلة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لدُست بها اليمن، ثم قال: اصبروا معي فوالله لأتقدمن برايتكم بين أيديكم، ولأنصرن دين الإسلام، ولأضربن ضرباً ما ضربه إلا علي بن أبي طالب رحمة الله عليه. وسمعته يوماً يقول: والله فقد قال يحيى بن الحسين: والله ما أعلم اليوم راية مثل راية بدر إلا رايتنا هذه، ولا عصابة اجتمعت أفضل من هذه العصابة بعد من كان قبلنا».

أقول: أف لهذا القول، أبدرية رايتك وأنت تقتل المسلمين، مستبيحاً دماءهم وأموالهم وأهل بدر قاتلوا صناديد الكفر، فأين هذا من ذاك؟!!

وللهادي كلمات وأشعار تدل على غروره وإعجابه بنفسه، من ذلك ما قاله ابن عمه في المصدر السابق ص(٥٢): «سمعته يقول: والله لولا كرامة الله ما نظرت في هذا الأمر.

قلت: هذا ابتلاء، وليس بكرامة، لأن الاستقامة على الإسلام هي الكرامة، والهادي باحث عن الزعامة، وكم وراء هذه الزعامة من حسرة وندامة يوم القيامة».

وقال الهادي كما في «السيرة» ص (١٩١):

صعب الزمان علي فاستصعبت إذ ** صعب الزمان وليس مثلي يخضع

للدهر لو خضع الأنام بأسرهم ** إن الكريم مصمم لا يجزع

إني لهذا الدهر قرن قاهر ** لا أستقيد له ولا أتضعضع

رام الزمان تضعضعي فمنعته ** ذاك المرام وخاذلي يتوضع

صبر الزمان علي إذ صابرته ** حتى بدت فيه الملالة تسطع

والصبر مني ثابت متجدد ** ما أن خشعت وما لمثلي يخشع

وقال أيضاً في نفس المصدر ص (١٤٨-١٤٩):

أظن الناكثون بنقض عهدي ** وكانوا في الفجور من الحراص

بأني لم أشابه من علي ** خصال المكرمات لدى الخلاص

وأني لا يرام الضيم مني ** وأني المرتجى لذوي الخصاص

أن الحسني سيف الله حقاً ** مذاع في الأداني وفي الأقاصي

وقال أيضاً ص (٣٠٨) مهددا المحاربين له:

أنا الموت الذي لابد منه ** على من رام خدعي واغتيالي

وقال ص (١٥٨):

فما مثلي يصرع بالمنايا ** وما مثلي ينهنهه الوعيد

وقال أيضاً ص (٢٠٢):

إذا ما قلت قولا كان حقاً ** وقولي قد يصدقه الفعالي

وقال أيضاً ص (٣١٨):

أقيكم كل مكروه ونازلة ** وأبذل النفس للهندية القضب

وقال أيضاً ص (٢٨٥):

ولي صفات أبي الفنطاس يكلمها ** قدماً صلابتها تقسو على القاسي

قد جربتها أكف الناس واجتهدوا ** فكلهم خائب عن نيلها خاسي

ملساء شامخة في الجو ذروتها ** غلابة أصلها في أرضها راسي

قد أيس الناس طراً من تصدعها ** فكلهم موقن منها بإياس

بعد سرد النثر المذكور، والأشعار المسطورة، يظهر للقارئ كثرة غلو الهادي في نفسه والإعجاب بها، وهذا منهي عنه في شرع الله، قال تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٢] وغلو الشخص في نفسه من خلق الجبابرة، فكيف يدعي هذا المغالي في نفسه الاقتداء برسول الله، وبآل بيت النبوة الكرام؟! وغلو الهادي في شخصه دعوة لأتباعه إلى الغلو فيه، ويا سبحان الله كم حصل من غلوهم فيه، كما أوضحنا ذلك في فصل (الرافضة في اليمن بعد الهادي).

الهادي يقول: إن صغائر الأنبياء مسخطة لله

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٢٠١): واعلم أن الرضى بالفعل هو غير الرضى عن الفاعل، وإنما يرضى عن الفاعل إذا أتى كمال مراده منه، ولأن العبد قد يرضي الله في جميع أفعاله، ويسخطه في وجه، تبيين ذلك: أن الصغيرة الواقعة من الأنبياء عليهم السلام مسخطة لله، وإن كان سائر أفعالهم مرضية له.

وقول الهادي هذا مخالف للكتاب والسنة، وما عليه العلماء كافة، فالعلماء ينقلون الإجماع تارة، والخلاف تارة على عصمة الأنبياء من الصغائر، والذين قالوا بعدم عصمتهم في الصغائر لم يجعلوا وقوعهم في شيء منها مسخطة لله.

وشذوذ الهادي في هذه المسألة ظاهر عن المسلمين كافة، بما فيهم الفرق الضالة، وكلامه هذا في الأنبياء جائر، وحط من قدرهم وتنقص، وهذا لا يليق بجهال المسلمين، فكيف إذا صدر ممن يدعي أنه على منهاج آل بيت النبوة، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

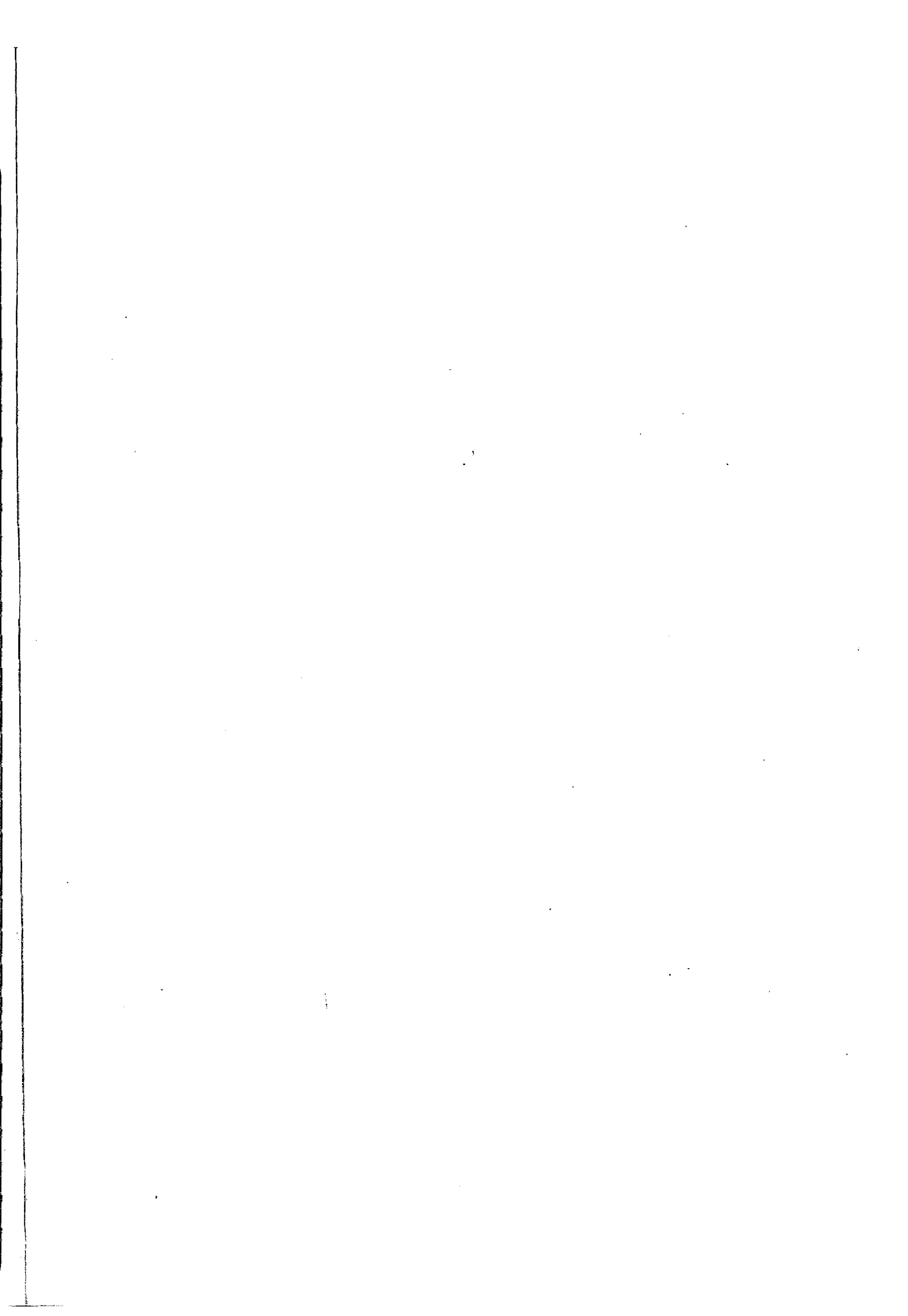

الفصل السادس

التكفير عند الهادوية

الهادي يكفر أبا بكر وعمر وغيرهما من صحابة رسول الله ﷺ

وقد ذكرت في كتابي «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن» تكفير الهادي ومن تبعه لكثير من الصحابة - رضوان الله عليهم - فارجع إليه فإنه مهم.

تكفير الهادي وأتباعه لأهل السنة بعد الحكم عليهم بأنهم حشوية ومشبهة وجبرية وناصبة

لقد كفر الهادي وأتباعه أهل السنة، ورماهم بأبشع الألقاب، ووصفهم بالجبرية والحشوية والنواصب والمرجئة وبنى على ذلك تكفيرهم، كما سنوضحه قريباً، وأهل السنة بريئون من هذه الألقاب، فإنما هي أسماء لفرق ضالة، فالحشوية هي الفرقة المعروفة بالكرامية، والمشبهة فرقة من فرق الروافض، وأول ما ظهر تشبيه الله بخلقه في بعض زنادقة الروافض، والجبرية هي قدرية الجهمية، والنواصب هم الذين نصبوا العداء لآل بيت النبوة، وحاشا أهل السنة من ذلك كله، ومعلوم أن أهل الحديث هم أعظم من فارق هذه الفرق وحاربها.

وأما تكفير الهادوية لأهل الحديث متذرعين بالأسماء السابقة، فإليك ما قاله:

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٢٠٥): «اعلم - رحمك الله - أن فريقاً من المشبهة كانوا على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد علي أيضاً - رحمة الله عليه - وقد ذكر الله عز وجل هؤلاء الذين كانوا على عهد نبيه ﷺ في آي الكتاب الذي نزله فقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾﴾ [الإسراء:٩٠-٩٢]، ثم ذكر آيات أخر، وقال:

فعاب الله تبارك وتعالى كفرهم في اعتقادهم التشبيه في الله عز وجل، وجعل مصيرهم إلى النار بذلك، وكذلك هؤلاء الملحدون..إلى قوله فيهم ص(٢٠٧): إن هذه الفرقة من المشبهة قوم هم عند الله أكذب الكاذبين، وأخسر الخاسرين».

وفي «المجموع» أيضاً ص(٦٢٠) أن الهادي سئل عن الذبائح المحرمة فقال: «إنه يحرم من الذبائح ست ذبائح: ذبيحة اليهودي... وذبيحة النصراني، وذبيحة المجوسي، وذبيحة المجبر... وذبيحة المشبه... وذبيحة المرجئ» وقد صرح بتكفير الجبرية القدرية في عدة مواضع من «مجموع رسائله» ففي (٢٢٤) صرح بتكفيرهم خمس مرات.

وقال عبد الله بن حمزة كما في «مجموع رسائله» ص(١٠٨-١٠٩): «وأما حكايتنا عن القاسم والهادي والناصر بأن دار المجبرة والمشبهة دار حرب فهي من أجلى الحكايات، وأوضح الروايات... ولا يختلفون أن هذا هو رأي الأئمة الثلاثة عليهم السلام في المجبرة، القدرية، والمشبهة، الجبرية، ويغزوهم ليلاً ونهاراً، ويختطفون ذراريهم سراً وجهاراً، ويبيعونهم في أسواق المسلمين ظاهراً».

وقال أيضاً كما في ص(١٢٩) من المصدر نفسه: «وقد كفت الإشارة من محمد بن عبد الله ﷺ ولا جرم لنا، إلا أنا فصلنا ما أجمل، وشرحنا ما علل، وقد بينا عذر الأئمة في تبيين أحكام الجبر والتشبيه ومن نحا نحوهم من الفرق الكافرة».

وقال كما في ص(١٣٠): «ونحن ندعي لأنفسنا أنا ما أجرينا الأحكام إلا على من علمنا ردته بالضرورة، إما بالتطريف، وإما بالجبر والقدر، ومعنا على هذا الخلق الأكثر».

وقال الأكوع في «هجر العلم» (١/ ١٦٧) أيضاً وهو يتحدث عن تكفير عبد الله بن حمزة للمطرفية: «وزادوا على كفار المجوس والنصارى، وكذا المجبرة» والشاهد هو قوله: (وكذا المجبرة).

وذكر أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٢٩١) وهو يتحدث عن فتوى عبد الله بن حمزة لأخيه يحي بن حمزة في إباحة أهل صنعاء السنيين: «كذلك فإن أخاه الأمير يحيى بن حمزة سبى ستمائة سبية من نساء صنعاء، واقتسموهن في قاع طيسان، وقال الإمام عبد الله بن حمزة: (أما السباء فنحن الآمرون به) لأن أهل صنعاء في نظره من المجبرة المشبهة، وأن حكمهم حكم كفار التأويل ما داموا تحت حكم الأيوبيين، وليسوا تحت حكمه».

ولما كثر اللوم على عبد الله بن حمزة بسبب استباحته لأموال أهل اليمن، وسبي نساءهم وأطفالهم، كان المتوقع أن يتوب إلى الله، ولكن أخذته الحميّة، فقام بتأليف رسالة بعنوان «الدرة اليتيمة في أحكام السبا والغنيمة» ألا ترى كيف يتهافت هؤلاء على البغي والظلم لأهل اليمن!!

وها هو أحد ملوك الدولة الهادوية المتأخرين، وهو إسماعيل المتوكل يحكم على أهل السنة بأنهم كفار، وديارهم ديار حرب، وأراضيهم خراجية.

ذكر العلامة الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٧٥) في ترجمته أنه قال: «إن المجبرة والمشبهة كفار.. وأن البلد الذي تظهر فيها كلمة الكفر تصير جوار كفرية، ولو سكنها من لا يعتقد الكفر، ولا يقول بمقالة أهلها» بل ألف كتاباً بعنوان «إرشاد السامع إلى جواز أخذ مال الشوافع» وذكر عنه أنه قال: «إنني أخشى أن يسألني الله عما أبقيت في أيديهم» أي: في

أيدي الشافعية من المال. قال المؤرخ اليمني عبدالله بن علي الوزير كما في المصدر السابق: «فكانت هذه المقالة الباطلة أساس كل ظلم».

وبقيت شخصيات من أتباع الهادي سلكوا هذا المسلك، قد ذكرناهم في فصل (بوائق ملوك الهادوية).

وقد فضح العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين في كتابه «بهجة الزمن» في أخبار سنة (١٠٥٨هـ) هؤلاء الجبابرة فقال: «فأما الجبرية والمشبهة فلا يوجد منهم الآن أحد في جميع بلاد الإسلام، فكان على المتوكل أن يُعرف بالأصل ليرتب عليه الفرع، فلا يجعل هذا ذريعة له ولغيره في الجور من العمال والمتصرفين: «فمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» فلا حول ولا قوة إلا بالله» اهـ نقلاً من «المستدرك على الهجر» ص(٣٤٠)

ولا يعني أن الهادوية لا يكفرون أهل السنة إلا بهذه الأسماء، فهم مستعدون على أن يكفروهم بغيرها.

تكفير الهادي لأهل اليمن الذين قاتلوه والذين لم يقاتلوا معه

لقد نقلت أقوالاً كثيرة للهادي يصرح فيها بتكفير أهل اليمن الذين قاتلوه، والذين لم يقاتلوا معه، تجدها في فصل (حال الهادي مع أهل اليمن) فلا حول ولا قوة إلا بالله.

تكفير الهادوية للرافضة الإمامية

استدلت الهادوية على تكفير الرافضة بحديث أن رسول الله قال لعلي بن أبي طالب: «**يا علي إنه سيخرج قوم في آخر الزمان لهم نبز يعرفون به، يقال لهم: الرافضة، فإن أدركتهم فاقتلهم، فإنهم مشركون، فهم لعمري شر الخلق والخليقة**» رواه الهادي في كتابه «الأحكام» في كتاب (الطلاق) (١/ ٣٦٦) مُسلسل بأجداده إلى علي رضي الله عنه وهو في «مجموع رسائله»

ص(٦٢) والحديث المذكور لا تقوم به حجة لضعفه، فقد ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وفي «العلل المتناهية» والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» والسيوطي في «اللآلي» وابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة» وقد قال شيخ الإسلام: «لا يصح في ذكر الرافضة حديث» وللعلامة ابن الوزير كلام قيم في «إيثار الحق» ص(٤٢١ -٤٢٢) قال: «ومنها أحاديث كفر الروافض، وقد رويت من طرق كثيرة على غرابتها، وخلو دواوين الإسلام الستة منها» فتضعيف الحديث مُجمع عليه وجمهور المحدثين جعلوه من قسم الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي «مجموع رسائل الهادي» ص(٦٢) أن زيد بن علي رفع يديه فقال: «اللهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حروراء علي بن أبي طالب -عليه السلام- حتى حاربوه» فزيد بن علي قال: «كما رفض أهل حروراء علي بن أبي طالب ﷺ» ولهذا صرح غير واحد من العلماء: أن تسمية الرافضة بهذا الاسم إنما عرف من إطلاق زيد بن علي عليها.

قال القاسم بن إبراهيم جد الهادي: ويقال للروافض: أخبرونا عن أهل بيت رسول الله ﷺ مشركون، أو كفار، أو مسلمون؟ فإن زعموا أنهم مسلمون يقال: فقد أجمع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وعليهم وسلم وعلماؤهم بأنكم على غير طريقة الإسلام» اهـ نقلاً من رسالة «من هم الرافضة» ص(١٢-١٣).

وقال الهادي في كتابه «الأحكام» (١/ ٣٦٥): «وقول هؤلاء الإمامية الذين عطلوا الجهاد، وأظهروا المنكر في البلاد والعباد، وآمنوا الظالمين من التغيير عليهم ومكنوهم من الحكم فيهم، وصاروا خولاً، وجعلوا أموال الله بينهم دولاً، وكفروا من جاهدهم، وعلى

ارتكاب المنكر ناصبهم، وقول هذا الحزب الضال مما لا يلتفت إليه من المقال، لما هم عليه من الكفر والإيغال، والقول بالكذب والفسوق والمحال، فهم على الله ورسوله في كل أمرٍ كاذبون، ولهما في كل أفعالهم مخالفون، قد جاهروهما بالعصيان، وتمردوا عليهما بالبغي والطغيان، وأظهروا المنكر والفجور، وأباحوا علانية الفواحش والشرور».

وقال أيضاً في نفس المصدر: «ولا أعلم أحداً خالف ما روى وقيل به من ذلك غير هذا الحزب، حزب الشيطان الخاسر، الهالك عند الله، الجائر، المحل للشهوات، المتبع اللذات، المبيح للحرمات، الآمر بالفاحشات، الواصف للعبد الذليل بصفة الواحد الجليل، القائل على الله بالمحال، المتمكنة في الضلال، المنكر للتوحيد، المشبه لله المجيد بالضعيف من العبيد، المبطل في ذلك لعدة الزوجات، الدافع لما أثبت الله من الأسباب والوراثات، المخالف لكتاب الله عز وجل في كل الحالات، الذي عاند الحق واتبع المنكر والفسق، حزب الإمامية، الرافضة للحق والمحقين».

وقال عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين» (١ / ١٨٠) وهو يتحدث عن الإمامية: «وأما ما ذهبوا إليه من الرجعة فمما لا دليل عليه، ولا يجوز لمسلم اعتقاده، ولا يجدون عليه دليلاً يوصل إلى العلم، وأما الدليل على بطلانه، فلأن المعلوم من دين النبي ﷺ أن من مات فميعاده يوم البعث، ولا حياة قبله إلا ما وردت به الآثار في عذاب القبر، فحكم ذلك حكم الآخرة، فإذاً المعلوم ضرورة من دين النبي ﷺ خلاف ما ذهب إليه القوم في هذه المسألة، فتلحق هذه المسألة بالكفريات، ويبعد أن يكون خلافاً بين أهل الإسلام».

هذه النقولات وأمثالها مما لم أذكرها هنا فيها الدلالة تصريحاً أو تلميحاً على تكفير الهادوية للرافضة الإمامية الإثنى عشرية.

بعض ملوك الهادوية وأتباعهم ابتدعوا مسائل فرعية وكفروا من خالفهم فيها

قد علمت مما سبق أنه لا يجوز تكفير المسلمين، وأن طريقة التكفير التي يسلكها الهادي طريقة خطيرة، وقد اقتدى به أتباعه، فكفروا من لا يكفر، وزيادة على هذا: أن بعض أتباعه كفروا المسلمين على مسائل فرعية ابتدعوها، وكفروا من خالفهم فيها.

قال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٣٠-٢٣١) وهو يتحدث عما فعله إمام عصره المتوكل إسماعيل بن القاسم: «ومثال ما استصغر في الفروع ما فعله الزيدية في عصرنا هذا، ولم يكن في أوائلهم، وهو تحريم الفاطميات على من ليس بفاطمي، وجهة الغلو في الرياسة، ولا ينبغي أن يذكر ما تشبثوا به، فإنما هو كذب ومخرقة... وقال إمام العصر هذا حفظه الله تعالى وهو ذو المشاركة القوية في العلوم، والذهن السيال، والتأله والتعبير، والمقاصد الحسنة، والوقوف عند الحق بجهده، وكان في أول أمره فيها بلغنا لا يعبأ بهذه المقالة، ثم غلا فيها وجاوز، حتى روى لي أحد كتابه أنه بلغ إلى أن قال: من خالف هذا فقد كفر. قال ذلك الكاتب مؤكداً (بالكاف، والفاء، والراء) ولما سئل عن الدليل قال: نحن نعتبر الكفاءة، وللأعلى في سائر الناس إسقاط حقه فيها، وأما في الفاطميات فالحق لله، ليس لأحدٍ أن يسقطه، فقوله: (الحق لله) هو معنى دعواه: أن الله حرمه، فجعل الدعوى دليلاً، وهكذا من سلك متن عمياء، وخبط خبط عشواء، وقد استدل بعضهم بأنه قد صار نكاح الفاطمية بمن ليس بفاطمي بحسب العرف الطارىء كالهتك لحرمة أهل البيت، والوضع من شأنهم، فلا يجوز فعله، والجواب: أيدعى هذا على أهل الأرض جميعاً؟ فهذا مقابل للضرورة، والتطبيق منذ عصر الصحابة إلى الآن على التزوج بهن في جميع الأرض، حتى رأينا وضعاء يرتفع عنهم آحاد الناس يتزوجون بالفاطمية لعارض فقر ونحو ذلك، ولم يقع استنكار،

وإن أردتم في بقعتكم هذه من جبال اليمن خاصة، فأما علماء الدين فليس عندهم إلا اتباع الدليل... إلى قوله: فإن المسألة دولية لا دليلية».

وذكر القاضي الأكوع في ترجمة الوشاح بن علي بن أبي بكر الحميري الكلالي في «هجر العلم» (٣/ ١٣٠٩-١٣١٠) أنه أفتى بجواز قتل من يتزوج بهاشمية، ومن فعل ذلك استحق القتل إن لم يتب، لأنه استخف برسول الله ﷺ واستهان به.

وقال الإمام الشوكاني في «أدب الطلب» (٧٦-٧٨): «ومما أحكيه لك: أني أدركت في أوائل أيام طلبي رجلاً يقال له: الفقيه صالح النهمي، قد اشتهر في الناس بالعلم والزهد وطلب علوم الاجتهاد طلباً قوياً، فأدركها إدراكاً جيداً، فرفع يديه في بعض الصلوات، ورآه يفعل ذلك بعض المدرسين في علم الفقه المشهورين بالتحقيق فيه، والاتقان له، فقال: اليوم ارتد الفقيه صالح. فانظر هذه الكلمة من مثل هذا، مع شهرته في الناس، واجتماع كثير من طلبه علم الفروع عليه في جامع صنعاء، وشيبه الناصع، وثيابه الحسنة، كيف موقعها في قلوب العامة، وما تراهم يعتقدون في الفاعل لذلك بعد هذا؟ فأبعد الله هذا عالماً وذهب بهذا علماً؟ وإن كان لا عالم، ولا علم، فإن من لا يعقل الحجة، ولا يفهم إلا مجرد الرأي لا الرواية، ليس من العلم في شيء، ولا يستحق الدخول في باب من أبوابه، ولا ينبغي وصفه بشيء من صفاته، فيا هذا لا حياك الله، أيكون فعل سنة الرفع - التي اجتمع على روايتها عن رسول الله ﷺ العشرة المبشرة بالجنة، ومعهم زيادة على أربعين صحابياً - ردة وكفراً، وخروجاً من الملة الإسلامية، أتدري ما صنعت بنفسك يا جاهل؟ عمدت إلى سنة من السنن الثابتة ثبوتاً متواتراً فتركتها، ولم تقنع لمجرد إنكار ثبوتها، بل جاوزت ذلك إلى أن جعلتها ردة، فجنيت على صاحب الشريعة أولاً، ثم على كل مسلم يفعل هذه السنة

ثانياً، ثم على نفسك ثالثاً، فخبت وخسرت، وخبطت خبطاً ليس من شأن من هو مثلك من أسراء التقليد، وأتباع التعصب، وكفّرت عالماً من علماء المسلمين يفعل سنة من سنن سيد المرسلين، فما بالك؟ وهذا وأنت تعترف على نفسك أنك لا تعرف الحق، ولا تعقل الصواب في مسائل الطهارة، والتخلي، والوضوء، والصلاة، فكيف قمت هاهنا مقام تكفير المسلمين، والحكم عليهم بصريح الردة؟! جازماً بذلك، متحدثاً به، مطمئنا إليه، فما أوجب إنكار مثل هذا المنكر على أئمة المسلمين، وأولي الأمر منهم، فإن التنكيل بهذا المتكلم - بمثل هذا الكلام بالحبس وسائر أنواع التعزير التي تردعه وتردع أمثاله من أهل التعصب عن انتهاك أعراض المسلمين، والتلاعب بعلماء الدين - من أعظم ما يتقرب به المتقربون، وأفضل ما يفعله من ولاه الله من أمر عباده شيئاً».

بعض الهادوية يكفرون من تولى الملك من غيرهم

قال القاضي الأكوع في «المدخل إلى معرفة هجر العلم ومعاقله» (٦٤-٦٥): «فإن هذا المذهب يوجب على علمائه وقادة الرأي من أتباعه الهجرة، والالتحاق بداعيتهم من الأئمة، إذ البقاء تحت ظل هذا الحاكم إقرار بشرعية حكمه، لأنه في نظر بعض علماء المذهب الزيدي باغ وكافر، تأويل لاغتصابه حق غيره بتوليه للرئاسة العامة للمسلمين وهو ليس من أولاد السبطين، لذلك فإنه يجب محاربته وقتله، كما أفتى بذلك الإمام المنصور عبد الله بن حمزة في أرجوزته المشهورة، التي ندد فيها بالإمام نشوان بن سعيد الحميري المتوفى بعد سنة (٥٧٣هـ) وأوجب قتله:

أما الذي نصت جدودي فيه	فيقطعون لسنه من فيه
ويؤتمون ضحوة بنيه	إذ صار حق الغير يدعيه

هجر العلم (١/ ٥٤٧)

ومن هذا المنطلق قام عبد الله بن حمزة بإبادة المطرفية، لأنها كانت ترى جواز الإمامة في غير أولاد السبطين، وليس بغريب أن تحكم الهادوية على مخالفهم في الإمامة بالكفر، فقد حكموا على أبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ بذلك؛ لتقدمهم في الخلافة على علي كما أوضحناه في كتابنا «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن» .

أشهر الفرق التي كفرت المسلمين

لقد اشتهرت فرق بتكفير المسلمين على مر العصور:

الفرقة الأولى: الخوارج، الذين يعرفون في عصرنا بجماعة الهجرة والتكفير.

وتكفير الخوارج للصحابة: علي بن أبي طالب، ومعاوية، ومن معهما رضي الله عنهم أمر مشهور، وظهور هذه الفرقة وتكفيرها للمسلمين قد أخبر به النبي صلى الله عليه السلام، وقد ذمها ذماً شديداً بسبب تكفيرهم للمسلمين، وقتالهم لهم، ومن ذلك قوله فيهم: «سفهاء الأحلام» رواه البخاري برقم (٦٩٣٠) ومسلم برقم (١٠٦٦) عن علي ﷺ.

وقوله فيهم: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان» رواه البخاري برقم (٣٣٤٤) ومسلم برقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري ﷺ. وقال في قتلاهم: «شر قتلى تحت أديم السماء» رواه الترمذي برقم (٣٠٠٠) وابن ماجة برقم (١٧٦) عن أبي أمامة ﷺ، بل قال فيهم: «كلاب أهل النار» رواه ابن ماجة برقم (١٧٣) وابن أبي عاصم في «السنة برقم (٩٠٤) عن عبد الله بن أبي أوفى، ورواه الترمذي برقم (٣٠٠٠) وابن ماجة برقم (١٧٦) عن أبي أمامة.

قال العلامة ابن الوزير في كتابه «إيثار الحق على الخلق» ص(٤٤٧): «وقد عوقبت الخوارج أشد العقوبة، وذُمت أقبح الذم على تكفيرهم لعصاة المسلمين، مع تعظيمهم في ذلك لمعاصي الله تعالى، وتعظيمهم لله تعالى بتكفير عاصيه، فلا يأمل المكفر أن يقع في مثل

ذنبهم، وهذا خطر في الدين جليل، فينبغي شدة الاحتراز فيه من كل حليم نبيل، ولأجل هذا الخطر عذر المتوقف في التكفير، وكان هذا هو الصحيح عند المحققين».

ولا تزال هذه الفرقة تظهر ما بين الحين والآخر، سائرة على هذا الانحراف العظيم جملة، وإلا فبعض فرق الخوارج من سابق ومن لاحق لها تفاصيل تخصها في الحكم على المسلم المرتكب للكبيرة، ليس هذا محل بيانها، وقد سلكت الهادوية في تكفير المسلمين مسلك الخوارج كما سيأتي قريباً.

الفرقة الثانية: الرافضة الإثنى عشرية:..

لقد عظم جرم الرافضة على غيرها من فرق الضلال بسبب تكفيرها لكثير من الصحابة رضي الله عنهم، وتكفيرها للمسلمين الذين يتولون الصحابة، وتكفير الرافضة للصحابة صار معلوماً لدى المسلمين، لاحتواء كتب الرافضة بالتصريح بتكفيرهم، ومن ذلك ما ذكره المجلسي في كتابه «بحار الأنوار» (٦٩/ ١٣٨) عن أبي حمزة الثمالي أنه سئل علي بن الحسين عن أبي بكر وعمر؟ فقال: «كافران، كافر من تولاهما».

قلت: وحاشا علي بن الحسين من ذلك، وهذا من جراب الرافضة.

وقال الكركي في كتابه «نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت» ص(١٤٠): «والمراد بالجبت والطاغوت: أبو بكر، وعمر» وقال أيضاً: «إن من لم يجد في قلبه عداوة لعثمان، ولم يستحل عرضه، ولم يعتقد كفره؛ فهو عدو الله ورسوله، كافر بما أنزل الله».

وقال المجلسي في كتابه «حق اليقين» ص(٥١٩): «وعقيدتنا (أي: الشيعة) أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، وحفصة،

وهند، وأم الحكم، ومن جميع أتباعهم وأشياعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم».

وروى الكليني في «أصول الكافي» (١/ ٤٢٠) عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ﴾ [محمد:٢٥]: «فلان وفلان وفلان، أي: أبو بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، ارتدوا عن الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين، قلت: قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ﴾ [محمد: ٢٦] قال: نزلت والله فيهما، وفي أتباعهما».

وفي «الأنوار النعمانية» للجزائري (١/ ٨١) نسبوا إلى علي أنه قال: «إن الناس كلهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ غير أربعة».

وفي «الروضة من الكافي» في ص(١١٥) نسبوا إلى الباقر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة».

وأما المفسرون من الرافضة الإثنى عشرية فقد جعلوا الآيات الواردة في الظالمين والفاسقين والكافرين منزلة على أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وغيرهم من الصحابة ومن تولاهم. انظر كتاب «الشيعة الإثنى عشرية وتكفيرهم للمسلمين» ص(٣٦- ٤٥).

قال عبد القاهر البغدادي - رحمه الله - في كتابه «الفرق بين الفرق» ص(٣٢١): «وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتدت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم سوى علي وابنيه، ومقدار ثلاثة عشر منهم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو يحكي سبب تكفير الرافضة للصحابة كما في «الفتاوى» (٣/ ٣٥٦): «إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم، وبدلوا الدين، وغيروا الشريعة، وظلموا واعتدوا، بل كفروا إلا نفراً قليلاً، إما بضعة عشر، أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا، ثم كفروا».

وقال الإمام الشوكاني في «نثر الجوهر» ص(١١١): «فعرفت بهذا أن كل رافضي خبيث على وجه الأرض يصير كافراً بتكفيرهم لصحابي واحد، لأن كل واحد منهم قد كفر ذلك الصحابي، فكيف بمن كفر الصحابة، واستثنى أفراداً يسيرة، تنفيقاً لما هو فيه من الضلال، على الطغام الذين لا يعقلون الحجج، ولا يفهمون البراهين، ولا يفطنون لما يضمره أعداء الإسلام من العناد لدين الله، والكياد لشريعته، فمن كان من الرافضة كما ذكرنا فقد تضاعف كفره من جهات أربع، كما سلف».

ونجمل للقارىء الكريم خلاصة تكفير الرافضة مما سبق:

١- تكفير الرافضة للصحابة بأنهم كفروا بأشد أنواع الكفر، ألا وهو النفاق الأكبر، والتكذيب، والجحود، والردة عن الإسلام.

٢- تكفير الرافضة للمسلمين الذين يوالون الصحابة، أي: يحبونهم، ويثنون عليهم.

٣- تكفير الرافضة للمسلمين، وإن لم يوالوا الصحابة، قال أحد مشايخهم وهو عبد الله بن شبر في كتابه «حق اليقين في معرفة أصول الدين» (٢/ ١٨٢): «وأما سائر المخالفين ممن لم ينصب، ولم يعاند، ولم يتعصب، فالذي عليه جملة من الإمامية كالسيد المرتضى: أنهم

كفار في الدنيا والآخرة، والذي عليه الأكثر الأشهر: أنهم كفار مخلدون في الآخرة» وانظر كتاب «الشيعة الإثنى عشرية وتكفيرهم للمسلمين» ص(٥٩-٧١)

وقد أصيبت الهادوية بنزعة الرافضة في تكفير الصحابة كما أوضحنا ذلك في كتابنا «طعون رافضة اليمن».

الفرقة الثالثة: المعتزلة:-

من المعلوم أن أول ما عرفت به المعتزلة قولهم: إن المسلم العاصي منزل بين منزلتين وهما :(لا كافر ولا مؤمن) وهذا حكمهم عليه في الدنيا، أما في الآخرة فهو مخلد في النار أبد الآبدين عندهم، وهذا معلوم عنهم:

قال المقبلي: في «العلم الشامخ» ص(٢٢٠): «دسيسة التكفير، وهذه الدسيسة الخبيثة، والفضيحة المخزية من ذيول التكفير بالتأويل، وللزيدية والمعتزلة من ذلك الحظ الأكبر، والنصيب الأوفر، نسأل الله العصمة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥٨): «ومن أصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذ الوعيد في الآخرة وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أحداً من النار.

وذكر غير واحد أن المعتزلة يرون أنه لا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً، بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم، فالمعتزلة وافقت الخوارج في تكفير المسلمين تصريحاً في الآخرة، وضمناً في الدنيا، والهادوية تبعت المعتزلة في ذلك تارة، ووافقت الخوارج تارة.

تنبيه: قرر غير واحد من العلماء: أن عامة أهل البدع عندهم تجاوز في التكفير، فكن على حذر منهم.

الهادي يكفر من يقاتله ومن لم يدخل في طاعته

لقد تجاوز الهادي تجاوزاً كبيراً؛ حيث صرح بالحكم على المقاتلين له من أهل اليمن بالكفر، وإليك من أقواله، وكبار من معه، الدالة على ما ذكرنا:

قال علي بن محمد بن عبيد الله مؤلف «سيرة الهادي» ص(٢٧): «فخالفت الأمة نبيها في ذلك حسداً منها لأهل بيت نبيها، فقدموا غيرهم، وأمّروهم عليهم، وطلبوا العلم من سواهم، واتبعوا أهواءهم، وكفروا بربهم، ونقضوا كتاب الله».

وقال محمد بن سليمان الكوفي: «وكان رجل مقبلاً عليه (أي: الهادي) يرجمه بالحجارة مقارباً، فقال الهادي لرجل من أصحابه: خذ هذا السهم فارم به هذا الكافر. فانتزع سهماً من درعه، فأخذه الرجل، فرمى به فأثبته تحت سرته في بطنه، فولى هارباً بأشر حال عليه لعنة الله». «صعقة الزلزال» (١/ ٢٥٩).

وفي كتاب «سيرة الهادي» ص (٢٢٦) قال ابن عمه: «فكان الناس يتعجبون من صبر الهادي إلى الحق - صلوات الله عليه - وأصحابه مع قلتهم لهؤلاء الكفار، مع كثرة خيلهم ورجالهم... أين من الله معه ممن لا نصيب له من الله تعالى؟».

وقال ابن عمه في السيرة ص(٢١٦) أيضاً: «فلما خرج أبو القاسم من شبام، وبان الأمر لآل يعفر وآل طريف أن العسكر قد قل مع الهادي، سولت لهم أنفسهم، وزين لهم الشيطان أعمالهم، وداخلهم الطمع في إظهار كفرهم».

وقال أيضاً ص(٢١٧) وهو يتحدث عن صعصعة بن جعفر: «ثم نكث بعهده، وعاد إلى كفره».

وقال الهادي كما في «سيرته» ص(١٥١) في أهل اليمن:

جهاد أناس بدلوا الدين عنوة ... ودانوا بدين للكتاب مجانب

وقال أيضاً كما في «سيرته» ص(٣٢٤):

يا أمة الكفر الذين تجملوا ** بالصغر منهم طاعة الشيطان

رفضوا الهدى والحق ثم تعلقوا ** وتمسكوا بالظلم والعدوان

وعصوا بكفرهم الإله فأصبحوا ** متقلدين سلاسل النيران

وأتوا بكل عظيمة مجهولة ** نقضاً لآي منزل القرآن

فالفسق منهم ظاهر متبين ** والجور فيهم أفضل الأديان

وقال أيضاً كما في ص(١٨٧):

غفرت لمن أخطأ وبين عذره ** فأفسدهم عفوي فبعداً لمن كفر

فمنهم فريق في جهنم فُلقت ** جماجمهم بالبيض في قرية الهجر

وقال أيضاً كما في «سيرته» ص(١٥٢) وهو يتحدث عن رجل من بني الحارث نكث العهد:

لأنه ملعون لعين منافق ** كفور لآلائي رديء المناصب

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه ص(١٥٧) وهو يتحدث عن المناوئين له:

دعوت الناس كلهم لحق ** وأكثرهم عن التقوى يحيد

لأنهم على فسق توالوا ويتبع ذلك الكفر العنيد

فقلت لهم ذروا كفراً وفسقاً وخلوه فقالوا لا نريد

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه ص(٣٠٧) مخاطباً من يقاتل:

وقلت ألا احقنوا عني دماكم ** وإلا تحقنوها لا أبالي

ولست بمسرع في ذاك حتى ** إذا ما كفر كافركم بدا لي

وحلت لي دماكم بحق ** وإخراب السوافل والعوالي

وقطع الزرع استوجبتموه ** بما قد كان حالاً بعد حال

وفي ص(٢٣٤) من نفس المصدر: أن الهادي خاطب ابن خلف قائلاً له: علامَ يقتتل الناس ويلك بيني وبينك، ابرز إليّ، فإن ظفرت بي أرحت مني الكافرين، وإن ظفرت بك أرحت منك المؤمنين».

وقال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٤٨٣): «... حتى سمينا من قتله الظالمون منا: شهيدا، وحكمنا له بالوعد الذي وعد الله الشهداء، وسمينا من قتلنا نحن من الظلمة: كافراً معتدياً، وحكمنا عليه باستحقاق الوعيد من الله العلي الأعلى».

فليس للهادي قدوة في هذا التكفير إلا الخوارج الروافض، وهم شر الخلق والخليقة.

تكفير الهادوية وغيرهم بالإلزام والتأويل

لقد وقعت الهادوية فيما وقع غيرها من الفرق في تكفير المسلمين بالإلزام والتأويل، وقد ندد أهل العلم بالسالكين هذا المسلك الخطير:

قال العلامة الشوكاني وهو يتبرم من أصحاب التكفير بالتأويل والإلزام، بعد أن ذكر قول صاحب الأزهار: (والمتأول كالمرتد): «ها هنا تسكب العبرات، ويناح على الإسلام

وأهله، بما جناه التعصب في الدين غالب المسلمين، من الترامي بالكفر، لا لسنة، ولا لقرآن، ولا لبيان من الله، ولا لبرهان، بل لما غلت مراجل العصبية في الدين، وتمكن الشيطان الرجيم، من تفريق كلمة المسلمين، لقنهم إلزامات بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء، والسراب البقيعة، فيا لله وللمسلمين من هذه الفاقرة التي هي من أعظم فواقر الدين، والرزية التي ما رزئ بمثلها سبيل المؤمنين...»

فإن هذه جناية لا تعدلها جناية، وجرأة لا تماثلها جرأة، وأين هذا المجترئ على تكفير أخيه من قول رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» «السيل الجرار» (٤/ ٥٨٤-٥٨٥).

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٢١-٢٢٢): «ومن مفاسد الخلاف: استحلال الأعراض، وهو واضح، فانظر ما في هذه المصنفات من العياط والهتور، والتكفير بلا دليل، حتى أن الأشاعرة أصلوا: أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة، وإنما الكفر البواح، ولا كفر بالتأويل، ثم تجد في تضاعيف كتبهم المناقضة، وكذلك الماتريدية في كلام إمامهم الأعظم أن لا يكفر أحد من أهل القبلة، ولم أر التكفير أسهل على أحد، ولا أكثر منه في متأخري الحنفية، كأنهم يكفرون بكل إلزام، ولو في غاية الغموض، ومنع بعض الناس قريباً من بعض متفقهتهم نعله، فقال: كفرت؛ لأنك هونت العلماء، وهو تهوين للشريعة، ثم للرسول، ثم المرسل، ونحو هذا يفعلون في كل شيء، وفعل بعضهم شيئاً من منكرات الدولة، فقال المظلوم: هذا ظلم، وحاشا السلطان من الأمر والرضى به، فقال: أنا خادم الدولة المنتمية إلى السلطان، فقد نسبت الظلم إلى السلطان، فهونت ما عظمت الشريعة من أمر السلطان، فكفرت، فأخذوه وجاءوا به إلى القاضي، وحكم عليه بالردة، ثم جدد

إسلامه، وفعل ما يترتب على ذلك، وهاتان الحكايتان في مكة عصرنا مجرد مثال، ولا تزال ألسنتهم رطبة بذلك، وهو في رسائل المتأخرين وفتاويهم وسائر كتبهم، وهي عظيمة هونها عموم الجهل، وكساد الإنصاف، ونفاق النفاق والاعتساف، نسأل الله حسن الخاتمة لنا ولجميع أمة محمد ﷺ».

وقال أيضاً في «العلم الشامخ» (/ ٢٢٠) وهو يتحدث عن تكفير التأويل: «وهذه الدسيسة الخبيثة، والفضيحة المخزية، من ذيول التكفير بالتأويل، وللزيدية والمعتزلة في ذلك الحظ الأكبر، والنصيب الأوفر، نسأل الله العصمة».

وقال محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه «إيثار الحق على الخلق» ص(٤١٤): «الفرع الثالث في التكفير والتفسيق بالتأويل، لأنه لا يفيد إلا الظن... وبعد أن ذكر أدلة كثيرة تنافي تكفير المسلم قال في ص(٤٢٥): وفي مجموع ذلك ما يشهد لصحة التغليظ في تكفير المؤمن، وإخراجه من الإسلام، مع شهادته بالتوحيد والنبوات، وخاصة مع قيامه بأركان الإسلام».

وقال أيضاً: تنبيه: «وذلك أن هذا الكلام في التحذير من تكفير المبتدعة الذين لم نستيقن أن بدعتهم كفر مع قبحها وفحشها وكراهتنا لها، وأما تكفير عوام المسلمين لأنهم لم يعرفوا الله بدليل قاطع، على شروط أهل علم الكلام، فإنه يزداد الأمر قوة في كفر من كفرهم، لأن الحكم بإسلامهم معلوم ضرورة من الدين، وتكفيرهم جحد ذلك».

المصدر السابق ص(٤٣٣-٤٣٤).

وقال أيضاً: وقد عوقبت الخوارج أشد العقوبة وذمت أقبح الذم على تكفيرهم لعصاة المسلمين مع تعظيمهم في ذلك لمعاصي الله وتعظيمهم لله بتكفير عاصيه، فلا يأمل المكفر أن

يقع في مثل ذنبهم، وهذا خطر في الدين جليل، فينبغي شدة الاحتراز فيه من كل حليم نبيل. المصدر ص(٤٤٧)، وانظر الروض ص(٢/ ٥٠٩) وقد ذكر في كتابه هذا أضرار تكفير المسلم فراجعها فإنها مهمة.

وقال أيضاً في «الروض الباسم» (٢/ ٥٠٩): «أنهم لو ذهبوا إلى ذلك لوجب تكفير المعتزلة الزيدية، وسائر الشيعة.. وكان يلزم كفر المعتزلة والزيدية، أما من لا يكفرهم مثل السيد الإمام المؤيد بالله، والإمام يحيى بن حمزة وغيرهما فظاهر، لأنهم حينئذ يكونوا بمنزلة من شك في كفر المشركين واليهود والنصارى، وأما سائر المعتزلة والزيدية فلأنهم لا يكفرون أئمتهم وشيوخهم الذين منعوا من تكفير الأشعرية، ولا شك أن من شك في كفر عابد الأصنام وجب تكفيره، ومن لم يكفره كفر، ولا علة لذلك إلا أن كفره معلوم من الدين ضرورة، فثبت بهذه الوجوه أن المعترض كاذب بالضرورة».

وقال حميد بن يحيى بن القاسم في أرجوزته، وهو يذم الاعتزال والتكفير بعد أن تراجع عن ذلك:

وما الذي ألجأهم إلى الخطر ... والخوض في علوم الغيوب والنظر

وما يقال فيه للمخطئ كفر ... وفي النبي أسوة ومعتبر

انظر «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» ص(٣١)

بل قد قام محمد بن إسماعيل الأمير بتأليف رسالة عنوانها «إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل» نقلاً من كتاب «مصلح اليمن» ص(١٣٨).

وقد رد يحيى بن حمزة على القائلين بالتكفير بالتأويل واللازم، وأبطل ذلك.

انظر في كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى» ص(٣٦٤-٣٦٥).

ومن قال بقول الإمام يحيى بن حمزة في عدم التكفير بالإلزام: الحسين بن القاسم بن محمد، وأحمد بن محمد بن أحمد بن شمس الدين بن المهدي. «هجر العلم» (٢/ ١٠٧٢-١٠٧٣) فتكفير الهادي وأتباعه للمخالف لهم من أهل القبلة بالتأويل هو قول أبي علي الجبائي، والقاضي عبد الجبار، وجعفر بن مبشر، وهؤلاء وأمثالهم هم المقدمون عند الهادي. انظر كتاب «الإمام المهدي» ص(٣٦٧) فلو كان الهادي متبعاً لما عليه آل بيت النبوة لما وقع في هذا الظلم العظيم.

وقد فصل ابن الوزير القول في مسألة تكفير المكفر في كتابه «إيثار الحق على الخلق» (٤١٤- ٤١٥) قال رحمه الله: وفي التكفير بالتأويل أربعة أقوال:

الأول: أنه لا كفر بالتأويل.

والثاني: أنه يكفر به، ولكن لا تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا.

الثالث: أن أمرهم إلى الإمام في الأحكام.

الرابع: أنه كالكفر بالتصريح، فيكون قتالهم إلى آحاد الناس على الصحيح في الكفار بالتصريح.

واختلف في كفار التأويل من هم؟ على أربعة أقوال أيضاً:

الأول: أنهم من أهل القبلة.

الثاني: من ذهب إلى مذهب وهو فيه مخطئ بشبهة يعلم بطلانها دلالة من الدين، والصريح خلافه.

الثالث: من ذهب إلى الخطأ بشبهة والصريح بخلافه.

الرابع: من ورد فيه عن رسول الله ﷺ أنه كافر، والصريح بخلافه».

فتكفير من ليس بكافر من أعظم أنواع الباطل والظلم، وأعظم من ذلك من كفر شخصاً بما ليس فيه، قال ابن الوزير: «ومن أقبح التكفير ما كان مستنداً إلى وجه ينكره المخالف من أهل المذهب...».

وخلاصة القول: أن عواقب التكفير بالتأويل والإلزام خطرها جسيم، وضررها عظيم، وشرها مستطير، ولا تسل عن حال المسلمين بعد ذلك، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

تكفير الهادي للمسلمين الذين لا يعتقدون تقديم علي في الإمامة

قال الهادي في مقدمة كتابه «الأحكام» (١/ ١١-١٢) وهو يتحدث عن إيضاح الرسول ﷺ لخلافة علي: «قد أوضح لها جميع أسبابها، ودلها على أبواب نجاتها، وشرع لها ما تحتاج إليها من أمورها، بالدلالات النيرات، والعلامات الواضحات، والإشارات الكافيات، والأقاويل الصادقات، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيّ عن بينة، وإن الله لسميع عليم، فإذا فهم ذلك وكان في ضمير قلبه كذلك؛ وجب عليه أن يعرف ويفهم ويعتقد ويعلم أن ولاية أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام واجبة على جميع المسلمين، فرض من الله رب العالمين، لا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيقان... فمن أنكر أن يكون علياً أولى الناس بمقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد رد كتاب الله ذي الجلال والطول، وأبطل قول رب العالمين، فخالف في ذلك ما نطق به الكتاب المبين، وأخرج هارون من أمر موسى كله، وأكذب رسول الله في قوله، وأبطل ما حكم به في أمير المؤمنين، فلا بد أن يكون من كذب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً، وعند جميع المسلمين كافراً».

وقول الهادي: «لا يتم له اسم الإيمان حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيقان» هذا الشرط الذي اشترطه الهادي مشهور عند الرافضة الإثنى عشرية.

ونقل صاحب كتاب «ميزان الحكمة» (١/ ١٦٢) عن المفيد في «أماليه» (٧/ ٢٧) عن رسول الله ﷺ قال: «**والذي بعثني بالحق لو أن رجلاً لقي الله بعمل سبعين نبياً ثم لم يأت بولاية ولي الأمر من أهل البيت ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً**».

وزعم الصدوق القمي في «أماليه» أن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (**من أنكر إمامة علي عليه السلام بعدي كمن أنكر نبوتي في حياتي، ومن أنكر نبوتي كمن أنكر ربوبية الله عز وجل**).

«أمالي الصدوق» ص(٥٨٦).

وتكفير الرافضة الإثنى عشرية لمن لم يقبل إمامة أئمتهم - كما يزعمون - معلومة ملئت بذلك كتبهم، فلا نطيل الكلام على ذلك.

وللمزيد انظر كتاب «السبئية الإثنى عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين» ص(١١-٣٢).

وينبغي أن تعلم أن مراد الهادي بـ(المسلمين) في آخر مقاله: الرافضة، لأنهم يكفرون المسلمين الذين لا يقبلون أئمتهم، ويدخل في تكفير الهادي للمسلمين: الصحابة، لأنهم لم يكونوا معتقدين للولاية التي تدعيها الرافضة.

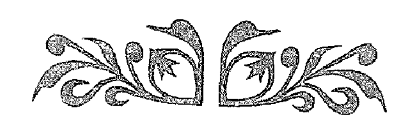

الفصل السابع

من بوائق الهادوية بعد الهادي

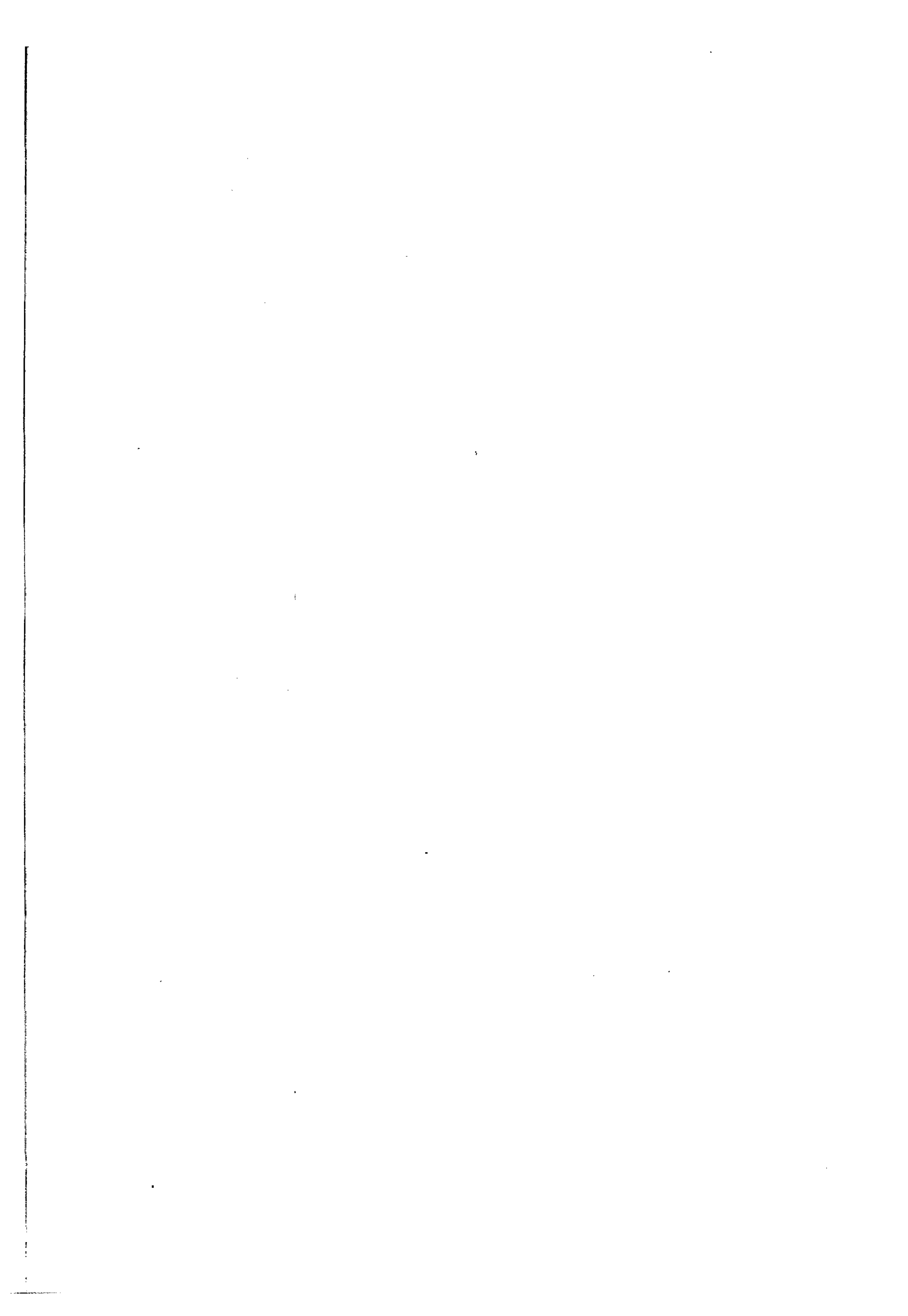

إن بوائق الهادوية كثيرة، وحسبي أن أذكر ما تيسر من ذلك:

استخدام التنجيم والسحر والدجل

فانتشار السحر والتنجيم في طائفة الرفض والتصوف كثير، والسبب في ذلك: أن من علماء هاتين الطائفتين من يستجيز تعاطي ذلك، استدلالاً منهم بالأكاذيب على آل بيت النبوة والصالحين، فالرافضة تنسب إلى أمير المؤمنين علي كتاب «الجفر» المحتوي على أمور السحر والتنجيم، وقد بين العلماء أن هذا الكتاب مكذوب على آل بيت النبوة، لا تصح نسبته إليهم بحال، كما بينا هذا في كتابنا «إرشاد الناظر إلى معرفة علامات الساحر» وتَعَلُّم السحر والتنجيم معلوم بالضرورة من دين الإسلام تحريمه، فكيف بتعاطيه! ومعدود في كبائر الذنوب بنص الأحاديث، وعلى هذا سار المؤلفون، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ... ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال الإمام الشوكاني في «السيل الجرار» (٤/ ٣٧٥): «ومما يؤيد القتل للساحر: أن الساحر كافر، كما تدل عليه الأدلة، فقتله بسبب كفره مع ارتكابه لهذه العظيمة التي يُفرق بها بين المرء وزوجه... فلا يرفع عنه الكفر والقتل إلا التوبة».

وقال المقبلي في «المنار» (٢/ ٤٠٧) بعد أن ذكر قول صاحب «البحر الزخار» في السحر: (وهو كفر): «هو ظاهر الأدلة، بل قد قيل: إن شرط تأثير السحر كفر فاعله، وكأنه إن صح شرط بعض أنواعه».

وقال العلامة ابن الأمير في «تفسيره» (٢/ ٢٦٥) عند كلامه على آية السحر التي في البقرة: «وفيه دليل أن مجرد تعلمه (أي: السحر) كفر، وأنه لا يتعلمه إلا وفارق الإيمان عمل أولاً».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣٤٦): «فإن أكثر العلماء على أنه (أي: الساحر) يُقتل».

وقد استخدم السحر من قبل بعض الهادوية لأمور كثيرة، من أبرزها: الوصول إلى الإمامة، وقد كان لهذا الاستخدام أضرار بالغة، ستراها من خلال قراءتك لما سنذكره لك ها هنا:

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٧٤-١٢٧٥) في ترجمة حسين بن محمد بن الهادي الإمام المنصور الهادي المتوفى سنة (١٣٠٥هـ) دعا إلى نفسه بالإمامة من حصن القرانع: «... وقد أعلن المترجم له أنه اكتشف الكنوز، وأن الجن طوع أمره، تنفذ رغباته وأوامره، فأقبل عليه عامة الناس من أماكن شتى، طمعاً في الأموال، وراسله أهل صنعاء للقدوم إليها، ليستقر في عاصمة اليمن، فلما حضر اكتشف الناس أنه معشبذ، وإنما أراد أن يستغل سذاجتهم وهلعهم للأموال، ليلتفوا حوله، فيحكم البلاد، كما أنه كان يعالج المرضى بالرقى والتمائم، ويدعي أن له معرفة بالطب، ثم تبين أنه لا علم له بشيء من ذلك، وذكر أبياتاً قالها الشاعر أحمد بن حسين شرف الدين:

قالوا إن الجن قد حضروا ❊❊ في القرانع للبقر عقروا
وبشغل الكيميا سبروا ❊❊ كم ذهب لا إله إلا الله

الخلائق كلهم رغبوا ** وبني قيس أقبلوا جدبوا
والضريبة كل يوم ضربوا ** كم دسوت لا إله إلا الله
وشياطين البلاد أتوا ** بعد ما قد أفسدوا وعتوا
أبصروا جو الكلام هتوا ** وألخ لا إله إلا الله
والكتب من كل فج عميق ** والهواتف في شهيق وعقيق
والغرايم في مرض وصقيق ** زيق ميق لا إله إلا الله

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٥٦٧) في ترجمة أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد الإمام المهدي: «وكان يعتمد مراعاة النجوم في أسفاره، ويرجع الى سؤال المنجمين كالفقيه أحمد الذيبه الملازم معه».

وقال العلامة الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٩٩-١٠٠) في ترجمة الإمام المهدي: «ومن أعظم الحوادث في أيامه: حادثة السيد إبراهيم المحطوري الشرفي الذي يسميه الناس اليوم المحدوري (بالدال المهملة مكان الطاء المهملة) وكان بارعاً في علم الطلاسم والشعوذة، وبالجملة فكان من أعظم السحرة، وظهور أمره في سنة (١١١١) وله أتباع مجاذيب، ينطقون بلفظ الجلالة، فسفك الدماء، ونهب الأموال، وكان لا تؤثر الرصاص في أصحابه، ولا يقطع أجسادهم السلاح، فكانت الرصاصة إذا بلغت إلى أصحابه أمسكها بيده، وأرجعها إلى صاحبها، وارتجت الديار اليمنية لهذه الحادثة، بل وسائر الديار، حتى قيل: إن سلطان الروم كتب إلى نائبه بمصر يسأله عن هذا القايم باليمن، الذي لا يعمل في أصحابه السلاح، ولا الرصاص، ووقعت له ملاحم دمر فيها عالماً لا يحصون، فأرسل إليه صاحب الترجمة جيشاً بعد جيش وهو يهزمهم، ويقتل أكثرهم، وامتد أصحابه في مواضع

من اليمن، ولم يكن عنده من العلم شيء، فكان إذا سئل عن وجه ما يسفك من الدماء، ويهتك من الحرم، وينهب من الأموال، قال: إن سيفه هو الذي يأمره بذلك. ويحكى أن سيفه المذكور كان يسمع له صليل وهو في غمده، ولعل ذلك من جملة أثر سحره، وكان تارة يقول: «إنه لا يخرج إلا لأجل شرب الناس للتنباك، وتقريرهم للبانيات على البقاء في أرض اليمن» وكل هذا من أعظم المشعرات بمزيد جهله، وكان أصحابه إذا توجهوا إلى حصن من الحصون فتحوه في أسرع وقت، وإنْ كان من غاية الحصانة، لأنهم يرمونهم فلا يؤثر ذلك، ويضربونهم بالسلاح فلا يؤثر ذلك، فإذا لم يستسلموا ويفتحوا لهم الأبواب تسوروا من الجدران، ودخلوا، فاتفق في فتحهم (لحصن ثُلا) أن امرأة أرسلت على أحدهم حجراً فهشمته، فلما رأوا أهل المحل ذلك أخذوا الأحجار ورموهم بها، فشدخوهم، وقتلوا جماعة منهم، ولم يزل صاحب الترجمة يجهز جيشاً بعد جيش، حتى جهز في آخر الأمر أولاده في جيش ضخم فكان الفتح، وتقهقهر أمر هذا الناجم، وتفرق أصحابه بعد أن فعلوا الأفاعيل، وهزموا الجيوش، وفتحوا الحصون».

وفي «الموسوعة اليمنية» (٤/ ٢٥٥١): «وعلى هذا قام المحطوري سنة (١١١١هـ) يدعوا لنفسه بالخلافة قائلاً: (إنه منصور المهدي المنتظر، وحرم التتن، وكسر آلاته المدائع).

وذكر الإمام الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١) فتنة أشد من الأولى قال: «وقد اتفق مثل هذه الفتنة في أوائل أيام الإمام المهدي العباس بن الحسين... أن رجلاً من السودان يقال له أبو علامة، ظهر من المحل الذي ظهر منه المحطوري، وهو بلاد الشرق، وصار له أتباع كثير مجاذيب، لا يعمل فيهم سلاح ولا رصاص، واجتمع منهم ألوف مؤلفة، وفتحوا غالب حصون بلاد حاشد وبكيل، ثم بعد ذلك استفتحوا مواضع من بلاد

الإمامية، وانتهوا إلى تهامة، وقتلوا من الناس من لا يأتي عليه الحصر، ورجفت اليمن لذلك، وتضعضعت أركان المملكة، وصار الناس لا يجري في حديثهم غيره، وصار النساء ومن يشابههن من العوام إذا سقط صبي لهم نادوا باسم هذا الناجم، وعظمت فتنته، واشتعلت الأرض به، وما زال الإمام المهدي يرسل إليه بالجيوش، ويدافع بها عن بلاده التي قد انتشر فيها أصحاب أبي علامة المذكور، وآخر الأمر عملت فيهم الأسلحة، وأثرت فيهم الرصاص، ولكنهم قد صاروا جيوشاً متكاثرة، فتارة تكون الدائرة لهم، وتارة عليهم، وغالبهم من السودان، ثم اتفق أن أبا علامة أرسل إلى شام صعدة أنهم يمدونه بجيش، فخرجوا في جيش كبير، فوصلوا إليه وقد أدبر أمره، فقتله جماعة منهم، وحملوا رأسه إلى الإمام المهدي العباس».

وقال صاحب كتاب «نشر العرف» (١/ ٤٨-٥٠) في ترجمة محمد بن علي السودي شيخ المحطوري: «وحقيقة أمره: أنه رجل من بني سود، لهم أصل في الرياسة والنظر، بها فيه غرابة من الأمور، فيلبث نهاره بالبيت الذي عمره، ويوهم القصاد أنه نائب عبد الله، فإذا أرخى الليل سدوله، لبس هيئة الصوفية من القبع والمسبحة ونحو ذلك، وقد يلبس الملابس الفاخرة، ثم يخرج إلى الخلاء، وشواهق الجبال، وتظهر منه أصوات تقع في خاطر من يسمعها، وأصحابه عند هذا الشغل يرصدونه من مكان قريب ليحفظوه، ويقوموا بخدمته، فمن رام أن يأخذ منه وقفة يشاهد فيها فلا سبيل إلى ذلك، إنما يكون بينه وبينه قيد رمح أو أكثر، إما في ليل دامس، أو مع التستر الشديد في ليالي القمر، فيخاطبه بألفاظ عامية تقضي بأنه من آحاد العوام الذين يستفزون طيش ضعفة العقول، وما زال على هذا الحال حتى تأثل حاله، وجمع النذور من كل أوب، وشحن به بيته».

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير متحدثاً عما صنعه السيد أحمد الحسني بأهل اليمن: «وبالجملة أنه اتفق في شهر رجب وشعبان من خراب الحصون الشامخة المشحونة بالرجال والذخائر ما لا يتفق في أعوام لأعظم ملوك الإسلام، وأذلت القبائل من حاشد، الذين كانوا قد طاولوا الجبال، ونالوا من الجبروت والعزة أرفع منال، وكانت دولة اليمن ليس لها همّ إلا إصلاحها بالقطع وبذل الأموال منذ أربعين سنة، فإنه ملك الشرف علي الأحمر من سنة (١١٢٤هـ) عهد المنصور حسين بن قاسم بن المؤيد، ولم يزل أمر علي الأحمر وأمر أولاده من بعده وغيرهم من قبائل حاشد في زيادة وعلو حتى هدم الحصون، وأباد تلك القرون، وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون، أذلهم الله برجل لا يعرفون له قبل ذلك اسماً، ولم يشاهدوا له جسماً، ولا أعد لهم لقتالهم سلاحاً، ولا رجالاً، ولا جمع نفوساً، ولا بذل مالاً، ولا عمر معقلاً، ولا اتخذ أهلاً ولا منزلاً، وليس له عشيرة يعضدونه على ما يريد، ولكنها قدرة الرب الفعال لما يريد.

وفي يوم الجمعة السادس من رمضان وصلت الأخبار بإخراب حصون ابن جزيلان في المسوح، وهي ثلاثة حصون، أمر السيد أحمد بخرابها، فما كان أسرع من امتثال أمره، وهدم كل حصن إلى مستقره، ولم يحصل امتناع من رتبة تلك القلاع ولا دفاع، وهذا من خوارق العادات، فإن صاحبها ناصر جزيلان كان ممن لا تلين له قناة، وفي يوم التاسع من رمضان وصل جماعة من قبيلة ذي حسين نحو العشرين كانوا رتبة في قلعة الشايف في بني عوام ببلاد حجة هاربين يخبرون أنه أرسل السيد أحمد أربعة أنفار ببيرق لهدم القلعة، قالوا: فرميناهم بالبنادق فلم تؤثر فيهم شيئاً، ثم تسوروا القلعة حتى دخولها، وأمروا الرتبة بالخروج بسلاحهم، وشرعوا في هدمها بعد العصر، فهدموها في لحظة ولا تنهدم إلا في مدة

طويلة، وكان قد وصل الخبر بهدم قلعة ابن الأحمر في صبرة خروج الرتبة منها، وكانت القلاع المهدومة إلى هذا التاريخ سبعة عشر قلعة، واستمر الأمير في سرد أخباره وانتشار أمره، حتى بلغ جنده تهامة، واجتاز كثيراً من مدنها، ثم انتهت حياته على يد بعض رجاله في صفر سنة (١١٦٩هـ) قال ابن الأمير: ومن غريب الاتفاقات أن يكون ظهورهم في منطقة الشرف، وفي رجب من كل عام، وإذا كنا عشنا هذه الأحداث بجهة حجة».

نقلاً من كتاب «مصلح اليمن» (٣٤-٣٥).

وقال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١٩٥٧/٤) معقباً على قصة الساحر المحطوري الذي كان يزعم أنه لا تضره الرصاص [حاشية: ٤]: «لجأ الإمام أحمد حميد الدين المتوفي سنة (١٣٨٢هـ) إلى هذه الحيلة، ليوهم الناس أنه مصرف لا ينفذ الرصاص إلى جسمه، وسمعت من بعض أسلافنا أن رجلاً في بلاد صعدة كان يكتب العزائم ويضعها في عضد من يريد أن لا تصيبه الرصاص، بعد أن يشق لها مكاناً في لحم العضد، وأن الإمام أحمد قد حمى نفسه بأنه وضعت له تميمة في عضده، ثم كشفت حادثة مستشفى الحديدة حينما أطلقت عليه الرصاص زيف دعواه، فقد مات متأثراً بجراحه».

فالمستخدمون للسحر والتنجيم والدجل يحدثون في صفوف المسلمين فساداً عظيماً، وشرا مستطيراً، فكيف إذا استخدم ذلك إلى الوصول للإمامة؟ فإن مستخدمه يرتكب أنواعاً من الشرور التي لا تبقي ولا تذر، كما سبق ذكر فضائع أفعال هذا الصنف، وشنائع تصرفاته، فكم لأفعال هؤلاء من نتائج سيئة على مر الزمان، ومن ذلك:

١- فتح باب المسابقة إلى تعلم السحر والتنجيم، واستخدام ذلك.

٢- استباحة تعاطي السحر باسم أن فلاناً وفلاناً قد استخدموه، وهم من آل البيت، صان الله آل بيت النبوة من ذلك.

٣- تسهيل استخدام السحر في أمور كثيرة لا ترضي الله، فهذا يستخدمه لاختطاف النساء، وآخر لربط المتزوجين عن نسائهم وذاك يستخدمه في الدعوة إلى عبادة القبور والضرائح ومنهم من يستخدمه في دعوى علم الغيب، وهلم جرا.

وعلى كل: قد عانت اليمن من سحرة اليهود ما عانت، فجاء هؤلاء وزادوا في إرهاق العباد بكثرة انتشار السحر، ففي الأمس أشهر السحرة هم اليهود، واليوم يظهر سحرة ومنجمون باسم آل البيت، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

الهادوية يؤسسون الشرك والخرافة

من أعظم ما أفسد على المسلمين عقائدهم وجود وسائل الشركيات، ومن أعظم هذه الوسائل: تأسيس القباب والمشاهد على الضرائح، وقد كثر هذا من قبل كثير من ملوك الهادوية، ومن أسبقهم إلى ذلك:

عبد الله بن حمزة المتوفى سنة (٦١٤هـ) فقد قام بإرسال رسالة موجهة إلى أهل (قرية لصف) من (نِهْم) يهددهم فيه بنقل رفات أخيه إبراهيم بن حمزة من عندهم ما داموا لم يجعلوا قبره مزاراً لهم، وهذا نص الخطاب:

«بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله المنصور بالله أمير المؤمنين إلى كافة الساكنين بلصف من المؤمنين والمسلمين. سلام عليكم، فإنا نحمد الله إليكم الذي لا إله إلا هو، ونسأله لنا ولكم التوفيق لما يحب ويرضى، أما بعد: فقد بلغنا جفوتكم للشهيد الذي توفي

بين أظهركم، وحط رحله بين أفنيتكم... فبلغنا أنكم هاجرون لقبره، قالون لمصرعه، قد صغرتم منه ما عظم الله سبحانه جهلاً، وجهلتم ما علم الصالحون حيرة وشكاً، كأنكم لم تسمعوا أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وآله فينا أهل البيت خاصة: «أقرب الناس مني موقفاً يوم القيامة بعد حمزة وجعفر؛ رجل منا أهل البيت، خرج بسيفه فقاتل إماماً ظالماً فقتل» فهلا - رحمكم الله - استشفيتم بتراب مصرعه من الأدواء، وسألتم بتربة مضجعه رفع الأسواء، واستمطرتم ببركة قبره من رحمة ربكم طوالع الأنواء، وعظمتم حاله كما يعظم حال الشهداء، وأوجبتم من حقه ما ضيع الأعداء، وعمرتم على قبره مشهداً، وجعلتموه للاستغفار مثابة ومقصداً، ونذرتم له النذور تقرباً، وزرتموه تودداً إلى الله سبحانه، وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وإلينا تحبباً» «هجر العلم» (١/ ٢٢٣-٢٢٤).

وقال الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٢٢٥): «إن الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين المتوفى سنة (١٣٢٢هـ) أمر قبيلة أرحب ببناء تابوت وقبة على قبر الإمام أحمد بن هاشم الويسي- المتوفى سنة (١٢٦٩هـ) والمدفون في (دار أعلا) من أرحب - للتبرك به، وهددهم بأنهم إن لم يفعلوا ذلك فإنه سينقل رفاته إلى مكان آخر، فما كان من أهل أرحب إلا أن بنوا له قبة، ووضعوا على قبره تابوتاً».

وقال القاضي العلامة الأكوع في «المستدرك على هجر العلم» ص(٢٠٧): «ولا غرابة في ذلك؛ فقد سلك أئمة اليمن مسلك الشيعة الجعفرية الإمامية الذين يغالون في تعظيم قبور أئمتهم، وقد صنف ابن النعمان المعروف بالمفيد المتوفى سنة (٤١٣هـ) كتاباً سماه «مناسك الشاهد» جعل قبور المخلوقين يحج إليها كما تحج الكعبة البيت الحرام»

«منهاج السنة» (١/ ٤٧٦).

وقال شيخنا العلامة الوادعي في «صعقة الزلزال» (١/ ٢٥٨): «وما بنى القباب على القبور إلا رافضي، أو صوفي، أو جاهل مغتر بالرفض، أو الصوفية، أو بهما، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

قلت: وقد حصل التوسع في تأسيس منابع الشرك في وسط الفرقة الهادوية حينما أفتى أحد علمائها ألا وهو «يحيى بن حمزة» من أصحاب القرن الثامن الهجري بجواز بناء القباب على قبور أهل الفضل، فمن هنا اتسع الخرق على الراقع، فقُبِلت فتواه، وانتشر في الآفاق هذا الشر المستطير، وقد رد عليه غير واحد من العلماء، ومنهم العلامة الشوكاني في رسالة قيمة وهي «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» وقد توسع رافضة اليمن في هذا الانحراف العظيم، فقد دفنوا كثيراً من الأموات في المساجد، وكثر بناء القباب على من يسمونهم بالأئمة، وألحق بهم أبناءهم وبعضهم يبني قبة له في حياته، ومما يدل على هذا: أن صاحب كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية» ذكر أكثر من خمسة وثلاثين ضريحاً لهؤلاء، عليها القباب والمشاهد، مشهورة بالزيارة، هذا من غير الذين دفنوا في المساجد، أو في صروحها، وذكر - أيضاً - أن القبة الواحدة قد يدفن فيها أكثر من واحد، وقد ذكرنا في كتابنا «تحذير المسلمين من الغلو في قبور الصالحين» فصلاً عن قيام الدولة الهادوية بالدعوة القبورية، وغير خاف على المسلمين - المتفقهين في دين الله - عظيم افتتان الجهال بهذه القباب والمشاهد والتوابيت، وقد تصدى علماء الإسلام لهؤلاء، وصاحوا بهم من على المنابر، وشنعوا عليهم، وأزهقوا شبههم في خطبهم ومؤلفاتهم، ومن ذلك ما سطره علماء اليمن في كتبهم:

قال محمد بن إسماعيل الأمير في «تطهير الاعتقاد» ص(٨٣): «فإن هذه القباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام،

وخراب بنيانه غالباً، بل كل من يعمرها هم الملوك، والسلاطين، والرؤساء، والولاة، إما على قريب لهم، أو على من يحسنون الظن فيه من فاضل، أو عالم، أو صوفي، أو فقير، أو شيخ، أو كبير، ويزوره الناس الذين يعرفونه زيارة الأموات من دون توسل به، ولا هتف باسمه، بل يدعون له ويستغفرون، حتى ينقرض من يعرفه أو أكثرهم، فيأتي من بعدهم فيجد قبراً قد شيد عليه البناء، وسرجت عليه الشموع، وفرش بالفراش الفاخر، وأرخيت عليه الستور، وألقيت عليه الأوارد والزهور، فيعتقد أن ذلك لنفع أو دفع ضر، ويأتيه السدنة يكذبون على الميت بأنه فعل وفعل، وأنزل بفلان الضرر، وبفلان النفع، حتى يغرسوا في جبلته كل باطل، ولهذا الأمر ثبت في الأحاديث النبوية اللعن على من أسرج على القبور، وكتب عليها، وبنى عليها، وأحاديث ذلك واسعة معروفة، فإن ذلك في نفسه منهي عنه، ثم هو ذريعة إلى مفسدة عظيمة».

وقال العلامة الشوكاني في «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» ص(٢١-٢٢): «وإذا تقرر لك هذا؛ علمت أن رفع القبور، ووضع القباب والمساجد والمشاهد عليها قد لعن رسول الله ﷺ فاعله، تارة كما تقدم، وتارة قال: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَىٰ قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» فدعا عليهم بأن يشتد غضب الله عليهم بما فعلوه من هذه المعصية، وذلك ثابت في الصحيح، وتارة نهى عن ذلك، وتارة بعث من يهدمه، وتارة جعله من فعل اليهود والنصارى، وتارة قال: «لا تتخذوا قبري وثناً» وتارة قال: «لا تتخذوا قبري عيداً» أي: موسماً يجتمعون فيه، كما صار يفعله كثير من عباد القبور، يجعلون لمن يعتقدون من الأموات أوقاتاً معلومة يجتمعون فيه عند قبورهم، ينسكون لها المناسك، ويعكفون عليها، كما يعرف ذلك كل أحد من الناس من أفعال هؤلاء المخذولين، الذين تركوا عبادة الله الذي خلقهم

ورزقهم، ثم يميتهم ويحييهم، وعبدوا عبداً من عباد الله، صار تحت أطباق الثرى، لا يقدر على أن يجلب لنفسه نفعاً ولا ضراً».

وقال أيضاً ص(٢٣) من نفس المصدر: «فلا شك - ولا ريب - أن السبب الأعظم الذي نشأ منه هذا الإعتقاد في الأموات هو ما زينه الشيطان للناس من رفع القبور، ووضع الستور عليها، وتجصيصها، وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسين، فإن الجاهل إذا وقعت عينه على قبر من القبور قد بُنيت عليه قبة فدخلها ونظر على القبور الستور الرائعة، والسرج المتلألئة، وقد سطعت حوله مجامر الطيب، فلا شك - ولا ريب - أنه يمتلئ قلبه تعظيماً لذلك القبر، ويضيق ذهنه عن تصوره ما لهذا الميت من المنزلة، يدخله من الروعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين، وأشد وسائله إلى ضلال العباد ما يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلاً، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، فيصير في عداد المشركين، وقد يحصل له هذا الشرك بأوله رؤية لذلك القبر الذي صار على تلك الصفة، وعند أول زورة له، إذ لابد أن يخطر بباله أن هذه العناية البالغة من الأحياء بمثل هذا الميت لا تكون إلا لفائدة يرجونها منه، إما دنيوية، أو أخروية، فيستصغر نفسه بالنسبة إلى من يراه من أشباه العلماء زائراً لذلك القبر، وعاكفاً عليه ومتمسحاً بأركانه».

وقال أيضاً في ص(٢٤) من نفس المصدر: «وبهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الإبليسية تكاثرت الأوقاف على القبور، وبلغت مبلغاً عظيماً، حتى بلغت غلات ما يوقف على المشهورين منهم ما لو اجتمعت أوقافه لبلغ ما يقتاته أهل قرية كبيرة من قرى

المسلمين، ولو بِيعت تلك الحبائس الباطلة لأغنى الله بها طائفة عظيمة من الفقراء، وكلها من النذر في معصية الله».

وقال أيضاً ص (٢٥) من نفس المصدر: «بل كلها من النذور التي يستحق بها فاعلها غضب الله وسخطه، لأنها تفضي بصاحبها إلى ما يفضي به اعتقاد الإلهية في الأموات من تزلزل قدم الدين، إذ لا يسمح بأحب أمواله وألصقها بقلبه إلا وقد زرع الشيطان في قلبه من محبة وتعظيم ذلك القبر وصاحبه والمغالاة في الاعتقاد فيه ما لايعود به إلى الإسلام سالماً، نعوذ بالله من الخذلان».

وقال أيضاً في «السيل الجرار» (١/ ٣٦٧-٣٦٨): «وبالجملة؛ فما هذه أول شريعة صحيحة، وسنة قائمة تركها الناس، واستبدلوا بها غيرها، ولكن هذه البدعة قد صارت وسيلة لضلال كثير من الناس، لا سيما العوام، فإنهم إذا رأوا القبر وعليه الأبنية الرفيعة، والستور الغالية، وانظم إلى ذلك إيقاد السرج عليه تسبب عن ذلك الاعتقاد في ذلك الميت، ولا يزال الشيطان يرفعه من رتبة إلى رتبة، حتى يناديه مع الله سبحانه، ويطلب منه ما لا يطلب إلا من الله عز وجل، ولا يقدر عليه سواه، فيقع في الشرك، فليت شعري ما وجه تخصيص قبور الفضلاء بهذه الداهية الدهياء، والمعصية الصماء العمياء!! فإنهم أحق من غيرهم باتباع السنة في قبورهم، وترك ما حرمته الشريعة على الناس».

وهذا الذي قاله علماء التوحيد في اليمن هو الذي عليه علماء الإسلام في أقطار الأرض، قال العلامة الشوكاني في «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» ص(٢٨): «وقد حكى ابن القيم عن شيخه تقي الدين - رحمهما الله، وهو الإمام المحيط بمذهب سلف هذه الأمة وخلفها - أنه قد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد على القبور، ثم قال:

وصرح أصحاب أحمد، ومالك، والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهية، لكن ينبغي أن يحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بهم، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله، والنهي عنه» اهـ.

ولله در الإمام ابن كثير حيث قال في «البداية والنهاية» (١٠/ ١٨٨) حوادث سنة (٢٠٨هـ): «وأصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتسوية القبور، وطمسها، والمغالاة في البشر حرام».

ونقل العلامة محمد بن إسماعيل الأمير كلاماً عظيماً في كتابه «الإنصاف» ص (٥٨-٥٩) اقتطع بعضاً منه قال: «قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان»: أصل تعظيم القبور مأخوذ من عبّاد الأصنام، فإنهم قالوا: الميت المعظم الذي لروحه قرب من الله تعالى له مزية لا تزال تأتيه الألطاف من الله، وتفيض على روحه الخيرات، فإذا علق الزائر روحه به وأدناها منه فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألطاف بواسطتها... قالوا: إذا تعلقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية فاض عليها منها النور، وبهذا السر عبدت الكواكب، واتخذت لها الهياكل، وصنعت لها الدعوات، واتخذت الأصنام المتخذة لها، وهذا بعينه هو الذي أوجب لعبّاد القبور اتخاذها أعياداً، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السرج عليها، وبناء المساجد عليها، وهذا هو الذي قصد ﷺ إبطاله بالكلية، وسد الذرائع المفضية إليه فوقف المشركون في طريقه، وناقضوه في قصده، وكان رسول الله ﷺ في شق هؤلاء، وهؤلاء في شق... فهذا سر عبادة الأصنام، وهو الذي بعث الله رسوله، وأنزل كتبه بإبطاله، وتكفير أصحابه، ولعنهم، وأباح أموالهم ودماءهم، وسبي ذراريهم، وأوجب لهم النار والقرآن من أوله إلى آخره مملوء من الرد على أهله وإبطال مذهبهم».

وهذه موعظة بليغة لدعاة الشرك القبوري وغيره على لسان الشوكاني رحمه الله قال في رسالة «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» ص(٢٢-٢٣): «فانظر كيف قال سيد البشر، وصفوة الله من خلقه بأمر ربه، أنه لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، وكذلك قال فيما صح عنه: «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً» فإذا كان هذا قول رسول الله ﷺ في نفسه، وفي أخص قرابته به، وأحبهم إليه، فما ظنك بسائر الأموات، الذين لم يكونوا أنبياء معصومين، ولا رسلاً مرسلين!! بل غاية ما عند أحدهم أنه فرد من أفراد هذه الأمة المحمدية، وواحد من أهل هذه الملة الإسلامية، فهو أعجز وأعجز أن ينفع أو يدفع عنها ضرراً، وكيف لا يعجز عن شيء قد عجز عنه رسول الله ﷺ وأخبر به أمته، كما أخبر الله عنه، وأمره بأن يقول للناس: بأنه لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، وأنه لا يغني عن أخص قرابته من الله شيئاً، فيا عجباً كيف يطمع من له أدنى نصيب من علم، أو أقل حفظ من عرفان، أن ينفعه أو يضره فرد من أفراد أمة هذا النبي الذي يقول عن نفسه هذه المقالة، والحال أنه فرد من التابعين له، المقتدين بشرعه، فهل سمعت أذناك -أرشدك الله- بضلال عقل أكبر من هذا الضلال الذي وقع فيه عباد أهل القبور؟! إنا لله وإنا إليه راجعون».

وليس نشر الشرك القبوري والخرافي محصوراً على الرافضة، بل سبقهم إلى ذلك الباطنية من قرامطة وإسماعيلية وغيرهم، وجاءت الصوفية فسلكت مسلك من ذكرنا، بل كانت أكثر توسعاً ونشراً للشركيات المذكورة، كما كشفنا هذا في كتابنا «تحذير المسلمين من الغلو في قبور الصالحين» وأوضحنا فيه طريقة الصوفية في تفريخ الأولياء، وهو مطبوع بحمد الله.

أئمة الهادوية يدعون الناس إلى تخصيص مراقدهم بالزيارة، وشد الرحال إليها

لقد ابتليت الهادوية بما ابتليت به فرق الضلال، من الدعوة إلى تأسيس البدع القبورية، من شد الرحال إليها، وبناء القباب عليها، والتمسح بأتربتها، وغير ذلك، ومما جرأهم على ذلك أحاديث لا تثبت أمام النقد العلمي، ففي «درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية» ص(٢٠٦) ما لفظه: (باب: في فضل زياة أهل البيت) ما حدثني أبي عن أبيه بإسناده عن الحسين بن علي -عليهما السلام- أنه قال للنبي ﷺ: (يا أبت من يزورنا على تشتتنا، وتباعد قبورنا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «**قوم من أمتي، يريدون بذلك بري وصلتي، إذا كان يوم القيامة أخذت بأعضادهم فأنجيتهم من أهوالها وشدائدها**».

وهذا الحديث ذُكر هكذا بدون سند، ولو كان له سند نظرنا حال رواته، وقد بحثنا عنه في المصادر والمضان لعلنا نجد له سنداً، فلم نجد، فهو خارج سنداً ومتناً عن دواوين السنة، فكيف يكون صحيحاً ولا وجود له في هذه الكتب، وأيضاً قد عرف أن غالب أسانيد الزيدية فيها مجاهيل وضعفاء وكذابون.

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه: «وحدثني عن أبيه بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من زار قبراً من قبورنا أهل البيت، ثم مات في عامه، وكّل الله بقبره سبعين ملكاً يستغفرون له إلى أن تقوم الساعة».

قال المعلق: وقال ﷺ: (**من زار قبراً من قبورنا أهل البيت ثم مات في عامه مات شهيداً**).

قلت: وهذان الحديثان حكمهما كحكم الحديث السابق.

ومع الأسف؛ يأتي المُدعون للتحقيق من هؤلاء في عصرنا ويقولون: أخرجه فلان، ويشيرون إلى هذه الكتب التي هي بدون سند، وهي ليست كتب تخريج حتى يقال: أخرجه فلان، ولكن يقال: ذكره فلان بدون سند، وليس العيب في هؤلاء المحققين مقصوراً على هذا، بل إنهم ليسوا أهلاً للتحقيق أصلاً.

وأيضاً أضر هؤلاء كثيراً بدينهم، لأنهم يأتون بأحاديث، زاعمين أنها عن أهل البيت، وليست عنهم، وقد يكون فيها راوٍ أو اثنان من أهل البيت، وبقية الرواة من غيرهم، فيظنون أن وجود الراوي الواحد من أهل البيت يخول لهم أن ينسبوا الحديث إلى آل البيت، وأدهى من هذا وأمر أنهم يظنون أن أسانيد أهل البيت لا تحتاج إلى نظر في أفراد رواتها، والعيب في بعض المتأخرين من آل البيت أنهم ادعوا أن علماء آل البيت السابقين قد أحاطوا بعلم الشريعة، فبنوا على ذلك أنه لم يند عنهم شيء جاء به الرسول ﷺ، وليتهم تلقوا العلم الذي كان عليه آل البيت السابقين، ولكنهم تركوا كثيراً من ذلك، وأقبلوا على علوم تخالف علوم آل بيت النبوة، كما أوضحنا هذا في فصلٍ: (**حال الرواة والتلقي عن المعتزلة والرافضة**).

وبين يدي كُتيب بعنوان: «كتاب الزيارات» لعبد الله بن حمزة أحد ملوك الهادوية، وهو إلى ص(٦٢) منسوب إليه، وما بعدها إلى آخر الكتاب من جمع بعض الناس، وهذا الكتاب فيه تخصيص أهل البيت بالزيارة، أفراداً كانوا أو جماعات، وذكر عدداً بالتعيين منهم فاطمة، والحسن، والحسين، والعباس، والباقر، وجعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وحمزة بن عبد المطلب، والحسين بن علي الفخي، ولم يذكر زيارة قبر أمير المؤمنين علي، ولا زيد بن علي، وإنما ذكر المجهولون الذين جمعوا بقية ما في الكتيب، ولا يدرى من

هم، والكتيب مشتمل على ألفاظ منها الشركية كقول عبد الله بن حمزة ص(٤٦) فيما يقال عند زيارة النفس الزكية: السلام عليك يا غياث كل صادي. وفي زيارة الحسين الفخي ص(٥٧) قوله: السلام عليك يا غوث المطالب. ومنها المبالغة والغلو كقول صاحب الكتاب في النفس الزكية: سلام الله عليك يوم ولدت، ويوم قتلت، ويوم تخرج حياً. ومنها ألفاظ حشو، وهذا كثير، وألفاظ مستبشعة، وألفاظ فيها غمز للصحابة رضي الله عنهم، ومن البدع المذكورة في الكتيب: الدعوة إلى الطهارة عند الوصول إلى الضرائح المذكورة، والصلاة والتكبير سبعاً عند القبر، وما صنعه عبد الله بن حمزة ودعا إليه في هذا الكتاب مثل ما صنعه علماء الرافضة في العراق وإيران، فقد ألفوا كتباً منها ما هو خاص بزيارتهم، ومنها ما أدخلت فيها هذه الزيارات المبتدعة.

فعلى سبيل المثال: كتاب «مفاتيح الجنان» قال فيه موسى الموسوي في كتابه «الشيعة والتصحيح» ص(٩١): وهو الكتاب الذي يحتوي على مئات من الزيارات للأئمة ولأولادهم، وكلها على نمط متشابه. وقال في المصدر نفسه ص(٩٢): وهناك زيارات كثيرة أيضاً تخص الإمام الحسين، تحتوي على التنديد بالأمويين... وإعطاء السب والشتم صفة دينية وقانونية، أدخلت في الزيارات التي تقرأ أمام قبور الأئمة وأولادهم وحتى هذا اليوم، ومن خلال تفحصي للزيارات التي ذكرتها كتب الزيارات مثل «مزار البحار» و «مفتاح الجنان» و «ضياء الصالحين» و «مفاتيح الجنات» وذكر في ص(٩٤-٩٥) قائلاً: من كل ما أسلفناه يظهر بوضوح أن هذه الزيارات التي ملأت كتب الزيارات، ويحتفظ بها كل شيعي في بيته، ويقرأها عندما يدخل مشهداً من مشاهد أهل البيت، أنها زيارات تثقيفية وضعت في عهد كانت الشيعة بحاجة فيه إلى التثقيف المذهبي، وإني لا أشك أن الإمام علياً إذا كان

يستمع إلى بعض الفقرات التي جاءت في تلك الزيارات - وفيها إعطاء الأئمة صفات تفوق صفات البشر، وتكون قريبة من صفات الله، أو شريكه معه - كان يجري الحد على قارئها وواضعها على السواء، وهنا أود أن أطلب من الشيعة في كل الأرض أن تفكر ملياً في زيارتها لقبور الأئمة بهذه العبارات التي لا تجدي خيراً لهم، ولا للأئمة.

وكنا نظن أن دعاة القبورية من الهادوية في عصرنا سيستحيون على أنفسهم، ويتركون دعوة المسلمين إلى التعلق بالرفاة والعظام، والافتتان بها، فإذا بنا نفاجأ بمن يدعو إلى ذلك.

ومن هؤلاء المدعو: بدر الدين الحوثي، أحد علماء الهادوية المعاصرين، فقد قام بتأليف نسخة بعنوان «زيارة القبور.. شبهات وردود» ناشر الكتاب: المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (قُم)، وقد دافع المؤلف عن البدع والشركيات القبورية دفاع المستميتين، فليحذر من الاغترار برسالته.

وأين هؤلاء من ترغيب الناس في الزيارة الشرعية لقبور المسلمين؟ ففيها الخير والانتفاع للحي والميت، أما انتفاع الحي بها فقد دل عليه قول الرسول ﷺ: **(إني نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة... ولا تقولوا هجراً)**

رواه مسلم رقم (٩٧٧) عن بريدة بن الحصيب، ورواه أحمد (٥/ ٣٦١) بزيادة: «ولا تقولوا هجراً» وهي صحيحة، قال النووي في «المجموع» (٥/ ٣١٠).

«وهجراً: الكلام الباطل» فلما استقرت قواعد الإسلام، وتمهدت أحكامه، واشتهرت معالمه؛ أبيح لهم الزيارة، واحتاط ﷺ بقوله: **(ولا تقولوا هجراً)**.

وأما انتفاع الميت بزيارة الحي فقد دل عليه قول الرسول ﷺ لعائشة ما تقول عند زيارتها لأهل البقيع: (**قولي: السلام على أهل الديار، من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون**).

رواه مسلم رقم (٩٧٤) واللفظ له، وأحمد (٦/ ٢٢١).

فهذا الدعاء لهم بالمغفرة والرحمة والسلامة أنفع لهم من الدنيا. فهل ترى في هذه الأحاديث الصحيحة دعوة إلى تخصيص قبر بالزيارة دون قبر؟.

وأما شد الرحال إلى القبور فذلك الذي حرمه شرع الله، روى البخاري رقم (١١٨٩) واللفظ له، ومسلم (١٣٩٧) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرامِ وَالمَسْجِدِ الأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هٰذا** »فإذا كان شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة ممنوعاً وهي محل للعبادة، أفلا يكون منع شد الرحال إلى القبور أولى؟! لأنها ليست محلاً للعبادة أصلاً.

قال العلامة ابن الأمير الصنعاني في «تطهير الاعتقاد» (٦٩) وهو يتحدث عما يفعله القبوريون في اليمن: «**فهؤلاء القبوريون... اعتقدوا فيهم (أي: في الضرائح) ما لا يجوز أن يعتقد إلا في الله، وجعلوا لهم جزءاً من المال، وقصدوا قبورهم من ديارهم البعيدة للزيارة**».

وقال المقبلي في «المنار» (١/ ٤٢٤): «**ولو صحت الأحاديث في الزيارة وجب الجمع بينها وبين حديث شد الرحال: بأن محل النهي، ومحل الترغيب بينهما عموم وخصوص... كلٌّ على مقتضاه، ولا شك أن كلامه أحوط، فينوي السفر للصلاة في مسجده صلى الله عليه**

وسلم، ولا يخل بذلك إضمار أن يصير الإنسان إلى حالٍ تسوغ معها الزيارة وتشرع بلا خلاف، والله أعلم».

فانظر إلى هذه الضوابط العظيمة المذكورة في كلام هؤلاء العلماء، وفيها أن شد الرحال لقصد زيارة قبر من القبور منهي عنه، فشد الرحال إلى مكان يقصد العبادة فيه لا يشرع إلا للمساجد الثلاثة.

وأما شد الرحال للتجارة وغير ذلك من أمور مباحة فلا يدخل في النهي المذكور في الحديث بالإجماع، وهنا ضوابط شرعية يطالب المسلم بالالتزام بها حال زيارة القبور، وهي كالآتي:

١- عدم جواز قراءة شيء من القرآن عند القبور، لأنه لم يثبت في ذلك حديث، وهو الذي عليه جماهير أهل العلم.

٢- لا تجوز الصلاة ذات الركوع والسجود عند القبور، لأنها ليست محل عبادة، فمن صلى عند الضرائح تبركاً فقد ابتدع في الدين، ومن قصدها بالصلاة فصلاته باطلة على القول الصحيح.

٣- لا يستقبل القبر عند الدعاء للميت، وما ورد من أحاديث فيها استقبال القبر فهي غير صحيحة.

٤- لا يجوز له استلام القبر بيده، ولا يقبله، فإن فعل ذلك فقد وقع في منكر عظيم.

٥- لا يشرع له أن يضع الآس وغيرها من الرياحين والورود على القبور، لأن ذلك ليس من فعل السلف، وليس للميت انتفاع بذلك، وأما استدلالهم بوضع الرسول صلى الله عليه وسلم الجريدة على قبرين؛ فهذا من خصائصه ﷺ، فليعلم هذا.

٦- يحذر من القعود على القبور، لورود النهي عن ذلك.

وعلى كلٍ: لما أهمل كثير من المسلمين التفقه في الدين كثرت البدع في عباداتهم، وما أكثرها عند قبور الشيعة والصوفية، فتنبه لذلك.

بعض رافضة الهادوية يتوجهون إلى الضرائح في العراق وإيران بعد أداء فريضة الحج

وسأذكر أمثلة على ذلك:

* يوسف بن يحيى بن الحسين بن المؤيد محمد بن القاسم، ذكر القاضي إسماعيل الأكوع أنه كان إمامي المعتقد، وأنه قصد صاحب المواهب بعد أن حج وزار العراق وبلاد فارس لزيارة مشاهد الأئمة في كلا البلدين. «هجر العلم» (٢/ ١٠٩٨).

وإذا كان التوجه إلى ضرائح العراق وغيرها في ذلك الزمان، فما بالك بكثرته في زماننا، فالتدفق في عصرنا على ضرائح العراق، وإيران، وسوريا، وغير ذلك بعد الحج أكثر بكثير، لأن وسائل النقل سهلت كثيراً من متاعب السفر، فقد حدثني الوالد المبارك/ محمد العيزري - ولا يزال حياً - بعد أن وفقه الله للرجوع إلى منهاج النبوة - ختم الله لنا وله بالحسنى - عن ذهابهم إلى كربلاء والنجف، وغيرها من الأماكن، وأنهم كانوا يرون أن هذا هو الحج المقدس، وذكر أموراً كانت تحصل منهم يشيب لها الرأس من أنواع الشركيات،

ولا يخفاك أن رافضة العراق وإيران يدعون إلى حج المشاهد في أشعارهم ومؤلفاتهم، ألم تسمع إلى شاعرهم في كربلاء وهو يقول:

هي الطفوف فطف سبعاً بمغناها فما لمكة معنى مثل معناها
أرض ولكنها السبع الشداد لها دانت وطأطأ أعلاها لأدناها

نقلاً من كتاب «لله ثم للتاريخ» ص(١١٣).

وآخر يقول كما في ص(١١٢):

ومن حديث كربلاء والكعبة لكربلاء بان علو الرتبة

يعني: أن كربلاء ظهر فضلها وعلو مرتبتها على الكعبة، ومعلوم أنه ليس لكربلاء أي فضيلة ورد بها الشرع المطهر، وأما الكعبة فالآيات والأحاديث الواردة في فضلها كثيرة جداً، يعلمها كل مسلم.

وقال صاحب كتاب «لله ثم للتاريخ» ص(/ ٦٨) منددًا بما تدعيه الرافضة من فضائل كربلاء: «بل المسلَّم عند جميع فقهائنا وعلمائنا أن الكعبة ليس لها أهمية، وأن كربلاء خير منها وأفضل، فكربلاء حسب النصوص التي أوردها فقهاؤنا هي أفضل بقاع الأرض، وهي أرض الله المختارة المقدسة المباركة، وهي حرم الله ورسوله، وهي قبلة الإسلام، وفيها تربة الشفاء، ولا تدانيها أرض، أو بقعة أخرى حتى الكعبة».

قلت: فهذه حقيقة كربلاء عندهم، فتصور مدى تأثر القادمين من اليمن إلى هذه الضرائح الذين كانوا يخدعون بهذه العبارات الشركية، ومدى استعدادهم للقيام بها،

والدعوة إليها حينما يرجعون إلى بلادهم، بل يزودون بالرسائل والكتب الداعية إلى الطعن في الصحابة، والحمد لله في هذه الأيام قد صار اليمنيون على معرفة كبيرة بالشركيات والخرافات، فليس عندهم استعداد لقبول هذه في بلادهم، إلا من أعمى الرفض بصره وبصيرته، فالمسلم الذي وحد الله، وأخلص له العبادة الموت أهون عليه من خطوة يخطوها إلى الشرك وأماكنها، فالله الله في إخلاص العبادة لله.

كثرة ادعاء المهدية في داخل الفرقة الزيدية والهادوية

فكما كثر ادعاء المهدية في الرافضة الاثنى عشرية والباطنية القرامطة، فقد كثر ذلك في الزيدية والهادوية، وهؤلاء تارة يصرحون بها وتارة يصرح بها أتباعهم، وممن ادعاها:

١-محمد بن عبد الله النفس الزكية: وقد أكثر النفس الزكية من ادعاء ذلك، حتى صارت معلومة ومشهورة عنه.

انظر «مقاتل الطالبيين» ص(٢٣٢-٢٩٩) و«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٤١) «والفرق بين الفرق» ص(٧٧) و«الفصل في الملل والنحل» (٤/ ١٧٩) و «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٨٥)

وقد انقسمت الفرقة الجارودية الزيدية في موت النفس الزكية إلى قسمين:

فرقة تقول: مات، وفرقة تقول: إنه لم يمت، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، لأنه الهادي المنتظر عندهم، وقد شاركت هذه الفرقة فرقتان من الرافضة الإثني عشرية في رجوع النفس الزكية، وهما: المغيرية، أتباع المغيرة بن سعيد. والمحمدية، نسبة إلى قولهم بالانتظار لمحمد بن عبد الله المذكور، وتزعم أنه في جبل (حاجر) من جبال نجد، كما في «مقالات الإسلاميين» (١/ ٩٩) و«الفرق بين الفرق» (٧٥-٧٧).

٢- يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين، خرج على الخليفة العباسي المستعين في الكوفة وقتل، قالت طائفة من الجارودية: إنه لم يقتل، ولا مات، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. «مقاتل الطالبيين»(٦٤٣-٦٤٤)و«مقالات الإسلاميين»(١/ ١٤٢).

٣- محمد بن القاسم بن علي، خرج في أيام المعتصم، وقبل ذلك خرج في أيام المتوكل وقد قتل، فقال خلق كثير من الزيدية: إنه حي يرزق، وإنه يخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وإنه مهدي هذه الأمة، وأكثر هؤلاء بناحية الكوفة، وجبال طبرستان، والديلم، وكثير من كور خراسان. كما في «مروج الذهب» (٣/ ٤٦٤-٤٦٥) و«مقالات الإسلاميين» (١/ ١٤٢) حاشية، و(١/ ١٥٨-١٥٩) و«البداية والنهاية» (١٠/ ٢٠٣).

ولا غرابة أن يدعي المهدية من يدعيها من الزيدية، ما دام اقتداؤهم بالرافضة الاثني عشرية، إذ لا نجاة لهم من الضلالات إلا بمجانبة ما عليه الرافضة، وجاءت الهادوية فادعى من ادعى منها المهدية ومنهم:

١- الحسين بن القاسم العياني نسبة إلى «قرية عيان» التي تقع في الشمال الشرقي من حرف سفيان، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٥١١) في ترجمة الحسين العياني: «دعا إلى نفسه بالإمامة من (قاعه) سنة (٤٠١هـ) كما ذكر ذلك يحيى بن الحسين في «أنباء الزمن» بقوله: ودخلت سنة (٤٠١هـ) وفيها وصل الإمام الحسين بن القاسم بن علي إلى قاعه، وادعى أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وذلك في شهر صفر من السنة المذكورة، فأجابته حمير وهمدان، وسائر أهل المغارب: بلاد كحلان، عفار، والأشمور، ومسور».

٢- محمد بن علي الحيداني، قال الأكوع في كتابه «هجر العلم» (١/ ٥٥٣) في ترجمة المذكور: «الإمام الداعي أعلن نفسه إماماً سنة (١٠٦١هـ) معارضاً للإمام المتوكل إسماعيل،

وقال: أنا إمام، وإسماعيل إمام، وخرج من بيته إلى برط، ثم إلى الجوف فخولان، ومنها إلى قائفة (قيفة) أحد مخاليف رداع، وأظهر أنه المهدي المنتظر الذي يقوم آخر الزمان، كما ذكر ذلك يحيى بن الحسين في «بهجة الزمن» وعبد الله بن علي الوزير في «طبق الحلوى» وقرر تكفير جميع المسلمين، إلا من اتصف بمذهب أبي الجارود، فقاتله أهل قيفة، فعاد إلى بلاده بعد نهب كتبه وثيابه».

٣- السيد حسن بن مهدي بن محمد الصعدي، ذكر صاحب كتاب «نيل الوطر» (٢/ ٤١١) أنه ادعى المهدية، وقد تنازع مع ابنه على ذلك.

٤- أبو الطحاطح المطهر بن حسن الصعدي، ثم الصنعاني، قال صاحب «نيل الوطر» (٢/ ٤٠٩) في ترجمة المذكور: «مال إلى طريقة السالكين، فتروض وتخلى حتى فعلت به الرياضات، وفعلت وتبينت له الخفيات وظهرت، فتحدث بأنه المنتظر المشار إليه في أحاديث سيد البشر ﷺ في الآصال والبكر، واشتغل بعلم الملاحم، فحدث أنه وجد بها وصفه بالمنتظر القائم، حتى كتب في الرسائل والخطب لقبه الهادي الداعي إلى دين الله تعالى» وذكر أنه كان يتنازع على المهدية مع والده المذكور قبله.

٥- وفي عصرنا هذا عام (١٤٢٥هـ) ظهر المدعو حسين بدر الدين الحوثي، وادعى المهدية كما أثبتت ذلك بعض الصحف، فقد وجد مع بعض أتباعه نص المبايعة له فإليكها: «الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله، وبعد: هذا ما أوصى به الحقير إلى ربه فارس مسفر سالم محمد، أوصي أولاً: بشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا كفؤ، ولا ند، وأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لا يرى في الدنيا، ولا في الآخرة، وأنه ناصر لجنده، معز لأوليائه، مذل لأعدائه، وهو القوي العزيز، وأشهد أن محمداً عبده

ورسوله، وخيرته من خلقه، بلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده، وأوضح للأمة طريق النجاة والأمان، وأشهد أن علياً ولي الله، وأقر بولايته على أنه ولي بعد رسول الله ﷺ، وأنه خليفته من بعده، وأنه لا نجاة للأمة إلا بولايته، وأشهد أن الحسن والحسين هما سيدا شباب أهل الجنة، مقراً بولايتهما وإمامتهما، ناصر لمن نصرهم، خاذل لمن خذلهم، وأقر بولاية من اختارهم الله واصطفاهم من ذريتهم، وأشهد الله على أن سيدي حسين بدر الدين الحوثي هو حجة الله في أرضه في هذا الزمان، وأشهد الله على أن أبايعه على السمع والطاعة والتسليم، وأنا مقر بولايته، وإني سلم لمن سالمه، وحرب لمن حاربه، وهو المهدي المنتظر القائم، الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً، أبان لنا طريق النجاة، وأوضح كتاب الله على أوضح بيان، فنسأل الله أن يحشرنا في زمرته».

وبعد سرد هذه الدلائل على انتشار المهدية في الهادوية، ينبغي أن تعلم - أيها المسلم اللبيب - أن اعتقاد الهادوية للإمامة فيهم تخول لهم أن يشطحوا كيف شاءوا، تارة باسم المهدية، وتارة باسم العصمة، وتارة باسم الحق الإلهي، وتارة باسم آل البيت، فما دامت هذه العقيدة فيهم فهم يترددون على هذه النزعة الشيطانية، وليس بخافٍ على العقلاء ماذا يحدث بسبب دعوى المهدية، وماذا وراءها من نكبات على المسلمين، فالتاريخ الإسلامي مليء بالمآسي من جرائها فإياك إياك أن تصغي لهذه الدعوة، وعليك بالتفقه في معرفة المهدي الذي بشر به رسول الله ﷺ، فإنك إن علمت ذلك لم تنفق عليك دعاوى المهدوية، واحذر أن تسلم للمجازفين القائلين بأن أحاديث المهدي لا يصح منها شيء، فهذا قول باطل، إذ أن العمدة في التصحيح والتضعيف على ما قاله أهل الحديث.

بعض ملوك الهادوية ينشرون الاعتزال في اليمن

سبق أن ذكرنا أن الاعتزال في اليمن ظهر على يد الهادي يحيى بن الحسين، ولكن لم ينتشر كانتشار الرفض لأمورٍ، ومنها:

١- أن دعاة التشيع كانوا بحاجة إلى كسب المجتمع اليمني إليهم باسم حب آل البيت.

٢- كانوا مشغولين بالفتن من قتال وغير ذلك.

٣- لم يكن لهم تمكن آنذاك حتى ينتشر في كثير من اليمن.

٤- رأوا أن المجتمع اليمني لا يقبل الاعتزال بسهولة، لأنه لم يقبل منهم الرفض إلا باسم آل بيت النبوة، فمن باب أولى ألا يقبل الاعتزال فلهذه الأمور وأمثالها تأخر انتشار الاعتزال في اليمن، في المناطق الهادوية وما يقرب منها إلى القرن السادس الهجري.

قال صاحب كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى» (٥٧) وهو يتحدث عن المذهب الزيدي: «ثم بعد ذلك طغى مذهب الاعتزال على مذهب الزيدية، وأصبحت مبادىء الاعتزال هي الأصول الحقيقية عند أكابر علماء الزيدية في القرن السادس الهجري وما بعده، كالإمام أحمد بن سليمان (٥٦٦هـ) وعبد الله بن حمزة (٦١٣هـ) والعلامة القاضي جعفر بن عبد السلام، والعلامة الهادي بن إبراهيم الوزير، وغيرهم كثير، ما عدا الإمامة، فإن للزيدية طرقهم، وللمعتزلة كذلك».

وكان انتشار الاعتزال في اليمن على يد أحمد بن سليمان الذي أقام الدولة الهادوية الثانية.

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ٩٥٦) وهو يتحدث عما قام به أحمد بن سليمان: «وأخذ يطوف البلاد التي يحكمها ليحذر الناس من مذهب المطرفية» وكانت المطرفية ترفض الاعتزال، وتقول بأن الإمامة غير محصورة في البطنين، وهو الذي قام بمناصرة القاضي جعفر بن أحمد بن يحيى بن عبد السلام الأبناوي، قال القاضي الأكوع في ترجمة القاضي جعفر بن عبد السلام الأبناوي في «هجر العلم» (٢/ ٩٥٥): «تحول القاضي جعفر من المطرفية إلى مذهب الهادوية المخترعة، بتأثير من الإمام أحمد بن سليمان الذي كان قد بدأ في شن حرب على المطرفية، ولما قدم زيد بن علي البيهقي من خراسان إلى اليمن بتكليف من الشريف علي بن عيسى بن حمزة السليماني رئيس العلماء في مكة لصد أهل اليمن عن اعتناق مذهب المطرفية بعد أن انتشر فيهم أخذ عنه الإمام أحمد بن سليمان والقاضي جعفر في هجره محنكة من بلاد خولان بن عمرو، ولما وجد القاضي جعفر بن عبد السلام المناصرة له من قبل الدولة الهادوية نشط في نشر الاعتزال».

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٢/ ٩٥٦): «ثم عزم القاضي جعفر على السفر مع البيهقي إلى العراق، للاستزاده من العلم والمعرفة، ولكن البيهقي توفي في تهامة، ولم تثن وفاته عزم القاضي جعفر عن مواصلة سفره، وقد أخذ في العراق عن القاضي أحمد بن أبي الحسن الكني تلميذ البيهقي، ووجد من بقي من الزيدية في العراق قد تحولوا إلى الاعتزال، بعد أن انتشر في تلك الأصقاع، فتفقه بشيوخ هذا المذهب... ولما عاد القاضي جعفر من العراق سنة (٥٥٤هـ) حمل معه كثيراً من كتب المعتزلة، وبعض كتب الأمالي، وأخذ يدرس

مذهب الاعتزال في سناع، فشق ذلك على المطرفية، فدعوه إلى المناظرة، فوافق على أن يكون ذلك بين يدي الإمام أحمد بن سليمان فلم يقبلوا وذهب إلى وقش، فقام في وجهه أبو الغمر مسلم بن محمد اللحجي من أهل شظب، والفقيه يحيى بن الحسين، فعاد إلى سناع بمن معه من علماء الشيعة، ثم أخذ في التدريس في جانب من المسجد، وعلماء المطرفية يدرسون في الجانب الآخر».

وقال صاحب كتاب «تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن» ص(٢٦٦): «وكانت بدعة المطرفية قد بلغت ذروتها في أيام المتوكل على الله، فاستعان في القضاء عليها بالقاضي جعفر بن عبد السلام الذي أتى بكتب المعتزلة من العراق يناظرهم ويجادلهم بها».

وها هو عبد الله بن حمزة الذي كان ملك الدولة الهادوية بعد أحمد بن سليمان يواصل نشر الاعتزال في اليمن، ويستكمل ما بدأ به أحمد بن سليمان، قال صاحب كتاب «تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن» ص(٢٦٨): «وقد قام الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بدور كبير في الحفاظ على تراث المعتزلة يحاجج به الفرقة المطرفية، استكمالاً لما بدأه الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والقاضي جعفر بن عبد السلام».

وقال الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٨٥) وهو يتحدث عن عبد الله بن حمزة: «وكان يبعث إلى العراق من يقتني له الكتب النادرة، شراءً أو استنساخاً، ولا سيما كتب المعتزلة التي كان له اليد الكبيرة في حفظها وبقائها في اليمن حتى اليوم، بعد أن أبيدت في سائر أنحاء العالم الإسلامي في أعقاب زوال سلطان الاعتزال».

وقد كان الاعتزال ينتشر في اليمن عن طريق علماء الدولة وقضاتها وعمالها، ومنهم:

* القاضي جعفر بن عبد السلام الأبناوي، تقدم ذكره آنفاً.

* عبد الهادي بن أحمد الثلائي، المعروف بالحوسة، ذكر القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٢٦٩) أنه كان معتزلياً بهشمياً، وقد ولاه الإمام المؤيد محمد بن القاسم قضاء صنعاء، توفي سنة (١٠٤٨هـ).

* إسماعيل بن إبراهيم بن يحي جحاف، قال الأكوع في المصدر نفسه ص(٤٢٠-٤٢١) أنه كان معتزلياً، وقد ولاه القضاء المتوكل إسماعيل بن القاسم، توفي سنة (١٠٩٧هـ).

* علي بن الإمام شرف الدين، ذكر المؤرخ الكبير إسماعيل الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ٨٠٠ - ٨٠٢) أنه كان معتزلياً في الأصول، ولاه والده الإمام شرف الدين على حصن ذي مرمر ونواحيه، وجعله وليّ العهد ولما تحول إلى مذهب الحنفية وسمى أحد أولاده عثمان ألغى والده ولاية العهد له، توفي سنة (٩٧٨هـ).

وقد اعتمد مذهب الاعتزال عند الهادوية اعتماداً كلياً منذ انتشاره، وصار علماء الهادوية يتنافسون في الإقبال عليه - إلا من رحم الله - حتى قرر في المختصرات للمبتدئين، وصار لا عبرة بعلم عالم في وسط الهادوية إذا كان لا يرفع للاعتزال رأساً، ولا يزال الأمر على هذا إلى ساعتنا هذه، ونقول لهؤلاء ولأمثالهم ممن يدعون إلى هذا الضلال: حسبكم قول رسول الله ﷺ: (**وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلاَلَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لاَ يَنْقُصُ ذٰلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**) رواه مسلم، وأحمد عن أبي هريرة.

قال الله: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [النحل:٢٥].

الجهل الذي خيم على اليمنيين بسبب اهتمام الهادوية بنشر الرفض والاعتزال

لقد أصاب اليمنيين جهل مدقع بسبب أن الهادوية تمكنت من نشر الرفض والاعتزال فيهم، وكفى بهذا ضياعاً للناس، فلا غرابة أن يبقى المجتمع جاهلاً لكثير من أمور الإسلام، خصوصاً في باب عبودية الله وتوحيده، فقد بلغت الشركيات عنان السماء، ومُلئت البلاد بالسحرة والمنجمين والدجالين، وانتشرت البدع، وتفشت المعاصي، وهذا كله على مرأى ومسمع من الهادوية، وحصل التلاعب بالعبادات، فقد كانت صلاة العصر التي خصها الله بالذكر بالمحافظة عليها تؤدى مع صلاة الظهر من قبل كثير من ملوك الهادوية، حتى قال القاضي عبد الله العيزري للإمام يحيى حميد الدين: «لو تصلوا صلاة العصر لوقتها، ولو مرة واحدة، ليعرف الناس أن أداء الصلاة في وقتها جائزة» فلم يجد الإمام جواباً. «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٧).

وحصروا العلم والتعليم فيهم، وفي أبناء ولاتهم، وأمرائهم، وقضاتهم، حتى وإن خرج علماء منهم يعلمون الناس فهو تعليم مشوب بما سبق ذكره، وأبناء ولاتهم وأمراؤهم يحرصون غالباً على تعلم أمور المذهب، وما في ذلك من حيل فقهائهم التي يبررون بها ما هم عليه من تعسف وجور ومخالفة للشرع.

قال شيخنا العلامة الوادعي: «الشيعة حكمونا ها هنا نحو ألف ومائتين سنة، أو نحو ذلك، وبعدها - إخواني في الله - ما يعرف العامي إلا علي بن أبي طالب، إذا رأى حجراً مفلوقة قال: هذا سيف علي بن أبي طالب!! وإذا رأى صفاً وفيه أثر قدم قال: هذا أثر قدم علي بن أبي طالب!! وهكذا ما عرف اليمنيون إلا علي بن أبي طالب، فالجهل مخيم من زمنٍ قديم...» «المصارعة» (٤١٥)

وقد كان بعضهم يفتخر بهذا الجهل أيما افتخار، حتى قال قائلهم:

كفانا فخــر مولانـا علـي حـدوث الشـك فيـه أنـه الله

فرد عليه سني بقوله:

يموت الرافضي وليس يدري علـي ربــه أم ربــه الله

فماذا ننتظر ممن يفتخر بتشككه في ربوبية الله وألوهيته ؟!!

وقال شيخنا الوادعي في كتابه «رياض الجنة» ص(١٠٣): «فمن الذي أفسد قطر اليمنيين، وجعلهم متأخرين في العلم؟ من الذي جعل أهل ذيبين ينادون أبا طير، وأهل يفرس ينادون ابن علوان، وأهل ذمار ينادون يحيى بن حمزة، وأهل صعدة ينادون الهادي؟ إن كنت لا تعرف فالعامة الآن تعرف - بحمد الله - وما عرف أحد العلم من اليمنيين إلا وهو يعلم أنكم الذين أفسدتم الشعب اليمني».

وقال أيضاً: «إن القبائل - بحمد الله - قد عرفت ماضيها المظلم من قبلكم، فهم الآن - بحمد الله - ينصرون السنة لوجه الله، وغيرة وحمية لدين الله، فجزاهم الله عن الإسلام خيراً» «المصدر نفسه» (١٤٨).

وقال الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٧) [حاشية] وهو يتحدث عن الإمام يحيى حميد الدين: «وقد كان على قدر كبير من الذكاء والفطنة، وسرعة الإجابة، وتروى له في ذلك قصص كثيرة، فمن ذلك: أنه اتهم بأنه غير محب لأهل البيت، فلما أن أرد أن ينفي عن

نفسه هذا الاتهام سأل أحد أصحابه عن رأيه في معاوية بن أبي سفيان، فأجاب بقوله: عليها لعنة الله، فقال لمتهمه: إننا نلعن من أجلكم معاوية منذ أكثر من ألف عام، ولا يعرف أكثرنا عنه أرجل هو أم امرأة؟».

وهذا يذكرني بموقف، وهو: أنني التقيت بأحد عوام الهادوية، فسألته عن معاوية، فقال: أما أنا فأصلي وأسلم على جميع الأنبياء. فقلت له: إن معاوية صحابي وليس بنبي. فقال متعجباً: معاوية صحابي؟.

وقال شيخنا الوادعي في كتابه «رياض الجنة» ص(٦): «عداوة المتأخرين لكتب السنة كان اليمن محروماً من كتب السنة منذ دخل التشيع إلى اليمن، وكانت قراءتها ممنوعة خشية أن يطلع على ما فيها، فتميل إليه النفوس، لأن الفطرة السليمة تميل إلى الحق، وقد ذكرت بعض القضايا التي حصلت لابن الأمير وابن الوزير وغيرهما، وعند أن شعر الشباب اليمني أنه محروم من العلم النافع رحلوا إلى أرض الحرمين، وإلى غيرهما من الأقطار الإسلامية، فرجع - بحمد الله - أكثرهم دعاة إلى الله، فلا تجد قرية من قرى اليمن إلا وفيها داعٍ يدعو إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وينكر البدع والخرافات، فلما شعر المخرفون بذلك سُقط في أيديهم، وازداد حنقهم على أهل السنة، وعلى كتب السنة، خوفاً على زوال المصالح التي يتحيلون على استخراجها من أموال القبائل، فلما علموا أنه منقضى أمرهم اشتدت عداوتهم لأهل السنة، فهم مستعدون للانضمام لأي حزب يعادي أهل السنة على حد قوله:

اقتلوني ومالكاً   واقتلوا مالكاً معي

وذكر الشوكاني في رسالته «الدر النضيد» ص(١٢): «وروي لنا أن بعض أهل جهات القبلة وصل إلى القبة الموضوعة على قبر الإمام أحمد بن الحسين صاحب ذي بين - رحمه الله - فرآها وهي مسرجة بالشمع، والبخور ينفح في جوانبها، وعلى القبر الستور الفائقة، فقال عند وصوله إلى الباب: أمسيت بخير يا أرحم الراحمين، فظن أن الذي في القبة هو الله، فيا له من جهلٍ مزري.

واشتهر أن رجلاً من اليمن كان يقول ليهودي: أسلم، ويكرر عليه ذلك باستمرار، فقال اليهودي: كيف أسلم يا جاري؟ فقال الرجل: اشرب مرقاً، باعتبار أن اليهود لا يشربون المرق!!

وذكر أنه اجتمع مسلم ويهودي في سفر، ومع كلٍ منهما حمار، وعلى كل حمار واحد منهما حمولة، فوصلا إلى عقبة، فخشيا على الحمارين من التردي، فقال الهادوي: يا خمسة، وقال اليهودي: يا الله، فسلم حمار اليهودي، وتردّى حمار الهادوي ، فقال المسلم لليهودي: كيف سلم حمارك وأنت ما دعوت إلا الله، وأنا دعوت الخمسة، ومع هذا لم يسلم حماري؟! فقال له اليهودي: تراكنوا، وأنا ركنت على الله، فحفظ حماري.

وقال ابن الأمير في «تطهير الاعتقاد» ص(٧٧) وهو يتحدث عن الشركيات والبدع في اليمن: «اعلم أن هذه الأمور التي ندندن حول إنكارها، أو نسعى في هدم منارها صادرة عن العامة الذين إسلامهم تقليد الآباء بلا دليل، ومتابعتهم لهم من غير فرق بين دبير وقبيل، ينشأ الواحد فيهم فيجد أهل قريته وأصحاب بلدته يلقنونه في الطفولة أن يهتف باسم من يعتقدون فيه، ويراهم ينذورن عليه، ويعظمونه، ويرحلون به إلى محل قبره، ويلطخونه بترابه، ويجعلون طائفاً على قبره، فينشأ وقد وقر في قلبه عظم ما يعظمونه، وقد

صار عظيم الأشياء عنده من يعتقدونه، فنشأ على هذا الصغير، وشاخ عليه الكبير، ولا يسمعون من أحد عليهم من نكير، بل ترى ممن يتسم بالعلم، ويدعي الفضل، وينتصب للقضاء، أو للفتيا، أو التدريس، أو الولاية، أو المعرفة، أو الإمارة والحكومة معظماً لما يعظمونه، مكرماً لما يكرمونه، قابضاً للنذور، آكلاً ما ينحر على القبور، فيظن العامة أن هذا دين الإسلام، وأنه رأس الدين والسنام».

وها هم بعض كبار الهادوية يصرحون بما يخفونه في نفوسهم من التواصي فيما بينهم على الحيلولة بين أهل اليمن وبين العلم والتعليم، وبين ما يحتاجونه من مستشفيات ومدارس وغيرها، وأن أهل اليمن لا يصلح لهم إلا الهوان.

قال أحمد بن محمد زبارة مفتي اليمن سابقاً في رسالة موجهة إلى محمد محمود الزبيري: «وإن من الأوفق لهم» أي: الذي كانوا ينادون بإصلاحات في اليمن - أن لا يسعوا إلى تحسين وضع القبائل، وتعليمهم، وإدخال الوسائل الحديثة لإسعاد أهل اليمن، من بناء مدارس، ومستشفيات، وطرقات، وأن عليهم السمع والطاعة للإمام وإن ضرب ظهرهم، وحذرهم من شق العصا، وأنه لا حاجة لهم من التعليم، غير معرفة فروض العبادة، وأن الأولى والأجدر بالقبيلي أن يبقى فلاحاً، فلا يحتاج إلى نعال، ولا إلى ملابس، ولا إلى علاج، بل يجب أن يستمر في جهالته، وشقائه، وبؤسه، ومرضه، بجوار ثوره، ومحراثة، وماشيته».

انظر «هجر العلم» (٢/ ٦٠٤).

وإليك أخي القارئ هذه القصة التي تدل على ما ذكرنا، فقد ذكر القاضي الأكوع في كتابه «هجر العلم» (٣/ ١٦٧١-١٦٧٢) أن الحسن بن الإمام يحيى حميد الدين زار النادرة (مركز قضاء النادرة) بعد أن ولاه والده إمارة لواء إب سنة (١٣٥٧هـ) فأراد عاملها يحيى

بن أحمد الهجوة الكبيس أن يدخل السرور إلى قلب الحسن بسعيه لنشر العلم في طبقات الناس في الأرياف، وأنه قد أنشأ صندوقاً خيرياً يجمع إليه من كل زارع بقشة (ربع عشر ريال) بعد كل ريال أو قدح، يدخل صندوق الدولة زكاة أموال الزراع لهذا الغرض، وأنه قد أنشأ مكتباً في قرية دار سعيد من عزلة الزعلاء، وطلب من الحسن زيارته، وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني حاكم النادرة قد نظم أبياتاً ينشد بها طلاب هذا المكتب للترحيب بابن الإمام، فذهب إلى هنالك، فاغتم لما شاهده من براعة الطلاب، وسرعة فهمهم، ودقة انتظامهم، وحفظهم للأناشيد بصوت جميل، ثم فصاحة من قام يخطب منهم، فلما عاد الحسن إلى النادرة استأذنه القاضي عبد الرحمن بأن يسمح له أن يقضي شهر رمضان في بلدته إريان، فأذن له، ولكنه ما كاد يستقر في بلده حتى استدعاه الحسن إلى مدينة إب بعد عودته إليها، فأسرع إلى إجابته ظناً أن في الأمر شيئاً مهماً، فلما دخل عليه قال له: ابسروا على جواده في الصنو يحيى الهجوة عامل النادرة، يشتي ينشر العلم بين القبائل، ولم يعرف خطورة هذه عليكم، كما قد القبيلي بيخرج قلمه من قفا عسيبه، والله ليخلي مربض كل واحد منكم شبر. فحاول القاضي عبد الرحمن أن يهون عليه الأمر، وأن تعليم الجاهل خير من بقائه أمياً، فلم يلق هذا الكلام أذناً صاغية، وأمر الحسن أن تعمم هذه الضريبة - وهي أخذ بقشة بعد كل ريال، أو قدح - في جميع أقضية ونواحي لواء إب، وتجمع في صندوق اللواء، ثم أمر بفتح مكتب في إب سماه (مسعفاً) جمع إليه أبناء المشايخ، وعقال عمداء أو مختار القرى فقط لدراسة شروط الوضوء والصلاة على مذهب الفقه الهادوي، وغرس محبة أهل البيت في قلوبهم، ولم تمض أشهر حتى أصيب هؤلاء الطلاب بمرض الجرب لسوء التغذية» اهـ.

وللمزيد. انظر «هجر العلم» (٣/ ١٦٦٤-١٦٧٢).

ولا يفوتني أن أذكر الصوفية، فقد أفسدت أهل اليمن الأسفل، كما أفسدت الرافضة أهل اليمن الأعلى إلا من رحم الله، ومما زاد الطين بلة وجود أحزاب في اليمن تدعي نصرة الإسلام، فقد ضيعوا أبناء المسلمين تارة بالأناشيد ـ وهو ما يعرف عند الصوفية بالسماع، وتارة بالتمثيليات، وتارة بالديمقراطية وهي شغلهم الشاغل، وبها ظهرت حقيقة دعوتهم، وجعلوا الإسلام مطية للقيام بالديمقراطية، والحكم بها، والاحتكام إليها، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

بعض ملوك الهادوية يفرض الجزية على القبائل التي تخالفه

ومن الجرائم التي ارتكبها بعض ذوي الزعامة الهادوية في اليمن ما قاله المؤرخ الكبير الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٥١٢-١٥١٣) في ترجمة الحسين بن القاسم العياني قال: «وكان بعض القبائل قد خالفت على الإمام عند مسيره إلى ألهان، فلما عاد قبض على مشايخ تلك القبائل، وصلبهم منكسين، ووهب خيلهم وسلاحهم لشيعته، وألزم جماعتهم الجزية، وقبضها منهم» .

وذكر أيضاً عن الحجوري صاحب «الروضة» أن الحسين المذكور قال: «إنه فوق الملكوتيه ودون الربوبية، فنفر الناس عنه، فجار على الناس في صنعاء وغيرها، وطلب منهم الأخماس في كل شيء من الحلية والأموال، حتى في العبيد والإماء، والثلث في سائر الأشياء من الحبوب وغيرها، فمن ساعده في ذلك وإلا حكم عليه بحكم اليهود في ضرب الجزية، وسلب السلاح، ومن تعذر عن ذلك قتله وصلبه أو حبسه، أو نحو ذلك، فلحق الناس في أيامه ما لا يعلمه إلا الله، حتى أنها وصلت رسالة إلى الإمام يوسف الأكبر في هذا المعنى إلى

المترجم له، فجوّب عليه أقبح جواب، وسبه أعظم السب وسماه (الزنيم الأبتر) إلى نحو ذلك».

وليعلم أن الجزية لم يفرضها الله إلا على الكفار الأصليين من يهود، ونصارى، ومجوس، قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ۝٢٩﴾ [التوبة: ٢٩] وقد نقل الإجماع غير واحد كابن المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة، وابن رشد، وابن القيم، وابن حجر، والشوكاني على أن الجزية على الأصناف الثلاثة المذكورة، والخلاف حاصل في أخذ الجزية من المجوس، والجمهور على أخذها، وهو الحق، لصحة الأحاديث في ذلك، وقد أخذها عمر منهم، وأما أهل الإسلام والإيمان فلا جزية عليهم، قال العلامة ابن المنذر في «الإشراف على مذاهب أهل العلم»: «وأجمع أهل العلم على أن لا جزية على المسلمين» وفي كتاب «الإجماع»: «وأجمعوا على أن لا جزية على مسلم» وقال ابن عبد البر: «أجمع العلماء على أن الذمي إذا أسلم فلا جزية علية فيما يستقبل» «الاستذكار» (٩/ ٣١١).

فأنت ترى أنه لم يقل أحد من أهل العلم أن الجزية تؤخذ من المسلمين، فلقد قاتل المسلمون أهل البدع والضلالات وانتصروا عليهم، ولم يأخذوا منهم الجزية كقتال علي للخوارج وهلم جراً، ولا أعلم أن فرقة من فرق الضلال حينما تغلبت على بعض المسلمين فرضت عليهم الجزية إلا ما كان من بعض الباطنية، فهي قدوة العياني، ففرضه الجزية على القبائل التي تخالفه دالٌ على مبلغ إهانته لهم، وأعظم من هذا مخالفته للقرآن والسنة وأهل الإسلام، وهذا الرجل قد بلغت ضلالاته عنان السماء، فهو المفضل نفسه على رسول الله ﷺ،

والمدعي أن كلامه أفضل من كلام الله، وأنه المهدي المنتظر، ومع هذا لا يزال إماماً للهادوية، وقد عجل الله بأخذه، وأخذ الدولة الهادوية التي كانت قائمة على يده، وهذا مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر: ٣] ومعنى الأبتر أي: المقطوع، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

بعض ملوك الهادوية يجعلون أراضي المعتدى عليه خراجية

الأرض الخراجية: هي الأرض التي افتتحها الإمام، وتركها في يد أهلها، على تأدية الخراج منها كل عام، كافتتاح عمر أرض سواد العراق وغيرها، فالأرض الخراجية لا تكون إلا بسبب تغلب المسلمين على الكفار، ثم تركها بأيديهم، وفرض الخراج عليهم، والحكمة من فرض الخراج هي ما قاله ابن رجب في رسالته «الاستخراج لأحكام الخراج» ص(٢٠-٢١): «إن الخراج: ما وضع على الكفار على وجه الصغار عليهم والذلة، وهذا إنما يكون فيما وضع على أرضهم بسبب الكفر، كالجزية الموضوعة على رؤوسهم بسبب الكفر» وعلى هذا قام الإجماع: قال ابن قدامة في «المغني» (٤/ ١٩٢): «وقال الأوزاعي: أجمع رأى عمر وأصحاب النبي ﷺ لما ظهروا على الشام على إقرار أهل القرى في قراهم على ما كان بأيديهم من أرضهم يعمرونها، ويؤدون خراجها إلى المسلمين».

وقال أيضاً (٤/ ١٩٨): «قال ابن عبد المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن كل أرض أسلم أهلها عليها قبل قهرهم عليها أنها لهم، وأن أحكامهم أحكام المسلمين، وأن عليهم فيما زرعوا فيها الزكاة».

وقال الشوكاني في «السيل الجرار» (٤/ ٥٥١) قوله أي صاحب «الأزهار»: (ودار الحرب دار إباحة... إلخ). أقول: «وجه هذا: أن الله سبحانه أمرنا بقتال أهل الشرك، وأباح

لنا دماءهم، وأموالهم، ونساءهم، فكانوا من هذه الحيثية على أصل الإباحة، سواء وجدناهم في دارهم، أو في غير دارهم، وينبغي تقييد هذا الإطلاق: بأن المسلم وماله إذا كان فيهما فعصمة دمه وماله باقية، لا يجوز لأحد من المسلمين أن يخالف تلك العصمة، لأن كون دار الحرب دار إباحة هي من تلك الحيثية التي ذكرناها، لا مطلقاً».

قلت: قوله: (لا مطلقاً) أي: لا بد أن يقيد بالشرك والكفر.

وقال ابن رجب في كتابه «الاستخراج لأحكام الخراج» (١٩): «الأرض إما أن تكون للمسلمين، أو للكفار، فأما أرض المسلمين فهي قسمان: أحدهما أرض لها مالك معين من المسلمين، وهي ما أحياها المسلمون من غير أرض العنوة، أو ما أسلم أهلها عليها ولم يكن ضرب عليهم خراج قبل الإسلام، فهذه لا خراج عليها، وكذلك ما ملكها بعض المسلمين من الكفار ابتداءً كأرض قاتلوا عليها الكفار، وقسمها الإمام بين الغانمين، فكل هذه من أراضي المسلمين مملوكة لمن هي في يده، ولا خراج على المسلم في خالص ملكه الذي لا حق لأحدٍ فيه، وهذا لا يعلم فيه خلاف».

ومما سبق يتضح للقارئ: أن الأرض المملوكة لا تكون خراجية إلا إذا كانت بأيدي الكفار ثم افتتحها إمام المسلمين وأبقاها في أيديهم، فما بال بعض ملوك الهادوية قد جعلوا أراضي المسلمين المتغلب عليهم في اليمن خراجية؟!.

ذكر المؤرخ الأكوع في «هجر العلم» (١٢٨٨/٣) عن عبد الله بن حمزة الملك الظالم الغاشم أنه قال: «لما استفتحنا المصانع بالسيف جعلنا أموالها بأيدي أهلها شركاً، لأنها قد صارت بحكم الله ملكاً للمسلمين، وجعلنا لهم القيام بذلك، وزراعته أربعة أخماس،

ويسلمون الخمس، وعليهم التمسك بطاعتنا، وموالاة موالينا، ومعاداة معادينا، والجد والاجتهاد في سبيل الله، فليثقوا بذلك، وبالله الثقة».

قال الفقيه الإمام حميد بن أحمد المحلي: وقد نقله بلفظه. فقلت له: «ذلك صحيح؟» قال: «هذا صحيح، فالمصانع كلها خراجية، وكل بلد يستفتحها الإمام فهي خراجية».

وروى السيد الحسن بن علي بن حمزة قال مولانا الإمام المهدي أحمد بن الحسين:«إن الشرفين، وحجة، والمخلافه، وجبل تيس (بني حبش) والمصانع كلها خراجية».

قال: «وسمعت الشيخين: حميد بن أحمد، وأحمد بن الحسن الرصاص يتراجعان في الشرفين، فقال أحمد بن الحسن: الشرفين خراجية، وقال حميد: بل صلحية، فسلم الفقيه حميد للشيخ أحمد، وقرر بما قرر شيخه».

قال في الحاشية: «والمصانع مخلاف متسع، يمتد من غرب كوكبان إلى مغارب ثلأ، ويتبع ناحية ثلأ، وكانت المصانع وبلاد حجة والشرفين وجبل تيس (بني حبش) على مذهب الإمام الشافعي».

ومن هؤلاء الملوك الظلمة: «المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم» الذي ملك أكثر اليمن، قال صاحب كتاب «طبق الحلوى»: «إن المتوكل إسماعيل بن القاسم كان يقول: بالتكفير بالإلزام في الأصول، وترتب على ذلك أحكام في أهل اليمن الأسفل، وأنكر على المتوكل كثير من العلماء؛ كيف يجعل أرض اليمن خراجية، يجوز للإمام أن يضرب عليها ما يشاء، لكون أهله أقاموا تحت أوامر الأتراك، فكانت هذه المقالة الباطلة أساس كل ظلم»

نقلاً من «هجر العلم» (١/ ١٨٤-١٨٥).

ولما كثر إنكار أهل العلم على المتوكل جعل أرض أهل اليمن الأسفل خراجية ما كان منه إلا أن أبان أن حكمه هذا هو حكم الله، وأنه لم يخرج عما عليه أئمته السابقون.

قال الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٧٥): «وكان يقول: إنني أخش أن يسألني الله عما أبقيت في أيديهم».

فكانت هذه المقالة الباطلة، كما قال عبد الله بن الوزير في «طبق الحلوى» : أساس كل ظلم.

وكيف يجوز تكفير أناس ما رضوا بعقيدة فاسدة، ولا نسلم بفساد عقيدة الأتراك؟ بل هم مسلمون، فهم من هم خيار عباد الله، أهل طاعات، وصدقات، ومحاسن، وفيهم المتوسطون، وفيهم أهل الفساد كغيرهم من أهل الأرض».

وقال هذا الملك الغاشم: «إن المجبرة والمشبهة كفار، وأن الكفار إذا استولوا على أرض ملكوها، ولو كانت من أراضي المسلمين وأهل العدل، وأنه يدخل في حكمهم من والاهم واعتزا إليهم، ولو كان معتقده يخالف معتقدهم، وأن البلد الذي تظهر فيها كلمة الكفر تصير جوار كفرية، ولو سكنها من لا يعتقد الكفر، ولا يقول بمقالة أهله، هذه أصول معلومة عندنا بأدلتها القطعية، ومدونة في كتب أئمتنا (تأمل) وسلفنا - رضوان الله علينا وعليهم - لا ينكر ذلك عنهم أحد له أدنى بصيرة ومعرفة بمصنفاتهم، ومع تقرير هذه القواعد فلا ينكر أحد أن دولة الأتراك من المعتقدين لهذا المذهب الكفري بلا شك، وإذا كانوا كذلك فكل بلد ملكوها، وكانت الشوكة فيها لهم فلها حكمهم، فإذا استفتح الإمام شيئاً من البلاد التي تحت أيديهم فله أن يضع عليها ما شاء، سواء كان أهلها ممن هو باق على ذلك المذهب، أم لا، فالمقلد من الناس إذا أراد أن يكتفي بالتقليد فهذه الأصول

معروفة في المختصرات، وإن أحب الوقوف على الدليل ففي المبسوطات ما يكفي ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [المؤمنون: ٧١] وهذا حكم الله، والله أعلم، وحسبنا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله». نفس المصدر (١٠٧٥-١٠٧٦).

وفي (١٠٧٩) ذكر الأكوع أن المتوكل إسماعيل ألف رسالة بعنوان «إرشاد السامع إلى جواز أخذ مال الشوافع» وقد أفاد الأكوع أن الرسالة لا تزال موجودة إلى الآن.

وقد قام العلماء بالرد على الإمام المتوكل وأمثاله ممن جعلوا أرض اليمنيين خراجية، وأبانوا أن هذا اعتداء عظيم، قال الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في ديوانه:

نبذتم كتاب الله خلف ظهوركم ... ولم تعملوا منه بنص وظاهر
خراجية صيرتم الأرض كلها ... وضمنتم العمال شر المعاشر

«هجر العلم» (٢/ ١٠٧٥) حاشية رقم [١]

وقال إسماعيل الأكوع في كتابه «هجر العلم ومعاقله» (٢/ ١٠٧٥): «هذا وقد أنكر على هذا الإمام كثير من علماء عصره، منهم ابن أخيه المؤرخ الكبير يحيى بن الحسين في رسائل منه إليه».

وممن رد على إسماعيل بن القاسم المتوكل - أيضاً - العلامة عبد القادر بن علي المحيرسي، كما ذكر ذلك الأكوع في «هجر العلم» (٤/ ١٩٦٥).

قال الإمام الشوكاني في كتابه «السيل الجرار» (٢/ ١٠٤-١٠٥) رداً على من جعل أراضي المسلمين خراجية: «فإن أراضي أهل الإسلام معصومة بعصمة الإسلام، لا يجب

فيها إلا ما أوجبه الله من الزكاة، ومن زعم في أرض منها أنها قد صارت إلى صفة غير هذه الصفة فقد خالف ما هو معلوم من الضرورة الدينية، ولا يكون إلا أحد رجلين: إما جاهل لا يدري ما يقول، أو متلاعب بالدين لأغراض نفسانية، ومقاصد دنيوية كما قدمنا قريباً، وأحق أرض الله سبحانه بإجراء الأحكام الإسلامية عليها أرض اليمن، لما صح عنه ﷺ من قوله: «الإيمان يمان» وقد صح أنهم أسلموا طوعاً بغير قتال عند بلوغ البعثة النبوية إليهم، فهم أحق العالم بما ذكرناه، وأرضهم أحق الأرض بذلك...فكيف يحل لمسلم أن يحكم على المسلمين بأن أرضهم خراجية، وأنهم يسلمون الخراج الذي سماه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - جزية، وهل يجترئ على ما دون هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر».

وقال أيضاً (٢/ ٩٨-٩٩): «وأما ما صار يتمسك به بعض المقصرين المروجين للشبه، المرخصين في الأموال المعصومة، من أن حكم الأرض المنتزعة من أيدي البغاة مثل حكم الأرض المغنومة من الكفار، فهذا كلام ليس من الشرع في شيء، بل من التشهي والحكم بالهوى، والتلاعب بالدين» .

كثير من ملوك الهادوية اتخذوا طرقاً محرمة لسلب أموال أهل اليمن

لقد سلك كثير من الهادوية طرقاً شتى لسلب أموال أهل اليمن، وهي طرق مخالفة لشرع الله، ولا تنفعهم الدعوى بأنهم من آل بيت النبوة، لأنهم قد اتخذوا هذا الانتساب مهنة لهم، يتوصلون به إلى سلب أموال الناس، وقد فضحهم بهذا أحد كبار رجالهم، وهو محمد بن زيد الفرح حيث قال: ما أردنا بالتشيع إلا القصور والخيول، وابتزاز الأموال، انظر إلى أجدادي بيت القاسم كم خلفوا لأولادهم من أموال وصواف».

انظر «الطريق إلى الحرية» ص(٣١).

وهم في هذا كرافضة العراق وإيران، فقد قال صاحب كتاب «سياحة في عالم التشيع» ص(١٨): «لقد أمسى الانتساب إلى رسول الله ﷺ مهنة، بل هو أعظم المهن وسيلة للارتزاق، واستجلاب الترف والنعيم، وأضحت توضع لها الشارات والعلامات، من أجل الدلالة والتعريف، وصاحبها مستعد لتذكيرك إذا نسيت، ومطالبتك إن قصرت».

وهذا شروع في بيان الطرق التي صارت عليها الهادوية في سلب الأموال:

١- أخذ الزكاة دون النصاب أو زيادة على النصاب، دون النظر إلى شروط الزكاة والأموال التي تؤخذ منها الزكاة.

وممن عرف بهذا الحسين بن القاسم العياني، ففي «هجر العلم» (٣/ ١٥١٣): والثلث من سائر الأشياء، من الحبوب وغيرها، فمن ساعده في ذلك وإلا حكم عليه بحكم اليهود في ضرب الجزية، وسلب السلاح، ومن تعذر عن ذلك قتله وصلبه، أو حبسه أو نحو ذلك.

ومنهم - أيضاً - المؤيد محمد بن الإمام القاسم، قال الجنداري في «الجامع الوجيز»: «إن المؤيد كان على مذهب الهادي، إلا أنه كان لا يورث ذوي الأرحام، وكان يأخذ الزكاة دون النصاب الشرعي من القليل والكثير» نقلاً من «هجر العلم» (٢/ ١٠٦٦-١٠٦٧).

وأيضاً عرف بذلك الإمام يحيى بن حميد الدين، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٧٣٠): «فقد كان الإمام يشتد ويقسو على الزراع، حينما يحين مواسم أخذ زكاة أموالهم، حتى من الفقراء الذين لا يحصلون مما زرعوا على النصاب الشرعي المقرر عليه زكاة، كما أنه كان يأخذ أكثر من النصاب الشرعي بكثير، ولم يأخذ الزكاة بأي حال من الأحوال أمانة من الناس كما دعا إلى ذلك الشرع» وها هو ابن الأمير يستنكر على ملك

عصره المنصور حسين بن القاسم في أخذه للزكاة أضعافاً مضاعفة على النصاب، كما ذكر ذلك صاحب كتاب «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير» ص(١٢١).

قلت: لقد دلت الأدلة على عدم جواز أخذ زيادة على النصاب من الزكاة، وعلى عدم جواز أخذها بدون تحقق ملك النصاب، روى البخاري (١٤٤٧) ومسلم (٩٧٩) واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: « ليس فيما دونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقة» قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار» مسألة رقم (١٢٨٢٩): «الأصل عند العلماء مراعاة ملك الرجل للنصاب من الورق، أوالذهب، أوالماشية، أو ما تخرجه الأرض».

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٤٧) نقلاً من «موسوعة الإجماع» (٢/ ٥١٣): «عن الرافعي أنه قال: إن المكلف إذا سئل زائداً على النصاب في سن أو عدد فله الامتناع عن دفعه بالاتفاق».

وقال ابن حزم في «مراتب الإجماع» ص(٦٧): «واتفقوا على أن من كان عنده أقل من النصاب من كل شيء يزكى، فإنه لا زكاة عليه ما لم يكن خليطاً».

إلى جانب أنه يراعي حال مالك النصاب، من جهة الديون وغيرها، مما دلت عليه الشريعة.

٢- فرض أخذ الزكاة مما ليس فيه زكاة أصلاً، قال العلامة ابن الأمير في ديوانه ص(٢٨٢) منددا بحكام عصره:

بل يأخذون من الرعايا كلما يحوونه كرهاً بلا استنكاف

ومن كان يأخذ الزكاة مما لا زكاة فيه أصلاً: يحيى بن حميد الدين، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٧٣١): «وأما زكاة الضأن، والبقر، والجمال، فإن الإمام كان لا يتقيد بالنصاب الشرعي على الإطلاق، بل يأخذها ولو لم تبلغ ذلك النصاب، كذلك فإنه كان يأمر بأخذ الزكاة مما لا تجب فيه زكاة، كالأعلاف مثل التبن، والقصب، والقضب، القت» مع العلم أنه لا يجوز أخذ الزكاة إلا من الأصناف المعلومة في الشرع، وما أخذ من غير ذلك فلا يحل.

قال الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» (٣/ ٤٢-٤٥): «وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيها دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض، إلا أن أبا حنيفة قال: تجب في جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض، إلا الحطب، والقضب، والحشيش، والشجر، الذي ليس له ثمر. وبعد أن ذكر الخلاف قال: فيكون الحق ما ذهب إليه الحسن البصري، والحسن بن صالح، والثوري، والشعبي: من أن الزكاة لا تجب إلا في البر، والشعير، والتمر، والزبيب، لا فيما عدا هذه الأربعة مما أخرجت الأرض، وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن في إسنادها متروكاً، ولكنها معتضدة بمرسل مجاهد والحسن».

وقال الإمام ابن رشد القرطبي في «بداية المجتهد» (١/ ٢٥٣) بعد أن ذكر الخلاف في زكاة ما يخرج من الأرض قال: «وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتات، وبين من عدَّاه إلى جميع ما تخرجه الأرض، إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش، والحطب، والقضب».

٣- فرض الضرائب والقبالات، وممن فرض هذا عبد الله بن حمزة، ذكر الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٨٧) عن الهادي بن إبراهيم بأنه (أي: عبد الله بن حمزة) أول من سن الضرائب والقبالات من الأئمة.

وذكر أيضاً في ص(/ ١٢٨٧-١٢٨٨) أن محمد بن نشوان أنكر على الإمام (يعني: عبد الله بن حمزة) أموراً كثيرة، منها (مسألة الأعشار) التي زادها الإمام في بلاد الظاهر.

وقال العلامة ابن الأمير كما في «ديوانه» ص(٢٢٠) يخاطب حكام عصره الهادوية:

أخبرونا تفضلاً ما الذي كان ... وماذا جرى بـه الأقـدار
هل وليتم أمر العباد بعـدل ... وأزلتم ما قد تجاروا وجاروا
وتركتم قبض المكوس وقلتـم ... إن أخذ المكوس عار ونـار

وقد تتابع غالب ملوك الهادوية على هذا الظلم، إلى أن زالت دولتهم في عصرنا، ففرض الضرائب والقبالات من السنن السيئة التي يتتابع عليها حكام المسلمين، وحكام عصرنا ليسوا بأقل ظلماً في هذه المسألة، بل لقد فرضوا الضرائب في عصرنا بأنواع من التوسع في سلب أموال الناس، حتى بلغ الأمر إلى فرضها على العمال وعلى بناء البيوت، ناهيك عن الجُرَع المتتابعة، وهي عبارة عن رفع الأسعار، وحقيقتها تجرع مرارة رفع الأسعار، ولا تسأل عما ينتج عن ذلك من فقر، وضيق المعيشة، وكثرة البطالة، ومحاربة الزراعة، فهذا الظلم يخشى على أهله من قوله عليه الصلاة والسلام: (**اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ. فَاشْقُقْ عَلَيْهِ**). رواه مسلم رقم (١٨٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

بعض ملوك الهادوية يسلط القبائل بعضها على بعض

إن التحريش بين اثنين من المسلمين فأكثر طريقة شيطانية، روى مسلم برقم (٢٨١٢) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: (**إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم**) .

وروى أبو داود رقم (٣٥٩٧) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (**من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع عنه**) .

وفي مسلم برقم (١٨٤٨) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (**...وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ. وَمَنْ خَرَجَ عَلَىٰ أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا. وَلاَ يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلاَ يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ**) .

تأمل ما في هذه الأحاديث من تحذير شديد، ووعيد أكيد على من سلط المسلمين بعضهم على بعض، حتى تسبب في سفك دمائهم، أو انتهاك أعراضهم، أو سلب أموالهم، وقد تعامل بعض زعماء الهادوية مع المجتمع اليمني بهذه المعاملة السيئة، ومن هؤلاء الملك أحمد بن سليمان من أصحاب القرن السادس الهجري.

قال الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٥٣٨) في ترجمته: «سلك الإمام أحمد بن سليمان في إخضاع القبايل لطاعته بتسليط بعضها على بعضها، حتى يدركها الوهن، فتقبل حكمه، كما جاء في قصيدته الحائية، التي أوردها زبارة في كتابه «أئمة اليمن» عند ترجمته للإمام المذكور، ومنها قوله:

ولأضـربن قبيلـة بقبيلـة ولأملئـن بيوتهـن نياحـاً

وطريق تسليط القبائل بعضها على بعض من الطرق المحرمة في الإسلام، بل هي من كبائر الذنوب العظمى، ففيها فساد عظيم على الناس، وفيها تشبه بفرعون، فقد قال الله فيه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ ﴾[القصص: ٤]

وهذا حاصل في حكام عصرنا - إلا من رحمه الله - فلا نرضى للدولة - وفقها الله لكل خير - أن تسلك هذا المسلك، ألا فليتق الله حكام المسلمين في رعاياهم ومجتمعاتهم، وحذارِ حذارِ من الاعتماد والسير على قاعدة (فرِّق، تَسُد) فإنها قاعدة جهنمية، لأن الإسلام دعا إلى الإصلاح والاجتماع والائتلاف، وهي تنافي ذلك.

وبعض ملوك الهادوية اتخذ طريقاً أخرى لامتهان القبائل، ومن ذلك ما فعله الإمام يحيى بن حميد الدين.

قال الأكوع في« هجر العلم» (٣/ ١٧٢٩- ١٧٣٠) في ترجمته له: « وكان أشد ما يخشاه من القبايل الكبيرة: هو خلوها مما يكدر صفو حياتها، ويقلق بالها، خشية أن تقوم هي أو بعض بطونها بإثارة الفتن والقلاقل، فيضطرب الأمن على الإمام، ويسود الفساد، فيصعب عليه إخماده، ولهذا ما كاد يستقر في صنعاء سنة (١٣٣٧هـ) حتى فكر في إيجاد ما يشغل القبايل ويلهيها، ولو بمشكلات داخلية، فأرسل جنوداً إلى قبيلة حاشد لإلزامهم بتزويج بناتهم بشبابهم، ولما لم يكونوا كلهم قادرين على دفع تكاليف الزواج لفقر أكثرهم فقد أرسل كمية من المال قرضاً لهم ليتمكنوا من الزواج، وأرسل مع هذا المال عدداً من الفقهاء ليتولوا تنفيذ مراسيم الزواج، وكتابة عقوده، وتسجيل من تم تزويجه منهم، وظلت هذه

الحملة أشهراً، حتى لم يبق في القبيلة من يحتاج إلى الزواج، وأمهلهم الإمام عاماً، ثم أرسل عليهم حملة أخرى من الجنود بقيت بين أظهرهم أكلاً وشرباً حتى استعادت ما عليهم من دين للإمام بعد أن أنهكت قواهم، واضطر أكثرهم إلى بيع ما يملك من مزارع، أو غنم، أو بقر، لتسديد ما عليه من المال».

المجازر التي وقعت على اليمنيين من قبل أئمة الهادوية

إن من أعظم ما يبتلى به بعض الناس: الداء الخفي، وهو حب الزعامة، وتقوى هذه النزعة إذا وجدت الدواعي إليه، وهذا الصنف بسبب هذه النزعة يهلك الحرث والنسل ليتوصل إلى الإمامة، واعتبر بمن بدأ بهذه الدعوة في اليمن ألا وهو الهادي، فقد ذكرنا بوائقه ومجازره بسبب ذلك في (الفصل الثالث)، فكانت فاتحة كل شر، وباباً لكل ظلم، فهو قدوة دعاة الإمامة في اليمن التي لم تبق ولم تذر، وهذا شروع في ذكر بعض المجازر المشار إليها:

فهذا ولد الإمام الهادي وهو الناصر، قال عنه شيخنا في «صعقة الزلزال» (١/ ٢٠٥): «وولده الناصر أخرب أرض قدم كلا، ولم يسأل عن بيت يتيم، ولا أرملة، ولا ضعيف».

وقال أيضاً في كتابه المذكور (١/ ٤٧-٤٨): «ولا تسأل عن الفتن الحادثة من أجل كثرة الأئمة، قال ابن الديبع في حوادث سنة (٦٤٧): «ثم كانت وقعة قارن بين الإمام أحمد بن الحسيني، وبين بني حمزة، فقتل من بني حمزة طائفة، وأسرت طائفة، وكان يوماً مشهوداً. اهـ، وفي سنة إحدى وسبعين ومائتين وألف إمام في صنعاء، إمام في بئر العزب، بل قتال بين الأب وابنه حتى تغلبت عليهما الترك، و الأب هو شرف الدين يحيى، وابنه هو المطهر بن

يحيى، وكذا قتال بين الأخ وأخيه من أولاد الناصر كما في «تاريخ اليمن الإسلامي» لابن المطاع ص(١٦٦) بل شمس الدين ابن شرف الدين يعين الأتراك على أخيه المطهر».

وقال العلامة الأكوع في «هجر العلم» (٣/١٥١٤) في ترجمة الحسين بن القاسم العياني: «فجمع الحسين بن القاسم العياني جميع القبائل من الأبوان، البونين: الأعلى، والأسفل، والظاهر والمشرق، ومأرب، وجميع البلاد، ولم يعدهم بجامكية ولا أرصاد، وإنما وعدهم بالإباحة لأموال أهل صنعاء، وسبيهم، فتسارع إليه الناس، ووصل إلى صنعاء عساكر جرارة، كالعيون المنهمرة، فتصاف هو ومحمد بن القاسم الزيدي عند طلوع الشمس لثمان بقين من شهر صفر سنة (٤٠٣هـ) في حقل صنعاء، ووقع القتال، واشتد القتال حتى دخل صنعاء من ناحية القطيع عند الزوال، وملكها، وانهزم محمد بن القاسم الزيدي إلى ناحية الفج (فج عطان) وسائر الجنود والرؤساء، انهزموا في كل مذهب، وتشتتوا تحت كل كوكب، مع أنه قتل منهم خلق لا يحصى عددهم في حقل صنعاء، وفي جنب القطيع في حال الانهزام، ولحقت الخيل محمد بن القاسم وهو منهزم نحو الفج، حتى أدركوه فطعن، وصرع، وقتل عند أذان الظهر، وأمر الحسين بن القاسم العياني أن تطأ الخيل جثة محمد بن القاسم المقتول وسائر القتلى بسنابكها حتى مزقتهم في التراب كل ممزق، وعاد إلى صنعاء».

وللحسين بن القاسم العياني المدعي المهدية من هذه الشنائع والفضائح الكثير، قال القاضي الأكوع في ترجمة المذكور في «هجر العلم» (٣/١٥١٢): (وكان بعض القبائل قد خالفت على الإمام عند مسيره إلى ألهان، فلما عاد قبض على مشايخ تلك القبايل، وصلبهم منكسين، ووهب خيلهم وسلاحهم لشيعته، وألزم جماعتهم الجزية، وقبضها منهم، وسار إلى صعدة في جيشه، فخرب دورها، وولاها أخاه جعفر. هذا ملخص ما ورد في «أنباء

الزمن») وقال أيضاً في نفس المصدر (٣/ ١٥١٣): «وذكر صاحب «روضة الحجوري» أنه (أي: الحسين بن القاسم) قال: إنه فوق الملكوتية، ودون الربوبية، فنفر الناس عنه، فجار على الناس في صنعاء وغيرها، وطلب منهم الأخماس في كل شيء، من الحلية والأموال، حتى في العبيد والإماء، والثلث في سائر الأشياء من الحبوب وغيرها، فمن ساعده في ذلك وإلا حكم عليه بحكم اليهود في ضرب الجزية، وسلب السلاح، ومن تعذر عن ذلك قتله وصلبه، أو حبسه، أو نحو ذلك، فلحق الناس في أيامه ما لا يعلمه إلا الله.

وذكر أيضاً في «المستدرك على هجر العلم» ص(٤٩٢) قائلاً: «وذكر المعلم (وطيوط) في «تاريخه» أن منصور عبد الإمام صلاح الدين محمد بن علي نزل تهامة سنة (٧٧٠هـ) على رأس جيش عظيم، ونهب المراوعة وأحرقها، ولاقى أهلها منه أمراً عظيماً».

وانظر ماذا فعل «أبو الفتح الديلمي» باليمنيين، قال شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في «صعقة الزلزال» (١/ ١٥٣): «أبو الفتح الديلمي الحسن بن ناصر...وصل من الديلم إلى اليمن فجمع العساكر، ودخل صعدة فنهبها، وأخرب دوراً بها، وقتل من خولان بمجز مقتلة عظيمة». انتهى من «تاريخ اليمن الإسلامي» لابن المطاع ص(٢٢٥).

قلت: ويقال: الحسين، وقد دخل اليمن سنة (٤٣٧هـ) وقد ذكر صاحب كتاب «غاية الأماني» أن الديلمي المذكور دخل صنعاء وملكها، ثم قتل على يد الصليحي في عنس سنة (٤٤٧ هـ).

وها هو أحمد بن سليمان المتوكل يقوم بأعمال موبقة، قال الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٥٣٨-٥٤٠) في ترجمة المذكور: «ودخل صنعاء، وأخرب دار السلطان... فقد سلك

الإمام أحمد بن سليمان في إخضاع القبايل لطاعته بتسليط بعضها على بعض، حتى يدركها الوهن فتقبل حكمه... كما أنه هو الذي أمر بهدم مدينة صعدة القديمة».

وإليك ما صنعه «القاسم العياني والد الحسين»، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٥١٠): «ودخل صعدة في المحرم سنة (٣٨٩هـ) ثم توجه إلى نجران، ومنها إلى تبالة وترج، فخالف عليه أهل صعدة فجمع لهم همدان، وأخرب دربها، وخرج منها الإمام يوسف بن يحيى بن الناصر وولاها ابنه جعفر بن القاسم، كما ولى على صنعاء القاسم بن الحسين الزيدي الذي قدم إلى اليمن من الطايف، ثم خالف عليه أهل نجران فسار الإمام إليهم، وأخرب بعض حصونهم، وقتل منهم قتلاً ذريعاً».

وهذه فاقرة من فواقر «عبد الله بن حمزة» في عهد ملكه، قال العلامة القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «الزيدية نشأتها ومعتقدها» ص(٧٨): «ولم يقبل للمطرفية اجتهادهم في هذه المسألة (يعني: أن الإمامة جائزة في غير البطنين) فكفرهم بالإلزام، وهو أن تلزم الغير على ما يقول به ما لا يقول به، وجعل حكمهم حكم الحربيين، واستحل دماءهم وأموالهم، وأخرب ديارهم ومساجدهم، وحكم بأنها مساجد ضرارية، وسماهم (روافض الشيعة) مع أنهم كانوا من شيعته والمتبعين له، والملتزمين جمعته وجماعته بعد أن بايعوه عقب دعوته بالإمامة إلى نفسه، ولما كان اعتقاد نشوان بن سعيد الحميري يتفق مع اعتقاد المطرفية في جواز صحة الإمامة في غير أبناء البطنين، فإن الإمام عبد الله بن حمزة قد حكم عليه بمثل ما حكم على المطرفية، وذلك حينما أعلن نفسه إماماً، فقال عبد الله بن حمزة:

أما الذي عند جدودي فيه ... فيقطعون لسنه من فيه
ويؤتمون ضحوة بنيه ... إذ صار حق الغير يدعيه

وفي كتاب «العسجد المسبوك»: «فيها كان شهر ربيع الآخر سنة (٦١٢هـ) خرج الإمام عبد الله بن حمزة من صنعاء إلى كوكبان هو وجميع أصحابه، وكان ذلك يوم الأحد الثاني عشر من شهر ربيع الآخر من السنة المذكورة، بعد أن أخرب بعض بيوت أهل صنعاء، والدار السلطانية في صنعاء، ثم رجع بعض أهلها فأغار عليهم أخوه الأمير يحيى بن حمزة فدخلها وفيها جماعة من العرب والغزو، وسبى جميع من فيها من النساء والأولاد من العرب والعجم، وذلك يوم الرابع من شهر ربيع الأول من السنة المذكورة».

وهذا السفاح الكبير «محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد»، قال فيه الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٩٨): «فلما قام هذا أخذ المال من حله وغير حله، فعظمت دولته، وجلت هيبته، وتمكنت سطوته، وتكاثرت أجناده، وصار بالملوك أشبه منه بالخلفاء... ثم قال: وكان سفاكاً للدماء بمجرد الظنون والشكوك، وقد قتل عالماً بذلك السبب... ».

وذكر الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٥٥) في ترجمة يوسف المتوكل، وهو يتحدث عن معاملة الناصر لمن آزر صاحب الترجمة، قال: «وكان المهدي قد استصدر فتوى من العلماء الذين يغشون مجالسه بإهدار دمهم، إلا أن القاضي علي بن أحمد السماوي اعترض على هذا الحكم بحجة شرعية، فغضب المهدي منه، لأنه منعه من قتلهم، وأمر بزجهم في السجون المتعددة كل على حده، وأمر بهدم ديار أهل الحيمة وخولان، وقطع أعنابهم وأشجارهم لمؤازرتهم للمترجم له».

وذكر الأكوع أيضاً في «المدارس الإسلامية في اليمن» ص(٣٩٣) وهو يتحدث عن المطهر بن شرف الدين قال: «كان شجاعاً مقداماً، له مواقف حاسمة في الحروب، وفتكات سريعة، أوجد له هيبة ورهبة في قلوب الناس بسبب إسرافه في سفك الدماء، وقتله للأسرى بوسائل وحشية، وقطع أيدي وأرجل الرهائن من خلاف».

وقال في «هجر العلم» (١/ ٢٦٤) وهو يتحدث عن المعركة التي حدثت بين المطهر وبين السراجي: «فأخذت سيوف المطهر من أعناق جند السراجي، وأسر السراجي، ثم ضربت عنقه، وبلغ عدد الأسرى ألفين وثلاثمائة، وعدد الرؤوس التي قطعت أثناء المعركة ثلاثمائة رأس، فأمر المطهر - وهو راكب على بغلته - بضرب أعناق ألف أسير، حتى غطى دم القتلى حوافر بغلته، ثم أمر باقي الأسرى وعدتهم ألف وثلاثمائة أسير بأن يحمل كل أسير رأساً من رؤوس القتلى، وتوجه بهم إلى صنعاء في جمادي الأولى، ثم أرسلهم من صنعاء على هذه الحال إلى صعدة، فقطعت رؤوس الأسرى كلهم، فكان يسقط مع رأس الأسير رأس القتيل السابق».

ومن جرائم المطهر أيضاً ما ذكره القاضي الأكوع في نفس المصدر ص(٢٦٤-٢٦٥): «وذكر عيسى بن لطف الله - أيضا - أن جده المطهر لما استقر بصنعاء سنة (٩٣٤هـ) نجم من خولان خلاف، والخروج عن طاعة الإمام، وأنه أنذرهم وهددهم بقتل رهائنهم، وكانوا في حبس الإمام شرف الدين بصنعاء، فلم يمتثلوا فأمر المطهر برهائنهم - وكانوا زهاء ثمانين نفراً في سن البلوغ - فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، ثم توجه إلى خولان فدمر ديارهم، وقطع فيه الأعناب والأشجار، وقبض على أكثر من ثلاث مئة رجل فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف».

وقال أيضاً ص(٢٦٥): «وكان المطهر بن شرف الدين في ثلأ، فلما علم بما حدث سارع بنفسه وأحاط هو ومن معه من جنوده بالحصن، فطلب الشريف وأصحابه الخروج من الحصن، والنزول على حكم المطهر، فلما مثلوا بين يديه لامهم وعاتبهم، ثم أمر بأصحاب الشريف وأعوانه كلهم فربطت أرجلهم إلى الجمال فسحبتهم على وجوههم حتى تمزقت وتناثرت أجسامهم في الطرقات، وأمر بإركاب قائدهم الشريف صلاح على بغلة، فامتنع بعد أن رأى ما حل بأصحابه، واستنكف أن يركب وأصحابه يسحبون على وجوههم، فأمر المطهر حينذاك بضرب عنقه، كما أمر أن لا يقبر ويدفن، وأن يظل في العراء حيث قتل».

أخي القارئ: بعد قراءتك لما سطرناه في هذا الفصل من كثرة الرزايا التي لحقت أهل اليمن من قبل دعاة الإمامة؛ تدرك أن الإمامة المزعومة داء عظيم في مدعيها، تدفع بصاحبها إلى ارتكاب الخطوب الجسام، والأهوال العظام، والظلم الشنيع في سبيل الوصول إليها، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

بعض ملوك الهادوية يَسبُون النساء والأطفال

سبي نساء المسلمين وأطفالهم من الأحداث الجسيمة في تاريخ الأمة الإسلامية، وأول من فتن بذلك هم الخوراج، روى أبو داود رقم(٤٠٣٧)، والحاكم(٤/ ١٨٢)، والبيهقي (٨/ ١٧٩)، والطبراني(١٠/ ٣١٢-٣١٣) واللفظ له برقم(١٠٥٩٨)، وعبد الرزاق برقم (١٨٦٧٨) بسند صحيح عن عبد الله بن عباس قال: «لما اعتزلت حروراء، وكانوا في دار على حدتهم، فقلت لعلي ﷺ: يا أمير المؤمنين! أبرد عن الصلاة؛ لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم. قال: فإني أتخوفهم عليك. قال: قلت: كلا. قال: إن شاء الله. قال: فلبست أحسن ما أقدر عليه من هذه اليمانية، ثم دخلت عليهم وهم قائلون... قلت: أخبروني ماذا تنقمون

على ابن عم رسول الله ﷺ وختنه، وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟ قالوا:ثلاثاً. قلت: وما هن؟ وذكر الأولى. وأما الثانية: فإنه قاتل ولم يسب، ولم يغنم، لئن كانوا كفاراً لقد حلت لهم أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم، قال: قلت: وأما قولكم: (قاتل ولم يسب ولم يغنم)أتسبون أمكم، أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟ فقد كفرتم وإن زعمتم أنها ليست بأمكم فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فأنتم تترددون بين ضلالتين، فاختاروا أيهما شئتم، قلت: أخرجت من هذه؟ فقالوا: اللهم نعم».

والشاهد من هذه القصة: أن الخوارج الذين قاتلوا علياً كانوا يرون غنيمة أموال المسلمين الذين يقاتلونهم، وسبي نسائهم وأطفالهم، ولهذا وجهوا اللوم على علي حين لم يغنم ولم يسب في الجمل وصفين، وقد سار على استباحة سبي نساء وأطفال المسلمين القرامطة الباطنية كما هو معروف ومشهور عنهم، ولا غرابة في حصول هذا منهم لأنهم ملاحدة، خارجون عن الشريعة الإسلامية باتفاق علماء المسلمين، فما بال رافضة اليمن يتعاملون مع أهل الإيمان والحكمة بهذه المعاملة، التي هي غاية في الإهانة والاعتداء، وإليك بعض ما جرى من ذلك:

قال القاضي إسماعيل الأكوع في ترجمة «الحسين بن القاسم العياني» (٣/ ١٥١٤) وهو يتحدث عن قتاله «لمحمد بن القاسم الزيدي»: «فجمع جميع القبائل من (الأبوان) البونين: الأعلى، والأسفل. والظاهر المشرق، ومأرب، وجميع البلاد، ولم يعدهم بجامكية، ولا أرصاد، وإنما وعدهم بالإباحة لأموال أهل صنعاء وسبيهم، فتسارع إليه الناس، ووصل إلى

صنعاء في عساكر جرارة كالعيون المنهمرة». ثم ذكر الأكوع حصول القتال بينهما، وانهزام «القاسم الزيدي»، ودخول «العياني» صنعاء وملكه لها.

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٢٩١) وهو يتحدث عن عبد الله بن حمزة: «وكذلك أن أخاه يحيى بن حمزة سبى ست مائة سبية من نساء صنعاء، واقتسموهن في قاع طيسان.

وقال الإمام عبد الله بن حمزة: أما السباء فنحن الآمرون به؛ لأن أهل صنعاء في نظره من المجبرة والمشبهة، وأن حكمهم حكم كفار التأويل، ما داموا تحت حكم الأيوبيين، وليسوا تحت حكمه».

وقال: ذكر الخزرجي في كتابه «العسجد المسبوك» ما يلي: «فلما كان شهر ربيع الآخر سنة (٦١٢هـ) خرج الإمام عبد الله بن حمزة من صنعاء إلى كوكبان هو وجميع أصحابه، وكان ذلك يوم الأحد الثاني عشر من شهر ربيع الآخر من السنة المذكورة، بعد أن أخرب بيوت أهل صنعاء، والدار السلطانية، فتعطلت صنعاء، ثم رجع بعض أهلها إليها، فأغار عليهم أخوه الأمير يحيى بن حمزة فدخلها وفيها جماعة من العرب والغز، وسبى جميع من فيها من النساء والأولاد من العرب والعجم، وذلك يوم الرابع من شهر ربيع الآخر من السنة المذكورة».

بل لقد ألف عبد الله بن حمزة رسالة أسماها «الدرة اليتيمة في تبيين أحكام السبايا والغنمية» ذكرها غير واحد، ومنهم المعلق على «العقد الثمين» ص(١٩)، فعبد الله بن حمزة اشتهر بسبي نساء أهل اليمن وأطفالهم، ولم ينفعه العلم الذي كان يتبجح به، نسأل الله السلامة والعافية.

ولم يتوقف ملك الهادوية عبد الله بن حمزة عن سبي من ذكرنا، بل بلغ به الأمر إلى أن أباد فرقة من فرق الهادوية، ألا وهي المطرفية، وسبى نساءهم وأطفالهم، ففي «الحدائق الوردية» ص(/ ١٧٩- ١٨٠): «ولقد حكي أن القاضي العالم «شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى» ﷺ رأى في النوم أنه كتب في النوم مذهب المطرفية في لوح، وأعطاه شريفاً يمحوه، وكان عليه السلام (أي: عبد الله بن حمزة) هو الذي طمس آثارهم، وأباد ديارهم، وحكم فيهم بالأحكام النبوية، من القتل، وسبى الذرية، وأجراهم مجرى الحربيين.

وفي الحدائق الوردية - أيضاً - قال: وكذلك الجبرية والقدرية، فإنه عليه السلام أجرى فيهم ما أجراه على المطرفية من القتل وسبي الذرية».

وقد سبق «عبد الله بن حمزة» وأمثاله إلى سبي بنات اليمن وأطفالها: «إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي زين العابدين» الملقب «بالجزار»، قال المؤرخ العلامة «محمد بن علي الأكوع» في تعليقه على «قرة العيون» لابن الديبع ص(١٠٨): «وكان إبراهيم هكذا بمكة لائذاً بالحرم، فطالب الناس بالبيعة، فمن أبى قتله بدون قيد ولا شرط، فأذرع في القتل، واستباح الحرم، ثم جرَّد حملة من اللصوص الذين هم أتباع الفوضى ومن المضطهدين من الحزب العلوي، وغزا اليمن ليقوى بمادته الغزيرة، ويتخذه مركزاً لنفوذه، فلما بلغ إسحاق بن موسى المذكور عامل المأمون فتكات إبراهيم هذا، والثورات التي قامت بأرجاء المملكة وبما فيها العراق كرسي الخلافة، وكان فيه ضعف لا يقوى على النطاح، ارتفع عن اليمن ونفسه ترعد فرقاً، وسار نحو مكة، فأتى المشاش، وهو قرب عرفة، فعسكر بها، واجتمع إليه جماعة من أهل مكة، هربوا من العلويين، ودخل إبراهيم اليمن في صفر سنة (٢٠٠هـ) يحمل سموماً قتالة، فأفرز حممه على الأبرياء الوادعين، وعلى

من لا ذنب له، ظاناً أنه قد برد غلته، وشفى علته من أعدائه العباسيين، وما درى أنها غرر على نفسه وساقها إلى عذاب الهون، فقتل ما شاء هواه أن يقتل، وسبى من النساء والذرية، ونهب الأموال، وأخاف السبيل، وارتكب أشياء قبيحة كانت في منتهى الوحشة والقسوة، أبانت عن نفس شريرة، ثم لم تقف شهوته الجنونية عند سفك الدماء، وهتك الحرم، والسلب والنهب، حتى تجاوز أذاه وشره إلى الجمادات، فخرب مدينة صعدة، وهدم سد الخانق العظيم برحبان صعدة الذي أبقته معاول الهدامين والأولين، كان عليه حظائر وبساتين تجل عن الحصر».

ولنسأل رافضة اليمن عن حججهم في استباحة اغتنام أموال اليمنيين، وسبي نسائهم وذراريهم، فأنى لهم حجة على ذلك؛ وهم خارجون عما ملئ به الكتاب والسنة من الأدلة الناطقة بعصمة أموال المسلمين وأعراضهم، وخارجون عن إجماع أهل العلم على ذلك، وليس لهم قدوة في ذلك إلا من ذكرنا سابقاً، وعلى هذا فهم بين أمرين:

إما أن يكون أهل اليمن كفاراً عندهم، كما صرح بذلك «عبد الله بن حمزة» وأمثاله.

وإما أن يكونوا عندهم مسلمين، فما موقفهم من هذه الأفاعيل التي ارتكبها ملوكهم؟ أفيقال لهم: ملوك عدل، وأئمة هدى، وأهل بيت النبوة، اللهم سلم سلم.

ولو فرضنا أن هؤلاء الذين سبيت نساؤهم وذراريهم كانوا بغاة أو مارقين على عبد الله بن حمزة؛ لما جاز له فعل ذلك، لبقاء عصمة الإسلام فيهم، فكيف وقد فعل بهم هذه الأفاعيل، وهم غير مقاتلين له.

وعلى كل: قد نقل الإجماع عن أهل العلم في تحريم اغتنام أموال المسلمين وسبي نسائهم وذراريهم حال القتال بينهم غير واحد:

قال ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٥٤) وهو يتحدث عن قتال أهل البغي والمروق في الدين: «فأما غنيمة أموالهم، وسبي ذريتهم، فلا نعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافاً... لأنهم معصومون، وإنما أبيح من دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم، وما عداه يبقى على أصل التحريم».

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/ ٧٥١): «قال في البحر: ولا يجوز سبيهم، ولا اغتنام ما لم يجلبوا به، إجماعاً، لبقائهم على الملة».

وقال في «السيل الجرار» (٤/ ٥٥٧) «وأما قوله: إلا أنهم لا يسبون. فهذا معلوم لا يخالف فيه أحد من المسلمين أجمعين».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٨٩-٩٠): «فمعلوم أن شريعتنا وردت بأن كل أبوين مؤمنين لا يحكم لطفلهما الصغير بحال الكفر، ولا يحل قتله بإجماع».

قلت: ولقد كان حكام بني أمية والعباسيين أرحم بالمسلمين من هؤلاء، وأبعد عن الفضائع التي ارتكبها هؤلاء وأمثالهم، إذ لا يعلم أنهم ارتكبوا هذه البوائق على من خرج عليهم.

ولم يكتف بعض أئمة الهادوية بسبي النساء والأطفال، بل قام بعض أئمتهم بجريمة لا تقل خطورة وجرماً عن السبي، قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٣٣) وهو يتحدث عما فعله بعض ملوك الهادوية: «ومنها: أن بعض أئمتهم استولى على بلد إمام

معارض له، فاجتمع مع علماء دولته، وحكموا ببطلان عقد الإمام المغلوب على زوجته، لأن شهود العقد فسقة؛ لبغيهم على الإمام، أو لغير ذلك، ثم تزوج بزوجته تلك، فانظر كيف تلوح دسيسة الهوى، ولو كان ما زعموه صحيحاً لم يكن من المروءة ما ذكر، مع أن هذين الإمامين في ظاهر أمرهما من خيار أئمتهم، فلو كان الغرض إصلاح العامة لم يجترئ على هذه الخسة التي يتنزه عنها أهل الخلاعة».

احتفال رافضة اليمن بيوم الغدير مؤخراً

حدثت بدعة الاحتفال بيوم الغدير في القرن الرابع الهجري، على يد الرافضي «أحمد بن بويه الديلمي» الملقب بمعز الدولة.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية»(١١/ ١٨١): «...وفي ثامن عشر ذي الحجة منها (أي: عام ٣٥٢) أمر معز الدولة بن بويه بإظهار الزينة في بغداد، وأن تفتح الأسواق بالليل كما في الأعياد، وأن تضرب الدبادب والبوقات، وأن تشعل النيران في أبواب الأمراء وعند الشرط فرحاً بعيد الغدير (غدير خُم) فكان وقتاً عجيباً مشهوداً، وبدعة شنيعة ظاهرة منكرة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٢٣) وهو يتحدث عن هذه البدعة: «إتخاذ هذا اليوم عيداً محدث لا أصل له، فلم يكن في السلف لا من أهل البيت ولا من غيرهم من اتخذ ذلك اليوم عيداً حتى يحدث أعمالاً، إذ الأعياد شريعة من الشرائع، فيجب فيها الاتباع لا الابتداع، وللنبيﷺ خطب وعهود، ووقائع في أيام متعددة، مثل يوم بدرٍ، وحنين، والخندق، وفتح مكة، ووقت هجرته، ودخوله المدينة، وخطب له

متعددة، يذكر فيها قواعد الدين، ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ أمثال تلك الأيام أعياداً، وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى ﷺ أعياداً، أو اليهود».

وقد حفظ الله اليمن من هذه البدعة حتى آخر القرن الحادي عشر الهجري، وأول من احتفل بهذا العيد هو أحمد بن الحسن بن القاسم الملقب بالمهدي، قال المؤرخ العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابه «بهجة الزمن» كما نقله القاضي إسماعيل الأكوع في «هجر العلم» (٣/١٥٦٦): «وهو أول من احتفل بشعار الغدير، برفع الأعلام والألوية في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة سنة (١٠٧٣هـ) وسار بهذا الموكب إلى حَبور حيث كان الإمام المتوكل إسماعيل، فارتفع للشيعة شنار» وروى هذا الخبر عبد الله بن علي الوزير في كتابه «طبق الحلوى» ثم قال يحيى بن الحسين: «و قد اقتدى به المتوكل، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».

وقال القاضي الأكوع -حفظه الله- في «هجر العلم» (٢/١٠٧٩) وهو يتحدث عن إسماعيل المتوكل: «كما شجع ابن أخيه أحمد بن الحسن على الاحتفال بيوم الغدير في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة من كل عام، تقليداً لبني بويه الذين ابتدعوا هذه العادة التي تحييها الشيعة الإمامية في كل عام».

وقد كثر الاحتفال بيوم الغدير في عصرنا، فصار يقام في صعدة، وعمران، وصنعاء، وغير ذلك من بلدان اليمن، وهذه البدعة المنكرة قد اشتملت على مفاسد عظيمة وكثيرة، ومن أعظم ذلك: لعن الصحابة، وسبهم، وكفى بهذا انحرافاً، ناهيك عن الشركيات التي تحصل في هذا اليوم، من ذبح للضرائح، ونذر، ودعاء، وغير ذلك، وقد ذكرنا في كتابنا «تنوير الأبصار بما في الرماية من منافع وأضرار» ما يحصل من القتل في هذا اليوم، بسبب

الرماية التي يحدثونها، ومن عظيم جهلهم أنهم يرمون جبلاً يعينونه، ويدعون أنهم يرمون معاوية ﷺ، وقد وضعت الرافضة الأم أكاذيب، ادعت فيها فضائل للاحتفال بهذا اليوم، ومن ذلك: من قتل في هذا اليوم فهو شهيد، وأن الرصاصة بحسنة، ولأخينا الفاضل عبد الله الإرياني رسالة قيمة وهي «إرشاد البصير لمفاسد وأضرار بدعة الاحتفال بيوم الغدير».

وقد قامت الدولة اليمنية برئاسة/ علي بن عبد الله صالح - وفقه الله لكل خير - بمنع الرافضة من التجمع لإقامة هذه البدعة منعاً باتاً، والشأن كل الشأن أن تثبت الدولة على هذا المنع، لأنه قد علم أن الدولة ما بين الحين والآخر تنقض ما تقرر، وكان هذا المنع في عام (١٤٢٥هـ) كفانا الله جميعاً الرفض وشروره.

ومما سبق يتضح لك أن الاحتفال بيوم الغدير من بدع الرافضة الاثنى عشرية، فهي من بوائقهم، وكما هو معلوم أن رافضة اليمن تتلقى كثيراً من رافضة العراق وإيران، فتلقي رافضة اليمن لهذه البدعة عنهم ليس غريباً، فهم أتباع لهم.

انتشار الرفض في اليمن كان بالرغبة والرهبة من قبل ملوك الهادوية

استقر الهادي في اليمن وكان أهلها آنذاك أهل سنة، وقد وجد التشيع في أماكن قليلة، فلما استقر الهادي في صعدة قام مباشرة بقتال اليمنيين الذين لم يستجيبوا له في صعدة وما حولها، واستمر في قتالهم حتى وصل إلى نجران وصنعاء، ولكن سرعان ما كان ينقلب عليه الناس، لأنهم يرون أنه مغتصب لهم ولبلادهم، فبعد أكثر من أربعين وقعة بين أهل اليمن والهادي داهمه مرض الموت والقتال دائر بينه وبين بعض أهل صعدة، وقد أوضحنا هذا في (الفصل الثالث) واستمر أتباعه على سيرته يقاتلون من أجل الملك، وينشرون مذهبهم بالقوة، ومن ذلك أن أهل صنعاء كانوا أهل سنة فقاتلهم عبد الله بن حمزة ملك الهادوية

آنذاك، وسبى ذراريهم ونساءهم كما ذكرنا هذا في فصل (بوائق ملوك الهادوية) وانظر إلى ما قام به المطهر بن الإمام شرف الدين والمهدي صاحب المواهب.

قال الأكوع في كتابه «المدارس الإسلامية في اليمن» ص(٣٣٨) وهو يتحدث عن هدمها للمدرسة العامرية: «وكان أول من سعى في خرابها الإمام المهدي محمد بن أحمد بن الحسن صاحب المواهب المتوفى سنة (١١٣٠هـ) قد أراد هدمها، لأنها في زعمه واعتقاده من آثار كفار التأويل، وهم لا قربة لهم، فتصدى له القاضي علي بن أحمد السماوي، المتوفى برداع سنة (١١١٧هـ) وحذره من عاقبة عمله إن هو أصر على خرابها، وتلا عليه قول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ... ﴾ [البقرة: ١١٤] فتوقف المهدي عن خرابها، مكتفياً بهدم معظم شرفاتها تحلة ليمينه، فقد كان أقسم - كما يقال - بأنه سيهدمها، وإن كان المطهر بن الإمام شرف الدين قد سلبها محاسنها من قبل، بعد أن قضى على دولة بني طاهر».

وقال القاضي الأكوع في «المستدرك على هجر العلم» ص(١٩٧) في ذكر علي بن عبد الله الوزير أمير لواء تعز: «كذلك فقد فرض على المؤذنين في هذا اللواء إدخال (حي على خير العمل) شعار المذهب الهادوي الزيدي في الأذان، كما ألزم خطباء الجوامع والمساجد بحذف أسماء الخلفاء: أبي بكر، وعمر، وعثمان من خطبة الجمعة، والاستغناء عنهم بذكر المشهورين من أئمة اليمن، ابتداءً من الإمام الهادي يحيى بن الحسين، إلى الإمام يحيى حميد الدين، مما أثار استغراباً لدى المصلين، فسأل أحدهم جاره في المسجد مستفسراً عن مصير هؤلاء الخلفاء، فأجابه - كما روى القاضي عبد الجبار بن أحمد المجاهد - بقوله: لقد جابوا نقلهم من صنعاء».

وقال أيضاً في كتابه «أئمة العلم المجتهدون في اليمن» ص(٧١-٧٢) هامش رقم (٢) وهو يتحدث عن الناصر أحد ملوك الهادوية: «وقد كان بسط نفوذه على مناطق الجبال التي يدين أهلها بمذهب الزيدية الهادوية، ثم امتد نفوذه إلى بلاد حجة، فنشر في أهلها المذهب الزيدي، وكانوا على المذهب الشافعي».

وقال شيخنا الوادعي: «أما المذهب الزيدي فكما يقال:

حكوا باطلاً وانتضوا صارماً فقالوا: صدقنا؟ فقلنا: نعم

مذهب بالقوة وبالمغالطة» «المصارعة» ص(٤٢٢-٤٣٢).

وذكر القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١٧٠٩/٣-١٧١٠) في ترجمة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين وهو يتحدث عن معاملة ولاته للمخاليف التي لا تدين بالمذهب الهادوي: «ولكنه لسوء تدبير الإمام ترك الأمر لاجتهاد أمير جيشه يحيى بن محمد بن عباس الذي استمر في إلحاق الأذى بسكان المناطق التي بلغ نفوذ الإمام إليها، وفرض عليهم أن يتحاكموا بموجب أحكام المذهب الزيدي الهادوي، وألزم المؤذنين بأن يؤذنوا بـ (حي على خير العمل) كما فعل سائر ولاة الإمام يحيى في المخاليف التي لا تدين بالمذهب الزيدي الشيء نفسه، مما جعل حكمه فيها مكروهاً».

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٨٢٩/٢-٨٣٠) وهو يتحدث عن أسباب تمكن المملكة العربية السعودية من الوصول إلى الحديدة: «هذا إلى جانب عامل آخر هام: وهو أن سكان تهامة كغيرهم من سكان اليمن الذين يدينون بمذهب الإمام الشافعي، ينفرون من حكم الأئمة، لاختلافهم عنهم في مذهبهم، وما ذلك إلا لأنهم كانوا يفرضون شعائرهم عليهم

بالإكراه، ويعاملونهم معاملة تختلف عن معاملة أتباع مذهبهم، ويطبق عليهم الأحكام الشرعية بمقتضى المذهب الزيدي الهادوي».

وذكر أيضاً أن الإمام أحمد لما استولى على بيت الفقيه وما حولها أمر أن يؤذن (بحي على خير العمل) قال الأكوع معلقاً على هذا: «هكذا كان قادات الإمام يحيى كلهم إذا دخلوا بلداً يدين أهله بغير مذهب الزيدية الهادوية فإنهم يلزمون أهله باتباع شعائر الزيدية، ومنها الأذان بـ(حي على خير العمل)» «هجر العلم» (٢/ ٨٢٨).

وقال شيخنا الوادعي - رحمه الله - في كتابه «صعقة الزلزال» (١/ ٤٦) قائلاً: «أيضاً فرض مذهبهم الباطل على أهل اليمن، ومن أواخر ضحايا هذه الدعوة قبيلة الحداد[1]، فقد كانوا أهل سنة، متمذهبين بمذهب الشافعي - رحمه الله - ثم انتقلوا إلى مذهب الزيدية سنة ست وأربعين وألف، كما في «طبق الحلوى» لعبد الله الوزير (٥٠)».

وقال الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٧٩) وهو يتحدث عن المتوكل على الله إسماعيل بن قاسم: «وكان ينفق على كبار القوم وزعماء العشائر من غير أهل مذهبه، ليستميلهم إلى مذهبه، بينما كان يقتر على أتباع مذهبه وأقاربه ركوناً على ولائهم المذهبي له»

وقد كان المتوكل مهتماً بنشر الرفض في عتمة وآنس، قال الأكوع في ترجمة المتوكل في المصدر المذكور: «هذا وقد ازدهر العلم في عصره، وكثرت هِجَر العلم، وانتشرت أكثر ما تكون في آنس وعتمة، لأنه كان يبث العلماء الذين يفدون إليه إلى القرى المتفرقة في آنس وغيرها لنشر فقه الهادوية بين أهلها، حتى يتحولوا إلى هذا المذهب».

---

(١) والصواب: قبيلة الحداء.

وذكر الأكوع أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٦٧١-١٦٧٢) أن الحسين بن الإمام يحيى حميد الدين أمر بفتح مكتب في إب سماه مسعفاً... لدراسة شروط الوضوء والصلاة على مذهب الفقه الهادوي.

قلت: لقد أفصح العلامة «ابن الأمير» عن حقيقة بُعد هؤلاء عن الحق فيما يفرضونه على الناس، حيث قال وهو يتحدث عن القبة المبنية على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم: «المسألة دولية لا دليلية» فهذا حال الظلمة: ينشرون الضلالات بالجبروت، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الظلم في عهد المتوكل إسماعيل لم يسبق له مثيل في اليمن

ذكر المؤرخ الكبير« يحيى بن الحسين بن القاسم» ابن أخي المتوكل في كتابه«بهجة الزمن» أنواعاً من الظلم الذي قصم ظهور أهل اليمن، خصوصاً اليمن الأسفل، لأنهم على غير مذهب المتوكل، بل قد ذكرنا أنه حكم عليهم بالكفر.

قال ص(٤٦): « في دولة المتوكل ومن لحقه فالأمور تحولت إلى مشاطرة في أموال الناس بالنصف، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وقال يحيى بن الحسين في «بهجة الزمن» في أخبار سنة (١٠٥٨هـ) وهو يتحدث عما فعله المتوكل إسماعيل بن القاسم بأهل اليمن الأسفل: «وفي خلال هذا أظهر زيادة المرتفعات من الولاة باليمن الأسفل وغيره، واسترسلوا في المطالب والزيادات لها، حتى تعب أهل البلاد، وزالوا بالشكوى، فلم يسمعها منهم المتوكل، لتحرر هنا الشبهة الباطلة عنده، فكتبت إليه كتاباً أترجى أو عسى يحصل معه تعطف ورحمة لهم، فأجاب عليَّ بما لفظه: وذكرتم ما صار يجري في اليمن الأسفل، وما نقل إليكم، فما استغالنا في الأغلب إلا

بإنصاف مثل ما ذكرتم من المظلومين، وكل من اتصل بنا لا يعود إلا منصفاً ولا نترك لله حقاً، وقد قررنا الأمر بذلك إجمالاً وتفصيلاً، ولا نزال عليه. انتهى كلامه، ولا أصل له، فإنهم عادوا من بابه مظلومين غير منصفين، حتى إنه بقي شكاة العدين في بابه قدر سنتين، ثم حبس شيخهم، وأمرهم بتسليم زيادة المطالب».

وقال في ص(١٤٠): «في عهد المتوكل إسماعيل تأسست مسألة الطيافة والتخمين، وكانت قبل ذلك أمانة».

انظر إلى هذا الظلم الذي فاق ظلم الرافضة حينما فرضت الخمس، وظلم العبيديين وغيرهم من ملاحدة الدنيا.

وقال أيضاً في رسالته إلى المتوكل كما في «بهجة الزمن» ص(٣٣٥): «أي: مطلب الصلاة، إذا قيل للجاهل: صل، قال: قد سلمت دراهم الصلاة».

انظر إلى هذه العقوبة التي تشبه فرض الجزية على اليهود والنصارى حينما يرفضون قبول الإسلام، فهؤلاء إذا لم يصل فلان قالوا: ادفع مالاً..! فأين هم من قول الرسول ﷺ: (**أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ الناسَ حتَّى يَشْهَدوا أَنْ لا إِلهَ إِلاّ اللهُ وأَنَّ محمداً رسولُ الله، ويُقِيموا الصلاةَ، ويُؤْتوا الزَّكاةَ. فإذا فَعَلوا ذلكَ عَصَموا مِنِّي دِماءَهُم وأموالَهُم إِلاّ بِحَقِّ الإِسلام، وحسابُهم عَلَى الله**).

وذكر أيضاً أخذ مال ما يسمى «**مطلبة الرباح**» ولعل المراد بهذا أخذ مال على قتل القرود من قبل الدولة، ومطلبة البارود والرصاص: يدفع الفلاح نقوداً للدولة للحصول على البارود والرصاص، أي: بدعوى أن الدولة تشتري بها رصاصاً وباروداً.

ومنها «مطلبة سفرة الوالي» والمراد بها: مائدة الطعام، يؤخذ من أجلها نقوداً من الفلاح.

ومنها «مطلبة دار الضرب» وهي عبارة عن دفع نقود للدولة، لورشة النقود المعدنية في ذلك العصر.

ومن المظالم «دفع حق التنباك» أي: كل واحد من الرعية يدفع للدولة مقابل الدخان، شربه أم لم يشربه.

ومنها مطلبة «ضيفة العيدين والمعونة» .

وقال بعد أن ذكر هذه المظالم: «ولم يكن في اليمن الأعلى من هذه المطالب إلا مطلب ضيفة العيدين والمعونة» .

نقلاً من «مقدمة الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى» ص(١٢٦-١٢٨).

قلت: هذه المظالم التي لا عهد للناس بها كمثل ما فعلته الباطنية الإسماعيلية بالمغفلين، قال صاحب كتاب «دهاقنة اليمن» ص(٩٢- ٩٤): «وقد صنف المكارمة الإسماعيلية لكل عمل من أعمالهم التعبدية مكساً من المكوس، يأكلونها سحتاً في بطونهم، فالتوبة من الذنب لها مكس، ومريد الحج عليه مكس، وزكاة الفطر توخذ مكساً، وكذا عقد الزواج، وتغسيل الميت، والصلاة عليه ودفنه، وغيرها من أنواع ابتزاز الأموال بالباطل، ومصادرة ثروات الناس بغير حق... من يصدق أن المكرمي يقبض على نذر المقام في الهند أو العراق ثلاثة آلاف ريال، ويقبض على بدل الصلاة في كربلاء والنجف عشرة آلاف ريال، ويقبض على كفارة ما بعد الموت عشرة آلاف ريال، وقد مضى معنا في الصفحات السابقة الإشارة إلى

أصناف المكوس التي ينتزعها المكرمي من أتباعه ليشبع بها شهوته ونهمته فلا نطيل الحديث عنها».

ومما سبَّب تفاقم هذا الظلم: هو أن المتوكل نُصح من قبل كثير من علماء عصره، وحذر من عواقب هذا الظلم فلم يقبل، بل أصر وتمادى في بوائقه، فوقعت زلازل عظيمة في بلاده ومقر عاصمته (ضوران) وفي غيرها من اليمن، فكان الناس يرون أنها بسبب ظلم المتوكل وعماله، وقد استمر بعض ذلك الظلم إلى عصرنا، فإلى الله المشتكى.

تنبيه: تحامل عبد الله بن علي الوزير في كتابه «طبق الحلوى» على العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم بسبب أنه ذكر مظالم المتوكل وعماله، وادعى أن المتوكل كان عادلاً متواضعاً، وبالغ في تمجيده وتقديسه، وما مثل هذه المدافعة العقيمة إلا كمثل من يحاول أن يغطي على عين الشمس بردائه، فماذا يصنع المدافعون عن المتوكل وأمثاله من الظلمة الجبابرة من تحذير أهل العلم للمتوكل من هذا الظلم».

انظر عدد من هؤلاء في مقدمة كتاب «الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى» ص(١٢٣-١٢٥).

وأيضاً ما الذي يحمل المؤرخ المذكور على الجناية على عمه المتوكل وهو لم يختلف معه على الملك، لأنه قد عرف أنه قد عرض عليه أن يكون من أكابر رجال الدولة، فتنحى عن ذلك، فهو على طريقة أهل العلم الناصحين لحكام بلادهم، الخائفين عليهم من بطش الله وعقابه، بسبب مخالفتهم لشرع الله.

الفصل الثامن

الإمامة
عند الهادي وأتباعه

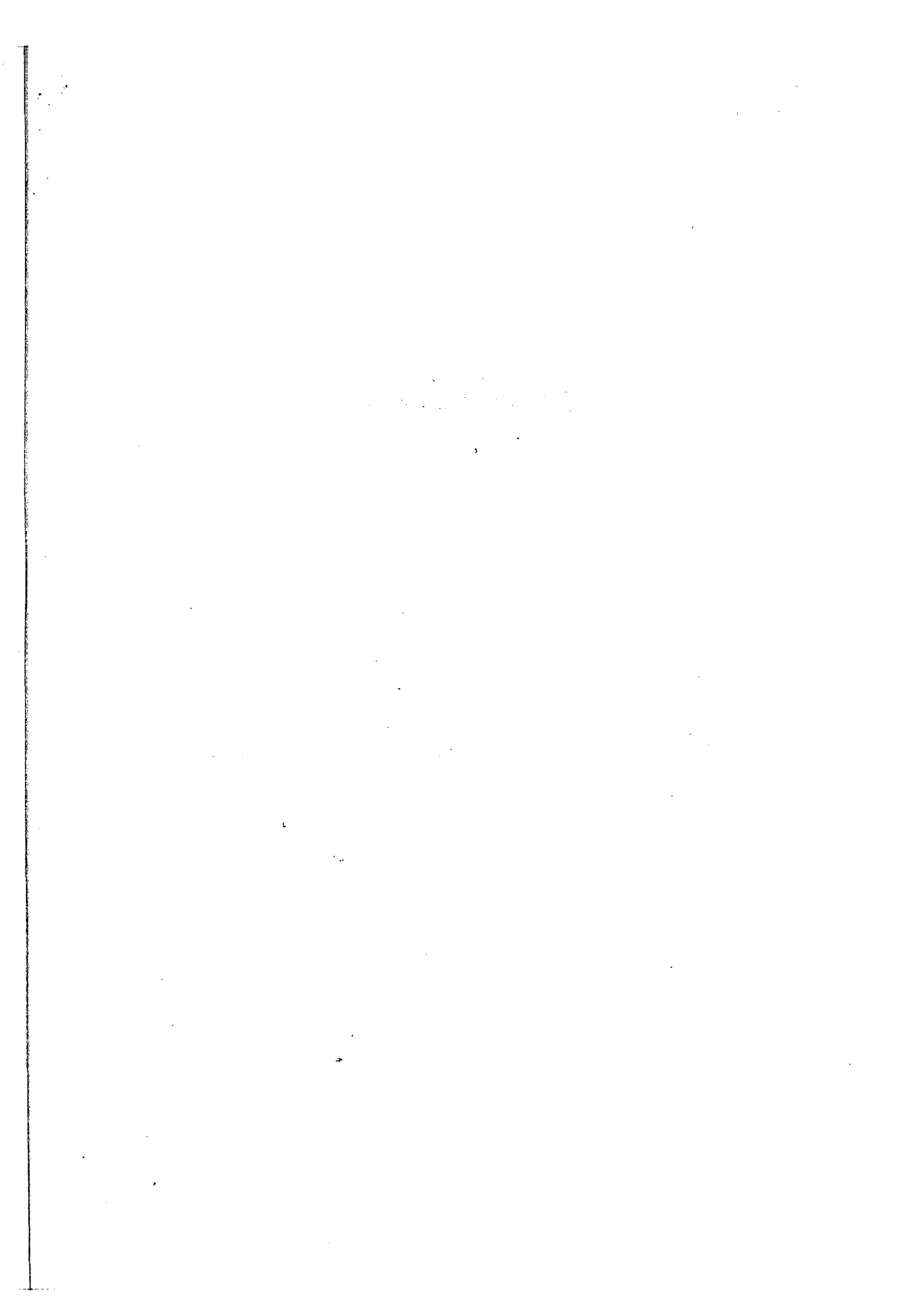

جزمت الهادوية بأن إمامة علي والحسنين بالنص والإجماع

واستدلت الهادوية على ثبوت النص في إمامة الحسنين وأبيهما بما لا يحتج به، قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٩٥): وأجمعت الأمة أن رسول الله ﷺ قال: (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما). وقال: يقصد الهادي الرسول ﷺ: «هما إمامان، قاما أو قعدا»

وقال عبد الله بن حمزة: «فعند الزيدية أنهما إمامان لنص الرسول ﷺ بقوله: **(الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما)»**. «العقد الثمين» (٥٩-٦٠).

وقال أيضاً في «العقد الثمين» ص (٤٣-٤٤): «وقد قدمنا في الدلالة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام وأنه أولى الخلق بخلافة رسول الله ﷺ بلا فصل، وتراثه وعلمه ووصيته، وإن ذلك لولديه عليهما السلام على مراتبهم:(الحسن، ثم الحسين بنص رسول الله ﷺ وإجماع علماء الأمة، إلا من لا يعتد بخلافهم من النوابت الكفرة، والنواصب الفجرة، وجعلنا ذلك في كتب كثيرة منها: «شرح الرسالة الناصحة» ومنها «الرسالة النافعة» وبسطنا في «الكتاب الشافي» بسطاً بليغاً لا يكاد يوجد مثله في شيء من كتب الأصول، فانقطع بذلك شغب المخالفين لنا من العامة على اختلاف أقوالها، واتفاقها على خلافنا في الإمامة، وقامت لنا الحجة عليها بما ذكرناه).

قلت: اعتماد رافضة اليمن وغيرها على حديث: «الحسن والحسين إمامان قاما أو

قعدا» في إثبات إمامتهما بناء على شفا جرف هار؛ وإليك بيان ذلك:

فلفظة: (هما إمامان قاما أو قعدا) لا وجود لها في كتب السنة حسب إطلاعي وبحثي عنها، وقد رجعت إلى الكتب التي يكثر فيها إيراد الغرائب فلم أجدها، فهذا يدل على أن اللفظة المذكورة لم تكن معروفة لدى المحدثين ولو على وجه الضعف، ولو وجدت لنوهوا بها في كتبهم، لما علم من حرصهم على جمع الأحاديث كلها: صحيحها، وسقيمها.

وأما الزيدية والهادوية فهم يذكرونها في كتبهم بدون سند، وقد ذكر لها سنداً أحد أئمة الرافضة الإثنى عشرية، وهو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، المعروف بالشيخ الصدوق المتوفى سنة (٣٨١هـ) في كتابه «علل الشرائع» ص(٢١١) قال: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن حمدان حدثنا الحسن بن أحمد بن الليث حدثنا محمد بن حميد حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا أبو العلاء الخفاف عن أبي سعيد عقيص عن الحسن بن علي مرفوعا. وإليك الكلام على بعض رجال هذا الحديث:

➢ أما محمد بن علي الملقب بالصدوق، فهو عند علماء الجرح والتعديل «رافضي إمامي» قال الخطيب البغدادي فيه في «تاريخه» (٣/ ٣٠٣): «كان من شيوخ الشيعة، ومشهوري الرافضة» وكذا قال الحافظ السمعاني في «الأنساب» (٤/ ٨٣) وقال فيه الحافظ الذهبي في «السير» (١٦/ ٣٠٣): «رأس الإمامية... صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة».

قلت: ومما يدل على ذلك: أنه قد أكثر من التصانيف التي تخدم عقيدة الرافضة، ككتاب «إثبات الوصية لعلي» وكتاب «إثبات خلافته» وكتاب «إثبات النص عليه» وكتاب «إثبات النص على الأئمة» وكتاب «الرجعة» وغيرها، وأما رافضة الإثنى عشرية فمنهم من

وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من كذبه.

➢ وأما محمد بن حميد بن حبان الرازي، فعامة علماء الجرح والتعديل على تضعيفه، بل بعضهم كذبه، ولهذا ذكره الذهبي في كتابه «الضعفاء والمتروكين».

➢ وأما محمد بن أبي بكير فلم أجده، ولم أجد شيخاً لمحمد بن حميد يسمى يحيى بن أبي بكير، كما لم أجد تلميذاً لأبي العلاء الخفاف يسمى يحيى بن أبي بكير.

➢ وأما عقيصاً أبو سعيد، فاسمه دينار التيمي، يروي عن أمير المؤمنين علي، قال فيه الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣/٨٨): «شيعي، تركه الدار قطني» وقال الجوزجاني: «غير ثقة» وقال ابن معين: «رشيد الهجري سيئ المذهب، وعقيصاً شر منه».

قلت: ومع ضعفه المذكور لا يعرف له رواية عن الحسن بن علي.

➢ وأما أبو العلاء الخفاف فاسمه خالد بن طهمان الكوفي، قال الحافظ فيه: «صدوق رمي بالتشيع، ثم اختلط».

قلت: لم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط، ممن روى عنه بعده.

فخلاصة الكلام: أن هذا السند لا تقوم به حجة بحال لما تقدم بيانه، فهذه اللفظة المذكورة مدرجة في حديث: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» وما أكثر ما تدرج الرافضة ألفاظاً لها ضمن أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة، فتنبه لهذا..!!.

وكل ما استدلوا به على النصية في خلافة المذكورين وإمامتهم فهو إما دليل صحيح غير صريح، وما أكثر هذا عندهم بسبب قبول الأكاذيب في أوساطهم، وإما صحيح غير

صحيح.

وأما خلافة علي إن كنتم تقولون بأن خلافته التي آلت إليه نبوية -وهي كذلك- فهذا ينقض ما تدعونه من النصية والإجماع على أنه أحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، لأن الأدلة قد دلت على أن خلافة الأربعة الراشدين نبوية، فنالها كل واحد منهم على حسب ما قد قضى شرعاً وقدراً.

فإن قلتم: ما أخبر به النبي ﷺ من أحوال ما سيقوم به علي إنما هو جزء من العصر الذي كان فيه خليفة، فنحي عنها حتى جاءه ذلك. قلنا لكم: كما سلمتم بإخبار الرسول عن عصر خلافة علي، فيلزمكم أن تسلموا بما صح عنه من الأخبار حول خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان.

وأما دعوى إجماع الأمة على النصية في إمامة المذكورين؛ فمكابرة واضحة، وكأن هؤلاء لا يعلمون أن كثيراً من المسلمين ما قبلوا منهم تلك الدعوى الباطلة، وهي إجماع أهل البيت على نصية خلافة علي والحسنين، فكيف يدعون إجماع الأمة على النصية المزعومة؟! والذي ثبت بالإجماع، وعلم عند الفرق كافة: هو أن الصحابة أجمعوا على خلافة أبي بكر، ثم على خلافة عمر، ثم على خلافة عثمان، ثم على خلافة علي رضي الله عنهم، وأما خلافة الحسن فإنها كانت مكملة لخلافة أبيه، وبعد ذلك انتقلت الخلافة إلى معاوية، وقد أجمع المسلمون على مبايعته بما فيهم آل بيت النبوة، حتى الحسن بن علي والحسين رضي الله عنهم، فلو كانت خلافتهما بالنصية وإجماع الأمة لما تنازلوا عنها، لأنها قد صارت واجبة عليهم، فتنازلهم عن هذا الواجب عصيان لله ولرسوله، وحاشاهم من ذلك.

وأخيراً: يتضح للقارئ أن رافضة اليمن وقعوا فيما وقعت فيه رافضة العراق من

دعوى النصية في إمامة من يدعون فيهم ذلك، وسببه أن شيعة اليمن ينحدرون شيئاً فشيئاً إلى عقائد وضلالات شيعة العراق وإيران.

ولا يخفاك أن دعوى النصية هذه تحتها شر مستطير، وكيف لا؟ وهم يحكمون بها على الصحابة باغتصاب الخلافة على المنصوص عليهم، وكفى بذلك طعناً فيهم، وأيضاً مضمون الحكم بالنصية على إمامة المذكورين فيها نسبة الجبن إليهم، لأنهم تركوا انتزاعها من أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية رضي الله عنهم.

تنبيه: ما قاله بعض علماء الهادوية من أنه لا وجود لنص عندهم على خلافة علي والحسنين، هذا رأي لهم وهو الصواب، ولكن المعمول به عند عامة الهادوية هو ما ذكرناه هاهنا.

الهادي وأتباعه يرون أن الإمامة فيهم أساس الدين وأعظمه

إن إثبات الهادوية الإمامة في ذرية الحسن والحسين دون من سواهم أمر لا يحتمل الجدل ولا الهزل، بل يعتقدونه الأساس الأعظم في الإسلام، قال الهادي كما في «مجموع رسائله» (٥٤-٥٥): «ثم يجب عليه أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين بتفضيل الله لهما، وجعله ذلك فيهما وفي ذريتهما، حيث يقول تبار ك وتعالى:﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]... ثم قال سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾[فاطر: ٣٢] .

فورثة الكتاب: محمد، وعلي، والحسن، والحسين، ومن أولدوه من الأخيار»

وقال أيضاً في ص(٥٦- ٦٠): «فمن كان كذلك من ذرية الحسن والحسين فهو الإمام المفترض طاعته، الواجب على الأمة نصرته... مثل زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إمام المتقين، والقائم بحجة رب العالمين، ومثل ابنه يحيى المحتذى بفعله، ومثل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب... ومثل أخويه: إبراهيم، ويحيى ابني عبد الله، ومثل الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب... ومثل محمد، والقاسم ابني إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، فمن كان كذلك من ذرية الحسن والحسين فهو إمام لجميع المسلمين، لا يسعهم عصيانه، ولا يحل لهم خذلانه، بل يجب عليهم موالاته وطاعته...»

وقال أيضاً كما في «مجموع رسائله» (٦٢): «على أن الله عز وجل أوصى بخلقه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين، وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما» .

وقال أيضاً: «والإمام... الذي افترض طاعته ذو الجلال والإكرام من أهل بيت محمد ﷺ على جميع من خلق وذرأ من الأنام، وبنى على طاعته وموالاته دعائم الإسلام الورع الفاصل التقي الكامل...» «مجموع رسائل الهادي» (٥٠٨).

قلت: وعلى هذا التأصيل الرافضي صار الأئمة الهادوية في تقرير الإمامة، فهذا عبدالله بن حمزة الذي تعدُّه هادوية اليمن من أكابر علمائها ومقدميها في التأليف والتأصيل عندهم يقول في أبيات له، يبين أصل عقيدتهم في هذا:

حمداً لمن أيدنا بعصمته   واختصنا بفضله ورحمته

صرنا بحكم الواحد المنان نملك أعناق ذوي الإيمان

إن بني أحمد سادة الأمم بذا لهم رب السماوات حكم

من أنكر الفضل لأذنيه الصمم من عنده الدُّر سواء والحمم

قد قال من أنكر فضل الأخيار أعني به بيت النبي المختار

مقالة يغضب منه الجبار ليس لحكم الله فينا إنكار

أنكر فضل الفاضلين بالنسب وهو إلى نيل العلا أقوى سبب

نقول هذا إن شكا وإن عتب لا يستوي الرأس لدينا والذنب

نقلاً من «هجر العلم» (٣/ ١٢٩٢- ١٢٩٣)

قال القاضي الأكوع ص(١٢٩٤) معلقاً على هذه الأبيات: «ذلك لأن الإمام عبد الله بن حمزة كان يعتقد أن الإمامة حق إلهي في أولاد السبطين: الحسن، والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وحدهم، على شرط أن يكونوا زيدية هادوية فروعاً وأصولاً، فهم وحدهم أصحاب الحق الشرعي، وما عداهم فليسوا على شيء».

وقال ابن حمزة أيضاً: «وكان اختلاف الناس في الإمامة وهي من أهم مسائل الأصول القافي مسائل العدل والتوحيد، لأن الإمامة وراثة النبوة، وعليها مدار الأعمال الشرعية» .

«العقد الثمين» ص(٤٢).

تأمل أخي القارئ هذه الأقوال في الإمامة عند الهادوية؛ ترى فيها الغلو مثل غلو الرافضة الإمامية الإثنى عشرية، ومناقشة هذا التأصيل وتفاصيل الغلو فيه يطول جداً، ولكن سأختصر هذا بنقل كلام شافٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو يرد على الرافضة

الإثنى عشرية في كتابه «منهاج السنة النبوية» (١/ ٧٥-٧٦) قال رحمه الله: «إن قول القائل: إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين؛ كذب بإجماع المسلمين: سنيهم، وشيعيهم، بل هذا كفر، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهذا هو الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ الكفار أولاً، كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها أنه قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله...** » وكذلك كان النبي ﷺ يسير في الكفار فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر، لا يذكر لهم الإمامة بحال، وقد قال تعالى بعد هذا: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ١١] فجعلهم إخواناً في الدين بالتوبة، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ولم يذكر الإمامة بحال» اهـ وفيه رد على رافضة اليمن.

الهادوية يحشدون آيات في إمامتهم وهي لا تدل على ذلك :

لقد أكثرت الهادوية من الاستدلال على إمامتهم بآيات قرآنية لا تدل على ذلك، بل بعضها لا علاقة لها بالإمامة أصلاً، ومن ذلك استدلال الهادي بقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] كما في «مجموع رسائله» (ص٥٤، ٤٥٩، ٥١٩).

والآية صريحة في أنها في إمامة إبراهيم وذريته، فكيف ساغ للهادي الاستدلال بها على حصر الإمامة فيهم، ثم كيف يحصرها في إمامتهم، وقد عُلم أنها إمامة ملك وزعامة، والآية

شاملة لإمامة الدين والدنيا، ثم إنهم لا يحكمون للشخص منهم - فضلاً عن غيرهم - بالإمامة بصلاحه وتقواه، وإنما بطلبه للملك بأي طريق من الطرق، ولو سلمنا جدلاً أن الآية فيهم، ففي آخرها: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ والهادوية فيهم أنواع من الظلم كما هو معلوم، فهو مانع من صلاحهم للإمامة.

وأيضاً استدل الهادي على إمامتهم بقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ﴾

[آل عمران: ٢٦] «مجموع رسائل الهادي» ص(٦٤).

واستدل أيضاً بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة: ١١٩] المصدر الأول ص (٦٤) فحصر الصدق في أئمتهم، ومن ذلك - أيضاً - قوله تعالى في إبراهيم: ﴿ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

وبقوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾[فاطر: ٣٢]

المصدر الأول ص(٥٥، ٤٩٦).

وبقوله: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ ﴾ [الزخرف: ٢٨] المصدر الأول ص (٥٥).

وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾[آل عمران: ٣٣-٣٤]

المصدر الأول ص(٥٥).

وبقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ ﴾ [النساء: ٥٤] المصدر الأول ص(٥٥).

وبقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ ﴾ [النساء: ١٦٥] المصدر السابق ص(٥٥).

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَـٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَفَضَّلْنَـٰهُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾[الجاثية: ١٦] المصدر نفسه ص (٥٥).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [المائدة:٥٥] المصدر نفسه ص (٥٠٧).

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٧]

المصدر نفسه ص (٥٥٢).

واستدل عبد الله بن حمزة على إمامتهم بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَـٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]

«مجموع رسائل عبد الله بن حمزة» ص (٣٤٠).

وبقوله تعالى: ﴿ وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ ﴾[الحج: ٧٨]

«مجموع رسائل ابن حمزة» ص(٤٤٤-٤٤٥).

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِىٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾ ﴾[الطور: ٢١] .

«مجموع رسائل عبد الله بن حمزة» ص (٤٤١).

وبقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٨]

«العقد الثمين» لعبد الله بن حمزة ص(٢٤٤).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾ ﴾[الرعد: ٧]

«العقد الثمين» ص(٤١).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الحجر: ٧٩] المصدر نفسه ص (٣١٤).

وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ ۖ ﴾ [الإسراء: ٧١].

المصدر نفسه ص(٤٢).

وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ [يس: ١٢] المصدر نفسه ص(٣١٣).

وأما استدلالهم بالأحاديث فمنها الصحيحة التي لا صلة لها بموضوع إمامتهم، ومنها الضعيفة والمكذوبة التي لا تقوم بها حجة، فانظروا معشرَ القراء إلى تسخيرهم الآيات القرآنية لأهوائهم كما يريدون، فالآيات التي حشدوها استدلالاً بها على إمامتهم لا

تدل على ذلك لا بالسياق، ولا بالسباق، ولا بالإشارة، وهذا الطريق الذي سلكته الهادوية في الاستدلال، قد سبقهم إليه الرافضة الإثنى عشرية، وعلى سبيل المثال: ما قالته الإثنا عشرية في الآية الكريمة وهي: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[البقرة:١٢٤]

قال العلامة الألوسي رحمه الله في تفسيره «روح المعاني»(١ /٣٧٧): «واستدل بها بعض الشيعة على نفي إمامة الصديق وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم؛ حيث أنهم عاشوا مدة مديدة على الشرك: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]والظالم بنص الآية لا تناله الإمامة. وأجيب: بأن غاية ما يلزم أن الظالم في حال الظلم لا تناله، والإمامة إنما نالتهم - رضي الله تعالى عنهم - في وقت كمال إيمانهم وغاية عدالتهم... وأنت خبير بأن مبنى الاستدلال حمل العهد على الأعم من النبوة والإمامة التي يدعونها، ودون إثباته خرط القتاد» انتهى.

الهادي يرى ثبوت الإمامة له ولأمثاله بالعلامات والمعجزات

لقد سلك الهادي مسلكاً آخر في تقرير ما تقوم عليه إمامتهم، وتثبت به ولايتهم مسلكاً غريباً مريباً، قال كما في «مجموع رسائله» ص(٤٢٨ - ٤٢٩): «بل ثبتت الإمامة لمن حكم الله له بها، وقلده بحكمه إياها، وكذلك القول في الأنبياء، فالنبي من تنباه الرحمن، وبعثه بالهدى والإحسان إلى جميع الإنسان، فأقام معه الشرائع والبرهان... فافهم ما نقول، وما إليه قولنا يؤول، ثم اعلم أنه لا تثبت نبوة نبي في قلوب العالمين، ولا يستدل عليها أحد من التابعين، ولا تثبت وصيته لوصي، ولا حجة لحق مضي، ولا تثبت إمامة إمام، ولا تجب

طاعته على أهل الإسلام إلا باستحقاق وعلامات، وشرائع، ودلالات، وعلم قائم، ودليل يدل على أنه هو صاحب ذلك المعنى، والمتولي لجميع هذه الأشياء».

وقال أيضاً: «فأما الاستحقاق منهم لذلك المقام الذي استوجبوا به من الله العلم والدليل فهو فضلهم على أهل دهرهم، وبيانهم عن جميع أهل ملتهم، بالعلم البارع، والدين والورع، والاجتهاد في أمر الله، وعلمهم ودليلهم، فهو العلم بغامض علم الأنبياء، والإطلاع على خفي أسرار الرسل، وإحاطتهم بما خص الله به أنبياءه، حتى يوجد عندهم من ذلك ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم، فيستدل بذلك على ما خصتهم به أنبياؤهم، وألقته إليهم من مكنون علمها، وعجائب فوائد ما أوحى الله به إليها، مما لا يوجد أبداً عند غير الأوصياء... ومن ذلك ما وجد عند وصي محمد ﷺ علي بن أبي طالب رحمة الله عليه، ومن ذلك ما أجاب به في مسائل الجاثليق، ومن ذلك ما كان عنده من علم كتاب الجفر، وما كان عنده من علم ما يكون إلى يوم القيامة، مما أطلع الله عليه نبيه، وأطلع نبيه وصيه، لم يعلمه من رسول الله ﷺ أحد غيره، ولم يقع عليه سواه، فهذا الذي لم يوجد عند غير الأوصياء من أهل مللهم فهو عَلَم الأوصياء المبين لها، والدليل الدال بالوصية عليها، وكذلك الأئمة الهادون الداعون إلى الله المرشدون بانت إمامتهم، وثبت عقدها من الله لهم بخصال الاستحقاق، وبالعلم، والدليل الذي بانوا به من غيرهم، وامتازوا به عن مشاركة أهل دهرهم» انتهى «مجموع رسائل الهادي» ص(٤٣١).

وقال أيضاً: «والعلم والدليل فهو توفيق الله وتسديده لوليه، وتأييده وإيتائه إياه الحكمة: ﴿ يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[البقرة: ٢٦٩]. ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الحديد: ٢١] .

ودليل ذلك وعَلَمه الذي يدل على أنه قد آتى وليه الحكمة؛ ما يظهر من الإمام من الأمور المعجزات لأهل دهره من حسن علمه، ودقائق فهمه، وحسن تعبيره وتمييزه، والمعرفة بالتأني لتعليم رعيته، وتفهيمها بما تحتاج إلى فهمه، حتى يكون معه من الشرح لما يُسأل عنه، والتبين لما يأتي به، والاحتجاج فيه وعليه بالحجج البالغة، والبراهين النيرة، التي لا توجد عند غيره، ولا ينال شرفها والاحتجاج بها سواه، مع التأني لقبول عقول العالمين لما به يأتي من الحق المبين، والأمر المنير، مع استنباطه لعلم دقائق الكتاب، ودقائق الحلال والحرام في كل الأسباب التي لا يقع عليها إلا من تولى الله اللطف له، وتوحد بالهداية لقلبه ممن قلده أمر رعيته، وحكم له بالإمامة على بريته، وهذه الأشياء التي ذكرنا من حسن البيان والشرح، وإيضاح ما يحتاج إليه من دقائق حسن التعبير، وجيد التمييز الذي لا يوجد في سواه، فهي العَلَم والدليل على إمامته، وعقد الله سبحانه ما عقد له منها، وذلك يا بني العَلَم الأكبر، والدليل الأوفر على عقد الله الإمامة لمن كان ذلك فيه، وعنده، ولديه».

«مجموع رسائل الهادي» (٤٣٢).

ثم قال كما في «مجموع رسائله» ص (٤٣٣-٤٣٤): «فلا تلتفت إلى غير ما قلنا من أقاويل الهراجين، وتعبث العباثين، وزخاريف كلام المتكلمين، وافتراق أقاويل الجاهلين، ممن يقول: إن الإمامة بإجماع الرعية. وقول من يقول: بل هي لما يوجد من الآثار المروية، في الملاحم المذكورة. وقول من يقول: هي بالوراثة لولد بعد والد، لا يلتفتون ويلهم لما تستحق به الإمامة من البينات، والشواهد النيرات، همج رعاع، وللجهال أتباع، لم يقتدوا بالحكمة فيعلموا بما به تحق الإمامة لصاحبها على الأمة، قد جعلوا الحكم بها وفيها لغير من

حكم الله، وجعلوا الحكم بها إلى غير الله، فركبوا من ذلك مركباً وعراً، واكتسبوا به في الآخرة ناراً وعاراً».

وقال أيضاً كما في نفس المصدر ص(٥٣٧):«واعلم - هداك الله - أن الإمامة لا تثبت بإجماع الأمة، ولا بعقد برية، ولا برواية مروية، ولكن تثبت لصاحبها بتثبيت الله لها فيه، وبعقدها في رقاب من أوجبها عليه من جميع خلقه، وأهل دينه وحقه».

أيها القارئ: تأمل هذه الكلمات التي أصل بها الهادي علامات ومعجزات الإمام منهم، ترى فيها من دعوى اختصاصهم بأسرار الأنبياء، ومكنون علمهم باسم الوصية لهم، وهذا تكرر في المقال المذكور فتأمله، وقد بينا بطلان اختصاصهم بالأسرار والوصية في الفصل الأول من هذا الكتاب.

وأيضاً دعوى أن الإمام منهم لا بد أن يكون متميزاً عن الأخيار في أمة الإسلام بما ذكره من حسن العلم والفهم والتعبير والمعرفة، وأنها دليل على عقد الله الإمامة له دعوى مجردة عن الدليل والبرهان، بل هذه الأمور يشترك فيها أخيار الأمة، وإلا لزمهم أن كل من كان متصفاً بهذه الصفات من غيرهم أن يكون إماماً.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لك أن الهادي حَادَ عن الطريق الذي دعا إليه الشرع، وصار عليه الصحابة والقرابة، ومن تبعهم بإحسان، فيما يتعلق بنصب الإمام، إلى ما ادعاه من علامات ومعجزات حقيقة، ما تؤول إليه الوثوب على الإمامة بطرق غير شرعية كما هو المتحقق.

وقال صاحب «سيرة الهادي» (٣٥-٣٦) وهو يتحدث عمن يصلح للإمامة: « فلم نزل منتظرين متوقعين لذلك، راجين متطلعين إلى خروجه، سائلين عن أخباره من يخرج من ولد الحسن والحسين عليهما السلام، لا نجد مخبراً يخبرنا بخروج رجل فيه الدلائل والعلامات والمعجزات البينات، حتى إذا كان في ذي القعدة من سنة ثلاث وثمانين ومائتين وردت كتب من الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين - صلوات الله عليه - على نفر من أهل المدينة، من بني أبي طالب وغيرهم، يدعوهم فيها إلى طاعة الله تعالى، والمجاهدة لأعدائه، والمناصرة لأوليائه، والإظهار لدينه، والإحياء لسنن نبيه، ويعلمهم فيه بأن حجج الله قائمة عليهم، فليخافوا في سرهم وعلانيتهم، وليجيبوا داعي الله».

وقال عبد الله بن حمزة كما في «مجموع رسائله» ص(٣٣٧): «اعلم أن رأينا أن طريق الإمامة بعد الأئمة الثلاثة، الذين هم: أمير المؤمنين، والحسن، والحسين عليهم السلام هي الدعوة والخروج، مع كمال الخصال المعتبرة في ذلك».

وهذه الطريق التي سلكتها الهادوية في تقرير الإمامة طريقة غريبة شاذة عند أهل العلم من سابق ومن لاحق في نصب الإمام:

قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٤١٠) تحت حديث رقم (١٨٢٣): « وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالستة، وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل».

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله في «السيل الجرار» (٤/ ٥١١-٥١٢) وهو يتحدث عن الإمامة: «طريقها: أن يجتمع جماعة من أهل الحل والعقد، فيعقدون له البيعة، ويقبل ذلك... ومن طرقها أيضاً: أن ينص الإمام الأول على واحد من جماعة، يتوالون عليه ويبايعونه، كما فعل عمر إلى أولئك النفر من الصحابة، ولم ينكر ذلك عليه، والحاصل أن المعتبر هو وقوع البيعة له من أهل الحل والعقد، فإنها هي الأمر الذي يجب بعده الطاعة، ويثبت به الولاية، وتحرم معه المخالفة، وقد قامت على ذلك الأدلة، وثبتت به الحجة».

وقد ذكر الإمام ابن حزم في «مراتب الإجماع» وابن عبد البر في «الاستذكار» وغيرهم الإجماع على أن مصدر نصب الإمام هو الشرع، فانظر كيف استبدل الهادي الطريق الشرعي المذكور بطريق اخترعه وتفرد به عن الفرق والأحزاب، ناهيك عن شذوذه وخروجه عن طريقة أهل السنة.

تنبيه: سبق آنفاً قول الهادي في تقرير الإمامة: أنها لا تنال من والد لولده، فما باله أوصى بالإمامة من بعده لولده المرتضى محمد بن يحيى!!! فلمَ يقيم الدنيا ولا يقعدها على ملوك بني أمية والعباسيين بسبب خطئهم في جعل الخلافة في أولادهم، وهو واقع في ذلك.

الهادي يضع شروطاً للإمامة فيهم موجبة لسفك الدماء وإزهاق الأرواح

لقد تميزت الهادوية عن بقية الفرق بوضع شروط لإمامهم تؤدي إلى الإضرار بالمسلمين، وأول من اشتهر بتأصيلها الهادي يحيى بن الحسين، فقد قال كما في «مجموع رسائله» (٥٠٨-٥٠٩): « والذي افترض طاعته ذو الجلال والإكرام من أهل بيت محمد ﷺ على جميع من خلق وذرأ من الأنام، وبنى على طاعته وموالاته دعائم الإسلام... المباين للظالمين، الناهض بحجة رب العالمين، الكاشف لرأسه، المجرد لسيفه، الرافع لرايات الحق،

المظهر لعلامات الصدق، الزاهد في حطام الدنيا، الراغب في الآخرة التي لا تفنى، والحافظ للرعية، المواسي لهم، المتحنن عليهم، المقرب غير المبعد، المهون غير المجهد، القارن لهم بنفسه في جميع أمره، الشفيق عليهم، الآخذ لمظلومهم من ظالمهم، المستوفي لحق الله من أيديهم، والراد له في مصالحهم، والمفرق لفيئهم فيهم، المسلم له إليهم، العادل في قسمة، المساوي بين رعيته في حكمه، الطارح الجبرية والتكبر، البعيد من الخيلاء والتجبر، والباسط لكنفه، المنصف لأهل طاعته، المتفقد لجميع معايشهم، الحامل لهم على ما أمروا به من أديانهم، الممضي لأحكام الله فيهم، القائم بقسط الله عليهم، الرؤوف الرحيم بهم، العزيز عليه عنوتهم، المتعني بالجليل والدقيق من أمورهم، المشبه في ذلك لجده ولما ذكر الله من أمره حيث يقول سبحانه: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٨] الشجاع، السخي، الفارس، الكمي، فإذا كان كذلك ثم دعاهم إلى نفسه، والقيام لله بحقه، وجبت على الأمة طاعته، وحرمت عليهم معصيته، ووجبت عليهم الهجرة إليه، والمجاهدة بأموالهم معه، وبين يديه، وكانت طاعته، والهجرة إليه، والمجاهدة بأموالهم معه، والتجريد في أمره، وبذل الأموال والأنفس، والمبادرة إلى صحابته، والكينونة تحت كنفه؛ فرضاً من الله على الخلق، لا يسعهم التخلف عنه ساعة، ولا التفريط في أمره فينة، إلا بعذر قاطع».

وقال أيضاً في نفس المصدر ص(٥٣٧): «واعلم - هداك الله - أن الإمامة لا تثبت بإجماع الأمة، ولا بعقد برية، ولا برواية مروية، ولكن تثبت لصاحبها بتثبيت الله لها فيه، وبعقدها في رقاب من أوجبها عليه من جميع خلقه وأهل دينه وحقه، وذلك قوله سبحانه: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩].

وأولو الأمر: الذين أمروا بالكينونة معهم، فهم الصادقون بادعاء الإمامة، وهم المستوجبون لها، والمستحقون لفرضها، وهم من كانت فيه الصفات التي تجب له بها الإمامة من ولادة الرسول والعلم والدين والزهد والورع والمجاهدة لأعداء الله من كشف رأسه، وسل سيفه، ونشر رايته، ودعا إلى الحق وعمل به، وزاحف الصفوف بالصفوف، وأزلف الألوف إلى الألوف، وخاض في طاعة الله الحتوف، وضرب بالسيوف الأنوف» .

قلت: هذه الصفات التي فرعها الهادي في الإمام منهم أكثرها مجرد تهويل وادعاء كما هي عادتهم في خدع الناس، والتغرير بهم، والذي يهمنا بيانه هنا هو ما جاء في قوله في إمامهم: (المباين للظالمين) هذا مبني على عقيدتهم: أن من تولى على المسلمين من غيرهم يجب نزع الإمامة من،ه وأن ذلك أعظم الجهاد في سبيل الله عندهم. وقد بينا أن هذا من أعظم أنواع الانحراف، وهو أساس المصائب العظام بينهم وبين حكام المسلمين، بل ويستدلون على قتالهم لحكام المسلمين، بقوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

فقد قال الهادي كما في مجموع رسائله ص(٦٠٤): فغيرهم (يعني: أهل الكتاب) أولى بهذه الآية منهم من هو أقرب إلى الإسلام، وأضر على دين محمد عليه وآله السلام من أولئك الكفرة الطغام و﴿ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم ﴾ فهم الذين بينكم ومعكم ممن يدعي الإسلام، وهو كافر بالله ذي الجلال والإكرام، كاذب فيما يدعيه ثابت من الكفر فيما هو عليه من جبابرة الظالمين، وفراعنة العاصين» .

وقوله: (الناهض بحجة رب العالمين) هو قائم على دعواهم العريضة أنه لا يوجد من يقيم دين الله إلا منهم، ولا يقوم إلا بهم.

وقوله: (الكاشف لرأسه) هذا من صفات إمامهم أن يكون كاشف الرأس، وهي صفة حشو، لا قيمة لها، ولا تأثير لها في المدح والقدح المعتبر شرعاً.

وقوله: (المجرد لسيفه) هنا تتحقق للهادوية دعوى الإمامة في نظرهم، إذ لا عبرة عندهم بقول مدعي الإمامة منهم، إلا إذا جرد سيفه على أمة الإسلام، وعلى هذا فأي دعوة أدعى إلى سفك الدماء، وإزهاق الأرواح، والفتك بالمسلمين من دعوى الإمامة الهادوية.

وأما اشتراطهم في الإمام منهم الاجتهاد، فدعوى مفضوحة، قد كشف حقيقتها المقبلي في « الأرواح النوافخ» (٤٩٥) فقال: « وإنما بقي في مذاهب أهل البيت من يدعي الاجتهاد، لأنه سوغه له أمر دنيوي، وهو أنهم شرطوا ذلك في الإمامة فصار يترشح لها جماعة من مناصبهم، وهذا أرجح من تلك التقية، وأيضاً سوغه له عامتهم لجواز أن تتم له أمنيته فيفوز بذلك عنده» .

وبعد هذا يدرك المتأمل: أن جعل الإمامة فيهم منوطة بكشف الرؤوس، وتجريد السيوف، والدعوة إليها جرأ كثيراً منهم إلى اعتقاد صلاحيته للإمامة، وليس أهلاً لذلك، فكثر فيهم التنازع في طلبها، والقتل والقتال للوصول إليها، ناهيك عما يفعلونه من بوائق جسام، وأحداث عظام مع حكام المسلمين.

الهادوية يحكمون على المنازع لآل البيت في الإمامة بالكفر والشرك:

إن المدعين للإمامة من الهادوية يحكمون على من نازع فيها بالكفر والشرك ليتم وصولهم إليها:

قال القاسم بن إبراهيم الرسي: «من لم يعتقد إمامة علي بن أبي طالب بعد الرسول بلا فصل لم يقبل الله منه صلاة، ولا زكاة، ولا حجاً، ولا صوماً، ولا شيئاً من أعمال البر، ثم من بعده الحسن والحسين» «عدة الأكياس» للشرفي (٢/ ١١١-١١٢)

وفي «مجموع رسائل الإمام الهادي» ص(٦١) قال الهادي ما نصه: «وعن أبي جعفر الصادق لما جاءه قتل عمه زيد وأصحابه قال: ذهب والله زيد بن علي كما ذهب علي بن أبي طالب والحسن والحسين وأصحابهم شهداء إلى الجنة، التابع لهم مؤمن، والشاك فيهم ضال، والراد عليهم كافر».

وفي نفس المصدر أن جعفر الصادق قال ليحيى بن زيد بن علي: «أقرئه عني السلام (يعني: زيد بن علي) وقل له: فإني أسأل الله أن ينصرك ويبقيك، ولا يرينا فيك مكروها، وإن كنت أزعم أني عليك إمام فأنا مشرك»

قلت: حاشا الإمام جعفر الصادق عن هذه الأقوال الشنيعة.

وقال صاحب كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى» ص(٤٧٣) وهو يتحدث عن الإمام الهادي أنه قال: «ولكن هناك نصوص أخرى في كتابه الأحكام ذكر أن من أنكر النص على أمير المؤمنين فقد كذب الله ورسوله، ومن كذب الله ورسوله فهو كافر».

وقال الهادي أيضاً في «مجموع رسائله» ص(٥٣٨) وهو يتحدث عمن خالف الإمامة الهادوية ما نصه: «ومن خالفه فقد هلك وهوى، وأفحش النظر لنفسه، وأساء واستوجب على فعله من الله العذاب الأليم، والخلود في الهوان المقيم: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [السجدة: ١٨-٢٠] والحمد لله رب العالمين».

وقال أيضاً كما في «المجموع» ص(٤٣٣-٤٣٤): «فلا تلتفت إلى غير ما قلنا من أقاويل الهراجين، وتعبث العباثين، وزخاريف كلام المتكلمين، وافتراق أقاويل الجاهلين، ممن يقول: إن الإمامة بإجماع الرعية. وقول من يقول: بل هي لما يوجد من الآثار المروية، في الملاحم المذكورة. وقول من يقول: هي بالوراثة لولد بعد والد، لا يلتفتون ويلهم لما تستحق به الإمامة من البينات، والشواهد النيرات، همج رعاع، وللجهال أتباع، لم يقتدوا بالحكمة، فيعلموا بها به تحق الإمامة لصاحبها على الأمة، قد جعلوا الحكم بها وفيها لغير من حكم الله، وجعلوا الحكم بها إلى غير الله، فركبوا من ذلك مركباً وعراً، واكتسبوا به في الآخرة ناراً وعارا، اعتمدوا في أكبر أمور الله وفرضه من الإمامة على التقليد، فقلدوا الحكم بها كبراءهم في كل الحالات، وطلبوا إثباتها من أبواب الروايات، جهلاً بما عظم الله من قدرها، وتصغيراً لما كبر الله من أمرها، فتكمهوا بذلك في ظلم العمايات، وغرقوا في بحور الجهالات: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾[الشعراء: ٢٢٧] فلا يبعد الله إلا من ظلم».

وقال - أيضاً - كما في «المجموع» (٤٣٧-٤٣٨) وهو يتحدث عن الإمامة فيهم: «لأن الله سبحانه قد حكم في ذلك بما حكم، واختار سبحانه ما اختاره، فقال تبارك وتعالى في كتابه المنزل على نبيه المرسل: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ ثم قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص: ٦٨] فحكم الله على من اختار سوى خيرته بالشرك لقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ فنسمع الله قد اختار علياً بعد محمد لقول الله: ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]... فشهدنا لعلي بن أبي طالب بما شهد الله له به ورسوله، لا باختيارنا، بل من أصل آذاننا: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾﴾ [الكهف: ٢٩]

وقال أيضاً كما في «مجموع رسائله» (٤٣٣) وهو يتحدث عن وجوب طاعة إمامهم: «فهو الإمام المفترض الطاعة، الذي لا يجوز لأحد خذلانه، ولا يسع رفضه، ولا يؤمن بالله خاذله، ولا يوقن بالوعد والوعيد تاركه».

قلت: وقد صار على طريقة الهادي في تكفير من لم يقر لهم بالإمامة كثير من أتباعه الذين أقاموا دولته من بعده، وسيأتي ذكر ذلك.

وعلى كل: انظر ماذا عمل حب الإمامة بهم؟! لتعلم خطورة الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والمكذوبة، فلو سَلِم الهادي ومن كان على طريقته من ذلك ما وصل بهم سوء الحال إلى ما نقلناه عنهم، ففي حكمهم بالشرك والكفر على من لم يقبل إمامتهم يدخل فيه الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم رضوا بخلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، ثم علي رضي الله

عنهم، ولم يرضوا بتقديم علي على الخلفاء قبله، وأيضاً يدخل في الحكم عليه بالشرك والكفر علي والحسن والحسين ﷺ، فعلي قد اختار أبا بكر ووافق على ذلك، ووافق على اختيار عمر، وبعده عثمان، والحسن والحسين قد اختارا عثمان خليفة، وبايعاه على ذلك رضي الله عنهم، بل إن الحسن بايع معاوية وتنازل له عن الخلافة رضي الله عنهما.

الهادوية يرون أن من عصى إمامهم فهو في أطباق النار بين يدي فرعون وهامان، لا تنفعه صلاة، ولا صيام، ولا إيمان، ولا إحسان

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٥١٦) وهو يتحدث عمن لا يجيب دعوتهم: «فليعلم كل عالم أو جاهل، أو من دعي إلى الحق والجهاد، فتوانى وتشاغل، وكره السيف والتعب، وتأول على الله التأويلات، وبسط لنفسه الأمل، وكره السيف، والقتال، والملاقاة للحتوف والرجال، وآثر هواه على طاعة مولاه؛ فهو عند اللطيف الخبير العالم بسرائر الضمير من أشر الأشرار، وأخسر الخاسرين، إن صلاته وصيامه، وحجه وقيامه، عند الله بور، لا يقبل الله منه قليلاً ولا كثيراً، ولا صغيراً ولا كبيراً، وإنه ممن قال سبحانه فيه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝﴾[الغاشية: ٢-٤] ... إلى أن قال: وحبطت بلا شك أعمال المتخلفين، وخسر الراكنون إلى الدنيا».

وقال عبد الله بن حمزة:

حمداً لمن أيدنا بعصمته ... واختصنا بفضله ورحمته
صرنا بحكم الواحد المنان ... نملك أعناق ذوي الإيمان
ومن عصانا كان في النيران ... بين يدي فرعون أو هامان

لو أنه صام وصلى واجتهد ووحد الله تعالى وعبد
وصير الثوب نظيفاً والجسد وقام بالطاعة بالعزم الأشد
ثم عصى قائمنا المشهورا وقال لست تابعاً مأموراً
محتسباً لأمركم مقهورا لكان ملعوناً بها مثبوراً
وكان من أهل الجحيم الحامية وأمه فيها يقيناً هاوية
وما الذي يدري الجهول ماهية نار تصليه بها الزبانية

إلى قوله فيمن يرفض إمامتهم:

وأحبط الأعمال تلك الصالحة بهذه الدعوى الشناع الفاضحة
وهي لأرباب العقول واضحة بالحجج الكبار اللائحة

انظر «هجر العلم» (٣/ ١٢٩٢-١٢٩٤)

وقال شيخنا مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله تعالى- في ترجمة القاسم بن محمد الملقب بالمنصور بالله: «القاسم يدعو - كما في ص(١٢) من سيرته للجرموزي - على من لم يخرج معهم، أو خذل عنهم: اللهم افتح عليه أبواب المصائب، وامحق دنياه وآخرته، والعنه لعنا وبيلا». وقال في كتابه «إلى وادعة الشام» ص(١٩- ٢٠) في وجوب قتل الأتراك: «ومن ترك ذلك وهو يقدر عليه فهو عندالله من الهالكين، وليس من المسلمين».

قال أبو عبد الرحمن: «خلا لكم الجو في اليمن تفتون بما تشتهون، القبائل جهال لا يدركون تلبيسكم، والمتفقهة تفقهوا على التشيع المبتدع، فبأي وجه تخرج المسلمين عن

الإسلام؟ على أن الأتراك كغيرهم من المسلمين، فيهم الصالح والطالح، فالقول: إن الذي لا يقاتلهم ليس من المسلمين، قول جائر، ومن كفر المسلمين رجع عليه كفره كما في الحديث». «صعقة الزلزال» (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

قلت: وربما استدلوا بحديث: «من سمع داعيتنا أهل البيت فلم ينصره لم يقبل الله له توبة حتى تلفحه جهنم» وقد بينا أنه لا وجود له في كتب السنة، فحكم رافضة اليمن على من لم يقبل رفضهم بإحباط عمله وبوقوعه في الكفر والشرك يوافق ما تحكم به الرافضة الإثنى عشرية على من رفض رفضهم، ففي كتاب «ميزان الحكمة» عن المفيد في «أماليه» عن رسول الله ﷺ قال: «والذي بعثني بالحق لو أن رجلاً لقي الله بعمل سبعين نبياً ثم لم يأت بولاية ولي الأمر من أهل البيت ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» وهذا كذب رافضي على الرسول ﷺ، وقد ضار الرافضة الاثنا عشرية على هذا، فهاهم علماؤهم يصرحون بتكفير المسلمين الذين ينكرون إمامتهم: فقد قال الخوئي: ومن أنكر واحدا منهم - أي: أئمتهم - جازت غيبته، بل لا شك في كفرهم، لأن إنكار الولاية والأئمة حتى الواحد منهم والاعتقاد بخلافة غيرهم يوجب الكفر والزندقة، ويدل عليه الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر منكر الولاية.

انظر رسالة «ظاهرة التكفير في مذهب الشيعة» ص(٨٠) لعبد الرحمن دمشقية، والله المستعان.

أصل أصول الزيدية والهادوية (أخذ الولاية من غيرهم) واعتبارهم ذلك أعظم الجهاد في سبيل الله، وأكبر فرائض الإسلام

من أصول الزيدية والهادوية: الخروج على الحكام، وأخذ الولاية منهم ما داموا من غير ذرية الحسنين، وأقوالهم الدالة على ذلك كثيرة، ومنها:

قول محمد بن عبد الله النفس الزكية: «أما والله لقد أحيى زيد بن علي ما دثر من سنن المرسلين، وأقام عمود الدين إذا اعوج، ولن نقتبس إلا من نوره، وزيد بن علي إمام الأئمة». نقلاً من مقدمة «مجموعة رسائل الهادي» ص(٢٣).

والشاهد قوله: (وأقام عمود الدين) يريد بذلك: خروج زيد بن علي على هشام بن عبد الملك.

وقال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٥٥-١٥٦): «وأما شهادتهم لنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنهم شهدوا أن ذلك واجب إذا أمكن وقدر عليه، وشهدوا أن نصرة المظلوم فرض، والأخذ على يد الظالم فرض إذا أمكن ذلك، ثم اختلفوا بعد ذلك، فقال منهم قائلون: لا ندفع الظالم عن أنفسنا، ولا عن غيرنا إلا بالقول والكلام، وإن انتهبت أموالنا، وانتهكت حرماتنا، لم نقاتل بالسلاح وإن كان في ذلك دفع الظلم عنا وعن المسلمين، لكنا نترك الظالمين والباغين يبلغون منتهى حاجتهم منا ومن حرماتنا وأموالنا ثم يمضون سالمين.

وقال آخرون: نقاتل وندفع عن أنفسنا، وحرماتنا، وأموالنا بالسلاح وغيره، فإن قتلنا رجونا أن نكون شهداء، وإن قتلناهم رجونا أن نكون سعداء، فلما شهدوا أن نصرة المظلوم، ودفع الظالم، والأخذ على يد الظالم فريضة لازمة لمن قدر عليها؛ علمنا أنه لا يخرجنا من هذه الفريضة إلا أداؤها، والقيام بها بالسلاح وغيره إذا أمكننا ذلك، فأخذنا بما أجمعوا عليه لنا في أصل شهادتهم، ولم نترك ذلك كما تركه الآخرون، وهم على دفعه قادرون، فهذا ديننا وحجتنا على من خالفنا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودفع

الظالم، فمن أقام على هذه الأصول كما أقمنا، ودان بها كما أدنا، وعمل بما استحق الله عليه فيها فهو منا وأخونا وولينا».

وقال أحمد بن يحيى المرتضى في «المنية والأمل» (٩٦): «فالزيدية منسوبون إلى زيد بن علي عليه السلام لقولهم جميعا بإمامته... قال الحاكم: والزيدية يجمع مذاهبهم تفضيل علي - عليه السلام - على سائر الصحابة، وأولويته بالإمامة، وقصرها من بعد الحسين في البطنين (أي: في ذريتهما) واستحقاقها إنما يثبت بالفضل والطلب، لا الوراثة كما تقوله العباسية، ويعتقدون وجوب الخروج على الجائرين».

وقال صاحب كتاب «الزيدية والإمامية وجهاً لوجه» ص(١٢٦-١٢٧): «وأما حب الزيديين للخميني، وتأييدهم له، فهو نابع من أن الثورة في وجه الطغاة شيء عظيم، نحب صاحبه ونقدره، ونجله لعمله، هذا بعيداً أو بغض النظر عن معتقداته ومبادئه، ولأن الخميني ترك القيود التي يقيده بها المذهب من التقية، والخنوع، وانطلق يفجر ثورة كبرى بالخروج على الظلمة، وهذا المبدأ هو رأس مذهب الزيدية، وما نجحت الثورة الإيرانية إلا بهذه المبادئ، فرجع الإماميون بغير شعور لمبادئ الزيدية من الثورة، والخروج، وتنصيب إمام...»

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» (٢٠٨) وهو يتحدث عن خروج الزيدية والهادوية على الحكام: «... فكل باغ يجب الخروج عليه، وهذا شيء معلوم من قديم الدهر في الزيدية، وبه انفصلوا عن سائر المذاهب».

ومما يدل على ما ذكرناه: سلسلة خروج أئمة الزيدية على الخلفاء الأمويين، وبني عمومتهم العباسيين، فقد ذكرت أكثر من عشرين خارجاً، وأكثرهم آل أمرهم إلى القتل،

وقل أن يقوم لأحدهم إمارة مستمرة، ومن أجل دعم الزيدية لأصلها هذا نسجوا من الأقاويل والأكاذيب الشيء الكثير، لكي يقدم أتباعهم أنفسهم دفاعاً عن الإمامة، وهم في أتم الاقتناع بهذا الطريق، ومن ذلك قولهم: إن قتلانا في الجنة وقتلى المسلمين في النار، وأنهم شهداء، وأن فعلهم هذا هو أفضل الجهاد، وأنهم بخروجهم قد أقاموا الدين، ونصروا أبناء الرسول، وهذا من باب الترغيب، ومن جهة ثانية جاءوا لهم من باب الوعيد، كقولهم: قال رسول الله ﷺ: «**من سمع داعيتنا فلم ينصره لم يقبل الله له توبة حتى تلفحه جهنم**» وهو حديث لا أصل له في دواوين الإسلام.

وحديث: «**من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية**» ذكره العلامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» رقم (٣٥٠) وقال: «لا أصل له بهذا اللفظ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مختصر منهاج السنة» للإمام الذهبي ص(٢٨): «والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت الرسول ﷺ يقول: «**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» وأقره الحافظ الذهبي».

قلت: وقد جاء بلفظ: «**من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية**» وهو حديث صحيح. وأما حديثهم «من مات ولم يعرف إمام زمانه...» فقد أورده الكليني في أصولهم «الكافي» وأورد له سنداً على طريقتهم من ذكر رواة لا يعرفون، فوجود هذا السند كعدمه.

فانظر إلى الغلو عند الهادوية حيث جعلوا أصلهم هذا جداً لا هزل فيه، الموت من أجله رخيص، والحياة في سبيل إقامته أشرف حياة، وجعلوا من لم يقبله لا حرمة له عندهم، ولا لماله، ولا لعرضه، ولا اعتداد بتدينه مهما كان فيه من خصال البر والخير، وبالمقابل من

قَبِل أصلهم المذكور فهو منهم وإليهم، ولو كان فيه من البوائق ما يفسد العباد والبلاد، واعتبر بموقف الهادوية مع الحسين بن القاسم العياني الذي ادعى أنه أفضل من رسول الله، وأن كلامه أبهر من كلام الله، بل وصارت له فرقة من الهادوية يقال لها (الحسينية) تدين بهذه الضلالات، وانظر بالمقابل: لما خالفت المطرفية هذا الأصل وقالت بجواز الإمامة في غير ولد البطنين ألفت الهادوية في كفرها وردتها عن الإسلام عشرات الرسائل، ونسبت إليها من الكفر ما لا يوجد عند اليهود والنصارى، وإنما تذرعوا بذلك للقضاء عليها، فقد عاجلوها بالإبادة الشاملة، حتى صارت في خبر (كان) و(أمسى) فتعلم من هذا أن القرب من بيان فساد أصلهم هذا، وكشف معايبه موت أحمر في نظرهم.

ولا يخفاك أن جعل الهادوية الخروج على الحاكم المسلم - وإن كان ظالما - أصلاً لدعوتهم مخالفا لما عليه الأدلة الصحيحة من السنة النبوية الدالة على تحريم الخروج على الحاكم المسلم:

جاء من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ستكون أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا**». مسلم رقم (١٨٥٤).

وجاء عن عوف بن مالك ﷺ عن رسول الله ﷺ: «**خيار أئمتكم الذي تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم. قيل: يا رسول الله أفلا ننبذهم بالسيف؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة**».

مسلم رقم (١٨٥٥).

ومخالفاً لما عليه المنصفون من علماء الزيدية، قال العلامة ابن الوزير: «وقد أشار المؤيد بالله في «الزيادات» إلى اختلاف أهل البيت في الخروج على الظلمة، فقال في مسائل الاجتهاد: وكذلك خروج الأئمة مثل زيد بن علي عليه السلام كان رأيه أن الخروج أولى، وكان جعفر بن محمد عليه السلام رأيه بخلاف ذلك، حتى كتب إليه بترك الخروج، ورأي الحسن بن علي تركه، ورأي الحسين بن علي خلافه...». «العواصم» (٨/ ١٦٥-١٦٦)

وفي «الجامع الكافي في مذاهب الزيدية» قال محمد بن منصور: قلت لأحمد بن عيسى عليه السلام: إذا فعل الإمام معصية كبيرة تزول عنه إمامته؟ قال: تزول عنه إمامة الهدى، ويبقى العقد الذي ثبت من أحكامه ما وافق الحق إلى وقت ما يتنحى، لو أن رجلاً لم يبايع له ولم يعقد له أقام الحد فمات المحدود كان ضامناً، والجائر الذي زالت عنه إمامة الهدى إذا فعل مثل هذه الأشياء لم يضمن، ولم يتبع بشيء، وهو في معنى كلام الفقهاء، وقد قرره محمد بن منصور ولم يورد عن أحد من أهل البيت - عليهم السلام - خلافه مثل عادته إذا اختلفوا، وكذا السيد الإمام الحسني المصنف لم يذكر خلافاً في هذا المعنى بين ذلك الصدر الأول. أشار الأمير الحسين بن محمد في «شفاء الأوام» إلى أنه قول أحمد بن عيسى وغيره من أهل البيت، ذكره فيما يأخذه السلطان الجائر كرها من الزكاة، وذكر أنه لا يجزئ عند الأكثر منهم عليه السلام لأن ذلك يرجع إلى الولاية، ولا ولاية للجائر، قال: وذهب بعضهم إلى أنه يجزئ، وبه قال أحمد بن عيسى - عليه السلام - رواه عنه في كتاب «العلوم» انتهى بلفظه من كتاب «شفاء الأوام».

وأما كلام علماء الإسلام في هذه المسألة فهو في غاية الإيضاح والبيان، وإليك ما حرروه:

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (٨/ ١٧٢-١٧٣): «لا شك أن أكثر الأقطار الإسلامية قد غلب عليها أئمة الجور من بعد انقراض عصر الصحابة، فإن الشام، ومصر، والمغرب، والهند، والسند، والحجاز، والجزيرة، والعراقين، واليمن، وأمثالها ما استدامت فيها دولة حق في قرون عديدة، ودهور طويلة، ولا شك أن في هذه الأقاليم من عامة أهل الإسلام عوالم لا يحصون، وخلائق لا ينحصرون، ولا شك أنهم في هذه القرون العديدة، وفي هذه الأقطار الكبيرة، لو تركوا هملاً لا يقام فيهم حد، ولا يقضى فيهم بحق، ولا يجاهد فيهم كافر، ولا يؤدب فيهم عاص؛ لفشا فيهم الفساد، وتظالم العباد، ومرج أمر المسلمين، وتعطلت أحكام رب العالمين، وقد علمنا - على الجملة - أن الله تعالى ما قصد بإقامة الحدود وشرعها إلا زجر أهل المعاصي، ولا قصد بالجهاد إلا حفظ الحوزة، وإرغام العدو، فمتى توقفت على شرط وتعذر تحصيله لم يعتبر ذلك الشرط».

وقال المقبلي في: «وقد وردت أحاديث متواترة معنى في تسكين الفتن بكل ممكن... فهذه مسألة هي أصعب مسائل الدين، أو من أصعبها علماً وعملاً، والله الموفق»

«المنار» (٢/ ٤٦٥).

وقال الإمام الشوكاني: «وبالجملة، فطاعتهم واجبة على كل من صار تحت أمرهم ونهيهم في كل ما يأمرون به، مما لم يكن من معصية الله، ولا بد في مثل ذلك من المخالطة لهم، والدخول عليهم، ونحو ذلك مما لا بد منه، ولا محيص عن هذا الذي ذكرناه من وجوب طاعتهم بالقيود المذكورة، لتواتر الأدلة الواردة به». «فتح القدير» (٢/ ٥٣٠-٥٣١).

وقال أيضاً: «فقد ثبت وجوب الطاعة لمن بايعه المسلمون بالأحاديث المتواترة، وثبت الأمر بالصبر على جور الجائرين، وظلم الظالمين، مع أمرهم بما هو معروف، ونهيهم عما هو

منكر، ومن الطاعة الواجبة أن لا يتولى أحد بولاية إلا بإذن منهم، وإلا كان ذلك من المنازعة في الأمر، وقد ثبت تحريم ذلك ما أقاموا الصلاة، ما لم يظهر منهم كفر بواح، والأحاديث الصحيحة في مثل هذا أكثر من أن تحصر». «السيل الجرار» (٤/ ٢٧٦).

وقال الإمام النووي: «وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق». «شرح مسلم» (١٢/ ٤٣٢) تحت حديث رقم (١٨٣٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «كان من العلم والعدل المأمور به الصبر على ظلم الأئمة وجورهم، كما هو من أصول أهل السنة والجماعة، وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه». «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٧٩).

وقال أيضاً: «وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم، والخروج عليهم بوجه من الوجوه».

نفس المصدر السابق(٣٥/ ١٢)

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: «إذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة» وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر، ولا ينزعن يداً من طاعته» ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من

إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها». «إعلام الموقعين» (٣/ ٤).

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في «شرح العقيدة الطحاوية» ص(٣٨١): «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة، وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٌ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾[النساء: ٧٩] وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٩] فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «واجب لزوم جماعة المسلمين وسلاطينهم ولو عصوا». «فتح الباري» (١٣/ ٤٠).

وقال العلامة المعلمي: «وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر: خرج الناس على عثمان يرون أنهم إنما يريدون الحق، ثم خرج أهل الجمل يرى رؤساؤهم ومعظمهم أنهم إنما يطلبون الحق، فكانت ثمرة ذلك بعد - اللتيا والتي - أن انقطعت خلافة النبوة، وتأسست دولة بني أمية، ثم اضطر الحسين بن علي إلى ما اضطر إليه، فكانت تلك المأساة، ثم خرج أهل المدينة فكانت وقعة الحرة، ثم خرج القراء مع ابن الأشعث فماذا كان؟ ثم كانت قضية زيد بن علي، وعرض عليه الروافض أن ينصروه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر فأبى، فخذلوه، فكان ما كان». «التنكيل» (١/ ٩٩).

وقد تقدم نقل كلام أبي الحسن الأشعري أن خمسة وعشرين خارجاً كلهم من آل بيت النبوة، لم يكتب لواحد منهم النجاح، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكم كان لهذا الخروج من شر مستطير في الحال والمآل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقَل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير». «منهاج السنة» (٢/ ٢٤١).

فالله المسؤول أن يدفع عنا الفتن، ما ظهر منها وما بطن.

الهادوية تعتقد عصمة علي بن أبي طالب وفاطمة والحسنين والأئمة من ذريتهما

الهادي وأتباعه يعتقدون عصمة آل بيت النبوة، وهم الحسنان، وعلي، وفاطمة، ويلحقون بذلك الأئمة من ذرية الحسنين، وقد استدلوا لذلك بقول زيد بن علي: «المعصومون منا أهل البيت خمسة: الرسول، والحسنان، وعلي، وفاطمة» وهذا الأثر لا يصح إلى زيد بن علي، فضلاً عن أن يصح إلى الرسول ﷺ، كما بينا ذلك في كلامنا على أقوال باطلة لا تصح إليه في (الفصل الثاني).

وللهادي أقوال ظاهرها إثبات عصمة المذكورين:

فقد قال كما في «المجموع» ص(١٠١) وهو يتحدث عن أحقيتهم بالإمامة: «وأوجب طاعتهم على جميع خلقه، فأمرهم بمجاهدة الكافرين، وضمن لهم النصر على من خالفهم من الفاسقين أولاد النبي، ونسل الوصي، ومعدن العلم، والرحمة، والبر، والفضل، والحكمة، ومختلف الملائكة المقربين، ومهبط وحي رب العالمين، الذين من الرجس طهروا، وبولادة الرسول كرموا، وبذلك في التنزيل ذكروا» وذكر قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]

وقال أيضاً كما في «المجموع» ص(٥٠٧): «قد اختار الله لهم منهم أئمة هادين، وجعلهم من ولد نبيه خاتم النبيين، وفي ذلك ما يقول: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ [القصص: ٦٨] من أهل النبوة، وموضع الرسالة، ومعدن الحكمة، وبيت النجاة والعصمة، الذين أمر الخلق باتباعهم، والكينونة معهم دون غيرهم».

وقد صار أتباع الهادي في إثبات العصمة للمذكورين كما سار على ذلك الهادي، بل كان بعضهم أكثر تصريحاً بها، قال عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(٥٧): «وعلي عليه السلام ليس من أهل الوعيد لعصمته».

وقال في ص(٤٠٦): «وعلمنا بعصمة علي بن أبي طالب وولديه ـ سلام الله عليهم ـ إنما هو لعلم الله فيهم، أظهره لنا بآية التطهير، ولهذا فإن فاطمة ـ عليها السلام ـ معصومة، وليس لها تولية، ولا عزل، ولا أخذ، ولا منع».

وقال أيضاً ص(٤٠٥): «فعصمة الإمام لا تمنع من أن يستعمل من يخون ويعصي كما فعل الحسن بن علي – عليهما السلام – في تولية عبد الله بن العباس على الجيش فأسلم العسكر» وقد ذكر العصمة في نفس المصدر في ص(٧٠) و(٧٧) وغير ذلك.

وقال الشرفي في «المصابيح» (١/ ٢٠) وهو يفسر قوله تعالى:﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]: «فدلت الآية على مزية وخصوصية زائدة على الإيمان، والولادة، والقرابة، وتلك الخصوصية هي موافقة من اصطفاه الله في باب الطهارة، والعصمة، والكمال، والوقار، واجتماع الخصال التي تسعها النبوة والإمامة».

وقال أيضاً في نفس المصدر (١/ ٣٨) وهو يشرح آية التطهير: «فهي دليل العصمة أيضاً... وخبر الكساء الذي بينها إلا تطهيرهم من درن الأوزار، وذلك معنى العصمة، شهادة الله لهم، وشهادة رسوله بإذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم».

أما أقوالهم التي ذكرت فيها العصمة بدون تصريح بها فكثيرة جداً، كقول الشهاري: «والحمد لله، وأنا متمسك بأهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومهبط الوحي، ومعدن العلم».

قال المؤرخ القاضي إسماعيل الأكوع في رسالته «الزيدية» ص(٣١): «إن الزيدية الهادوية في اليمن جعلوا علياً، وفاطمة، والحسنين معصومين كالأنبياء... وأن علياً بخاصة معصوم، وقوله حجة كحجة الكتاب و السنة».

وعدم عصمة غير الأنبياء والرسل معلومة من الدين بالضرورة، لأن العصمة من لوازم النبوة، ودعوى الرافضة في اليمن وغيرهم عصمة أحد من آل بيت النبوة من جملة غلوهم الشنيع، ولأهل العلم ردود دامغة على هؤلاء:

قال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٥١): «ولو ادعى مدع عصمة غير الأنبياء لم يقم له دليل، كدعوى الرافضة عصمة أئمتهم، ودعوى الزيدية عصمة علي، وفاطمة، والحسنين ، فاتق الله أيها العبد، ولا تقوى، ولا نجاة، ولا سعادة، ولا حال جميلة بغير اتباع الرسول ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] اللهم وفقنا لذلك، فإنا نبرأ مما سواه».

وقال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٢٤٥-٢٤٦) وهو يرد على رافضة اليمن، المدعين أن أهل الحديث قالوا بعصمة الصحابة: «وقالت الزيدية: إن عصمة علي، وفاطمة، والحسنين أعظم من عصمة الأنبياء - عليهم السلام - لأن الصغائر عندهم تجوز على الأنبياء، ولا تجوز على المذكورين من أهل البيت رضي الله عنهم، لأنها لو وقعت منهم لم يعلم بها، مع أن أقوالهم وأفعالهم حجج في الشرائع، والأنبياء - عليهم السلام - إن وقعت منهم الصغائر بيّنها الله تعالى، فهذه أقوال الشيعة مصرحة بعصمة غير الأنبياء، منصوصة في مصنفاتهم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢٦): «والمقصود أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالإيمان، والتقوى، والجنة، هو في غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق، بل ولا من له عقل محمود».

وقال أيضاً (٣٥/ ١٢٠) وهو يرد على من يدعي العصمة لغير الأنبياء: «ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال، وأنه من أقوال أهل الإفك والبهتان، فإن العصمة في ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام».

ومما يدل على إثباتهم العصمة لمن كان إماماً من ذرية الحسنين: ما قاله ابن الوزير في «العواصم» (٣/ ٣٢-٣٣) قال: «ومن ذلك قول السيد أبي العباس رحمه الله: إن شرط صحة الإمامة أن يكون الإمام معصوماً. وقوله: إن قول الإمام حجة كقول النبي ﷺ حكى ذلك عنه الإمام يحيى بن حمزة في كتاب «الانتصار» وعبد الله بن زيد في كتاب «المحجة البيضاء» والفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان في كتاب «نور الأبصار»».

والرافضة في اليمن في إثبات العصمة للمذكورين على قسمين:

القسم الأول: يجزم بالعصمة لمن ذكرنا قطعاً، وعلى هذا الهادي ومن تبعه. وقوله: هو المعول عليه في المذهب، وقد يقول قائل: لم نسمع رافضة اليمن يصرحون بعصمة أئمتهم، فكيف نسبتم إليهم هذا؟

الجواب: يكفي أن كتبهم شاهدة عليهم بهذا، فوجود العصمة في كتبهم أعظم مما لو قالوا ذلك مجرد قول حفظ عليهم في كتب خصومهم، وأيضاً كتبهم هذه تطبع حيناً بعد حين، فلا ترى تصحيحاً لهذا، فهذا دليل على استمرارية قبولها عندهم، وأيضاً تجدد تأليف الرسائل في ذلك كرسالة «الأنموذج الخطير فيما يرد من الإشكال على آية التطهير» لعبد الله

بن الحسن بن أحمد المتوفى سنة (١٢٥٦هـ) وقد حُققت وطبعت في عصرنا، ففي العناية بها دليل على ما قلته.

القسم الثاني: يرى أن العصمة لآل بيت النبوة مسألة ظنية، لأن الأدلة الواردة فيها بزعمه محتملة للعصمة وعدمها، لعدم صراحتها بذلك، قال أحمد بن يحيى المرتضى: «والحق عندي أن هذه الأدلة التي ساقها المثبت للعصمة ظنية، فالآية وإن كانت قطعية المتن لكنا لا نعلم أن المراد بأهل البيت: علي، والحسنان، وفاطمة، إلا بإخبار أم سلمة وغيرها، وكلها آحادية، ولا تفيد القطع بأنهم المرادون بذلك، وعليه فلا يفيد غير الظن، وإذا لم نقطع بأنهم المرادون لم تقطع بأنهم المعصومون».

نقلاً من كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى» ص(٤٦٣-٤٦٤).

وبعد سرد ما يبرهن أن الهادوية يعتقدون العصمة في علي، والحسنين، وفاطمة، حرصت على أن أجد لهم دليلاً فلم أجد، وغاية ما يقال في استدلالهم ما كان صريحاً فهو لا يصح سنداً، وهذا وجوده كعدمه، وما كان استنباطاً من دليل صحيح فهو تحميل للأدلة ما لم تتحمله، وهم محجوجون في ذلك بما عليه أئمة التفسير والفقه والحديث، وهذه حجة قوية لا مفر لهم منها: صحة اللفظ، وصحة المعنى، فكيف لو كان آل بيت النبوة الذين استقاموا على الدين غير قائلين بالعصمة بالكلية، فعلي بن أبي طالب ﷺ الذي هو أعلم آل بيت النبوة لم يقل يوماً: أنا معصوم، فكيف نسب إليه هؤلاء وإلى الأخيار من أهل البيت ما لم يكن في حسبانهم، ولا دار في خلدهم، وسر دعوى العصمة لآل بيت النبوة خفي، لا يكاد يتفطن له ألا وهو إثبات العصمة للمدعين للإمامة، لكي يقبل الناس إمامتهم، طرداً

لقاعدتهم وهي: أن ما كان لعلي والحسنين من خصائص فهي للإمام من بعدهم من ذريتهم.

ولو سلمنا لهؤلاء أن آية التطهير تدل على عصمة من ذكرنا؛ للزم من ذلك عصمة نساء النبي ﷺ رضي الله عنهن، لأنهن سبب نزول الآية كما صح ذلك، وسياق الآيات فيهن أصرح وأوضح، وقد حصل التوافق بين رافضة اليمن، ورافضة العرق وإيران في إثبات العصمة لأئمتهم جملة، وتجاوز الفريقان عصمة الأنبياء، حيث أثبتوا لأئمتهم العصمة من الوقوع في الصغائر مطلقاً، وتجاوز رافضة العراق وإيران، فقالوا: إن المعصومين من أئمتهم بالتعيين اثنا عشر إماماً، أما رافضة اليمن فالمعلوم أن المعصومين عندهم بالتعيين أربعة، وتجاوزت رافضة إيران فادعت في أئمتهم المعصومين أنهم يعلمون ذرات الكون، ولا شك أن هذا يستلزم رفع منزلتهم إلى مقام الربوبية، ورافضة العراق أكثر لهجاً بعصمة أئمتهم. وتجاوزت رافضة اليمن في إثبات العصمة في الأئمة من ذرية الحسن والحسين إلى قيام الساعة، بخلاف الرافضة الإثنى عشرية، فهم يحصرونها في اثني عشر إماماً، وشريك الرافضة في دعوى العصمة الصوفية، فهم يعتقدون عصمة أوليائهم، ولهم في ذلك ترهات وشطحات لا يقبلها عقل، ولا يقرها شرع، ويفضلون أولياءهم على أنبياء الله، وبعض أهل الكلام يفضلون الفلاسفة على الأنبياء والرسل، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

لوازم عصمة الأئمة عند الهادوية

لقد تقدم نقل كلام أئمة الهادوية على عصمة أربعة من آل بيت النبوة بالتعيين، ومن ذرية الحسن والحسين، فالعصمة في الأئمة منهم بدون تعيين، وعندما يقررون العصمة المذكورة فهم يبنون عليها أحكاماً، ويوجبون إيجابات ومن ذلك:

١- ملازمة الأئمة للطاعات، وسلامتهم من الوقوع في الذنوب، والمعاصي، والبدع، لأن هذا معنى العصمة.

٢- كلام كل واحد من المعصومين حجة على جميع البشر، لأن ذلك من موجبات العصمة عند الهادوية. قال الشرفي في «مقدمة تفسير أهل البيت» وهو يسرد أحاديث تتعلق بآل بيت النبوة وفيها: «وابناه سيدا شباب أهل الجنة، وهو وهما والأئمة من ولدهما حجج الله على خلقه». وكون أئمتهم حجة هذا كثير في كلام الهادي وأتباعه.

٣- قطعت الزيدية الهادوية بإمامة المنصوص على عصمتهم جملة وتفصيلاً، وهذا هو بيت القصيد من دعوى عصمة آل بيت النبوة، فالزيدية الهادوية يقطعون أنه لا يجوز لأحد أن يتقدم للإمامة سواهم، لأن العصمة فيهم ومن عداهم يفتقدونها، فهذا الاعتقاد جرأهم على الجزم قطعاً بتخطئة كافة الصحابة عندما بايعوا أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، لأنهم عندهم غير معصومين، وهم كذلك، وكفروا معاوية عندما نازع الحسن على الخلافة، لأنه مفتقد للعصمة ونازع المعصوم.

٤- الضعف لا يدخل في أحاديث الأئمة المروية عن الرسول ﷺ وقد صرح بذلك غير واحد، ومنهم علامتهم ابن أبي القاسم شيخ ابن الوزير قال العلامة ابن الوزير: «اشتمل كلامه على ثلاث دعاوى... الثانية: أن الضعف لا يدخل في حديث الأئمة. والجواب عليه: أن حديث الأئمة مشحون بحديث من ضعفت، فلزم أن يدخله الضعيف بالضرورة» «العواصم» (٣/١١٧) ولهذا نجدهم يدعون أن أسانيدهم أجل الأسانيد على الإطلاق، كما أوضحنا هذا في محله، ونراهم يصححون الحديث الذي قد حكم عليه أئمة

الحديث بالوضع قائلين: قد رواه أهل البيت، بل ينقلون إجماع أهل البيت على ذلك، كما بينا هذا في كلامنا على دعوى إجماع أهل البيت.

للهادي كلام يقتضي إبطال إمامته

لقد قال الهادي كلاماً أغلبه حسن ألا وهو قوله: «وإن ادعى أحد من آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم **أنه على علم رسول الله، وأنه مقتد بأمير المؤمنين، والحسن والحسين صلوات** الله **عليهم؛ فاعلم - هديت - أن علم آل رسول** الله **لا يخالف علم رسول الله، وأن علم رسول** الله **لا يخالف أمر** الله **ووحيه، فاعرض قول من ادعى ذلك على الكتاب والسنة، فإن وافقهما ووافقاه فهو من رسول الله، وإن خالفهما وخالفاه فليس منه** صلى الله عليه وآله وسلم». «مجموع رسائل الإمام الهادي» ص(٥٠١-٥٠٢).

وقال أيضاً ص(١٨٨ -١٨٩): «وأن الله **افترض اتخاذ الإمام العادل، إماماً ليؤتم به، وسمي خليفة ليخلف النبي** صلى الله عليه وآله وسلم **في أعماله، وأنه من خالف حكمه حكم النبي** صلى الله عليه وآله وسلم **وفارقه فليس بإمام، ولا خليفة، ولكنه متبر ظالم».**

ولو نزلنا هذا المقال على إمامة الهادي وأتباعه لأبطلها، وبيان ذلك كالآتي:

١- أثبت الهادي أن علم آل بيت النبوة لا يختلف مع القرآن والسنة، ومقتضاه: **أن الرفض والاعتزال باطلان، لأن القرآن، وصحيح السنة، وما صح عن آل البيت كلها متفقة على مدح الصحابة والقرابة، مدحاً عاماً وخاصاً، والرفض والاعتزال مناقضان للمصادر الثلاثة المذكورة غاية التناقض، فلا لقاء بين القرآن والسنة، وما عليه آل بيت النبوة، مع ما عليه الهادي وأمثاله.**

٢- قول الهادي في الإمام: (من خالف حكمه حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفارقه، فليس بإمام، ولا خليفة، ولكنه متبر ظالم) وما أكثر مخالفة الهادي لله ورسوله، وهذا الكتاب الذي بين أيدينا ينبئك عن هذا، ومن ذلك تكفير الهادي لكثير من المسلمين، وقتاله لهم ظلماً وعدواناً من أجل الملك، واغتنام أموالهم كما تغنم أموال الكفار، ومعلوم أن سلف الهادوية في هذا هم الخوارج، وقد قال الرسول ﷺ فيهم: «**هم شر الخلق والخليقة**».

وعلى كل: لو أن الهادي سائر على ما قاله في المقال المذكور لكان على منهاج النبوة، والصحابة، والقرابة، لا على الرفض، والاعتزال، والتكفير.

دعوى الهادوية أن سبب اختلاف المسلمين هو ترك اتباع آل البيت

لقد تضافرت الأدلة من القرآن والسنة، وقام إجماع الأمة على أن التفرق الذي حصل في داخل المسلمين سببه مخالفة كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أطلع الله نبيه على هذا، حتى قال: «**إنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور**» رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، وأحمد، عن العرباض بن سارية، وأما الهادي وأمثاله فقد سلك في معالجة تفرق الأمة وتمزقها مسلك التعصب المقيت، فزعم أن الأمة لو أطاعتهم لما تفرقت.

فقد قال كما في «مجموع رسائله» ص(٤٨٧-٤٨٩): «إن سأل سائل فقال: من أين وقع في هذه الأمة هذا الاختلاف؟ قيل له: وقع هذا الاختلاف وكان ما عنه سألت من قلة

الائتلاف لفساد هذه الأمة، وافتراقها، وقلة نظرها لأنفسها في أمورها، وتركها لمن أمر الله باتباعه، والاقتباس من علمه، ورفضها لأئمتها وقادتها الذين أمرت بالتعلم منهم، والسؤال لهم، وجعلوا شفاءً لداء الأمة، ودليلاً على كل مكرمة، ونهايةً لكل فضيلة، وأصلا لكل خير، وفرعاً لكل بر، وفصلاً لكل خطاب، ودليلاً على كل الأسباب من حلال أو حرام، أو شريعة من شرائع الإسلام، فلما أن تبرأت الأمة منهم، واختارت غير ما اختار الله، وقصدت غير ما قصد الله، فرفضت علماءها، وقتلت فقهاءها، وأبادت أدلتها إلى النجاة والصواب، وحادت لذلك عن رشد كل جواب، ولم تهتد إلى وجه قول من الأقوال في حرام ولا حلال، فضلت عند ذلك وأضلت، وهلكت وأهلكت، وتقحمت في الشبهات، وقالت بالأقاويل المعضلات تخبطاً في الدين، وتجنباً عن اليقين ضلالاً عن الحق، ودخولاً في طرق الفسق ظلماً وطغياناً وضلالة وعصياناً، تركت ما به أمرت، وقصدت ما عنه نهيت... أعني بذلك: الطاهرين المطهرين، والأئمة الهادين من أهل بيت محمد المصطفى، وموضع الطهر والرضى الوافين إن وعدوا، والصادقين إن نطقوا، والعادلين إن حكموا، وبالله التوفيق».

قلت: كلام الهادي هذا واضح أن الأمة لما تركت اتباع آل البيت وصل بهم الأمر والحال إلى الضلال والتمزق -حسب زعمه- وكثيراً ما يعتمد هؤلاء على أدلة: إما صحيحة فهموها على غير وجهها، وإما ضعيفة اعتمدوها مع ضعفها، وسأذكر لهذا أمثلة:

أما اعتمادهم على ما صح: فكقوله عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي» ولكن ليس المراد بالعترة اتباعهم مطلقاً ولا استقلالاً كما يدعيه الهادي وغيره، ولكن يتبعون لاتباعهم الكتاب والسنة، ولهذا قال

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث نفسه: «كتاب الله وسنتي» ومثلها أيضاً (أعني: عترتي) قوله عليه الصلاة والسلام: «فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين...» فسنة الخلفاء الراشدين منهم علي تُتَّبع لاتباعهم لكتاب الله وسنة رسوله، لا استقلالاً، فعلي لم يجعله الرسول متبعاً دون بقية الخلفاء الراشدين، ولم يجعل الخلفاء الراشدين متبعين اتباعاً مطلقاً، وإلا لما كان للبدء بسنته، واقتران ذكرهم بها فائدة.

ومثال اعتمادهم على أحاديث ضعيفة: استدلالهم بحديث: «كان علي على الحق، من اتبعه اتبع الحق، ومن تركه ترك الحق، عهد معهود قبل يومه هذا» أخرجه الطبراني (٢٣/ ٣٣٠) وأعاده ص(٣٩٦) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٥). «وفيه مالك بن جعوبه، ولم أعرفه» وجاء عن أم سلمة عند الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» مرفوعاً: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض» قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٤): «وفيه صالح بن أبي الأسود، وهو ضعيف».

وأخرجه ابن المغازلي في «مناقب علي» من طريق أخرى ضعيفة جداً، فجعلوا هذا الحديث وأمثاله موجباً لاتباع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في ما جاء عنه، وليتهم وقفوا عند ذلك! ولكنهم أوجبوا إتباع آل البيت، فيما نسب إليهم من أكاذيب وأباطيل، وهي كثيرة أعرضت عن ذكرها هاهنا اختصاراً، وقد ذكرنا جملة منها في كتاب «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن» وإذا عرفت أن الطريق الذي سلكه الهادي وأمثاله في فرض إتباعهم لا يقوم على دليل يعتمد عليه، فإليك زيادة إيضاح لتدرك بطلانه جلياً:

١- مخالفة الهادوية لآل بيت النبوة من الصحابة والتابعين، فقد علم أن آل بيت النبوة لم يقولوا للناس: اتبعونا، وإن لم تفعلوا فقد ضللتم، وقد أوضحنا هذا في كتابنا «**طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن**».

٢- يرد على الهادوية: **أن الرسول** صلى الله عليه وآله وسلم **قد حث على الإقتداء بعدد من أفراد الصحابة**، كقوله عليه الصلاة والسلام: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وما حدثكم ابن مسعود فاقبلوه**» وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه**» والحديثان صحيحان، فعلى طريقة الهادي في اتباع الأفراد من آل بيت النبوة باعتبار دعوة الرسول إلى اتباعهم يلزمه وأمثاله أن يتبعوا هؤلاء الصحابة، اتباعاً مطلقاً، لأن الرسول قد دعا إلى الاقتداء بهم، والأخذ من كل فرد منهم، فما رد به علينا فهو رد لنا عليه.

٣- دعانا الله في كتابه إلى اتباع الصحابة عموماً، وقيّد اتباعنا لهم بالإحسان، قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٠] فكما ترى، قيّد الله اتباع الصحابة بالإحسان، فمن باب أولى أن يقيد اتباع آل بيت النبوة بالإحسان، لأنهم أفراد من الصحابة، فكيف جاز عند الهادي وأمثاله اتباع آل البيت مطلقاً؟ بل كيف جاز لهم أن يتبعوا الواحد من آل البيت فيما نسب إليه من مخالفة شرع الله؟!!

٤- من المعلوم أن آل بيت النبوة بعد عصر السلف صاروا على فرق وأحزاب كثيرة- إلا من رحم الله - ولا يزال تفرقهم يكثر ما بين الحين والآخر، فلو كانوا أماناً للأمة من

التفرق والتمزق -كما يقول الهادي - ما حصل منهم هذا، فعلى قول الهادي المذكور يلزم الأمة أن تتبعهم في تفرقهم وتمزقهم، ولا قائل بهذا.

٥- بل إن الهادي لم ينجُ بنفسه من التفرق والتمزق، فقد اصطاده الاعتزال حتى صار من كبار دعاة المعتزلة، واختطفه الرفض حتى كفَّر بعض الصحابة، واستجره الخوارج حتى نضح بالتكفير لكثير من المسلمين، فأي تفرق وتمزق أضر على المسلم من هذا الذي وقع فيه الهادي وغيره؟!.

الفصل التاسع

أحوال الرافضة في اليمن

بعد الهادي إلى عصرنا

الذين قدموا إلى اليمن لنشر الرفض وغيره

إن اليمن من جملة البلدان التي تسابق إليها عشاق الملك تحت ستار آل بيت النبوة لأمور منها:

أن أهل اليمن يحبون أن يلي أمرهم من كان من آل بيت النبوة، ظناً منهم أنه سيأتيهم بكل خير.

ومنها: أن اليمن بلاد جبلية، وبعيدة عن حاضرة الخلافة الإسلامية آنذاك، فقد ظل التوافد عليها ما بين الحين والآخر لأغراض، ومن أهمها: الوصول إلى السلطة، وكان من أوائل من قدم إلى اليمن من الشيعة: القاسم بن إبراهيم جد الهادي، ولم يستمر بقاؤه فيها إلا مدة يسيرة ثم ارتحل، لأنه كان مطارداً من قبل الخليفة العباسي آنذاك، وجاء بعده حفيده الهادي يحيى بن الحسين بمدة، وقد سبق إيضاح هذا، ومنذ جاء الهادي إلى اليمن واستقر فيها لم يجد اليمنيون - الذين تمكن منهم الحكم الهادوي - العافية من الرفض وغيره إلى عصرنا هذا، وقد قدم مناصرون للهادي من خارج اليمن، وهم على عقيدته وطريقته، ومن هؤلاء القادمين:

١- الحسين بن القاسم أبو الهادي، وعماه: محمد والحسن ابنا القاسم، وعبد الله بن الحسين أخو الهادي، ويوسف بن الحسين، ويحيى بن الحسين من ولد عمر بن علي، وإدريس بن أحمد من ولد جعفر بن أبي طالب، ومحمد بن عبيد الله بن عبد الله العلوي العباسي أبو جعفر.

٢- علي بن محمد بن عبد الله العلوي، جامع سيرة الهادي، لحق بالهادي من المدينة إلى اليمن، وكان يحمل رايته، وقد قتل ودفن بخيوان، وصار قبره يعبد من دون الله.

٣- مجموعة من ولد العباس بن علي بن أبي طالب، ومنهم الحسين بن الحسين، ومحمد ابن القاسم، والحسن بن طاهر. «سيرة الهادي» ص(٢٤٧-٢٨٤).

٤- الحسين بن عبد الله الطبري القادم من طبرية، قاتل مع الهادي حتى توفي الهادي وتوجه إلى التدريس في صنعاء داعياً إلى مذهب الهادي حتى توفي.

٥- عبد الله بن الحسين قدم من الحجاز، ومعه مجموعة من العلويين، فشاركوا الهادي في قتاله. كما في «سيرة الهادي» ص(٢٢٤وما بعدها).

٦- محمد بن سليمان الكوفي أبو جعفر، قدم إلى اليمن ولازم الهادي، وولاه الهادي القضاء، وهو الذي روى كتاب «المنتخب» و«الفنون» عن الهادي، ويروي كثيراً من أخبار الهادي وسيرته، واستمر قاضياً بعد موت الهادي حتى مات. كما في مقدمة كتاب «المنتخب».

٧- محمد بن عامر الأصبهاني، لا يعرف زمن قدومه، يروي عن الهادي وابنه المرتضى، وغيره. «أعلام المؤلفين الزيدية» ص(٩١٤-٩١٥).

٨- مجموعة من الطبريين، قدموا في سنة (٢٨٩هـ) وفي بعض الروايات أنهم تسعة عشر شخصاً، وقد قاتلوا مع الهادي، وقتل منهم مجموعة في صنعاء، ودفنوا هناك، وكان عليهم مشهد يزار، ومن بقي منهم بعد موت الهادي تفرقوا لتدريس مذهبهم. ذكرهم صاحب «سيرة الهادي» في مواضع كثيرة.

٩- أحمد بن موسى الطبري أبو الحسين، ذكر الأكوع في «هجر العلم» (١٣٤١/٣) أن له ترجمة وافية في كتاب «أخبار الزيدية» وغالب الطبريين مبتلون بالرفض.

١٠- أبو الفتح الديلمي، دعا لنفسه بالإمامة في الديلم فلم ينجح، فقدم إلى اليمن من الديلم عام (٤٣٧هـ) ودعا لنفسه بالإمامة، فاستجاب له من استجاب من اليمنيين، فملك صعدة وخرب بعض دورها، وملك بعدها صنعاء، فاستمر حتى قتله علي بن محمد الصليحي.

١١- زيد بن الحسن البيهقي، قال شيخنا الوادعي في «صعقة الزلزال» (١/ ١٧٤): «قدم من خراسان سنة واحد وأربعين وخمسمائة، ونزل على أحمد بن سليمان، خرج البيهقي من خراسان ليبث ضلاله من التشيع والاعتزال، ذكر خروجه ابن المطاع.

«تاريخ اليمن الإسلامي».

١٢- المحسِّن بن محمد بن كرامة المعروف بالحاكم الجشمي من قرية جشم، من ضواحي بيهق بخراسان، وفد إلى اليمن واشتهر بصنعاء، وكان إمامياً، ثم رجع إلى المذهب الهادوي، له كتاب «شرح العيون» وكتاب «رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس» يريد بهم أهل السنة، وهذا الكتاب كان سبب قتله بمكة سنة (٤٩٩هـ). «أعلام المؤلفين الزيدية» (٨١٩-٨٢٣).

١٣- القاسم بن الحسين الزيدي الذي قدم من الطائف مناصراً للقاسم العياني.

ذكره الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٥١٤) حاشية.

١٤- المحسن بن محمد الحسيني قدم إلى اليمن من طبرستان سنة (٤٨٥هـ) وسكن شهارة. كما في «هجر العلم» (٢/ ١٠٦١).

١٥- يوسف الأعجمي وفد إلى صنعاء سنة (١١٦٠هـ) من بلاد العجم (طهماسب) وكان رافضياً غالياً، وقد حصلت بسبب نشره للرفض في اليمن فتنة عظيمة، ذكرنا ذلك في (الرفض في اليمن في عهد ابن الأمير).

١٦ -قدوم عدد بدون تحديد في عهد المقبلي.

قال المقبلي في «العلم الشامخ» ص (٦٣) وهو يخاطب رافضة اليمن: «أراكم يفد على هذه الدولة المباركة الرجل من الإمامية فكأنما وفد عليكم ملك، ومن أصولهم البراءة منكم ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم، لأنهم أنكروا ما علم من الدين ضرورة بزعمهم، وأن أئمتكم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا رؤساء الضلال والكفر - صانهم الله تعالى - ويسمون من خالفهم كافراً ومنافقاً، وإذا جاءكم الرجل من أهل المذاهب الأربعة فكأنما رأيتم شيطاناً، ومن أصولهم وأمهات المسائل عندهم أن لا يكفر أحد من أهل القبلة».

١٧ - قدوم السفراء من إيران، وهؤلاء في عصرنا هم سر انتشار الرفض من جديد بتوسع كبير، لأن السفارات عندها حصانة دولية، فعن طريقها يتم التواصل في إدخال الكتب الإيرانية والعراقية إلى اليمن ووفود الرافضة إلى هذه البلاد، وعن طريقها تتم المطالبة للحكومة اليمنية بما يريده رافضة اليمن مما لا يتفق مع الإسلام، ناهيك عن تسهيل السفارة للطلاب اليمنيين الدارسين في إيران.

وأدهى من هذا وأمر استقطاب صغار السن من أبناء سن العاشرة والحادية والثانية عشرة للدراسة في مدارس خليجية تتبع رافضة إيران وأظن أن السفارة الإيرانية إن لم تكن أنشط سفارة في نشر الرفض فهي من أنشط السفارات في نشر معتقداتها الباطلة.

١٨ - قدوم المدرسين من العراق ليدرسوا لدى الدولة اليمنية في الجامعات والمدارس، والغالب على هؤلاء أنهم يحملون الرفض الذي عرفت به إيران.

قواعد باطلة تعتمد عليها الهادوية

القواعد الباطلة التي تسير عليها الهادوية كثيرة وليس هذا محل استيعابها، ولكن سأذكر بعضاً منها:

القاعدة الأولى: (كل مجتهد مصيب)

قال العلامة القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «الزيدية» ص(٣١): «وحينما قدم الإمام الهادي يحيى بن الحسين إلى اليمن كان متأخرو الزيدية في الجيل والديلم قد انقسموا إلى قاسمية، وناصرية، وكان يخطئ بعضهم بعضاً، حتى خرج المهدي أبو عبد الله الداعي وألقى إليهم: أن كل مجتهد مصيب، وكذلك كان زيدية اليمن يعتقدون أن المصيب في الاجتهادات واحد، والحق معه إلى زمان الإمام المتوكل أحمد بن سليمان، ثم رجعوا إلى هذا القول».

وهذه القاعدة وضعتها معتزلة البصرة. كما في «البحر المحيط» للزركشي (٦/ ٢٤٣)

وأبو عبد الله المهدي قد تلقى علم الكلام على يد المعتزلة، ومنهم الحسين بن علي البصري كما في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٦) ولم تحدث إلا بعد انقضاء عصر السلف الصالح، وقد رد أهل العلم هذه القاعدة وبينوا بطلانها:

قال الإمام الشوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٤١٨) في الكلام على تفسير قوله تعالى: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [الأنبياء:٧٨]

وهذا ما ذكره أهل العلم في اختلاف المجتهدين، وهل كل مجتهد مصيب؟ أو الحق مع واحد؟ وقد استدل المستدلون بهذه الآية على أن كل مجتهد مصيب، ولا شك أنها تدل على رفع الإثم عن المخطئ، وأما كون كل واحد منهما مصيباً فلا تدل عليه هذه الآية ولا غيرها، بل صرح الحديث المتفق عليه في الصحيحين وغيرهما أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر، فسماه النبي ﷺ مخطئاً، فكيف يقال: إنه مصيب لحكم الله، موافق له؟! فإن حكم الله سبحانه واحد لا يختلف باختلاف المجتهدين، وإلا لزم توقف حكمه ﷻ على اجتهادات المجتهدين، واللازم باطل، فالملزوم مثله، وأيضاً: يستلزم أن تكون العين التي اختلف اجتهاد المجتهدين فيها بالحل والحرمة حلالاً حراماً في حكم الله سبحانه، وهذا اللازم باطل بالإجماع، فالملزوم مثله.

وقال أيضاً: «فمن قال: كل مجتهد مصيب، وجعل الحق متعدداً بتعدد المجتهدين فقد أخطأ خطأً بيناً، وخالف الصواب مخالفة ظاهرةً فإن النبي ﷺ جعل المجتهدين قسمين: قسماً مصيباً، وقسماً مخطئاً، ولو كان كل واحد منهم مصيباً لم يكن لهذا التقسيم معنى، وهكذا من قال: إن الحق واحد مخالفه آثم، فإن هذا الحديث يرد عليه رداً بيناً، ويدفعه دفعاً ظاهراً، لأن النبي ﷺ سمى من لم يوافق الحق باجتهاده مخطئاً، ورتب على ذلك استحقاقه للأجر، فالحق الذي لاشك فيه ولا شبهة أن الحق واحد، ومخالفه مأجور إذا كان قد وفى الاجتهاد حقه، ولم يقصر في البحث بعد إحرازه لما يكون به مجتهداً». «إرشاد الفحول» (٢/ ١٠٧٠).

وقال العلامة الشنقيطي في «أضوء البيان» (٤/ ٤٥٠-٤٥١) في شأن داود وسليمان:

﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]

«وفي الآية قرينتان على أن حكمهما كان باجتهاد لا بوحي، وأن سليمان أصاب فاستحق الثناء باجتهاده وإصابته، وأن داود لم يصب فاستحق الثناء باجتهاده، ولم يستوجب لوماً ولا ذماً بعدم إصابته، كما أثنى الله على سليمان بالإصابة في قوله: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾وأثنى عليهما في قوله: ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ فدل قوله: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا﴾على أنهما حكما فيها معا، وكل منهما حكم بحكم مخالف لحكم الآخر، ولو كان وحياً لما ساغ الخلاف ثم قال: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ دل ذلك على أنه لم يفهمها داود، ولو كان حكمه فيها بوحي لكان مفهماً إياها كما ترى، فقوله: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا﴾ مع قوله: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ قرينة على أن الحكم لم يكن بوحي، بل باجتهاد، وأصاب فيه سليمان دون داود بتفهيم الله إياه ذلك.

والقرينة الثانية: هي أن قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا...﴾ الآية، يدل على أنه فهمه إياها من نصوص ما كان عندهم من الشرع، لا أنه أنزل عليه فيها وحياً جديداً ناسخاً، لأن قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ أليق بالأول من الثاني كما ترى.

وأيضا: يلزم أن حكم الله سبحانه لا يزال يتجدد عند وجود كل مجتهد له اجتهاد في تلك الحالة، ولا ينقطع ما يريده الله سبحانه فيها إلا بانقطاع المجتهدين، واللازم باطل فالملزم مثله» اهـ.

وإذا أردت المزيد من البسط حول إبطال هذه القاعدة فارجع إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية . «مجموع الفتاوى»(١٠/ ١٨٠-١٨٦).

تنبيه: لقد نسبت القاعدة المذكورة إلى الشافعي، وقد رد ذلك العلماء، وعلى هذا فلا يصح أن تنسب إليه رحمه الله، بل قال أبو إسحاق الإسفرائيني في هذه القاعدة: «القول بأن كل مجتهد مصيب أوله سفسطة، وآخره زندقة». «السير»(١٧/ ٣٥٥).

القاعدة الثانية: (الاحتجاج بإجماع أهل البدع):

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(١٥٥) وهو يتحدث عن الحكم على عصاة المسلمين: «قالت المعتزلة: هم فساق وفجار، لا يبلغ بهم فسقهم كفراً، ولا شركاً، ولا نفاقاً، وكذلك قالت المرجئة والعامة، وقالت المعتزلة أيضاً: لا يجب لهم اسم الإيمان مع الفسوق، وكذلك قالت الخوارج والشيعة الزيدية، فوجدناهم كلهم قد أجمعوا على شهادة واحدة أنهم فساق فجار معتدون، فأخذنا بما أجمعوا عليه من ذلك، وتركنا مما اختلفوا فيه مما كذب فيه بعضهم بعضاً، فسميناهم فساقاً فجاراً، وبرأناهم من الكفر والشرك والنفاق إذ كانوا فيه مختلفين، ولم نوجب لهم اسم الإيمان إذ كانوا عليه عند إصابتهم الكبائر غير مجتمعين».

قلت: هذا التقعيد مأخوذ من المعتزلة، فقد قال به إمامهم الأول واصل بن عطاء، قال ابن تيمية كما في «المجموع»(٧/ ٢٤١) وهو يتحدث عن واصل بن عطاء: «وقد وردت رواية أخرى: قال واصل بن عطاء لعمرو بن عبيد: أليس عندك أن الفاسق منافق؟ قال عمرو: بلى. قال واصل: أوليس المنافق كافراً؟ قال عمرو: بلى. قال واصل: إن الذي أذهب إليه أن مرتكب الكبيرة مجمع على صحته، والذي تذهب إليه مختلف فيه، فالأخذ بالمجمع عليه هو الأحق والأصوب، فشهد عمرو بصحة هذا القول ورجع عن مقالته».

قلت: هذا الإجماع الذي ذكره الهادي غير صحيح، بل الصحابة والتابعون وتابعوهم لم يقولوا: إن العاصي المسلم بين منزلة من المنزلتين، كما يقوله واصل وأتباعه، ودعوى الهادي أن المرجئة قد وافقته على سلب المسلم العاصي اسم الإيمان والإسلام تخالف ما هو معلوم عن المرجئة من القول بكمال إيمان العاصي، وأيضاً من الزيدية من يحكم على العاصي المسلم بأنه كافر كفر نعمة، ولقد نسب هذا المذهب أحمد بن يحيى المرتضى إلى آل البيت، وقال بهذا من أئمة الرافضة في اليمن أحمد بن سليمان، ونسبه بعضهم إلى الناصر الأطروش من الزيدية.

انظر كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي » ص(٣٨٩-٣٩١).

وأما كلام أهل العلم على الاحتجاج بإجماع المبتدعة فالجمهور على عدم الاحتجاج به، وهذا الذي عليه أهل الحديث.

قال الشوكاني في «إرشاد الفحول»(١/ ٣٨١): «قال الأستاذ/ أبو منصور: قال أهل السنة: لا يعتبر في الإجماع وفاق القدرية والخوارج والرافضة، وهكذا رواه أشهب عن مالك، ورواه العباس بن الوليد عن الأوزاعي، ورواه أبو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن، وحكاه أبو ثور عن أئمة الحديث... قال ابن القطان: الإجماع عندنا إجماع أهل العلم، فأما من كان من أهل الأهواء فلا مدخل لهم فيه».

وقال صاحب كتاب «الإجماع في التفسير» ص(٦٨): «ومقتضى قول الجمهور عدم الاعتداد بقول المبتدعة مطلقاً».

فالذي سار عليه علماء الحديث هو عدم الاعتداد بإجماع أهل البدع، فلا يحتجون بما تدعيه الخوارج، أو المرجئة، أو المعتزلة، أو الجهمية من الإجماعات إلا من باب الحجة عليهم، وكيف يحتج بإجماعات أهل البدع وهم ضلال يتتابعون على الضلال، ويجمعون عليه، فهم من هذه الحيثية مقلدون، والمقلد جاهل، ورحم الله الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع حيث قال كما في «مجموع الفتاوى » (٣٠٧/٣): «هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب».

تفرق أتباع الهادي بعد موته إلى مخترعة، وحسينية، ومطرفية، وغير ذلك

قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في «العواصم والقواصم»(٤٥٧/٣-٤٥٩) عن الفرق المذكورة: «والشيعة أكثر فرقاً وأشد اختلافاً من المعتزلة، والزيدية فرقة واحدة من الشيعة قد تفرقت إلى مخترعة، ومطرفية، وجارودية، وصالحية، وحسينية، وفي الفروع: مؤيدية، وهادوية، وناصرية، وقاسمية... ووقع بينهم تأثيم وتفسيق على الاختلاف في الفروع كما حكاه السيد أبو العباس...دع عنك الأصول، واشتد اختلافهم من بعد الإمام المنصور بالله -عليه السلام - في الأئمة، فافترقوا على الإمام الداعي، وعلى الإمام المهدي أحمد بن الحسين افتراقاً قبيحاً كفر بعضهم بعضاً».

وقال المؤرخ الكبير القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «الزيدية، نشأتها ومعتقداتها»ص(٧٣-٧٥): «هذا ولم تكد تمر مئة سنة على قدوم الإمام الهادي يحيى بن الحسين - رحمه الله - إلى اليمن حتى افترق أتباع مذهبه - بعد أن تحولوا إلى الجارودية - إلى ثلاث فرق، كما بيّن ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بقوله: وافترق متأخرو الجارودية إلى مطرفية، وحسينية، ومخترعة».

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٢/ ٩٥٦): «وروى يحيى بن الحسين في طبقات الزيدية أن سبب ذهاب القاضي جعفر إلى العراق ما حدث في اليمن من الافتراق بين الزيدية الأولين والهادوية المتأخرين».

وقد سبق الكلام في (الفصل الثاني) على الفرق الزيدية الأُول، وإليك الكلام على الفرق الهادوية المشهورة:

الفرقة الأولى: الجارودية المخترعة:

قال ابن المرتضى في كتابه « المنية والأمل » ص(٩٩) وهو يتحدث عن الفرق الهادوية: «وقد انقرضت هاتان الفرقتان، ولم يبق إلا المخترعة وهم القائلون بإمامة علي بالنص الخفي، وخطأ المشايخ بالتقدم عليه، ومخالفة ذلك النص والتوقف في تفسيقهم، وإنما سموا مخترعة لقولهم بأن الله يخترع الأعراض في الأجسام فلا تحصل بطبائعها».

وقال القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «الزيدية» ص(٧٩) وهو يتحدث عن المخترعة: «وقد جرى بينهم وبين المطرفية نزاع شديد، وخلاف مرير، انتهى بزوال المطرفية... وكان رئيس المخترعة علي بن شهر من بيت أكلب، من قاع البون شمال صنعاء، وقد تابع أبا هاشم البلخي، وهذه الفرقة هي ما عليه هادوية اليمن حتى اليوم».

قلت: قول صاحب المنية: (أن المخترعة متوقفة في تفسيق أبي بكر، وعمر، وعثمان) غير صحيح، ولو خص البعض منهم لكان أقرب للصواب، إذ أن الطاعنين والقادحين في الصحابة بتفسيق وتبديع وتبرؤ من هذه الفرقة كثيرون، كما أوضحنا هذا عند ذكر الرفض في عهد المقبلي، والشوكاني، وابن الأمير، لأن عصور هؤلاء العلماء لم يكن فيها من فرق الهادوية باقية إلا الجارودية قطعاً وقد أوضحنا في كلامنا قريباً على أن أكثر الطاعنين في الصحابة هم الجارودية وهي الباقية إلى يومنا هذا.

الفرقة الثانية: الحسينية.

تنسب هذه الفرقة إلى الحسين بن القاسم العياني وتزعم أنه حي لم يمت، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً، وأنه القائم المهدي المنتظر عندهم، وتقول: إنه أفضل من رسول الله ﷺ، وإن كلامه أبهر من كلام الله (ومعنى أبهر عندهم من كلام الله، أي: أقطع لخصوم الملحدين من كلام الله) ويرون أن من لم يقل بقولهم هذا فهو من أهل النار، ثم افترقوا فرقتين: فرقة تزعم أنه يأتيهم في السر ولا ينقطع عن زيارتهم في حال مغيبه، وأنهم لا يفعلون شيئاً إلا بأمره، وفرقة تبطل ذلك، ويقولون: إنه لا يشاهد بعد الغيبة إلى وقت ظهوره وقيامه، وإنما هم يعملون بما وضع في كتبه»

رسالة «الحور العين» لنشوان الحميري ص(٢٠٨-٢١١) و«المنية والأمل لابن المرتضى»ص(٩٨).

وقال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في «العواصم» (٢٥٦/٨): «وكذلك قد ثبت بالتواتر أن الحسينية كانت تشهد أن الحسين بن القاسم أفضل من رسول الله ﷺ، وهذا مع كونه زور فإنه كفر، وهاتان فرقتان (أي: الحسينية والمطرفية) من فرق الزيدية أقاموا دهراً طويلاً يصنفون ويدرسون».

وقول العلامة ابن الوزير: (ثبت بالتواتر...) يرد به على من أنكر وجود هذه الفرقة وما قيل في العياني المذكور.

وقد استمرت الحسينية في اليمن إلى عصر الإمام يحيى بن حمزة المتوفى سنة (٧٤٨هـ) كما في «مطلع البدور».

وقال ابن المرتضى المتوفى سنة (٨٤٠هـ) في «المنية والأمل»ص(٩٩) وهو يتحدث عن الحسينية والمطرفية: «وقد انقرضت هاتان الفرقتان».

وقال شيخنا مقبل الوادعي - رحمه الله - وهو يتحدث عن الحسينية: «والعجيب أنه لم يتصدر أحد من أئمة اليمن للقضاء على أتباع هذه الفرقة الضالة المضلة ومحاربتهم حتى يرجعوا إلى طريق الرشاد، مع أنها استمرت إلى المائة الثامنة للهجرة» .«صعقة الزلزال» (١/ ١٧٢)

وقال تاج الدين عبد الباقي اليماني: «وكان على هذا الاعتقاد كثير من الأشراف آل القاسم بن علي، ثم انقرض أهل هذا الرأي بعد أن كانوا بشراً كثيراً في مغارب مخلاف اليمن، والأئمة من أهل البيت وعلماؤهم باليمن على أن الحسين - رحمه الله - خولط على عقله في آخر عمره» . «بهجة الزمن» ص(٦٧).

قلت: خلاصة ما يقال عن الحسينية الآتي:

١- إن رفض الحسينية لم يتوقف عند الطعن في الصحابة، بل وصل إلى الطعن في الله ورسوله كما تقدم، وهي مع هذا تعتبر من جملة الهادوية.

٢- بالرغم من انحراف الحسينية العظيم فقد عاشت إلى القرن الثامن، فأين المواجهة لها بما شرع الله؟ دفاعاً عن الله ورسوله، أما الصحابة فالغالب على ملوك الهادوية إما الطعن فيهم وإما السكوت عمن يطعن فيهم، وانظر كيف أبيدت المطرفية ونكل بها حتى انتهت عند رفضها للقول بوجوب حصر الإمامة في ذرية الحسن والحسين - رضي الله عنهما - مع أن قول الهادوية بحصرها في البطنين باطل، لأن الرسول ﷺ يقول: «الأئمة من قريش» والحسينية التي تقول بإمامة أولاد البطنين لم يمسها سوء مع عظم جرمها في حق الله وحق رسوله ﷺ، مما يدلك على أن القضايا دولية لا دينية.

قال القاضي إسماعيل الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٥١٨) وهو يتحدث عن الحسينية: «والعجيب في الأمر أن الإمام عبد الله بن حمزة تغاضى عن مخازي هذه الفرقة، ولم يعاملها

بمثل ما عامل به فرقة المطرفية التي أبادها وقضى عليها وعلى تراثها، وأخرب مساجدها، لأنها في نظره مساجد ضرارية، لا لشيء إلا لأنها جوزت الإمامة في غير أولاد الحسنين».

تنبيه: انتهت الدولة الهادوية الأولى بقتل الحسين بن القاسم العياني، وصدق الله إذ يقول: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝ ﴾ [الكوثر:٣].

فالحسين العياني لما طعن في رسول الله ﷺ بتره الله وبتر دولته من أساسها، وسلط عليه الصليحيين، مع أن هناك من المؤرخين من يقول: إن الحسين العياني كان مع الباطنية بطريقة سرية، وهذا ليس ببعيد.

الفرقة الثالثة: المطرفية

تنسب هذه الفرقة إلى مطرف بن شهاب، من أعلام أواخر المائة الرابعة وأوائل المائة الخامسة، وكانوا من شيعة الهادي يحيى بن الحسين، قال صاحب كتاب «الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى» ص(٢١٢): «ولكن بعد الرجوع إلى أصل من أصول المطرفية اتضح أن مذهبهم في الصفات مذهب الإمام الهادي، وهو المذهب السائد لدى العترة».

وقال شيخنا مقبل الوادعي في تعليقه على ادعاءات الزيدية على المطرفية: «هذه دعوى خصم فاجر يبرر أحكامه الجائرة، فلا نصدق» «صعقة الزلزال»(١/ ١٧٨)هامش رقم (٤).

والذي ظهر لي: أن المطرفية فرقة من أتباع الهادي ولكنهم سبابة، يسبون الصحابة فسلط الله عليهم هذا الطاغية الجائر. (١٧٩-١٨٠) [هامش رقم ١]

وقال الأكوع في «هجر العلم» مترجماً لمطرف (١/ ١٦٥-١٦٨): «مطرف بن شهاب بن عمرو بن عباد الشهابي من أعلام آخر المئة الرابعة، وذكر أنه كان يقول بإمامة الحسين بن القاسم العياني ثم رجع عن ذلك لما فضل العياني على رسول الله، وإن كلامه أبهر من كلام

الله... إلى أن قال: مع أن المطرفية كانوا من شيعة الإمام الهادي، وكانوا يعتقدون حرمة الخروج عن مذهبه».

وقال أيضاً: «وقد انتشر مذهب المطرفية في أكثر بلاد الزيدية، ودام نحو ثلاث مئة سنة، مع أن الإمام أحمد بن سليمان ذكر كما جاء في «الفضائل» أنه دخل مساجدهم (المطرفية) بوقش، وصلى بها الفجر وقال: فوجدتهم بين راكع وساجد إلا أنهم يصلون الفجر عند طلوع الفجر الأول» «صعقة الزلزال» (١/ ١٧٢).

والغرض من ذكر هذه النقولات إثبات أن المطرفية من أتباع الهادي، وقد رأيت أنها شديدة الطعن في صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، إلا أنهم خالفوا الهادوية في الإمامة حيث قالوا: يجوز أن يكون الإمام من غير أولاد البطنين، فقامت قيامة الهادوية، فلم يهدأ لهم بال، ولم يقر لهم قرار حتى قضوا عليه، ومحاربتهم لها علي قسمين:

١- التكفير لها، قال أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة (٨٤٠هـ) في كتابه «المنية والأمل في شرح الملل والنحل» ص(٩٨): «والمطرفية أصحاب مطرف بن شهاب فارقوا الزيدية بمقالات في أصول الدين، كفرهم كثير من الزيدية بها».

وقال عبد الله بن حمزة وهو يتحدث عن المطرفية: «أكثر أئمتنا يحكمون بكفرهم» «صعقة الزلزال» (١/ ٢٤٣).

بل ألفت الهادوية كتبا في تكفير المطرفية، منها: «الرسالة الواضحة الصادقة في ارتداد الفرقة المارقة» لأحمد بن سليمان، وله أيضا: «العمدة في الرد على المطرفية المرتدة» ولعبدالله بن زيد العنسي رسالة بعنوان «الرسالة الحاكمية بتحريم مناكحة الفرقة المطرفية».

وقد تقدم كلام العلامة الوادعي: أن المطرفية لم تكن كافرة، وأيضا في كتاب «تاريخ ابن الوزير» نقلاً عن أحد الفقهاء قال: «وقفت بالرجو (قرية في أرحب) وكان الرجو من ديار التطريف على كتب عديدة، فيها خلاصة مذهبهم، وتحقيق قواعد عقائدهم فلم أجد فيها شيئاً من الموجبات لتكفيرهم» نقلاً من «تاريخ المذاهب الدينية في اليمن» ص(٢٤٧).

قلت: انظر إلى إصرار أئمة الهادوية على تكفير الفرقة المطرفية، والحكم بارتدادها عن الإسلام، وهذا من جنس إصرارهم على تكفير من لم يكن على مذهبهم، كتكفيرهم لأهل السنة.

٢- القتل والإبادة للمطرفية. قال العرشي في كتابه «بلوغ المرام» ص(٤٣) في ترجمة عبد الله بن حمزة: «وقتل المطرفية، وكانت نواجحهم قد ظهرت، وأعلامهم قد اشتهرت، وأخرب مساجدهم، وسبى نساءهم، وفعل بهم ما لم يفعله أحد غيره ممن كان قبله».

وقال صاحب كتاب «الحدائق الوردية» وهو يتحدث عما فعله بهم الظالم عبد الله بن حمزة: «ولما أنزل بالمطرفية الشقية النكال، واستبى النساء والذراري، واستلب الأموال؛ عظمت عليهم».

وهذا التكفير، والقتل، والإبادة للفرقة المطرفية ليس غيرة على الدين، إذ أن أعظم ما تدان به المطرفية سب الصحابة وما أكثره في أوساط الهادوية، بل هناك من الفرق الهادوية من هو شر من المطرفية بكثير كالحسينية، ومع هذا لم يمسها أئمة الهادوية بسوء، ولا يفهم من كلامي هذا أن قتل المسلم بغير حق يجوز إذا كان غيرة على الدين.

ومن خلال هذا تعلم مدى الغلو الهادوي في الملك، وأنهم جعلوه من أعظم أصول الإسلام، وهو من جنس غلو الرافضة الإثنى عشرية، فالرافضة الاثني عشرية لا تنفع عندهم

أركان الإيمان والإسلام عند افتقاد الإيمان بأئمتهم كما هو معلوم، وقد أبيدت المطرفية في أوائل القرن السابع، قال الأكوع في «المدخل إلى هجر العلم» ص(١٤٨): «إن الإمام عبد الله بن حمزة قضى على هذه الفرقة في أوائل المائة السابعة، وأخرب مساجدهم، وأتلف تراثهم، واستنكر عليه بعض العلماء المعاصرين له ولاموه على ما فعل بالمطرفية، بينما ترك الفرقة الحسينية تمرح في معتقداتها وأوهامها الباطلة، ولم ينكر عليهم ذلك».

الرافضة في اليمن بين الظهور والخفاء

اعلم أيها المسلم أن الرفض كامن في اليمن منذ استقرار الهادي فيه وملوك الهادوية منهم من يظهره ومنهم من يخفيه:

قال المقبلي في «العلم الشامخ » ص(٣٤٤) وهو يتحدث عن الرفض في اليمن: «إنما الظهور والخفاء بحسب الدولة، يعني: إن كان الإمام يميل إلى ظهور الرفض تفشى الرفض، وإن كان يميل إلى عدم نشره قل انتشاره، وخفي ظهوره».

ومما يدل على ما قاله المقبلي ما قاله الإمام الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٣٤٤-٣٤٦) في ترجمة يحيى الحوثي الصنعاني: «وفي ليلة رابع عشر من شهر رمضان لسنة (١٢١٦هـ) ثارت بسببه (أي: المترجم له) فتنة عظيمة بصنعاء، وذلك أن بعض أهل الدولة ممن يتظهر بالتشيع مع الجهل المفرط والرفض باطناً أقعد صاحب الترجمة على الكرسي الذي يقعد عليه أكابر العلماء المتصدرون للوعظ، وأمره أن يملي على العامة كتاب « تفريج الكروب » للسيد إسحاق بن يوسف المتوكل المتقدم ذكره، وهو في مناقب علي - كرم الله وجهه - ولكن لم يتوقف صاحب الترجمة على ما فيه، بل جاوز ذلك إلى سب بعض السلف مطابقة لغرض من حمله على ذلك، لقصد الإغاظة لبعض أهل الدولة المنتسبين إلى بني أمية... ثم انضم إليهم من في نفسه دغل للدولة، أو متستر بالرفض، ثم اقتدى بهم سائر العامة، فخرجوا من الجامع

يصرخون في الشوارع بلعن الأموات والأحياء، وقد صاروا ألوفاً مؤلفة... ثم بعد ذلك عزم هؤلاء العامة وقد تكاثف عددهم إلى بيت السيد علي بن إبراهيم الأمير - المتقدم ذكره - ورجموه وأفزعوا في هذه البيوت أطفالاً ونساءً، وهتكوا حرماً، وكان السبب في رجمهم بيت السيد المذكور أنه كان في تلك الأيام يتصدر للوعظ في الجامع، ولم يكن رافضياً لعاناً، ثم عزموا جميعاً وهم يصرخون إلى بيت الوزير الحسن بن عثمان العلفي، وإلى بيت الوزير الحسن بن علي حنش المتقدم ذكره، والبيتان متجاوران، فرجموهما، وسبب رجم بيت الأول كونه أموي النسب، ورجم بيت الآخر كونه متظاهراً بالسنة، متبرماً من الرفض».

وذكر القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٥٥٤) عن المؤرخ يحيى بن الحسين أنه قال: «وهذه بلية عظيمة، فإن كثيراً من الشيعة يعتقدون أن النص جلي من الجارودية على مثل قول الرافضة الإمامية، فتراهم يكفرون المسلمين، لكنهم لا يظهرون ما أظهر السيد (أي: محمد بن علي الحيداني الرافضي الجارودي) من التكفير، وإن كان ذلك مذهبهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وزيد بن علي من اعتقادهم بريء حاشاه من ذلك».

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير وهو يتحدث عن فتنة يوسف العجمي: «فاقرة في الدين، قاصمة لظهور المتقين، ومصيبة في الإسلام لم يطمع في وقوعها إبليس اللعين، ومكيدة في الإسلام أسست بآراء جماعة من الأقدام، وهي ظهور الرفض، وسب العشرة المشهود لهم بالجنة على لسان الرسول الأمين ﷺ، حاشا علياً أمير المؤمنين، فإنه مصان عن ألسن الطاعنين، وسببه أنه وصل رجل من العجم إلى صنعاء اليمن فاراً - على زعمه - من طهماسب فتسمى بالسيد يوسف، وفد إلى صنعاء في أوائل سنة ستين على مضي أربعة أشهر منها، وله معرفة في علم الميزان على ما خبرناه، كمعرفة غيره ممن مارس الفن من أبناء الزمان،

وادعى أن له في علم الهيئة معرفة وهو علم لا نعرفه، فلا نصدقه ولا نكذبه... فأمره الخليفة أن يملي «نهج البلاغة» وشرحه لابن أبي الحديد على الكرسي في الجامع الكبير، وأمر له بالشمع تسرج، وبالشوش من أهل الدولة يحضرون بحضوره، وحضر غوغاء الناس وجهلتهم أمم كثيرة، فأملى من ذلك يصحف بعض ألفاظه، وكان همه إلقاء مذهب الرافضة إلى الأذهان، ودس شيئاً من كفريات الفلاسفة، وسرد كذبات على الصحابة من أكاذيب الرافضة في ما جرى على أهل البيت على فاطمة - عليها السلام - منهم، وما يزال كل ليلة يسرد من هذا.

حتى ذكر أنه حرف القرآن بعض الصحابة، فسب الصحابة العامة من الناس، ولعنوا أعيان أصحاب رسول الله ﷺ مثل العشرة المشهود لهم بالجنة، إلا علياً - عليه السلام - وغيرهم، وأتى بكل قبيح من قوله أنه غلط جبريل - عليه السلام - بالرسالة، وأنها كانت إلى علي بن أبي طالب.

وحاصله: أنه لم يبق مذهب من مذاهب العجم إلا دسه في ذلك، وأنكر العلماء من الزيدية ذلك، وعرفوا به الخليفة، وأخبروه بحقائق مذهب الرافضة، وأن فيها أنهم يرونه وأهل مذهبه كفاراً، وأنهم ينكرون أن للحسن بن علي عليه السلام ذرية، فقال: يقرأ «النهج» بحضرته، فكان ذلك زيادة في عظمة ذلك الرافضي، عند العامة». اهـ.

نقلاً من كتاب «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل» ص(٩١-٩٢).

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٤٥٢) مخاطباً رافضة اليمن: «فكيف يعتمدون الرضي الإمام الرافضي، وأئمتهم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا تزعم الرافضة دعاة الكفر وشرار الخلق، نعوذ بالله من الضلال والهوى».

وقال الإمام الشوكاني في «أدب الطلب» ص(٩٤): «ولقد كنت أرى كثيراً من المنسوبين إلى العلم يبكون رحمة لإخوانهم المثيرين للفتنة لما حل بهم من العقوبة، ولقد تغيرت بهجة هذه المدينة العظيمة وتكدرت مشاربها العلمية، وذهب رونق معارفها بما يصنعه جماعة المقصرين المغيرين لفطرتهم السليمة بما حدث من علم الروافض، ودسائسهم التي هي أضر على المقصرين من السم القتال، وأدوى على من لم تستحكم معرفته وترسخ في العلوم قدمه من الداء العضال، على كثرة من فيها من العلماء المنصفين، والطلبة المتميزين، والأذكياء الماهرين.

فإنه قل أن يوجد بمدينة من المدائن ما يوجد الآن في صنعاء من رجوع أهل العلم بها إلى ما صح عن الشارع، وعدم تعويلهم على الرأي، وطرحهم للمذاهب عند قيام الدليل الناهض، فإن هذه مزية وفضيلة لا تكاد تعرف في سائر الأقطار، إلا في الفرد الشاذ البالغ من العلم إلى منزلة علية».

وقال أيضاً ص(٩٠): «وبالجملة فإذا رأيت رجلاً قد انتهى به الرفض إلى ذم السلف الصالح، والوقيعة فيهم - وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية - فلا تشك في أنه مثلهم فيما قدمنا لك، وجرِّب هذا إن كنت ممن يفهم، فقد جربناه وجربه من قبلنا، فلم يجدوا رجلاً رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان، ولا تغتر بالظواهر فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ ويكون أعف الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف ناراً ولا يرجو جنة، وقد رأيت من كان منهم مؤذناً ملازماً للجماعات فانكشف سارقاً، وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء، وله سمت حسن، وهدي عجيب، وملازمة الطاعة، وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضياً!! ثم سمعت بعد ذلك

عنه بأمور تقشعر لها الجلود، وترجف منها القلوب، وكان لي صديق يكثر المجالسة لي، والوصول إلي وفيه رفض يسير، وهو متنزه عن كل محظور، ثم ما زال ذلك يزيد به لأسباب، حتى صار يصنف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يمزق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات، وينسبهم إلى النصب بمجرد كونهم لا يوافقونه على رفضه، ثم صار يتصل به جماعة، ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار، وكنت أعرف منه في مبادئ أمره صلابة وعفة، فقلت: إذا كان ولابد من رافضي عفيف فهذا، ثم سمعت عنه بفواقر، نسأل الله الستر والسلامة».

فمن هذه النقولات يدرك القارئ أموراً وهي:

١- تسلل الرفض العراقي الإيراني إلى رافضة اليمن ليذكي نار الرفض في اليمن.

٢- ما عجزت رافضة اليمن عن نشره من الرفض مكنت رافضة العراق وإيران من نشره، كما يدل على ذلك القصص التي ذكرناها.

٣- كمون الرفض في الهادوية ككمون النار في الرماد، وما الذي يزيله عنهم وهم لا يسمحون للعلماء بنشر مناقب الصحابة رضي الله عنهم، فالرفض ورثوه كابراً عن كابر.

٤- خمود الرافضة في اليمن في بعض الأحايين لا يعني تخليهم عن الرفض، فليفهم هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أكثر الهادوية جارودية وهي الفرقة الباقية إلى عصرنا

لقد ذكر غير واحد من علماء اليمن أن الجارودية أكثر فرق الهادوية في اليمن، وهي الباقية في عصرنا، وأما غيرها فقد انقرضت.

قال نشوان الحميري من علماء القرن السادس: «وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليها». وقال أيضاً: «وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية».

قلت: كان يوجد في عصر نشوان فرقتان غير الجارودية، وهما: المطرفية، والحسينية.

وقال عبد الله بن حمزة: «إن الزيدية هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة ـ عليهم السلام ـ من بعد زيد عليه السلام من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك». أهـ

نقلاً من كتاب «الزيدية » للقاضي الأكوع ص(٧٥).

قال الأكوع في كتابه «الزيدية» ص(٧٥) بعد ذكره كلام عبد الله بن حمزة هذا: «ومما يؤكد هذا الحكم ما نص عليه المؤرخ العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي المتوفى سنة (١٣٠٨هـ) صاحب كتاب «اللطائف السنية» في كتابه «النفحات المسكية» وقد وجه يحيى بن حمزة في كتابه «الرسالة الوازعة» ص(١٩٠) كلام عبد الله بن حمزة توجيهاً لا يتفق مع ما سردناه من إثبات أن أغلب الهادوية جارودية».

وقال المؤرخ يحيى بن الحسين في كتابه «بهجة الزمن»: «ورافضة هذا الزمان الذين من الزيدية كثير، إلا أن منهم من يتستر بمذهبه ولا يظهره عند سائر الزيدية غير الرافضة، ولم يظهر الرفض إلا هذا حسن بن علي الرافضي، والسيد أحمد الآنسي، والفقيه أحمد بن عبد الحق الحيمي، ويحيى بن المؤيد، فهؤلاء الذين أظهروا الرفض والشتم للصحابة – رضي الله عنهم – وباءوا بآثامهم، وكبيرهم الذي أفظع حسن بن علي بن جابر الهبل لا رحمه الله» .

نقلاً من كتاب «هجر العلم» (١/ ٢٤١).

وقال يحيى بن حمزة - من علماء الهادوية في القرن الثامن الهجري - في «الرسالة الوازعة» ص(٣٤٧): «واعلم أنه ليس أحد من فرق الزيدية أطول لساناً ولا أكثر تصريحاً بالسوء في حق الصحابة من هذه الفرقة (أعني: الجارودية) وأما سائر فرق الزيدية فليسوا بقائلين بإكفار ولا إفساق، ولكن أكثر ما يعتقدون الخطأ في مخالفة النصوص من غير زيادة على هذا».

وكلام يحيى بن حمزة يدل على أن الجارودية هي التي لها الصولة والجولة في الطعن في الصحابة، وذلك في ترجمة الفقيه أحمد بن أحمد الحملي الذي وصفه بقوله: «وهذا الفقيه على نهج الشيعة الأول شديد الموالاة لوصي رسول الله، متجرماً ممن عاداه، وله محبة في مولانا عليه السلام (ويقصد به: الإمام المتوكل محسن بن أحمد المتوفى سنة ١٢٩٥هـ) واعتقاده صادق، وانتمائه موافق [هكذا؟] ولا يزال يصدع بكلمة الحق، وهو ضرير البصر، منور البصيرة، مضيء السريرة، من الشيعة الجارودية الذين هم في الحقيقة خلَّص الزيدية، وأتباع العترة الزكية، فهم الذين على طريقة أئمة الآل».

وقال شيخنا الوادعي في تعليقه على «الرسالة الوازعة» ص(١٩٢) بعد أن ذكر الجارودية: «أفبعد معرفة ما عليه أبو الجارود وأتباعه من الضلال يتجاسر بعض المخذولين بصعدة أن ينسبوا مذهبهم إلى أبي الجارود الضال المبتدع».

وقال أيضاً في كتابه «المصارعة» ص(٤٢٤): «في الواقع أنهم ليسوا بزيدية... فهم من أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر، أنتم تسمعون بعضهم يقول: نحن جارودية، أتدرون ما معنى جارودية؟ معناها: أنهم يرون سب أبي بكر وعمر وسب الصحابة».

وقال محمد الحاج الكمالي في كتابه «الإمام المهدي أحمد بن يحيى» ص(٢٧): «وترى مصادر الزيدية أن المخترعة هم أتباع الإمام الهادي المخلصين، غير أن عقيدتهم ظلت مجهولة

حتى خرج القاضي جعفر بن عبد السلام عن المطرفية، والتحق بالمخترعة، ثم سافر لجلب كتب المعتزلة من العراق، فتطور هذا المذهب بأفكار المعتزلة، فانتقلت هذه الفرقة من الجمود إلى الحركة والنشاط بفضل مذهب الاعتزال».

وقال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١ / ٥٥٤): «ثم قال يحيى بن الحسين: وهذه بلية عظيمة، فإن كثيراً من الشيعة يعتقدون أن النص جلي من الجارودية على مثل قول الرافضة الإمامية، فتراهم يكفرون المسلمين لكنهم لا يظهرون ما أظهر السيد من التكفير وإن كان ذلك مذهبهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

قلت: وقد التقى الأصل وهم الرافضة الإيرانية مع الفرع وهم الجارودية في عصرنا، قال القاضي إسماعيل الأكوع في كتاب «الزيدية، نشأتها ومعتقداتها» ص (٨٢) معلقاً على كلام الدامغاني: «هكذا كانت الزيدية في عصر الدامغاني، أما اليوم فإن أكثر العلويين المنتسبين مذهباً إلى زيد بن علي، ونسباً إلى علي بن أبي طالب ﷺ ومن اعتزى إليهم من أهل اليمن، وما أكثرهم، وقد تحول بعد قيام الثورة الإيرانية سنة (١٩٧٩م) إلى شيعة إثني عشرية تحت غطاء مذهب الإمام زيد بن علي، ولو كان الأمر يتعلق بهؤلاء شخصياً لهان الخطب، ولكنهم يسعون بنشاط دائم إلى التبشير بهذا المذهب بالدعاية له وتوزيع كتبه مجاناً غير ما يباع منها في مكتبات خاصة بأثمان زهيدة. وما سبق ذكره يتلخص في ثلاثة أمور:

الأول: أن الجارودية أشهر الفرق الزيدية سباً بل تكفيراً لكثير من الصحابة، وقد سبق إيضاح هذا في (الفصل الثاني).

الثاني: أن الهادوية جارودية، وقد انقسمت الهادوية إلى ثلاث فرق: جارودية، حسينية، مطرفية. ولم يكن الانقسام فراراً من الطعن في الصحابة، بل ذلك باق في كل واحدة منهن.

الثالث: أن الجارودية هي الفرقة الوحيدة الباقية إلى عصرنا، وأما المطرفية، والحسينية فقد انقرضتا منذ زمن، كما أوضحناه قريباً.

تأييد رافضة اليمن لثورة الخميني

لقد قام إمام الضلالة الخميني في عصرنا بثورة على حكام رافضة إيران آنذاك، وادعى أنها ثورة إسلامية، فظن المسلمون الجاهلون بمكر الرافضة ودسائسهم أنها خالية من ضلالاتهم الشنيعة، ففوجئوا أن الخميني شاع في إعادة الرفض جذعاً كما يدرك ذلك من قرأ كتبه، إذ أن فيها أقوالاً دالة على تعصبه المقيت للرافضة، ومن ذلك ما ذكره في كتابه «الحكومة الإسلامية» ص(٤٧-٤٨) قوله: «مقام أئمتنا أرفع من مقام الأنبياء والرسل» بل رفع شأنهم إلى مقام الألوهية والربوبية، وقد ظهرت عمالته لأمريكا وغيرها من دول الكفر، كما هي عادة الرافضة على مر التاريخ.

وأما موقف رافضة اليمن من هذه الثورة فيوضحه محمد بن إبراهيم المرتضى أحد كبار الزيدية في كتابه «الزيدية والإمامة وجهاً لوجه» ص(١٢٦-١٢٧) بقوله: «وأما حب الزيديين للخميني وتأييدهم له فهو نابع من أن الثورة في وجه الطغاة شيء عظيم، نحب صاحبه ونقدره ونجله لعمله هذا، بعيداً أو بغض النظر عن معتقداته ومبادئه، ولأن الخميني ترك القيود التي يقيدها بها المذهب من التقية والخنوع وانطلق يفجر ثورة كبرى بالخروج على الظلمة، وهذا المبدأ هو رأس مذهب الزيدية، وما نجحت الثورة الإيرانية إلا بهذه المبادئ، فرجع الإماميون بغير شعور لمبادئ الزيدية من الثورة والخروج وتنصيب إمام ولو بطريقة أخرى كمرشد ثورة، أو ولي الفقيه، أو نائب الإمام الثاني عشر، فكلها يؤدي غرضاً واحداً هو وجود من يحكم ويتولى سياسة أمر الأمة، ثم إن الحاجة جعلتهم يرجعون

إلى هذه المبادئ فنجحوا نجاحاً باهراً لأنهم أقاموا دولة تحميهم وتحمي مبادءهم ومذهبهم وانتشر مذهبهم ولا يزال بفعل الدعم السخي من حكومتهم».

وقال حسين بن بدر الدين الحوثي: «إن كل من وقفوا ضد الثورة الإسلامية في إيران في أيام الإمام الخميني رأيناهم دولة بعد دولة يذوقون وبال ما عملوا» ثم يضيف قائلاً: «اليمن نفسه شارك بأعداد كبيرة من الجيش ذهبوا ليحاربوا الإيرانيين، ليحاربوا الثورة الإسلامية في إيران، الإمام الخميني كان إماماً عادلاً... كان إماماً تقياً، والإمام العادل لا ترد دعوته كما ورد في الحديث، من المتوقع أن الرئيس، وأن الجيش اليمني لا بد أن يناله عقوبة ما عمل» انتهى كلامه نقلاً من كتاب «الحرب في صعدة» ص(٦٥).

وفي المصدر نفسه ص(٤٠ـ٤١) أن حسينية الثقلين بحي البليلي بالعاصمة صنعاء نشرت شعارات كتبت وبرزت في شارع الدائري على محلات وتسجيلات إمامية ترافقها بعض الصور للرموز الشيعية كالخميني، والصدر، والخوئي، ورفسنجاني، وحسن نصر الله، وغيرهم. ألا فلتعلم أن رافضة اليمن يترقبون الفرصة لإقامة ثورة ليعيدوا الحكم الرافضي في اليمن كما هي طريقتهم من القرن الثاني الهجري، فها هو صاحب كتاب «الزيدية والإمامية وجهاً لوجه» يلوم الإمام جعفر الصادق في عدم خروجه، قال في ص(٨٤-٨٥) من كتابه المذكور: «ثم إذا كان الصادق ﷺ هو الإمام الشرعي كما تزعم الإمامية فلماذا لا يدعو ويظهر نفسه خصوصاً في هذه الفترة التي كان فيها حكم بني أمية يحتضر والفرصة مهيأة له لتولي الإمامة، فلا مانع له من الخروج شيء، ولا توجد دولة يمكن أن تحاربه أو تمنعه من دعوته، وما اجتماع بني هاشم - كما قال أبو الفرج - لمناقشة أمر الإمامية في هذه الفرصة وهي زوال دولة بني أمية إلا لمبايعة إمام شرعي من أهل البيت عليهم السلام»

وأدل على هذا ما ذكرناه في الفصل الثاني من أن العلويين والعباسيين لما رأوا ضعفاً في الخلافة الأموية في آخر عهدها اجتمعوا للقضاء عليها، والدعوة إلى الرضا من آل محمد، وفعلوا الأفاعيل حتى أزيحت وأقيمت الخلافة العباسية، وهكذا تعامل العلويون مع الدولة العباسية عندما لم ينالوا الخلافة، ولا يزالون على هذا السير كلما سنحت لهم فرصة إلى عصرنا، وما خروج الرافضة في اليمن بقيادة حسين بدر الدين الحوثي سنة (١٤٢٥هـ) على الدولة اليمنية إلا تجديداً لتحين الفرصة عندهم للوثوب على الملك، وما حالهم إلا كما قال شاعرهم:

قل لفهد وللقصور العوانس ... إننا سادة أباة أشاوس

سنعيد الحكم للإمام إما ... بثوب النبي وإما بأثواب ماركس

وإذا خابت الحجاز ونجد ... فلنا إخوة كرام بفارس

فليعلم هذا حكامنا جيداً ولا يغفلوا عن كيد هؤلاء، والله المسئول أن يحفظ العباد والبلاد من كيد الكائدين ومكر الماكرين.

تقية رافضة اليمن

لقد أصلت رافضة الإثني عشرية أصولاً باطلة وجعلوها من أصول الإسلام، ومن تلك الأصول: التقية. وقالوا: من لا تقية له فلا دين له، بل جعلوها تسعة أعشار الدين كما هو مشهور عنهم، ونسبوها إلى آل بيت النبوة زوراً وبهتاناً، ورافضة اليمن لا يزالون يأخذون من الإثني عشرية التقية وغيرها، والتقية عند الرافضة هي الكذب والنفاق، فهم يظهرون للمسلمين أنهم يوافقونهم، ويبطنون مخالفتهم للحق الذي معهم.

قال الإمام الشوكاني في «أدب الطلب» ص(٨٥-٨٦): «وهكذا من ألقى مقاليد أمره إلى رافضي - وإن كان حقيراً - فإنه لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه، ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له، لأنه عنده مباح الدم والمال، وكلما يظهره من المودة فهو تقية يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة، وقد جربنا هذا تجريباً كثيراً، فلم نجد رافضياً يخلص المودة لغير رافضي، وإن آثره بجميع ما يملكه، وكان له بمنزلة الخول وتودد إليه بكل ممكن».

وقال شيخنا الوادعي في «صعقة الزلزال» (١/ ٢٢٨): «وأما المحقق لكتاب ابن حريوة فقد خان المؤلف والقارئ، حيث أنه يبدل بعض عباراته كما ذكره ص(٨٨) من المقدمة، وهذا شأن الشيعة فإن تقيتهم تشبه النفاق، فليس لديهم من الجرأة ما يحملهم على الصراحة وكلمة الحق فيما يعتقدون».

وقال أيضاً في «رياض الجنة» ص(٢٥): «لم يزل الشيعة مقهورين، لأنهم كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أجهل الناس بالمعقول والمنقول» وعند أن اطلعت على هذه الفتوى أردت أن أنقل خلاصتها، وأرسل بها إلى مفتي إذاعة صنعاء وأقبض الفتوى بيدي، فإن الشيعة تستعمل التقية، فبعد أيام تقوى - إن شاء الله - شوكة أهل السنة ويقول هؤلاء المفتون ما قلنا، فإنهم يتلونون، فقد قرأت في بعض كتبهم: أنهم إذا صلوا مع من يؤمن، وخافوا على أنفسهم يقولون: آمّين، بتشديد الميم».

ومعنى آمّين: قاصدين. أما آمين بدون تشديد الميم فمعناها: استجب لنا.

ومن تقية رافضة اليمن في عصرنا ما نشرته بعض الصحف اليمنية من أن الشيخ حمود بن عباس المؤيد نائب مفتي اليمن السابق أحمد زبارة سئل عن حكم سب الصحابة بما فيهم أبو بكر وعمر وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم. فقال: إنه لا يعلم الحكم.

قلت: لو سنحت الفرصة للمفتي لأفتاه بما يخفيه، ولكنه ترك ذلك تقية.

ولما قامت فتنة الحوثي وخاف المؤيد على نفسه استعمل التقية حينما سئل بسؤال، هذا نصه: هنالك بعض الحاقدين يرددون أنكمْ لم تنكروا على من يسب صحابة رسول الله ﷺ ومن يسب عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في سؤال وجهوه إليكم، ونحن نعلم أنكم من أعلام المذهب الزيدي المعروف بحمايته لجناب أصحاب رسول الله ﷺ، ونزاهته عن الرفض، فيرجى التوضيح، الله يحفظكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

فأجاب قائلاً: حفظكم الله ورعاكم، صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم قد مدحهم الله تعالى في القرآن الكريم بقوله ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ...﴾ (الفتح: ٢٩) إلى آخر السورة، وعائشة رضي الله عنها هي زوج رسول الله ﷺ من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وقد برأها الله مما قاله أهل الإفك بعدة آيات في سورة النور في القرآن الكريم، والرسول يقول: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر» فكيف بأصحابه ونسائه، فهذا ما نَدين الله به، ومن نسب إلينا غير هذا فعليه إثم الباهتين المفترين» ومن تقيته أيضاً إبان فتنة الحوثي الزعم بأنه ليس مشاركاً فيها، ثم فضحته صحيفة الدستور في عددها (١١) الصادرة في رجب عام (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م) حيث ذكرت بأن حمود بن عباس المؤيد كان يغرر بالشباب ويرسل بهم للقتال مع الحوثي، ويعطي لهم تعويذات تعلق على صدورهم عند القتال ليثبتوا، وإذا قتلوا وهي معهم دخلوا الجنة، وصورت الصحيفة صورة التعويذة، وهذا يذكرنا بما فعله إمام

الضلالة الخميني حينما كان القتال بينه وبين العراق، حيث أعطى لجنوده مفاتيح للجنة إذا قتلوا، تشابهت قلوبهم!!

ومن اشتهر بالتقية في عصرنا المدعو المرتضى المحطوري صاحب مركز بدر، ظهرت منه التقية في أكثر من موقف، خصوصاً في فتنة الحوثي عام (١٤٢٥هجرية) فقد زعم أنه لا صلة له بالحوثي ومن معه من الشباب، وقد فضحه شريكه في الحزب يحيى الديلمي المحكوم عليه بالقتل تعزيراً حيث وصفه في إحدى رسائله التي أدانته بها المحكمة الإبتدائية وصف المحطوري بالقائد الأعلى والأوحد للحركة العلمية الجهادية في اليمن، وأيضاً نشرت بعض الصحف عن أحد أفراد حزب الحق تقسيمه قادة حزب الحق إلى جناحين: جناح ديني، وجناح عسكري، وذكر أن المحطوري من الجناح الديني.

ومن تقية المحطوري أنه يزعم أنه لا صلة له بإيران، وأنها تكرهه، مع العلم أن محمد شداد قد وجه سؤالاً للمحطوري هذا نصه: ما هو سر الأحجار التي أتيت بها من إيران؟ هذه التي تدعي أنها تكرهك، وهي تملأ كيساً كبيراً كما أخبرتني أنت...؟!

«صحيفة الناس»العدد (٢٠٩).

وفي نفس المصدر ذكر محمد شداد أن أغلب كتب مكتبة المحطوري للأطفال والشباب، والتي تشرف عليها (جمعية نشر الثقافة والمعرفة) تحكي عن الخميني وحياته، وزهده، وجهاده.

ومن عرف بالتقية عند فتنة الحوثي المدعو إبراهيم الوزير الكاتب في بعض صحف الرفض في اليمن، حيث قال: «حصر الولاية في البطنين خطأ يجب تصحيحه، وحصرها في قريش خطأ آخر، وبطن صندوق الاقتراع النزيه هو الذي يعطي حق الولاية العامة» وهذا منه

تقية، فإن من أصولهم التي تفانوا دفاعاً عنها: أن الولاية لا تخرج عن ذرية الحسن والحسين، ومتى خرجت وجب نزعها.

ومما يشبه التقية صدور بيان علماء التشيع إبَّان خروج الحوثي على الدولة عام (١٤٢٥هـ) ومما جاء في البيان: «... وبناء على ما تقدم رأى علماء الزيدية التالية أسماؤهم التحذير من ضلالات المذكور وأتباعه، وعدم الاغترار بأقواله، وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت، وإلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييد لها، ولا الرضا بها ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾[المائدة:٥١] وهذه براءة للذمة، وتخلص أمام الله من واجب التبليغ» وذيل البيان بالتالية أسماؤهم:

حمود عباس المؤيد، أحمد الشامي، محمد محمد المنصور، صلاح بن أحمد فليته، حسن محمد زيد، إسماعيل عبد الكريم شرف الدين، محمد علي العجري، حسن أحمد أبو علي، محمد حسن الحمزي، محمد حسن عبد الله الهادي.

وقولنا: (يشبه التقية) لأن من أصول الهادوية الكبرى الخروج على حكام المسلمين ولا يعلم أن هؤلاء قد تخلوا عنه.

افتتان الهادوية بالهادي يحيى بن الحسين وغلوهم فيه

لقد بلغ غلو الهادوية في الهادي حداً لا يقره عقل، ولا يقبله شرع، وقد تقدم أن ذكرنا أن الهادوية تذكر آثاراً في بعض كتبها تبشر بخروج الهادي إلى اليمن، وأنه يحيي الإسلام، ولا يصح منها شيء، وذكرنا أن ما عليه الهادي من المخالفات للشرع يدل - أيضاً - على بطلان

تلك الآثار، ومن غلوهم المفرط ما قاله عبد الله بن حمزة: «إننا نهاب نصوص الهادي كما نهاب نصوص القرآن». «هجر العلم ومعاقله في اليمن»(٣/ ١٢٨٩)

وقال نشوان الحميري وهو ينكر على المقلدة للإمام الهادي:

إذا جادلت بالقرآن خصمي أجاب مجادلا بكلام يحيى
فقلت كلام ربك عنه وحي أتجعل قول يحيى عنه وحيا

نقلاً من رسالة «الزيدية» للقاضي إسماعيل الأكوع ص(٣٥).

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٦٢) وهو يتحدث عن تقليد الهادوية للهادي: «ومن عجائب متفقهة عصرنا في بلدنا هذا المدعين أنهم زيدية هادوية أن هذا تصريح إمامهم أن هذا الحديث نص في الإمامية مع تعظيمهم لهذا الإمام، ومجاوزة الحد في تعظيمه، حتى تراهم يرون نصوصه حجة كأنها الكتاب العزيز، أو السنة النبوية كما قال نشوان الحميري رحمه الله تعالى:

إذا ماجئته بكلام ربي أجاب مجادلا بكلام يحيى

بل سمعنا منهم التصريح بأن الاعتماد على نصوصه أولى، لأنه قد بلغ من معرفة الكتاب والسنة مبلغاً لا ندركه ولا نقاربه، فما حكم به فكأنه عين حكم صاحب الشريعة، واجتهاد المجتهد منا درجة نازلة، ويرون إيثار ذلك أولى ويمدحون به...»

وقال إبراهيم بن محمد الوزير مادحاً للهادي:

من خص بالجفر من أبناء فاطمة وذو الفقار ومن أروى ضمى الفقر

سارت بمذهبه الركبان واشتملت بقبره الناس مثل الحِجر والحَجر

نقلاً من «المصابيح الساطعة الأنوار» (١/ ٢٨١).

وقال المنصور بالله الحسن بن بدر الدين في كتابه «أنوار اليقين» وهو يمدح الهادي: «حيث ذكرنا إمامته عليه السلام وقوله عندنا الحق، وكلامه الصدق، وهو أولى بالاتباع من غيره وأوثق».

وانظر إلى ما قاله المقدم لكتاب «المصابيح الساطعة الأنوار» ص(١٥) وهو يتحدث عن الهادي: «وخرج إلى اليمن سنة (٢٨٣هـ) فأحيا الله به الدين، وخلص به اليمن من القرامطة والفساد والفتن».

وقال المحقق لـ «مجموع رسائل الهادي» ص(٢٨): «كان وجود الإمام الأعظم إمام اليمن محيي الفرائض والسنن... قام في اليمن بإحياء الفرائض والسنن، وأباد البدع والمبتدعين»

قلت: إذا كان الغلو في الهادي من علماء الهادوية قد بلغ إلى ما ذكرنا فلا شك أن عوامهم أعظم مغالاة فيه. قال شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي: «وقد فتن الناس به (أي: الهادي) حياً وميتاً، ففي حياته أدخل بدعة التشيع، وبعد مماته فتن كثير من الناس بقبره، فذاك يقول: يا هادياه، ودعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله يعتبر شركاً... وفتن الناس بقبره بالطواف عليه، والتمسح بالتراب الذي عليه، وبتلك القبة المزخرفة التي على القبر... وفتن الناس بمذهبه». التعليق على «الرسالة الوازعة» ص(١٨٦-١٨٨).

قلت: بناء القبة على قبر الهادي من عمل بعض المتأخرين من أتباعه، ولم تكن من وصيته، ولكنه قد أوصى أن يدفن في المسجد، فكانت هذه أول شرارة البدع الداعية للشرك والخرافة.

ومن خلال سرد هذه الأدلة الدالة على الغلو الشنيع في الهادي يتحقق لديك أنهم لا يبالون بما خالفوه من الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة، فما الذي جعل آل بيت النبوة يرفضون الرافضة تارة، ويحرقونهم بالنار تارة كما صنع علي ﷺ بالسبئية إلا الغلو فيهم، فأين الهادوية من هذا؟!.

انتشار الرفض في غير صنعاء وصعدة أكثره كان في القرن الحادي عشر الهجري

ذكر العلامة المؤرخ محمد بن علي الأكوع في كتابه «اليمن الخضراء» ص(١٠٦) قائلاً: «وكان مذهب الهادي قابعاً في صعدة، ومنكمشاً عليها وعلى بلادها، وبعض ظاهر همدان، ولم يغز ستام نجد اليمن وبلاد حجة ومغارب حمير إلا في القرن الحادي عشر الهجري عندما تمت سيطرة القواسم على اليمن، وتغلبت الأسرة الزيدية على ناصية الأمور، وخلت البلاد من التيارات السياسية التي تجابهها، كما قحط اليمن من قادته ورؤسائه، وأصبحوا قانعين بالتبعية، إذ فقدوا كل مقومات الطموح والشعور بأنهم سادة البلاد».

وقال القاضي إسماعيل الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٧٨) وهو يتحدث عما جرى في عصر المتوكل إسماعيل بن القاسم: «هذا، وقد ازدهر العلم في عصره، وكثرت هجر العلم، وانتشرت أكثر ما تكون في آنس وعتمة، لأنه كان يبعث العلماء - الذين يفدون إليه - إلى القرى المتفرقة في آنس وغيرها لنشر فقه الهادوية بين أهلها، حتى يتحولوا إلى هذا المذهب».

وقال أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٢٤٤-١٢٤٥) في ترجمة المذكور: «واختار منهم فئة عين لكل واحد منهم قرية معينة ليسكنها ويجعلها هجرة لنشر المذهب الزيدي في المناطق المحيطة بها، وهي التي كانت تَدين بالمذهب الشافعي كناحية جبل الشرق من قضاء آنس، ومخلاف سماه من ناحية عتمة، وناحية الحداء، وتم في عهده تحول سكان هذه النواحي إلى المذهب الزيدي الهادوي، وكان يعهد إلى هؤلاء العلماء بالقضاء والإفتاء بمقتضى هذا المذهب، وتحصيل الزكاة ونقلها إلى مخازن الدولة في النواحي والأقضية».

وقال المروني في كتابه «الثناء الحسن على أهل اليمن» ص(١٠٨): «وفي سنة (١٠٤٦هـ) خرج أهل بلاد الحداء عن مذهب الشافعية إلى مذهب الزيدية، ولتقارب الديار أثر في هذه القضية».

وقد كان ملوك الهادوية يراسلون علماء اليمن لدعوتهم إلى اعتناق مذهبهم، فعلى سبيل المثال ما ذكره القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٣٩) وهو يتحدث عن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد قال: «وكان إليه حكم أكثر اليمن في عهد أخيه الإمام المؤيد، وأنه كان حريصاً على توجيه دعوة منه إلى العلماء من غير مذهبه الزيدي الهادوي إلى اعتناق مذهبه ومبايعته إماماً».

فالرفض في اليمن بقي منبوذاً بل محارباً من قبل أهل اليمن قرابة سبعة قرون، ولم يظهر إلا عندما استتب الأمر للهادوية على أكثر اليمن، كعهد الإمام المتوكل المتوفى سنة (١٠٨٧هـ) فهذا التأخر في انتشار الرفض في أكثر المناطق اليمنية دليل على رفض اليمنيين للتشيع المقيت، وكرههم له.

فتك الرافضة بالعلماء الذين يحذرون من الرفض

لقد ملئت كتب الرافضة بذكر فضائحهم وجرائمهم: اغتيالاً، وغدراً، ومكراً بالمسلمين، ولقد ظهرت طرق الرافضة المتخذة للوصول إلى هذه الجرائم، ففي كتاب «علل الشرائع» لابن بويه ص(٢٠٠) و«وسائل الشيعة» (١٨/ ٤٦٣) و«بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٣١) «سئل أبو عبد الله: ما تقول في قتل الناصب؟ فقال: حلال الدم، ولكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً، أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل».

وينقل الكشي في «رجاله» ص(٥٢٩) عن الصادق أنه قال: «اشفق إن قتلته ظاهراً أن تُسأل لم قتلته؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجة، ولا يمكنك إدلاء الحجة، فتدفع ذلك عن نفسك، فيسفك دم مؤمن من أوليائنا بدم كافر، عليكم بالاغتيال» وحاشا الإمام الكبير جعفر الصادق من هذه الأقوال، فهي من جراب الكذب عليه الذي عرفت به الرافضة.

وهذا أحد الرافضة ممن كان في جماعة سرية يشرح بعض وسائله فيقول: «منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه فإذا خرج عليَّ قتلته» «رجال الكشي»ص(٣٤٢-٣٤٣)وذكر أيضاً أنه قتل ثلاثة عشر مسلماً، و في «رجال الكشي» أن إمامهم أمر بقتل فارس بن حاتم القزويني، وضمن لمن قتله الجنة. وذكر نعمة الله الجزائري ما فعله الرافضي ابن يقطين، قال: «إن علي بن يقطين وزير الرشيد اجتمع في حبسه جماعة من المخالفين (أي: لم يكونوا رافضة) فأمر غلمانه فهدموا السقف على المحبوسين فماتوا كلهم، كانوا خمسمائة رجل تقريبا».

« الأنوار النعمانية» (٢/ ٣٠٨) كل ما سبق نقلته من كتاب «بروتكولات آيات قم». ص(٨٩-٩٤).

وذكر المقدسي في كتابه «النهي عن سب الأصحاب» ص(١٠٢) عن أبي العباس قال: كنا بمدينة النبي ﷺ نحو أربعة فقراء، فكنا نسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رضي الله عنهما، فسمعنا رجلاً من أهل المدينة فدعانا إلى بيته، فمضينا معه ونحن نظن أنه يطعمنا شيئاً، فلما دخلنا أغلق الباب وضربنا ضرباً كثيراً حتى كسر مرفقي، فخرجنا ومضينا إلى نخل حمزة فقعدنا هناك، فإذا شاب قد جاءنا فقال: يا فقراء، هل يحسن أحد منكم يغسل الميت؟ فقلت له: نعم. فقال: تعالوا، ثم جاء بنا إلى دار الرجل الذي ضربنا، فقال: إن أبي هو الذي ضربكم وقد مات فغسلوه، وأعلمكم أني قد رجعت عن مذهبه، قال: فكشفنا وجهه فإذا هو وجه خنزير، قال: فغسلته وكفنته».

وإليك كيفية قتل الشيخ أحمد الكسروي بسبب تحذيره من الرفض كما ذكر ذلك صاحب كتاب «حقيقة الشيعة حتى لا تنخدع » ص(١٨٧) قال: «فقد جمعت توقيعات الآلاف بأنه يجب على الحكومة أن تأتي بالكسروي إلى إدارة العدل في المحكمة الشرعية فيحاكم هناك لكفره بدين الله، وقد أجابتني الحكومة على ما طلبت، وتحدد موعد المحاكمة، كنت قد عقدت العزم في ذلك اليوم على قتله، لأن هذا هو جزاؤه الوحيد، فذهب تسعة من إخواني المندوبين لقتله في المحكمة وقتلوه، وقتلوا تابعه وحارسه حداد، وشرد الجنود، وشرد القضاة، وشرد الناس، وقد كانوا ثلاثة آلاف لشهود محاكمته، وعاد مندوبنا من غير مزاحم».

وقال حسين الموسوي في كتابه «لله ثم للتاريخ» ص(٨-٩) وهو يتحدث عن قتل الرافضة لعلماء التصحيح فيهم: «فقد قتلوا نجل مولانا الراحل آية الله العظمى الإمام السيد أبي الحسن الأصفهاني أكبر أئمة الشيعة من بعد عصر الغيبة الكبرى وإلى اليوم، وسيد علماء الشيعة بلا منازع، عندما أراد تصحيح منهج الشيعة، ونبذ الخرافات التي دخلت عليه، فلم يرق لهم ذلك فذبحوا نجله كما يذبح الكبش ليصدوا هذا الإمام عن منهجه في تصحيح

الانحراف الشيعي، كما قتلوا قبله السيد أحمد الكسروي عندما أعلن براءته من هذا الانحراف، وأراد أن يصحح المنهج الشيعي فقطعوه إرباً إرباً. وهناك الكثير ممن انتهوا إلى مثل هذه النهاية جراء رفضهم تلك العقائد الباطلة التي دخلت إلى التشيع، فليس بغريب إذا ما أرادوا لي مثل هذا المصير».

ولا تظن أن رافضة اليمن في عافية من الفتك بعلماء السنة، فقد فتكوا بغير واحد كفتكهم بالعالم محمد بن الحسن بن راشد، قال الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٤٦٧) في ترجمة المذكور: «عالم في الفروع والأصول، وصفه الجندي بما يلي: كان فاضلاً، جرى بينه وبين الزيدية مناظرات وقطعهم، ثم إنهم سموه فتوفي.

وهذا أحمد بن زيد بن علي بن حسن الشاوري أحد العلماء المبرزين، وكان المرجع والمعول عليه في ناحيته، قتله الإمام صلاح الدين محمد بن علي بن محمد بن علي حينما أغار على المرواح من بني شاور... سنة (٧٩٣هـ) فأوقع بأهلها وقعة شديدة... واستولى عسكره على ما بأيديهم، وقتلوا أحمد بن زيد الشاوري وانتهبوا من بيته جملة أموال، يقال: إن أكثرها وديعة للناس، والسبب في قتله ما ذكره الشرجي في كتابه «طبقات الخواص» أن الإمام قتله بسبب أنه صنف كتاباً مختصراً يحث فيه على ملازمة السنة ويحذر من البدعة. وقال الأهدل في «تحفة الزمن» وسبب ذلك (أي: قتله) عداوة المذهب والغيرة من الفقيه لقبوله وشهرته عند الناس، وإنكاره لمذهب الزيدية». انظر «هجر العلم» (١/ ١٥٠).

وقال الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٥٥١) (حاشية) وهو يتحدث عن قتل المفتي جغمان: «... وكما فعل الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين حينما كلف من يقتل المفتي القاضي محمد بن محمد بن إسماعيل جغمان سنة (١٣١٥هـ) فطعن طعنات كثيرة وسلم منها

ليقتله ابنه الإمام يحيى سنة (١٣٢٣هـ) في بلاد حاشد بعد أن أرسل من يختطفه من صنعاء، مع أن القاضي جغمان شيخ الإمام يحيى، وقد قتل معه القاضي إسماعيل بن يحيى الردمي لا لسبب إلا أنهما كانا يعملان مع الدولة العثمانية في صنعاء، وقد صارت حادثة القاضي جغمان نكتة على الإمام يحيى، قال السنيدار في كتابه «الطريق إلى الحرية» ص(٥٤): كان الإمام يسأل الناس: ما رأيكم في المحابيس الأشرار؟ فيقول بعضهم: والله لقد أرحتم الناس منهم. وآخر يقول: لقد حكمت فيه حكما سماوياً. ومنهم من يقول: لعنهم الله والإمام منور بصيرة.

وذات يوم طلع الإمام ليرى الحبس الجديد، فوصل مدير السجن، فسأله الإمام: كيف ضيوفك؟ فقال: مشدد عليهم، وكل بمفرده. فقال أحد الحاضرين: والله ما يستحقوا إلا أن تجغمنهم، فصرخ الإمام: ما إلى أمك؟ وهي كلمة غضب يقولها اليمنيون، ومعناها: مالك، ولهذا الكلام، وقد قصد الرجل بكلمته تجغمنهم، أي: تصنع ما صنعت بالقاضي محمد جغمان ذلك الرجل العلامة المفتي الذي رفض مبايعة الإمام يحيى، فأرسل له من اغتاله، وقد اسود وجه الإمام يحيى عند سماع هذه الكلمة، لأنه ذكر الحاضرين بما فعله الإمام يحيى بجغمان، وكذلك بالقاضي إسماعيل الردمي وكحيل وعبد الله المكرمي الذين قتلهم سنة (١٣٢٣هـ) وأما من حاولوا قتله ثم لم يمكنهم الله منه فكثير، فها هو محمد بن إسماعيل الأمير يقول عنه الأكوع في «أئمة العلم المجتهدون في اليمن» ص(١٨٠): «كما لم يقتصر اهتمام المترجم له (أي: الأمير) على نشر السنة بين تلامذته ومريديه فحسب، بل كان أيضاً يزيِّف ما لا دليل عليه من المسائل الفقهية المعمول بها عند أتباع المذهب الزيدي الهادوي مما جعله عرضة لسخط العلماء المقلدين، فناصبوه العداء، وتآمروا على قتله بتحريض العامة أتباع كل ناعق عليه، كما أشار إلى ذلك في قوله مخاطباً رسول الله ﷺ:

فإني قد أوذيت لنصرتي ... لسنتك الغراء في البر والبحر

وكم رام أقوام وهموا بسفكهم دمي فأبى الرحمن نيلي بالضر

فكتب الله له السلامة حتى يؤدي ما حمله من أمانة العلم إلى أهله، فكان يتصدر لتدريسها أينما حل وأينما ارتحل، فانتفع به جم غفير.

وها هو الإمام الشوكاني يحكي ما جرى له في جامع صنعاء حينما كان يدرس فيه، فقد قال في «أدب الطلب» ص(٤٢): «فلم أجد لي رخصة في البعد عن مجالس التدريس وعدت، وكان أول درس عاودته عند وصولي إلى الجامع في أصول الفقه بين العشائين فانقلب من بالجامع، وتركوا ما هم فيه من الدرس والتدريس، ووقفوا ينظرون إليَّ متعجبين من الإقدام على ذلك، لما قد تقدر عندهم من عظم الأمر، وكثرة التهويل والوعيد والترهيب، حتى ظنوا أنه لا يمكن البقاء في صنعاء فضلاً عن المعاودة للتدريس، ثم وصل - وأنا في حالة ذلك الدرس - جماعة لم تجر لهم عادة بالوصول إلى الجامع، وهم متلفعون بثيابهم لا يُعرفون، وكانوا ينظرون إليَّ ويقفون قليلاً ثم يذهبون، ويأتي آخرون حتى لم يبق شك مع أحد أنها إن لم تحصل منهم فتنة في الحال وقعت مع خروجي من الجامع، فخرجت من الجامع وهم واقفون على مواضع من طريقي، فما سمعت من أحدهم كلمة فضلاً عن غير ذلك، وعاودت الدروس كلها، وتكاثر الطلبة المتميزون زيادة على ما كانوا عليه في كل فن، وقد كانوا ظنوا أنه لا يستطيع أحد أن يقف بين يدي مخافة على أنفسهم من الدولة والعامة، فكان الأمر على خلاف ما ظنوه، وكنت أتعجب من ذلك وأقول في نفسي: هذا من صنع الله الحسن ولطفه الخفي».

وكثرة مؤاذاة الرافضة في اليمن لعلماء السنة مشهورة، فمؤاذاتهم لابن الوزير، والمقبلي، وابن الأمير، والشوكاني، والشيخ مقبل، وغيرهم - رحمهم الله - ملئت بذلك الأسماع، وهذه

المؤاذاة صنوف وألوان. والذي يسلك طريق البيان لما عليه الرافضة عليه أن يتوكل على الله، فإن الله قال: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣] وعليه أن يعلم أن الله يقول: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

الرفض في عهد المقبلي

قال - رحمه الله - في «العلم الشامخ» ص(٦٣): «ولقد سرى داء الإمامية في الزيدية في هذه الأعصار حتى تظهر جماعة مع مذهب الإمامية، وهو تكفير الصحابة ومن تولاهم صانهم الله تعالى».

وقال في نفس المصدر ص(٦٢-٦٣): «ثم رأيناهم إذا وفد إمامي على هذه الدولة المباركة في اليمن الآن هشوا إليه وأجهشوا وعشعشوا وانتعشوا، وقلت للخطيب المشار إليه في خطبة هذه الأبحاث: ..أراكم يغد على هذه الدولة المباركة الرجل من الإمامية فكأنما وفد عليكم ملك، ومن أصولهم البراءة منكم ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم لأنهم أنكروا ما علم من الدين ضرورة بزعمهم، وإن أئمتكم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا رؤساء الضلال والكفر - صانهم الله - ويسمون من خالفهم كافراً ومنافقاً، وإذا جاءكم الرجل من أهل المذاهب الأربعة فكأنما رأيتم شيطاناً، ومن أصولهم وأمهات المسائل عندهم أن لا يكفر أحد من أهل القبلة، فأخبرني ما هذا؟ فما وجد من الجواب إلا أن قال: الإمامية لم يشتغلوا بنا ولا بأذيتنا، وهؤلاء يرموننا بالابتداع، فقلت: أيهما أعظم: الرمي بالبدعة مع الشهادة لكم بالإسلام، أم الرمي بالكفر، واستحلال دمائكم، وسبي نسائكم وأبنائكم، واغتنام أموالكم؟ فألجم».

وقال أيضاً وهو يتحدث عن رافضة اليمن: «ثم نبرأ إلى الله من ابتداعهم، سيما ثلب أصحاب النبي ﷺ بمجرد التخطئة، كما قال الزهري: من رأى أن علياً كان أحق بالإمامة من أبي بكر وعمر وعثمان فقد خطأ أبا بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار».

وقال أيضاً ص(٦٤-٦٥): «ولقد أعجبني ما قال بعضهم في هذا المعنى متوجعاً مع زيادة إطناب في جانب الأصحاب الذين هم أهل بلدنا صنعاء وما والاها:

عجبت ودأب الدهر إبدا العجائب ... مصير الهدى الماضي إحدى الغرائب

إذا ما تولينا صحابة أحمد ... يقولون نصب وهو شر المناصب

إذا كان معنى النصب هذا فإنني ... ألا فاشهدوا ويا قومنا ألف ناصبي

وذكر الكسا أصحابه وبنيهم ... خيار البرايا الأكرمين الأطايب

إذا ما ذكرناهم يقولون رافض ... إلا أن هذا الرفض أسنى المطالب

وما الرفض إلا مذهب لم يقل به ... سوى أحمق قد صح في التجارب

ومن شؤمهم كم يلطخون منزهاً ... وما ضر نبح الكلب زهر الكواكب

وقد أشرفت للرفض هيا أدينه ... فشال بهاكم من مريب مكاذب

ومناهم الشيطان أن يظهروا فما ... أفادوا سوى جري الأماني الكواذب

وقال أيضاً في العلم الشامخ ص(/ ٦٥):

وسائل صف لنا ما الرفض قلت له ... الرفض داء عظيم يشبه الكلبا

وصاحب الرفض كلب لا علاج له ... فاختر له السوط إن وأتى أو الهربا

واللعن والطعن في الأعراض ديدنه ... لأن قلب البعيد الغمر قد قلبا

قولوا لهم لعن الديان شركم ... ومن يحق عليه اللعن قد عطبا

وما أوفق تشبيه الرفض بالكَلْب وحسن موقعه عند من عرف حقيقة المشبه والمشبه به هنا..» . اهـ.

وفي مقدمة «العلم الشامخ» ص(٥) نسبت إليه هذه الأبيات أيضاً:

قبـــح الإلـــه مفـــرقا ... بـــين الـــصحابة والقـــرابه
مـــن كـــان ذلـــك دينـــه ... فهـــو الـــسفيه بـــلا اســـترابه
الجمـــع بـــين ولائهـــم ... يـــا طالبـــا عـــين الإصـــابه
مـــا إن قرنـــت بـــه الدعـــا ... إلا توقعـــت الإجـــابه
إذ كـــان ذا في عـــصرنا ... متجـــاوزا حـــد الغـــرابه

وقال أيضاً في «الأرواح النوافح» ص(٣٨٢): «وغير الرافضة من الشيعة وهم الزيدية تذبذبوا كثيراً في هذه المسألة (عدم قبول رواية الصحابة) واختبطوا، إذا جاءهم الحديث بما تهوى أنفسهم قبلوه حتى عمن يفسقونه بالبغي مثلاً، كما تراه في أول حديث في الشفاء وفي سائره، وفي غيره من كتبهم، فإذا جاء الحديث بما لا تهوى أنفسهم ردوه، وقدحوا في أفاضل الصحابة» .

ومن تأمل كلام المقبلي يرى سرعة انتشار داء الإمامية في رافضة اليمن، وما ذاك إلا لوجود الرفض فيهم أصلاً، فلا يحتاجون إلا إلى تذكيته وإشعاله فقط ولو كانوا خالين من الرفض ما قبل رفض الإمامية الذي هو أخبث الرفض، لأنه سب وتفسيق وتكفير لخير الخلق بعد الأنبياء والرسل، ألا وهم الصحابة رضي الله عنهم.

الرفض في عهد الإمام الشوكاني

لقد أبان الإمام الشوكاني عن اتساع الرفض في عهده، أي: في القرن الثالث عشر، وبذل جهوداً عظيمة في التحذير من الرفض والخلاص منه، فإليك نبذة من ذلك، قال وهو يتحدث عن أركان الرفض في اليمن: «كما اعتقد هؤلاء النوكى أن الجمع بين الصلاتين ركن من أركان التشيع، اعتقدوا أيضاً أن الركن الثاني ترك الجماعة، والركن الثالث: ترك كتب حديث رسول الله ﷺ والركن الرابع: عداوة السلف. وأقول شعراً:

تشيع الأقوام في عصرنا ** منحصر في بدع تبتدع
عداوة السنة والثلب للأسلاف ** والجمع وترك الجمع

ولقد صان الله خلص الشيعة وأتباع أكابر الأئمة عن هذه البدع، وإنما وقع فيها من جهل الحقائق الشرعية، أو تجاهل كغلاة الرافضة». «وبل الغمام» (١/ ٢٣٨).

وقال -رحمه الله- مبيناً وسائل الرفض: «من أعجب ما رأيت أن بعض الرافضة دعاني إلى منزله، ووضع كتباً بمكان منه متصلاً بالمكان الذي أنا قاعد فيه، ثم خرج من المنزل وتركني فيه، فتناولت تلك الكتب واحداً بعد واحد، فوجدتها جميعها مشتملة على سب الصحابة وتكفيرهم، وذكر مثالب لهم مختلقة باطلة، فعرفت أن الرجل إنما دعاني لهذا المقصد، وهو كان من المشتهرين بالرفض، مع دعوى عريضة للعلم، ومن جملة ما رأيت في هذه الكتب «الحكمة الدرية» المنسوبة إلى الإمام أحمد بن سليمان، فرأيت بعض بياضها قد صار خلقاً، وبعضه قد صار متوسطاً بين الجدة والخلاقة، وبعضه جديداً، والكتابة فيه جديدة، وفيه كراس قد ألصق بالأصل، ولم تكن فيها من الكتابة إلا نحو أربعة أو خمسة سطور في أولها، ومعنى هذه الكتابة هكذا: فصل: واعلم - وفقك الله - أن فلاناً وفلاناً

(وعد جماعة من أكابر الصحابة) قد كفروا بالله - صانهم الله عن ذلك - وتلك الكتابة لعلها مكتوبة في ذلك الوقت، إما من صاحب المنزل، أو من بعض من يتصل به بإذنه، فانظر - رعاك الله - هذه الجرأة، ولا تستبعد ذلك من أحوال الرافضة فإنهم يكذبون كيف شاءوا ولا يبالون» «وبل الغمام» (١/ ٤٧٣).

وقال أيضاً في «أدب الطلب» ص(٧٩): «ولم أجد أهل ملة من الملل ولا فرقة من الفرق الإسلامية أشد بهتاً، وأعظم كذباً وأكثر افتراء من الرافضة».

وقال - رحمه الله - متحدثاً عن الرافضة أنهم لا يتنزهون عن محارم الله: «وبالجملة فإذا رأيت رجلاً قد انتهى به الرفض إلى ذم السلف الصالح والوقيعة فيهم - وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية - فلا نشك في أنه مثلهم فيما قدمنا لك، وجرِّب هذا إن كنت ممن يفهم، فقد جربناه وجربه من قبلنا، فلم يجدوا رجلاً رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان، ولا تغتر بالظواهر، فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ ويكون أعف الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف ناراً ولا يرجو جنة». «أدب الطلب» ص(٩٠).

وقال مبيناً تضاعف كُفر من كفَّر الصحابة من الرافضة وغيرهم بعد أن ذكر حديث: «ما كفر رجل رجلاً إلا باء أحدهما بها، إن كان كافراً، وإلا كفر بتكفيره. قال: فعرفت بهذا أن كل رافضي خبيث على وجه الأرض يصير كافراً بتكفيرهم لصحابي واحد، لأن كل واحد منهم قد كفر ذلك الصحابي، فكيف بمن كفر كل الصحابة، واستثنى أفراداً يسيرة تنفيقاً - لما هو فيه من الضلال - على الطغام الذين لا يعقلون الحجج، ولا يفهمون البراهين، ولا يفطنون لما يضمره أعداء الإسلام من العناد لدين الله، والكياد لشريعته، فمن

كان من الرافضة كما ذكرنا فقد تضاعف كفره من جهات أربع كما سلف، فكان حاصل ما هم فيه من ذلك أربع كبائر، كل واحدة منها كفر بواح:

الأولى: العناد لله عز وجل.

والثانية: العناد لرسوله ﷺ.

والثالثة: العناد للشريعة المطهرة، وكيادها، ومحاولة إبطالها.

والرابعة: تكفير الصحابة رضي الله عنهم الموصوفين في كتاب الله سبحانه بأنهم أشداء على الكفار، وأن الله سبحانه يغيظ بهم الكفار، وأنه قد رضي عنهم».

«نثر الجوهر» ص(١٠٩-١١١).

وقال داعياً عليهم بسبب سبهم لصحابة رسول الله ﷺ: «بل كيف من يسب أو يغتاب أو يلعن خيرة الخيرة من العالم الإنساني وهم الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم خير القرون كما وردت بذلك السنة المتواترة، فأبعد الله الروافض؛ عمدوا إلى من يعدل من أحدهم أو نصيفه أكثر من جبل أحد من إنفاق غيرهم كما في الحديث الصحيح من قوله ﷺ: «فإنه لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» وورد في الكتاب والسنة من مناقبهم وفضائلهم التي لم يشاركهم فيه غيرهم ما لا يفي به إلا مؤلف بسيط».

«نثر الجوهر» ص(١٠٥-١٠٧).

وقال -رحمه الله- داعياً حكام المسلمين إلى إنزال العقوبات على الرافضة: «وقريب من هذا من جعل سب الصحابة شعاره ودثاره، فإنه لا مقتضي لسبهم قط، ولا حامل عليه أصلاً إلى غش الدين في قلب فاعله، وكراهة الإسلام وأهله، فإن هؤلاء هم أهله على الحقيقة، أقاموه بسيوفهم، وحفظوا هذه الشريعة المطهرة، ونقلوها إلينا كما هي، فرضي الله

عنهم وأرضاهم، وأقمأ المشتغلين بثلبهم، وتمزيق أعراضهم المصونة، وقد رأينا في التواريخ ما صار يفعله أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك، بعد مرافعته إلى حكام الشريعة المطهرة وحكمهم بسفك دمائهم، وهذا وإن كان عندنا غير جائز لما عرفناك من عصمة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه، ولكنه فيه القيام التام بحقوق أساطين الإسلام» «وبل الغمام» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣).

وقال محذراً الدول من الركون إلى الرافضة: «وهكذا من ألقى مقاليد أمره إلى رافضي - وإن كان حقيراً - فإنه لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه، ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له، لأنه عنده مباح الدم والمال، وكل ما يظهره من المودة فهو تقية يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة، وقد جربنا هذا تجريباً كثيراً، ولم نجد رافضياً يخلص المودة لغير رافضي، وإن آثره بجميع ما يملكه، وكان له بمنزلة الخول، وتودد إليه بكل ممكن» «أدب الطلب» ص(٨٥-٨٦).

وقال مقرراً أن سلف الرافضة: الباطنية والإسماعيلية: «أيها الرافضي المعادي لصحابة رسول الله ﷺ ولسنته ولدين الإسلام، لتعلم أنه لا سلف لك إلا هؤلاء القرامطة والباطنية والإسماعيلية الذين بلغوا في الإلحاد وفي كياد الإسلام ما لم يبلغ إليه أحد من طوائف الكفر، فإن عرفت أنك على ضلال مبين، وغرور عظيم، وأن سلفك الذين اقتديت بهم وتبعت أثرهم هم البالغون في الكفر إلى هذه المبالغ التي لم يطمع فيها الشيطان، فربما تتنبه من هذه الرقدة، وتستيقظ من هذه الغفلة، وترجع إلى الإسلام، وتمشي على هديه القويم، وصراطه المستقيم» «قطر الولي» ص(٣٠٤-٣٠٥).

وقال رحمه الله مخبراً عما جرى له من قبل رافضة اليمن عندما ألف كتابه «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ﷺ»: «ولما ألفت الرسالة التي سميتها «إرشاد الغبي

إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ﷺ» ونقلت إجماعهم من ثلاثة عشر طريقة على عدم ذكر الصحابة بسب أو ما يقاربه، وقعت هذه الرسالة بأيدي جماعة من الرافضة الذين بصنعاء، المخالفين لمذاهب أهل البيت، فجالوا وصالوا وتعصبوا وتحزبوا، وأجابوا بأجوبة ليس فيها إلا محض السباب والمشاتمة، وكتبوا أبحاثاً نقلوها من كتب الإمامية والجارودية، وكثرت الأجوبة حتى جاوزت العشرين، وأكثرها لا يعرف صاحبه، واشتغل الناس بذلك أياماً، وزاد الشر وعظمت الفتنة، فلم يبق صغير ولا كبير ولا إمام ولا مأموم إلا وعنده من ذلك شيء وأعانهم على ذلك جماعة ممن له صولة ودولة، ثم إن تلك الرسالة انتشرت في الأقطار اليمنية، وحصل الاختلاف في شأنها، وتعصب أهل العلم لها وعليها، حتى وقعت المراجعة والمجاوبة والمكاتبة في شأنها في الجهات التهامية، وكل من عنده أدنى معرفة يعلم أني لم أذكر فيها إلا مجرد الذب عن أعراض الصحابة الذين هم خير القرون، مقتصراً على نصوص الأئمة من أهل البيت، ليكون ذلك أوقع في نفوس من يكذب عليهم، وينسب إلى مذاهبهم ما هم منه برآء، ولكن كان أهل العلم يخافون على أنفسهم، ويحمون أعراضهم فيسكتون عن العامة، وكثيراً منهم كان يصوبهم مداراة لهم، وهذه الدسيسة هي الموجبة لاضطهاد علماء اليمن، وتسلط العامة عليهم وخمول ذكرهم، وسقوط مراتبهم لأنهم يكتمون الحق، فإذا تكلم به أحد منهم وثارت عليه العامة وصانعوهم وداهنوهم وأوهموهم أنهم على الصواب فيتجرءون بهذه الذريعة وضع مقادير العلماء، وهضم شأنهم، ولو تكلموا بالصواب، أو نصروا من يتكلم به، أو عرفوا العامة أو سألوهم الحق وزجروهم عن الاشتغال بما ليس من شأنهم لكانوا يداً واحدة على الحق، ولم يستطع العامة ومن يلتحق بهم من جهلة المتفقهة إثارة شيء من الفتن، فإنا لله وإنا إليه راجعون».

«البدر الطالع» (١/ ٢٣٣-٢٣٤).

أخي القارئ اللبيب: أمعن النظر في كلام الإمام الشوكاني الذي نقلته هاهنا، مع أني لم أنقل إلا بعض كلامه في الرافضة، وما نقلته ففيه الكفاية، لتعلم أن العلماء ما حذروا وأنذروا إلا من شر عظيم وكيد جسيم، وما ألفوا الكتب إلا لتبرأ ذمتهم، وليبروا بأمة الإسلام، نصحاً لها وشفقة عليها، ودفاعاً عن عقيدتها ومنهاجها، فهذا دأب علماء السنة.

فشكر الله الإمام الشوكاني، وغفرله، ورفع درجته في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء، فلقد أظهر شجاعة نادرة، فما أبرك دعوة علماء أهل السنة، وما أجل ما يقومون به دفاعاً عن منهاج النبوة.

الرفض في هذا العصر وما قامت به رافضة اليمن من نشره

أما الرفض في عصرنا في آخر القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر الهجري فقد سلك رافضة اليمن طرقاً شتى في نشره وتثبيته، ومن ذلك:

١- التكتل الحزبي، وقد ظهر هذا جلياً عندما جاءت الديمقراطية بالتعددية السياسية والحزبية، وكونوا لهم حزباً يعرف بـ(حزب الحق) وظهر من فصائله حزب الشباب المؤمن، وقد اختاروا الشباب لكثرة الطيشان فيهم، وقوة الحدة فيهم، ولقلة خبرتهم بدعاة الفتن، فأعدوهم للخروج على الدولة، وقد حصل ذلك عام (١٤٢٥هـ) وقد اكتشفت حقائق كبيرة بسبب هذا الخروج.

٢- تأسيس مراكز التعليم التي يعتنون فيها بتعليم الرفض.

٣- العناية بنشر رفضهم عبر وسائل الإعلام المقروءة كصحيفة البلاغ، والشورى والأمة، وهذه الصحف تنشر أسبوعياً في كافة أنحاء اليمن، وتنشر في الخارج عبر الإنترنت.

٤- ارتماء رافضة اليمن بين أحضان الدولة الإيرانية لدعمهم مادياً ومعنوياً، وكان هذا عن طريق التواصل مع السفارة الإيرانية بصنعاء، كما أوضح هذا الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بصنعاء على المتهمين، المتهم الأول: يحيى بن حسين بن محمد الديلمي، والمتهم الثاني: محمد بن أحمد مفتاح في شهر ربيع الآخر من عام (١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥م) وقد حكمت المحكمة على المتهم الأول بالقتل تعزيراً، وعلى الثاني بالسجن ثماني سنوات، وقد أفصحت المحكمة عن الجناية التي استحق بها المذكوران العقوبة في حكمها الذي نشرته الصحف وإليك نصه: (... المتهم الأول تخابر مع الدولة الإيرانية طالباً منها بإلحاح العون والمدد والتدريب لإخوانهم في اليمن الذين يرون في الثورة الإيرانية الحل والسبيل الوحيد في هذا العصر للنهوض بالأمة الإسلامية ويتمنون أن تقوم ثورة إيرانية في كل بقاع الأرض لينعم المسلمون بدينهم الذي ارتضاه الله لهم لأنه ومن معه ممن أسماهم بمجموعة شباب يعانون من مشاكل جمة منها ما هو داخلي وما هو خارجي وتقف في طريقهم... شارحاً بأنهم شباب لهم مواهب وقدرات في كثير من المجالات ويحتاجون إلى خبرة، ولديهم تراث عظيم من المخطوطات، والكتب، ومساجد، ومقامات بحاجة إلى إحيائها، وقبائل ثورية متحمسة ومتعطشة لمذهب آل البيت خاصة الشمالية منها، وتحتاج إلى توعية تربية وتهذيب وتدريب وتنظيم مختتماً (أي: الديلمي) بتجديد طلباته بالتعاون التام، وأخذ مجموعة منهم لإعدادهم وتعليمهم وتدريبهم ليكونوا جماعة حماية ومدربين لغيرهم، وإمدادهم بالكتب والمراجع، والتعاون لرسم سياسة لدعوتهم وتنظيمهم، والتواصل الفكري والدعوي بشكل مكثف وهموا بذلك في خدمتهم).

٥- سعي رافضة اليمن لإيجاد كيان لهم في إيران، وقد توصلوا إلى إنشاء المجلس الأعلى الشيعي اليمني في مدينة (قُم) الإيرانية، ذكرت ذلك صحيفة «أخبار اليوم» الصادرة في ٧/ ربيع الآخر /١٤٢٦هـ الموافق ١٦/ مايو /٢٠٠٥م بقيادة الرافضي عصام العماد.

٦- قبولهم لكتب الرافضة الاثني عشرية، فقد تدفقت عليهم بكثرة كما أوضح ذلك رئيس البلاد اليمنية علي عبد الله صالح قائلاً: «الآن هناك ترويج لكتب الجعفرية وبدأت تنتشر وهذا خطير على الوحدة الوطنية، وهي تدخل إلى البلاد على أساس أنها كتب للزيدية ولا علاقة للزيدية بها على الإطلاق، فهي كتب خطيرة».

ذكرت ذلك صحيفة الثورة في عددها (١٤٦٦٢).

قال شيخنا العلامة الوادعي في كتابه «المصارعة» (٣٣٧) وهو يتحدث عن شيعة اليمن: «لكن شيعة اليمن أتوا بشيء ما كان أغناهم عنه، ألا وهو كتب الإيرانيين، فقد فتحوا الباب على مصراعيه والله المستعان، المصطكي الذي إذا كان يمشي يدلي رأسه إلى الأرض يكاد أن يسقط يزعم أنه من الورع ثم يستورد كتب الإيرانيين الضالة التي يعتقد الزيديون أنفسهم كفرها وكفر مؤلفيها، ومع هذا أساءوا إلى أنفسهم وأساءوا إلى اليمن وإلى المذهب الزيدي».

وقال أيضاً في نفس المصدر (٤٢٤- ٤٢٥): «وهكذا أيضاً معشر الإخوة تسرب إلينا البلاء من إيران، فالمكاتب اليمنية مملوءة من كتب الرافضة، ما لكتب الرافضة ملأت الدنيا التي فيها الكفر الصراح الكفر البواح».

وينبغي أن يعلم أن هذه الكتب تشتمل على كل ضلال الرافضة، فهي كفيلة بأن تقلب أهل اليمن رأساً على عقب، وهي غالباً توزع مجاناً، وهي مطبوعة بطباعات عصرية فاخرة، وتوزع بكميات كبيرة، وبعض الأحايين يأتون بها إلى مساجد السنة ويضعونها فيها بطريقة خفية لا يدري الناس من أين جاءت، وكثيراً ما تكون عناوينها من جنس عناوين كتب

السنة، فصار الخوف على أهل السنة منها كالخوف على غيرهم، ألا فليستيقظ النائمون، ويحذر الغافلون، ولينفر وليحذر منها العارفون، ويكشف عوارها العلماء النابغون.

وعلى سبيل المثال مما احتوته هذه الكتب وقد نشر في اليمن إدخال كلمة (أشهد أن علياً ولي الله) في الأذان والإقامة، وقد أذن بها مدة في وادي حباب من أودية خولان وقد وزعت نسخة حول الصلاة وهي من الكتب الرافضية التي دخلت اليمن وفيها: الركن السادس من أركان الإسلام عند الرافضة، وهي هذه الكلمة، ومن خلال توزيع النسخة المذكورة تدرك أن الغرض التوصل إلى الإعلان بهذا النداء، إلا أن التقية مانعة لهم من ذلك في أماكن كثيرة، ومعلوم أن معنى علي ولي الله، أي: رسول الله، لأن عقيدتهم أن جبريل خان الرسالة حينما أعطاها لمحمدٍ صلى الله عليه وسلم، وهي لعلي على حسب عقيدتهم، فماذا تقول الرافضة في قوله تعالى:﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩] وقوله تعالى:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾[آل عمران: ١٤٤] وقوله تعالى:﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:٤٠] فليأتوا بآية واحدة فيها أن علياً رسول الله، وأنى لهم ذلك، فالقوم مكذبون بنصوص القرآن، ومخونون للرسول لأنه قد قبل الخيانة من جبريل، وكاذبون على علي لأنهم ادعوا عليه ما لم يدر في خلده.

٧- قيام رافضة اليمن بإرسال الأطفال من اليمن إلى مدارس رافضية في الخليج، فقد خدع بعض المسلمين في اليمن بالموافقة على أخذ أولادهم الذين في سن العاشرة والثانية عشرة إلى مدارس في الخليج تتبع الرافضة الإثنى عشرية، بدعوى أن هؤلاء الأطفال أيتام، وليسوا في الغالب كذلك، وتشترط الجهات الرافضية المستقبلة لهؤلاء الأطفال أن يتركوا في المدارس حتى يكملوا الدراسة، ولا تسمح الجهة المعنية بأن يكون مع الأطفال مرافقين من

أقاربهم، والغرض من هذا كله غرس عقيدة الرفض في قلوب هؤلاء الأطفال، وقد رجع من رجع منهم إلى اليمن وهو على ما عليه الرافضة، بل إن رافضة اليمن يقومون بإرسال أعداد من الطلاب البالغين إلى إيران ليتعلموا الرفض.

٨- استغلال رافضة اليمن للمدرسين العراقيين الحاملين للرفض الذين تستقدمهم الدولة للتدريس لديها في المدارس والجامعات، فتدفعهم رافضة اليمن إلى نشر الرفض، وتبلغنا كلمات شنيعة يسمعها الطلاب الذين يجالسونهم ويتلقون الدراسة على أيديهم، ويقومون أيضاً بجلسات سرية لبث ضلالهم، ويحذرون المجالسين لهم من إفشاء هذه الأسرار، ولن يدوم لهم هذا، لأن الله يقول:﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] وقد فضحهم الله حينما قامت فتنة الحوثي في عام (١٤٢٥هـ) فقد اكتشفت الجهات العاملة مع الدولة سبعين جثة لعراقيين من أصل إيراني قتلوا في فتنة الحوثي، فتمكين الدولة لهؤلاء المدرسين أن يدرسوا أبناء المسلمين في اليمن لا يجوز، ويكفي في إظهار خطرهم ما اكتشف في فتنة الحوثي، ناهيك عما لم يكتشف.

٩- استغلال رافضة اليمن للطلاب اليمنيين الذين ترسلهم الدولة إلى إيران وغيرها للدراسة هناك، فتجعل من يتصيد أولئك الطلاب ويغريهم بالمال وغيره لغرس مبادئ وعقائد الرفض فيهم، وقد رجع من رجع منهم إلى اليمن وهو رافضي اثني عشري، وعلى سبيل المثال ما قاله لي أحد مشايخ مراد حينما مر عليّ إلى مكتبتي قال: ركب معي طالب من نهم قدم من سوريا فجرى بيني وبينه الحديث، فسألته عن الدراسة في سوريا، وأخبرني عنها وقال: إنهم يعطون مرتباً شهرياً باهضاً، ثم قال: إذا كنت تحب أن ترسل بولدك معي فأنا أقوم بذلك، فقال لي: ما اسم أولادك؟ قال: فقلت له: واحد علي، والآخر عمر، فقال: هات علياً، فقلت له: وعمر؟ قال: لا. فقلت له: أخبرني بالحقيقة، فلم لا تريد عمر؟ قال: فبدأ يطعن في

عمر بن الخطاب، قال: فجاء وقت الصلاة فنزلنا فإذا به يخرج حجراً مربعاً ويسجد عليه، قال الأخ: وانقطع عني من ذلك الحين. فتحول الهادوية في عصرنا إلى رافضة إثنى عشرية ليس إلا توسعاً في الرفض، وإلا فقد تقدم أن الرفض الإثنى عشري موجود في الهادي مؤسس الهادوية وأتباعه إلى عصرنا وهذا التوسع الذي ذكرناه قد أدركه من أدركه من الباحثين والمطلعين على أحوال الرافضة.

قال القاضي الأكوع في كتابه «الزيدية نشأتها ومعتقداتها » ص(٨٢) وهو يتحدث عن تحول الهادوية الزيدية: «هكذا كانت الزيدية في عصر الدامغاني، أما اليوم فإن أكثر العلويين المنتسبين مذهباً إلى زيد بن علي، ونسباً إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن اعتزى إليهم من أهل اليمن وما أكثرهم قد تحول بعد قيام الثورة الإيرانية سنة (١٩٧٩م) إلى شيعة اثني عشرية تحت غطاء مذهب الإمام زيد بن علي، ولو كان الأمر يتعلق بهؤلاء شخصياً لهان الخطب، ولكنهم يسعون بنشاط دائم إلى التبشير بهذا المذهب بالدعاية له وتوزيع كتبه مجاناً، غير ما يباع منها في مكتبات خاصة بأثمان زهيدة، وذلك للانتقام من النظام الجمهوري الذي نشر التعليم على نطاق واسع في ربوع اليمن، مراعياً في ذلك توحيد مناهج التربية الدينية، بعيداً عن المذهبية الضيقة، ليكون مقبولاً لدى أتباع المذهبين الشافعي والزيدي على حد سواء، والذي سهل لأهل السنة في مناطق السائد فيها المذهب الهادوي الزيدي ممارسة شعائر العبادة في المساجد علناً بحرية تامة، من دون خوف ولا وجل، فأقبل كثير من الناس على قراءة كتب السنة طواعية لتأكدهم أنها هي السبيل الوحيد لإزالة الفوارق المذهبية، وتوحيدهم على قلب رجل واحد، فتمحى من ذاكرتهم الأحكام التي كانت تصدر من بعض الحكام بالتكفير و التفسيق لمخالفيه مذهبياً، مع أنه يوجد في العلويين من كان قد ترك التقليد

وعمل بأحكام الكتاب وصحيح السنة عن فهم وإيمان واعتقاد، لكنهم تحولوا عن ذلك لدوافع سياسية» .

حقيقة المعركة بين رافضة اليمن ورافضة إيران

اعلم أن الرافضة في اليمن وغيرها يتفقون على عصمة علي بن أبي طالب، والحسن والحسين، وفاطمة، وقد أوضحنا بطلان هذا الاعتقاد في فصل: (الإمامة) واختلف روافض اليمن مع روافض العراق وإيران في الإمامة فيمن تكون بعد الحسنين، فالروافض في العراق وإيران قالوا: تكون في ذرية الحسين رضي الله عنه، وهذا معلوم عنهم، وأما ذرية الحسن فلا تصح الإمامة فيهم عند الروافض الإثنى عشرية عقوبة لهم بسبب أن الحسن بن علي ﷺ تنازل عن الخلافة لمعاوية، ورافضة اليمن يرون أنها في ذرية الحسن والحسين، وهذا أصل المعركة بين الرافضتين، ودب الخلاف بينهما في تعيين الإمام من ذرية الحسين، فالزيدية والهادوية يرون أن الإمامة لزيد بن علي، لأنه شهر السيف في وجوه الظالمين وما انتسبوا إليه إلا لهذا الاعتبار، وهنا وقعت الزيدية والهادوية فيما وقعت فيه الرافضة الإثنى عشرية، فالرافضة الإثنى عشرية حصرت الإمامة في الحسين وذريته باعتبار خروج الحسين على يزيد، والزيدية الهادوية حصرت الإمامة في زيد بن علي لأنه خرج على هشام بن عبد الملك، فكل من الفرقتين ساعية إلى منع الأخرى من الإمامة، فهذه حقيقة المعركة، فواصلت كل طائفة فيما هي عليه، فالرافضة الإثنى عشرية حصروا الإمامة في ذرية جعفر الصادق إلى اثني عشر إماماً فقط، ولن تقبل عندهم من غيرهم، والزيدية والهادوية ترفضان هذا الحصر والتعيين، وتصران على أن الإمامة فيهم باعتبار أن الخارجين على الحكام أكثرهم من ذرية زيد بن علي، ومن ذرية الحسن بن علي، وصارت الإمامة عندهم معتبرة لمن شهر السيف وخرج على الحكام، وجعلت رافضة العراق الجهاد والجمعة على يد الإمام الغائب عندهم،

وهو مهديهم المعروف بالإمام الثاني عشر، وتعطيل الجهاد في نظر الزيدية والهادوية هو تعطيل لخروجهم على الحكام المسلمين المتحتم عندهم، لأن الزيدية والهادوية يرون الخروج على الحكام أصلاً من أصولهم، وترى الزيدية والهادوية أن الأئمة يستمر تتابعهم إلى قيام الساعة بدون حصرهم في عدد، والعبرة في معرفة الإمام عندهم هو من شهر السيف وادعى الإمامة بعد بلوغه مرتبة الاجتهاد على حد زعمهم.

وبما أن كلام رافضة العراق وإيران معلوم مشهور فيما أشرنا إليه آنفاً؛ بقي أن ننقل شيئاً من كلام الزيدية والهادوية الدال على جعل الإمامة في زيد:

ذكر الهادي كما في «مجموع رسائله» ص (٦١): «لما أراد يحيى بن زيد اللحوق إلى أبيه قال له ابن عمه جعفر: أقرئه عني السلام، وقل له: فإني أسأل الله أن ينصرك ويبقيك ولا يرينا فيك مكروهاً، وإن كنت أزعم أني عليك إمام فأنا مشرك...».

وقال الهادي ص(٦١-٦٢) أنه لما جاءه قتل عمه زيد وأصحابه قال: «ذهب والله زيد بن علي كما ذهب علي بن أبي طالب والحسن والحسين وأصحابهم شهداء إلى الجنة، التابع لهم مؤمن، والشاك فيهم ضال، والراد عليهم كافر، وإنما فرق بين زيد وجعفر قوم كانوا بايعوا زيد بن علي فلما بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب من بايع زيداً ويعاقبهم خافوا على أنفسهم فخرجوا من بيعة زيد ورفضوه مخافة من هذا السلطان، ثم لم يدروا بم يحتجون على من لامهم وعاب عليهم فعلهم فقالوا بالوصية حينئذ فقالوا: كانت الوصية من علي بن الحسين إلى ابنه محمد، ومن محمد إلى جعفر ليموهوا به على الناس، فضلوا وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل، اتبعوا أهواء أنفسهم، وآثروا الدنيا على الآخرة، وتبعهم على قولهم من أحب البقاء وكره الجهاد في سبيل الله، ثم جاء قوم من بعد أولئك فوجدوا كلاماً

مرسوماً في كتب ودفاتر فأخذوا بذلك على غير تميز ولا برهان، بل كابروا عقولهم ونسبوا فعلهم هذا إلى الأخيار منهم من ولد رسول الله عليه وعليهم السلام، وكذلك هؤلاء الذين رفضوا زيد بن علي وتركوه ثم لم يرضوا بما أتوا من الكبائر حتى نسبوا ذلك إلى المصطفين من آل الرسول، فلما كان فعلهم على ما ذكرنا سماهم حينئذ زيد: روافض، ورفع يديه فقال: اللهم اجعل لعنتك، ولعنة آبائي وأجدادي، ولعنتي على هؤلاء الذي رفضوني وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حروراء علي بن أبي طالب عليه السلام حتى حاربوه، فهذا كان خبر من رفض زيد بن علي وخرج من بيعته» .

ومن كلام الهادي السابق يدرك القارئ أنه ينفي الإمامة في جعفر الصادق بأكثر من طريق، ومن جاء من بعد الهادي من المفتونين بالإمامة نسجوا على منواله، وبعضهم زاد في تطويرها، فقد قال عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(١٠٠): «فلنبدأ بذكر إمامة زيد بن علي... لأنه إمام الأئمة بعد المعصومين، وفتح باب الجهاد للأئمة السابقين، ومنغص عيش الظالمين... ولأن كل من قال بإمامته من الأمة وهم جميع العلماء على طبقاتهم ممن انتسب إلى دين الإسلام ما خلا النابتة والروافض، ولسقوط حجتهم يبعد أن نعد خلافهم خلافاً بين المسلمين...» .

فانظر كيف جعل ابن حمزة زيداً إمام الأئمة، وأيضاً أسقط خلاف الرافضة لهم في ذلك وجعله خلافاً خارجاً عن دائرة المسلمين.

وخلاصة القول: أن الخلاف بين الرافضتين هو على الإمامة، كما أن حقيقة خلافهم مع المسلمين ومحاربتهم لهم هو من أجل بقاء الإمامة فيهم.

أبعاد الرفض الإثنى عشري:

بما أن الرفض الاثني عشري صار يتدفق على رافضة اليمن، رأيت أنه من المهم بيان أبعاده، وأنه يأتي على الإسلام كله.

قال نعمة الله الجزائري - أحد الرافضة الكبار والمعول عليه في الإثنى عشرية - وهو يبين ما هم عليه من حقائق الرفض: «إنا لا نجتمع معهم (أي: مع أهل السنة) على إله، ولا على نبي، ولا على إمام؛ وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه، وخليفته من بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا».

«الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٧٨) نقلاً من كتاب «لله ثم للتاريخ» ص(٦٩-٧٠).

أضف إلى ذلك ما ذكر في كتبهم كما نقله صاحب كتاب «بروتوكولات آيات قم» وصاحب كتاب «المؤامرة على الكعبة» من خططهم لهدم الحرمين الشريفين، وتحويل الحج إلى كربلاء، ويزعمون أن هذا سيتحقق عند خروج مهديهم (مهدي السرداب) الذي يُعد من أكبر الخرافات قديماً وحديثاً، أضف إلى ذلك أن كتبهم ناطقة بأن مهديهم سيقتل العرب، بحيث لا يبقى إلا رافضي فارسي، والناظر إلى تدينهم يرى أنهم على خلاف ما عليه المسلمون في إيمانهم بالله، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وصلاتهم، وصيامهم، وحجهم، وقراءتهم للقرآن، كما أوضح ذلك الكاظمي في كتابه «سياحة في عالم التشيع» وأما ما تعلق بالأعراض فالقوم يستحلون المتعة، وقد توسعوا في ذلك إلى أن أدى بهم الحال

إلى استحلال التمتع بالمزوجة الغائب عنها زوجها، ويستبيحون إعارة الفروج وأدبار النساء.. اللهم سلم سلم. انظر كتاب الموسوي «لله ثم للتاريخ» ص(٢٩-٤٦).

بل ينادون بالإكثار من الزنا وغيره من الفواحش زاعمين أن ذلك يعجل خروج مهدي السرداب، كما في كتاب «لله ثم للتاريخ» ص(٩١)، بل تجرأ بعض المجرمين المفتين منهم بتجويز نكاح الغلام الأمرد. انظر المصدر السابق ص(٤٦) في الهامش.

أخي القارئ: هذه البوائق التي ذكرناها عن الرافضة الإثنى عشرية ليست كل ما عندهم، وكفى بها هدماً للإسلام، ولا يخفاك أن الرافضة الإثنى عشرية تبذل في سبيل نشر هذه البوائق في رافضة اليمن كل ما تستطيع، فيا للهول من تدفق الرفض على اليمن الذي لم يكن في الحسبان، ولم يخطر ببال، الله سلم سلم.

شبهة وجوابها

قد يقول قائل منهم: إن كلام نعمة الله الجزائري، وذكر قرآن فاطمة، وما شابه ذلك موجود في كتب المتقدمين، أما المتأخرون فيعدونها ضلالاً مبيناً.

والجواب عن هذه الشبهة كالآتي:

لم يحصل إلى الآن أن علماء الرافضة المعاصرين بينوا للأمة أنهم يرون ما ذكرناه آنفاً أنه باطل وضلال ولا يقبلونه، وإذا لم يحصل هذا منهم فكيف ينسب إليهم.

٢- مواد الدستور الإيراني الموجود تتضمن هذه المذكورات، لأنها من جملة المذهب الإثنى عشري، فنص المادة (١٢) من دستور إيران هو: الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد.اهـ

٣- علماء الرافضة المعاصرين دعاة إلى الرفض الذي كان عليه علماؤهم السابقون مما ذكرناه آنفاً ومما لم نذكر، وعلى سبيل المثال ما كتبه آية الله الخميني الذي أُدعي أنه قد تخلى عن الرفض، فقد ألف عدة رسائل وكتب، ومن هذه الكتب «الحكومة الإسلامية» فقد ملأ كتابه هذا بالرفض الاثني عشري، قال ص(٤٧) من هذا الكتاب: «وإن للإمام مقاماً محموداً، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية، تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل» .اهـ

وقال أيضاً ص(٨١) وهو يتحدث عن أئمتهم: «ولا نتصور فيهم السهو أو الغفلة».

فأي غلو بعد هذا...؟!! فقد رفع أئمتهم إلى مقام الربوبية، والكتاب المذكور مطبوع باللغة العربية والفارسية.

فإذا كان التعصب للرفض بلغ بالخميني - وهو رجل حكومي - إلى هذا المستوى؛ فمن باب أولى أن يكون علماء الرفض أشد إيغالاً منه، لأن تصديقهم بالباطل أعظم.

٤- وجد علماء تصحيح داخل رافضة العراق وإيران، فألفوا كتباً تنادي الرافضة إلى التصحيح في مجالات مهمة، ومنها ما ذكرناه قبل.

ومن هؤلاء المصححين:

- حسين الموسوي، وكتابه «لله ثم للتاريخ».
- آية الله البرقعي، وكتابه «كسر الصنم» ردٌّ على كتاب «الكافي».
- موسى الموسوي، ومن كتبه «الشيعة والتصحيح».
- محب الدين الكاظمي، ومن كتبه «سياحة في عالم التشيع».
- علاء عباس الموسوي، وكتابه «الخمس جزية العصر».
- أحمد الكسروي، وكتابه «التشيع والشيعة».
- أحمد الكاتب، وكتابه «تطور نظرية الفكر السياسي الشيعي الإثنى عشري».

فما كان من الرافضة إلا أن وقفوا في وجه هؤلاء المصححين، فمنهم من أطلقوا عليه وابل الرصاص، ومنهم من طعنوه بالخناجر، ومنهم، ومنهم...

٥- لقد نشرت الرافضة في عصرنا كتباً تدعو إلى الرفض حال إعلانها التقارب مع أهل الإسلام، وهذا دليل على عدم تنازلهم وتراجعهم عن شيء من ظلالهم، ومما نشروه كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»

نقلاً من كتاب «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢/ ١٨١)

٦- العلماء الذين قبلوا دعوة التقريب بين السنة والشيعة اتضح لهم أن الرافضة ليس عندهم استعداد للتنازل عن شيء من أباطيلهم مهما كان ذلك الباطل مخالفاً للمعلوم من الإسلام، ومن هؤلاء محمد رشيد رضا، ومصطفى السباعي، وموسى جار الله.

انظر كتاب «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢/ ١٩٧-١٩٨، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١)

فهذه البنود دالة دلالة قطعية على أن الروافض في عصرنا سائرون على أسس الرفض التي وضعها عبد الله بن سبأ اليهودي ومن تبعه، فإياك أن تكون سريع القبول للشبهة، فما قد علم من الباطل فلا يبرأ منه صاحبه إلا بدلائل صحيحة واضحة معتبرة عند علماء أهل السنة والجماعة.

ترك رافضة اليمن صلاة الجمعة بدعوى عدم وجود إمامهم الأعظم

ومن بدع الرافضة في اليمن: (ترك صلاة الجمعة إذا كان الوالي ليس منهم) قال الإمام الشوكاني رحمه الله في «وبل الغمام على شفاء الأوام» (١/ ٢٣٨) وهو يتحدث عن أركان التشيع عند شيعة اليمن: «وكما اعتقد هؤلاء النوكى أن الجمع بين الصلاتين ركن من أركان التشيع، اعتقدوا أيضاً أن الركن الثاني ترك الجمعة، والركن الثالث ترك كتب حديث رسول الله ﷺ، والركن الرابع: عداوة السلف، وأقول شعراً:

تشيع الأقوام في عصرنا ... منحصر في بدع تبتدع
عداوة السنة والثلب للـ ... أسلاف والجمع وترك الجمع»

وقال العلامة المقبلي في «المنار» (١/ ٢٣١): «قوله: أي شروط الجمعة: الإمام الأعظم، يعتبر لقوله ﷺ: «أربعة إلى الولاة» بحثنا في كتب الحديث الحافلة فلم نجد هذا الحديث أصلاً، وكذلك حديث: «وله إمام عادل أو جائر» ضعيف، أخرجه الطبراني في

الأوسط وفيه موسى بن عطية الباهلي كما ذكره المخرج، ولوثبت فهو محمول على إمام الجماعة ولا نسبة للإمام الأعظم في الصلاة.

وللعلامة محمد بن إسماعيل الأمير كلام في الرد على أصحاب هذا المذهب في كتابه «منحة الغفار» (٢/ ١٠٩)، ولابن الوزير رسالة في هذه المسألة بعنوان «مسألة في بيان جواز إقامة الجمعة من غير إمام» وهي مطبوعة بتحقيق الأخ الفاضل محمد بن قائد المقطري.

وقد حصلت قصة لأحمد بن عبد الله الجنداري بسبب ترك الجمعة، ففي ترجمته من «هجر العلم» (٣/ ١٤٧٧) قال: «كان في بداية أمره ملتزماً التزاماً كاملاً بالمذهب الزيدي الهادوي، فكان لا يحضر صلاة الجمعة لعدم وجود إمام في صنعاء لأنها كانت بيد الدولة العثمانية، وقد أخبرني القاضي إسماعيل بن أحمد الجرافي أن رجلاً خرج من الجامع بعد صلاة الجمعة فوجد المترجم له ماراً بالقرب من الجامع وهو يعرف أنه لا يصلي صلاة الجمعة، فقال له بما معناه: هؤلاء، - وأشار إلى جموع المصلين - الذين يخرجون من الجامع سيدخلون النار، لأنهم صلوا صلاة الجمعة؟ وأنت وحدك ستدخل الجنة، لأنك لم تصل معهم لاعتقادك بعدم وجوبها إلا في ظل حكم إمام فقط، فوقر هذا الكلام في نفسه، وبدأ يراجع عقيدته بعد أن رأى أنه على خطأ في معتقده، ثم أكد له ذلك ما رآه في منامه، فقد حكى عن نفسه في كتابه «الجامع الوجيز» في سياق حوادث (١٣٢٠هـ) بما لفظه: وفي جمادى الآخرة رأيت في النوم كأني أصلي جماعة في مسجد الكوفة خلف أمير المؤمنين عليه السلام ولم أر وجهه، واستدللت بذلك على ترك بدعة واتباع طريقته -عليه السلام- المرضية، جعلنا الله من أهلها، فأخذ منذ ذلك الحين بالانقطاع إلى علوم السنة، فحقق ودقق، واجتهد ورجح، وقرر وانتقد، وألف وعمل بما صح لديه من أدلتها، وترك التعويل على المذهب، وأقوال الرجال».

ولا تنس أخي الكريم أن رافضة اليمن مقلدة لرافضة العراق وإيران في هذه المسألة، قال صاحب كتاب «سياحة في عالم التشيع» ص(٤٩): «صلاة الجمعة حذفت وعطلت كلياً منذ القرن الخامس الهجري، وإذا أصدر فقيه فتوى بإقامتها فلا يقيمها إلا مقلدوه، فإن مات أو قتل انقلبوا إلى فتوى فقيه آخر قد يفتي باستحبابها أو بطلانها بعد أن كان سلفه يقول بوجوبها، والكل يدعي أن الدليل معه، وأنه جعفري المذهب.

وقال حسين الموسوي في كتابه «لله ثم للتاريخ» ص(٩٠-٩١): «ومن أعظم آثار العناصر الأجنبية في حرف التشيع عن ركب الأمة الإسلامية هو القول بترك الجمعة وعدم جوازها إلا وراء إمام معصوم، لقد صدرت في الآونة الأخيرة فتاوى تجوز إقامة صلاة الجمعة في الحسينيات، وهذا عمل عظيم، ولي - والحمد لله - جهود كبيرة في حث المراجع العليا على هذا العمل، وإني أحتسب أجري على الله تعالى، ولكنني أتساءل: من الذي تسبب في حرمان كل تلك الأجيال وعلى مدى ألف سنة تقريباً من صلاة الجمعة؟ فأية يد خفية هذه التي استطاعت بدهائها وسيطرتها أن تحرم الشيعة من صلاة الجمعة مع وجود النص القرآني الصريح في وجوب إقامة الجمعة؟!

وخلاصة القول: أن الدعوة إلى ترك الجمعة دعوة إلى هدم الإسلام، لأن من أعظم مقومات الإسلام في قلوب المسلمين إقامة الجمعة على الوجه الذي أراده الإسلام، وإني لأحمد الله الذي وفق كثيراً ممن كان الرفض في أوساطهم إلى قبول دعوة أهل السنة، فقد صارت بلادهم ومساجدهم عامرة بإقامة الجمعة والجماعات، بل وإقامة التعليم في التوحيد والعقيدة وغير ذلك، وقد صارت دور الحديث في اليمن لا تغطي حاجة الناس في هذا المجال لكثرة الإقبال من المجتمع عليها، وعلى هذا فلا يسع أهل السنة إلا أن يشكروا الله

الذي وضع لهم القبول في المجتمع، وأن يحافظوا على هذه الدعوة بالإقبال على العلم النافع والتعليم، والانتشار في ربوع البلاد لإقامة الخطب والمحاضرات، وعليهم الرفق بالناس والاهتمام بإصلاحهم، وسد الثغرات على دعاة الضلال، فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: «لولا أصحاب المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر».

الفصل العاشر

حال الهادوية مع السنة النبوية وأهلها

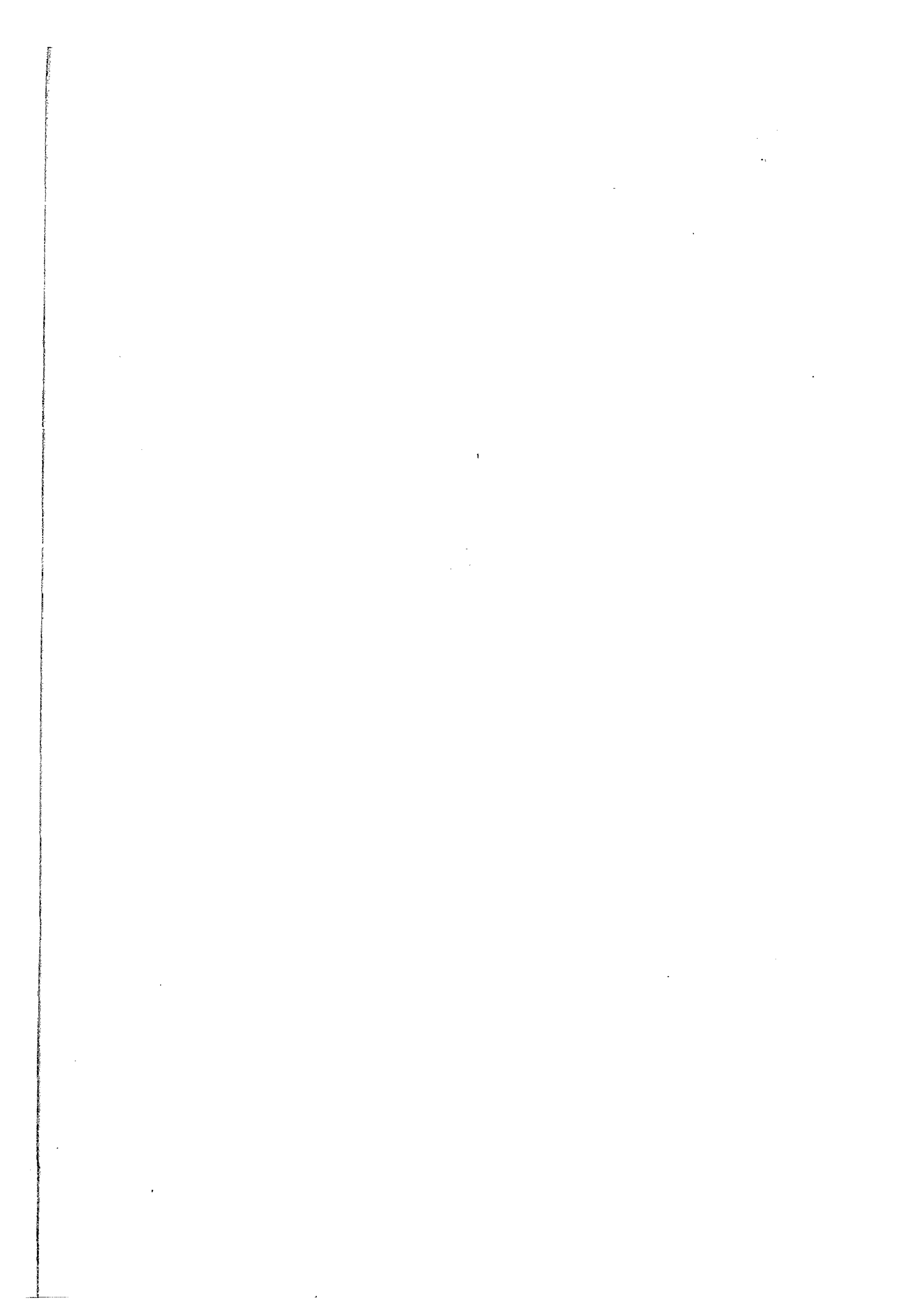

هذا الفصل من أهم فصول الكتاب لما فيه من إيضاح لمواقف الهادوية مع السنة النبوية وأهلها، وبهذا الإيضاح يتحقق معرفة نصرة السنة والذب عنها والدفاع عن أهلها.

طرق الهادوية في منابذة السنة النبوية

لقد سلكت الهادوية طرائق قدداً في رد السنة المطهرة، يُعلم ذلك من خلال النقل عنهم، ومن هذه الطرق الآتي:

الأولى: محاولة ردهم للأحاديث إذا كانت عن غير آل بيت النبوة تصريحاً أو تلميحاً.

قال الهادي كما في «مجموع رسائله»ص(٤٩٩): «إن الذين أمرنا باتباعهم من آل رسول الله، وحضضنا على التعلم منهم، وذكرنا ما ذكرنا من أمر الله برد الأمور إليهم؛ هم الذين احتذوا بكتاب الله من آل رسول الله، واقتدوا بسنة رسول الله، الذين اقتبسوا علمهم من علم آبائهم وأجدادهم جداً عن جد، وأباً عن أب حتى انتهوا إلى مدينة العلم، فمن كان علمه من آل رسول الله -على ما بذكرنا -منقولاً إلى آبائه، مقتبساً من أجداده، لم يزغ عنهم ولم يقصد إلى غيرهم ولم يتعلم من سواهم فعلمه ثابت صحيح، لا يدخله فساد ولا زيغ، ولا يحول أبداً عن الهدى والرشاد، ولا يدخله اختلاف، ولا يفارق الصحة والائتلاف» انتهى.

قلت: الشاهد قول الهادي: (ولم يقصد إلى غيرهم، ولم يتعلم من سواهم، فعلمه صحيح...) واضح أن الهادي يحث ويرغب على الاقتصار في أخذ العلم عن آبائه وأجداده، وممن دعا إلى حصر الرواية عن الآباء والأجداد من آل بيت النبوة عبد الله بن حمزة:

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٩٤) في ترجمة المذكور: «ولهذا فإنه كان لا يأخذ من الحديث إلا ما كان مروياً عن أسلافه كما بين ذلك في «المجموع المنصوري» رداً على صاحب «الرسالة الخارقة» عبد الرحمن بن منصور بن أبي القبائل، ومن ذلك قوله:

كم بين قولي عن أبي عن جده ... وأبي أبي فهو النبي الهادي

وفتى يقول: حكى لنا أشياخنا ... ما ذلك الإسناد من إسناد»

قلت: لو سُلِّم لهم أنه لا يعتمد على الرواية إلا من آل بيت النبوة لأدى ذلك إلى ترك أكثر الشريعة، لأن أكثر الشريعة رواها أهل الحديث من غير آل بيت النبوة كما هو معلوم، ولهذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الأخذ عن أهل الحديث، فما الداعي للمكابرة؟! ومن العجيب أن بعض الهادوية اعتذر لأسلافه الذين رووا أحاديث كثيرة عن أهل الحديث بعذر قبيح، ألا وهو: أن رواية أسلافهم عن أهل الحديث هو من أجل أن يقيموا الحجة على أهل الحديث في عدم العمل بما اقتضته تلك الأحاديث، زعموا.

الثانية: ردهم للأحاديث إذا كانت لا توافق أهواءهم ولو كانت عن أهل بيت النبوة.

قال المقبلي في «الأرواح النوافخ» ص(٣٨٢): «وغير الرافضة من الشيعة وهم الزيدية تذبذبوا كثيراً في هذه المسألة، واختبطوا إذا جاءهم الحديث بما تهوى أنفسهم قبلوه حتى عمن يفسقونه بالبغي مثلاً، كما تراه في أول حديث في الشفاء وفي سائره، وفي غيره من كتبهم، فإذا جاء الحديث بما لا تهوى أنفسهم ردوه، وقدحوا في أفاضل الصحابة كجرير البجلي بل أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها، ولا حجة لهم فيهما على أصولهم اللهم إلا بالعدوى، ولا عدوى في الإسلام، بل قدحوا في حافظ الصحابة على الإطلاق أبي هريرة، وانظر ذلك في معارك الأهواء في مثل المسح على الخفين، وكذلك في حديث: «ما تركناه

صدقة» وقد رواه سبعة من العشرة، فما ظنك بغير ذلك..!! وعلى الجملة فهم في هذه المسألة عند النقد والتكلم على الأحاديث لا شيء، بل أشبه شيء بالروافض، ويظهر عليهم أحياناً ما يصدق قول القائل: أئتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبير، وكذلك في سائر الرواة غير الصحابة، وإن كان هذا الأخير مشتركاً بينهم وبين سائر المذاهب خلا أنه يلوح على غيرهم هناك التكلف والتعسف، ويلوح عليهم مع ذلك عدم الإقبال المناسب لقلة البضاعة» اهـ.

قلت: رد رافضة اليمن للأحاديث عن الصحابة التي لا توافق أهواءهم أمر لا ريب فيه، وليت شرهم وقف عند هذا، بل تجاوزوا حتى ردوا أحاديث صحيحة كثيرة عن آل بيت النبوة لأنها لا توافق ما هم عليه، كردهم للأحاديث الواردة عن علي بن أبي طالب في تحريم البناء على القبور، والذبح لغير الله، وأحاديث المحافظة على صلاة العصر في وقتها، وأحاديث المسح على الخفين، وأحاديث تحريم المتعة، وغير ذلك من الأحاديث، مع أنهم يقبلون الأحاديث التي توافق أهواءهم، ولو كانت عمن يطعنون فيهم من الصحابة.

الثالثة: ردهم للأحاديث بدعوى أنها لا توافق القرآن.

قال شيخنا الوادعي في «رياض الجنة» ص(١٣٢): «ولهم حديث يدندنون به إذا جاءت السنن تخالف أهواءهم: «**إذا أتاكم الحديث عني فاعرضوه على كتاب الله؛ فإن وافق فهو مني وإن قلته، وإنا لم يوافق فليس مني ولم أقله**».

قلت: لا يغرنك أن هذا الحديث قد نسب إلى مجموعة من الصحابة؛ فإنه لا يخلو إسناد إليهم من كذاب أو متهم، وقد أطال النفس في الكلام على طرق هذا الحديث وبيان

بطلانه وأنه من كلام الزنادقة الإمام ابن حزم في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٧٦-٨٢): ومن ذلك قوله: «أنه لا يقول هذا إلا كذاب زنديق كافر».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٩١): «وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله عز وجل وجدناه مخالفاً لكتاب الله لأنا لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال».

وقال الإمام الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ١٨٧-١٨٨): «وأما ما يروى من طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن فقال يحيى بن معين: إنه موضوع، وضعته الزنادقة».

وللشوكاني -رحمه الله- كلام نفيس فيه بيان استقلال السنة بتشريع كثير من الأحكام، قال في «إرشاد الفحول» (١/ ١٨٧): «اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **«ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»** أي: أوتيت القرآن، وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن، وذلك كتحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وغير ذلك مما لا يأتي عليه الحصر».

والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، لا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام، وأما الحديث المذكور فقد علمت أنه من وضع الزنادقة ليهدموا به الإسلام، فما بال الهادوية تقبل مثل هذا الحديث وأمثاله؟!.

الرابعة: ردهم للأحاديث الصحيحة بدعوى أنها آحاد.

قال عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(١١٥-١١٨) وهو يتحدث عن قبول خبر الرسول ﷺ: «ومتى علمناه بالتواتر، أو سمعناه من الرسول علمنا صدقه، لأن المعجز الظاهر على يديه من قبل الله بمثابة التصديق له». ثم ذكر خبر الآحاد ص(١١٧-١١٨) فقال: «وهو ما يحصل به غالب الظن من الأخبار، فهذا المسمى بأخبار الآحاد، وهو ما يجمع ثلاث شرائط: أحدها: أن يكون سليم الإسناد من المطاعن سليم المتن من الاحتمالات متخلصاً من معارضة الكتاب والسنة فمتى حصل على هذه الشرائط صح العمل به في الأحكام دون الاعتقاد والأصول... ومتى اختل شرط من الشروط الثلاثة إما أن يطعن في رجال سنده، أوفي أحدهم، أو يكونوا مجاهيل أو أحدهم فإنه لا يصح، وكذلك إذا كان محتملاً لوجوه بعضها صحيح وبعضها فاسد لم يكن من يريد تصحيحه بحمله على الوجه الصحيح أولى ممن يريد إفساده بحمله على الوجه الفاسد، فتتساوى صحته وفساده فيسقط، أو يكون معارضاً للكتاب العزيز وهو معلوم، أو للسنة الشريفة وهي معلومة، فكيف نترك المعلوم للمظنون؟!» .

قلت: ما ذكره عبد الله بن حمزة من رد خبر الآحاد هو تابع فيه للمعتزلة، إذ هو مشهور عنهم شهرة تغني عن نقله من كتبهم، وقد تمكن هذا التأصيل من الهادوية عندما قويت شوكة الاعتزال فيهم، وقد رد علماء الإسلام على الطاعنين في خبر الآحاد الصحيح

بردود كثيرة، وألفوا في ذلك كتباً كثيرة قديماً وحديثاً، ولعلماء اليمن صولات وجولات مع الرادين لخبر الآحاد:

قال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٣٦): «والدليل على قبول الآحاد شامل لكل الدين، والتفرقة جاءت من قبلهم لا من قبل الله ورسوله، والعقل قد فرضنا أنه لم يدرك حقيقة ذلك، فكيف يقال: إنه مصادم له ؟!»

وقال أيضاً في معرض الرد على الزيدية: «ولا يغرنك قولهم: (آحادي) فلا نقبله في مقابلة العقل، لأن ما رواه الثقات مقبول، وإلا أطرحنا أكثر الشريعة».

وانظر كلاماً له حول هذه المسألة بتوسع في المصدر السابق ص(٤٨١-٤٨٢)، ولابن الوزير كلام قيم على وجوب قبول خبر الآحاد في «العواصم والقواصم» في مواضع منها (٢/ ٢٤٠-٢٥٨)، وانظر أيضاً «الروض الباسم» (١/ ١٧١-١٧٣).

ولابن الأمير تحرير قيم حول هذه المسألة في كتابه «توضيح الأفكار» (١/ ٢٦-٢٨)، وفي كتابه «أصول الفقه» ص(١٠١-١٠٨)، وللشوكاني مناقشة قيمة حول خبر الآحاد في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٤٧-٢٥٦) ومما قاله في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٥٣): «وعلى الجملة فلم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به، ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة، بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط، وإذ وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبرَ واحدٍ: من ريبة في الصحة، أو تهمة للراوي، أو وجود معارض راجح، أو نحو ذلك».

وللعلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رسالة في خبر الآحاد، ذكر ذلك في رسالته «الاستبصار في نقد الأخبار».

وقال العلامة الوادعي في «رياض الجنة» ص (١٣٢) وهو يرد على الهادوية في عدم قبولها خبر الآحاد: «وهم لا يقولون بحديث العرض، وبأن هذا الحديث آحاد لا يفيد إلا ظناً إلا إذا كان غير موافق لأهوائهم، وإلا فنحن نعهدهم يستدلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا أصل لها إذا كانت موافقة للمذهب».

فرد أحاديث رسول الله ﷺ بدعوى أنها آحاد دعوة لهدم الإسلام، ولدها الهوى المردي، وكفى بذلك انحرافاً، وأئمة الهدى من آل بيت النبوة ومن السلف ومن تبعهم بريئون من هذا التأصيل الباطل.

الخامسة: إهمالهم للأسانيد، قال المقبلي في «المنار» (١/ ١٦٠) وهو يرد على الهادوية في استدلالها بالأحاديث الواهية على فضل مسجد الكوفة «... لا طريق لنا إلى معرفتها لعدم عنايتهم بالأسانيد، واعتمادهم على الإرسال، وإسقاطهم وإهمالهم علم الرجال...»

وقال شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى في كتابه «رياض الجنة» ص (٣٣) وهو يخاطب الشيعة: «أم تريد منا أن نرجع إلى كتب الزيدية المقطعة الأسانيد، وإن أسندوا فغالب أسانيدهم تدور على الضعفاء والكذابين».

فالطرق التي ذكرناها هنا عمن سلكها من الهادوية في التلاعب بمنهاج النبوة طرق مردودة عند أهل العلم.

حال الرواة الذين اعتمدت عليهم الهادوية في العقائد والأحكام وغيرها

من المعلوم أن السنة النبوية هي الأصل الثاني للتشريع، وعليها قام كثير من أمور الإسلام، فالاعتناء بها رواية ودراية فرض لازم على من لديه قدرة، وقد سلكت الهادوية في

تلقي منهاج النبوة منهجاً أبعدها عن سنة رسول الله ﷺ وهدي صحابته وأهل بيته رضوان الله عليهم، وإليك بيان ذلك مع الاختصار:

١- قبولهم المراسيل مطلقاً، ورواية المجاهيل.

قال العلامة ابن الوزير - رحمه الله - في «الروض الباسم» (١/ ١٨١): «وعلى الجملة فالزيدية إن لم يقبلوا كفار التأويل وفساقه قبلوا مرسل من يقبلهم من أئمتهم، وإن لم يقبلوا المجهول قبلوا مرسل من يقبله، ولا يعرف فيهم من يحترس من هذا ألبتة، وهذا يدل على أن حديثهم في مرتبة لم يقبلها إلا من جمع بين قبول المراسيل بل المقاطيع وقبول المجاهيل».

قلت: إطلاقهم لقبول المراسيل فتح باباً واسعاً في الشر، وكفى بهذا فساداً.

وقال أيضاً في «الروض الباسم» (٢/ ٥٤٢-٥٤٣): «ومن قبل مرسل الثقة على الإطلاق دخل ذلك عليه من حيث لا يدري، فإن من الثقات من يقبل المجاهيل، وفيهم من يقبل كفار التأويل، وفيهم من هو كافر تأويل عند جمهور المعتزلة والشيعة... وقبول المرسل على هذه الصفة أعظم مفسدة وأدخل في قبول الأكاذيب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فينبغي للعاقل أن ينظر في عيب القريب وعيب الصديق كما ينظر في عيب الخصم والبعيد».

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» (١٠٥-١٠٦): «وأما الزيدية فأوائلهم مصرحون بقبول المجهول، وأواخرهم تنزهوا عن هذا المذهب واعتمدوا قبول المرسل بالمعنى الأعم، لذا لا يعرجون على علم الرجال، حتى صرح بعضهم أنه ساقط من شروط الاجتهاد لقبول المرسل، وقبول المرسل وإن كان مذهبا صحيحاً على الجملة؛ لكن القائلون به منهم من اشترط أن يكون المرسل صحابياً حيث يعلم واسطة، وإن لم يصطلحوا على تسمية ذلك

إرسالاً، مع أنه قد وقع ذلك كثيراً بل وقع إلى خمس وسائط كما ذكره العراقي والعسقلاني وغيرهما، أو تابعياً أو من أئمة النقل، ومنهم من يقبل مرسل من لا يرى قبول المجاهيل، وهذا يصرح به بعض متأخري الزيدية قولاً ويخالفه عملاً، ألا ترى إلى قبولهم مراسيل الكشاف وسائر الحنفية وأوائلهم الذين يقبلون المجاهيل كما صرح به عبد الله بن زيد العنسي والمنصور بالله وغيرهما فقبولهم رواية من يرى قبول المجهول هي عين قبول المجهول، والإمام المهدي صرح بهذا الشرط في مقدمة «البحر» وخالفه في «البحر» نفسه وفي سائر تصانيفه، وربما عارض الحديث الصحيح بحديث ضعيف أو موضوع، وعلى الجملة فتأمل الكتاب المذكور وغيره مثل «شرح القاضي زيد» وكتب الإمام يحيى بن حمزة لا تشم فيها رائحة الفرق بين الصحيح والموضوع فضلاً عن الضعيف، بل ربما ذكروا الضعيف حين يكون لهم لا عليهم».

٢- اعتمادهم على رواية الكذابين والمتروكين والمعروفين بالرفض.

قال شيخنا العلامة الوادعي -رحمه الله- في «رياض الجنة» وهو يخاطب الشيعة ص(٣٣-٣٤): «أم تريد منا أن نرجع إلى كتب الزيدية المقطعة الأسانيد، وإن أسندوا فغالب أسانيدهم تدور على الضعفاء والكذابين، مثل: أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسين بن علوان، وعمرو بن شمر، وعبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، وعلي بن مهدي القاضي، وعامر بن سليمان الطائي، وداود بن سليمان القزويني، والحارث بن عبد الله الهمداني، والحسين بن عبد الله بن ضميرة، وإسحاق بن محمد الأحمر الذي ادعى ألوهية علي، وأبي هارون عمارة بن جوين العبدي، وكادح بن جعفر، وحسين بن عبد الله بن عباس، والأشج بن أبي الدنيا وهو عثمان بن خطاب. كتبت

هذه الأسماء أغلبها من «تنقيح الأنظار» (١/ ٣٢٠) وبعضها من ترجمة علي بن موسى الرضي - رحمه الله - وبعضها من ذاكرتي» .

قلت : وإليك تفاصيل بعض رواتهم من المذكورين في هذا المقال وغيره:

١- الحسين بن أبي ضمرة:-

قال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٣٢١) : «وكذلك القاسم بن إبراهيم وحفيده يحيى بن الحسين من أئمة الزيدية قد أكثر من رواية أحاديث الأحكام والاحتجاج عليها من حديث ابن أبي ضميرة، وأهل الرواية متفقون على تجريحه والقدح في روايته» .

قلت : هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة الحميري المدني، كذبه مالك وأبو حاتم، وابن معين. انظر «ميزان الاعتدال»(١/ ٥٣٨).

٢- أبو هارون العبدي:-

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم»(٢/ ٩٣- ٩٤) : «أو عمل بالإباحة الأصلية مثل ما صنع الهادي والقاسم- عليهما السلام- في الاحتجاج بحديث ابن أبي ضميرة وأبي هارون العبدي، أهل الرواية مجمعون على تجريحهما» .

قلت : أبو هارون العبدي هو عمارة بن جوين، قال فيه الذهبي: «تابعي لين بمرة، كذبه حماد بن زيد، وقال شعبة: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عن أبي هارون.

وقال أحمد : ليس بشيء، وقال ابن معين : ضعيف لا يصدق في حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدار قطني:« متلون خارجي وشيعي..»

ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٣)

٣ - أبو خالد الواسطي:-

يروي عن زيد بن علي، وقد روى «المجموع الفقهي» المنسوب إلى زيد، وهو كذاب، وقد نقلت كلام أهل العلم فيه عند كلامي على عدم صحة نسبة «المجموع» إلى زيد بن علي فانظره هناك.

٤- حسين بن علوان:-

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (٢ /٣٣٧): «وأما أحمد بن عيسى بن زيد فعامة حديثه في «أماليه» عن حسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي عن زيد، فإن كان حسين بن علوان هو الكلبي -وهو الظاهر- فهو متكلم عليه كثيراً، وكذلك أبو خالد».

قال الذهبي في الميزان (١ /٥٤٢) في ترجمة ابن علوان: «قال يحيى بن معين: كذاب. وقال علي: ضعيف جداً. وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره وضعاً لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب...»

٥- الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس الهاشمي المدني:-

قال العلامة ابن الوزير: «وكذا روى الهادي أيضاً عن الحسين بن عبد الله بن عباس».

«تنقيح الأنظار» (١/ ٣٢١).

قلت: ذكر الذهبي في «الميزان» (١ /٥٣٧-٥٣٨) في ترجمة حسين المذكور أن البخاري، وابن المديني، والنسائي، والجوزجاني تركوا حديثه، واتهمه البخاري بالزندقة، ومن العلماء من ضعفه. ومن أكاذيبه أنه روى مرفوعاً: «يا بني هاشم! إنه سيصيبكم بعدي جفوة فاستعينوا عليها بأرقاء الناس».

٦- داود بن سليمان الغازي:-

قال العلامة ابن الوزير في «تنقيح الأنظار» المطبوع مع «توضيح الأفكار»(١/ ٣٢٢): «وروى - أيضاً - أبو طالب عن داود بن سليمان الغازي».

قلت: ذكر الذهبي في «الميزان» أن داود هذا كذبه ابن معين ولم يعرفه أبو حاتم، وقال: وبكل حال هو شيخ كذاب، له نسخة موضوعة على علي الرضا.

٧- أبو الدنيا الأشج:-

قال العلامة ابن الوزير: «وروى السيد أبو عبد الله الحسني عن الأشج بن أبي الدنيا».

«تنقيح الأنظار» المطبوع مع «توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٣)

قلت: الأشج هو عثمان بن الخطاب البلوي المغربي، توسع الحافظ في ترجمة المذكور في «لسان الميزان» (٤/ ١٥٩-١٦٣) وذكر له أكاذيب كثيرة، وأنه ادعى الرواية عن علي وحضور صفين بعد ثلاثمائة سنة.

٨- أبو الجارود زياد بن المنذر الكوفي:-

تقدم ذكره عند ذكر الفرقة الجارودية، وخلاصة ما قيل فيه: أنه كان يروي مثالب الصحابة، ويروي الكذب على أهل البيت، بل وكان يكذب عليهم، وقد سرد له ابن عدي في «الكامل» مجموعة من الأحاديث التي تدل على كذبه على الرسول ﷺ.

٩- محمد بن الأشعث الكوفي:-

قال العلامة ابن الوزير في «تنقيح الأنظار» المطبوع مع «توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٢): «وروى السيد أبو الطالب عن محمد بن الأشعث المتأخر».

قلت: هو محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن نزيل مصر، ذكره ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٣٠٣) وقال: «أخرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده إلى أن ينتهي إلى علي والنبي ﷺ كتاب يخرجه إلينا بخط طري، على كاغد جديد، فيها مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها، فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى... وكان شيخاً من أهل البيت بمصر وهو أخ الناصر، وكان أكبر منه، فقال لنا: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية، لا عن أبيه ولا عن غيره».

١٠- حبة بن جوين العرني البجلي الكوفي:-

ادعى رؤيته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصح ذلك اتفاقاً، قال ابن عدي فيه: «أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يكتب حديثه، ونقل الاتفاق على ضعفه الحافظ في «الإصابة».

وقد رماه بالكذب غير واحد، ومن ذلك ما ذكره الذهبي في «المغني» عنه أنه قال: كان مع علي يوم صفين ثمانون بدرياً. وعلق على ذلك بقوله: «هذا محال».

ومنها أنه روى عن علي أنه قال: «بعث رسول الله ﷺ يوم الإثنين، وأسلمت يوم الثلاثاء» الحديث رواه أبو يعلى برقم (٤٤٦). وهو ضعيف جداً.

ومنها ما رواه أبو يعلى برقم (٤٤٧) عن حبة بن جوين العرني عن علي أنه قال: «ما أعلم أحداً من هذه الأمة بعد نبيها عبد الله قبلي، لقد عبدته قبل أن يعبده أحد منهم خمس سنين أو سبع سنين». قال الذهبي: «هذا الحديث باطل». ومنها ما رواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١١٦٠) عن حبة العرني عن علي أنه قال: «نحن النجباء، وأفراطنا

أفراط الأنبياء، وحزبنا حزب الله، وحزب الفئة الباغية حزب الشيطان، ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا».

وبقيت له آثار تدل على كذبه وغلوه في التشيع، وهو ممن اعتمد عليه المرشد بالله في «أماليه».

١١- يغنم بن سالم بن قنبر:-

قال العلامة ابن الوزير في «تنقيح الأنظار» المطبوع مع «توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٢): وروى السيد المؤيد بالله عن يغنم». قال ابن الأمير في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٢): كذبوه.

١٢- عمرو بن شمر الجعفي الكوفي:-

ضعفه أهل الحديث تضعيفاً شديداً، قال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً». وقال الجوزجاني: «كذاب زائغ». وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها».

١٣- جابر بن يزيد الجعفي:-

كذبه زهير بن معاوية، وسلام بن أبي مطيع، وأبو حنيفة، وزائدة وجرير بن عبد الحميد، وعباس الدوري، والجوزجاني وغيرهم.

وترك حديثه أبو حاتم، والنسائي، وأبو الأحوص، وسفيان، وغيرهم، ولا عبرة بما نسب إلى شعبة من توثيق، فقد قال الذهبي: «وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ».

وخلاصة القول في جابر الجعفي أنه ضعيف جداً من جهة الرواية، منحرف من جهة العقيدة.

١٤- عبد السلام بن صالح الهروي أبو الصلت، خادم علي بن موسى الرضا:-

قال ابن عدي: «له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها». وقال النسائي: «ليس بثقة». وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه وقال: «لا أحدث عنه ولا أرضاه». وقال العقيلي: «رافضي خبيث».

وكلام أهل الحديث قدحاً فيه كثير، أما تعديل ابن معين فهو تعديل مجمل قابله جرح مفسر، فيقدم الجرح على التعديل. انظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٧٥-٨١)

١٥- لوط بن يحيى أبو مخنف الأزدي الغامدي الكوفي:-

قال فيه الإمام الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤١٩-٤٢٠): «لوط بن يحيى أبو مخنف إخباري تالف، لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم».

وباقي كلام أهل الجرح فيه على نمط ما نقله الذهبي، وقد استوعب ذلك صاحب كتاب «مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري» ص(٤٣) وما بعدها. وشيعة اليمن يعتمدون على روايات أبي مخنف في التاريخ اعتماداً كلياً، وما كثرت طعوناتهم في الصحابة إلا بسبب قبولهم لروايته وأمثاله كما أوضحنا كثرة روايته في موضع آخر. وكتبه ومؤلفاته تدل على رفضه، ومنها كتاب «السقيفة» و«الردة» و «مقتل الحسين» و«الجمل وصفين» وغير ذلك.

١٦- محمد بن السائب الكلبي المفسر الأخباري النسابة:-

قال ابن معين: ليس بثقة. وقال الجوزجاني وغيره: كذاب. وقال الدار قطني وجماعة: متروك. وقال ابن حبان: مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه... لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به.

«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٥٦-٥٥٩).

١٧- هشام بن محمد الكلبي الكوفي :-

علماء الجرح والتعديل على أنه صاحب غلو في التشيع كما جزم بذلك ابن حبان، وابن عساكر، والذهبي وغيرهم، وهو متروك عندهم، وله مؤلفات كثيرة تدل على رفضه، ومنها «فتوح الشام» و«مقتل عثمان» و«معركة صفين» و«مقتل أمير المؤمنين علي» و«مقتل الحسين» وكتاب «مثالب الصحابة» وهو من الإخباريين الذين اعتمد عليهم ابن أبي الحديد في كتابه «شرح نهج البلاغة»، وكتاب«شرح نهج البلاغة» من الكتب المعتمدة عند شيعة اليمن.

١٨- نصر بن مزاحم المنقري الكوفي:-

قد تكلم علماء الحديث عليه، فمنهم من جزم برفضه وغلوه كالجوزجاني، والعقيلي، وأبي الفتح، والعجلي، والذهبي، وجزم بترك حديثه أبو حاتم، والعقيلي، وابن عدي، والذهبي، وبعضهم كذبه، وأما توثيق ابن حبان له فمرجوح.

راجع «الميزان» (٤/ ٢٥٣-٢٥٤).

ولابن مزاحم مؤلفات، ومنها كتاب «صفين والجمل» و«مقتل الحسين» وهو من الرواة المعتمد عليه عند رافضة اليمن، إذ هو أحد رواة «المسند» المنسوب إلى زيد بن علي رحمه الله، وأيضاً اعتمد عليه كثيراً ابن أبي الحديد في كتابه «شرح نهج البلاغة». انظر كتاب «أثر التشيع على الروايات التاريخية» ص(٣٥٠).

١٨- عبد العزيز بن إسحاق البقال:-

قال ابن أبي الفوارس: «له مذهب خبيث، ولم يكن في الرواية بذاك» وقد تقدم الكلام عليه في الفصل الأول، عند كلامنا على «مسند زيد» فارجع إليه.

وبقي رواة ما بين متروك وكذاب يعتمد عليهم الهادوية تركت ذكرهم خشية الإطالة.

وخلاصة الكلام: أن اعتماد رافضة اليمن على المجاهيل والكذابين في العقيدة والأحكام وغير ذلك أدى إلى منابذة سنة رسول الله ﷺ، وكذلك اعتمادها فيما جرى بين السلف على الكذابين والإخباريين التالفين أدى إلى الطعن في الصحابة، والتشويه بآل بيت النبوة.

قد يقول قائل: لماذا هذا النقد منكم على رواة الهادوية، ويوجد في كتب السنة رواة كذابون؟.

والجواب: الكذابون والمتروكون والضعفاء قد بين حالهم علماء الحديث الذين حفظ الله بهم الدين، فلا يلتبس أمرهم على الباحثين، فأين الثرى من الثريا؟ فما أعظم الفرق بين من يعتمد على الكذابين والمتروكين في دين الله كالهادوية وغيرها، وبين من يرد روايتهم ويبين حالهم، ولله در ابن الوزير رحمه الله حيث قال في الهادوية: «... بل قبلوا موضوعات كثيرة رواها بعض ثقاتهم بسلامة صدر عن بعض من لم يعرف من المجاهيل أو المغفلين أو الضعفاء أو المدلسين أو غيرهم ممن اختلف فيه من طبقات المجروحين».

فما أحوجهم إلى التصحيح على طريقة أهل الحديث إن أرادوا الإصلاح.

تواطؤ مجموعة من رافضة اليمن على الحذف من بعض كتبهم مما لا يناسب أهوائهم

لقد عُلم واشتهر أن الرافضة الإثنى عشرية أصحاب مكر وخيانة، وكذب وتقية، وقد دب هذا الداء في أفراد من رافضة اليمن فأدى ذلك إلى ارتكاب الخيانة العلمية من قبل أفراد منهم، حيث قاموا بحذف ما لم يوافق أهواءهم من بعض كتب علمائهم، ومن ذلك ما ذكره الإمام الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٣٣٠) في ترجمة يحيى بن الحسين بن الإمام المؤيد بالله الشهاري الزيدي قال: «ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين - المذكور قبله - أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلامذته على حذف أبواب من «مجموع زيد بن علي» وهي ما فيه ذكر الرفع والضم والتأمين ونحو ذلك، ثم جعلوا نسخاً وبثوها في الناس، وهذا أمر عظيم وجناية كبيرة، وفي ذلك دلالة على مزيد الجهل وفرط التعصب، وهذه النسخ التي بثوها في الناس موجودة الآن، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

وقال الأكوع في «هجر العلم » (٢/ ١٠٩١) وهو يتحدث عن المذكور: «وطمس من «مجموع الفقه الكبير» بعض مسائله مثل: مسألة إمامة قريش، وما ذكره في الأصول وذمه للقدرية، وإثبات المشيئة لله، وغير ذلك، فلا قوة إلا بالله».

وذكر - أيضاً - في نفس المصدر (٢/ ١٠٩٢): «أن يحيى بن الحسين - المذكور - اختصر «غاية الأماني في أخبار القطر اليماني» ليحذف منها ثناء مؤلفها على صحابة رسول الله رضي الله عنهم، وليلعن منهم من شاء لجهله وسوء عقيدته».

وقال شيخنا الوادعي - رحمه الله - في «صعقة الزلزال» (١/ ١٤٠): «وقد حذف بعض هذا الخائن محقق الكتاب أحمد بن محمد الشامي فأثبته بعض الشيعة بالقلم من أصل مخطوط».

وقال شيخنا الوادعي - رحمه الله - في «صعقة الزلزال» (١/ ٢٢٨): «وأما المحقق لكتاب ابن حريوه فقد خان المؤلف والقارئ؛ حيث أنه يبدل بعض عباراته كما ذكره ص(٨٨) من المقدمة، وهذا شأن الشيعة، فإن تقيتهم تشبه النفاق، فليس لديهم من الجرأة ما يحملهم على الصراحة وكلمة الحق فيما يعتقدون» .

وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله - في «وبل الغمام على شفاء الأوام» (١/ ٤٧٣): «من أعجب ما رأيت: أن بعض الرافضة دعاني إلى منزله ووضع كتباً بمكان منه متصلاً بالمكان الذي أنا قاعد فيه، ثم خرج من المنزل وتركني فيه، فتناولت تلك الكتب واحداً بعد واحد، فوجدتها جميعها مشتملة على سب الصحابة وتكفيرهم، وذكر مثالب لهم مختلقة باطلة، فعرفت أن الرجل إنما دعاني لهذا المقصد، وهو كان من المشتهرين بالرفض مع دعوى عريضة للعلم، ومن جملة ما رأيت في هذه الكتب: «الحكمة الدرية» المنسوبة إلى الإمام أحمد بن سليمان، فرأيت بعض بياضها قد صار خلقاً، وبعضه قد صار متوسطاً بين الجدة والخلاقة، وبعضه جديداً، والكتابة فيه جديدة، وفيه كراسة قد ألصق بالأصل، ولم تكن فيه من الكتابة إلا نحو أربعة أو خمسة سطور، في أولها: أن فلاناً وفلاناً - وعد جماعة من أكابر الصحابة - قد كفروا بالله - صانهم الله عن ذلك - وتلك الكتابة لعلها مكتوبة في ذلك الوقت إما من صاحب المنزل أومن بعض من يتصل به بإذنه، فانظر - رعاك الله - هذه الجرأة، ولا تستبعد ذلك من أحوال الرافضة فإنهم يكذبون كيف شاءوا ولا يبالون».

قلت: هذه النقولات كافية في إثبات الخيانة الكبرى من قبل هؤلاء، وكيف لا وهي تؤدي إلى محق العلوم، فلا يبقى وثوق بها فما أعظمها من جرأة.

الهادوية يحصرون الرجوع في تفسير القرآن إليهم

قال الهادي وهو يرشد السائل القادم عليه من (قُم) التي هي الآن مدينة من مدن إيران: «ويسأل العلماء عما ذكر الله من كرسيه وعرشه ويده ووجهه حتى يبينه كل عالم بما يحضره من الجواب والسؤال، فوجب عليه لقول الله تبارك وتعالى:﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)وهم آل محمد ﷺ». «مجموع رسائل الهادي» ص(٥٥٢).

قلت: تفسير الهادي للآية المذكورة بأنهم آل محمد، ويعني بهم: علياً، والحسنين، وذريتهما كما هو معلوم هو تفسير الإمامية الإثنى عشرية.

قال الألوسي في «روح المعاني» (١٤/ ١٤٧) عند تفسيره لهذه الآية: «وأهل الذكر على هذا: المسلمون مطلقاً، وخصهم بعض الإمامية بالأئمة أهل البيت احتجاجاً بما رواه جابر ومحمد بن مسلم منهم عن أبي جعفر - رضي الله تعالى عنه - قال: نحن أهل الذكر».

قلت: وللعلماء في تفسير قوله:﴿أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [النحل: ٤٣] ثلاثة أقوال:

الأول: أنهم أهل الكتاب، وهذا أشهرها وأرجحها.

والقول الثاني: أنهم أهل القرآن.

والثالث: أنها عامة. ولم أر أحداً من المفسرين خصها بآل بيت النبوة، مع العلم أن العلماء من آل بيت النبوة داخلون في عمومها.

وقال العلامة ابن الوزير في كتابه «الروض الباسم» عند كلامه على هذه الآية (١/ ٣٨): «فإطلاق هذا الأمر القرآني يدل على وجوب سؤال العلماء إلا ما خصه الإجماع وهو الفاسق المتعمد، وهذا نادر في العلماء».

فأنت ترى أن ابن الوزير - رحمه الله - جعل الآية في أهل العلم قاطبة إلا من كان فاسقاً، ولم يخص آل البيت بذلك، فتخصيص الآية بآل بيت النبوة - شرفهم الله - هي طريقة الرافضة الإمامية، فما بال الهادي يسلك مسلكهم؟ وقد سار على ما دعا إليه الهادي كثير من أتباعه، قال عبد الله بن أحمد الشرفي في كتابه «المصابيح في تفسير أهل البيت» (١/ ٦٨) بعد أن ذكر مجموعة من علماء الهادوية الداعين إلى اعتماد تفسير آل البيت على حد زعمهم: «فهذا كما ترى كلام أئمة الهدى كأنه خارج من مشكاة واحدة، قد طابق تلك الأدلة من الكتاب والسنة، فماذا بعد الحق إلا الضلال».

وفي الرافضين لعلوم آل محمد - عليهم السلام - يقول بعض العلماء من الشيعة الأبرار العظماء: «فرفضوا بأفواههم ما أمر الله به، وخالفوا محمداً ﷺ فيما جاءهم به، فتركوا من أمرهم الله عز وجل بالمسألة في كتابه حيث يقول: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣] وهو القرآن لقوله سبحانه وتعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] أهل الذكر هم أهل بيت محمد - عليهم السلام - الذين أورثهم الكتاب، حيث يقول:﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر:٣٢] فهم ورثة الكتاب وأهله».

ولو سلمنا افتراضاً أن التفسير للقرآن والسنة لا يؤخذ إلا عن طريق الهادوية، فليس عندهم تفاسير قائمة على الرواية والنقل حتى يكونوا مرجعاً للأمة في ذلك، فكيف يدعون

المسلمين إلى الرجوع إلى تفاسيرهم وليس عندهم ذلك؟! ولا أعلم لهم تفسيراً كاملاً لكتاب الله إلى عهد الهادي، وإنما نتف يسيرة لجد الهادي القاسم بن إبراهيم ولولده محمد وللهادي نفسه، وتفاسير هؤلاء الثلاثة لم تتجاوز سورة المنافقين بدءاً من سورة الناس، وهي عبارة عن تفسيرات بالاجتهاد والرأي، خالية من نقل تفاسير السلف، فلا تصلح أن تكون أصولاً.

تنبيه: ذكر ابن النديم في «الفهرست» ص(٢٥٣-٢٥٤) أن مقاتل بن سليمان من الزيدية والمحدثين والقراء، له من الكتب كتاب « التفسير الكبير».

قلت: مقاتل بن سليمان تركوه وكذبوه.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١٧٣/٤) بعد ذكره لمجموعة من أهل الحديث كذبوه: «بل جعله النسائي أحد الأربعة الكذابين المشهورين بالكذب على رسول الله. وقال الجوزجاني: كان دجالاً جسوراً».

وقال ابن حبان: «كان يأخذ من اليهود والنصارى من علم القرآن الذي يوافق كتبهم».

وقال أبو حنيفة: «أفرط في تشبيه الله بخلقه» وكذا قال ابن حبان فيه.

وتفسيره يعد أقدم تفسير للزيدية، لأنه قبل القاسم بن إبراهيم، ولكنه لا يعتمد عليه لما سبق ذكره، وأيضاً هذا التفسير بلا إسناد، ولهذا قال ابن المبارك في تفسير مقاتل: «يا له من علم لو كان له إسناد، وما أحسنة من تفسير لو كان ثقة». «تهذيب الكمال» (٤٣٧/٢٨).

ولقد توقف العلماء المفسرون في إدخال تفسير مقاتل ضمن تفاسيرهم كما ذكره المزي في تهذيب الكمال، وما اشتهر عن الشافعي من تعديل مقاتل فيحمل على أنه ما عرفه، لأن

غاية ما فيه أنه تعديل مطلق مقابل بجرح مفسر، والجرح المفسر مقدم على التعديل كما هو معلوم، ومن أراد زيادة الاطلاع على أقوال أهل العلم في مقاتل بن سليمان. فليرجع إلى «تهذيب الكمال» للمزي (٢٨/ ٤٣٤-٤٥١).

الزيدية الهادوية ليس عندهم أصول لتفسير القرآن

لقد قام الهادي وبعض أتباعه بتفسير بعض سور القرآن الكريم دون اعتماد على أصول التفسير وقواعده التي حررها أهل العلم، فاضطر إلى سلوك طريقة الرافضة، فجاءت تفاسيرهم هزيلة لا يجد القارئ فيها بغيته، وقد أرادوا بذلك أن يصرفوا الناس عن تفاسير أهل العلم.

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٤/ ٢١-٢٢) وهو يرد على شيخه: «وكان اللائق به أن يأنف من استعارة علوم المخالفين، ومعارف أهل الجمود والبدع من الناس أجمعين، ويقتصر على ما في تفسير جده وجدنا الجميع الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم عليهما السلام، وما في تفسير سائر الأئمة ولا سيما تفسير الحسن بن القاسم، فإنه كثير الشواهد اللغوية مثل ما حث على ترك تواليف غيرهم في سائر العلوم، فهلا تجنب في تفسيره ذكر القراء السبعة فإنهم ليسوا من أئمة الزيدية، وكذلك أئمة النحاة المتكلمون على وجوه القراءات وأئمة المعاني والبيان، والخائضون في لطائف البلاغة، وحفاظ اللغة المعتمدون في نقل اللغات، وعلماء التفسير من التابعين المشحونة بذكرهم جميع التفاسير الناقلين لأقوال الصحابة، وكذلك علماء التاريخ فما أعلم في بلاد الزيدية تاريخاً من تأليف أئمتهم، وإنما يعتمدون تاريخ محمد بن جرير الطبري، وفي الأزمنة الأخيرة دخلها تاريخ عز الدين ابن الأثير، و«النبلاء» للذهبي»، والخلف والسلف مجتمعون على قبول العلوم من أهلها، والسيدان الإمامان: المؤيد، وأبو طالب أخذ علم الحديث عن أهله فأخذا عن غير

واحد من أئمتهم ورواتهم كما تقدم بيان طرفا منه أول هذا الوهم، وأكثر المؤيد بالله عن الحافظ الشهير محمد بن إبراهيم المعروف بابن المقري، والسيد أبو طالب أكثر عن الحافظ الجرجاني أحمد بن عبد الله بن عدي صاحب كتاب «الكامل في الجرح والتعديل» فمن أين جاء لهذا المعترض الفناء التام عن المحدثين ومن قال بقولهم من النحاة واللغويين والمفسرين والقراء والمؤرخين؟ لا والله ما استغنى عنهم لا برح كلا عليهم، وما أقبح بالإنسان أن يكون من كفار النِّعم وأشباه النَّعم ولله من قال:

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم   من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا»

قلت: هذا الرد من ابن الوزير على شيخه حينما تعصب لمذهبه هو رد على كل من سلك مسلك شيخ ابن الوزير، وهو الذي دعا ابن الوزير إلى الرجوع إليه، فهو جزء من سورة ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ:١] إلى المنافقين، قال هذا الشرفي في مقدمته «للمصابيح الساطعة الأنوار» (١/ ٦٩).

وذكر أيضاً تفسير القاسم بن إبراهيم من «الناس» إلى «والشمس وضحاها» وتفسير ابنه محمد بن القاسم من أول سورة البلد إلى آخر النازعات، ولا يعلم للهادي تفسير كامل للقرآن، وهو تفسير يقوم على الرأي واللغة، فابن الوزير عندما دعا شيخه إلى الرجوع إلى تفسير الهادي هو باعتبار أنه عنده من التفاسير التي يرجع إليها، ولا يعنى أنه يعتمد عليه ويستغنى به عن غيره، فتفسير الهادي والقاسم وأبيه يفتقد مقومات كثيرة، قال العلامة الشوكاني: «والمقصود في كتب التفسير ما يتعلق بتفسير ألفاظ الكتاب العزيز، وذكر أسباب النزول، وبيان ما يؤخذ منه من المسائل الشرعية، وما عدا ذلك فهو فضلة لا تدعو إليه الحاجة». «فتح القدير» (٣/ ٢٠٨).

وقول ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٤/ ٢٢) مخاطباً شيخه: «فمن أين جاء لهذا المعترض الغنى التام عن المحدثين، ومن قال بقولهم من النحاة واللغويين والمفسرين والقراء والمؤرخين، لا والله ما استغنى عنهم ولا برح كلا عليهم...» لقد حرمت اليمن التي فيها الهادوية من كتب السنة والتفسير قروناً بسبب هذا التعصب الذي تصدى له ابن الوزير.

وعلى كل: قوي الجهل وعشعش في شيعة اليمن بسبب اقتدائهم برافضة الإثنى عشرية في الاستغناء عن كتب أهل الحديث، فالحمد لله الذي عافانا من هذه المزالق.

رمي الهادوية أهل الحديث بالحشوية

لقد وَصف أهل الحديث بالحشوية غير واحد من كبار الهادوية، واشتهر ذلك عنهم، قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٦٢) وهو يتحدث عن الفرق: «كما نسبت الحشوية ما روت من أباطيلها وزور أقاويلها إلى رسول الله ﷺ وآله ليثبت لهم باطلهم على من اتخذوه مأكله لهم، وجعلوهم خدماً وخولاً».

وقال عبد الله بن حمزة في «الشافي» (١/ ١٣٤-١٣٥): «وأما الحشوية النابتة هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث وأنهم أهل السنة والجماعة فهم بمعزل عن ذلك، وليس لهم مذهب معروف، ولا كتاب تعرف منه مذاهبهم».

وقال أحمد بن يحيى المرتضى في «المنية والأمل» ص(١٢١): «والحشوية هم الذين يروون الأحاديث المحشوة التي حشاها الزنادقة في أخبار الرسول ﷺ ويقبلونها ولا يتأولونها، وهم يصفون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث، وأنهم أهل السنة والجماعة، ولا مذهب لهم منفرد، وأجمعوا على الجبر والتشبيه، وجسموا وصوروا، وقالوا بالأعضاء».

وصرح برمي أهل الحديث بهذه الفرية شيخ ابن الوزير علي بن محمد بن أبي القاسم، مما أدى ذلك إلى رد العلامة ابن الوزير عليه بقوله في «الروض الباسم» (١/ ٢٣٣-٢٣٦):

«وإنما أوتي صاحب الرسالة في رميهم بهذه الضلالة (الحشوية) من سببين:

السبب الأول: أنه رأى هذا المذهب منسوباً إلى الحشوية فظن أن المحدثين هم الحشوية كما قد سماهم بذلك في رسالته، وليس عليه في مجرد الجهل ذنب، فأكثر عامة المسلمين لا يدرون من الحشوية، ولا يعرفون أن هذه النسبة غير مرضية، وإنما الذنب الرجم بالظنون الكاذبة، والخوض مع أهل العلم بغير معرفة، ومن كان له أدنى تمييز عرف أن نقاد الحديث وأئمة الأثر أعداء الحشوية وأكره الناس لهذه الطائفة الغوية، فإن الحشوية إنما سموا بذلك لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، أي: يدخلونها فيها وليست منها. وذكر من قال: إن الحشوية كما عرفها - رحمه الله - ثم قال: فإذا عرفت هذا تبين لك أن المحدثين هم الذين اختصوا بالذب عن السنن النبوية والمعارف الأثرية، وحموا حماها من أكاذيب الحشوية، وصنفوا كتب الموضوعات، وناقشوا في دقائق الأوهام حفاظ الثقات، وعملوا في ذلك أعمالاً عظيمة، وقطعوا فيها أعماراً طويلة، وقسموا الكلام فيه في أربعة فصول:

أحدها: معرفة العلل.

وثانيها: معرفة الرجال.

وثالثها: معرفة علوم الحديث.

ورابعها: معرفة الحديث وطرقه، واشتملت هذه الفنون من المعارف النبوية والقواعد العلمية على ما يضطر كل عارف إلى أنهم أتم الخلق عناية بحماية علم الحديث عن التبديل

والتحريف، وأنهم الجهابذة النقاد بعلم المتن والإسناد، فإنهم الذين بينوا أنواع الحديث التي اختلف في قبولها أهل العلم، مثل: التدليس، والإعضال، والاضطراب والإعلال، والنكارة، والإرسال، والوصل والقطع، والوقف والرفع، وغير ذلك من علوم الحديث الغزيرة، وفوائده العزيزة، ولأمر ما سارت تصانيفهم فيه مسير الكواكب، وانتفع بكلامهم فيه الولي الصادق والعدو المناصب، والمتهم لهم بحشو الأحاديث واختلاق الأباطيل في الحديث لا يكون من أهل العقول التامة، دع عنك أهل المعارف الخاصة، وذلك لأنه لا خفاء على العاقل أن أئمة الفن لا يكونون هم المتهمين فيه، إذ لو كان كذلك لبطل العلم بالمرة، فإنا لو اتهمنا النحاة في النحو، واللغويين في اللغة، والفقهاء في الفقه، والأطباء في الطب؛ لم يتعلم جاهل ولا تداوى مريض، فيا هذا من للحديث إذا ترك أهله؟!! فلو عدمت تآليفهم فيه وتحقيقهم لألفاظه ومعانيه لأظلمت الدنيا على طالبه، وأوحشت المسالك على مريده، بل يا هذا فكر لم سموا أهل الحديث، ولم سمي أهل الكلام بذلك، وكذلك أهل النحو وسائر الفنون...إلخ».

فانظر إلى هذا الكلام النفيس الكاشف لهذه الضلالة التي وقعت فيها الهادوية تبعاً للمعتزلة، والمعتزلة أخذت هذا من الزنادقة.

قال أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية، يريدون إبطال الآثار».

«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٨٧-٨٨) وهو يرد على من يرمي المحدثين بالحشوية: «فإن نبزهم بالحشوية إن كان لأنهم يروون

الأحاديث بلا تمييز فالمخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته، بل يعلم بطلانه، وإن كان لأن فيهم عامة لا يميزون فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم، وعوام هؤلاء هم عمار المساجد بالصلوات، وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق، والمجاهدون في سبيل الله، وأهل الصدق والأمانة، وكل خير في العالم، فقد تبين لك أنهم أحق بوجوه الذم، وأن هؤلاء أبعد عنها، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم، وأيضاً فينبغي النظر في الموسومين بهذا الإسم، وفي الواسمين لهم به أيهما أحق، وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة كما ذكر العلماء كأبي حاتم وغيره: أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية».

قلت: فما أشبه الهادوية برميها أهل الحديث بالحشوية بقول القائل: رمتني بدائها وانسلت، فمن هو الذي يروي ويحشو كتبه بأحاديث الكذابين والزنادقة أهل الحديث أم الهادوية ؟! فلفظ (الحشوية) بتعريفه ومضمونه لا ينطبق على أهل الحديث بحال، فأهل الحديث هم القوم الكرام الأعلام، حملة الإسلام والذابون عن سنة سيد الأنام، فلا يضرهم هذا بحول ربنا وقوته.

تنبيه: المعتزلة يرمون أهل الحديث بالنابتة، وقد جاراهم على ذلك عبد الله بن حمزة ولا غرابة في ذلك، فقد تتلمذ على كتبهم، فهو منهم وإليهم.

دعوى الهادوية أن أهل الحديث مشبهة ومجسمة

قال الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٦٢٠) عندما سئل عن الذبائح ما يحل منها وما يحرم فأجاب بقوله: «يحرم من الذبائح ست، وبعد أن ذكر ذبيحة المجوسي واليهودي والنصراني، ذكر ذبيحة المشبه فقال: وذبيحة المشبه (أي: حرام) لأنه يقول أنه يعبد الذي

يقع عليه بصره يوم القيامة» يريد بقوله: (الذي يقع عليه بصره يوم القيامة) الذين يعتقدون أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وهم أهل الحديث.

وقال عبد الله بن حمزة كما في «مجموع رسائله» ص(١٠٨): «وأما حكايتنا عن القاسم والهادي والناصر - عليهم السلام - بأن دار المجبرة والمشبهة دار حرب فهي من أجلى الحكايات وأوضح الروايات، وذلك أن رواتها أئمة وعلماء، ولا يمكن حصرهم في رسالتنا هذه... وهم ألوف لا ينحصر أعدادها إلا لخالقها في جواز غزو المجبرة والمشبهة والباطنية وقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم».

قال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٢٩٥-٢٩٦) وهو يرد كلام شيخه المتعصب: «ذكر المعترض أن التشبيه مستفيض عن الإمام أحمد بن حنبل، وأنه روى عنه ذلك علماء الزيدية وعلماء المجبرة، وعنى بالمجبرة: الأشعرية، وأهل الحديث» وبعد أن نقل ابن الوزير كلام النووي في ما عليه السلف من تنزيه الله عن التشبيه والتجسيم قال ص(٣٠٣): «وهو ظاهر في تنزيه الفقهاء من التجسيم، وأحمد بإجماعهم من أئمتهم وجلتهم، فلو كان مجسماً ما كان عندهم بهذه المنزلة».

وبعدما ذكر نفي النافي عن أحمد التشبيه قال (١/ ٣٠٢): «وإنما القصد فيه تنزيه الإمام أحمد عن التشبيه الذي وصمه به المعترض».

قلت: إن من نسب إلى أهل الحديث التشبيه فلازم قوله أنه يرميهم أيضاً بالتجسيم، لأنه مقتضى التشبيه، وإن كان التشبيه أخص من التجسيم.

قلت: جميع أهل السنة يؤمنون بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة للأدلة المتواترة في إثبات ذلك بدون إحاطة به سبحانه، فحكمه على الشافعي حكم على كل من أثبت ما أثبته

الشافعي - رحمه الله - وقد صرح بأن أهل السنة مجسمة أحمد بن يحيى المرتضى أحد كبار علماء الهادوية، قال في «المنية والأمل في شرح الملل والنحل» ص(١٢١): «والحشوية هم الذين يروون الأحاديث المحشوة، أي: التي حشاها الزنادقة في أخبار الرسول ﷺ ويقبلونها، ولا يتأولونها، وهم يصفون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث، وأنهم أهل السنة والجماعة، ولا مذهب لهم منفرد، وأجمعوا على الجبر والتشبيه، وجسموا وصوروا وقالوا بالأعضاء».

قلت: فرمي أهل السنة بالتشبيه والتجسيم من أعظم الظلم لهم، لأن ذلك تقول عليهم بما لم يقولوا، بل هم محاربون للمشبه والمجسم، وأول ما ظهر التشبيه والتجسيم في الرافضة، فقد أخرج الكليني في «أصول الكافي» (١/ ١٠٤) عن علي بن حمزة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: سمعت هشام بن الحكم يروى عنكم أن الله جسم صمدي نوري، معرفته ضرورة، يمن بها على من يشاء من خلقه؟ فقال عليه السلام: سبحان من لا يعلم أحد كيف، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» وأخرجها شيخهم الصدوق في «التوحيد» ص(٩٨) وأخرجها الطبرسي في «الاحتجاج» (٢/ ١٥٥).

نقلاً من كتاب «رجال الشيعة في الميزان» ص(٦٥).

وقد ذكر غير واحد من علماء الرافضة أن شيطان الطاق كان يقول: «إن الله أجوف إلى السرة والبقية صمد» المصدر الأول ص(٨٥) وأيضاً ذكر في المصدر المذكور ص(٨٧) أن هشام بن سالم الجواليقي كان يقول: «إن الله أجوف إلى السرة» تعالى الله عن ذلك.

وأما تشبيه الله بخلقه فأول من نسب إليه ذلك هو مقاتل بن سليمان البلخي أحد علماء الزيدية كما ذكر ذلك غير واحد من علماء الجرح والتعديل.

انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٤٢) و «سير أعلام النبلاء» و «تهذيب التهذيب».

فعلى كلٍّ: أهل الحديث بريئون من التشبيه والتجسيم، والحمد لله.

وكون أهل الحديث أثبتوا لله ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، فهذا لا يعد تشبيهاً ولا تجسيماً، فمن رمى أهل الحديث بذلك فقد رمى الرسولﷺ والصحابة والقرابة بذلك.

الهادوية تنسب الجبر إلى أهل الحديث

الذين عرّفوا الجبرية قالوا: هي إحدى الفرق الكلامية، وبالتعيين: هي الجهمية، وسميت بالجبرية لمقالتها: إن العبد مجبور على أفعاله، والذي أجبره - على حد زعمهم - هو الله. وقد ألف الهادي كتاباً رد فيه على الجبرية القدرية، وهو ضمن «مجموع رسائله»، والهادي وأتباعه يعنون بالجبرية أهل السنة، فها هو عبد الله بن حمزة يقول كما في «مجموع رسائله» ص(١٣٣): «فأما كلام أهل البيت - عليهم السلام - في تكفير المجبرة والقدرية فلو عيناه لكم مع كونه موجوداً عندكم لكنا كجالب التمرة إلى البصرة» ومما يدل على أنهم يريدون بالجبرية أهل السنة أن عبد الله بن حمزة سبى نساء أهل صنعاء، فلما قيل له في ذلك، قال: «إنهم مجبرة». انظر «هجر العلم» (٣/ ١٢٩١) وأما أحمد بن يحيى بن المرتضى أحد كبار علماء الهادوية فقد قال عن أهل السنة: «وأجمعوا على الجبر والتشبيه...».

وقد جعل المتوكل إسماعيل بن القاسم أرض أهل اليمن من غير الهادوية خراجية، معللاً ذلك أنهم جبرية كما أوضحناه في ولم يكن في اليمن جبرية قط، وإنما كانوا أهل سنة، قال المؤرخ يحيى بن الحسين في «بهجة الزمن» في أخبار سنة (١٠٥٨هـ): «فأما الجبرية والمشبهة فلا يوجد منهم الآن أحد في جميع بلاد الإسلام، فكان على المتوكل أن يعرف

بالأصل ليترتب عليه الفرع، فلا يجعل هذا ذريعة له ولغيره في الجور من العمال والمتصرفين...» نقلاً من «المستدرك على هجر العلم» ص(٣٤٠).

وقال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (٢/ ٥٠٦) راداً على شيخه: «أنا قد بيّنا غير مرة أن الأشعرية وأهل الحديث لا يقولون بالجبر، وبيّنا نصوص أئمتهم على ثبوت الاختيار ونفي الإجبار... وإذا جاز أن ينسب إليهم ما هم مفصحون بالبراء منه جاز أن ينسب إلى الشيعة والمعتزلة مثل ذلك، وهذا يفتح باب الجهالات، ويسد طريق الثقة بالنقل للمقالات، فوجب اطراحه والرجوع إلى العدل والإنصاف، والحكم بما ظهر من أهل الخلاف».

وقال أيضاً في العواصم (٥/ ٢٦٤) وهو يرد على شيخه أيضاً: «وهم وفقه الله أن أئمة السنة الأثبات ينكرون أن لنا أفعالاً وتصرفات، واستخرج من ذلك أنهم كفار تصريح لإنكارهم في زعمه العلوم الضروريات...».

وقال - أيضاً - في كتابه «إيثار الحق على الخلق» ص(٢٩٥): «واعلم أن قول أهل السنة في المشيئة والقضاء والقدر وسبقها للأعمال لا يقتضي الجبر كقول الجميع في سبق العلم، بل كثير من أهل السنة فسروا القضاء والقدر بعلم الغيب السابق... وإنما مقصود أهل السنة بذلك نفي العجز والقصور عن قدرة الله تعالى، فقد وقع الاتفاق على نفيه في الحقيقة إن شاء الله تعالى».

وبعد هذا الإيضاح يتجلى للقارئ أن الجبر هو القول بأن العبد مجبور ليس له اختيار ولا إرادة فيما يأتي ويذر، وأن الجهمية هي التي تحمل هذا الضلال، وأما أهل السنة فهم براء منه، ولكن دعاة الضلال قديماً وحديثاً يرمون أهل السنة به وبغيره من الضلالات.

ادعاء الهادوية أن أهل الحديث راضون بظلم الحكام

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (٨/١٦٨) وهو يرد على شيخه: «... وأن السيد أعظم الجناية عليهم (أي: أهل الحديث) حيث قال: إنهم يصوبون أئمة الجور في قتل الذين يأمرون بالقسط من الناس» فرد عليه ابن الوزير رحمه الله بقوله: «وإنما قصدوا نحواً مما قصده هارون - عليه السلام - حيث قال:﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴾ [طه: ٩٤] من رعاية الأصلح، ولأنهم ما قصدوا إلا حقن دماء الذين يأمرون بالقسط من الناس، فعكس السيد نصوص مذهبهم لما لم يفهم حقيقة مقصدهم، وفي المثل: أساء سمعاً فأساء إجابة ..».

ورحم الله ابن الوزير حينما قال في رده على شيخه: «السيد أعظم الجناية عليهم» وكيف لا يكون من رمى أهل الحديث بهذا قد أعظم الجناية عليهم وهو ينسب إليهم أمراً هم أحرص الناس على البعد عنه والتحذير منه، فكتب السير والتواريخ مليئة بنصحهم للحكام، وتحذيرهم من الظلم وعواقبه، حتى إن منهم من يلحقه الأذى من قبل هؤلاء من سجون وضرب وغير ذلك، فما جرى لسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، والإمام مالك، والإمام أحمد وأمثالهم كثير من أهل الحديث لدليل على ما قلنا، إضافة إلى عدم المداهنة لهم والإعانة لهم على ظلمهم، وبالمقابل نجد كثيراً من علماء الهادوية واقعين فيما يرمون به غيرهم، فكم سكتوا عن ظلم في ملوكهم، بل وأعانوا على ذلك، وعلى سبيل المثال ما صنعوه مع الملك الناصر محمد بن أحمد بن الحسن المهدي المعروف بصاحب المواهب.

قال العلامة الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٩٨): «وله تصنيف سماه «الشمس المنيرة» في مجلد لطيف وقفت عليه، وفيه نقل مسائل من مؤلفات جد أبيه الإمام القاسم بن محمد، ولكنها غير مرتبة، ولا منقولة على أسلوب، بل لا يدري المطلع على ذلك الكتاب ما موضوعه ولا ما غرض مؤلفه، وسبب ذلك كون مؤلفه ليس من العلماء، ومع هذا فكان يقرؤه عليه جماعة من أكابر العلماء، وليس في موسعهم نصحه وتعريفه بالحقيقة لما جبل عليه من الطيش وتعجيل العقوبة».

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٣٣) وهو يتحدث عما فعله بعض ملوك الهادوية: «ومنها: أن بعض أئمتهم استولى على بلد إمام معارض له فاجتمع مع علماء دولته وحكموا ببطلان عقد الإمام المغلوب على زوجته، لأن شهود العقد فسَّقَة لبغيهم على الإمام أو لغير ذلك، ثم تزوج بزوجته تلك، فانظر كيف تلوح دسيسة الهوى، ولو كان ما زعموه صحيحاً لم يكن من المروءة ما ذكر، مع أن هذين الإمامين في ظاهر أمرهما من خيار أئمتهم، فلو كان الغرض صلاح العامة لم يجترئ على هذه الخسة التي يتنزه عنها أهل الخلاعة، وكان يلزم أن يسوغ هذا لسائر المختلفين معه في شرائط النكاح».

فانظر كيف حشر هؤلاء العلماء أنفسهم بجانب هؤلاء الظلمة الذين بلغ ظلمهم عنان السماء، فكان عليهم أن يبتعدوا عنهم لا أن يكونوا من أعوانهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

سوء معاملة رافضة اليمن لمن ترك التقليد والتعصب لهم

إن سوء معاملة أهل البدع لأهل الحديث لا تقف عند حد، وكلما كان أهل البدع والتحزب أجهل بحقوق المسلمين كانت إساءتهم أبشع وأوسع، وقد عانى أهل السنة في اليمن من الهادوية معاناة شديدة.

قال الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٢٩١) وهو يتحدث عن معاملة الهادوية لعلماء أهل السنة: «إذا بلغ معاصريهم إلى رتبة الاجتهاد وخالف شيئاً باجتهاده جعلوه خارجاً عن الدين، وهذا شأن غالب أهل اليمن مع علمائهم».

وقال - أيضاً - في «أدب الطلب» ص(٧٦): «ومما أحكيه لك أني أدركت في أوائل أيام طلبي رجلاً يقال له: الفقيه صالح النهمي، قد اشتهر في الناس بالعلم والزهد وطلب علوم الاجتهاد طلباً قوياً، فأدركها إدراكاً جيداً، فرفع يديه في بعض الصلوات ورآه يفعل ذلك بعض المدرسين في علم الفقه المشهورين بالتحقيق فيه والإتقان له، فقال: اليوم ارتد الفقيه صالح، فانظر هذه الكلمة من مثل هذا مع شهرته في الناس واجتماع كثير من طلبة علم الفروع عليه في جامع صنعاء، وشيبه الناصع وثيابه الحسنة كيف موقعها في قلوب العامة وما تراهم يعتقدون في الفاعل؟! لذلك بعد هذا فأبعد الله هذا عالماً، وذهب بهذا علماً، وإن كان لا عالم ولا علم، فإن من لا يعقل الحجة ولا يفهم إلا بمجرد الرأي لا الرواية ليس من العلم في شيء، ولا يستحق الدخول في باب من أبوابه، ولا ينبغي وصفه بشيء من صفاته».

وقال -أيضاً -في المصدر نفسه ص(٧٥-٧٦): «فإن أهل الطبقة التي ذكرنا لك أنها أصل الشر إذا رأوا من يفعل الرفع والضم ونحوهما: كالتوجه في الصلاة بعد التكبيرة، والتورك في التشهد الأخير، والدعاء في الصلاة بغير ما قد عرفوه؛ عادوه عداوة أشد من عداوتهم لليهود والنصارى، وظنوا أنه على شريعة آخرة، وعلى دين غير دين الإسلام، وأوقعوا في أذهان العوام أنه ناصبي، فانتقلوا من فعله لهذه السنن أو أحدها إلى النصب

الذي هو بغض علي، وحكموا عليه به حكماً جازماً، فانظر هذا الصنع الشنيع الذي هو شبيه بلعب الصبيان».

وقال أيضاً في المصدر السابق ص(١٤٢) وهو يتحدث عن معاملتهم للعالم الذي يبين لهم الباطل من رفض وغيره: «وإذا أخبرهم العالم بما اشتمل عليه ذلك الكلام من الكفر والزندقة لم تقبله أفهامهم لأمرين:

أحدهما: الجهل بالعلوم التي يتوصلون بها إلى فهم ذلك.

الثاني: اعتقادهم أن ذلك المتكلم شيعي، وأن هذا العالم الذي أنكره إنما قام عليه لأجل تشيعه، لكونهم يعتقدون في كل من اشتغل بعلوم الاجتهاد أنه يخالف الشيعة طبيعة راسخة فيهم، وأمر ورثوه عن أسلافهم، وداء قبلوه من كل مخذول، ومحنة تعاظم بسببها البلاء على الشريعة وأهلها».

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص(٣٦-٣٨): «وانظر في أهل قطرنا فإنه لا يخفى عليك حالهم إن كنت ممن له اطلاع على أخبار الناس وبحث عن أحوالهم كالسيد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، فإنه قام داعياً إلى الدليل في ديارنا هذه في وقت غربة وزمان ميل من الناس إلى التقليد، وإعراض عن العمل بالبرهان، فناله من أهل عصره من المحن ما اشتملت عليه مصنفاته، حتى ترسل عليه من ترسل من مشائخه برسالة حاصلها الإنكار عليه لما هو فيه من العمل بالدليل وطرح التقليد، وقام عليه كثير من الناس، وثلبوه بالنظم والنثر، ولم يضره ذلك شيئاً، بل نشر الله من علومه وأظهر من معارفه ما طار كل مطار، ثم جاء بعده مع طول فصل وبعد عهد السيد العلامة الحسين بن أحمد الجلال، والعلامة صالح بن مهدي المقبلي فنالا من المحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول على استقراره في هجرة الجراف منعزلاً عن الناس، وحمل الثاني على الارتحال إلى الحرم الشريف، والاستقرار

فيه حتى توفاه الله فيه، ومع هذا فنشر الله من علومهما، وأظهر مؤلفاتهما ما لم يكن لأحد من أهل عصرهما ما يقاربه فضلاً عن أن يساويه، ثم كان في العصر الذي قبل عصرنا هذا السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، وله في القيام بحجة الله والإرشاد إليها وتنفير الناس عن العمل بالرأي وترغيبهم إلى علم الرواية ما هو مشهور معروف، فعاداه أهل عصره، وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضره جهداً، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة، ولم يظفروا منه بطائل، ولا نقصوه من جاه ولا مال، ورفعه الله عليهم، وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنفات المطولة والمختصرة ما هو معلوم عند أهل هذه الديار، ولم ينتشر لمعاصريه المؤذين له المبالغين في ضرره بحث من المباحث العلمية، فضلاً عن رسالة فضلاً عن مؤلف بسيط، فهذه عادة الله في عباده، فاعلمها وتيقنها..!!».

وهذا شاعر الرافضة المعروف بالهبل يقول في العلامة صالح بن مهدي المقبلي:

المقبـــلي ناصبـــي ** أعمـــى الشقـاء بصـره
فرق مـا بين النبي ** وأخيــــــه حيـــــدره
لا تعجبوا من بغضـه ** للعتـــــرة المطهــــره
فـأمـــه معـــرفـــة ** لكـــن أبـــوه نكـــره.

نقلاً من كتاب «الزيدية» للأكوع ص(٣٩).

قال الأكوع معلقاً على كلام الرافضي المذكور: «وهذا هو منطلق غلاة الشيعة في كل زمان ومكان، فهم يرمون من يحب صحابة رسول الله ﷺ بأنه يبغض علياً وبنيه رضي الله عنهم أجمعين، وما ذلك إلا لأنه مجهول الأب كما قال الصاحب بن عباد:

من كان ذا شك وذا غفلة ** وبغض أهل البيت من شأنه

فإن اللـوم على أمـه ** أتت به من بعض جيرانـه».

شهادة علماء اليمن لأهل الحديث بالإنصاف

إن أهل الحديث ورثوا رسول الله ﷺ وراثة لما جاء به، فساروا على ما كان عليه في جميع أحوالهم، ووطنوا أنفسهم على ذلك، وجعلوا الصحابة خير شاهد وناقل ومتبع لما كان عليه الرسول ﷺ، فاتبعوهم امتثالاً للكتاب والسنة، فما صح عن رسول الله ﷺ حرصوا على فهم مراده كفهم الصحابة له وعلمهم به، فبهذا الاقتداء التام برسول الله ﷺ وبما كان عليه صحابته استقام تمسك أهل الحديث بمنهاج النبوة، ففي أي جهة كان الرسول ﷺ وكذا الصحابة كانوا معه، لا يقدمون على الله ورسوله أهلاً ولا مالاً ولاجاهاً، فيقبلون الحق كان لهم أو عليهم، ويردون الباطل ولو كان من أقرب الأقربين منهم، فبهذا صاروا ورثة رسول الله ﷺ، وحملة شريعته، والمختصين بهديه، لا يدركهم أحد، ولا يسبقهم سابق إلا من جاء من حيث جاءوا، فحق أن يكونوا الطائفة المنصورة على مر القرون والعصور، ولما كان الحق عند أهل الحديث أغلى من كل شيء جندوا أنفسهم لنصرته، تاركين التعصب للمذاهب والأحزاب وأهل البدع، وهذا معلوم حتى حرره وزبره كل منصف من علماء الأمة، وقد اكتفيت بشهادة علماء اليمن في هذه العجالة:

قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٤٨١): «ولذا ترى الناظرين مطبقين على اعتبار تصحيح أئمة الحديث وتضعيفهم، وقد يكون في بعض الموارد التي اعتورتها الأنظار لا تكاد تطمع من نظرك التفصيلي بزيادة على ما حصلت عليه من أنظارهم، ولو حصل لك ذلك أغناك عن البحث، إذ هو غاية مثله مع الاختيار كيف لو شابه اضطرار كبحثنا المفروض».

وقال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٢٣٦-٢٣٧): «ومن موازين الإنصاف العادلة وأدلة الأوصاف الفاضلة أنك تراهم يضعفون الضعيف من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ويصدعون بالحق في ذلك، وكذلك يضعفون ما يدل على مذهبهم متى كان ضعيفاً، ويضعفون كثيراً من علمائهم إذا كانوا ضعفاء، نصيحة منهم للمسلمين، واحتياطاً في أمور الدين».

وقال أيضاً في «العواصم» (٣/ ٢٩٩): «ومن العجب أن من ذم الحديث وأهله من المعتزلة وأهل الكلام لم يستغن عنهم وإن حاد عن التصريح بالرواية عنهم نزل إلى من يستمد منهم فأخذ عنه وعن من لا يقاربهم في الإتقان».

وما أحسن قول القائل في مثل هذا:

أقلوا عليهم لا أباً لأبيكم ... من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

وقال أيضاً في «العواصم» (٨/ ٣٢٣): «تنبيه: إياك أن تسمع هذا الكلام فيصرفك عن كتب السنة، واهماً أن حديثها قد اختلط فيه الصحيح بالضعيف، والخطأ بالصواب، فإن مصنفيها أئمة علم الأثر، ونقاد هذا الشأن، وإليهم المنتهى في معرفة فنهم، فإذا كان الخطأ في كتبهم فما ظنك بغيرها، بل هذا يحث الإنسان على الاعتماد عليها، والرجوع إليها، ألا ترى أنك لو وجدت خطأ في كتاب سيبويه في العربية لم تطرح جميع ما رواه في كتابه لأجل ذلك، فإنه إذا جاز أن يخطئ مع عنايته بالفن فكيف بمن هو دونه في العناية بفنه»

وقال ابن الأمير في «ديوانه» ص(١٦٨):

سلام على أهل الحديث فإنني ... نشأت على حب الأحاديث من مهدي

هم بذلوا في حفظ سنة أحمد ... وتنقيحها من جهدهم غاية الجهد

وأعني بهم أسلاف أمة أحمد ... أولئك في بيت القصيد هم قصدي
أولئك أمثال البخاري ومسلم ... وأحمد أهل الجد في العلم والجد
بحور وحاشاهم عن الجزر إنما ... لهم مدد يأتي من الله بالمد
رووا وارتووا من بحر علم محمد ... وليست لهم تلك المذاهب من ورد
كفاهم كتاب الله والسنة التي كفته ... قبلهم صحب الرسول ذوي المجد
أأنتم بأهدى أم صحابة أحمد ... وأهل الكسا هيهات ما الشوك كالورد
أولئك أهدى في الطريقة منكم ... فهم قدوتي حتى أوسد في لحدي
وشتان ما بين المقلد في الهدى ... ومن يقتدي والضد يعرف بالضد
فمن قلد النعمان أصبح شارباً ... نبيذا وفيه القول للبعض بالحد
ومن يقتدي أضحى إماماً معارف ... وكان أويساً في العبادة والزهد
فمقتدياً بالحق كن لا مقلداً ... وخل أخا التقليد في الأسر بالقد»

وقال العلامة الشوكاني في «أدب الطلب» ص(٦٣): «قد علمتم أن اشتغال أهل هذا العلم به أعظم من اشتغال أهل سائر الفنون بفنونهم، تنقيحهم له وتهذيبه، والبحث عن صحيحه وسقيمه، ومعرفة علله، والإحاطة بأحوال رواته، وإتعاب أنفسهم في هذا الشأن ما لا يتعبه أحد من أهل الفنون في فنونهم، حتى صار طالب الحديث في تلك العصور لا يكون طالباً إلا بعد أن يرحل إلى أقطار متباينة، ويسمع من شيوخ عدة، ويعرف العالي والنازل، والصحيح وغيره على وجهه لا يخفى عليه مخرج الحرف الواحد من الحديث الواحد، فضلاً عن زيادة على ذلك، فمنهم من يحفظ إلى مائة ألف حديث، إلى خمس مائة ألف حديث، إلى ألف ألف حديث هي على ظهر قلبه، لا تخفى عليه منها خافية، ولا يلتبس عليه فيها حرف واحد، ومع هذا الحفظ والإتقان في المتون كذلك يحفظون ويتقنون

أسانيدها على حد لا يخفى عليهم من أحوال الرواة شيء، ولا يلتبس عليهم ما كان فيهم من خير وشر، وجرح وتعديل، ويتركون من وجدوا في حفظه أدنى ضعف، أو كان به أقل تساهل، أو أحقر ما يوجب الجرح، وبالجملة فمن عرف الفنون وأهلها معرفة صحيحة لم يبق عنده شك أن اشتغال أهل الحديث بفنهم لا يساويه اشتغال سائر أهل الفنون بفنونهم، ولا يقاربه، بل لا يعد بالنسبة إليه كثير شيء، فإن طالب الحديث لا يكاد يبلغ من هذا الفن بعض ما يريده إلا بعد أن يفنى صباه وشبابه وكهولته وشيخوخته فيه، ويطوف الأقطار، ويستغرق بالسماع والكتب الليل والنهار».

أفبعد هذه النقولات النفيسة عن علماء أهل الإسلام يبقى للمناوئين لأهل الحديث سبيل للطعن فيهم، اللهم إلا بالتعدي والبغي!!.

حسن العاقبة لأهل الحديث في اليمن بالرغم من محاربة دولة الرافضة لهم

إن دعاة البدع يسعون ليطفئوا نور الله الذي أنزله على رسوله، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، قال تعالى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[الأعراف:١٢٨]أي: العاقبة الحسنى، وقد استخدمت رافضة اليمن - قديماً وحديثاً - ما في وسعها من المكر والطعن والتشويه بأهل الحديث خصوصاً في اليمن، بل والضرب لهم والسجون في بعض الأحايين، فما كانت هذه الأفعال إلا دافعة لهم إلى الثبات على منهاج النبوة، وأيضاً كانت دافعة للناس إلى الإقبال على علماء الحديث في هذه البلاد، وقد أحسن من قال:

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار في جزل الغضى ... ما كان يعرف طيب عرف العود

وإننا كلما رأينا خصوم سنة رسول الله ﷺ يكيدون لها ويسعون في إثارة الفتن ضد أهلها في اليمن رجونا أن يجعل الله في ذلك خيراً، فها هم علماء اليمن الذين حصل لهم من الرافضة في اليمن مؤاذاة كثيرة يتحدثون عما أعقبه الله لهم من خير بسبب صبرهم وثباتهم على منهاج النبوة:

قال العلامة الشوكاني رحمه الله في «البدر الطالع » (١/ ٦٥) وهو يتحدث عن حسن عاقبة أهل السنة في اليمن وغيرها: «وهذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بد أن يستنكره المقصرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمره الأعلى، وقوله الأولى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره». اهـ

وقال في «أدب الطلب» ص(٣٦) متحدثاً عن علماء أهل السنة في اليمن: «وانظر في أهل قطرنا، فإنه لا يخفى عليك حالهم إن كنت ممن له اطلاع على أخبار الناس، وبحث عن أحوالهم كالسيد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير فإنه قام داعياً إلى الدليل في ديارنا هذه في وقت غربة، وزمان ميل من الناس إلى التقليد، وإعراض عن العمل بالبرهان، فناله من أهل عصره من المحن ما اشتملت عليه مصنفاته، حتى ترسل عليه من ترسل من مشائخه برسالة حاصلها الإنكار عليه لما هو فيه من العمل بالدليل وطرح التقليد، وقام عليه كثير من الناس وثلبوه بالنظم والنثر، ولم يضره ذلك شيئاً، بل نشر الله من علومه وأظهر من معارفه ما طار كل مطار».

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص(٣٦-٣٧) في العلامة المقبلي والجلال: «فنالا من المحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول على استقراره في هجرة الجراف منعزلاً عن الناس، وحمل الثاني عن الارتحال إلى الحرم الشريف، والإستقرار فيه حتى توفاه الله فيه،

ومع هذا فنشر الله من علومهما، وأظهر من مؤلفاتهما ما لم يكن لأحد من أهل عصرهما ما يقاربه فضلاً عن أن يساويه».

وقال أيضاً من نفس المصدر (٣٧-٣٨) في العلامة ابن الأمير: «ثم كان في العصر الذي قبل عصرنا هذا السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، وله في القيام بحجة الله والإرشاد إليها وتنفير الناس عن العمل بالرأي وترغيبهم إلى علم الرواية ما هو مشهور معروف، فعاداه أهل عصره، وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضره جهداً، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة، ولم يظفروا منه بطائل، ولا نقصوه من جاه ولا مال، ورفعه الله عليهم، وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنفات المطولة والمختصرة ما هو معلوم عند أهل هذه الديار، ولم ينتشر لمعاصريه المؤذين له المبالغين في ضرره بحث من المباحث العلمية فضلاً عن رسالة، فضلاً عن مؤلف بسيط، فهذه عادة الله في عباده، فاعلمها وتيقنها».

وذكر صاحب كتاب «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير» ص(٩٦) وهو يتحدث عن الإقبال على ابن الأمير «أنه في سنة (١١٧٠) قدم عليه طلباً لعلمه طلبة من بلاد الروم والشام والحجاز فأفادهم وأخذوا عنه الكثير من مؤلفاته».

ولقد كان علماء السنة يكثرون في الديار اليمنية التي فيها الرفض ما بين الحين والآخر حتى يصيروا أعداداً كبيرة، فهذا من توفيق الله لهم ولأهل اليمن، قال الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٨٣): «فإن في ديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية، وما يلتحق بها من دواوين الإسلام المشتملة على سنة سيد الأنام ﷺ، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، لا

يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله وما صح من سنة رسول الله، مع كثرة اشتغالهم بالعلوم التي هي آلات علم الكتاب والسنة من نحو، وصرف، وبيان، وأصول، ولغة، وعدم إخلالهم بما عدا ذلك من العلوم العقلية، ولو لم يكن لهم من المزية إلا التقيد بنصوص الكتاب والسنة وطرح التقليد فإن هذه خصيصة خص الله بها أهل هذه الديار في هذه الأزمنة الأخيرة، ولا توجد في غيرهم إلا نادراً».

وقال المؤرخ الكبير القاضي إسماعيل الأكوع في مقدمة «هجر العلم» ص(١٣): «وأفضت في تراجم علماء السنة ولاسيما المجتهدين الذين كان لهم فضل كبير ويد عظيمة في نشر السنة النبوية في اليمن، والعمل بها، وحث الناس على ترك التقليد والرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح، حتى تعود للمسلمين وحدتهم التي فقدوها حينما فرقتهم المذاهب طوائف وشيعاً».

وأما والدنا وشيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - فقد تحقق له أضعاف أضعاف ما تحقق لمن ذكرنا، فقد وفد عليه طلاب العلم من أنحاء العالم الإسلامي، بل ومن أنحاء بلاد الكفار، وهذا بعد ما أسس له دار الحديث بدماج، وانتشرت مؤلفاته وأشرطته في أنحاء العالم، وتنافس الناس في الإقبال عليها والخدمة لها، وكان له مع الرافضة في اليمن صولات وجولات منقطعة النظير، أدت إلى كشف عوارهم، وإظهار بوارهم، وإضعاف قواهم، وكسر شوكتهم، فقامت قيامتهم، فحاربوه بكل ما أوتوا، ولم يظفروا معه بطائل، بل ذهب رأس مالهم ألا وهو التشيع والرفض في نظرهم، فقد صاروا منبوذين في البلاد اليمنية والحمد لله أولاً وآخراً، ونأمل من الله العظيم الكريم الذي أكرم هؤلاء العلماء

بما أكرمهم به أن يتفضل علينا بما شاء من فضله، نسأله سبحانه دوام تثبيته لنا على الحق حتى نلقاه.

أهل الحديث قاموا بما قعد عنه غيرهم

من الحقائق العظيمة التي ينبغي أن تعرف عند المسلمين ما قام به أهل الحديث من خدمة لمنهاج النبوة، وما سأذكره هو من باب الجملة:

قال ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ١٧٨): «... فكذلك أئمة الزيدية ليس لهم من التأليف في علم الحديث ما يكفي المجتهدين، فما للمعترض والتعرض لانتقاص المحدثين الذين قاموا بما قعد عنه غيرهم من علوم الدين؟! وهذا أمر يعرفه من له أدنى تمييز، وإنما أتى المعترض في انتقاص المحدثين من قلة الإنصاف ومحبة الاعتساف، ولله در من قال:

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم ** من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا.

وقال أيضاً في «الروض الباسم» (٢/ ٥٨٤-٥٨٥): «وبالجملة فالعلم حاصل بأن أهل الحديث أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه من أهل الكلام في أمر العقيدة والرجوع إلى القرآن والسنة لا يشك في ذلك إلا من قصرت معرفته بالأحوال النبوية والآثار الصحابية».

وقال أيضاً وهو يتكلم عن علم الحديث: «فإنه علم الصدر الأول، والذي عليه بعد القرآن المعول، وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسر للقرآن بشهادة﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[النحل:٤٤] وهو الذي قال الله فيه تصريحاً:﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٤].

وهو الذي وصفه الصادق الأمين بمماثلة القرآن المبين، حيث قال في التوبيخ لكل

مترف إمعه: «إني أوتيت القرآن ومثله معه» وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه، وهو العلم الذي إذا تجاثت الخصوم للركب، وتفاوتت العلوم في الرتب أصمت مرنان نوافله كل مناضل، وأصمت برهان معارفه كل فاضل، وهو العلم الذي ورثه المصطفى المختار، والصحابة الأبرار، والتابعون الأحبار، وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم الإسلام، الباقية حسناته في أمة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو العلم الذي صانه الله عن عبارات الفلاسفة، وتقيدت عن سلوك مناهجه فهي راسفة في الأغلال آسفة، وهو العلم الذي جلى للإسلام به في ميدان الحجة، وصلى وتجمل بديباج ملابسه من صام لله وصلى، وهو العلم الفاصل حين تلجلج الألسنة بالخطاب، الشاهد له بالفضل رجوع عمر بن الخطاب، وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية والأحكام الشرعية، وتزينت بجواهره التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية، وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب، ولا يرغم إلا المبتدع المتريب، وهو العلم الذي يسلك بصاحبه نهج السلامة، ويوصله إلى دار الكرامة، والسارب في رياض حدائقه، الشارب من حياض حقائقه، عالم بالسنة ولابس من كل خوف جنة، وسالك منهاج الحق إلى الجنة، وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والنحوي وإن برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع في حفظه، والواعظ المبصر، والصوفي والمفسر، كلهم إليه راجعون، ولرياضة منتجعون». «الروض الباسم» (١/ ٧-٩).

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» (٢٥٣-٢٥٤): «وكذلك ما تفضل الله سبحانه من حفظ سنة رسول الله، ولا شك أن الحكمة في حفظها والنعمة، لأنه لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وسلم، فأقام الله سبحانه من حفظها على الأمة، وبصرهم كيفية حفظها، فصنفوا

على المسانيد، فلا ينمي الكذاب إلى الصحابي حديثاً إلا انكشف كذبه، وتكلموا على الرجال ومن حمل عنهم ومن حملوا عنه، فلا يلصق بإمام من أئمة الحديث حديث إلا تبين بواره، وكذلك التاريخ، ووصفوا أحوال الرواة، فكأنك مولود في أهل عصرهم... ثم النعمة العظمى أن الله سبحانه لما أكرم المتقدمين بالقرب الزماني من سيد المرسلين ﷺ منهم من رآه، ومنهم من رأى من رآه، ومنهم من رأى من رأى من رآه، وكان المرمى قريباً، والملاذ كثيراً؛ لم ينس سبحانه المتأخرين حين تطاولت الأزمان، وتخاونت الإخوان، وقلّت الأمانة والأمان، واستبدل الجمهور بالسنة والقرآن التمذهب لفلان وفلان كانت السنن قد انحصرت في هذه الكتب الدائرة، والزبر المتواترة، حتى تفننوا في حفظها كل التفنن في كيفية الجمع كالمسانيد والأبواب والمعجمات وغير ذلك، وفي كيفية اجتماع شرائط الرواية، وميزوا ذلك بأسماء مصطلحة مبالغة في تمام مقاصدهم».

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله في «رفع الريبة عن ما يجوز وما لا يجوز من الغيبة» ص(٢١): «فلولا تعرض جماعة من حملة الحجة لجرح المجروحين، وتعديل العدول، وذبهم عن السنة المطهرة، وتنبيههم لكذب الكذابين؛ لبقيت تلك الأحاديث المكذوبة من جملة الشريعة، وعمت بها البلوى، فكان قيام الأئمة في كل عصر بهذه العهدة من أعظم ما أوجبه الله على العباد، ومن أهم واجبات الدين، ومن الحماية للسنة المطهرة، فجزاهم الله خيراً، وضاعف لهم المثوبة، فلقد قاموا قياماً مرضياً، وخلصوا عباد الله من التكاليف بالكذب، وصفوا الشريعة المطهرة، وأماطوا عنها الكدر والقذر، وأخرسوا الكذابين، وقطعوا ألسنتهم، وغلغلوا رقابهم، والحمد لله على ذلك».

وإذا أردت المزيد من هذا فعليك بالكتب التي بسطت مآثر أهل الحديث ومناقبهم الكثيرة، ولا يزال اللاحق من أهل الحديث يسير كما سار السابقون، وينافح عن السنة ويغربلها مما علق بها، فمن حاول أن يفصل بين أهل الحديث السابقين وبين أهل الحديث اللاحقين فهو معتد جان لا يدوم له هذا، بل سيفضحه الله، ويكشف عواره.

دعوى الهادوية أن عندهم أجل إسناد في الأرض

كثير ما يدندن الهادوية بأن عندهم أجل أسانيد أهل الأرض، ويقصدون بهذا الإسناد: رواية الهادي عن أبيه وعمّيه عن أبيهم القاسم بن إبراهيم عن أبيه عن جده عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه علي بن أبي طالب عن النبيﷺ. انظر كتاب «الأحكام» (١/ ٣٦٦).

وإليك بيان لحال بعض رجال السند المذكور:

- أما الهادي فرافضي ومعتزلي وخارجي. وقد أوضحنا هذا في ثنايا هذا الكتاب، وفي كتابنا «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمنﷺ».

- وأما جد الهادي القاسم بن إبراهيم، فقد كان معتزلياً في عقيدته، ومتشيعاً في موالاته للصحابة، لا يرضّي عنهم، وكان يرى الخروج، وكفى بهذه الثلاث انحرافاً.

- وأما والد الهادي وعماه فيعرفان بالخروج، وهكذا عرف بالخروج على الحكام إبراهيم وإسماعيل وأبو إبراهيم بن الحسن والحسن بن الحسن، وعلى هذا فجعل هؤلاء الذين ذكرنا أحوالهم أجل رواة أهل الأرض لسنة النبيﷺ مجازفة واضحة وتعصب مقيت، وإليك زيادة بيان:

١- أغلب رجال هذه السلسلة ليسوا مشهورين بعلم الحديث، فضلاً عن أن يكونوا حفاظاً نقاداً، وتفضيل سند على سند آخر إنما يكون بتحقق الضبط والإتقان، وكثرة الحفظ لسنة رسول الله ﷺ.

٢- الغالب على رجال هذا السند أنهم يرون السيف على الأمة، وهذا خلاف ما عليه الصحابة وآل بيت النبوة.

٣- بعض رجال سلسلتهم هذه قد عرفوا بالرفض والاعتزال كالهادي يحيى بن الحسين وجده القاسم بن إبراهيم، وهذا داع إلى رد رواياتهم والقدح فيهم.

٤- قد صرح ابن الوزير أن الهادي لم يرو بهذا الإسناد إلا حديثاً واحداً في الأحكام حيث قال: «ولا أعلم في الأحكام إسناداً متصلاً مسلسلاً بأهل البيت - عليهم السلام - سواه، إلا أن يكون مرسلاً، أو مقطوعاً، أو مدخلاً فيه غيرهم من الرواة.

«إيثار الحق على الخلق» ص(٤٢٢)

وقال المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٦١): «ومن كلمات متفقهة زماننا أن الهادي - ومذهبه المعتمد في اليمن- لا يروي إلا عن آبائه، وهذا كذب محض، إلا أنهم لا يعرفون كذبهم لعدم معاودة كتبه، ومن عرفها منهم وقال ذلك كان كذبه عمداً، ولقد قال السيد محمد بن إبراهيم بن الوزير رحمه الله تعالى في «إيثار الحق على الخلق»: إن كتابه «الأحكام» ليس فيه غير حديث واحد متصل بأهل البيت، وما عداه مدخل في رواية غيرهم، أو هو متصل لا يدرى من الواسطة، وهذا الحديث ذكره في كتاب الطلاق في باب (من طلق ثلاثاً)

فرحم الله ابن الوزير الخبير بهم وبكتبهم.

أما التعصب المقيت فيظهر للقارئ من أقوال متعصبي الزيدية والهادوية، فقال عبد الله بن حمزة في كتابه «الشافي»:

كم بين قولي عن أبي عن جده ... وأبو أبي فهو النبي الهادي

فتى يقول حكى لنا أشياخنا ... ما ذلك الإسناد من إسنادي

ما أحسن النظر الصحيح لمنصف ... في مقتضى الإصدار والإيراد

نقلاً من التعليق على «الرسالة المنقذة» للمسوري ص(٩٠)

وقال الناصر الأطروش كما في «الرسالة المنقذة» ص(١٠١):

وقولهم مسند عن قول جدهم ... عن جبريل عن الباري إذا قالوا

وقال أحمد بن يحيى المرتضى كما في «هجر العلم» (٣/ ١٣١٧):

إذا شئت أن تختر لنفسك مذهبا ... ينجيك يوم الحشر من لهب النار

فدع عنك قول الشافعي ومالك ... وحنبل والمروي عن كعب أحبار

الزيدية والهادوية ليس عندهم كتب جرح وتعديل

لقد بلغ الفقر في علم الهادوية إلى أن صاروا عالة على أهل البدع من جهة، وعلى أهل الحديث من جهة أخرى، خصوصاً في علم الجرح والتعديل، ولا نلومهم على أخذهم الجرح والتعديل من كتب أهل الحديث، إذ أن كل الفرق تنهل من أهل الحديث، ولكن نلوم الهادوية على التنكر لأهل الحديث ودعوى الاستغناء عنهم.

وقد فضحهم العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ١٧٥-١٧٧) فقد قال وهو يرد على شيخه القائل بالرجوع إلى الأئمة الزيدية في علم الحديث والجرح والتعديل:

«إن قولك بالرجوع في الحديث وتصحيحه وتضعيفه ورده وتعليله إلى أئمة الزيدية يحتاج إلى تمهيد قاعدة وهي: أن يكون أئمة الزيدية قد صنفوا في معرفة صحيح الحديث ومعلوله، ومقبوله ومردوده ما يكفي أهل الاجتهاد من أهل الإسلام، والمعلوم خلاف ذلك، فإن من أهل الاجتهاد من لا يقبل المرسل، ومنهم من يقبل ما وقفه الأكثرون ورفعه بعض الثقات، أو وصله وقطعوه، أو أسنده وأرسلوه، ومعرفة هذا يحتاج إلى تأليف في العلل، والذي صنف كتب العلل هم علماء الحديث كالدار قطني وغيره، وليس لأئمة الزيدية في ذلك تصنيف البتة، ومن لم يفرد للعلل تأليفاً من المحدثين ذكرها في تأليفه في الحديث، كما يصنع أبو داود والنسائي وغيرهما، بخلاف من جمع الحديث من الزيدية فإنه لا يتعرض لذلك، وكذلك المجتهد يحتاج عند تعارض الأحاديث إلى معرفة الراجح بكثرة الرواة أو زيادة معدليهم، أو كون بعضهم مجمعاً عليه وبعضهم مختلفا فيه، وهذا يحتاج إلى معرفة فنين عظيمين:

أحدهما: معرفة طرق الحديث، وهو فن واسع لا نعرف للزيدية فيه تأليفاً.

الثاني: علم الجرح والتعديل، وما فيه من تعريف مراتب الثقات والضعفاء الذين لا يتم ترجيح حديث بعضهم على بعض إلا بعد معرفته، وهو علم واسع صنف الحفاظ فيه الكتب الواسعة الحافلة، حتى جمع الفلكي فيه كتاباً فرغ في ألف جزء، ثم لم يزل الحفاظ يهذبونه ويختصرون ما لابد من معرفته، حتى انضبط ذلك بعد الانتشار الكثير من مقدار الخمسة المجلدات أو ما يقاربها، وليس للزيدية في هذا الفن تأليف ألبتة، وهذه علوم جليلة لابد من معرفتها عند من يعتقد وجوب معرفتها من أهل الاجتهاد.

فقول المعترض: إن الواجب هو الرجوع إلى أئمة الزيدية في علوم الحديث؛ قول مغفل لا يعرف أن ذلك مستحيل في حق أكثر أهل العلم الذين يشترطون في علوم الاجتهاد ما لم تقم به الزيدية، وإنما هذا مثل قول من يقول: إنه يجب الرجوع في علم الطب إلى الأحاديث النبوية والآثار الصحابية، ولا يجوز تعديها إلى غيرها، ومثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علوم الأدب إلى أئمة الزهادة، وأقطاب أهل الرياضة».

وقال في «العواصم والقواصم» (١/ ٢٧٩): «وليس يوجد في خزائن الأئمة كتاب في الجرح والتعديل، بخلاف سائر العلوم».

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٤٥٢) وهو يتكلم على رافضة اليمن: «وعلى الجملة فهم في هذه المسألة عند النقد والتكلم على الأحاديث لا شيء، لا شيء».

وكفى بكلام هذين الإمامين بياناً وإيضاحاً في هذه المسألة.

الهادوية تعتمد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة

لقد ابتليت الهادوية بما ابتليت به أمها الرافضة الإثنى عشرية من ترك القبول للأحاديث الصحيحة، واستبدالها بأحاديث ضعيفة وموضوعة والاعتماد عليها، قال شيخ الرافضة الإثنى عشرية محمد بن الحسن في كتابه «تهذيب الأحكام»: «لا خبر إلا وفي مقابلته خبر آخر يضاده في الحكم».

قلت: والهادوية ليست بأحسن حالاً من الإثنى عشرية في هذه المسألة، وإليك أمثلة تدل على ذلك:

الحديث الأول: «النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون، وإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون» وهذا الحديث ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» رقم (٤٦٩٩)

والحديث الصحيح هو ما رواه مسلم برقم (٢٥٣١) عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال: « **النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومِ أَتَىٰ السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَىٰ أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَىٰ أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ** »

الحديث الثاني: «من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية» استدل به الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٦٣) على اختصاصهم بالإمامة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والله ما قاله الرسول ﷺ هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:« **من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**».

«المنتقى من منهاج الاعتدال» ص(٢٨).

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» بعد ذكره للحديث المذكور رقم (٣٥٠): لا أصل له بهذا اللفظ.

الحديث الثالث: «**عليكم بأهل بيتي، فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم في باب ردى**» ذكره الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٦٣) بدون سند، والحديث أخرجه ابن المغازلي في كتابه «مناقب علي رضي الله عنه» برقم (٢٩٢) عن زيد بن

أرقم بلفظ: «كنا جلوساً بين يدي النبي ﷺ فقال: ألا أدلكم على من إذا استرشدتموه لن تضلوا، ولن تهلكوا؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو هذا، وأشار إلى علي بن أبي طالب».

والحديث فيه محمد بن علي الباقر الراوي عن زيد لم يسمع من زيد، فالحديث منقطع، وفيه معروف بن خربوذ ضعفه غير واحد، وفيه أيضاً من لم أعرفهم.

والحديث الصحيح قول الرسول ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي...**» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم من حديث العرباض بن سارية.

الحديث الرابع: عن جابر قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**أيها الناس! من أبغضنا أهل البيت بعثه الله يوم القيامة يهودياً، قال: قلت: يا رسول الله! وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم؟ قال: وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم**»

وهذا الحديث ذكره الشرفي في مقدمة «تفسير أهل البيت» (١/ ٤١).

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢١٢) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: وفيه من لم أعرفهم، والحديث موضوع.

وقد ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ٤٠٦) والكتاني في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» (١/ ٤١٤) والألباني في «السلسلة الضعيفة» حديث رقم (٤٩١٩) وحكم عليه بالوضع.

والحديث الصحيح ما أخرجه مسلم برقم (٥٩) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مِنْ عَلاَمَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلاَثَةٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»

الحديث الخامس: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه، وأهلي أحب إليه من أهله، وعترتي أحب إليه من**

عترته، وذاتي أحب إليه من ذاته» وهذا الحديث ذكره الشرفي في مقدمة «تفسير أهل البيت» (١/ ٤٠)، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ٧٥) رقم (٦٤١٦) وفي الأوسط (٦/ ٥٧٩٠) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٨): فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ لا يحتج به.

قلت: وفيه أيضاً سعيد بن عمرو السكوني الكوفي، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والذي صح ما جاء في البخاري ومسلم من حديث أنس قال: قال النبي ﷺ: **«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»** وفي حديث عمر في البخاري أن الرسول ﷺ قال له: **« لا والذي نفسي بيده، حتى أكونَ أحبَّ إليك من نفسك»**

الحديث السادس: **«إذا اختلفتم في شيء فكونوا مع علي بن أبي طالب»** .

وهذا الحديث ذكره الشرفي في «مقدمة تفسير أهل البيت» (١/ ١٧١) بدون سند.

وهذا الحديث لا أصل له، وهو معارض لقول الله:﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾[النساء: ٥٩].

وقوله تعالى:﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [الشورى:١٠]

وأما علي ﷺ فقد كان يدعو إلى السير على ما كان عليه رسول الله ﷺ والخلفاء قبله.

روى البخاري برقم (٣٧٠٧) أن علياً قال في خلافته: **«اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون للناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي»**.

الحديث السابع: «**إنما مثل علي في هذه الأمة مثل الوالد**» وروي بلفظ: «**حق علي على المسلمين كحق الوالد على ولده**» انظر: «مجموع رسائل عبد الله بن حمزة» (١/ ٤٢٧).

والحديث أخرجه ابن المغازلي برقم (٧٠) وابن عدي (٥/ ١٨٨٤) وابن عساكر (٤٢/ ٣٠٨) وفيه قيس بن عبد الله المحمدي قال فيه ابن حبان: كوفي يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به.. وقال الدار قطني: متروك. فالحديث موضوع.

والحديث الصحيح هو ما رواه أحمد (٢/ ٢٤٧) واللفظ له، وأصحاب السنن الأربعة، والبخاري في «الأدب المفرد» والبيهقي (١/ ١٠٢) والشافعي، والحميدي، وهو عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « **إنما أنا لكم مثل الوالد، إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها. ونهى، عن الروث والرمة، ولا يستطيب الرجل بيمينه** ».

الحديث الثامن: «**إن كان علي في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت**».

«مجموع رسائل عبد الله بن حمزة» (١/ ٤٥٢)

والحديث أخرجه الطبراني، والطحاوي، وابن عساكر، وقد حكم على الحديث بالنكارة والوضع أهل العلم: قال الشوكاني في «الفوائد» ص(٣٥٠) بعد ذكره هذا الحديث: «رواه الجوزجاني عن أسماء بنت عميس وقال: إنه مضطرب منكر». وقال ابن الجوزي: موضوع. وفضيل بن مرزوق المذكور في إسناده قال ابن حبان: يروي الموضوعات. وللعلامة المعلمي تعليق نفيس على هذا الحديث المذكور، قال - رحمه الله - في التعليق على «الفوائد المجموعة» ص(٣٥٧-٣٥٨): هذه القصة (أي: رد الشمس لعلي) أنكرها أكثر أهل العلم لأوجه:

الأول: أنها لو وقعت لنقلت نقلاً يليق بمثلها.

الثاني: أن سنة الله عز وجل في الخوارق أن تكون لمصلحة عظيمة، ولا يظهر هنا مصلحة، فإنه إن فرض أن علياً فاتته صلاة العصر - كما تقول الحكاية - فإن كان ذلك لعذر، فقد فاتت النبي ﷺ صلاة العصر يوم الخندق لعذر، وفاتته وأصحابه صلاة الصبح في سفر فصلاهما بعد الوقت... وإن كان لغير عذر فتلك خطيئة إذا أراد الله تعالى مغفرتها لم يتوقف ذلك على إطلاع الشمس من مغربها، ولا يظهر لاطلاعها معنى.

الثالث: أن طلوع الشمس من مغربها آية قاهرة، إذا رآها الناس آمنوا جميعاً كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، وبذلك فسر قول الله عز وجل:﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ [الأنعام: ١٥٨] **فكيف يقع مثل هذا في حياة النبي ﷺ ولا ينقل أنه** ترتب عليه إيمان رجل واحد؟!».

واعلم أخي القارئ أنه لم يحصل على مرور الأزمنة من قبل الإسلام وبعده أن الشمس غربت ثم عادت لأحد، والذي صح أن الله أوقفها ليوشع بن نون كما جاء عند الإمام أحمد، ولو حصل رجوعها لكان حدثاً عظيماً يملأ ذكره الدنيا.

الحديث التاسع: «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً لا حساب عليهم. ثم التفت إلى علي فقال: هم شيعتك وأنت إمامهم**». «مجموع رسائل عبد الله بن حمزة» ص(٤٥٤)، والحديث أخرجه ابن المغازلي في «مناقب علي رضي الله عنه» برقم (٣٣٥) وفي سنده أحمد بن علي الرازي، ترجم له الحافظ في «لسان الميزان» (١/ ٣٣١) **فقال: شيعي له تواليف.**

والحديث ذكره الحافظ في «التهذيب» (٨/ ١٩) من غير طريق الرازي وقال: حديث منكر.

والحديث الصحيح هو ما جاء عند البخاري برقم (٦٤٧٢) ومسلم برقم (٢١٨) واللفظ له، عن ابن عباس وعن عمران بن حصين ولفظه: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفاً بِغَيْرِ حِسَابٍ» قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لاَ يَسْتَرْقُونَ. وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ وَلاَ يَكْتَوُونَ. وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

الحديث العاشر: «من زار قبراً من قبورنا أهل البيت ثم مات من عامه وكل الله بقبره سبعين ملكاً يستغفرون له إلى أن تقوم الساعة» ذكره صاحب كتاب «درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية» ص(٢٠٦) بدون سند.

ولا يغيب عنك أن عندهم من الأكاذيب ما يدعو إلى الشرك والخرافة، قال شيخنا الوادعي في تعليقه على «الرسالة الوازعة» ص(٢١٣) نقلاً من كتاب «التحف» للمؤيدي، وقال في ترجمة علي الرضا بن موسى الكاظم قال فيه جده الرسول ﷺ: «ستقتل بضعة مني بخراسان ما يزورها مكروب إلا نفس الله كربته، ولا مذنب إلا غفر الله ذنبه» باطل، ويدعو إلى الوثنية والاعتقاد الفاسد في الأموات.

وقد جاءت أكثر من عشرة أحاديث فيها تخصيص قبر النبي ﷺ بالزيارة، ولم يصح شيء منها، وإذا كان النبي ﷺ لم يدع إلى زيارة قبره، فمن باب أولى أنه لم يدع إلى تخصيص قبر أحد بالزيارة، وما عرف الغلو في قبور الصالحين إلا من الباطنية والصوفية ومن تأثر بهاتين الفرقتين، والأدلة الصحيحة تدعو إلى زيارة القبور للعبرة، والدعاء لأموات المسلمين، لا تعظيماً لفلان وفلان.

الحديث الحادي عشر: «سددوا هذه الأبواب إلا باب علي» ذكره عبد الله بن حمزة في «مجموع رسائله» ص(٤٣٧) والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٩) والحاكم (٣/ ١٢٥) من حديث زيد بن أرقم.

وقد أعله العلماء بميمون أبي عبد الله، وهو «ضعيف» وجعلوا هذا الحديث من منكراته.

والحديث جاء عن صحابة آخرين ولا يصح عنهم، وقد ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: «فهذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة، قابلوا به الحديث المتفق على صحته في: «**سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر**» (١/ ٣٦٦). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٣٥-٣٦): «وكذلك قوله: **سدوا الأبواب كلها إلا باب علي**. فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة» وذكر أن الحديث الصحيح هو في أبي بكر.

الحديث الثاني عشر: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» ذكره صاحب «الروض النضير» وذكره الهادي كما في «مجموع رسائله» ص(٥٣) بلفظ: «علي مع الحق والحق معه».

والحديث أخرجه الطبراني، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٤): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه صالح بن أبي الأسود وهو ضعيف».

وقد تابعه عمرو بن طلحة القناد عند الحاكم (٣/ ١٢٤) وعمرو هذا قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب»: «صدوق رمي بالرفض» وهو عند الخطيب أيضاً بلفظ: «علي مع الحق والحق مع علي» وفيه عبد السلام بن صالح أبو الصلت يروي عن علي بن موسى الرضا عن آبائه موضوعات، «كذبه غير واحد من العلماء». وفي إسناده أيضاً أبو سعيد التيمي الملقب عقيصا، «ضعفه عامة المحدثين» حتى قال ابن عدي: «ليس له رواية عن الصحابة يعتمد عليها، إنما له قصص يحك والحسن وحسين»، والحديث أخرجه - أيضاً - ابن المغازلي في «مناقب علي ﷺ» برقم (٢٩١) وأبو يعلى (٢/ ٣١٨).

وفيه صدقة بن الربيع وهو «مجهول» وفيه عبد الرحمن بن عبد الله وفيه «ضعف».

والحديث الصحيح هو ما جاء عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ فخرج علينا من بعض بيوت نسائه، قال: فقمنا معه فانقطعت نعله، فتخلف عليها علي يخصفها، فمضى رسول الله ﷺ ومضينا معه، ثم قام ينتظره وقمنا معه، فقال: **إن منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله**. فاستشرفنا وفينا أبو بكر وعمر فقال: **لا، ولكنه خاصف النعل**. قال: فجئنا نبشره، قال: وكأنه قد سمعه».

رواه أحمد (٣/ ٨٢)، والأمثلة لهذا كثيرة جداً، أكتفي بما ذكر، والحمد لله.

طعن الهادي وأصحابه في صحيحي البخاري ومسلم وبقية الأمهات

انحرافات الهادوية لا حدود لها، ومن أعظمها: طعنها في الصحيحين وبقية الأمهات، ففي «لوامع الأنوار» (١/ ٢٠٦) أن الهادي يحيى بن الحسين قال في صحيحي البخاري ومسلم: «بينهما وبين الصحة مراحل».

وقال المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه «الغايات» ناقلاً عن الهادي يحيى بن الحسين قوله: «ولهم (أي أهل السنة) كتابان يسمونها بالصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم) ولعمري أنهما عن الصحة لخليان». قال المهدي معقباً على كلام الهادي بقوله: «ولعمري إنه (أي: الهادي) لا يقول ذلك على غير بصيرة» وأكد المرتضى ذلك بقوله:

إذا شئت أن تختر لنفسك مذهباً ... ينجيك يوم الحشر من لهب النار

فدع عنك قول الشافعي ومالك ... وحنبل والمروي عن كعب أحبار

وخذ من أناس قولهم رواتهم روى ... جدهم عن جبريل عن الباري

كذلك فإن أحمد بن سعد الدين المسوري المتوفى سنة (١٠٧٩هـ) قد أعلن في رسالته «الرسالة المنقذة من الغواية في طريق الرواية» أن كل ما في الأمهات الست لا يحتج به، وأنه كذب. نقلاً من كتاب «الزيدية» للأكوع ص(٣٣) بل وصل الحال ببعض علماء الهادوية إلى القول بأن في الصحاح الكفر الصراح، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٨/ ٢٨١): «ومن العجب أنه ما ظهر القول بأن فيها (أي: الصحاح) الكفر الصريح الذي لا يحتمل التأويل ألبتة إلا في شهر ذي الحجة من سنة ثمان وثمانمائة سنة من السيد أيده الله».

قلت: يريد بالسيد المذكور: شيخه علي بن محمد بن أبي القاسم.

وقول السيد المذكور: (إن في الصحيحين وغيرهما الكفر الصريح) قول في غاية البطلان، لأن أمة الإسلام قد تلقت الصحيحين بالقبول، فما حمله على هذا إلا في التعصب المقيت.

وقال عبد الله بن حمزة وهو يرد على من حكم لصحيحي البخاري ومسلم بالصحة: «إن ذكر من ذكرهما بلفظ (الصحيح) لا يدل على أنه قابل بصحتهما بالمعنى المراد هنا، وذلك لأن لفظ (الصحيح) قد صار لقباً لهما في العرف، فإنه لا اسم لهما إلا صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) ... إلخ».

ومعنى كلام ابن حمزة أن تسمية الكتابين بالصحيحين لا تدل على صحة ما فيهما، وإنما هي مجرد تسمية، وهذا طعن في صحة ما في الكتابين.

وقال العلامة الشوكاني في «أدب الطلب» ص(٦٠- ٦١): «وأما في ديارنا هذه فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور والبعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية ولطيفة مشئومة هي: أن دواوين الإسلام: الصحيحين، والسنن الأربع، وما يلتحق بها من المستندات والمجاميع

المشتملة على السنة، إنما يشتغل بها، ويكرر درسها، ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه من لم يكن من أتباع أهل البيت، لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع السنة المطهرة، لأن السنة الواردة عن الرسول ﷺ ما في تلك المصنفات، ولا سنة غير ما فيها، وهؤلاء وإن كانوا يعدون من أهل العلم ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم وتدوين غباوتهم، لكنهم لما كانوا قد تلبسوا بلباس أهل العلم، وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس؛ اعتقدتهم العامة من أهل العلم، وقبلوا ما يلقنونهم من هذه الفواقر، فضلوا وأضلوا، عظمت بهم الفتنة، وحلت بسببهم الرزية، فشاركوا سائر المقلدة في ذلك الاعتقاد في أئمتهم الذين قد قلدوهم واختصوا من بينهم بهذه الخصلة الشنيعة والمقالة الفظيعة، فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظمون كتب السنة، ويعترفون بشرفها، وأنها أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله، وأنها هي دواوين الإسلام، وأمهات الحديث وجوامعه التي عول عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا، فضموا إلى شنعة التقليد شنعة أخرى وهي أشنع منها، وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى أفضع منها». اهـ

وقال علامة اليمن الوادعي: «أعظم فجوة بين أهل السنة والروافض المعتزلة أنهم (أي: الرافضة) لا يقبلون كتب السنة حديثاً وتفسيراً ومصطلحاً».

«صعقة الزلزال» (١/ ٢٧٩).

مع أن الهادوية لا تستطيع أن تستغني عن الأمهات الست، ولهذا تجد كتبهم مشحونة بالأحاديث منها، قال العلامة ابن الوزير: «فالظاهر من إجماع أهل البيت وشيعتهم القول بما قاله الفقهاء من صحة هذه الكتب إلا ما ظهر القدح فيه، ولابد من هذا الاستثناء عندهم كما سنبين ذلك، وإنما قال: إن الظاهر إجماعهم على ذلك، لأن الاحتجاج بصحيح

هذه الكتب ظاهر، وفي مصنفاتهم شائع في بلادهم، وقد روى عنهم الإمام أحمد بن سليمان في «أصول الأحكام» والمنصور بالله في كثير من مصنفاته، والأمير الحسن، وصاحب «الكشاف» وغيرهم، وشاع ذلك وتكرر، فلم ينكر على طول المدة».

وقال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ١٩٥-١٩٦): «وقد بيّنا نصوص أئمة الزيدية على قبول مخالفيهم في الاعتقاد، ونقل مصنفيهم في الحديث من كتب أئمة الحديث ومجرد المباهتة بإنكار الجليات وجحد المعلومات لا يطفئ نور الحق، ولا ينور دخان الباطل، بل يتميز به المنصف من المتعسف، والعارف من الجاهل، وبمثل هذه الدعاوى المعلومة الفساد يفضح الله المستترين من أهل العناد، الذين يظهرون للعباد أنهم دعاة إلى السداد، وأدلة على الرشاد، والقول بانتفاء عدالة رواة السنن النبوية والآثار المصطفوية واللغة العربية مما لا يقول به مسلم، وقد بينا فيما تقدم أن مثل هذا لا يصلح إيراده ونصرته إلا من أعداء الإسلام خذلهم الله تعالى، وأن صاحب هذه الرسالة حام على بطلان التكليف، فأبطل الطريق إلى الثقة بالحديث واللغة والنحو والتفسير، وبطلان هذه العلوم وبعضها يبطل الاجتهاد والتقليد». اهـ

وقد كان الطعن من الهادوية في الصحيحين وبقية الأمهات داعياً إلى محاربتها وعدم وجودها في اليمن إلا ما ندر، وقد عاقب الله الهادوية باعتمادهم على كتب الرافضة الإثنى عشرية التي ملئت بالأكاذيب والأباطيل، فيا له من علم ضيعوه بسبب التحذير من كتب السنة، ومن حاول تبرئة الهادوية من طعنهم في الصحيحين وغيرهما فهو محجوج بما سبق ذكره.

تنبيه: المتأخرون من رافضة اليمن يدعون أن أئمتهم الذين نقلوا أحاديث من كتب السنة كالأمهات الست إنما نقلوا هذه الأحاديث احتجاجاً بها على أهل السنة، كما في كتاب «لوامع الأنوار» لمجد الدين المؤيدي، وهذه مكابرة ولدها الهوى، وكيف لا؟ وتلك الأحاديث كثير منها في الأحكام الفقهية، ولو كان هذا هو المراد عند الناقلين لها لبينوا هذا في كتبهم.

علماء الهادوية يسلطون العامة على العلماء المتمسكين بمنهاج النبوة

لقد سلط بعض دعاة الرفض في اليمن بعض العامة لمحاربة علماء أهل السنة، وجرى بسبب ذلك أمور جسيمة، قال العلامة الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٣٤) وهو يتحدث عما جرى للعلامة ابن الأمير الصنعاني: «واتفق في بعض الجمع أنه لم يذكر الأئمة الذين جرت العادة بذكرهم في الخطبة الأخرى، فثار عليه جماعة من آل الإمام الذين لا أنسة لهم بالعلم، وعضدهم جماعة من العوام، وتواعدوا فيما بينهم على قتله في المنبر يوم الجمعة المقبلة».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٢/ ٣٤٤-٣٤٦) وهو يتحدث عن يحيى بن محمد الحوثي الصنعاني: «وفي ليلة رابع عشر شهر رمضان سنة (١٢١٦) ثارت بسببه فتنة عظيمة بصنعاء، وذلك أن بعض أهل الدولة ممن يتظهر بالتشيع مع الجهل المفرط والرفض باطناً أقعد صاحب الترجمة على الكرسي الذي يقعد عليه أكابر العلماء المتصدرون للوعظ، وأمره أن يملي على العامة كتاب «تفريج الكروب» للسيد إسحاق بن يوسف المتوكل، وهو في مناقب علي كرم الله وجهه ولكن لم يتوقف صاحب الترجمة على ما فيه، بل جاوز ذلك إلى سب بعض السلف مطابقة لغرض من حمله على ذلك لقصد الإغاضة لبعض أهل الدولة... فكان صاحب الترجمة يصرخ باللعن على الكرسي فيصرخ... فحضر العامة تلك الليلة على

العادة ومعهم جماعة من الفقهاء الذين وقع الظلم بهذا الاسم بإطلاقه عليهم، فإنه أجهل من العامة، فلما لم يحضر صاحب الترجمة في الوقت المعتاد لذلك -وهو قبل صلاة العشاء- ثاروا في الجامع، ورفعوا أصواتهم باللعن، ومنعوا من إقامة صلاة العشاء، ثم انضم إليهم من في نفسه دغل للدولة، أو متستر بالرفض، ثم اقتدى بهم سائر العامة، فخرجوا من الجامع يصرخون في الشوارع بلعن الأموات والأحياء، وقد صاروا ألوفاً مؤلفة، ثم قصدوا بيت الفقيه أحمد حاتم فرجموه، ثم بيت السيد إسماعيل بن الحسن الشامي فرجموه، وأفرطوا في ذلك حتى كسروا كثيراً من الطاقات ونحوها، وقصدوه إلى مدرسة الإمام شرف الدين يريدون قتله فنجاه الله وهرب من حيث لا يشعرون، وقد كانوا - أيضاً - قصدوا قتل الفقيه أحمد حاتم فهرب من الجامع إلى بيتي ونحن إذ ذاك نملي في شرحي للمنتقى مع حضور جماعة من العلماء، ثم بعد ذلك عزم هؤلاء العامة -وقد تكاثف عددهم- إلى بيت السيد علي بن إبراهيم الأمير المتقدم ذكره ورجموه، وأفزعوا في هذه البيوت أطفالاً ونساء، وهتكوا حرماً، وكان السبب في رجمهم بيت السيد المذكور أنه كان في تلك الأيام يتصدر للوعظ في الجامع ولم يكن رافضياً لعاناً، ثم عزموا جميعاً وهم يصرخون إلى بيت الوزير الحسن بن عثمان العلفي، وإلى بيت الوزير الحسن بن علي حنش المتقدم ذكره، والبيتان متجاوران فرجموهما، وسبب رجم بيت الأول كونه أموي النسب، ورجم بيت الآخر كونه متظهراً بالسنة متبرياً من الرفض، فأما بيت الفقيه حسن حنش فصعد جماعة من قرابته على سطحه ورجموهم حتى تفرقوا عنه وأصابوا جماعة منهم، أما بيت الفقيه حسن عثمان... كادوا يهدمونه، وشرعوا في فتح أبوابه ووقع الرمي لهم بالبنادق... ليس إلا مجرد الإفزاع لهم، ثم بعد ذلك غار بعض أولاد الخليفة - حفظه الله - وبعض أصحابه فكفوهم فانكفوا، وقد فعلوا ما لا يفعله مؤمن ولا كافر».

وقال أيضاً في كتابه «أدب الطلب» ص(٤٢): «ثم لم يكتف ذلك الوزير بذلك حتى أغرى جماعة من الأجناد من العبيد وغيرهم بالوصول إلي لقصد الفتنة، فوصلوا وصلاة العشاء الآخرة قائمة، فدخلوا الجامع على هيئة منكرة، وشاهدتهم عند وصولهم، فلما فرغت الصلاة قال لي جماعة من معارفي: إنه يحسن ترك الإملاء تلك الليلة في البخاري. فلم تطب نفسي بذلك، واستعنت بالله وتوكلت عليه، وقعدت في المكان المعتاد... وأخذت في الإملاء رأيت أولئك يدورون حول الحلقة من جانب إلى جانب، ويقعقعون بالسلاح، ويضربون سلاح بعضهم في بعض، ثم ذهبوا ولم يقع شيء بمعونة الله تعالى وفضله ووقايته».

وقال صاحب كتاب «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني» ص(١٠١-١٠٢) وهو يتحدث عن قدوم السيد الحسين بن مهدي النعمي إلى صنعاء: «قدم صنعاء أيام ولاية المهدي عالم من علماء اليمن، وهو السيد الحسين بن مهدي النعمي من مدينة (صبياً) وكان متمكناً في علوم القرآن والسنة، فأحسن المهدي استقباله، ودرس عليه في «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، وعهد إليه بتدريس علوم السنة بقبته التي كان قد فرغ من عمارتها، وهي إلى اليوم من أهم مساجد صنعاء وأجملها، فأقبل الدارسون، وانتشرت مظاهر السنة، فأبى الحاقدون المقصرون انتشار ذلك الخير، واتخذوا من رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والضم والتأمين متكأً باسم نصرة الحق والمذهب، واتصلوا بعنسي برط للقدوم إلى صنعاء والانتقام من الأمير والنعمي، فألف الأمير رسالته حول من التزم التأمين من أئمة أهل البيت، وكادت تحدث فتنة مظلمة، لولا أن الله دفعها بأجوبة العلماء المنصفين الذين ردوا على العنسي محبذين لموقف الأمير والنعمي مؤيدين لهما». اهـ

وقال شيخنا الوادعي وهو يتحدث عن مؤاذاة رافضة اليمن للمتمسك بالسنة النبوية: «ولكنه لا يستطيع أن يعمل بها، لأنه من تظاهر بالعمل بسنة رسول الله ﷺ من ضم وتأمين ونحوهما سلطتم عليه السفهاء، ثم أودعتموه السجون، واستحللتم منه ما لا يجيزه الإسلام». «رياض الجنة» ص(٥٢).

وقال أيضاً في «رياض الجنة» ص(١٢٦): «كنت أتكلم في جامع الهادي بعد صلاة الجمعة، وأحذر الناس من الشرك، ومن البدع والخرافات، فغاظ ذلك رجال الشيعة، وعملوا على إثارة فتنة من أجل أن أمنع من الكلام في الجامع، فجمعوا الغوغاء وأولاد السوق والفسقة وبثوا فيهم الدعايات، فتارة يقولون إني وهابي، وتارة يقولون: شافعي، وتارة يقولون: إن لديه حزباً يريد تخريب المذهب الزيدي، وتارة: ناصبي، وأخرى: من شيعة معاوية، ومقصودهم من هذا أن أمنع عن بيان الحق، فما أن قمت بعد صلاة الجمعة وقلت: الحمد لله رب العالمين، إلا والناس كالسيل يريدون القضاء عليّ، فخيب الله آمالهم، ودافعت عني القبائل جزاهم الله خيراً حتى نجوت».

وقال أيضاً: «لو كان لديهم إنصاف لناظروني أو ردوا على كلامي في الحال، ولم يسلطوا علي السفهاء والغوغاء، وأن صنيعهم هذا هو صنيع كفار قريش إذ عجزوا عن رد حجج النبي ﷺ، فقال قائلهم: لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون».

وقال أيضاً في ص(١٢٩): «من قام يدعو إلى السنة سلط عليه الروافض العامة لتنكل به، حتى أصبح العلماء لا يستطيعون يرفعون رءوسهم بالسنن، فنحمد الله إذ نكست رايتهم، وأصبحنا والحمد لله نعمل بالسنن، إذ لا سبيل لهم علينا، ومن شككوا عليه من العامة قلنا له: نحن مستعدون لمناظرتهم، وهم يأبون، فتعرف العامة أنهم مبطلون». اهـ

واستغلال رافضة اليمن للعوام والسفهاء وأمثالهم لمؤاذاة علماء السنة باب واسع، ملئت به كتب التواريخ اليمنية، حسبنا الله ونعم الوكيل.

الفصل الحادي عشر

متفرقات

الميت المسلم عند الرافضة في اليمن وغيره نجس

لقد دلت الأدلة الصحيحة أن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً، روى البخاري رقم (٢٨٥) واللفظ له، ومسلم (٣٧١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**سُبْحَانَ اللهِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجَسُ**» ورواه مسلم عن حذيفة.

وعن ابن عباس قال: «**ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، فإن ميتكم ليس بنجس، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم**»

رواه الحاكم (١/ ٣٨٦) واللفظ له، والبيهقي (٣/ ٣٩٨) وهو أثر حسن.

وأخرج الدار قطني والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٤٢٤) بإسناد صححه الحافظ ابن حجر وغيره عن ابن عمر أنه قال: «**كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل**» فلو كان نجساً لاغتسلوا منه جميعاً إزالة للنجاسة.

وروى ابن أبي شيبة برقم (١١٢٣٧) بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال: «**لا تنجسوا موتاكم، فإن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً**» وهو عند البخاري معلقاً.

وبقيت أدلة صحيحة في طهارة المؤمن ميتاً، تركنا ذكرها خشية الإطالة.

وقد شذ من قال بنجاسة الميت المؤمن ومنهم الهادوية، فقد قال بنجاسته أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه. «البحر الزخار» (١/ ١٤).

وذكر الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٤٠٧) في الحاشية قال: «جرت مذاكرة فقهية في مجلس الشيخ إسماعيل بن محمد باسلامة عامل قضاء إب المتوفى سنة (١٣٥٢هـ) بين الشيخ حسن بن محمد الدعيس، والحاج محمد مداعس حول ميت المسلمين، وهل هو طاهر أو

نجس؟ فقال الحاج محمد مداعس: إنه نجس كما هو منصوص عليه في المذهب الزيدي. وقال الشيخ حسن الدعيس: إنه طاهر كما هو مشهور عن أهل السنة. فأصر الحاج محمد مداعس على نجاسته، فأجاب عليه الدعيس بما معناه: من جبل سمارة فما فوق (ويقصد بها مواطن الزيدية) ميتكم نجس، ومن جبل سمارة فما تحت (ويقصد بها مواطن الشافعية) ميتهم طاهر».

وذكر أيضاً في «هجر العلم» (٣/ ١٤٠٧) ترجمة محمد بن محمد بن عبد الجبار السماوي أن للمذكور كتابا بعنوان (عمدة البراهين في طهارة الميت من المسلمين) وهو رد على أصحاب المذهب الزيدي الهادوي بأنه نجس.

والقائلون بنجاسة الميت المؤمن ليس عندهم إلا القياس على ميتة الحيوان، قال ابن الأمير في «العدة» (١/ ٢٩١) معلقاً على قول ابن دقيق العيد في مسألة نجاسة الميت: «وهي مسألة مختلف فيها، قال: ذهب قوم إلى أنه ينجس بالموت، ويطهر بالغسل، وآخرون بأنه لا يطهره الغسل، بل الغسل مجرد تعبد، وآخرون إلى أنه لا ينجس بالموت، بل هو طاهر، وهذا الآخر أظهر الأقوال، وألصقها بالصواب لعدم الأدلة على خلافه إلا عمومات تحريم أكل الميتة».

وقال الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» (١/ ٥٠) بعد ذكره لحديث: «المؤمن لا ينجس»: «وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حياً وميتاً، أما الحي فإجماع، وأما الميت ففيه خلاف» وبعد أن ذكر أدلة القائلين بعدم النجاسة ورجحها شرع يرد على القائلين بالنجاسة معتمدين على رواية صحابي فقال: «وترجيح رأي الصحابي على روايته عن النبيﷺ ورواية غيره من الغرائب التي لا يدرى ما الحامل عليها».

وقال المقبلي في «المنار» (١/ ١٤): «العجب كل العجب من معارضة الحديث الصحيح الصريح وهو قوله ﷺ: «**المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً**» بفعل الصحابي وهو ليس بحجة».

وخلاصة المسألة: أن القائلين بنجاسة الميت ليس عندهم دليل، وإنما قاسوا ذلك على ميتة الحيوان، وهذا قياس فاسد الاعتبار لمصادمته للنص، واستدلوا بأثر فيه نزح ماء زمزم لأن زنجياً مات فيها، وليس فيه دليل في محل النزاع، لأن نزحه محمول على الاستقذار والتغير، لا على نجاسة المؤمن، ومما يدل على هذا أن ابن عباس رضي الله عنهما أمر بنزح زمزم، وهو القائل كما صح عنه عند ابن أبي شيبة برقم (١١٢٣٧): «**لا تنجسوا موتاكم، فإن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً**».

العلماء لا يعتدُّون بخلاف الزيدية والهادوية

لما كانت الزيدية والهادوية من جملة الفرق التي خالفت فيما هو معلوم من المسائل العلمية والعملية لم يعتد العلماء بمخالفتهم في مسائل الفقه، قال النووي في «المجموع» (٣/ ٣٠٥) وهو يتحدث عن استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام: «ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه، ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع يديه عند الإحرام، والزيدية لا يعتد بهم في الإجماع».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٢٨٤) وهو يتحدث عن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام: «ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع، ولا يعتد بخلافهم».

ومما يدل على عدم احتجاج العلماء بخلاف الزيدية والهادوية وغيرهم من أهل البدع عدم اعتمادهم على إجماعهم كما أوضحناه في أحد فصول هذا الكتاب، وقد يقول قائل:

هاهو الشوكاني وابن الأمير يذكران خلاف الهادوية مع ذكر الخلافات الفقهية، ويرجحون ما ترجح لديهما؟

والجواب: ليس في فعل الشوكاني وابن الأمير حجة للمعترض، بيان ذلك: أن ذكر هؤلاء العلماء للفقه الهادوي مع فقه السنة ليس اعتماداً منهم عليه، ولكن ذكر لبيان ما فيه من مخالفة، لأنه قد صار الفقه المعتمد لدى الهادوية، وصار المعمول به في البلاد اليمنية، ومما يدل على عدم اعتمادهم عليه تأليفهم الكتب الكاشفة لما في هذا المذهب من مخالفة، فعلى سبيل المثال: تأليف الشوكاني لكتابه «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار»، وقد سلك القرضاوي مسلكاً مخالفاً لما سار عليه علماء الإسلام وهو احتجاجه بالفقه الرافضي الإثنى عشري، قال في كتابه فقه الزكاة (١/ ٢٠): «بل لم أقتصر على المذاهب السنية، فرجعت إلى فقه الزيدية والإمامية لعلمي أن الخلاف بيننا وبينهم في الفروع قليل ميسور».

قلت: قول القرضاوي: «أن الخلاف بيننا وبينهم (أي الرافضة) في الفروع قليل ميسور» قول فيه غاية المجازفة، وكيف لا؟ والخلاف بين المسلمين والرافضة الإثنى عشرية هو في أصل الرسالة المحمدية وقد كتب الشيخ محمد مال الله رحمه الله سفراً كبيراً في الرد على القرضاوي وموقفه من الشيعة الإمامية فراجعه عن شئت ،وقد قال نعمة الله الجزائري أحد كبار علماء الرافضة الإثنى عشرية في كتابه «الأنوار النعمانية»: «إنا لا نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام، ذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه، وخليفته من بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا» .اهـ.

نقلاً من كتاب «لله ثم للتاريخ» ص(٦٩-٧٠).

ومعلوم أن الرافضة يعتقدون أن جبريل خان الرسالة حينما أوصلها إلى محمد ﷺ وهي لعلي بن أبي طالب، ويعتقدون أن القرآن محرف، وينقلون إجماع علمائهم على ذلك، ويعتقدون ردة الصحابة إلا نفراً يسيراً، ويعتقدون عصمة أئمتهم، وأفضليتهم على الأنبياء والرسل، إلى غير ذلك من بوائقهم، فهل بلغ الجهل بالقرضاوي إلى أنه لا يعرف هذا حتى قال ما قال؟ أم أنه متعامي عن هذه لينصر دعوة الإخوان المضلة: التقريب بين السنة والشيعة.

الهادوية كثيرا ما يدعون إجماع أهل البيت ولا يصح ذلك

لقد سلكت الهادوية في كثرة ادعاء إجماع آل البيت مسلك الرافضة الإثنى عشرية، حيث يدعون إجماع آل البيت في قضايا كثيرة، ولا يصح منها شيء، مع أن إجماع أهل البيت إن صح فليس بحجة، قال الشوكاني في«إرشاد الفحول» (١/ ٣٩٦-٣٩٧): «وذهب الجمهور - أيضاً - إلى أن إجماع العترة وحدها ليس بحجة، وقالت الزيدية والإمامية: هو حجة... وسرد أدلتهم ثم قال: فلا دلالة فيها على حجية قولهم، وقد أبعد من استدل لها على ذلك».

فالأصوليون يرجحون أن إجماع أهل البيت ليس بحجة. انظر:«الإحكام»لابن حزم (١/ ٢٤٥-٢٤٩) و«البحر المحيط»(٤/ ٤٩٠) و«الكوكب المنير» (٢/ ٤٧٢) و«المهذب في علم أصول الفقه» ص(٩٥٣) وليس كبير الخطأ عندي عدم الاحتجاج بإجماع أهل البيت الصحيح، ولكن الانحراف دعوى الإجماع في مسائل أهل بيت النبوة على خلافها، وهذا لا يتأتى عليه الحصر، وسأضرب أمثلة للإجماعات المحكية عن آل البيت التي لم تثبت عنهم:

١-ادعاء بعض متأخريهم أن آل البيت أجمعوا على تحريم تزويج الفاطميات من غير فاطمي، مع العلم أن المشهور أن أول من ابتدع هذه البدعة الشنيعة هو الملك الهادوي أحمد

بن سليمان في القرن السادس الهجري، ولم يكن لهذه البدعة أي وجود قبل ذلك، بل إن الهادي يحيى بن الحسين زوج بعض بناته على الطبريين وهم أعاجم.

٢-ادعاؤهم إجماع أهل البيت على الأذان بحي على خير العمل، قال ذلك يحيى بن حمزة في «الرسالة الوازعة» ومعلوم أن (حي على خير العمل) لم تكن في الأذان على عهد علي والحسن والحسين وزين العابدين وولده الباقر والصادق وزيد بن علي وغيرهم كثير.

٣-ادعاء عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» (١/ ٧٨) إجماع أهل البيت على أن الإمامة فيمن قام ودعا من ولد الحسن والحسين، ومن المعلوم أن الذي جعل هذا علامة في الإمامة هم المتأخرون كالهادي وأمثاله، وخالف طريقة آل البيت والصحابة في جعل الخلافة شورى بين المسلمين كما كانت خلافة علي والحسن، وأيضاً لم يكن آل بيت النبوة يحصرون الإمامة فيهم فضلاً عن أن يجمعوا عليها، فالحسن بن علي تنازل عنها لمعاوية، ولو كان يراها واجبة فيهم ما تنازل عنها، والحسين لم يدعها لنفسه، وكذا زين العابدين ومحمد بن الحنفية وغيرهم كثر، فمن أين جاء هذا الإجماع؟!.

٤-ذكر عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين» إجماعات لا يصح منها شيء، ومن ذلك الإجماع على الإمامة في أولاد الحسين والحسن، مع أن الخلاف في هذا شديد بين الرافضة الزيدية والهادوية، وبين الرافضة الإثنى عشرية، ونقل ابن حمزة - أيضاً - الإجماع على إمامة زيد بن علي كما في العقد الثمين ص(١٠٠) ونقله الهادي وغيره، وهذا غير صحيح، لأن الخلاف شديد بين الشيعة أنفسهم، فالزيدية يقولون بإمامته، والرافضة الإثنى عشرية ترفض ذلك، فكيف حال هؤلاء لو طالبناهم بإثبات الإجماع المدّعى، وقد بلغت الجرأة في بعض متأخريهم كما في مقدمة «مسند زيد بن علي» أن ادعوا إجماع آل البيت على توثيق بعض الكذابين كأبي خالد عمرو بن خالد الواسطي.

وقد كشف العلماء عن تلاعب الهادوية بأمر الإجماع:

قال ابن الوزير رحمه الله في «العواصم والقواصم» (٨/ ٣٨٢) عن أن مخالف إجماع أهل البيت لا يفسق: «فإن قلت: أليس من خالف إجماع العترة فسق؟ قلت: ليس لك فيه حجة لوجوه:

الأول: عدم تسليم الإجماع، ومستند المنع ما ذكره المنصور بالله من امتناع الحكم بذلك، ويوضحه ما ذكره ابن حزم في «جمهرة النسب» من ذكر علمائهم وأئمتهم الذين لم يسمع بهم قط، وما ذكره أهل التواريخ والطبقات من ذلك ما تقدم من نقل الخلاف عن مشاهير أئمتهم وكتبهم.

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص (١٤ ـ١٥): «ومما جرى لي مع رجل منهم رأيته متقشفاً، وتخيلته للصواب متشوفاً، ورأيته بمحل من الإمام، وعيناً في ذلك المقام الذي هو مجمع الأعلام، فسمعته يقول وقد أملى بعض كتب الفقه على إمام العصر أيده الله تعالى، وقد قال صاحب ذلك الكتاب: أجمع على هذا أهل البيت. فقال ذلك الرجل: وقد أجمعوا على تخطئة من خالفهم. فقلت له بعد انفراده: سمعتك تقول: أجمع أهل البيت على تخطئة من خالف إجماعهم، والذي يحفظ عنهم أنهم أجمعوا على عدم تخطئة من خالفهم، ذكر هذا غير واحد منهم كالمنصور بالله، والمهدي، والإمام يحيى وغيرهم. فقال: الحق ما قلنا، ولا عبرة بمن خالفه. فقلت: قد أفدتم فها هنا سؤال آخر وهو: أن هذه العترة الطيبة قد تفرقت في البلاد، وملأت الأغوار والأنجاد، ومن كان في إقليم من الأقاليم وقطر من الأقطار إنما هو على مذهب أهل تلك الجهة في غالب الأمر لم يتواصوا كلهم بمذهب واحد في مهمات الأصول كيف نوادر الفروع، هؤلاء الأئمة المعروف في اليمن مقالاتهم جماعة من

أهل اليمن، وعدد قليل من أهل الجبل ممن شاعت أقواله، وسارت الركبان بمذاهبه كالناصر، وبقي الكثير منهم وبقي أهل الكوفة وما والاها... وفي المحدثين الكثير الطيب علماء مجتهدون منتسبون إلى المذاهب الأربعة مصنفون فيها إذا طالعت كتب الرجال وما يصفونهم به عرفت أن الذين في الزيدية من أهل البيت لا يزيدون عليهم وصفاً ولا عدداً... ثم السواد الأعظم كثرة في الإمامية ترى الإمامية يحتجون على مذهبهم بإجماع أهل البيت، ولا يعتدون ولا يعرفون سوى من هو على مذهبهم، وهذه كتب الزيدية في هذه الجهة اليسيرة والبقعة الصغيرة لا تكاد تذكر فيها أقوال الإمامية على الجملة... فكيف يدعي إجماع أهل البيت والحال ما ذكر؟ لاسيما حيث المراد الإجماع الذي يقطع الخلاف وهو الإجماع القطعي» اهـ .

وبالجملة كثرة دعوى إجماع آل بيت النبوة دعوى لا تصح في أغلب الأحوال، فكن منها على حذر، والحمد لله.

النسب العلوي والفاطمي في اليمن

من المعلوم أن أزكى الأنساب وأشرفها النسب النبوي الهاشمي، قال الرسول ﷺ: «كل نسب وسبب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي» جاء عن عدة من الصحابة عند الحاكم، والطبراني، والبيهقي وغيرهم، فالنسبة إلى علي بن أبي طالب وفاطمة بنت رسول الله ﷺ من أجلّ الأنساب الهاشمية، وأهل اليمن أهل فطرة سليمة يحبون آل البيت ويعظمونهم، ويحبون أن تكون مقاليد الأمور بأيديهم لما لهم من مكانة عالية في قلوبهم، فلما رأى صنف التطلع إلى الجاه والملك ما عليه أهل اليمن وهم ليسوا من أهل البيت ادعوا كذباً وزوراً أنهم علويون أو فاطميون.

ذكر الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ٦٧٢) في الهامش وهو يتحدث عن الفضيل الورتلاني الجزائري القادم من مصر إلى اليمن، ومدى تأثيره على الناس «أن المؤرخ الحجري قال للفضيل: يا أستاذ الفضيل لقد صرت حديث الناس في مجالسهم، ومحط أنظارهم على اختلاف طبقاتهم، فلو أنك تبحث لك عن نسب يوصلك إلى أحد البطنين: الحسن، أو الحسين ابنا علي بن أبي طالب ﷺ لاختارك أهل اليمن إماماً لهم، ولبايعك أهل الحل والعقد منهم لتحكمهم، كما كان أسلافهم يفعلون مع من يأتي مثلك إلى اليمن فيسحر لبَّهم ببيانه، ويسلب عقولهم بصلاحه وورعه وتقواه، فيولونه أمرهم بعد أن يخبرهم أنه علوي فاطمي، فضحك وفهم مغزى كلامه، وسمعت أخيراً أن الفضيل أشاع أنه من السلالة العلوية».

فانظر إلى قوله: (كما كان أسلافهم يفعلون مع من يأتي مثلك) ومعنى هذا: أن ادعاء النسب الحسني صار فاشياً يعلمه كثير من الناس.

وممن حصل التشكيك في نسبه الديلمي، ذكر القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «هجر العلم» (٢/ ٦٦٠) «أنه جرى بين الإمام يحيى وبين زيد بن علي بن حسن بن عبد الوهاب الديلمي أن الإمام يحيى قال له في إحدى المناسبات خلال مشادة كلامية بينهما: إنك تنسب نفسك إلى أبي الفتح الديلمي، وهو لم يكن له ولد سوى بنت فقط. فأجاب عليه - كما أخبرني خطيب جامع صنعاء العلامة أحمد بن أحمد سلامة، رواية عن زميله الشاعر الأديب علي بن حمود الديلمي - بأنه لم يحدث أن تولى الإمامة في اليمن رجل من آل حجر (أسرة الإمام يحيى) وذلك لأن الإمام يحيى اكتفى بالانتساب إلى الإمام القاسم بن محمد فقط. وقد شكك في نسب أبي الفتح الديلمي غير واحد» وترجم له الزركلي في كتابه «الأعلام»

(٧/ ٣٤٧) فقال: «... وكان فقيهاً عالماً له كتاب في التفسير أربعة أجزاء، وفي اسمه ونسبه وتاريخ دخوله اليمن وعام وفاته خلاف» اهـ.

وكذلك بني العوامي، قال يحيى بن الحسين في كتابه «بهجة الزمن»: «وكذلك السادة بني العوامي يزعمون أنهم من أولاد أحمد بن سلميان، فلم أجد نسبهم الذي ذكروه في شيء من المشجرات أصلاً، والله أعلم». نقلاً من «هجر العلم» (٣/ ١٣٩١).

وقال شيخنا العلامة الوادعي في «صعقة الزلزال» (١/ ٤٤) وهو يتحدث عن التسابق في الانتساب إلى آل بيت النبوة: «وهناك دافع لهم لدعوى هذا النسب الشريف وتعظيم اليمنيين لأهل بيت النبوة، فهذا يأتي من الديلم، وذاك من العراق، وذاك من المدينة، فإذا وصلوا إلى اليمن وجدوا اليمنيين يعظمون أهل بيت النبوة، وكان ذلك حاملاً على دعوى النسب الشريف، فمن يستطيع أن يثبت لنا نسب أبي الفتح الديلمي المتوفى في نيف وأربعين وأربعمائة، الذي جمع العساكر لصعدة فنهبها وخرب بها دوراً، وقتل من خولان بمجذ مقتلة عظيمة كما في «بهجة الزمن» ص(٧١) وكذا في «قرة العيون» للديبع، وفي «الحدائق الوردية» ص(١٠٤) ومن يستطيع أن يثبت نسبه إلى الحسن بن علي ﷺ، وكذا من يستطيع أن يثبت لنا نسب جد آل أبي علوي، وآل بيت الأهدل، وآل القديمي، فهم ثلاثة خرجوا من العراق لا يعرفون في اليمن، ألا يجوز أنهم تمالئوا وادعوا أنهم علويون».

وقال الأكوع في «هجر العلم» (٤/ ٢٠٠٢-٢٠٠٣) عند ذكره المراوعة: «وأول من تديرها علي الملقب بالأهدل ابن عمر بن محمد بن سليمان، وهذا محمد بن سليمان هو الذي قدم من العراق إلى اليمن ومعه أخ أو ابن عم، فعمد أخوه أو ابن عمه كما ذكر حسين بن عبد الرحمن الأهدل في كتابه «تحفة الزمن» إلى الشرف» قال الأكوع في الحاشية: أي انتسب إلى علي بن أبي طالب ﷺ.

وذكر صاحب كتاب «طبقات الزيدية» قائلاً: «ووقع اختلاف في نسب بني مرغم هؤلاء الذين سكنوا بصنعاء، فقال ابن أبي النجم: أشراف من الفاطميين الحسينية، ولم يظهر في شيء من المشجرات غير مشجر صغير لابن أبي النجم لا غير من غير تدريج للنسب، فالله أعلم بصحة نسبهم، لأن العلماء منهم في مصنفاتهم وأزمانهم لا يتسمون بالأشراف، ولا أحد يذكرهم بالشريف فلان، بل القاضي أو الفقيه أو الشيخ، حتى في ألواح قبورهم لعلمائهم، وهذا هو ما سار عليه المؤرخ محمد بن محمد زبارة في كتابه «ملحق البدر الطالع» في ترجمة محمد بن أحمد مرغم فإنه لم يذكر أنه من الأشراف، وكذلك في كتابه «نيل الحسنيين في من باليمن من أبناء الحسنيين» فإنه لم يذكر بني مرغم فيه، ويقال: إن المتأخرين منهم حذفوا من أضرحة قبور أسلافهم كلمة القاضي أو الفقيه وحرفوها إلى السيد، والله أعلم»

نقلاً من «هجر العلم» (١/ ٢٣) حاشية رقم (١).

وقال العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني في كتابه «البد ر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (١/ ٢٣٥-٢٣٦) في ترجمة السيد الحسين بن يحيى بن إبراهيم الديلمي الذماري: «واتفقت لصاحب الترجمة محنة، وذلك أن رجلاً يقال له: محمد حسين من أولاد المهدي صاحب المواهب، غاب عن المواهب نحو عشرين سنة، ثم لم يشعر أهله بعد هذه المدة إلا وقد وصل رجل يزعم أنه هو، فصدقه أهل الغائب كزوجته ووالدته وإخوته، وشاع أنه دخل بالمرأة، واستمر كذلك أياماً، فوصل بعد ذلك رجل من بيت النجم الساكنين في زبيد، وقال لأهل ذمار وعاملها: إن هذا لم يكن الغائب، بل رجل من بيت صعصعة المزاينة أهل شعسان، صعلوك متحيل متلصص، كثير السياحة، وكان عند وصوله قد لبس الثياب المختصة بآل الإمام، فطلبه العامل، فصمم على أنه محمد بن حسين من آل الإمام، وشد عضد دعواه مصادقة أم الغائب وزوجته وإخوته، ثم طلبه مولانا

الإمام إلى حضرته، ثم بعد ذلك حضر شهود شهدوا أنه صعصعة المزين، ثم تعقب بعد ذلك صدور الإقرار فعزر تعزيراً بليغاً، وطرد ومات عن قرب».

فإذا كان هذا التنافس في اليمن بهذه الصورة فما ظنك بما هو حاصل عند رافضة العراق وإيران وما تفرع عنهما؟!.

قال الدكتور حسين الموسوي في كتابه «لله ثم للتاريخ» ص(٥٩): «ويحسن بنا أن ننتبه إلى أن القضاة والمراجع الدينية يزعمون أنهم من أهل البيت، فترى أحدهم يروي لك سلسلة نسبه إلى الكاظم عليه السلام، اعلم أنه يستحيل أن يكون هذا الكم الهائل من فقهاء العراق وإيران وسورية ولبنان ودول الخليج والهند وباكستان وغيرها من أهل البيت، ومن أحصى فقهاء العراق وجد أن من المحال أن يكون عددهم الذي لا يحصى من أهل البيت، فكيف إذا ما أحصينا فقهاء البلاد الأخرى ومجتهديها..!! لا شك أن عددهم يبلغ أضعافاً مضاعفة، فهل يمكن أن يكون هؤلاء جميعاً من أهل البيت؟! وفوق ذلك: إن شجرة الأنساب تباع وتشترى في الحوزة، فمن أراد الحصول على شرف النسبة لأهل البيت فما عليه إلا أن يأتي بأخته أو امرأته إذا كانت جميلة إلى أحد السادة ليتمتع بها، أو أن يأتيه بمبلغ من المال وسيحصل بإحدى الطريقتين على شرف النسبة، وهذا أمر معروف في الحوزة، لذلك أقول: لا يغرنكم ما يصنعه بعض السادة والمؤلفين عندما يضع أحدهم شجرة نسبه في الصفحة الأولى من كتابه ليخدع البسطاء والمساكين كي يبعثوا له أخماس مكاسبهم». اهـ،

هذا ما تيسر نقله وهو كاف في إثبات ما أردنا، ومن أراد المزيد فعليه بما كتب في هذه المسألة، ومن ذلك رسالة أخينا عبد الوهاب بن صالح أبو خلبة الحدائي، ألا وهي «الانتساب إلى آل البيت بين الحقيقة والزيف».

الهادوية تتلقى فروعها عن الحنفية والإمامية

لقد اشتهرت الهادوية بأنها تأخذ بقول الحنفية في الفروع، وشهرة هذا تغني عن نقله، ومعلوم أن المذهب الحنفي أبعد المذاهب الأربعة عن السنة للآتي:

١- وقوع أبي حنيفة في انحرافات علمية وعملية، كالقول بخلق القرآن، والإرجاء، والخروج على الحكام كما صحت بذلك الآثار عنه.

٢- اعتماده على الرأي حتى رد كثيراً من سنة رسول الله ﷺ فقد ذكر ابن أبي شيبة مائة وخمسة وعشرين مسألة خالف فيها أبو حنيفة سنة رسول الله ﷺ.

٣- أبو حنيفة ليس متمكناً من علم الحديث، ولهذا كانت روايته قليلة مع كثرة الدغل فيها، وبسبب ما ذكرنا قدح علماء الحديث في أبي حنيفة، وقد قام والدنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي بتأليف كتابه «نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة» جمع فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يربو على سبعين عالماً، وقل أن يحصل هذا العدد في أحدٍ من المتكلم فيهم، ولما كان حال أبي حنيفة ما ذكر كان الغالب على أتباعه معتزلة كما قال بهذا غير واحد من العلماء، وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في كتابنا «القول المبين في أصناف المبدلين» ولعل هذا هو السبب في تلقي الزيدية والهادوية الفروع عن الحنفية، فظن من ظن أنها (أي: الزيدية) لم تتلق مسائل فرعية عن الرافضة الإثني عشرية، وقد أردنا ها هنا بيان تلقيها ذلك:

قال الذهبي في «تاريخه»: «وللزيدية مذهب في الفروع في الحجاز لكنه من أقوال البدع كالإمامية». اهـ نقلاً من كتاب «دراسات وبحوث في تاريخ اليمن» (٨٧).

ومن هذه الفروع:

١- الأذان بحي على خير العمل وأول ما أدخلت هذه البدعة في الأذان بالكوفة حيث أسس الرفض، ثم فرضها العبيديون في مصر، ثم فرضت في دمشق، وأما دخولها اليمن فعلى يد الهادي يحيى بن الحسين كما في «سيرته».

٢- الجمع بين صلاتي الظهر والعصر في الحضر بدون عذر شرعي، وقد اشتهرت هذه الصلاة في الرافضة الإثنى عشرية منذ زمن قديم كما هو معلوم، وأما وجودها في الهادوية فقد ذكر صاحب «البحر» أن أحمد بن سليمان كان يرى الصلاة المذكورة، ثم اشتهرت مؤخراً في الهادوية، وقد نسبها بعض المتأخرين منهم إلى زيد بن علي والهادي وغيرهما، وقد رد الشوكاني صحة نسبتها إليهم.

٣- قولهم عند الجنائز: لا إله إلا الله، علي ولي الله، فاطمة أمة الله، الحسين والحسن صفوة الله. وهذه الكلمة من شعار الرفض الإثنى عشري، لأن معنى قولهم: علي ولي الله: أي: رسول الله.

٤- قرءاة القرآن على الأموات، والقيام بالرواتب والفواتح، وهذه من البدع التي تأسست أولاً عند الرافضة، ثم تفشت في الصوفية وغيرها.

٥- ترك صلاة التراويح في رمضان، وأول من دعا إلى تركها في اليمن الهادي يحيى بن الحسين، والبديل عن التراويح عند رافضة العراق وإيران في ليالي رمضان الاهتمام بقراءة مقتل الحسين، والقيام بالأعمال الوحشية من نياحة وغيرها، كما في كتاب «سياحة في عالم التشيع» ص(٥٠).

٦- عدم المسح على الخفين، ومما استدل به على ميول الإمام يحيى بن حميد الدين إلى السنة أنه مسح على الخفين أكثر من مرة، والمذهب خلاف هذا. انظر «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٩).

٧- القول بأن النبي ﷺ يورث كما يورث غيره، وقد ذكرنا في كتابنا «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن ﷺ» أنهم أخذوا هذا عن رافضة العراق وإيران.

٨- الحمد والتسبيح في الركعتين الأخريين، ذكره الإمام الشوكاني في «السيل الجرار» عن صاحب «الأزهار» ورد عليه (١/ ٢٢٦-٢٢٧)، والرافضة الإثنى عشرية هي التي عُرفت بهذا قبل هؤلاء واشتهر عنهم. انظر: «سياحة في عالم التشيع» ص:(٥١).

٩- المداومة على القراءة بقصار السور، ويتعين ذلك في الركعة الثانية، حتى صار غالب القراءة فيها بـ (قل هو الله أحد).

١٠- ترك الضم في الصلاة.

١١- ترك التأمين في الصلاة.

هذه بعض الأمثلة لما أخذته الهادوية من الإثنى عشرية.

جعل الهادوية مسجد الكوفة في التفضيل بعد المساجد الثلاثة

لقد جعل عمدة الهادوية في الفقة أحمد بن يحيى المرتضى مسجد الكوفة رابع المساجد الثلاثة: وهي الحرم المكي، والمدني، وبيت المقدس، في الفضيلة والشرف، قال في «البحر الزخار» (١/ ٢٢٠) وهو يتحدث عن فضل المساجد: «إن أفضل المساجد بعد المسجد الحرام ومسجد رسول الله ومسجد بيت المقدس..ثم بعد هذه الثلاثة مسجد الكوفة».

وانظر: «شرح الأزهار» (١/ ٢٠٠).

قال العلامة المقبلي في «المنار» (١/ ١٦٠) معلقاً على كلام صاحب «البحر الزخار»:
«وعدَّ منها مسجد الكوفة، وليس هذا في شيء من كتب الحديث وغيرها من كتب سائر الناس، وكذلك برك فيه سبعون نبياً، فيحتمل أنها من الأحاديث الدائرة على الألسنة بلا حفظ، ويحتمل أن تكون متوارثة في كتب أهل البيت، لكن لا طريق لنا إلى معرفتها لعدم عنايتهم بالأسانيد، واعتمادهم على الإرسال، وإسقاطهم وإهمالهم علم الرجال كما قال المصنف في مقدمة هذا الكتاب في عد علوم الاجتهاد، وأما علم الجرح والتعديل فقبول المراسيل أسقطه، وإنكار قبلوهم إياها سفسطة، فمن اعتمد هذا الكلام فقد أضاع الحديث ولم يبق له إلا تلقي الألفاظ من دون أن يفرق بين صحيحها وسقيمها كما تراه والله المستعان».

وقال العلامة الشوكاني في «السيل الجرار» (١/ ١٧٩) راداً على صاحب «البحر»:
«وأما جعل مسجد الكوفة في الشرف بعد الثلاثة المساجد فلم يثبت ذلك بدليل، ولا كان للكوفة مسجد في أيام النبوة».

قلت: لم يستدل صاحب «البحر» على تفضيل مسجد الكوفة بأي دليل قرآني أو نبوي، وإنما ذكر أثراً عن علي رضي الله عنه أنه قال: «إنه صلى في مسجد الكوفة سبعون نبياً».

وهذا الأثر في «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٥٦٤) وفيه زيادة: «فما من مسجد بعد المسجد الحرام أحب إلي منه لقد نقص مما أسنَّ خمسمائة ذراع (يعني: مسجد الكوفة)» والأثر موضوع، ففيه حبة بن جوين العرني أكثر العلماء على تضعيف روايته، وبعضهم كذبه، وقالوا فيه: كان غالياً في التشيع. ونقل صاحب كتاب «أثر التشيع على الروايات التاريخية» ص(٤٠ ـ ٤١) أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، فارجع إليه. وجاء أثر آخر عند ابن أبي

شيبة - أيضاً - وفيه إبراهيم بن ماجر وهو ضعيف، وجاء الأثر عن كعب الأحبار، وفيه زيادة: «إنه لوسط الأرض كقعر الطست» وكعب صاحب إسرائيليات.

وعلى كلٍ: غلو هؤلاء في مسجد الكوفة متلقى من رافضة العراق وإيران، فكتب الرافضة الإثنى عشرية مليئة بالغلو والشطحات حول مسجد الكوفة، ففي كتاب «الكافي» (٣/ ٤٩١-٤٩٢) في باب (المسجد الأعظم بالكوفة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين وهو في مسجد الكوفة وفيه: وصلِّ في هذا المسجد، فإن الصلاة المكتوبة فيه حجة مبرورة، والنافلة عمرة مبرورة، والبركة فيه على اثني عشر ميلاً، يمينه يمين ويساره مكر، وفي وسطه عين من دهن، وعين من لبن، وعين من ماء، شراب للمؤمنين، وعين من ماء طهر، للمؤمنين منه سارت سفينة نوح، وكان فيه نسر ويغوث ويعوق، وصلى فيه سبعون نبياً، وسبعون وصياً أنا أحدهم، وقال بيده في صدره ما دعا فيه مكروب بمسألة في حاجة من الحوائج إلا أجابه الله وفرج عنه كربته».

وذكر أيضاً في «الكافي»(٤/ ١٧٦) باب (المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها) وفي (٣/ ٤٩٢) عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعته يقول: نعم المسجد مسجد الكوفة صلى فيه ألف نبي، وألف وصي، ومنه فار التنور، وفيه نُجرت السفينة، ميمنته رضوان الله، ووسطه روضة من رياض الجنة، وميسرته مكر، فقلت لأبي بصير: ما يعني بقوله: مكر؟ قال: يعني منازل السلطان».

وقد ذكر صاحب كتاب «سياحة في عالم التشيع» ص(٦٢) أن الرافضة تعتقد أن مسجد الكوفة أفضل وأعظم من الكعبة اعتماداً منها على ما عندها من ترهات مما ذكرنا، ومما لم نذكر.

وجملة القول: إن مسجد الكوفة لا تثبت له فضيلة لعدم وجود ما يدل على ذلك.

نقد كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية» لعبد السلام الوجيه

لقد قام عبد السلام الوجيه أحد رافضة عصرنا في اليمن بحشد كبير لمن سماهم أعلام المؤلفين الزيدية في مجلد ضخم، وقد احتوى جمعه المذكور على أمور دعت إلى التنبيه عليها، وهي كالآتي:

أحدها: دفاعه عن الكذابين بحجة أنهم متشيعون لآل البيت، وعلى سبيل المثال: دفاعه عن أبي الجارود زياد بن المنذر إمام الفرقة الجارودية المشهورة بالرفض، فقد قال فيه في «الأعلام» ص(٤٣٦): «أحد أعلام الزيدية، أحد تلامذة الإمام زيد ودعاته والمبايعين له... وهو عالم محدث مفسر مجاهد... تحامل عليه الحشوية ونسبوا إليه الجارودية».

قلت: قد أبنّا حال أبي الجارود وأقوال أهل العلم فيه في الفصل الثاني، وخلاصتها أنه كذاب.

مثال آخر: دفاعه عن حسين بن علوان الكلبي، فقد قال في المصدر المذكور (٣٧٤): «محدث شيعي مشهور... وطعن فيه النواصب».

قلت: والحسين بن علوان تقدم الكلام عليه في فصل (منابذة الهادوية للسنة النبوية) وخلاصتها: أنه كذاب.

وإليك مجموعة من الأسماء التي ذكرها صاحب أعلام المؤلفين الزيدية مدافعاً عنها، وقد حكم أهل الحديث بالكذب على أصحابها:

١- سعد بن طريق الإسكافي، كذبه الدارقطني وغيره. وقال فيه ابن حبان: «كان يضع الحديث على الفور» وقال غير واحد من علماء الحديث: «متروك».

٢- محمد بن زكريا الغلابي البصري، قال فيه الدارقطني: يضع الحديث. وقال أحمد بن أبي العشار: كان يكذب على سائر الناس. وذكره الحلبي فيمن رمي بوضع الحديث، وقد أورد غير واحد من العلماء ما يدل على كذبه.

انظر كتاب: «أثر التشيع على الروايات التاريخية» (١١٠-١١١).

٣- مقاتل بن سلميان البلخي، قال الحافظ ابن حجر في التقريب: «كذبوه، وهجروه ورمي بالتجسيم»

٤- عمر بن موسى الوجيهي الحمصي، قال ابن عدي: وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث كان يضع الحديث. وقال ابن معين: كذاب ليس بشيء. «لسان الميزان» (٤/ ٣٨٠-٣٨٢).

٥- فضيل بن يسار النهدي، قال فيه محمد بن نصر المروزي: كان رافضياً كذاباً ليس ممن يحتج به ولا يعتمد عليه. «لسان الميزان» (٤/ ٥٣٨).

٦- لوط بن يحيى الأزدي الكوفي أبو مخنف، كذبه غير واحد من علماء الجرح والتعديل. انظر الكلام عليه في فصل (منابذة الهادوية للسنة النبوية).

الثاني: دفاعه عمن عرف بالسب للصحابة والحط من قدرهم.

وإذا كان عبد السلام الوجيه قد دافع عن الكذابين إلى جانب دفاعه عن رفضهم، فمن باب أولى أن يدافع عمن يطعن في الصحابة ولو لم يعرف بالكذب، وعلى سبيل المثال دفاعه عن عباد بن يعقوب الرواجني حيث قال: «محدث زيدي» ونقل كلام الذهبي فيه ثم قال: «والذهبي معروف بتهجمه على شيعة آل محمد، ولا يعول عليه في أحكامه على الشيعة»

قلت: اتفق علماء الحديث على أن عباداً أحد الروافض، وقد نقلت كلامهم عليه في الفصل الثاني في الكلام على رءوس الزيدية.

الثالث:.ذكر الوجيه مجموعة من أهل الحديث مدعيا أنهم زيدية، وحاشاهم من ذلك، وها أنا أسرد لك عددا من هؤلاء:

١- سعيد بن جبير الأسدي، ذكره صاحب «أعلام المؤلفين الزيدية» ص (٤٦٢) والعجيب أن سعيد بن جبير قبل زيد بن علي، فقد توفي سعيد بن جبير سنة (٩٥هـ) وولد زيد بن علي سنة (٧٥) فيكون عمر زيد في وقت وفاة سعيد بن جبير عشرين سنة، وقتل سعيد بن جبير على يد الحجاج في خلافة عبد الملك بن مروان، وقتل زيد بن علي على يد يوسف بن عمر في خلافة هشام بن عبد الملك، وقد تولى الملك بين عبد الملك بن مروان وهشام أربعة، وهم: الوليد بن عبد الملك، وسليمان أخوه، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك، فكيف يكون ابن جبير زيدياً؟!.

٢- قتادة بن دعامة السدوسي، ذكره ص(٧٨٥) وقد ولد قبل زيد بخمس عشرة سنة وهو بصري وزيد بن علي مدني، ولم يحصل أنه التقى بزيد قط، وقد نسب الوجيه إلى قتادة أشياء مكذوبة عليه.

٣- شعبة بن الحجاج العتكي، ذكره ص(٤٧٩) وأنه روى عن زيد بن علي، ولكن لا يقال لمن روى عن زيد زيدي لأن هذا الانتساب إنما أطلق في ذلك الوقت على من خرج مع زيد بن علي، ولم يخرج شعبة مع زيد بن علي، بل قد ذكرت في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن أهل الحديث نصحوا لزيد بن علي بعدم الخروج ولم يخرجوا معه.

٤- سفيان بن سعيد الثوري، ذكره ص(٤٦٦) وما ذكره في إثبات زيديته لا يعتمد عليه، لأن غاية ما ذكره العلماء أن سفيان الثوري كان يقدم علياً على عثمان، ولا يقدمه على أبي بكر وعمر، فقد صح عنه في سنن أبي داود (٤٦٣٠) أنه قال: «من زعم أن علياً ﷺ كان أحق بالولاية منهما، فقد خطأ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما والمهاجرين والأنصار رضي الله عن جميعهم، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء» ولم يكن يطعن في عثمان، والزيدية تقدم علياً على أبي بكر وعمر في الخلافة والفضائل، فكيف يكون سفيان زيدياً، أضف إلى ذلك أنه قد تراجع عن تقديم علي على عثمان كما ذكر ذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» وغيره. وأعظم من هذا أن رافضة الإثني عشرية تدعي أن الثوري منها ولهذا ذكره الكشي في «معرفة أخبار رجاله»، والطوسي في«الرجال»، وصاحب «الخلاصة»، وصاحب «منتهى المقال».

٥- سفيان بن عيينة، ذكره ص(٤٦٥) مستدلاً بذكر ابن النديم له في «الفهرست» ضمن ذكره من أن جماعة من المحدثين زيدية، وغاية ما استدل به على تشيع سفيان ما ذكره ابن عدي في «الكامل» أنه ذكر عند ابن عيينة حديث، فقيل له: هل فيه ذكر عثمان؟ قال: نعم، ولكني سكت، لأني غلام كوفي. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢١-١٢٢).

فاستنبط ابن عدي من هذا أنه كان في ابن عيينة شيء من التشيع، ولا يظهر هذا فيه من الأثر المذكور. ومما يدل على عدم تشيعه ما قاله صاحب كتاب «تفسير ابن عيينة» ص(١٣١): «أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أن سفيان بن عيينة كان علماً من أعلام أهل السنة والجماعة، ولم أجد اتهامة بالتشيع إلا في هذا الخبر عن ابن عدي الذي استنبطه

استنباطاً من عبارة غير واضحة نسبت إلى ابن عيينة في طفولته، ومئات الآثار تدل على خلاف ذلك».

وأبعد من هذا أن الرافضي الإثني عشري النجاشي ذكر سفيان بن عيينة في رجاله، وذكره المامقاني في «تنقيح المقال» والعاملي في «أعيان الشيعة» .، كما في كتاب «تفسير ابن عيينة» (١٣٢).

٦- وكيع بن الجراح الرؤاسي، ذكره صاحب «أعلام المؤلفين» ص(١٠٨١) ولم يكن زيدياً، وإنما ذكر عنه أنه كان يقدم علياً على عثمان، وقد بينا أن الزيدية يقدمون علياً على أبي بكر وعمر، بل ويطعنون فيهما.

٧- الفضل بن دكين، ذكره ص(٧٥٢) بل نسب بعضهم إليه أنه كان إمامياً عياذاً بالله، وأكثر ما قيل في الفضل ما ذكره الذهبي في «السير» (١٠/ ١٥١): «كان في أبي نعيم تشيع خفيف» والتشيع الخفيف: هو تقديم علي على عثمان بدون قدح في عثمان، ومعلوم أنه لا يطلق على من كان فيه هذا التشيع زيدياً أبداً، لما تقدم قريباً.

وأختم هذا البند بالتنبيه على خطأ عظيم قاله ابن النديم في «الفهرست» ص(٢٥٣) وإليك لفظه: «وأكثر المحدثين على هذا المذهب مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري...» وقد صرح ابن النديم بالمذهب الذي عزاه إلى السفيانين وهو القول بإمامة زيد، والإمامة تعد في البطنين، ومعلوم أن هذه المقالة ما حدثت إلا مؤخراً، فلم تكن موجودة في عهد السفاينين ولكنهم يفرضون إمامتهم بالأكاذيب، ولنفرض أن هذا القول قد حصل في عهدهم فلا نقبل نسبته إليهم بمجرد ذكره، وابن النديم حكم عليه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ٨٠) بأنه رافضي معتزلي فلا يقبل قوله هذا.

الرابع: ذكر كثيراً من ملوك الهادوية المعروفين بأنواع من الانحرافات والظلم ودافع عنهم، ورفع من قدرهم، والأمثلة على هذا كثيرة، ولكني سأكتفي بمثالين:

الأول: ذكره للحسين بن القاسم العياني ص(٣٨٤- ٣٨٥) قائلاً فيه: «أحد أئمة الآل الكرام، مجتهد، فقيه، عالم، نابغة... وقد خلف آثاراً عظيمة للفكر الإسلامي، ومع ذلك كانت عقيدته موضع ريبة وحذر عند كثير من علماء اليمن، ومنهم من خطأه كمحمد بن إبراهيم الوزير تأثراً بما لفقه عليه وعلى أبيه مسلم اللحجي المطرفي مما اضطر العلامة حميدان... إلى تأليف كتاب مفرد ينفي هذه الشائعات...» فانظر إلى مدحه له مع اعترافه أن عقيدته موضع ريبة عند أكثر العلماء ومع هذا دافع عنه، وقد أبنا فساد معتقد العياني عند كلامنا على الفرقة الحسينية المنسوبة إليه، فارجع إليه.

الثاني: ذكره للمتوكل إسماعيل بن القاسم ص(٢٥١) قائلاً فيه: «أحد عظماء الإسلام، والأئمة الأعلام... وكان عالماً، مجتهداً، فقيهاً، أصولياً، سياسياً محنكاً، تحامل عليه الحاقدون، وممن أفرط في قدحه والتحامل عليه إسماعيل الأكوع».

قلت: بوائق المذكور كثيرة، ذكرنا جملة منها في فصل (بوائق الهادوية) وذكرنا هناك أن عدداً من علماء عصره شنعوا عليه لما ظهر منه من أنواع الظلم، فلا عبرة بكلام من دافع عنه بالباطل كالوجيه.

الخامس: ذكر أشخاصاً معروفين بالرفض الإمامي الإثني عشري متكثراً بهم، وعلى سبيل المثال ذكره للوط بن يحيى مدافعاً عنه ومادحاً له، وقد أوضحنا رفضه في فصل (منابذة الهادوية للسنة النبوية وأهلها)، وذكر - أيضاً - جابر بن يزيد الجعفي وقال: «نال

منه النواصب والروافض لمخالفته معتقداتهم، وثقه أئمة الزيدية وكل أئمة الجرح والتعديل من معاصريه».

قلت: يكفي في ضلال جابر الجعفي أنه كان يؤمن بالرجعة، وقد سبق الكلام عليه في فصل (منابذة الهادوية للسنة النبوية).

وذكر أيضاً إبراهيم بن محمد الثقفي وقال: «محدث، مؤرخ، فقيه، وكان زيدياً أولاً ثم انتقل إلى الإمامية».

قلت: ما الفائدة في ذكره ضمن «أعلام المؤلفين الزيدية» وقد انتقل إلى الإمامية؟!

السادس: ذكر مجموعة من علماء الحديث في اليمن في كتابه المذكور ومنهم العلامة محمد بن إبراهيم الوزير، والمقبلي، وابن الأمير، والشوكاني وأمثالهم، موهماً القراء أنهم هادوية، وليسوا كذلك، فمن المعلوم أن الهادوية عادت هؤلاء معاداة بلغت عنان السماء، وليس لهؤلاء العلماء ذنب إلا أنهم تركوا التقليد والرفض والاعتزال، وتمسكوا بمنهاج النبوة، فكيف يكونون من أعلام الزيدية؟ أضف إلى هذا أن الوجيه ذكرهم وتهجم على بعضهم، وغمز بعضهم، وحط من مكانة البعض، فانظر كيف يتكثر بهم من جهة، ويطعن فيهم من جهة ثانية، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

السابع: ذكر بعض ملوك الهادوية وعلمائها الذين على قبورهم قباب أو توابيت أو هي في المساجد، فإذا به يقول: «قبره يزار، أو: مشهور بالزيارة» ومعلوم أن هذه الزيارة تشتمل على شركيات وبدع ومعاصي، ففيها الشر المستطير، فلا هو ترك ذكرها، ولا هو حذر منها، أفلا يعلم الوجيه أن في هذه الزيارات ما سبق ذكره من المخالفات، فكيف يذكرها على سبيل الفخر والمدح.

الثامن: ذكر أشخاصاً فيهم انحرافات جسيمة، فهم ما بين منجم وساحر وملحد وفلسفي وشعوبي وغير ذلك، وعلى سبيل المثال ذكر كوشيار الجيلي وقال: «لعله أحد علماء الزيدية». وقد ذكر صاحب «معجم المؤلفين» أنه فلكي رياضي، وذكر صاحب كتاب «رواد علم الفلك» ص(٦٨-٧٠) أنه بغدادي وتوسع في ترجمته، وذكر أنه قام بصناعة الاسطرلاب والآلات الفلكية الأخرى، وذكر أن له كتباً في علم النجوم. وأما الملحد والفلسفي كأحمد بن سهل أبي زيد البلخي، فبعد أن ذكر أنه زيدي على حد زعمه قال: «وقال في «معجم المفسرين»: وكان شيعياً إمامياً ثم عدل، واتهم بالالحاد، ولكن الكثير برؤوه».

قلت: الذين دافعوا عنه مطعون فيهم كأبي القاسم البلخي وأبي حيان التوحيدي وغيرهم.

قال الحافظ في «لسان الميزان» (١/ ٢٨٩) في ترجمة البلخي المذكور: «ويظهر في غضون كلامه ما يدل على الإنحلال من الإزدراء بأهل العلوم الشرعية وغير ذلك».

وأما الشعوبي: وهو الذي يناصر غير العرب كرهاً للعرب، فقد ذكر منهم أبا الفرج الأصفهاني صاحب كتاب «الأغاني» وبعد أن نسبه إلى الزيدية قال: «وجاب الأقطار، وأصبح كاتب لركن الدولة ابن بويه الشيعي ومن خاصته أكثر من ١٣ سنة...»

قلت: الدولة البويهية رافضية إثني عشرية، وليست زيدية، فالأصفهاني من جهة تشيعه رافضي اثني عشري، ومن جهة أخرى شعوبي، ومما يدل على شعوبيته أنه ذكر في مقدمة كتابه «الأغاني» أنه ألفه لأحد رؤساء الدولة البويهية، وأيضاً طعنه في علي بن أبي طالب وأبي بكر الصديق، بل روى مطاعن في بني هاشم. ومما يدل على شعوبيته كثرة روايته

عمن عرف بالشعوبية في عهد البويهيين الذين ارتفعت في عهدهم الشعوبية الفرسية، وظهر لها نار وشنار.

وللفائدة انظر كتاب «السيف اليماني في نحر الأصفهاني» ص(٥٩-٧٠) فانظر كيف يفتخر الوجيه بالأصفهاني الذي يطعن في العرب عموماً، وفي أنسابهم وفضلهم خصوصاً، فهلا ترفع الوجيه عن ذكر أمثال هؤلاء!!.

وبقيت أصناف في كتاب الوجيه من جنس ما ذكرنا، لم نذكرهم هنا اختصاراً فيما أردنا.

ومن خلال ما أوضحناه من عوار كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية» للوجيه يدرك القارئ جلياً مدى الحاجة إلى معرفة ما كتبه أهل العلم في بيان ما عليه الفرقة الهادوية من ضلالات، وأن كتب هذه الفرقة تفتقر إلى التصحيح لكثرة ما فيها من الدغل والشوائب.

نجاة بعض ملوك الهادوية من الرفض.

لقد وفق الله بعض ملوك الهادوية للقيام بمناصرة بعض علماء أهل السنة في اليمن، وتحقق على أيديهم بذلك خير عظيم على تفاوت بينهم، والسبب في هذه المناصرة أن هؤلاء لم يتمكن منهم الرفض، ومن هؤلاء الملوك الإمام المهدي عباس بن حسين بن القاسم، قال العلامة الشوكاني - رحمه الله - في «البدر الطالع» (٢/ ٣٤٧-٣٤٨) وهو يتحدث عما قام به ملك عصره المهدي: «فلما أشرت على مولانا الإمام - حفظه الله - بحبس هؤلاء وجماعة ممن يماثلهم حصل الاختلاف الطويل العريض في مقامه الشريف بين من حضر من أولاده ووزرائه، ومنشأ الخلاف أن من كان منهم مائلاً إلى الرفض وأهله فهو لا يريد هذا، ومن كان على خلاف ذلك فهو يعلم أنه الصواب، وأنها لا تندفع الفتنة إلا بذلك، فصمم مولانا - حفظه الله - على حبس من ذكر، ثم أشرت عليه - حفظه الله - أن يتتبع من وقع من

الرجم، ومن فعل تلك الأفاعيل، فوقع البحث الكلي منه ومن خواصه، فمن تبين أنه منهم أودع الحبس والقيد، وما زال البحث بقية شهر رمضان حتى حصل في الحبس جماعة كثيرة، فلما كان رابع شوال طلب الإمام - حفظه الله - الفقهاء المباشرين للرجم فبطحوا تحت طاقته وضربوا ضرباً مبرحاً، ثم عادوا إلى الحبس ثم طلب في اليوم الثاني سائر العامة من أهل صنعاء وغيرهم المباشرين للرجم، ففعل بهم كما فعل بالأولين، وضربت المدافع على ظهور جماعة منهم، ثم بعد أيام جعلوا في سلاسل حديد، وأرسل بجماعة منهم إلى حبس زيلع، وجماعة إلى حبس كمران» والمهدي المذكور نشأ في بيت جده، ثم في بيت أبيه كما في «البدر الطالع» فسلامته من الرفض من أسباب صلاح أحواله وأحوال مجتمعه.

وقال أيضاً في «البدر الطالع» (١/٣١١) في ترجمة المهدي المذكور: «والحاصل من أفراد الدهر من محاسن اليمن».

وقال العلامة ابن الأمير في رسالته التي وجهها للمهدي نصيحة له: «فأحببت أن أذكر لمسامعكم الشريفة بعض ما يجب، لئلا ألقى الله عز وجل وأنا غاش لكم، فإنه لا يمر بي أسبوع إلا وأنا أتوقع هجوم الحمام الذي يدور كأسه على كل الأنام، ورأيت الله - وله الحمد - منّ علينا بدولتكم، وهي رابعة الدول التي عرفتها، فأجرى الله على يديكم محاسن فاقت الأولين منها منع صرف البيوت، وكانت والله معصية في الدين، ومنها بقاء صرف الدراهم على حالة واحدة، وكان الأولون لا يزالون يقلبونها في عام مرة أو مرتين، وصاحب المواهب بلغني أنه قلبها ثلاث مرات في شهر واحد، وكلما كسرها الأولون ذهبت على عباد الله أموال واسعة، ومنها كسر مزامير النوبة التي كانت نائبة من النوائب، وهذا لا ينكره إلا من عن الشرائع غائبٍ، ومنها المحافظة على صلاة الجمعة التي هي أعظم شعائر

الإسلام في أول وقتها، ومنها منع سلام الجمعة في الجامع فلقد كانت مفسدة عظيمة تخطى رقاب المسلمين، وشغلت قلوب المصلين، وانقلاب الجامع المقدس كالديوان، ومنها جهادكم لطائفة حاشد وبكيل، ونصر الله لكم حتى قتل من بكيل في ساعة واحدة قرب مائة من أعيانهم، شيء لم يتفق لغيركم، ومنها تطهير صنعاء عما كان ظاهراً من الفساد والمغاني وتكشف الحريم، ومنها كفاية الأجناد في الحضرة كفاية هي كما قال عمر بن عبد العزيز وقد سأله عمه عبد الملك عن نفقته فقال: الحسنة بين السيئتين. يريد قول الله عز وجل:﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان:٦٧].

ومنها عمارة مساجد كثيرة، والمحاسن التي أجراها الله على يديكم بفضله كثيرة، ونعم الله عليكم أوسع، ولولا نعم الله عليكم ما فعلتم محسنة، وإنما أجراها الله على يديكم فضلاً منه، ومع أني لا أعرف كثيراً مما أجرى الله على يديكم من الخير لأني رجل قليل الاختلاط بالعباد، لازم لبيتي، يأتيني من يأخذ عني مسائل العلم، ومجالس العلم مصونة من اللغو وأحاديث الناس، والذي يبلغني قليل من كثير». اهـ

نقلاً من كتاب «مصلح اليمن» ص(٩٩-١٠٠).

وقال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٦) في ترجمة الملك يحيى بن محمد بن حميد الدين: «كان عالماً محققاً في علوم العربية، والفقه فروعه وأصوله، شاعراً أديباً، مال إلى علم السنة بعد أن شدا منها ما تيسر له خلال دراسته لها في الأهنوم على شيخه العلامة أحمد بن عبد الله الجنداري على تكتم من والده الذي ما كان يرغب لولده الوحيد أن يولي وجهه نحوها، لكنه لما عرف أنه قد نال منها نصيباً، وأنه قد تأثر بشيخه المذكور كان يقول: لقد تجندر الولد يحيى. أي: صار جنداري العقيدة».

قلت: كان الإمام يحيى يحاول موافقة الهادوية في الأمور الظاهرة من عبادة وغيرها، وأما عقيدته فقد كان يحافظ عليها، قال القاضي الأكوع في المصدر المذكور (٣/ ١٦٩٩) بعد ما ذكر قصيدة للشاعر الحضرمي التي نال فيها من الصحابة: «فما كان من الإمام يحيى إلا أن أبدى اشمئزازه مما قاله، وبين له في جوابه عليه عقيدته في الصحابة، وأنه لا يرضى بالقدح فيهم، وذكر القصيدة له وفيها:

لا يرتضي نحـل الروافض مذهبـاً وكذلك لم يك مثل جهـم مـجبرا»

وأيضاً قد ذكرنا أن يحيى حميد الدين كان يحرص على عدم نشر كتب الهادوية المشتملة على العقائد الزائفة، وعلى شتم السلف، وأيضاً كان بعض الأمراء على خير، قال العلامة الشوكاني في «قطر الولي» ص(٢٩٤-٢٩٥): «وما أحسن ما قاله بعض أمراء عصرنا وقد رام كثيراً من أهل الرفض أن يفتنوه ويوقعوه في الرفض: ما لي ولقوم بيني وبينهم زيادة على عشرة مائة من السنين».

انظروا معشر المسلمين ما أنفع الحكام لبلادهم وشعوبهم إذا سلمت عقائدهم من الضلالات، فما صار حكام المسلمين وبالاً على مجتمعاتهم إلا يوم أن تعلموا على يد من يفسدوهم، ومما نأسف له أن كثيراً من حكام المسلمين لما سلموا من عقائد الرفض والتصوف ارتموا بين أحضان أعداء الله، فدعوا إلى المبادئ الهدامة من علمانية ورأسمالية وديمقراطية، فضاعوا وضيعوا شعوبهم.

رجوع كثير من علماء الهادوية إلى السنة

قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٣/١٦٩٧-١٦٩٨): «إن النقيب حمود بن ناجي شريان أحد رؤساء قبيلة ذو حسين سأله عن السر وراء تحول بعض علماء الزيدية من مذهبهم إلى مذهب أهل السنة والجماعة، إذ اعتقد أن مرجع ذلك يعود إلى وجود عيب أو قصور في المذهب الزيدي لا يفطن له إلا من تعمق كثيراً في العلم، وطلب من الإمام أن يصدقه الخبر مادام في الأمر سعة، حتى ينظر لنفسه مخرجاً ما دام على قيد الحياة، وضرب مثلاً على ذلك بالحسين بن الإمام يحيى نفسه، وكان أعلم إخوته الذي ترك التقليد، وعمل بالسنة جهاراً فأجاب عليه الإمام إجابة مفادها: إن صلاة من يرفع يديه ويضمها صحيحة، وصلاة من لا يفعل ذلك صحيحة أيضاً».

وذكر القاضي الأكوع أيضاً في «المستدرك» ص(٢٦٨) قصة ليحيى بن علي الذاري أحد علماء الهادوية، قال وهو يتحدث عنه: «وكان يعتمد في رده على كتب الزيدية على النشاشيبي، فقال له ابنه محمد: إنها غير مقنعة، والأولى أن تعتمدوا على كتب القوم (أي: كتب أهل السنة) فقال: ومن أين لي بها؟ فما كان من ابنه إلا أن أرسل إليه ما توفر لديه من كتب الأمهات الست، وكتب الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، وكتب الإمام محمد بن إسماعيل الأمير، وكتب الإمام المقبلي، والإمام الشوكاني، فلما اطلع عليها قال كلمته المشهورة: أي علم جهلناه، لقد حصرنا في زاوية من الجهل فلم نعرف غير ما سمح لنا بقراءته من كتب الزيدية فقط، وشبه نفسه بالثور الذي يربط إلى معلفه فلا يرى شيئاً غيره».

وقول الذاري هذا يذكرنا بقول الرازي فخر الدين حينما رجع إلى ما عليه أهل السنة وترك المذهب الأشعري والفلسفة في كتابه «أقسام اللذات» قال: «لقد تأملت الطرق الكلامية

والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريق القرآن» نقلاً من كتاب «شرح العقيدة الطحاوية» ص(٢٢٧).

ومن خلال هاتين القصتين يظهر للقارئ السر في رجوع كثير من علماء الهادوية إلى السنة، وأن ذلك بسبب وجود العيوب والقصور في المذهب الهادوي، فالطرق المذهبية، والانحرافات الحزبية لا تتغذى بها القلوب، ولا تستنير منها العقول، ولا تزكو بها النفوس، ولا تنشرح بها الصدور، بل تتراكم على أصحابها الشبهات المردية، وتتضارب أحوالهم، فيختلط عليهم الحق بالباطل، والسنة بالبدعة، وعلماء الهادوية الراجعون إلى السنة على قسمين:

• قسم رجعوا إلى السنة رجوعاً كلياً في الأصول والفروع، وهؤلاء كثير، وأشهرهم العلامة ابن الوزير، والعلامة المقبلي، والعلامة ابن الأمير، والعلامة الشوكاني، قال الإمام الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٨٣) متحدثاً عن كثرة هذا الصنف في الديار الهادوية: «ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار، لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن في ديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية، وما يلتحق بها من دواوين الإسناد المشتملة على سنة سيد الأنام، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، ولا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله وما صح من سنة رسول الله ﷺ، مع كثرة اشتغالهم بالعلوم التي هي آلات علم الكتاب والسنة من نحو وصرف، وبيان وأصول، ولغة، وعدم إخلالهم بما عدا ذلك من العلوم

العقلية، ولو لم يكن لهم من المزية إلا التقيد بنصوص الكتاب والسنة وطرح التقليد، فإن هذه خصيصة خص الله بها أهل هذه الديار في هذه الأزمنة الأخيرة، ولا توجد في غيرهم إلا نادراً» اهـ.

● قسم رجعوا عن سبّ الصحابة فنجوا من الرفض، وبقيت فيهم مخالفات، وقد ذكرنا مجموعة من هؤلاء في كتابنا «طعون رافضة اليمن» في فصل (التائبين من سب الصحابة) وكم حرم علماء الهادوية من هذا الإنعام الإلهي، وهو الرجوع إلى السنة فضاعوا وضيعوا غيرهم، وصدق العلامة عمرو بن منصور العباصري حين قال: «وفي الزيدية علماء كبار ولكنهم يضيعون أنفسهم، والله المستعان». «هجر العلم» (١/ ٤٨٢).

وقد أوضح الإمام الشوكاني أن هذا الضياع بسبب السكوت عن العامة فجعله دسيسة عليهم، قال في «البدر الطالع» (١/ ٢٣٤): «وهذه الدسيسة هي الموجبة لاضطهاد علماء اليمن، وتسلط العامة عليهم، وخمول ذكرهم، وسقوط مراتبهم، لأنهم يكتمون الحق، فإذا تكلم به واحد منهم وثارت عليه العامة صانعوهم وداهنوهم، وأوهموهم أنهم على الصواب، فيتجرءون بهذه الذريعة على وضع مقادير العلماء وهضم شأنهم، ولو تكلموا بالصواب، أو نصروا من يتكلم به، أو عرفوا العامة إذا سألوهم الحق، وزجروهم عن الاشتغال بما ليس من شأنهم لكانوا يداً واحدة على الحق، ولم يستطع العامة ومن يلتحق بهم من جهلة المتفقهة إثارة شيء من الفتن، فإنا لله وإنا إليه راجعون» اهـ. وأضر من هذا جريهم بعد الملك والملوك.

يوضح هذا قول العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢١٨-٢١٩): «فصارت العلماء أسرى الملوك حين لم يبقوا يداً واحدة على الملك، فصاروا لا يستطيع أحدهم أن ينكر منكراً، ولا أن يأمر بمعروف، ثم تدرجوا إلى أن صيروا المنكر معروفاً كما جاء في الخبر

النبوي، وصاروا يحسنون للملوك أهواءهم، والملوك عن آخرهم - إلا من وقى الله وقليل ما هم - كل همتهم مصروفة في تقويم أمرهم، وإشاعة ذكرهم، وهذا المال هو المعوان على ذلك، والمبلغ على ما هنالك، ومع هذا نزع الله من قلوبهم ذل المعصية، وهيبة أهل الشريعة، ولكنهم أعدوا لهم شبكة محكمة... فترى الأمير أول قدم مع مدعي العلم يدنيه ويملئ بطنه، ويتخير له عن السحت، فلا يستطيع بعد أن يتكلم، فإن تكلم يسخر به العامة والخاصة ولا ناصر له، لأن كلاً قد وقع في شبكة من الأمير، ثم بعد ذلك لم يقنعوا حتى صاروا يسندون أخذ هذه الأموال إليهم، ويفحمونهم أن يتكلموا على تحليلها، كما فعلوا في إلزامهم الحكم بدماء المخالفين». اهـ

أسباب تحول الهادوية إلى السنة

لقد من الله على بعض الهادوية قديماً وحديثاً بالرجوع إلى منهاج النبوة، والسير على ما كان عليه السلف ومن تبعهم بإحسان، ولذلك أسباب؛ أحببنا أن نذكر ما تيسر منها:

السبب الأول: تذمر أهل اليمن ممن يقهرهم، فالهادوية فرضوا أنفسهم ورفضهم واعتزالهم على اليمنين، تارة بالرغبة، وتارة بالرهبة، فقد شاهدوا من ظلم الهادوية ومعاملتهم لهم معاملة العبيد، وأهل اليمن خصوصاً يأنفون ممن تعامل معهم بهذه المعاملة، ولهذا استمرت مناوأتهم للهادوية ما بين الحين والآخر حتى أزيلت الدولة الهادوية، فوجدوا الخلاص من البقاء معهم، ولو سيرت طرفك في المحافظات التي كان أكثر أهلها هادوية كمحافظة صنعاء وذمار وصعدة لوجدت أن كثيراً منهم قد تركوا ذلك المذهب وأقبلوا على دعوة أهل السنة، ولقد أفصح عن هذا التحول أحد كبار المسئولين من الهادوية حينما سئل عن حال الهادوية في اليمن فأجاب قائلاً: ستون في المائة صاروا وهابية (أي: من أهل السنة) والباقون مخشخشون.

قلت: معنى مخشخشون: متشككون في مذهبهم.

السبب الثاني: أن أهل اليمن رأوا أن دندنة الهادوية بحب آل بيت النبوة وأتباعهم دعوة استغلالية للوصول إلى المال والجاه والملك، وكفى بهذا منفراً للناس عن الثقة بهم والاقتناع بما هم عليه.

السبب الثالث: لين قلوب أهل اليمن ورقة أفئدتهم كما مدحهم بذلك رسول الله ﷺ فهذا يجعلهم سريعي الرجوع إلى الحق قياساً بغيرهم إلا من خذله الله، فهو يبقى على بدعته وضلاله، فليس بغريب أن يرجع اليمنيون إلى منهاج النبوة.

السبب الرابع: شاهد اليمنيون من علماء ودعاة الهادوية تطلعاً إلى أموالهم، واصطيادها بشتى الصور البدعية وغير ذلك، كالقراءة على الأموات والرواتب والفواتح وغير ذلك، باسم النفع لهم والرحمة بهم، حتى ظن بعض الناس أنهم يفعلون هذا رحمة بالأموات لا طمعاً في المال، وإن طلبوا ذلك، فانكشف لهم حينما قيل لهم: هؤلاء يأكلون أموالكم وليسوا حريصين على نفع أمواتكم. فقالوا: إذاً نجربهم، فقالوا لهم: اقرءوا عليهم لوجه الله بدون مقابل، فرأوهم عند ذلك لم يحضروا للصلاة عليهم فضلاً عن أن يقوموا بالقراءة عليهم والرواتب والفواتح لهم، مع أننا لا نستبعد أن تقوم رافضة اليمن بإعداد أشخاص يحيون هذه البدع وغيرها بدون مقابل من الناس، وهم يتقاضونها من جهات أخرى، ناهيك عن سلبهم أموال أهل اليمن عن طريق إقامة الحضرات والشعبانيات والموالد المشتملة على أنواع من الشرك والبدع والمعاصي، وشريكهم في هذه البدع والضلالات الصوفية، فكم حطموا من عقائد، وأفسدوا من أخلاق، وسلبوا من أموال بهذه الضلالات، فكيف لا يتضجر أهل اليمن من هؤلاء!!.

وعلى كلٍ: ندعو أهل السنة إلى الترفع والاعتزاز عن التطلع إلى ما في أيدي الناس باسم التعليم، أو الدعوة، أو بناء مساجد، أو الإصلاح بين الناس، فلنصن الدعوة، ولنخلص أعمالنا لله، ونحرص على نفع عباد الله، والله أسأل أن يجعلنا مفاتيح خير مغاليق شر.

ضلال بعض الصوفية يروجون للرفض والزندقة

من رزقه الله فهماً سديداً، وعلماً نافعاً لا ينبغي أن يجهل الصلة بين الشيعة والصوفية، إذ أن الصلة بين الفرقتين وطيدة، يدل على ذلك أن كلا الفرقتين تدان ما هما عليه من الضلال والانحراف إلى آل بيت النبوة:

قال يحي بن حمزة في «الرسالة الوازعة» ص (٦٥) وهو يتحدث عن العلوم المنسوبة إلى علي بن أبي طالب: «وهكذا علم التصوف، ومشائخ الصوفية يسندونه إليه» اهـ.

وذكر صاحب كتاب «التصوف المنشأ والمصدر» (١٣٨ـ ١٣٩) أن جابر بن حيان الصوفي أخذ جميع علومه عن جعفر الصادق. وقد جعل الشيخ إحسان إلهي ظهير التشيع من مصادر التصوف، بل أفرد مقارنتهما بعنوان خاص إلى أن قال: «فكان إحدى هذه الفرق والنحل والمشارب والمذاهب الصوفية، والتصوف كما يظهر لمن درس كتب التاريخ والعقائد والمسالك وتعمق في منشأ ومولد الطوائف والنحل إن كل فتنة ظهرت في تاريخ الإسلام، وكل ديانة طلعت من العدم إلى الوجود كان رأسها ومديرها أو منشأها ومدبرها واحد من الصوفية، وكذلك كان أمر الصوفية، فإن الثلاثة الذين اشتهروا في التاريخ الإسلامي باسم الصوفي كان اثنان منهم من الشيعة أو متهمين بالتشيع، كما أن هؤلاء الثلاثة كلهم من موطن الشيعة آنذاك وهو الكوفة» نقلاً من رسالة «مصادر التلقي عند الصوفية» ص(٦٣).

ومما يدل على الصلة القوية بين الشيعة والصوفية توافقهم على أمورٍ، والتقاؤهم فيها، وهي كالآتي:

١- دعوى الولاية، فالرافضة يقولون: علي ولي الله. ويجعلونها متسلسلة في الأئمة من ذريته، ويطلقون عليهم الأئمة المعصومين.

والصوفية تدعي الولاية فيهم- أيضاً- ويطلقون عليهم الأقطاب والأوتاد وغير ذلك.

٢- كلا الطائفتين تنسب إلى أمير المؤمنين علي علوماً مضلة، ومنها علوم السحر والتنجيم.

٣- تتفق الطائفتين على تقديس الضرائح وعبادة قبور معينة، وهذا أوضح من عين الشمس في رابعة النهار.

٤- ادعاء علم الباطن واختصاصهم بذلك، كما هو معروف عن الفرقتين.

٥- زعم الطائفتين أن الله قد أذهب عنهم الرجس لأنهم من آل البيت، قال المقبلي في «العلم الشامخ» (٤٠٤) وهو يرد على ابن عربي الصوفي الغالي: «ولقد غلا ابن عربي المتصوف وزعم أن الله أسقط عن أهل البيت وسامحهم في جميع ما يأتون، قال: وما يصيبنا من ظلم ظالمهم فكما يصيبنا من القدر المطلق، ولا نذكرهم في قلوبنا وألسنتنا إلا بخير، هكذا عنه في بعض كتب زروق والذي في «الفتوحات» أنه لا يقبح منهم القبيح لأنهم مطهرون، فالذي لبسوه من الفواحش إنما له الوصف القبيح بالنسبة إليه لا بالنسبة إليهم وبنا هذا الكلام على أن الله سبحانه أخبر أنه يريد تطهيرهم، وما أراده الله وقع، وهذا تفريع موافق لأصلهم، لكن المعلوم بطلانه من ضرورة الدين فليزمه بطلان الملزوم، أعني: أن ما أراده الله كان، فإن من

المعلوم أنه لا يحل لهم نكح أمهاتهم وبناتهم، وقتل المسلمين، وخراب المساجد، وسائر القبائح، وأنها تقبح منهم كغيرهم، بل أشد كما قاله الباقر رحمه الله تعالى: إني لأخشى أن يعذب الله عاصينا مرتين. وأما أن الله يسقط عنهم الذنب لو دل عليه الدليل فهو لا ينافي عدم التطهير إذ قد لابسوا الرجس».

هذا الذي ذكرناه ها هنا يتعلق بالصوفية عموماً، ومقصودنا هنا ذكر بعض الصوفية ممن يناصر الرافضة في اليمن وغيره، ذكر المؤرخ صالح بن حامد العلوي الحضرمي في كتابه «تاريخ حضرموت» (١/ ٣٢٣) أن أحمد بن عيسى المهاجر الذي ينسب إليه العلويون الحضارمة كان إمامي المذهب.

قال المؤرخ الأكوع في كتابه «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٨) معلقاً على هذا: «مع أن الغالبية ممن ينتسب إليه قد تمذهبوا بمذهب الإمام الشافعي وهو المذهب السائد في حضرموت، إلا أنه بقي فيهم من يعتنق المذهب الإمامي إلى اليوم، ومن هؤلاء في عصرنا الشاعر أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب المتوفى سنة (١٣٤١هـ) ومحمد بن عقيل بن يحيى المتوفى بالحديدة سنة (١٣٥٠هـ) صاحب كتاب «النصائح الكافية لمن يتولى معاوية» وقد رد عليه حسن بن علي بن شهاب المتوفى سنة (١٣٣٣هـ) بكتاب سماه «الرقى الشافية من مضار النصائح الكافية» فأثار هذا الكتاب عصبية أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب فرد عليه بكتاب سماه «وجوب الحمية من مضار الرقية».

قلت: كتاب «النصائح الكافية لمن يتولى معاوية» لمؤلفه محمد بن عقيل العلوي من مواليد تريم، وقد تلقى العلم فيها على يد علماء الصوفية، وذكر في ترجمته أنه زار عواصم أوروبية، واجتمع بكثير من المستشرقين، فماذا يرجى ممن هذا حاله؟!! توفي سنة (١٣٥٠هـ)

وكتابه المذكور أبان مناصرته للرافضة حيث حشد فيه الأكاذيب والأقاويل على معاوية ﷺ ما لم يتسنّ جمعه للرافضة، إلى جانب طعنه في بعض الصحابة.

ومن الصوفية الطاعنين في الصحابة المناصرين للرفض الشاعر عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف الحضرمي، قال في قصيدة يمدح الإمام يحيى حميد الدين:

طرب إذا عرضاً حديثكم جرى	إنـا نـدين بحـبكم ونـذوب مـن
كـدنا مـن الحسرات أن نتسعرا	وإذا ذكرنـا مـا مـضى في حقكـم
لعـن الإلـه عـلى الـدوام مكـررا	علنـاً نـسب عـداكم فعلـيهم
إلا وقـد شنىء النبي الأطهـرا	لا ينطـوي قلـب عـلى بغـضائكم
فمن المجادل يوم تنفصم العُـرا	إن جـادل الـسفهاء عـنهم هـا هنـا
نـسباً يبـد ظهـوره نـار القـرى	فـلي الهنـى بنـسبتي لنجـادكم

فما كان من الإمام يحيى إلا أن أبدى اشمئزازه من مسلك ابن عبيد الله السقاف، وبين في جوابه عليه عقيدته في الصحابة، وأنه لا يرضى بالقدح فيهم. وقد ذكر القاضي الأكوع - أيضاً - في كتابه «الزيدية» ص(٧٤) الأبيات التي رد بها الإمام يحيى على الشاعر المذكور.

ومنهم عبدالله بن محمد الحبشي، قال فيه شيخنا الوادعي كما في «صعقة الزلزال» (١/ ١٩٧): «حاطب ليل، معدن الخرافات، حقق كتباً مملوءة بالخرافات والبدع ويقرها ساكتاً عليها، فلقد أفسد أكثر مما أصلح، وكنت أقول: من أين هذا الطائر الغريب الذي وثب على الكتب الخرافية يحققها ويخرجها للناس، فإذا هو من حضرموت فزال الاستغراب، لأن الغالب على علماء حضرموت أنهم صوفية، وبعضهم جمع بين التصوف والتشيع المبتدعين».

قلت: الحبشي المذكور يكتب اسمه على عدد من كتب الصوفية وكتب الشيعة: حققه وعلق عليه..!! ولكنه خال من التعليق، كيف لا؟ وهو يترك الرفض والتصوف يمشيان ولا يتحرك له ساكن، فالله المستعان.

ومنهم عدنان بن أحمد الجنيد أحد غواة عصرنا من صوفية تعز، له كتابات تدل على جهله، فلا يغرنك عناوينها، فكتابه «إرشاد الأتقياء إلى تنزيه سيد الأنبياء» مليء بالأباطيل، وقد جمع فيه بين الشر كله، حيث أنه متصوفٍ غالٍ، ورافض عقلاني، وفي كتابه المذكور لم يف بتنزيه النبي ﷺ،فقد روى الأكاذيب الملفقة على الرسول ﷺ، وتكلم على غير واحد من الصحابة بكلام شنيع وفضيع، وممن تكلم عليه بالتصريح عمرو بن العاص رضي الله عنه وغيره ومن نزعاته الرافضية أنه ينفي أن رسول الله ﷺ :مات بين نحر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وصدرها، ويثبت أنه مات وهو مسند إلى علي ﷺ وأيضاً تضعيفه لحديث «كتاب الله وسنتي» بل حكمه عليه بالوضع، وطريقته أنه يعتمد على كتب الرافضة، ومن ذلك أنه نقل في كتابه المذكور من كتاب «نهج البلاغة» وقد حكم عامة المحدثين على هذا الكتاب بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي، وشارحه رافضي معتزلي ومن ضلالاته في كتابه المذكور أنه يجزم بإسلام أبي طالب، وله طعون في صحيح البخاري ومسلم، وفي أهل الحديث، وتسميته إياهم بالنواصب على طريقة الرافضة هذا مجمل ما احتواه الكتاب.

ومنهم جعفر بن علوي المحضار، له كتاب بعنوان «الرحلة المحضارية إلى النجف والكوفة والبلاد الكربلائية» ذكر فيه أنه زار ضريح الحسين في كربلاء وضريح علي بن أبي طالب في النجف، وأخذ في مدح الرافضة لاعتنائها بهذه الضرائح وأمثالها، وذكر أنه طاف على ضرائح أصحاب التصوف كضريح الجنيد، والقشيري، و سري السقطي، ومعروف

الكرخي وغيرهم وقال: إنه سمع الأذان في كربلاء بـ(أشهد أن علياً ولي الله) و(أن علياً وأولاده حجة الله) دون أي تعليق منه أو بيان لهذه الكلمة التي تتضمن مصادرة بعثة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ. وقال: «في العراق خمسة أماكن مقدسة يحج إليها الناس... ويزورونها ويتبركون بها ويلتمسون عندها البركة» وكررها ص(١١٤-١١٥) هكذا يلتقي الرفض والتصوف على أعتاب الشركيات والخرافات، فما أتعسها من رحلة، وأتعس منها الافتخار بها، ألا فليعلم المسلمون حال الصوفية الحقيقي، ولا تنس أن لبعض الصوفية مواجهة لرافضة اليمن بالردود وغيرها ومن ذلك:

لما أرسل ملك الهادوية الحسن بن الإمام القاسم بن محمد رسالة إلى زين العابدين العيدروس يدعوه فيها إلى اعتناق مذهبه رد عليه فكان مما قال: «ألا ترون أنكم إذا قدحتم في منصبهم العلي وقلتم بانحصار الخلافة في سيدنا علي فقد أبطلتم عدالتهم التي بنا عليها الإسلام الحنيفي من أصله، ورددتم روايتهم التي توارد بها نقل كتاب الله على أئمته وأهله، ووجب على كل موحد لله تعالى أن يجاهدكم في الله حق جهاده حتى تسلموا للدين بطاعته وانقياده، فلا يتجاوز أحد منكم حده، فقد بدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده».

«هجر العلم» (٣/ ١٢٤٢).

ومنهم أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، فقد قام بتأليف رسالة في الرد على بعض علماء الرافضة سماها «الجواب الشافي في الرد على المبتدع الجافي».

«المدارس الإسلامية في اليمن» للأكوع ص(٢٧-٢٨).

وممن رد على الهادوية ـ أيضاً ـ منصور بن جبر بن منصور، نقل القاضي الأكوع في «هجر العلم» (١/ ٤٨٢) (حاشية) عن الجندي في «السلوك» أن له كتاب «الرسالة المزلزلة لقواعد المعتزلة».

ومنهم الفقيه إبراهيم الإخفافي، فقد قال قصيدة ينتقد فيها مذهب الهادوية مطلعها:

مذهبـكم يا أيها الزيـدية　　　مذهـب حقٌ جاء للعدلـية

قال ذلك تهكماً فأجاب عليه محمد بن عبد الله الوزير بقوله:

قصيـدة فردية دريـة　　　رائعة في الوزن والـروية

وهي في (٩٢) بيتاً، تعرض فيها للمذهب الشافعي، فرد عليه علي بن أبي بكـر السحولي بقصيدة سماها: (الشهب الثاقبة الدامغة للفرقة القدرية الزائغة) وهي في (٢٦٠) بيتاً مطلعها:

ما بالكـم يا معشر الزيـديـة... «هجر العلم» (١/ ٤٤٩-٤٥٠).

وعلى كلٍ: غالب الصوفية لا يوافقون الرافضة على الطعن في الصحابة، ولكن ليسوا نشيطين في الدفاع عن الصحابة كما ينبغي، ولهذا قلّت مواجهتهم للرافضة، وأما في أمورٍ السحر والتنجيم والدجل، وادعاء علم الغيب، وشرك القبور والبدع والانحرافات فهم متعاضدون جنباً إلى جنب، والرافضة أسبق إلى هذه كلها تاريخياً، وأجرأ على نشر ذلك.

أئمة الهادوية والألقاب الضخمة

لقد ابتلي ملوك الهادوية بالألقاب المبالغ فيها كما ابتلي بها غيرهم من الخلفاء والملوك، بل وصاروا يتفاخرون بها، وينبغي أن نعلم أن هذه الألقاب لم تكن موجودة على عهد رسول الله ولا على عهد الخلفاء الراشدين، ولم يعرفوا بشيء من هذه الألقاب، وكان ظهورها في عهد الخلافة العباسية، والألقاب التي أطلقتها الهادوية على ملوكها كثيرة كالمنصور بالله، والمتوكل على الله، والمرتضى، والناصر، والهادي إلى الحق، والمهدي، والناطق بالحق، والمعيد لدين الله، ومن عجيب ما وصلوا إليه في التلقيب أن ولد الهادي وهو محمد لقب بجبريل أهل الأرض.

قال صاحب كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية» ص (١٠١٣) في ترجمة محمد بن يحيى ولد الهادي: «الملقب جبريل أهل الأرض».

وهكذا يلقبون بعضهم بالنفس الزكية والرضية، وهذه تزكية مذمومة في الشرع بدليل أن الرسول ﷺ غير اسم (برة) إلى (جويرية) لما يحمله اسم (برة) من تزكية، وقال: «الله أعلم بأهل البر منكم» رواه مسلم رقم (٢١٤٢) بل الله يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢] وقد شنع العلماء على أهل هذه الألقاب.

قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (٢/٢١٨): «فإن أئمة الجور أول من سن الألقاب، مثل: الناصر، والمنصور، والمهدي، ولم يكن ذلك في زمان الصحابة، ولا نعلم لعلي عليه السلام لقباً، ولا لسيدي شباب أهل الجنة، وفعل ذلك الأئمة الكبار من أهل البيت من غير طائل منفعة تحته».

وقال الإمام ابن الأمير الصنعاني في «ديوانه» (٢٨٦):

وهذا بشمس الدين وهو له خسف	تسمى بنور الدين وهو ظلامه
وقد نالهم من جوره كلهم عسف	وذا شرف الإسلام يدعوه قومه
إذا نصب الميزان وانتشر الصحف	رويدك يا مسكين سوف ترى غدا
أو اسم شقي بئس ذا ذلك الوصف	بهاذا تسمى هل سعيد وحبذا

وقد طوَّر بعضهم لقب السيد إلى سيدي، قال القاضي الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٨٢-١٠٨٣) في ترجمة أحمد بن سعد الدين المسوري: «ويروى أنه أول من أطلق لقب (سيف الإسلام) على أولاد الأئمة، وكذلك لقب (سيدي) على العلويين بدلا من (السيد) و(الشريف)».

وقد صار هذا اللقب يعطى لمن يدعي أنه من آل البيت، وقد استغل هذا اللقب إلى حد الاستعباد للناس، فقد دعوهم إلى تقبيل ركبهم وأقدامهم عند اللقاء، ويا ويل من لم يبادر إلى ذلك، وهذا فيه غاية الإهانة، فأين هم من الاكتفاء بما جاء به الشرع المطهر من المصافحة والمعانقة؟! وأدهى مما سبق، أن النساء يطالبن بها يطالب به الرجال من الخرور ساجدات على أقدام هؤلاء، وأشنع من ذلك مطالبة المرأة أن تجعل السيد بمنزلة أحد محارمها، فإذا قدم تستضيفه وتكرمه، ويختلي بها ليلاً أو نهاراً، إضافة إلى جانب ما سبق أنهم يجعلون هذا اللقب وسيلة لسلب أموال الناس، فلا تكاد تجد مالاً من زراعة أو تجارة أو مواش إلا ولهم فيه جزء مقسوم، حتى بلغ بهم الأمر أن يكون لهم جزءاً من مهر الشابة عند زواجها، وبعضهم يتعاطى السحر والتنجيم وأنواعاً من الدجل تحت ستار هذا اللقب، وإليك نبذةً مختصرة عن مفاسد هذه الألقاب:

١- أنها داعية للغرور والعجب، وهما من أعظم الأمراض الفتاكة بأصحابها، لأنها تنافي الصدق والإخلاص لله والانقياد والعدل والتواضع.

٢- أنها فتح باب ليتلقب بها من هو عدو للإسلام والمسلمين ليغرر بها على المسلمين، كما فعل ذلك العبيديون الباطنيون حينما قامت دولتهم في مصر.

٣- أن فيها تغطية لعيوب الملوك والسلاطين، كقول الناس: لا يعقل أن يتلقب فلان بالهادي إلى الحق وهو يضل الناس، ولا بالناصر للحق وهو ضده، وهلم جراً. ولسنا ممن يدعو إلى البحث والتتبع لزلات الزعماء والرؤساء، ولكن ما علم من انحرافاتهم يقومون فيها بالضوابط الشرعية.

٤- أن فيها الدعوة إلى اعتقاد المهدية والعصمة فيهم كما عرف ذلك عنهم.

٥- المتزلفون والمداهنون للحكام والملوك يجعلونها ذريعة لهم في المبالغة في مدح ملوكهم والدفاع عنهم بالباطل.

٦- أن فيها الحط من قدر الخلفاء الراشدين، والأمراء السابقين بطريقة خفية، قَلَّ من يتنبه لها، وهي أن يظن من لا معرفة له بحال هؤلاء أنهم ما لقبوا بهذه الألقاب العجيبة إلا لما فيهم من صفات حميدة سبقوا بها من كان قبلهم من الخلفاء الراشدين، خصوصاً إذا وجد من يكيل لهم المدح كيلا، كأن يقال في ملوك الهادوية: هم أبناء رسول الله، أما أبو بكر فتيمي، وأما عمر فعدوي، وأما عثمان فأموي، فأين يقع هؤلاء من أبناء رسول الله؟

فاجعل أخي القارئ هذه المفاسد في محل الاعتبار، فما أحوج هؤلاء إلى تركها.

حال شراح كتب الهادوية

لقد قام علماء الهادوية بتأليف كتب عدة، واحتوت هذه المؤلفات على أحاديث ضعيفة ومكذوبة، وعلى أقوال مخالفة لشرع الله تنسب إلى آل البيت والصحابة وغيرهم من علماء الإسلام، فجاء علماء الهادوية من بعد هؤلاء وشرحوا كثيرا من كتب علمائهم وهم على جهل بما احتوته مما ذكرناه أنفا، أضف إلى ذلك ما جاءوا به من الأخطاء، وحسبي هنا أن أذكر عالمين من أشهر علماء الهادوية الشراح، وأذكر بعض الأمثلة الدالة على ما قلت:

المثال الأول: أحمد بن يحيى بن المرتضى صاحب كتاب «البحر الزخار» فقد ذكر فيه مسائل شاذة كثيرة، ومنها قوله بنجاسة الميت المؤمن. والذي دلت عليه الأدلة الصحيحة أن المؤمن الميت لا ينجس، وقد ناقشت هذه المسألة في فصل (متفرقات) فارجع إليه.

ومن المسائل الغريبة التي تطرق إليها المرتضى قوله: «وفروضه (أي: الوضوء) غسل الفرجين.

قال الشوكاني في «السيل الجرار» (١/ ٧٥): «أقول: جعل الفرجين عضواً من أعضاء الوضوء لم يثبت عن عالم من علماء الإسلام قط، لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من تابعيهم، ولا من أهل المذاهب الأربعة، ولا من الأئمة من أهل البيت، وذكر المصنف له في كتابه هذا قد تبع فيه من تقدمه من المصنفين في الفروع من أهل هذه الديار، وكلهم يجعل ذلك مذهباً للهادي وهو أجل قدراً من أن يقول به، وليس في كتبه حرف من ذلك قط... الخ».

وقال العلامة الوادعي في «رياض الجنة» ص(٥٧) وهو يخاطب شيعة اليمن: «فأين الدليل على أن الفرجين من أعضاء الوضوء ؟».

ومن المسائل الغريبة التي تطرق إليها المرتضى - أيضاً - قوله بانتقاض الوضوء بالمعصية، وجعله مسجد الكوفة في الشرف والفضيلة بعد المساجد الثلاثة، وقوله بعدم التنفل بين أذان المغرب والإقامة، وقوله بالاكتفاء بالتسبيح والتحميد عن الفاتحة في الركعتين الأخريين، وجعله ترك الضم مذهب العترة، وعده الفتح على الإمام من مفسدات الصلاة، وقوله: يستحب أن تصلى صلاة الاستسقاء أربعاً، وقوله: إن الفاسق من المسلمين لا يغسل إذا مات، وأمثال هذه المسائل كثير.

المثال الثاني: يحيى بن حمزة.

قال الإمام الشوكاني-رحمه الله- في «البدر الطالع» في ترجمة يحيى بن حمزة: «ومن مصنفاته «الأنوار المضيئة شرح الأحاديث النبوية على السيلقية» مجلدان، والسيلقية هي التي تسمى عند المحدثين بـ« الودعانية»» اهـ.

قال شيخنا الوادعي - رحمه الله - في «رياض الجنة» ص(٢٥٥-٢٥٦): «وقد أخبرني شيخي عبد الرزاق الشاحذي اليمني أنه قد شرحها (أي: الأربعون الودعانية) يحيى بن حمزة الذي خالف الأمة الإسلامية، وقال: لا بأس بالبناء على قبور الفضلاء، كما ذكره العلامة الشوكاني في «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» وقد أجاد الرد عليه الشوكاني هنالك، وبين فساد قوله ومخالفته للأحاديث الصحيحة وإجماع الأمة الإسلامية، وأما شرحه للأربعين الودعانية فهو دليل على عدم معرفته لعلم الحديث، وأنه لا يميز صحيحه من سقيمه، ولا معلوله من سليمه».

وإذا كانت هذه الأخطاء تحصل ممن ذكرنا من علماء الهادوية وهم يعدون الأكابر؛ فما ظنك بمن هو دونهم ممن يتصدى للتأليف والشرح؟! أضف إلى هذا أن من الشراح من يكون معتزلياً ورافضياً، ومنهم من يكون فيه أحدهما كالمذكورين: أحمد بن يحيى المرتضى، ويحيى بن حمزة، فقد كانا ينضحان بالاعتزال، وعلى هذا؛ فكتب الهادوية مع شروحها لا يعتمد عليها، ففي كتب السنة وشروحها غنية.

وقفة مع بعض كتب الضلال

لقد تدفقت كتب إلى اليمن قديماً وحديثاً تحمل في طياتها أبشع الكذب، وأفضع الطعن في الصحابة، والغلو المقيت في أهل البيت، بل بعضها مفصحة بألوهية علي بن أبي طالب، وهذه الكتب تحمل في عناوينها اسم (مناقب آل البيت) وهي كثيرة ومنتشرة في مكتبات الرافضة، وتباع وتشترى بدون نكير من شيعة اليمن، ويجعلون المحاربة لها محاربة لآل بيت النبوة، ومنها:

١- كتاب «سلوني قبل أن تفقدوني» وهذا الكتاب من الكتب المتداولة عند رافضة اليمن، وهو كتاب محتوي على أنواع من الأكاذيب والضلالات، قال شيخنا الوادعي -

رحمه الله - في هذا الكتاب: «وهنا كتاب آخر من كتب الضلال، واسمه «سلوني قبل أن تفقدوني» مكون من جزأين، ويقول في وصف علي بن أبي طالب:

أهلك عـادا وثمـود بدواهيـه ... كــلم موسى فوق طـور إذ يناجيه

وفي ذلك الكتاب - أيضاً - أن رجلين اختلفا: أعلي أفضل، أم أبو بكر؟ فقالا: نحكم أول داخل، فدخل رجل وسألاه: أعلي أفضل أم أبو بكر؟ فقال: علي أفضل لأنه خلق أبا بكر». «غارة الأشرطة» ص(٣٣٦) وفي كتاب «المصارعة» ص(٤٣١) نحو هذا.

٢- كتاب «فاطمة من المهد إلى اللحد» وفي هذا الكتاب شنائع كثيرة وافتراءات جسيمة، ومن أشنع ما قرأته فيه: أن عمر ﷺ ركض فاطمة رضي الله عنها في بطنها حتى خرج جنينها بعد موت رسول الله ﷺ، وأنها لما ماتت امتنع الصحابة من غسلها والصلاة عليها وتشييع جنازتها ودفنها. وهذا كذب محض، وافتراء واضح.

٣- كتاب «الإمام علي منتهى الكمال البشري» .

٤- كتاب «علي من المهد إلى اللحد» .

٥- كتاب «مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين» .

٦- كتاب «كشف الغمة في معرفة الأئمة» .

٧- كتاب «تفريح القلوب في مناقب أمير المؤمنين علي» .

٨- كتاب «عيون المعجزات» .

قال شيخنا الوادعي : « وكتاب «عيون المعجزات» لرافضي أثيم فيه الكفر البواح» . «قمع المعاند» (٢/ ٥٠٤) .

أقول: جاء في هذا الكتاب: أن الشمس قالت لعلي: يا علي أنت الأول والآخر، والظاهر والباطن، وأنت بكل شيء عليم.

وقد زادت عدد كتب المناقب لآل البيت المحتوية على الضلال والانحراف في عصرنا بسبب استيلاء الرفض الإثنى عشري على الرفض الهادوي، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وعلى كلٍ: إذا رأيت كتباً تحمل عنوان (مناقب أهل البيت) ومؤلفها شيعي فكن منها على حذر لما ذكرناه لك آنفاً.

انخداع بعض ملوك الهادوية بالباطنية

لقد عقدت باباً ذكرت فيه أن المذهب الزيدي يجر إلى الرفض، والمذهب الرافضي يجر إلى الزندقة، ورأيت أن أذكر ها هنا نبذة عمن مال من الهادوية إلى الباطنية، ومعلوم أن الباطنية خارجة عن دائرة الإسلام عند المسلمين كافة، بما فيهم الزيدية الهادوية.

فقد قال عبد الله بن حمزة في «العقد الثمين» ص(٣١١) وهو يرد على الإمامية القائلين بنقص القرآن: «وإلى مثل ذلك ذهبت الباطنية الملاحدة، كفرها بذلك جميع الزيدية وكافة الأمة وأهل المعرفة من علماء الإمامية» .

والذي قاله ابن حمزة هو المعروف عن كثير من علماء الهادوية، ومنهم صاحب «البحر الزخار» والشريف صاحب كتاب «شرح الأساس الكبير» (١/ ١٤٣) وحسين بن أحمد العرشي صاحب كتاب «بلوغ المرام» ص(٢١) .

بل لقد ألف بعض الهادوية في الباطنية المؤلفات الفاضحة لهم، فهذا يحيى بن حمزة من علماء القرن الثامن ألف كتابين:

أحدهما: «مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار» .

والآخر: «الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام» وكلاهما مطبوع، وذكر بعض المؤلفين أن للهادي يحيى بن الحسين كتاباً فيهم بعنوان «بوار القرامطة» ومع هذا تجد من كبار الهادوية قديماً وحديثاً من لان للباطنية أو دخل معهم.

قال القاضي إسماعيل الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٨٧) وهو يتحدث عن عبدالله بن حمزة: «وكان بينه وبين السلاطين من بني حاتم اختلاط ومصاحبة ومصالحة حين صاهرهم وتزوج منهم، وله مراثي في من مات منهم في أيامه مع أنهم من العبيدية الإسماعيلية الباطنية» .

وقد يقول قائل: عبدالله بن حمزة صرح بأن جميع الزيدية يكفرون الباطنية، فكيف تعامل معهم بهذه المعاملة المذكورة حتى صاهرهم؟

والجواب: هذا من تلون عبدالله بن حمزة !!.

وممن مال من الهادوية إلى الباطنية: يوسف بن يحيى بن الحسين، ذكره العلامة الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٣٧٢- ٣٧٣) قال: «وصنف «نسمة السحر في ذكر من تشيع وشعر» ذكر فيها جماعة من الشعراء المتقدمين المشهورين، ومن أهل عصره، ومن يقرب من أهل عصره، وهو كتاب حسن لولا ما شابه به من التسخط على أهل عصره، ورميهم بكل عيب، والتنويه بذكر العبيديين وغيرهم من الرافضة، وانتقاص الأئمة وأكابر السادة الذين هم عنصره وأهل بيته وذوو قرابته، وكثيراً ما يذكر قولاً من أقوال الإمامية في غاية السقوط فيميل إلى ترجيحه وتقويته تصريحاً وتلويحاً، ولكنه يأتي بحجج لا تشبه حجج العلماء، وهو إمامي المعتقد، ولم يكن في أهل بيته من هو كذلك، فإن والده المتقدم ذكره كان زيدياً، وكذلك سائر قرابته» .

ومنهم القاسم العياني وابنه حسين، فقد ذكر زبارة في كتابه «أئمة الهدى» ص(٢٣٩_ ٢٤٠) عن مسلم اللحجي أن الإمام المهدي الحسين بن القاسم ووالده المنصور كانا يريا أشياء تقضي بمخالفتهما لمذهب أسلافهما، وأنهما ربما يسترجحان أشياء من مذهب الفاطميين.

وقال المؤرخ الكبير إسماعيل الأكوع في ترجمة جعفر بن عبد السلام البهلولي: «كان من علماء المطرفية، بينما كان والده من علماء الإسماعيلية، وكان خطيبها وقاضيها، كما أن أخاه يحيى كان أيضا شاعر الإسماعيلية ونسابها» .

وقال شيخنا العلامة الوادعي -رحمه الله- في «صعقة الزلزال» (١/ ٥٢): «وكذا لم أتعرض للإسماعيلية، ومنهم المكارمة فهم كفار وليسوا من فرق الإسلام، وقد أبان البغدادي أحوالهم في «الفرق بين الفرق» وحتى شيعة اليمن يكفرونهم كأحمد بن يحيى الملقب بالمهدي، ويحيى بن حمزة المقبور بذمار، والديلمي في «عقائد آل محمد» فعلى هذا فقول أحمد الشامي وزير الأوقاف: إنهم إخواننا. قول مريب، فلعله قد أصبح باطنياً وخالف أئمته، أو قد فتن بالوزارة، فطلب منه أن يقول هذا وكلاهما ضلال مبين» .

وأما ميول رافضة اليمن إلى الأحزاب الإلحادية من شيوعية وبعثية وعلمانية فأمر واضح للعيان، بل دخل بعضهم فيها وصار من دعاتها وحملتها، بل وصل الأمر ببعض أفرادهم إلى تواطئهم مع الماسونية اليهودية، اللهم سلم، سلم.

ذكر بعض الكتب التي اعتمدت عليها الزيدية والهادوية

إن من أعظم أسباب محاربة سنة رسول الله ﷺ من قبل كثير من الهادوية وتمكن الرفض منهم اعتمادهم على الكتب التي جمعت بين الروايات الباطلة وبين الرفض، وأصل فساد العالم هو إما من فساد المعلم أو الكتاب، فإذا اجتمعا فالعطب والهلاك، ولما رأى علماء

الحديث ضرر هذه الكتب حذروا منها وبينوا حال مؤلفيها خدمة لدينهم وبراءة لذمتهم، وها أنا أنقل بين يدي القارئ بعض الكتب التي طعن فيها أهل العلم، وهي من الكتب المعتمدة لدى الهادوية:

١- «المجموع الفقهي» المنسوب إلى زيد بن علي رحمه الله، والمعروف باسم «مسند زيد بن علي» وقد أشبعنا الكلام على انتحال المسند إلى زيد في الفصل الثاني، فانظره فإنه مهم.

وبقية الكتب المنسوبة إلى زيد هي منحولة -أيضاً- كما سبق إيضاح ذلك جلياً في الفصل المذكور.

٢- «أمالي أحمد بن عيسى» وهو من أقدم كتبهم، قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٢/ ٣٣٧): «وأما أحمد بن عيسى بن زيد فعامة أحاديثه في «أماليه» عن حسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي عن زيد».

قلت: حسين بن علوان هو الكلبي، وهو متهم، بل صرح ابن معين بكذبه، وكذا ابن حبان والذهبي.

وأبو خالد هو عمرو بن خالد الواسطي، سبق أن نقلنا تكذيب العلماء له.

٣- «أمالي أبي طالب» وهو من الكتب القديمة المعتمدة عندهم، قال العلامة ابن الوزير رحمه الله في «العواصم والقواصم» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣): «وروى أبو طالب في «أماليه» عن الناصر عن الكلبي منقطعاً في موضعين».

ويسند عن الناصر عن عباد بن يعقوب عن إبراهيم بن أبي يحيى (يعني: شيخ الشافعي) المتكلم فيه حديثين: حديثاً في وعيد مدمن الخمر، وحديثاً في حكم آخر. وكذلك عامة أسانيدهم متى ذكروها لم يذكروا إلا رجال العامة من الثقات والضعفاء، ولا أعلمهم

سلسلوا إسناداً بأهل البيت في الحلال والحرام، لا يخلطهم أحد من الفقهاء إلا النادر الذي لا يجتزئ به، وتأمل ذلك، وذلك يقتضي أن مرسلهم كذلك، إذ لا يظن أنه يسقطون من سندهم أصح الأسانيد، ولا يظن ذلك بعاقل دائماً.

٤- كتاب «الأحكام» للقاسم بن إبراهيم الرسي، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٢/ ٣٣٨-٣٣٩): «فعامة أسانيد القاسم عليه السلام في كتاب «الأحكام» تدور على الأخوين: إسماعيل وعبد الحميد أبي بكر ابني عبد الله بن أبي أويس عن حسين بن عبد الله عن ضميرة بن أبي ضميرة عن أبيه عن جده».

قلت: سبق أن نقلت كلام أهل العلم على حسين بن عبد الله المذكور في كلامنا على (حال رواة الهادوية) أنه متروك.

٥- كتاب «الأحكام» للهادي يحيى بن الحسين، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٢/ ٣٣٩-٣٤٠): «وعامة أسانيد الهادي في «الأحكام» عن أبيه عن جده عمن تقدم في أسانيد القاسم».

قلت: قد تقدم الكلام على حسين بن أبي ضميرة الذي في إسناد القاسم الرسي، وأنه متروك، وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٦١): «ومن كلمات متفقهة زماننا أن الهادي ومذهبه المعتمد في اليمن لا يروي إلا عن آبائه، وهذا كذب محض، إلا أنهم لا يعرفون كذبهم لعدم معاودة كتبه، ومن عرفها منهم وقال ذلك كان كذبه عمداً، ولقد قال السيد محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى في «الإيثار»:« أن كتابه «الأحكام» ليس فيه غير حديث واحد متصل بأهل البيت، وما عداه مدخل في رواية غيرهم، أو هو غير متصل لا يدرى من الواسطة».

قلت: غالب اعتماد الهادي في رواية الأحاديث في كتابه «الأحكام» على المتهمين والضعفاء والمجاهيل.

٦- كتاب «نهج البلاغة» لمؤلفه علي بن حسين بن موسى الموسوي المرتضى، وقد قام المرتضى بجمع الكتاب المذكور ونسبه إلى علي بن أبي طالب. قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٢٤) في ترجمة المرتضى المذكور: «وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»... ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي ﷺ ففيه السب الصراح والحط على السيدين: أبي بكر وعمر، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة، والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل».

وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢٣٧) : «وكان ابن سيرين يرى عامة ما يرون عن علي ﷺ كذباً، وصدق ابن سيرين - رحمه الله - فإن كل قلب سليم، وعقل غير زائغ عن الطريق القويم، ولب تدرب في مقاصد سالكي الصراط المستقيم؛ يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله بمجرد الهوى الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل، وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذلك إلى علي برواية يسوغ عند الناس، وجادلوا عن رواتها، ولكن لم يبلغوا بها مصنفها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٥-٥٦): «وأيضاً فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذب على علي، وعلي ﷺ أجل وأعلى قدراً من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح، فلا هي صدق ولا هي مدح... ولكن هذا من جنس كلام ابن سبعين الذي يقول هذا كلام تبشير.. ولهذا

يوجد في كلام «البيان والتبيين» للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير علي، وصاحب «نهج البلاغة» يجعله عن علي، وهذه الخطب المنقولة في كتاب «نهج البلاغة» لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف، منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها بل أكثرها لا يعرف قبل هذا؛ علم أن هذا كذب، وإلا فليبين الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك، ومن الذي نقله عن علي، وما إسناده؟ وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد».

قلت: طعون أهل العلم على كتاب «نهج البلاغة» كثير جداً لا يتسع المقام لسردها.

وقد قام بشرح الكتاب المذكور غير واحد من علماء الشيعة من هادوية وغيرها، وتتابعوا على اعتماد ما في الكتاب من أباطيل، وأشهر شرح لـ«نهج البلاغة» هو شرح ابن أبي الحديد المعتزلي الرافضي، وتدريس هذا الكتاب عند الرافضة في اليمن معلوم مشهور.

٧- كتاب «الشفاء» للأمير الحسين، قال شيخنا الوادعي - رحمه الله - في كتابه «رياض الجنة» ص(١٠٤): «أم تريد منا أن نرجع إلى «الشفاء» للأمير الحسين الذي يقول في أحاديثه: خبر: قال رسول الله ﷺ. بدون إسناد ولا عزو في الغالب، وعلى كل: فليست أنفسنا مطمئنة إلى الرجوع إلى شيء من كتب الشيعة إلا بعد النظر في حال المؤلف من كتب الجرح والتعديل، ثم بعد النظر في إسناد الحديث، والمعتبر في هذا كتب المحدثين لأنهم هم أهل الفن».

وقال أيضاً ص(١٤٧) من نفس المصدر كما في الحاشية: ««الشفاء» كتاب في الحديث بدون أسانيد ولا عزو في الغالب وهو للأمير الحسين من أئمة الزيدية».

وقال أيضاً في نفس المصدر ص(١٤٧-١٤٩): «فإنا لا نعتمد عليك، ولا على المؤيد بالله، ولا على أبي العباس، ولا على صاحب «الشفاء» في فن الحديث لأنكم لستم من أهل الحديث، ولقد أحسن من قال:

وللحروب أقوام لها خلقوا   وللدفاتر كتاب وحساب»

٨- «الأربعون الودعانية» قال العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص(٤٢٣): «ومن النسخ الموضوعة «الأربعون الودعانية» وهي التي يقال لها في ديار اليمن «البسيلقية» صرح بذلك جماعة من الحفاظ، قال الصغاني: وأول هذه الودعانية: كأن الموت فيها على غيرنا كتب. واخرها: ما من بيت إلا وملك يقف على بابه كل يوم خمس مرات... إلخ. قال في «الذيل»: إن «الأربعين الحديث الودعانية» لا يصح منها حديث مرفوع على هذا النسق في هذه الأسانيد، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة وإن كان كل منها حسناً وعظة، فليس كل ما هو حق حديثاً، بل عكسه وهي مسروقة، سرقها ابن ودعان من واضعها زيد بن رفاعة، ويقال: إنه الذي وضع «رسائل إخوان الصفا» وكان من أجهل خلق الله في الحديث، وأقلهم حياء، وأجرأهم على الكذب». اهـ

٩- «درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية» جمع عبد الله بن محمد بن حمزة الصعدي، والكتاب أكثره بلاغات الهادي إلى الرسول ﷺ وعلي وجعفر وزيد بن علي، فالكتاب بحاجة إلى غربلة، فبعض الأحاديث صحيحة بأسانيد أهل الحديث، وبعضها مكذوب على الرسول ﷺ وغيره وبعضها لا أصل لها.

أوائل المحدثات في اليمن من قبل ملوك الهادوية

لقد أحدث بعض ملوك الهادوية بدعاً في الدين، وسأذكر بعضاً من هذه المحدثات مبيناً أول من أدخلها إلى اليمن، أو أول من أحدثها:

١- أول من نشر الرفض والاعتزال في اليمن: الهادي يحيى بن الحسين.

٢- أول من أوصى أن يدفن في مسجده: الهادي يحيى بن الحسين كما ذكرنا هذا في (الفصل الثالث).

٣- أول من جاء بـ(حي على خير العمل) إلى اليمن: الهادي كما في «سيرته» ص (١١٥).

٤- أول من جاء بالبرقع: الهادي كما في سيرته.

٥- أول من ترك الرفع عند تكبيرة الإحرام: الهادي، قال العلامة ابن الأمير في رسالته «أجوبة عن ثمان مسائل»: «إن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام هو ما ثبت عن النبي ﷺ وعلي وولديه: الحسنين وزين العابدين، وولده زيد، وأحمد بن عيسى، وما ذهب إليه القاسم بن إبراهيم ويحيى بن حمزة وغيرهم، ولم يخالفهم فيه إلا الهادي».

نقلاً من كتاب «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير» ص(١٠٥).

٦- أول من منع الدعاء في الصلاة ومن ذلك ترك التأمين: الهادي، قال ابن الأمير في المرجع السابق ص (١٠٥-١٠٦): «والذي في البحر: قال القاسم بن عيسى والمنصور بالله والإمام يحيى: ويجوز الدعاء في الصلاة لفعله ﷺ في الاستعاذة عند الوعيد، وطلب الخير عند الوعد في خبر حذيفة، ولما روي عن علي عليه السلام وعموم الدعاء على الظلمة فيها وهو

توقيف، ويجوز في كل صلاة لنازلة حدثت، ثم قال: خلاف الهادي عليه السلام وجده، ولذا قال الإمام يحيى: لا نعلم أحداً منع من الدعاء بخير الدنيا والآخرة إلا الهادي عليه السلام.

٧- لم يعرف أن أحداً دعا إلى ترك صلاة التراويح قبل الهادي، وهو القائل كما في «مجموع رسائله» ص (٦٠٢): «... ولم يبلغنا أنه صلى بالناس ﷺ تراويحاً ليلة ولا ليلتين، ولا ساعة ولا ساعتين، ولا ركعة ولا ركعتين، ولم يروه أحد من علمائنا، ولم يأثره عن النبي ﷺ أحد من آبائنا، ولو كان ذلك شيئاً كان منه لروته آباؤنا عن آبائها وجدودها، ولما سقط عنهم شيء منه، ولأتوا به مصححا عنه».

٨- أول من عرف بالدعوة إلى الاستنجاد والاستغاثة بالأموات: عبد الله بن حمزة، كما أوضحناه في فصل (بوائق الهادوية)

٩- أول من سن الضرائب والقبالات: عبد الله بن حمزة.

انظر «هجر العلم» الأكوع (٣/ ١٢٨٧).

١٠- أول من سبى النساء والأطفال في اليمن: إبراهيم الجزار.

١١- أول من أفتى بجواز بناء القباب والمشاهد على قبور الصالحين: يحيى بن حمزة، ذكر ذلك الإمام الشوكاني في «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» ص(١٢).

١٢- أول من حكم على أهل السنة أنهم كفار حربيون وديارهم ديار حرب: عبد الله بن حمزة كما في العقد الثمين.

١٣- أول من حكم على مخالفيه بالجزية: الحسين بن القاسم العياني، كما ذكرنا هذا في فصل (بوائق ملوك الهادوية).

١٤- أول من أحدث في الخطبة ذكر الأئمة الهادوية: القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري الرافضي. كما في «طبق الحلوى» ص(٦٧).

١٥- أول من أطلق لقب (سيف الإسلام) على أولاد الأئمة وكذلك لقب (سيدي) على العلويين بدلاً من (السيد) و(الشريف): القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري المتوفى سنة (١٠٧٩هـ) «هجر العلم» للأكوع (٢/ ١٠٨٣).

١٦- أول من اشتهر عنه منع نكاح الفاطميات: أحمد بن سليمان في القرن السادس الهجري، قال ابن الأمير في «سبل السلام» (٣/ ٢٧٤-٢٧٥): «ولقد منعت الفاطميات في جهة اليمن ما أحل الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهادوية: إنه يحرم نكاح الفاطميات إلا من فاطمي من غير دليل ذكروه، وليس مذهباً لإمام المذهب الهادي عليه السلام بل زوج بناته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها، فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير». وقال الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٢٤٧): «وكان الإمام أحمد بن سليمان هو أول من سن هذه السنة السيئة».

١٧- أول من جاهر بسب الصحابة: يحيى بن الحسين بن المؤيد وتلامذته. قال الأكوع في «هجر العلم» (٢/ ١٠٩٠-١٠٩١) في ترجمة ابن المؤيد المذكور: «وكان هو أول من جاهر بالرفض وسب الصحابة في اليمن علناً، وقد مشى على طريقه: تلامذته الحسن بن علي الهبل، وأحمد بن محمد الآنسي، وأحمد بن ناصر المخلافي».

رافضة اليمن يحجرون واسعاً أنه لا يشرب من حوض الرسول ﷺ إلا هم

لقد تواترت عند أهل الإيمان إخبار الرسول ﷺ عن حوضه، وإكرام الله له ولأمته، وأن من شرب منه لم يضمأ بعدها أبداً، لكن رافضة اليمن تبعاً لرافضة العراق وإيران

يعلنون أنه لن يشرب من حوضه إلا الشيعة، فشيعة اليمن يحتكرونه، وشيعة العراق وإيران يزعمون أنه لن يشرب منه غيرهم، وليس الغريب من شيعة العراق هذا فهم منبع كل شطحة متعلقة بآل بيت النبوة، ولكن الغريب أن يحصل هذا ممن يدعون أنهم منابذون لأباطيل الرافضة الإثنى عشرية. قال عبد الله بن حمزة في «شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة»: «وورود الحوض لا يكون إلا لأتباع آل محمد ﷺ وهم أشياعهم، ولا يكون ذلك إلا بالاعتراف بفضلهم ومطابقتهم في قولهم واعتقادهم».

نقلاً من كتاب «تفسير أهل البيت» (١/ ٦٦).

وقال صاحب كتاب «شمس الأخبار» ص(٣١١): «وبإسناده إلى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: علي يوم القيامة على الحوض لا يدخل الجنة إلا من جاء بجواز من علي بن أبي طالب».

قلت: هذا الحديث أخرجه ابن المغازلي في كتاب «مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» برقم(١٥٦) وهو حديث موضوع عن سلمان مرفوعاً: «أولكم وروداً على الحوض أولكم إسلاماً: علي بن أبي طالب» ذكره العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص(٣٤٦) وقال: «رواه ابن عدي عن سلمان مرفوعاً، وفي إسناده: عبد الرحمن بن قيس الزعفراني وهو وضاع، وتابعه سيف بن محمد وهو شر منه، وقد رواه الخطيب من طريقه، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريقه أيضاً، وقد رواه الحارث بن أبي أسامة من طريق يحيى بن هاشم السمسار متابعاً لهما وهو كذاب». اهـ

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٦-٣٤٧) وكذلك ذكره السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٣٢٦).

قلت: وفي سنده عند ابن المغازلي إسماعيل بن علي الخزاعي، قال ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٥٣٧): قال الخطيب: ليس بثقة. قال الحافظ: يأتي بأوابد. وذكر عن الدار قطني أنه قال: لم يكن مرضياً.

والشاهد من الحديث: أن علياً على الحوض، وعلى تفسير الرافضة أن الشيعة والرافضة معه، وانظر إلى هذه القصة بين الإمام يحيى حميد الدين والنقيب حمود بن ناجي، لتدرك انتشار هذه الدعوى في وسط الشيعة في اليمن، قال الأكوع في «هجر العلم» (٣/ ١٦٩٧) في الحاشية: «ولما استأثر الإمام يحيى بمياه أحد غيول الروضة ليسقي بها بساتينه ويمنعها عن بساتين الآخرين، ذهب إليه وقال له: إنكم تعدوننا بأنكم ستسقوننا يوم القيامة من الحوض المورود، وأنتم في الدنيا تميتوننا عطشاً فكيف نصدقكم؟!! فأمر الإمام عامل الروضة بأن يسقي بستان النقيب شريان بما فاض عن الحاجة».

وقد بلغ هذا الاعتقاد إلى أن المؤذنين المتأثرين بشطحات الرفض في اليمن يقولون عند إقامة الصلاة: واسقنا يا الله من كف وصي رسولك. انظر إلى الجهل المدقع، وماذا سيفعل كف علي والواردون على الحوض لا يحصيهم إلى الله، وكيف يتفق هذا مع قول الرسول ﷺ في الحوض: «**الحوض كيزانه عدد نجوم السماء**» فما درت الرافضة أين تجعل علياً؟ أيجعلونه خادماً بما لا يطيق، أم إماماً معصوماً، أم إلهاً يعبد من دون الله.

وخلاصة القول ما قاله العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ١٩٥) وهو يرد على شيخه: «ومجرد المباهتة بإنكار الجليات وجحد المعلومات لا يطفئ نور الحق، ولا ينور دخان الباطل، بل يتميز به المنصف من المتعسف، والعارف من الجاهل».

والذي نجزم به أن الصحابة والقرابة ومن تبعهم بإحسان سيردون الحوض بإذن الله، وأما الشيعة الذي غيروا وبدلوا فهؤلاء نخشى عليهم أن يطردوا عنه بسبب ما غيروا من

الحق، كما دلت الأحاديث المتواترة على طرد من غير وبدل عن الحوض يوم القيامة، فلا يغتر هؤلاء بانتسابهم إلى آل بيت النبوة، فإن ذلك لا تنفع يوم القيامة، ألم يسمعوا أن الرسول ﷺ قال: «... **يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ فَإِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئاً**» رواه البخاري، فكم لعب دعاة الرفض على أتباعهم بمثل هذه الكلمات التي ذكرها عبد الله بن حمزة، وجعلوا أتباعهم لا يثقون بحصول النجاة عن طريق إقامة الصلاة، وإدامة الصيام، واجتناب المحرمات كما يثقون بقبول ما يقوله الباحثون عن الملك باسم حب آل بيت النبوة، ألا فليحذر من هذه الأباطيل، وهذه إشارة عظيمة خص بها أهل اليمن يوم القيامة، روى الإمام مسلم (٢٣٠١) من حديث ثوبان وفيه أن الرسول ﷺ قال: « **إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَذُودُ النَّاسَ لأَهْلِ الْيَمَنِ. أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّىٰ يَرْفَضَّ عَلَيْهِمْ...**» ومعنى بعقر الحوض، أي: موضع الشارب منه. فإن كنت على طريقة رسول الله ﷺ في الدنيا رافقك رسول الله ﷺ يوم يخسر المبطلون، فاحذر ثم احذر أن يحال بينك وبين رسول الله ﷺ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان:٢٧].

بسبب تنكبك عن سبيله، وتنكرك لسنته، فأكثر من الدعاء لإصلاح قلبك وقالبك، والله المستعان.

تفاني الهادوية في التقليد وضرر ذلك عليهم

كثيراً ما يدندن علماء الهادوية بأنهم فتحوا باب الاجتهاد وتركوا التقليد، وإذا جئت إلى كتبهم ونظرت إلى حالهم وجدتهم لا ينفكون عن التقليد والتعصب، فقد حصروا المرجعية في تفسير القرآن وفي الفتاوى إليهم، فأي دعوة إلى التقليد أسوأ من هذه؟! وأيضاً حصروا صحة الحديث فيما يروونه هم، وحصروا الإمامة في ذرية الحسن والحسين،

فجمعوا بين قبيحين، فكم من علماء الهادوية من هو مبتلى بداء التقليد، بل بعضهم يصرح بذلك، فهذا عبد الله بن حمزة يقول: «إننا نهاب نصوص الهادي كما نهاب نصوص القرآن».

«هجر العلم» (٣/ ١٢٨٩).

ولما قال المخلافي:

أليّـه إليّـه بباري البرية	إن الجنان زخرفت لمعشر الزيدية

قال الهبل مجيزاً له كما في ديوانه ص(/ ١٦٠):

وأن كل الحق عند العترة الزكيـــة

هم قادتي وسـادتي وأسوتي المرضية

أمـا سـواهـم فأبت نفسي الأبيـة

نقلاً من «صعقة الزلزال» (١/ ١٥٢).

وقد طفح التقليد فيهم مؤخراً كما أوضحه غير واحد من علماء السنة، قال العلامة الشوكاني عن المتعصبين في عصره وهو يتحدث عن المسائل: «وأقل الأحوال أن أقول: استدل هذا بكذا وفلان المخالف له بكذا، ودليل فلان أرجح لكذا، فما زال أسراء التقليد يستنكرون ذلك ويستعظمونه لعدم الفهم به، وقبول طبائعهم له، حتى ولّد ذلك في قلوبهم من العداوة والبغضاء ما الله به عليم». «أدب الطلب» ص(٣٩).

وقال أيضاً وهو يتحدث عن مقلدة عصره: «فإنه قد ارتكز في ذهن غالب هؤلاء أن الصحة والسلامة لهم هي في نفس العلة التي قد تمكنت من أذهانهم، فسرت إلى قلوبهم وعقولهم، وأشربوا من حبها زيادة على ما يجده الصحيح عن العلة من محبة ما هو فيه من الصحة والعافية، وسبب ذلك: أنهم اعتقدوا أن إمامهم الذي قلدوه ليس في علماء الأمة من

يساويه أو يدانيه، ثم قبلت عقولهم هذا الاعتقاد الباطل، وزاد بزيادة الأيام والليالي حتى بلغ إلى حد يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة، جارية على وفق الشريعة، ليس فيها خطأ ولا ضعف، وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنة على وجه لا يفوت عليه منها شيء، ولا تخفى منها خافية، فإذا أسمعوا دليلاً في كتاب الله أو سنة رسوله قالوا: لو كان هذا راجحاً على ما ذهب إليه إمامنا لذهب إليه ولم يتركه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون لذلك رأساً، ولا يرون بمخالفته بأساً، وهذا صنيع قد اشتهر عنهم، وكاد أن يعمهم قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر، على اختلاف المذاهب وتباين النحل، فإذا قال لهم القائل: اعملوا بهذه الآية القرآنية، أو بهذا الحديث الصحيح. قالوا: لست أعلم من إمامنا حتى نتبعك، ولو كان هذا كما تقول لم يخالفه من قلدناه، فهو لم يخالفه إلا إلى ما هو أرجح منه، وقد ينظم إلى هذا من بعض أهل الجهل والسفه والوقاحة وصف ذلك الدليل الذي جاء به المخاطب لهم بالبطلان والكذب إن كان من السنة، ولو تمكنوا من تكذيب ما في الكتاب العزيز إذا خالف ما قد قلدوا فيه لفعلوا». «أدب الطلب» ص(٥٩-٦٠).

وقال أيضاً: «ولقد عظمت المحنة على الشرع وأهله بهذا الجنس من المقلدة، حتى بطل كثير من الشريعة الصحيحة التي لا خلاف بين المسلمين في ثبوتها، لاشتهارها بين أهل العلم، ووجودها إما في محكم الكتاب العزيز، أو في ما صح من دواوين السنة المطهرة، التي هي مشتهرة بين الناس اشتهاراً على وجه لا يخفى على من ينسب إلى العلم وإن كان قليل الحظ فيه، وسبب ذلك أن هؤلاء كما عرفت قد جعلوا غاية مطلبهم ونهاية مقصدهم العلم بمختصر من مختصرات الفقه التي هي مشتملة على ما هو من علم الرأي والرواية، والرأي أغلب، ولم يرفعوا إلى غير ذلك رأساً من جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهلين بالكتاب والسنة وعلمهما جهلاً شديداً، لأنه قد تقرر عندهم أن حكم الشريعة منحصر في ذلك

المختصر... فإذا سمعوا آية من كتاب الله، أو حديثاً من سنة رسوله ﷺ مصرحاً بحكم من الأحكام الشرعية تصريحاً يفهمه العامة من أهل طبقتهم؛ كان ذلك هيناً عندهم، كأنه لم يكن كلام الله أو كلام رسوله، ويطرحونه لمجرد مخالفته لحرف من حروف ذلك الكتاب... ولو انضم إلى الكتاب والسنة المنقولة في ذلك المصنف إجماع الأمة سابقها ولاحقها وكبيرها وصغيرها من كل من ينتسب إلى العلم على خلاف ما في ذلك المختصر لم يرفع رأسه إلى شيء من ذلك، ولا أستبعد أنه لو جاءه نبي مرسل، أو ملك مقرب يخبره أن الحق الذي شرعه الله لعباده خلاف حرف من حروف ذلك المختصر لم يسمع منهما ولا صدقهما، بل لو انشقت السماء، وصرخ منها ملك من الملائكة بصوت يسمعه جميع أهل الدنيا بأن الحق على خلاف ذلك الحرف الذي في المختصر لم يصدقه ولا رجع إلى قوله».

«أدب الطلب» ص(٧٢-٧٣).

وأما دعواهم فتح باب الاجتهاد، ويمثلون بعلماء الاجتهاد كابن الوزير، وابن الأمير، والشوكاني، وغيرهم، فهؤلاء من علماء أهل السنة، وما وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد إلا بتركهم التقليد الذي تسير عليه الهادوية، وليت الهادوية تركت لهم المجال في الاجتهاد كما تدعي، ولكنها نصبت لهم العداء، وأكثرت عليهم من الإيذاء، كما أوضحناه في فصل (محاربة الهادوية للسنة النبوية وأهلها) وتقليد الهادوية متشعب، فقد قلدوا المعتزلة في العقيدة، وقلدوا الرافضة الإثنى عشرية فيما يتعلق بالصحابة والقرابة والإمامة وغيرها من المسائل، وقلدوا الحنفية في كثير من المسائل الفقهية.

من حكمة الله أن الخلافة الإسلامية لم تكن في الشيعة على مرور الزمن

من عظيم رحمة الله بأمة الإسلام أن نحى الشيعة عن الخلافة الإسلامية، مع كثرة سعيهم إليها وبذلهم في سبيل الحصول عليها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في

«منهاج السنة النبوية» (٨/ ٢٣٩): «ثم كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام أن الدولة لما انتقلت إلى بني هاشم صارت في بني العباس، فإن الدولة الهاشمية أول ما ظهرت كانت الدعوة إلى الرضا من آل محمد، وكانت شيعة الدولة محبين لبني هاشم، وكان الذي تولى الخلافة من بني هاشم يعرف قدر الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، فلم يظهر في دولتهم إلا تعظيم الخلفاء الراشدين وذكرهم على المنابر، والثناء عليهم، وتعظيم الصحابة، وإلا فلو تولى -والعياذ بالله- رافضي يسب الخلفاء والسابقين الأولين لقلب الإسلام». اهـ المراد.

زعم الهادوية أن أهل الحديث يضعفون رواة الرفض والتشيع محاربة لآل بيت النبوة:

لقد سلكت الهادوية مسلك الرافضة الإثنى عشرية في اتهام أهل الحديث أنهم ما ضعفوا رواة التشيع إلا لأنهم يكرهون آل بيت النبوة ويحاربونهم، وإن كانت الرافضة الإثنى عشرية لا تقبل روايات الزيدية، وبعضهم لا يقبل رواية الجارودية، مع أنها توافقهم في تكفير كثير من الصحابة، وما ذاك إلا لانتسابها إلى زيد بن علي، وممن رد رواية الزيدية الطوسي في «الاستبصار» (١/ ٦٥-٦٦)، وأما حكم رافضة اليمن على علماء الحديث بأنهم ما ضعفوا رواتهم إلا لعدم حبهم لآل بيت رسول الله ﷺ فيعلم ذلك من ذكر صاحب كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية» لعدد من الرواة يزيدون على عشرة، حكم عليهم جل المحدثين بالتشيع والرفض، فيأتي صاحب الكتاب المذكور ويعارض كلام أهل الحديث بأنه قد وثقه فلان ممن لا يعتمد على توثيقه، وتارة يحكم بأن أهل الحديث يتهجمون على شيعة آل محمد، فقد قال في الذهبي لما تكلم في عباد بن يعقوب الرواجي: «والذهبي معروف بتهجمه على شيعة آل محمد، ولا يعول عليه أحكامه على الشيعة». (٥٢٦-٥٢٧).

والرد عليهم جملة وتفصيلاً:-

أما جملة: فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٤٠-٤٢) بإسناده إلى ابن إسحاق السبيعي أنه قال: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أي علم أفسدوا».

وروى أيضاً عن المغيرة بن مقسم أنه قال: «لم يكن يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود».

وقال الإمام الحافظ ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٣١-١٣٢) في ترجمة الإمام الفقيه جعفر بن محمد الصادق: «كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً... وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، ودونهم، فرأيت أحاديثه مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الاثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره».

وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٥٨) في ترجمة الإمام علي بن موسى الرضا وهو يرد على محمد بن طاهر قوله: (يأتي عن أبيه بعجائب): «قلت: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كذب عليه، ووضع عليه نسخة سائرة، كما كذب على جده جعفر الصادق فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين...».

وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٨): «فاعلم أن الرافضة ثلاثة أصناف:

صنف: سمعوا شيئاً من الحديث فوضعوا أحاديث وزادوا ونقصوا.

وصنف: لم يسمعوا، فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ويقولون: قال جعفر، وقال فلان.

والصنف الثالث: عوام جهلة، يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل، ومما لا يســوغ». ا.هـ

وقال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (١/ ٥٩): «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب» ونقل تكذيبهم عن جماعة من أهل العلم، وفي مقدمتهم الإمام مالك، وأبو حنيفة، والشافعي.

قلت: الحديث عن كذب الرافضة يطول، وما ذكرناه فيه كفاية.

وأما الرد المفصل فمن وجوه:

الأول: تذمر آل بيت النبوة من الرافضة، وقد عقدنا فصولاً في كتابنا «طعون رافضة اليمن» تبين تذمرهم منهم من ص(١٦- ٢٠)، ومن ذلك ما جاء عن الحسن زين العابدين أنه قال: «يا أهل العراق! أحبونا لحب الإسلام، فو الله إنه زاد حبكم بنا حتى صار شيناً» صححه الألباني.

وعن عبد الله بن الحسن قال: «قد والله مرقت علينا الرافضة كما مرقت الحرورية على علي بن أبي طالب» وسنده حسن.

وللمزيد من المعلومات حول عداء آل بيت النبوة للرافضة انظر: «طعون رافضة اليمن».

فأنت تعرف أن آل بيت النبوة لم يقبلوا من الرافضة الكذب ولا الرفض، وقد سبق في الفصل الأول أن زيد بن علي - رحمه الله - نابذ الرافضة لطعنهم وسبهم لأبي بكر وعمر، وأن علياً رضي الله عنه همَّ بقتل عبد الله بن سبأ لما تبرأ من أبي بكر وعمر، ثم نفاه إلى المدائن، كما أوضحناه في المصدر المذكور، فقبول الرافضتين رواتهم المنحرفين في عقيدتهم وحديثهم انحراف عظيم عما عليه آل بيت النبوة، إذاً: فمن المحارب لآل بيت النبوة؟أهم أهل الحديث الذين يوافقونهم، أم أهل الرفض الذين يتظاهرون بحبهم وهم يحاربونهم حقيقة!!!

الثاني: أهل الحديث حينما ضعفوا الرواة ضعفوا من يستحق التضعيف عموماً، فلم يخصوا بالتضعيف رواة فرقة دون أخرى، ولم يخصوا التضعيف بالفرق دون تضعيف من يستحق ذلك من المحدثين، بل ضعفوا رواة من أهل السنة، وهذا معلوم بالضرورة من كتبهم، فقد ملئت بذلك، فدعوى الرافضة أن أهل الحديث ضعفوا رواة التشيع غلط واضح، وكذب فاضح.

الثالث: تضعيف أهل الحديث للرواة إما من جهة بدعتهم، وإما من جهة روايتهم، وهذا أيضا عاماً وليس خاصاً بفرقة دون أخرى، فتضعيفهم للرواة من جهة بدعتهم لم يخرجوا بذلك عما دلت عليه الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وما سار عليه الصحابة والقرابة.

الرابع: ليس عند رافضة اليمن كتب جرح وتعديل بحيث تستقل بجرح الرواة وتعديلهم، وإنما يرجعون إلى كتب علماء الجرح والتعديل ليعرفوا حال الراوي فيما لهم وعليهم، فكيف طعنوا في أهل الحديث وهم عمدتهم حقيقة في هذا الباب؟!

فخلاصة القول: **أن تهمة رافضة اليمن لأهل الحديث بالجناية على رواتهم كغيرها من التهم الكثيرة الباطلة، مع العلم أن أهل الحديث إذا رأوا من يتجاوز في الطعن في فرد أو فرقة من الفرق لم يقبلوا ذلك منه، بل يلازمون العدل مع العدو والصديق.**

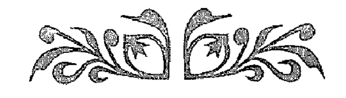

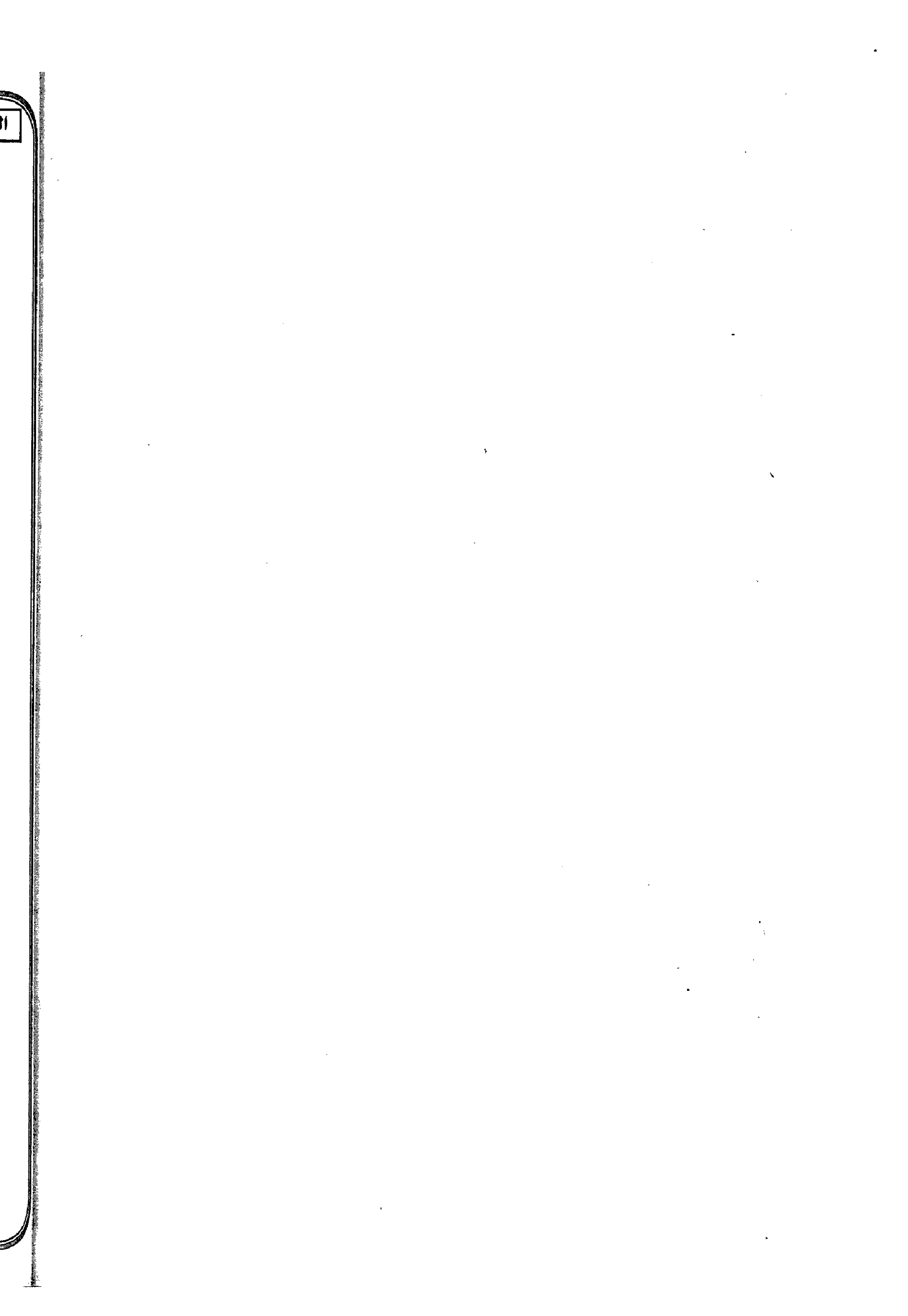

الفصل الثاني عشر

الشبـــه والرد عليهـا

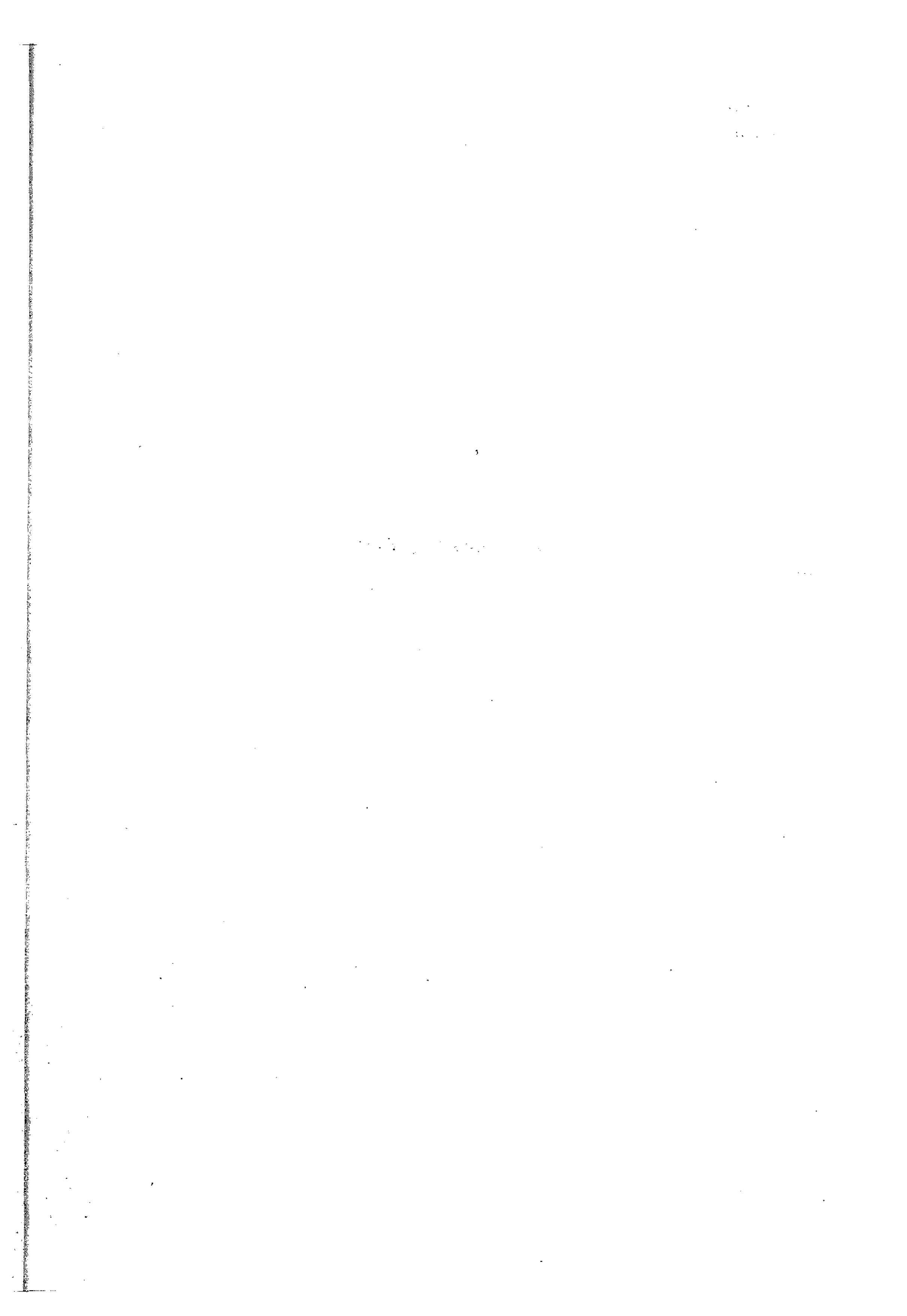

إن أصحاب الباطل أثاروا شبهاً كثيرة، منها ما يتعلق بالصحابة، ومنها ما يتعلق بالإمامة، ومنها ما يتعلق بآل بيت النبوة، فإليكها:

الشبهة الأولى: **قول الهادوية: الذهبي مدح الهادي يحيى بن الحسين:**

قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٣٢١) حوادث وفيات سنة (٢٩٨هـ) في ترجمة الهادي يحيى بن الحسين: «كان قد غلب على اليمن ودعي له بصنعاء وما والاها عنه، وضربت السكة باسمه، ثم خرج من صنعاء بعد غلبة القرامطة، فصار إلى صعدة وتسمى بالهادي أبي الحسن، وملك نجران وتلك النواحي، وخطب له بأمير المؤمنين، وكان حسن السيرة».

قلت: قول الذهبي - رحمه الله - في الهادي: (وكان حسن السيرة) ليس تعديلاً له في معتقده وإنما في سيرته، ومما يدل على أن الذهبي لم يعدل الهادي في عقيدته: أنه لم يذكر كتاباً واحداً من مؤلفات الهادي، مع العلم أن كتبه موجودة، ولكنها لم تتوفر لدى الذهبي، فلو توفرت لديه لذكرها كما هي عادة المترجمين، ولبين ما فيها من انحرافات في العقيدة والصحابة وغير ذلك، كما هي طريقته - رحمه الله - لأن كثيراً من كتب الهادي قد احتوت على ذلك، وأيضاً تعديل الذهبي للهادي في سيرته تعديل مجمل، والجرح في الهادي مفسر، ومعلوم عند المحدثين وغيرهم أن الجرح المفسر مقدم على التعديل المجمل، ومما يزيد هذا إيضاحاً: أن المجرحين للهادي هم من علماء بلده، وعلماء البلد تجريحهم مقدم على تعديل غيرهم، ويظهر أن الأخبار التي بلغت الذهبي عن حال الهادي غير صحيحة؛ ألا ترى أن الذهبي قال في الهادي: (إنه خرج من صنعاء بعد غلبة القرامطة) وهذا خطأ، لأن الهادي في

الرحلة الثانية إلى اليمن وصل واستقر في صعدة، وبقي فيها حتى مات، وكان وصوله إلى صعدة عام ثلاثة وثمانين بعد المائتين تقريباً، قبل ظهور القرامطة في اليمن بأعوام، وكان يتحرك في قتاله من صعدة، واستمر على هذا حتى وصل إلى نجران، وقد جرت له معارك مع اليعفريين حكام صنعاء في ذلك الوقت، ولم يظفر منهم بطائل، فكان يغلبهم تارة، ويغلبونه تارة، كل هذا قبل تحرك القرامطة للوثوب على صنعاء، وما وصلت القرامطة صنعاء إلا في آخر عمر الهادي، في الوقت الذي كان فيه مريضاً في صعدة، ثم جاء إلى صنعاء بعد أن أخرجت القرامطة، ومرض بعد ذلك مرض الموت، كما هو مسطر في« سيرة الهادي» لابن عمه .

الشبهة الثانية: قولهم: قد أثنى الحافظ ابن حجر على الدولة الهادوية :

ثناء الحافظ في« فتح الباري» (١٣/ ١١٧) قال:« إن بالبلاد اليمنية– وهي النجود منها– طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة... وكبير أولئك(أي: أهل اليمن) يقال له: الإمام، ولا يتولى الإمامة فيه إلا من كان عالماً متحرياً للعدل» .

وقد أجاب عن هذه الشبهة شيخنا الوادعي في« صعقة الزلازل» (١/ ٤٦) حيث قال:« فالجواب: أن الحافظ لم يطلع على كتبهم الزائغة، وسيرهم الجائرة، فأهل اليمن أعرف منه» .

قلت: صدق الشيخ– رحمه الله – فأين العدل من هؤلاء وفيهم التكفير، واستباحة الدماء والأموال، بل بعضهم سبى النساء والأطفال، وجعل أرض المسلمين الذين ليسوا على مذهبهم أرضاً خراجية.

الشبهة الثالثة :قد يقول قائل: كيف تحكم على الهادوية بأنهم رافضة وهم يحاربون الرافضة :

والجواب عن هذا الشبهة: اعلم أن مفهوم الرفض الذي عند الهادوية غير مفهوم الرفض الذي عند المسلمين، فالرفض عند الهادوية هو رفض إمامة زيد بن علي، ورفض إمامة ذرية الحسين بن علي، فحكم الهادوية على الرافضة الإثنى عشرية بالرفض هو من أجل هذا، لا من أجل أنها سبت الصحابة، وغلت في القرابة، فسب الصحابة ليس رفضاً عند الهادوية، وبهذا تعلم أن الهادوية تذم الرافضة الإثنى عشرية لا لأنها طعنت في الصحابة وإنما لأنها حصرت الإمامة في ذرية الحسين، والهادوية من ذرية الحسن، فثارت الهادوية عليها وذمتها بسبب ذلك، وأما الرفض عند المسلمين فهو تقديم علي على أبي بكر وعمر، وأما سبهما فغلو في الرفض، والهادوية قد وقعت في هذا، ووقعت -أيضاً- في الغلو في أهل البيت، فوافقت الرافضة الإثنى عشرية على ذلك.

الشبهة الرابعة: قولهم: كيف يكون الهادي وأتباعه معتزلة وقد ذم المعتزلة :

والإجابة عن هذه الشبهة كالآتي:

١ -ظهور الاعتزال في كتب الهادي وأتباعه أمر واضح لا يحتاج إلى دليل، وقد نقلنا عقائدهم الاعتزالية في فصل خاص في هذا الكتاب، بل لقد بلغ الأمر بالهادوية في القرن السادس وما بعده إلى الافتخار بنشر الاعتزال، كما أوضحنا هذا في باب (نشر رافضة اليمن للاعتزال) وقد بذلوا في سبيل ذلك الغالي والرخيص.

٢-رجوع علماء من الهادوية عن الاعتزال الذي وقعوا فيه في أول أمرهم، وأبانوا عظيم الانحراف الاعتزالي الحاصل في الهادوية.

٣-الهادي لم يذم المعتزلة مطلقاً فضلاً عن أن يحاربها، والذي جاء عنه الذم لغلاة المعتزلة كما في «مجموع رسائله» (٩٥) أنه قال: «وإلى الله أبرأ من كل رافضي غوي، ومن كل حروري ناصبي، ومن كل معتزلي غال» وفرق بين غلاة المعتزلة والمعتزلة نفسها، فغلاة المعتزلة هم الجهمية كما هو المشهور عند أهل العلم، قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦٠٤) بعد كلام له: «فكل معتزلي جهمي، وليس كل جهمي معتزلياً، لكن جهم أشد تعطيلاً لأنه ينفي الأسماء والصفات...» وأيضاً مما عرفت به الجهمية الجبر، قال العلامة ابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق» ص(٣١٢): «الثالث عشر: قول الجهمية وهم الجبرية وحدهم، فإنهم زعموا أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة، وأفعاله مخلوقة لله وحده، ولم يثبتوا كسباً للعبد ولا مقدوراً بين قادرين».

فعلى ما سبق من التفصيل تدرك أن ذم الهادي ومن تبعه للمعتزلة إنما يريدون به غلاة المعتزلة وهم الجهمية، وبهذا التفريق يزول الإشكال.

الشبهة الخامسة: قولهم: لقد نفى المقبلي الرفض عن الهادوية:

قال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» ص(٢١٢-٢١٣): «أما غلاة الشيعة في عرف السلف فهو في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً ﷺ أو تعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، وهذا ضال مغتر... فمن هذا يعلم أن الزيدية ليسوا من الرافضة، بل ولا من غلاة الشيعة في عرف المتأخرين، ولا في عرف السلف، فإنهم الآن مستقر مذهبهم الترضي على عثمان،

وطلحة، والزبير، وعائشة رضي الله عنهم فضلاً عن الشيخين، وقليل منهم يتوقف، وها أنا نشأت فيهم، وبرأني الله من بدعتهم هذه، ونجاني منها كما نجاني من غيرها من بدع غيرهم مما عرفت، حتى لقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشكر لي ذلك، ويحذر من التهاون بجانب الصحابة ﷺ ونقول كلامهم في تقديم علي ﷺ وإنه منصوص عليه بالإمامة لا معنى له بهذه اللفظة والحمد لله».

قلت: كلام المقبلي - رحمه الله - يفسر بعضه بعضاً، لكن هذا الصنف يقول: قال المقبلي: «إن الزيدية ليسوا من الرافضة، بل ولا من غلاة الشيعة» ويقف عند هذه الجملة، ولا يأتي بالتعليل الذي ذكره المقبلي معللاً لما لم يكونوا به من الرافضة وهو قوله في نفس المقال: «فإنهم (أي: الزيدية) الآن مستقر مذهبهم الترضي على عثمان، وطلحة، والزبير، وعائشة - رضي الله عنهم - فضلاً عن الشيخين» أفاد كلام المقبلي أن الترضي على أبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعائشة ﷺ دليل على عدم الرفض وهو كذلك، ويفهم من كلامه أن وجود الطعن فيمن ذكر من الصحابة رفض عنده وهو كذلك، ولهذا قال في «العلم الشامخ» ص (٢٠٩): «إن الرافضي: السباب والحاط على الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم. أعني: الثلاثة».

وقد بينا في كتابنا «طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن ﷺ» أن الهادي ومن تبعه قد سبوا الخلفاء الراشدين الثلاثة حتى كفروهم، فالتكفير لهم أعظم جرماً من السب والحط عليهم الذي ذكره المقبلي، وعلى هذا فلا حجة لرافضة اليمن في كلام المقبلي المذكور.

وإذا أردت المزيد من إيضاح المقبلي للرفض في اليمن فارجع إلى فصل (الرفض في عهد المقبلي) فقد أيد قول القائل: «ائتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبيراً» والله المستعان.

الشبهة السادسة: قولهم: نفى عبد الله بن حمزة عن نفسه وعن آبائه سب الصحابة:

قال عبد الله بن حمزة في الرسالة «الإمامية» في الجواب على المسائل التهامية: «فأما ما ذكره المتكلم حاكياً عنّا من تضعيف آراء الصحابة، فعندنا أنهم أشرف قدراً، وأعلى أمراً، وأرفع ذكراً من أن تكون آراؤهم ضعيفة، أو موازينهم في الشرف والدين خفيفة، فلو كان ذلك لما اتبعوا رسول الله ﷺ ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقرباء إلى أمر لم يسبق لهم به أنس، ولم يسمع له ذكر شاق على القلوب، ثقيل على النفوس، فهم خير الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعده، فرضي الله عنهم وجزاهم عن الإسلام خيراً... إلى قوله: فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتم سواه تقية، وكيف وموجبها زائل ومن هو دوننا مكانة وقدرة يسب ويلعن ويذم ويطعن ونحن إلى الله سبحانه من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا منا إلى علي عليه السلام... إلى قوله: وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسب الصحابة رضي الله عنهم، والبراءة منهم، فتبرأ من رسول الله ﷺ من حيث لا يعلم».

نقلاً من «الروض الباسم» (١/ ٩٧).

وهذا المقال تضمن أمرين اثنين:

أحدهما: دفاع عبد الله بن حمزة عن نفسه وعن آبائه في قضية الطعن في الصحابة، وهذا في المقطع الأول من المقال.

ثانيهما: إثباته لوجود فرقة في مجتمعه تتبرأ من الصحابة، وهذا في آخر المقال.

فأقول: لقد دافع ابن حمزة عن نفسه وبرأها من مساس الصحابة بشيء من القدح فيهم، وهذا التنزيه لنفسه يخالف ما في كتبه من أنواع السب والقدح الصريح في غير واحد من الصحابة، فمما احتواه كتابه «العقد الثمين» تخوينه لعبد الله بن عباس ولأخيه عبيد الله ﷺ وغيرهما، ولعنه لبعض الصحابة كمعاوية وتكفيره لبعض الصحابة حيث قال: «إنما نقول: يكفر بعضهم لأمور ظهرت منه، كما نقول في كفر معاوية».

وقد جاء في «مجموع رسائله» ما يلي:

١- إبطاله لخلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ونيله منهم، قال في ص (١٢١): «المراد أعمال الخلافة، فنحن لا نخالف بأن هؤلاء المذكورين فعلوا فعل الأئمة وإن لم نقل بإمامتهم مدة أيامهم».

وقال في ص(٣٥٠) في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان: «عندنا أنهم عصوا وظلموا في التقدم على علي عليه السلام».

وقال في ص(٣٥٣): «أبو بكر وعمر وعثمان نقول بتخطئتهم ومعصيتهم لترك الاستدلال على علي عليه السلام بالنصوص الواردة عن الله سبحانه وعن رسوله في إمامته».

وقال في ص(٣٥٦): «إن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان غير صحيحة عندنا، لا دليل عليها، وما لا دليل عليه لا يجوز إثباته، إن أبا بكر وعمر لا نرضي عنهما ولا نسبهما، لأن حدثهما كبير، وحقهما كبير، فالتبس الأمر فأمسكنا».

وقال في ص(٤٤٩): «وتقدم من تقدم على علي عليه السلام من جملة الأحداث بعد النبي ﷺ التي أخطأ راكبها ولسنا نعلم قدر عقوبة ذلك الخطأ عند الله».

وقال في ص(٤٥٠): «قد أخطئوا بالتقدم على علي عليه السلام وعصوا بذلك معصية قدرها إلى الله سبحانه والخطأ لا يبرأ منه إلا الله سبحانه».

٢- حث عبد الله بن حمزة على لعن أبي بكر وعمر وعثمان والبراءة منهم، فقد قال في ص(٣٥٢): «كيف تجوز الترضية عنهم؟ بل لو قال بلعنهم وسبهم والبراءة منهم لكان أسعد حالاً ممن رضي عنهم».

٣- تفسيقه طلحة والزبير وعائشة وغيرهم من الصحابة، قال في ص(٣٤٦): «وأما الفسق فاعلم أن الخارج على أمير المؤمنين بعد صحة إمامته فاسق، فكيف بمن حاربه وبغى عليه، وهذه حالة الخوارج وطلحة والزبير وعائشة ومن جرى مجراهم».

٤-طعنه في الصحابة عموماً، قال في ص(٣٥٢): «الصحابة عندنا أفضل بعد الأئمة قبل إحداثهم وبعد الإحداث، لنا أئمة نرجع إليهم في أمور ديننا» فانظر كيف فضل الأئمة الهادوية على الصحابة، مع العلم عند المسلمين أنه لا يأتي بعد الصحابة من هو في مقامهم فضلاً عن أن يكون مقدماً عليهم. وقوله: (بعد إحداثهم) طعن في الصحابة عموماً. وقوله أيضاً: (فلنا أئمة نرجع إليهم) دعوة إلى عدم تلقي ما جاءوا به عن الرسول ﷺ، وهذا يتضمن تخوينهم وتكذيبهم لما حملوه من الإسلام.

٥-رميه آل البيت بالتقية، قال في ص(٣٥٧): «وعندنا أن البيعة لهما - لأبي بكر وعمر - كانت على وجه الإكراه، والصلاة خلفهما كانت على وجه التقية». قلت: حاشا آل بيت النبوة أن يكونوا أهل تقية.

٦-تكفيره لبني أمية، ففي ص(١٢١) قال: «ثم انتقل الأمر إلى بني أمية فكفرهم ظاهر، فكيف يطلب منهم تعرف الأحكام ولم نسلم الشهادتين وظاهر الإسلام منهم إلا بالدعاء، ولو طمعوا أن الملك يبقى لهم مع عبادة الأوثان لما أمن ذلك من بعضهم» ومعلوم أنه لا يجوز تكفير بني أمية لأنهم مسلمون، فكيف ومنهم صحابة كعثمان ومعاوية وأبي سفيان رضي الله عنهم؟!.

أخي القارئ: لعله قد هالك ما في هذه الأقوال من طعن في الصحابة عموماً وخصوصاً، وهذا بدون استقصاء لما في الكتابين المذكورين، فكيف لو حشدنا الطعون التي في كتبه الأخرى؟! وعلى هذا فلا يجوز الاغترار بكلام عبد الله بن حمزة المذكور سابقاً، لأن كلامه كان رسالة منه إلى أهل تهامة، ومعلوم أن أهل تهامة كانوا أهل سنة، فأراد بهذه الرسالة استعطافهم إليه، والتلبيس عليهم بحقيقة حاله، فما تضمنته الرسالة من مجمل المدح للصحابة لم يكن تراجعاً منه عما هو عليه، ولا توبة إلى الله من ذلك، إذ لو كان كذلك لاشتهر عنه ونقل إلينا، كما اشتهر ونقل عمن تابوا ورجعوا عن الرفض، وها هو الشوكاني في رسالته «إرشاد الغبي» يقول: «إن المشهور عن عبد الله بن حمزة أنه لا يترضى عن الصحابة».

قلت: فإذا كان هذا هو المشهور، فما بالك بالمغمور في كتبه كلها، ومنها ما ذكرناه في الإجابة عن هذه الشبهة.

وأما تنزيه عبد الله بن حمزة آبائه من الوقوع في أعراض الصحابة فهذا فيه تفصيل، أما الهادي يحيى بن الحسين وجده القاسم بن إبراهيم فقد اشتهر عنهما عدم الترضي عن الصحابة كما هو مقرر مشهور عند علماء الهادوية، وقد أوضحناه في كتابنا «طعون رافضة

اليمن» وترك الترضي عن الصحابة كاف في عدم نزاهة المذكورين وأمثالهما من آباء عبد الله بن حمزة، وداع إلى عدم التبرئة لهما، فكيف بما صرح به الهادي من الحكم على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة تارة بالنفاق وتارة بالكفرة والردة عن الإسلام كما نقلنا ذلك عنه من كتبه في كتابنا «طعون رافضة اليمن» ولا أظن أن عبد الله بن حمزة يجهل هذا عن الهادي، وأما تنزيه عبد الله بن حمزة لآبائه من فوق القاسم بن إبراهيم إلى الصحابة فلا أعلم عنهم فيما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم إلا خيراً.

الشبهة السابعة: قولهم: لقد زكى شيخ الإسلام ابن تيمية الزيدية:

فقد قال في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٩٦): «فالزيدية خير من الرافضة أعلم وأصدق وأزهد وأشجع».

والجواب: الزيدية الذين يقصدهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مدحه هم من قال فيهم كما في الموضع المذكور: «وكانت الشيعة أصحاب علي يقدمون عليه أبا بكر وعمر، وإنما كان النزاع في تقدمه على عثمان، ولم يكن حينئذ يسمى أحد لا إمامياً ولا رافضياً، وإنما سموا رافضة وصاروا رافضة لما خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام، فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر. فترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني، فسموا رافضة، وتولاه قوم فسموا زيدية لا نتسابهم إليه، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى رافضة إمامية وزيدية، وكلما زادوا في البدعة زادوا في الشر، فالزيدية خير من الرافضة أعلم وأصدق وأزهد وأشجع».

فشيخ الإسلام في كلامه المذكور صرح أن الزيدية الذين مدحهم الذين ساروا على طريقة زيد بن علي في الترضي والترحم على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ولم يقدموا علياً عليهما.

وأما من سبهما أو قدم علياً عليهما من الزيدية فلا يتنزل كلام شيخ الإسلام عليه، فها هو يقول في أشهر فرق الزيدية طعناً في الصحابة، وهم الجارودية في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٩-١٠): «والزيدية خير من الإمامية وأشبههم بالإمامية الجارودية أتباع ابن الجارود الذين يزعمون أن النبي ﷺ نص على علي بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، وإن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول ﷺ ثم الحسن هو الإمام، ثم الحسين...».

وقد أوضحنا في كتابنا «طعون رافضة اليمن...» وفي كتابنا هذا أن الهادي وما تفرع عنه من فرق الهادوية جارودية، فيشملهم كلام ابن تيمية في الجارودية.

الشبهة الثامنة: قولهم: أكثرت من نقد الهادي وأتباعه مع أن كبار العلماء كابن الوزير والشوكاني لم يقدحوا فيهم مما يدل على أن الهادي وأتباعه لا يستحقون هذا النقد؟

والإجابة عن هذه الشبهة من وجوه:

الوجه الأول: أن كل عالم محجوج بأقواله وأفعاله التي زبرتها بنانه وسطرها قلمه في كتبه، بغض النظر سبق أن انتقد أم لم يسبق، فهي كافية في الحكم له وعليه.

الوجه الثاني: لقد عُلم أن العلماء كابن الوزير والشوكاني والمقبلي وابن الأمير وأمثالهم من أشد الناس محاربة للرفض في اليمن وغيره كما نقلنا كلامهم في غير ما موضع في كتابنا

هذا، وكلامهم يعتبر شاملاً وعاماً على كل من صدر عنه الرفض في اليمن وفي غيره، ولا يلزمهم في الرد أن يذكروا أشخاصاً بأعيانهم .

الوجه الثالث: لقد ذكر ابن الوزير والشوكاني والمقبلي وابن الأمير وأمثالهم في كتبهم بعض تجاوزات الهادي وأتباعه في العقيدة والصحابة والإمامة والغلو في آل البيت، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالصحابة، فقد خطأ هؤلاء العلماء في كتبهم ما هو مشهور عن الهادي من عدم الترضي عن الصحابة وتخطئة أبي بكر وعمر في قضية أرض فدك.

الوجه الرابع: من المعلوم أن المتتبع والباحث عن أمر ما يأتي بمعلومات لم تكن متظافرة لدى من لم يسلك ذلك، فقد كنت قبل القيام بهذا البحث أعرف أن الهادي لا يرضّي عن الصحابة فقط، فلما فتشت في كتبه عن أقواله فيهم (أي: الصحابة) وجدت له أقوالاً شنيعة في حقهم، منها ما بلغ التكفير إلى جانب ما اتضح لي من انحرافات في مجالات شتى، واعتبر بما كشفه العلامة محمد بن إبراهيم الوزير من أخطاء شيخه حينما تتبعها في رسالته إليه، فقد ذكر ما احتوته رسالة شيخه من المخالفات والتأصيلات الباطلة وضمنها في كتابه العظيم «العواصم والقواصم» واختصرها في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» وقد نقلنا في كتابنا هذا من ردود ابن الوزير على شيخه الشيء الكثير، وشيخه يمثل ما عليه الهادي وأتباعه، لأنه أحد أتباع الهادي، ولو أن متتبعاً تتبع مخالفات الهادوية لجاء بأضعاف ما جئت به، ولعل ما كتبته يكون حافزاً للقيام بذلك.

الوجه الخامس: من المعلوم أن الحكام في ذلك الزمان هادوية، وما دامت الدولة دولتهم فمعروف أنهم لا يرقبون في سني إلاً ولا ذمة، فقد فتكوا بغير واحد من علماء السنة، كما ذكرنا ذلك في باب (فتك رافضة اليمن بعلماء السنة) فربما لم يجهر بعض أهل

العلم بضلالات الهادي على مرأى من الناس ومسمع خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه، فرأوا أن يكون التكلم على الرافضة عاماً وشاملاً على ما ذكرناه في الوجه الثاني.

الشبهة التاسعة : قد يقولون: جمعتم في مؤلفكم هذا القوادح في الهادوية وأهملتم المادح، وهذا من عدم الإنصاف ؟

فالجواب وبالله التوفيق: أنه قد تقرر عند أهل العلم: أنه إذا غلبت سيئات العالم على حسناته لم تذكر حسناته.

قال الشافعي : « وإذا كان - أيضاً - الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح» . «الكفاية» ص(١٠٢).

وقال ابن رجب الحنبلي : « من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه» .

«شرح علل الترمذي» (١/ ٥٠).

وقال ابن عثيمين رحمه الله تعالى: « إذا تكلم إنسان في شخص فإما أن يروي تقويمه فهذا لا بد أن يذكر محاسنه ومساوئه لم يحكم بما تقتضيه الحال، إن غلبت المحاسن أثني عليه، وإن غلبت المساوئ أثني عليه شراً أما إذا كان يريد رد بدعته فلا وجه لكونه يذكر المحاسن في مقام الرد عليه، يعني: أن الرد يكون ضعيفاً وغير مقبول» . « اللقاء المفتوح» .

ولنأت إلى سيئات الهادي ومن تبعه:

من المعلوم أن علماء الحديث هجروا المعتزلة وحذروا منها، وضللوها بسبب بدعة الاعتزال فيها، ولم يجعلوا ما عندها من خير مانعاً من تضليلها، وأيضا الخوارج شر الخلق والخليقة كما قال ذلك الرسول ﷺ بسبب تكفيرهم للمسلمين، ولم يمنع من الحكم عليهم

بهذا كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم للقرآن، أفيقال بعد هذا: إن حسنات الهادوية تغلب سيئاتهم؟ لا، اللهم إلا من باب المكابرة. أضف إلى ذلك ما عرفت به الهادوية من سيئات أخرى من أنواع الظلم والجور كما أوضحنا هذا في فصل (بوائق الهادوية)، وقد قال المؤرخ الكبير القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه «الزيدية» ص(٨٣): «وكان الأحرى باتباع مذهب الإمام الهادي - إذا كانوا حريصين على نفي ما رسخ في أذهان أتباع المذاهب الأربعة: من أن المذهب الزيدي لا يختلف عن المذهب الجعفري، وأنهما يصدران من مشكاة واحدة - أن يلتزموا بما كان عليه الإمام زيد بن علي رضي الله عنه الذين ينتسبون إلى مذهبه اسماً فيرفضون من رفضهم، ويترضون على من ترضى عنهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويعلمون بما جاء في «مجموع زيد بن علي» من رفع اليدين وضمهما في الصلاة والتأمين».

الشبهة العاشرة: قد يقول قائل: أنت تنقل في بعض الأحيان من غير كتب الهادوية، مع أن الطريق الأمثل أن تنقل من كتبهم ثم تنقدها :

والجواب: اعلم أولاً: أني نقلت كثيراً من كتب الهادوية بالنص لا بالمعنى.

والنقل بالنص هو أعلى مراتب النزاهة في نقد كلام الخصم، قال العلامة ابن الوزير في «العواصم» (١/ ٢٣٦-٢٣٧): وهو ينقد شيخه: «وقد أخل السيد بقاعدة كبيرة هي أساس المناظرة، وأصل المراسلة، وهي إيراد كلام الخصم بلفظه أولاً، ثم التعرض لنقضه ثانياً، وهذا شيء لا يغفل عنه أحد من أهل الدرية بالعلوم، والخوض في الحقائق، والممارسة للدقائق، وإنما تختلف مذاهب النقاد في ذلك ولهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: أن يورد كلام الخصم بنصه، ويتخلص من التهمة بتغييره ونقصه، وهذا هو المذهب المرتضى عند أمراء الفنون النظرية، وأئمة الأساليب الجدلية... إلى أن قال:

المذهب الثاني من مذاهب النقاد في نقض كلام الخصوم: أن يحكوا مذاهبهم بالمعنى، وفي هذا المذهب شوب من الظلم، لأن الخصم قد اختار له لفظاً، وحرر لدليله عبارة ارتضاها لبيان مقصده، وانتقاها لكيفية استدلاله». اهـ.

وقد انتقدت الهادوية من كتبها، خصوصاً الهادي، فقد نخلت كتبه المعنية بالبحث نخلاً، وأكثرت من النقل من كتبه التي تعتبر مصححة الآن عند علماء الهادوية، فيا ترى هل يقبلون ذلك، أم لا؟

ثانياً: ما نقلته من غير كتب الهادوية فأغلبه من كلام أهل العلم الذين لهم لسان صدق في الأمة، ومشهود لهم بالرسوخ في العلم، وبلغوا فيه رتبة الاجتهاد، ولا مطعن فيمن سلك هذا المسلك الذي سلكته، إذ أنه مسلك يعتمده أهل العلم كافة، فلا يزال أهل العلم على هذا السير قديماً وحديثاً.

ثالثاً: غلبت نقل كلام علماء اليمن في الردود على الهادوية، لأنهم أعلم بالمقال، وأدرى بالحال، واعتنيت بنقل كلام المشهورين منهم بالرسوخ في العلم، وبلوغ مرتبة الاجتهاد كابن الوزير، والمقبلي، وابن الأمير، والشوكاني، وشيخنا الوادعي رحمهم الله جميعاً، وقد أورد كلام بعض علماء الحديث من خارج اليمن مع علماء اليمن لتتظافر أقوال أهل العلم في بيان الحق وتأييده.

الشبهة الحادية عشرة: **قد يقال: أكثرت من النقل من كتاب «هجر العلم» ومؤلفه متحامل على الهادوية؟**

والجواب: أولاً: كتاب «هجر العلم ومعاقله في اليمن» للمؤرخ الكبير العلامة القاضي إسماعيل الأكوع - حفظه الله - يحتوي في أكثره على النقولات من كتب التواريخ اليمنية، فهو من هذا الباب مرجع من المراجع الواسعة، فمن نقل منه فلا غضاضة في ذلك، ولا مطعن في هذا النقل.

ثانياً: المتتبع لتعليقات الأكوع في «هجر العلم » يجد أنها قليلة بجانب النقولات، ولا يظهر فيها التحامل.

ثالثاً: التهمة التي وجهت إلى الأكوع قد وجهت إلى العلماء من قبله ومن بعده، فلا يطمع أحد في الإنصاف عند هؤلاء.

رابعاً: لقد أثنى غير واحد من أهل العلم على كتاب «هجر العلم» من حيث النقل والجمع، ومنهم العلامة الفقيه محمد بن إسماعيل العمراني - حفظه الله - وشيخنا العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - وغيرهم كثير.

وبهذا الفصل أكون قد انتهيت من كتابي «رافضة اليمن على مر الزمن »والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

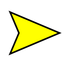

محتويات الكتاب